

# فَتْحُ الْبَارِي

شرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

للإمام الحافظ

أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني

(٧٧٣ - ٨٥٢)

الجزء الثاني عشر

واجه

قصي الدين الخطيب

رقم كنه وأبوابه وأحاديثه  
واستقصى أطرافه ، ونبه على أرقامها في كل حديث

محمد بن أحمد بن عبد الباقي

قام بإخراجه  
وتصحيح تجاربه وتحقيقه

محمد بن الخطيب

دار الأمان للتراث

القاهرة

الطبعة الأولى  
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م  
القاهرة

جميع الحقوق محفوظة  
لدار الريان للتراث

يطلب من

دار الريان للتراث

القاهرة : ١٧٧ شارع الهرم ت ٥٣٦٥٩٩  
مصر الجديدة : ٢٢ شارع الأندلس خلف الميرلاند ت: ٢٥٩١٨٩٢ / ٢٥٩١٨٩١  
الاسكندرية : سيدى بشر طريق الكورنيش - برج رمادا - الدور الأول

فَتَحَّ الْبَارِي





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٨٥) كِتَابُ الْفَرَائِضِ

١- باب قول الله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ ، فإن كنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِن لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، لِأَبَائِكُمْ وَأَبْنَاؤِكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ، فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَلِكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجِكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَاءَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ، وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿

٦٧٢٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « مَرَّضْتُ فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ فَأَتَيْتَانِي وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَبَّ عَلَيَّ وَضَوْءَهُ فَأَقْفَقْتُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي ، كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي ؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمَوَارِيثِ » .

قوله ( كتاب الفرائض ) جمع فريضة كحديقة وحدائق ، والفريضة فعيلة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع ، يقال فرضت لفلان كذا أى قطعت له شيئاً من المال قاله الخطاطى ، وقيل هو من فرض القوس وهو الحز الذى فى طرفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول ، وقيل الثانى خاص بفرائض الله وهى ما ألزم به عباده . وقال الراغب : الفرض قطع الشئ الصلب والتأثير فيه وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى ﴿ نَصِيْبًا مَّفْرُوضًا ﴾ أى مقدراً أو معلوماً أو مقطوعاً عن غيرهم .

قوله ( وقول الله : يوصيكم الله فى أولادكم ) أفاد السهلب أن الحكمة فى التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضى كما فى قوله تعالى ﴿ ذلكم وصاكم به ﴾ و ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم كما سياتى بيانه قريباً فى « باب ميراث الزوج » : قال : وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنويهاً بالحكم وتعظيماً له وقال ﴿ فى أولادكم ﴾ ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاماً وهو كقوله « لا أشهد على جور » وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذى أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم .

قوله ( إلى قوله : وصية من الله والله عليم حليم ) كذا لأبي ذر ، وأما غيره فساق الآية الأولى وقال بعد قوله عليمًا حكيمًا « إلى قوله والله عليم حليم » وذكر في حديث جابر « مرضت فعادني النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي « فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الميراث » هكذا وقع في رواية قتبية ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلماً أخرجه عن عمرو الناقد عن سفیان وهو ابن عيينة شيخ قتبية فيه وزاد في آخره ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ وبينت هناك أن هذه الزيادة مدرجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذى من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة « حتى نزلت يوصيكم الله في أولادكم » وأما قول البخارى في الترجمة « إلى والله عليم حليم » فأشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة ﴾ وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ نزلت فيه ، وقد أشكل ذلك قديماً قال ابن العربي بعد أن ذكر الروایتين في إحداهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الموارث : هذا تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية الموارث وتوهم يستفتونك ، ويظهر أن يقال أن كلا من الآيتين لما كان فيها ذكر الكلالة نزلت في ذلك ، لكن الآية الأولى لما كانت الكلالة فيها خاصة بميراث الإخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ « وله أخ أو أخت من أم » وكذا قرأ سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الإخوة فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضاً في قصة ابنتي سعد بن الربيع ومنع عمهما أن يرثا من أبيهما فنزلت يوصيكم الله الآية فقال للعلم أعط ابنتي سعد الثلثين ، وقد بينت سياقه من وجه آخر هناك وبالله التوفيق . وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين « فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلالة » وقوله « فلم يجبني بشيء » استدل به على أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجتهد ، ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الموارث التي غالبها لا مجال للرأى فيه ، سلمنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لعله كان ينتظر الوحي أولاً فإن لم ينزل اجتهد ، فلا يدل على نفى الاجتهاد مطلقاً .

٢ - باب تعليم الفرائض . وقال عتبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعنى الذين يتكلمون بالظن

٦٧٢٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً » .

قوله ( باب تعليم الفرائض . وقال عتبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعنى الذين يتكلمون بالظن ) هذا الأثر لم أظفر به موصولاً ، وقوله « قبل الظانين » فيه إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها ، وإن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأى فهو قليل بالنسبة ، وفيه إنذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأى . وقيل مراده قبل اندراس العلم وحدث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم . قال ابن المنير : وإنما خص البخارى قول عتبة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها ، لأن الفرائض الغالب عليها التبعيد وانحسام وجوه الرأى والخوض فيها بالظن لا انضباط له ، بخلاف غيرها من أبواب العلم فإن للرأى فيها مجالاً والانضباط فيها ممكن غالباً . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع للترجمة . وقيل وجه المناسبة أن فيه

إشارة إلى أن النهى عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه ، وعلم الفرائض يؤخذ غالباً بطريق العلم كما تقدم تقريره . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث « وكونوا عباد الله إخواناً » يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره ، وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذى والنسائى وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنى امرؤ مقبوض ، وإن العلم سيقبض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » ورواته موثقون ، إلا أنه اختلف فيه على عوف الأعرابى اختلافاً كثيراً ، فقال الترمذى : إنه مضطرب والاختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق أبى مسعود ، وجاء عنه من طريق أبى هريرة ، وفي أسانيدنا عنه أيضاً اختلاف ، ولفظه عند الترمذى من حديث أبى هريرة « تعلموا الفرائض فإنها نصف العلم ، وإنه أول ما ينزع من أمتى » وفي الباب عن أبى بكره أخرجه الطبرانى في « الأوسط » من طريق راشد الحماني عن عبد الرحمن بن أبى بكر عن أبيه رفعه « تعلموا القرآن والفرائض وعلموها الناس ، أو شك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » وراشد مقبول لكن الراوى عنه مجهول . وعن أبى سعيد الخدرى بلفظ « تعلموا الفرائض وعلموها الناس » أخرجه الدارقطنى من طريق عطية وهو ضعيف ، وأخرج الدارمى عن عمر موقوفاً « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » وفي لفظ عنه « تعلموا الفرائض فإنها من دينكم » وعن ابن مسعود موقوفاً أيضاً « من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض » ورجالها ثقات إلا أن في أسانيدنا انقطاعاً ، قال ابن الصلاح : لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا ، وقد قال ابن عيينة إذ سئل عن ذلك : إنه يبتلى به كل الناس . وقال غيره : لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل لأن الأحكام تتلقى من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم . ثم ذكر حديث أبى هريرة « إياكم والظن » الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبى هريرة في « باب ما ينهى عن التحاسد » في أوائل كتاب الأدب ، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذى لا يستند إلى أصل ، ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم ، وابن طاوس المذكور في السند هو عبد الله .

### ٣- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تُورث ، ما تركنا صدقةً

٦٧٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمَا جِئْتَهُمَا يَطْلُبَانِ أَرْضِيَهُمَا مِنْ فَدَكٍ وَسَهْمَهُمَا مِنْ خَيْبَرَ » .

٦٧٢٦- فَقَالَ لهما أَبُو بَكْرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تُورَثُ ، مَا تَرَكَنا صَدَقَةً ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَاللَّهِ لَا أَدَعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ ، قَالَ فَهَجَرْتُهُ فَاطِمَةَ . فَلَمْ تَكَلِّمُهُ حَتَّى مَاتَتْ » .

٦٧٢٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُورَثُ مَا تَرَكَنا صَدَقَةً » .

٦٧٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ « أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بَن

الحدّثان - وكان محمد بن جُبَيْر بن مطعم ذكر لي ذِكْرًا من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألته - فقال انطلقت حتى أدخَل على عُمَرَ فأتاه حاجبه يرفأ فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعيد ؟ قال نعم فأذن لهم ثم قال : هل لك في عليّ وعباس . قال : نعم . قال عباس : يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ، قال أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا نورث ما تركنا صدقة » يُريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه ، فقال الرهط : قد قال ذلك . فأقبل عليّ عليّ وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك ؟ قالوا قد قال ذلك . قال عمر فإنني أحدتكم عن هذا الأمر ، إن الله قد كان خصّ لرسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الشيء بشيء لم يُعطه أحدًا غيره ، فقال عز وجل : ما أفاء الله على رسوله إلى قوله قدير ، فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبشها فيكم حتى بقي منها هذا المال فكان النبي صلى الله عليه وسلم يُنفق على أهليه من هذا المال نفقة سنته ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله يجعل مال الله فعمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم ثم قال لعليّ وعباس أنشدكما بالله هل تعلمان ذلك ؟ قالوا : نعم ، فتوفى الله نبيّه صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقَبَضَهَا فعمل بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم توفى الله أبا بكر فقلت أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقَبَضْتُهَا فعملت فيها ما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ، ثم جئتاني وكلمتكما واحدة وأمركما جميع ، جئتني تسألني نصيبك من ابن أخيك ، وأتاني يسألني نصيب امرأته من أبيها ، فقلت إن شئتما دفعتها إليكما بذلك ، فتلتمسان مني قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما فادفعاها إليّ فأنا أكفيكماها .

٦٧٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا ، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ » .

٦٧٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَوَفَّى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَدَنَ أَنْ يَبْعَثَنَّ عُثْمَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُهُ مِيرَاثَهُمْ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَلَيْسَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا نَوْرَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً » ؟ .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة ) هو بالرفع أي المتروك عنا صدقة وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع ، وعلى التنزل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبدول صدقة قاله ابن مالك ، وينبغي الإضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية . وذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة ، وقد مضى في فرض الخمس مشروحاً وسياقه أتم مما هنا ، وقوله فيه « إنما يأكل آل محمد من هذا المال » كذا وقع وظاهره الحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال ، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وتوجيهه أن من للتبعض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعني بقدر حاجتهم وبقية للمصالح . ثانياً حديث عائشة بلفظ الترجمة ، وأورد آخر الباب بزيادة فيه . ثالثاً حديث عمر في قصة عليّ والعباس مع عمر في منازعتهما في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام : هل تعلمون أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا نورث ما تركنا صدقة » يريد نفسه ؟ فقالوا : قد قال ذلك . وفيه أنه قال مثله لعلى ولعباس فقالا كذلك الحديث بطوله ، وقد مضى مطولاً في فرض الخمس وذكر شرحه هناك .

( تنبيهات ) : الرء من قوله « لا نورث » بالفتح في الرواية ، ولو روى بالكسر لصح المعنى أيضاً ، وقوله « فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم » كذا للأكثر ، وفي رواية أنى ذر عن المستملى والكشميهني خاصة ، وقوله « لقد أعطاكموه » أى المال في رواية الكشميهني « أعطاكموها » أى الخالصة له ، وقوله « فوالله الذى بإذنه » في رواية الكشميهني بحذف الجلالة . رابعها حديث أبى هريرة وإسماعيل شيخه هو ابن أبى أويس المدنى ابن أخت مالك وقد أكثر عنه ، وأما إسماعيل بن أبان شيخه في الحديث الذى قبله بحديث فلا رواية له عن مالك .

**قوله ( لا يقتسم )** كذا لأبى ذر عن غير الكشميهني وللباقين « لا يقسم » بحذف التاء الثانية ، قال ابن التين : الرواية في الموطأ وكذا قرأته في البخارى برفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقسم ، ورواه بعضهم بالجزم كأنه نهاهم إن خلف شيئاً لا يقسم بعده ، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعى « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهماً » ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى النهى فيتحد معنى الروایتين ، ويستفاد من رواية الرفع أنه أخبر أنه لا يخلف شيئاً مما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة وأن الذى يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضاً بطريق الإثرب بل تقسم منافعه لمن ذكر .

**قوله ( ورثتى )** أى بالقوة لو كنت ممن يورث ، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الإثرب فأتى بلفظ « ورثتى » ليكون الحكم معللاً بما به الاشتقاق وهو الإثرب ، فالمنفى اقتسامهم بالإثرب عنه قاله السبكى الكبير .

**قوله ( ما تركت بعد نفقة نسائى ومؤنة عاملى فهو صدقة )** تقدم الكلام على المراد بقوله « عاملى » في أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ، ثم وجدت في « الخصائص لابن دحية » حكاية قول رابع أن المراد خادمه وعبر عن العامل على الصدقة بالعامل على النخل وزاد أيضاً وقيل الأجير ، ويتحصل من المجموع خمسة أقوال : الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام ، وهذا إن كان المراد بالخادم الجنس وإلا فإن كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر ، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا « باب نفقة قيم الوقف » وفيه إشارة إلى ترجيح حمل العامل على الناظر . ومما يسأل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما مغايرة ؟ وقد أجاب عنه السبكى الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والإنفاق بذل القوت ، قال : وهذا يقتضى أن النفقة دون المؤنة ، والسر في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لا بد لهن من القوت فاقترصر على ما يدل عليه ، والعامل لما كان في صورة الأجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصاً ، ويؤيده قول أبى بكر الصديق « إن حرفتى كانت تكفى عائلتى فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين » فجعلوا له قدر كفايته . ثم قال السبكى : لا يعترض بأن عمر كان فضل عائشة في العطاء لأنه علل ذلك بمزيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها . قلت : وهذا ليس مما بدأ به لأن قسمة عمر كانت من الفتوح . وأما ما يتعلق بحديث الباب ففيما يتعلق بما خلفه النبى صلى الله عليه وسلم وأنه يبدأ منه بما ذكر ، وأفاد رحمه الله أنه يدخل في لفظ « نفقة نسائى » كسوتهن وسائر اللوازم وهو كما قال ، ومن ثم استمرت المساكن التى كن فيها قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحدة باسم التى كانت فيه ، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الخمس ، وإذا انضم قوله « إن

الذي تخلفه صدقة « إلى أن آله تحرم عليهم الصدقة تحقق قوله « لا نورث » وفي قول عمر « يريد نفسه » إشارة إلى أن النون في قوله « نورث » للمتكلم خاصة لا للجمع ، وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » فقد أنكره جماعة من الأئمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ « نحن » لكن أخرج النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » الحديث أخرجه عن محمد ابن منصور عن ابن عيينة عنه ، وهو كذلك في مسند الحميدى عن ابن عيينة وهو من أتقن أصحاب ابن عيينة فيه . وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبى بكر الصديق باللفظ المذكور ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » بنحو اللفظ المذكور ، وأخرجه الدارقطنى في « العلل » من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبى بكر الصديق بلفظ « إن الأنبياء لا يورثون » قال ابن بطلال وغيره : ووجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم مبلغين رسالته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجراً كما قال ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً ﴾ وقال نوح وهود وغيرهما نحو ذلك ، فكانت الحكمة في أن لا يورثوا لئلا يظن أنهم جمعوا المال لوارثهم ، قال : وقوله تعالى ﴿ وورث سليمان داود ﴾ حمله أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة ، وكذا قول زكريا ﴿ فهب لى من لدنك وليا يرثنى ﴾ وقد حكى ابن عبد البر أن للعلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الأنبياء لا يورثون ، وذكر أن ممن قال بذلك من الفقهاء إبراهيم بن إسماعيل بن علي ، ونقله عن الحسن البصرى عياض في « شرح مسلم » وأخرج الطبرى من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن أبى صالح في قوله تعالى حكاية عن زكريا ﴿ وإنى خفت الموالى ﴾ قال : العصبية . ومن قوله ﴿ وهب لى من لدنك وليا يرثنى ﴾ قال : يرث مالى ويرث من آل يعقوب النبوة ، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رفعه مرسلًا « رحم الله أخى زكريا ما كان عليه من يرث ماله » . قلت : وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام « لا نورث ما تركنا صدقة » فيكون ذلك من خصائصه التى أكرم بها ، بل قول عمر « يريد نفسه » يؤيد اختصاصه بذلك ، وأما عموم قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ﴾ الخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان يملكه ، وإذا ثبت أنه وقفه قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث ، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً مما كان يملكه فدخله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس . وقيل الحكمة في كونه لا يورث حسم المادة في تمنى الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل لكون النبي كالآب لأمتة فيكون ميراثه للجميع ، وهذا معنى الصدقة العامة . وقال ابن المنير فى الحاشية : يستفاد من الحديث أن من قال دارى صدقة لا تورث أنها تكون حبساً ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس ، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحاً أو كناية ؟ يحتاج إلى نية ، وفى حديث أبى هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقار لعموم قوله « ما تركت بعد نفقة نسائى » الخ . ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى أردن أن يعثن عثمان إلى أبى بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا نورث ما تركنا صدقة » أورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة ، وهذا الحديث فى الموطأ ووقع فى رواية ابن وهب عن مالك حدثنى ابن شهاب ، وفى الموطأ للدارقطنى من طريق القعنبي « يسألنه ثمنهن » وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك . وفى الموطأ أيضاً أرسلن عثمان بن عفان إلى أبى بكر الصديق ، وفيه فقالت لهن عائشة وفيه « ما تركنا فهو صدقة » وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة ، وقد رواه إسحق بن محمد الفروى عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبى بكر الصديق أورده الدارقطنى فى الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبى بكر فى مسنده ، وهذا يوافق رواية

معمر عن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول » فذكره ، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعه أبوها ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي صلى الله عليه وسلم فأرسلته عن النبي صلى الله عليه وسلم لما طالب الأزواج ذلك والله أعلم .

#### ٤ - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم « من ترك ما لا فلاهله »

٦٧٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرِكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قِضَاؤَهُ ، وَمَنْ تَرَكَ مَا لَا فِلْوَرْتَهُ » .

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : من ترك ما لا فلاهله ) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، وبعده « ومن ترك ضياعاً فإلى » وقال بعده : رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا .

قوله في السند ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابية وأن معمرًا انفرد عنه بقوله « عن جابر » بدل « أبي هريرة » .

قوله ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) هكذا أورد ، مختصراً ، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بذكر سببه في أوله ولفظه « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه قضاء ؟ فإن قيل نعم صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم » الحديث ، وتقدم في الفرض وفي تفسير الأحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، اقرؤا إن شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » الحديث وفي حديث جابر عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه » وقوله هنا « فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه » يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ « فمن توفي من المؤمنين وترك ديناً فعلي قضاؤه » وكذا قوله في الرواية الأخرى في تفسير الأحزاب « فإن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاة أو وليه » فعرف أنه مخصوص بمن لم يترك وفاء ، وقوله « فليأتني » أي من يقوم مقامه في السعي في وفاء دينه ، أو المراد صاحب الدين ، وأما الضمير في قوله « مولاة » فهو للميت المذكور ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فأنا وليه فلا دعى له » وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وفاء وأنه كان إذا وجد من يتكفل بوفائه صلى عليه وأن ذلك كان قبل أن يفتح الفتوح كما في رواية عقيل ، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده ؟ والراجح الاستمرار ، لكن وجوب الوفاء . إنما هو من مال المصالح . ونقل ابن بطال وغيره أنه كان صلى الله عليه وسلم يتبرع بذلك ، وعلى هذا لا يجب على من بعده ، وعلى الأول قال ابن بطال : فإن لم يعط الإمام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة لأنه يستحق القدر الذي عليه في بيت

المال مالم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلاً . قلت : والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصصة ، وهو كمن له حق وعليه حق ، وقد مضى أنهم إذا خلصوا من الصراط حسبوا عند قنطرة بين الجنة والنار يتقاصون المظالم حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، فيحمل قوله لا يحبس أى معذبا مثلاً والله أعلم .

**قوله ( ومن ترك مالا فلورثته )** أى فهو لورثته وثبتت كذلك هنا في رواية الكشمهني وكذا لمسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فليرثه عصبته من كانوا » ولمسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة « فإلى العصبه من كان » وسيأتي بعد قليل من رواية عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فما له لموالى العصبه » أى أولياء العصبه ، قال الداودي : المراد بالعصبه هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب ، لأن العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجموع على توريثهم ويرث كل المال إذا انفرد ويرث مافضل بعد الفروض بالتعصيب ، وقيل المراد بالعصبه هنا قرابة الرجل وهم من يلتقى مع الميت في أب ولو جلا ، سموا بذلك لأنهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تعصب لفلان أى أحاط به ، وقال الكرماني : المراد بالعصبه بعد أصحاب الفروض ، قال : ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبه بطريق الأولى ، ويشير إلى ذلك قوله « من كانوا » فإنه يتناول أنواع المنتسبين إليه بالنفس أو بالغير ، قال ويحتمل أن تكون من شرطية .

#### ٥ - باب ميراث الولد من أبيه وأمه

وقال زيد بن ثابت : إذا ترك رجل أو امرأة بنتاً فلها النصف ، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان وإن كان معهن ذكر بُدئَ بمن شركهم فيعطى فريضته ، فما بقى فللذكر مثل حظ الأنثيين .

٦٧٣٢ - حَدَّثَنَا موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابن طاوس عن أبيه « عن ابن عباس رضِيَ اللهُ عنهما عن النبي صلى اللهُ عليه وسلم قال : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأولى رجل ذكر » .

[ الحديث ٦٧٣٢ - أطرافه في : ٦٧٣٥، ٦٧٣٧، ٦٧٤٦ ]

**قوله ( باب ميراث الولد من أبيه وأمه )** لفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلب وعلى ولد الولد وإن سفل ، قال ابن عبد البر : أصل ما بنى عليه مالك والشافعي وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت ، وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم فيها قول علي بن أبي طالب ، وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير النادر إذا ظهر له مما يجب عليه الانقياد إليه .

**قوله ( وقال زيد بن ثابت إلخ )** وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وإن كان معهن ذكر فلا فريضة لأحد منهن ويبدأ بمن شركهم فيعطى فريضته فما بقى بعد ذلك فللذكر مثل حظ الأنثيين ، قال ابن بطال : قوله « وإن كان معهن ذكر » يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيرهن ممن له فرض مسمى كالأب مثلاً ، قال : ولذلك قال شركهم ولم يقل شركهن فيعطى الأب مثلاً فرضه ويقسم ما بقى بين الابن والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين ، قال : وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله ألحقوا الفرائض بأهلها .

**قوله ( ابن طاوس )** هو عبد الله .



**قوله ( عن ابن عباس )** قيل تفرد وهيب بوصله ، ورواه الثوري عن ابن طاوس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبي « صحيح الموصول » لمتابعة روح بن القاسم وهيباً عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزياد بن سعد وصالح عند الدارقطني ، واختلف على معمر فرواه عبد الرزاق عنه موضوعاً أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والثوري جميعاً مرسلأ أخرجه الطحاوي ، ويحتمل أن يكون حمل رواية معمر على رواية الثوري وإنما صححاه لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه ، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الطريقتين قدم الوصل والله أعلم .

**قوله ( ألقوا الفرائض بأهلها )** المراد بالفرائض هنا الأنصباء المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصفه ونصف نصفه والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها بنص القرآن ، ووقع في رواية روح ابن القاسم عن ابن طاوس « اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله » أي على وفق ما أنزل في كتابه .

**قوله ( فما بقي )** في رواية روح بن القاسم فما تركت أي أبقيت .

**قوله ( فهو لأولى )** في رواية الكشميهني « فلأولى » بفتح الهمزة واللام بينهما واو ساكنة أفعل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو القرب ، أي لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث ، وليس المراد هنا الأحق ، وقد حكى عياض أن في رواية ابن الحذاء عن ابن ماهان في مسلم « فهو لأدنى » بدال ونون وهي بمعنى الأقرب ، قال الخطابي : المعنى أقرب رجل من العصبه . وقال ابن بطلال : المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبه بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استواوا اشتركوا ، قال : ولم يقصد في هذا الحديث من يدلي بالأبواء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استواوا في المنزلة ، كذا قال ابن المنير . وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع العم وبنيت الأخ مع ابن الأخ وبنيت العم مع ابن العم وخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فإنهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿ وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ويستثنى من ذلك من يحجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ والأخت لأم لقوله تعالى ﴿ فلكل واحد منهما السدس ﴾ وقد نقل الإجماع على أن المراد بها الأخوة من الأم ، وسيأتي مزيد في هذا في « باب ابني عم أحدهما أخ لأم والآخر زوج » .

**قوله ( رجل ذكر )** هكذا في جميع الروايات ، ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتلميذه الغزالي « فلأولى عصبه ذكر » قال ابن الجوزي والمنذرى : هذه اللفظة ليست محفوظة ، وقال ابن الصلاح : فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلاً عن الرواية فإن العصبه في اللغة اسم للجمع لا للواحد ، كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس ، ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله « فليرثه عصبته من كانوا » قال ابن دقيق العيد : قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات والحديث يقتضى اشتراط الذكورة في العصبه المستحق للباقي بعد الفروض ، والجواب أنه من طريق المفهوم ، وقد اختلف هل له عموم ؟ وعلى التنزل فيخص بالخبر الدال على أن الأخوات عصبات البنات ، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطابي : إنما كرر للبيان في نعتة بالذكورة ليعلم أن العصبه إذا كان عمأ أو ابن عم مثلاً وكان معه أخت له أن الأخت لا ترث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعقب بأن هذا ظاهر من التعبير بقوله « رجل » والإشكال باق

إلا أن كلامه ينحل إلى أنه للتأكيد ، وبه جزم غيره كابن التين قال : ومثله ابن لبون ذكر ، وزيفه القرطبي فقال : قيل إنه للتأكيد اللفظي ، ورد بأن العرب إنما تؤكد حيث يفيد فائدة إما تعين المعنى في النفس وإما رفع توهم المجاز وليس ذلك هنا . وقال غيره : هذا التوكيد لمتعلق الحكم وهو الذكورة ، لأن الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمر ، فقد حكى سيبويه مررت برجل رجل أبوه فلهذا احتاج الكلام إلى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ ، وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أعم من الذكر والأنثى . وقال ابن العربي : في قوله ذكر الإحاطة بالميراث إنما تكون للذكر دون الأنثى ، ولا يرد قول من قال إن البنت تأخذ جميع المال لأنها إنما تأخذه بسببين متغايرين والإحاطة مختصة بالسبب الواحد وليس إلا الذكر فلهذا نبه عليه بذكر الذكورية ، قال : وهذا لا يتفطن له كل مدع . وقيل إنه احتراز عن الخنثى في الموضعين فلا تؤخذ الخنثى في الزكاة ولا يجرز الخنثى المال إذا انفرد ، وقيل للاعتناء بالجنس ، وقيل للإشارة إلى الكمال في ذلك كما يقال امرأة أنثى ، وقيل لنفى توهم اشتراك الأنثى معه لثلا يحمل على التغليب ، وقيل ذكر تنبيها على سبب الاستحقاق بالعصوبة وسبب الترجيح في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وحكمته أن الرجال تلحقهم المؤن كالقيام بالعيال والضيافان وإرفاد القاصدين ومواساة السائلين وتحمل الغرامات وغير ذلك ، هكذا قال النووي ، وسبقه القاضي عياض فقال : قيل هو على معنى اختصاص الرجال بالتعصيب بالذكورية التي بها القيام على الإناث ، وأصله للمازرى فإنه قال بعد أن ذكر استشكال ما ورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر لي أن قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من سن إلى أعلى منها ومن عدد إلى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت مخاض وسناً أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لأن ابن اللبون أعلى سنأ لكنه أدنى قدرأ فنبه بقوله ذكر على أن الذكورية تبخسه حتى يصير مساوياً لبنت مخاض مع كونها أصغر سنأ منه ، وأما في الفرائض فلما علم أن الرجال هم القائمون بالأمر وفيهم معنى التعصيب وترى لهم العرب ما لا ترى للنساء فعبر بلفظ ذكر إشارة إلى العلة التي لأجلها اختص بذلك ، فهما وإن اشتركا في أن السبب في وصف كل منهما بذكر التنبيه على ذلك لكن متعلق التنبيه فيهما مختلف ، فإنه في ابن اللبون إشارة إلى النقص وفي الرجل إشارة إلى الفضل ، وهذا قد لخصه القرطبي وارتضاه . وقيل إنه وصف لأولى لا لرجل قاله السهيلي وأطال في تقريره وتبجح به فقال : هذا الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا تصح إضافته إلى من أوقى جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً فقالوا : هو نعت لرجل ، وهذا لا يصح لعدم الفائدة لأنه لا يتصور أن يكون الرجل إلا ذكراً وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ، ولو كان كما زعموا لنقص فقه الحديث لأنه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية ، وقد اتفقوا على أن الميراث يجب له ولو كان ابن ساعة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير ، قال : والحديث إنما سيق لبيان من يستحق الميراث من القرابة بعد أصحاب السهام ، ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم ، قال فإذا ثبت هذا فقوله « أولى رجل ذكر » يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل وصلب لا من قبل بطن ورحم ، فالأولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف إلى النسب وهو الصلب فعبر عن الصلب بقوله « أولى رجل » لأن الصلب لا يكون إلا رجلاً فأفاد بقوله « لأولى رجل » نفى الميراث عن الأولى الذي هو من قبل الأم كالخال ، وأفاد بقوله « ذكر » نفى الميراث عن النساء وإن كن من المدلين إلى الميت من قبل صلب لأنهن إناث ، قال : وسبب الإشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان مخفوضاً ظن نعتاً لرجل ولو كان مرفوعاً لم يشكل كأن يقال فوارثه أولى رجل ذكر ،

والثاني أنه جاء بلفظ أفعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل كان بعض ما يضاف إليه كفلان أعلم إنسان فمعناه أعلم الناس فتوهم أن المراد بقوله «أولى رجل» أولى الرجال وليس كذلك وإنما هو أولى الميت بإضافته النسب وأولى صلب بإضافته كما تقول هو أخوك أخو الرخاء لا أخو البلاء ، قال : فالأولى في الحديث كالولوى . فإن قيل كيف يضاف للواحد وليس بجزء منه ؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في النسب جازت إضافته وإن لم يكن جزءاً منه كقوله صلى الله عليه وسلم في البر « بر أمك ثم أبك ثم أدنك » قال وعلى هذا فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره ، فالحمد لله الذى وفق وأعان انتهى كلامه . ولا يخلو من استغلاق . وقد لخصه الكرمانى فقال : ذكر صفة لأولى لا لرجل ، والأولى بمعنى القريب الأقرب فكأنه قال : فهو لقريب الميت ذكر من جهة رجل وصلب لا من جهة بطن ورحم ، فالأولى من حيث المعنى مضاف إلى الميت ، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأفاد بذلك نفى الميراث عن الأولى الذى من جهة الأم كالحال ، وقوله ذكر نفيه عن النساء بالعصوبة وإن كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى . وقد أوردته كما وجدته ولم أحذف منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبجح بها بسبب ما ظهر له من ذلك ، والعلم عند الله تعالى . قال النووى : أجمعوا على أن الذى يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب قريب ، والعصبة كل ذكر يدلى بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى ، فمتى انفرد أخذ جميع المال ، وإن كان مع ذوى فروض غير مستغرقين أخذ ما بقى وإن كان مع مستغرقين فلا شيء له . قال القرطبى : وأما تسمية الفقهاء الأخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت اشبهت العاصب ، قلت : وقد ترجم البخارى بذلك كما سيأتى قريباً . قال الطحاوى : استدل قوم — يعنى ابن عباس ومن تبعه — بحديث ابن عباس على أن من خلف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقى لأخيه ولا شيء لأخته ولو كانت شقيقة ، وطردوا ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة عصبة فقالوا لا شيء لها مع البنت بل الذى يبقى بعد البنت للعصبة ولو بعدوا ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ﴾ قالوا : فمن أعطى الأخت مع البنت خالف ظاهر القرآن . قال : واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقى بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقى لكونه ذكراً بل ورثوا معه شقيقته وهى أنثى ، قال فعلم بذلك أن حديث ابن عباس ليس على عمومته بل هو فى شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعمماً وعممة فإن للبنت النصف وما بقى للعم دون العممة إجماعاً قال : فاقتضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والبنت لا بالعم والعممة ، لأن الميت لو لم يترك إلا أخاً وأختاً شقيقتين فالمال بينهما ، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن ، بخلاف ما لو ترك عمماً وعممة فإن المال كله للعم دون العممة باتفاقهم ، قال : وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأخاً لأب كان للبنت النصف وما بقى للأخ ، وأن معنى قوله تعالى ﴿ ليس له ولد ﴾ إنما هو ولد يحوز المال كله لا الولد الذى لا يحوز ، وأقرب العصابات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفرد واحد منهما ، فإن اجتمعاً فسيأتى حكمه ، ثم بنو الإخوة ثم بنوهم وإن سفلوا ، ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بأب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين ، واستدل به البخارى على أن ابن الابن يحوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب ، وسيأتى جميع ذلك والبحث فيه .

## ٦ - باب ميراث البنات

٦٧٣٣ - حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ مَرَضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضاً فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي مَالًا كَثِيراً وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثَلَاثِي مَالِي ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : قُلْتُ فَالْشَطْرُ ، قَالَ : لَا ، قُلْتُ : التَّلْثُ ؟ قَالَ : التَّلْثُ كَبِيرٌ ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرَكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ ، وَإِنَّكَ لَنْ تَنْفَقَ نَفَقَةً إِلَّا أُجِرَتْ عَلَيْهَا حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفَ عَنْ هَجْرَتِي ؟ فَقَالَ لَنْ تَخْلَفَ بَعْدِي فَتَعْمَلُ عَمَلًا تَرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أزدَدْتَ بِهِ رِفْعَةً وَدَرَجَةً ، وَلَعَلَّكَ أَنْ تَخْلَفَ بَعْدِي حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّرَ بِكَ آخَرُونَ ، وَلَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ ، يَرِثُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ « قَالَ سَفِيَانُ : وَسَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ .

٦٧٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ « أَتَانَا معاذُ بْنُ جَبَلٍ بِالْيَمَنِ معلماً وأميراً ، فسألناه عن رجلٍ توفى وترك ابنته وأخته فأعطى الابنة النَّصْفَ والأخت النَّصْفَ » .

[ الحديث ٦٧٣٤ - طرفه في : ٦٧٤١ ]

قوله ( باب ميراث البنات ) الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في « كتاب المحبر » وحكى أن بعض عقلاء الجاهلية ورث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر وهو عامر بن جشم بضم الجيم وفتح المعجمة ، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى ﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين ﴾ حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنتين ، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور ، واختلف في مأخذهم فقيل حكمهما حكم الثلاث فما زاد ، ودليله بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما ، وذلك واضح في سبب النزول فإن العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمهما قال صلى الله عليه وسلم لها « يقضى الله في ذلك » فنزلت آية الميراث ، فأرسل إلى العم فقال « أعط بنتي سعد الثلثين » فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فإنه بيان لا نسخ ، وقيل بالقياس على الأختين وهما أولى لما يختص بهما من أنهما أمس رحماً بالميت من أختيه فلا يقصر بهما عنهما ، وقيل إن لفظ « فوق » في الآية مقحم وهو غلط ، وقال المبرد : يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فإن كان للواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان ، وقال إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » : يؤخذ ذلك من قوله تعالى ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ لأنه يقتضى أنه إذا كان ذكر وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث ، فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحققتها الثلث مع أنثى مثلها بطريق الأولى . وقال السهيلي : يؤخذ ذلك من المحيء بلام التعريف التي للجنس في قوله « حظ الأنثيين » فإنه يدل على أنهما استحققا الثلثين وأن الواحدة لها مع الذكر الثلث ، وكان ظاهر ذلك أنهم لو كن ثلاثاً لا ستوعبن المال فلذلك ذكر حكم الثلاث فما زاد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لأنه قد تقدم بدلالة اللفظ . وقال صاحب « الكشاف » : وجهه أن الذكر كما يحوز الثلثين مع الواحدة فلائتان كذلك يحوزان

الثلاثين ، فلما ذكر ما دل على حكم الثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثنتين وهو منتزع من كلام القاضى ، وقرر الطيبى فقال : اعتبر القاضى الفاء فى قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ لأن مفهوم ترتيب الفاء ومفهوم الوصف فى قوله ﴿ فوق اثنتين ﴾ مشعران بذلك ، فكأنه لما قال ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا ، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثنتين لأن الذكر كما يجوز الثلاثين مع الواحدة فالثنتان يجوزان الثلاثين ، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثنتين فقال ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ فمن نظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراد ، ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الثنتين حكم الذكر مطلقاً . واعترض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لهما الثلاثين فى صورة ما ، وليست هى صورة الاجتماع دائماً إذ ليس للثنتين مع الابن الثلاثان ، والجواب عنه عسر إلا إن انضم إليه أن الحديث بين ذلك ، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله ﴿ فوق اثنتين ﴾ لانتفاء الزيادة على الثلاثين لا لإثبات ذلك للثنتين ، وكذا يرد على جواب السهيلي أن الاثنتين لا يستمر الثلاثان حظهما فى كل صورة والله أعلم . ثم ذكر المصنف فى الباب حديث سعد بن أبى وقاص فى الوصية بالثلث ، وقد مضى شرحه مستوفى فى الوصايا ، والغرض منه قوله « وليس يرثنى إلا ابنتى » وقد تقدم أن الذى نفاه سعد أولاده وإلا فقد كان له من العصبات من يرثه ، وحديث معاذ فى توريث البنت والأخت ، وسيأتى شرحه قريباً فى « باب ميراث الأخوات مع البنات » من وجه آخر عن الأسود ، وأبو النضر المذكور فى سنده هو هشام بن هارون فى القاسم وشيبان هو ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبى الشعثاء سليم المحارى ، وقد أخرجه يزيد بن هارون فى « كتاب الفرائض » له عن سفيان الثورى عن أشعث بن أبى الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الزبير فى ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى العصبية بقية المال ، فقلت له إن معاذاً قضى فيها باليمن فذكره قال فقال له أنت رسولى إلى عبد الله بن عتبة وكان قاضى الكوفة فحدثه بهذا الحديث ، وأخرجه الدارمى والطحاوى من طريق الثورى نحوه .

٧ - باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، وقال زيد ولد الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن دونهم ولد ذكر ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ولا يرث ولد الابن مع الابن .

٦٧٣٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه « عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر » .

قوله ( ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ) أى للميت لصلبه سواء كان أباه أو عمه .

قوله ( وقال زيد بن ثابت إن ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد عن أبيه ، وقوله « بمنزلة الولد » أى للصلب وقوله « إذا لم يكن دونهم » أى بينهم وبين الميت ، وقوله « ولد ذكر » احتراز به عن الأنثى ، وسقط لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشميهنى وهى فى رواية سعيد بن منصور المذكورة ، وقوله « يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون » أى يرثون جميع المال إذا انفردوا ويحجبون من دونهم فى الطبقة ممن بينه وبين الميت مثلاً اثنتان فصاعداً ولم يرد تشبيههم بهم من كل جهة ، وقوله فى آخره « ولا يرث ولد الابن مع الابن » تأكيد لما تقدم ، فإن حجب أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله إذا لم يكن دونهم إلى آخره بطريق المفهوم ، ثم ذكر حديث ابن عباس « أحقوا الفرائض بأهلها » وقد مضى شرحه قريباً ، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فىمن خلفت زوجاً وأباً وبنثاً وابن ابن وبنث ابن : تقدم الفروض فلزوج الربع وللأب السدس وللبنث

النصف وما بقى بين ولدى الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقي له دونها ، وقيل الباقي له مطلقاً لقوله فما بقى فلأولى رجل ذكر ، وتمسك زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى ﴿ في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ وقد أجمعوا أن بنى البنين ذكوراً وإنائاً كالبنين عند فقد البنين إذا استتوا في التعدد ، فعلى هذا تخص هذه الصورة من عموم « فلأولى رجل ذكر » .

#### ٨ - باب ميراث ابنة ابن مع ابنة

٦٧٣٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شَعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ « سمعت هُزَيْلَ بنَ شَرْحِبِيلَ قال : سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأختٍ ، فقال : للابنة النصف وللأخت النصف واثب ابن مسعودٍ فسيتابعني ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقى فلأختٍ ؛ فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم » .

[ الحديث ٦٧٣٦ - طرفه في ٦٧٤٢ ]

قوله ( باب ميراث ابنة ابن مع ابنة ) في رواية الكشميهني « مع بنت » .

قوله ( حدثنا أبو قيس ) هو عبد الرحمن بن ثروان بفتح المثناة وسكون الراء ، وهزيل بالزاي مصغر ووقع في كتب كثير من الفقهاء هذيل بالذال المعجمة وهو تحريف هو ابن شرحبيل وهو الراوي عنه كوفيان أوديان ، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان « عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن » .

قوله ( سئل أبو موسى ) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي « جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وهو الأمير وإلى سلمان بن ربيعة الباهلي فسأهما » وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعمش عن أبي قيس لكن لم يقل وهو الأمير ، وكذا للترمذي وابن ماجه والطحاوي والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى ، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة .

قوله ( واثب ابن مسعود فسيتابعني ) في رواية الأعمش والثوري المشار إليهما « فقال له أبو موسى وسلمان ابن ربيعة » وفيها أيضاً « فسيتابعنا » وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتهد في المسألة ووافق سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقهما ، ويحتمل أن يكون سبب قوله « اثب ابن مسعود » الاستثبات .

قوله ( فقال لقد ضللت إذا ) قاله جواباً عن قول أبي موسى أنه سيتابعه ، وأشار إلى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وأنه لو خالفها عامداً لضل .

قوله ( أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن مروان « فقال ابن مسعود كيف أقول » يعنى مثل قول أبي موسى ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكره .

قوله ( فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ) فيه إشارة إلى أن هزيلاً الراوي توجه مع السائل إلى ابن مسعود فسمع جوابه فعاد إلى أبي موسى معهم فأخبروه .

قوله ( لا تسألوني مادام هذا الخبر ) بفتح المهملة وبكسرهما أيضاً وسكون الموحدة حكاها الجوهري ورجح الكسر وجزم الفراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الخبر الذي يكتب به ، وقال أبو عبيد الهروي هو العالم بتحرير الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكسر ، وقال الراغب سمي العالم حبراً لما يبقى من أثر علومه ، وكانت هذه القصة في زمن عثمان هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة ، قال ابن بطلال : فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لا نص في المسألة ولا يتولى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك ، وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي صلى الله عليه وسلم فيجب الرجوع إليها وفيه ما كانوا عليه من الإنصاف والاعتراف بالحق والرجوع إليه ، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبتت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه ، قال : ولاخلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه رجع عما قاله . وقال ابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهلي وقد رجع أبو موسى عن ذلك ، ولعل سلمان أيضاً رجع كأبي موسى ، وسلمان المذكور مختلف في صحبته وله أثر في فتوح العراق أيام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الخليل لمعرفته بها ، واستدل الطحاوي بمحدث ابن مسعود هذا على أن المراد بمحدث ابن عباس « فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر » من يكون أقرب العصابات إلى الميت ، فلو كان هناك عصابة أقرب إلى الميت ولو كانت أنثى كان المال الباقي لها ، ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الأخوات من قبل الأب مع البنات عصابة فصرن مع البنات في حكم الذكور من قبل الإرث ، وقال غيره : وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ذكراً أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا ، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد الذكر وإن كان الإناث أيضاً أولاداً بالحقيقة ولكن هو أمر شائع وقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالَكُمِ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ ﴾ وقال ﴿ لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامِكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ وقال حكاية عن الكافر الذي قال ﴿ لِأَوْتَيْنِ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ والمراد بالأولاد والولد في هذه الآي الذكور دون الإناث لأن العرب ما كانت تتكاثر بالبنات فإذا حمل قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ على الولد الذكر لم يمنع الأخت الميراث مع البنت ، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أعم فإنه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فبينت السنة الصحيحة أن المراد به الذكور دون الإناث ، قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ، ونقض الحكم إذا خالف النص . قلت : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لائق بمن يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وقد نقل ابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ، وتعقب بأن أبوي إسحق الإسفرايني والشيرازي حكيا الخلاف ، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة : وهو المشهور ؛ وعن الحنفية يجب الانقياد للعموم في الحال ، وقال ابن شريح وابن خيران والفقهاء : يجب البحث ، قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق .

٩ - باب ميراث الجدِّ مع الأبِّ والإخوة ، وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجدُّ أب ، وقرأ ابن عباس ﴿ يَا بَنِي آدَمَ - وَاتَّبَعَتْ مِثْلَةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ولم يذكر أن أحداً خالف أباً بكر في زمانه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون ، وقال ابن عباس : يرثني ابن ابني دون إخوتي

ولا أرث أنا ابن ابني . ويذكر عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة .

٦٧٣٧ — حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا يَبْقَى فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ » .

٦٧٣٨ — حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَمَا الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتَهُ ، وَلَكِنْ حُلَّةَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ — أَوْ قَالَ — خَيْرٌ ، فَإِنَّهُ أَنْزَلَهُ أَبَا — أَوْ قَالَ — قِضَاهُ أَبَا » .

قوله ( باب ميراث الجدة مع الأب والإخوة ) المراد بالجد هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالإخوة الأشقاء ومن الأب ، وقد انعقد الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب .

قوله ( وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجدة أب ) أى هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد ، وقيل المعنى أنه ينزل منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر ، والمعروف عن المذكورين الأول ، قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجد أبا يرث ما يرث ويحجب ما يحجب ، ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع ، وقد جاء من طريق أخرى ، وإذا حمل ما نقله الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت تسقط بالأب ولا تسقط بالجد ، واختلف في صورتين إحداهما أن بنى العلات والأعيان يسقطون بالأب ولا يسقطون بالجد إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه ، والأم مع الأب وأحد الزوجين تأخذ ثلث ما بقى ومع الجد تأخذ ثلث الجميع إلا عند أبي يوسف فقال هو كالأب ، وفي الإرث بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضاً ، فأما قول أبي بكر وهو الصديق فوصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجد أبا ، وبسند صحيح إلى أبي موسى أن أبا بكر مثله ، وبسند صحيح أيضاً إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وفي لفظ له أنه جعل الجد أبا إذا لم يكن دونه أب وبسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أبا ، وكذا مضى في المناقب موصولاً عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزله أبا . وأما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب ، وأخرج الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه أنه جعل الجد أبا ، وأخرج يزيد بن هارون من طريق ليث عن طاوس أن عثمان وابن عباس كانا يجعلان الجد أبا . وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولاً من طريق ابن أبي مليكة قال : كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد فقال : إن أبا بكر أنزله أبا ، وفيه دلالة على أنه أقتاهم بمثل قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبيرة قال : كنت كاتباً لعبد الله بن عتبة فأتاه كتب ابن الزبير أن أبا بكر جعل الجد أبا .

قوله ( وقرأ ابن عباس : يا بني آدم — واتبع ملة آباءى إبراهيم وإسحق ويعقوب ) أما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى ﴿ يا بني آدم ﴾ فوصله محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال له كيف تقول في الجد ؟ قال : أى أب لك أكبر ؟ فسكت ، وكأنه عيى عن جوابه ، فقلت أنا : آدم ، فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى ﴿ يا بني آدم ﴾ أخرجه الدارمي من هذا الوجه . وأما احتجاجه



بقوله تعالى ﴿ واتبع ملة آباءى ﴾ فوصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب وقرأ ﴿ واتبع ملة آباءى ﴾ الآية ، واحتج بعض من قال بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « أنا ابن عبد المطلب » وإنما هو ابن ابته .

**قوله ( ولم يذكر )** هو بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله ( إن أحداً خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون )** كأنه يريد بذلك تقوية حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ، ومن جاء عنه التصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سماه المصنف معاذ وأبو الدرداء وأبو موسى وأبى بن كعب وعائشة وأبو هريرة ، ونقل ذلك أيضاً عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتى ، ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشريح والشعبي ، ومن فقهاء الأنصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه وداود وأبو ثور والمزني وابن سريج ، وذهب عمر وعلى وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى توريث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتى بيانه .

**قوله ( وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون أخوتي ولا أرث أنا ابن ابني )** وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال فذكره . قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالأب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يقتض منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلى أن من ترك ابناً وأباً أن للأب السدس والباقي للابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وابناً وعلى أن الجد يضرب مع أصحاب الفروض بالسدس كما يضرب الأب سواء قيل بالعول أم لا ، واتفقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والأم عن الثلث كالابن سواء ، فلو أن رجلاً ترك أبويه وابن ابته كان لكل من أبويه السدس وأن من ترك أبا جده وعمه أن المال لأبي جده دون عمه فينبغي أن يكون لوالد أبيه دون إخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كما أن أباه أولى من أولاد أبيه ، وعلى أن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب فحجهم الجد كما حجهم الأب فينبغي أن يكون الجد كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بنى الإخوة ولو كانوا أشقاء ؛ وقال السهيلي : لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى ﴿ يابنى آدم ﴾ ونحوها مما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام النسبة والتعريف فعبر بالبنوة ولو عبر بالولادة لكان فيه متعلق ، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ، ولذلك قال تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ ولم يقل في أبنائكم ، ولفظ الولد يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن ، وأيضاً فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاة ولا تقول ولده ، وكذا كان من يتبنى ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدى ولا ولده ومن ثم قال في آية التحريم ﴿ وحلائل أبنائكم ﴾ إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتج إلى أن يقول من أصلا بكم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن .

**قوله ( ويذكر عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة )** سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فلعله من النسخة ، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وتمسكوا بحديث « أفرضكم زيد » وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من رواية أنى قلابة عن أنس وأعله بالإرسال ، ورجحه

الدارقطنى والخطيب وغيرهما ، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخريج أحاديث الرافعى ، فأما عمر فأخرج الدارمى بسند صحيح عن الشعبي قال « أول جد ورت في الإسلام عمر فأخذ ماله ، فأتاه على وزيد — يعنى ابن ثابت — فقالا ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين » وأخرج ابن أبى شيبه من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله « فأتاه إنخ » لكن قال « فأراد عمر أن يحتاز المال فقلت له : يا أمير المؤمنين إنهم شجرة دونك ، يعنى بنى أبية » وأخرج الدارقطنى بسند قوى عن زيد بن ثابت أن عمر أتاه فذكر قصة فيها « أن مثل الجد كمثله شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فإن قطعت الغصن رجع الماء إلى الساق وإن قطعت الثانى رجع الماء إلى الأول ، فخطب عمر الناس فقال إن زيدا قال فى الجد قولاً وقد أمضيته » وأخرج الدارمى من طريق إسماعيل بن أبى خالد قال « قال عمر خذ من الجد ما اجتمع عليه الناس » وهذا منقطع ، وأخرج الدارمى من طريق عيسى الخياط عن الشعبي قال « كان عمر يقاسم الجد مع الأخ والأخوين فإذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس » وأخرج البيهقى بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهرى « حدثنى سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقبيصة بن ذؤيب أن عمر قضى أن الجد يقاسم الإخوة للأب والأم والإخوة للأب ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث ، فإن كثر الإخوة أعطى الجد الثلث » وأخرج يزيد ابن هارون فى كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال « إنى لأحفظ عن عمر فى الجد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضاً » وروينا فى الجزء الحادى عشر من « فوائد أبى جعفر الرازى » بسند صحيح إلى ابن عون عن محمد بن سيرين « سألت عبيدة عن الجد فقال : قد حفظت عن عمر فى الجد مائة قضية مختلفة » وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر ، وتأول البزار صاحب المسند قوله « قضايا مختلفة » على اختلاف حال من يرث مع الجد كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو « ينقض بعضها بعضاً » وسيأتى عن عمر أقوال أخرى . وأما على فأخرج ابن أبى شيبه ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي « كتب ابن عباس إلى على يسأله عن ستة إخوة وجد ، فكتب إليه أن اجعله كأحدهم وامح كتابى » وأخرج الدارمى بسند قوى عن الشعبي قال « كتب ابن عباس إلى على — وابن عباس بالبصرة — إنى أتيت بجد وستة إخوة ، فكتب إليه على أن أعطى الجد سبعاً ولا تعطه أحداً بعده » وبسند صحيح إلى عبد الله بن سلمة أن علياً كان يجعل الجد أخواً حتى يكون سادساً ، ومن طريق الحسن البصرى أن علياً كان يشرك الجد مع الإخوة إلى السدس ، ومن طريق إبراهيم النخعى عن على نحوه ، وأخرج ابن أبى شيبه من وجه آخر عن الشعبي عن على أنه أتى فى جد وستة إخوة فأعطى الجد السدس ، وأخرج يزيد بن هارون فى الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن على نحوه ، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف ، وسيأتى عن على أقوال أخرى ، وأخرج الطحاوى من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي قال : حدثت أن علياً كان ينزل بنى الإخوة مع الجد منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعل غير ، ومن طريق السرى بن يحيى عن الشعبي عن على كقول الجماعة . وأما عبد الله بن مسعود فأخرج الدارمى بسند صحيح إلى أبى إسحق السبيعى قال : دخلت على شرح وعنده عامر — يعنى الشعبي — وعبد الرحمن بن عبد الله — أبى ابن مسعود — فى فريضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها وأمها وأخاها لأبيها وجدها ، فذكر قصة فيها فأتيت عبيدة بن عمرو — وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور — فسألته فقال : إن شئتم نباتكم بفريضة عبد الله بن مسعود فى هذا فجعل للزوج ثلاثة أسهم النصف وللأم ثلث ما بقى وهو السدس من رأس المال وللأخ سهم وللجد سهم ، وروينا فى كتاب الفرائض لسفيان الثورى من طريق النخعى

قال : كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلا أما على جد ، وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح إلى عبيد بن نضلة قال : كان عمر وابن مسعود يقاسمان الجد مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة ، وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد : ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أرابنا إلا قد أجحفنا بالجد ، فإذا جاءك كتابي هذا فقسام به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم ، فأخذ بذلك عبد الله . وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال : كان يعطى الجد مع الإخوة الثلث ، وكان عمر يعطيه السدس ، ثم كتب عمر إلى عبد الله : إنا نخاف أن نكون قد أجحفنا بالجد فأعطه الثلث ، ثم قدم على هاهنا — يعنى الكوفة — فأعطاه السدس ، قال عبيدة فرأيهما في الجماعة أحب إلى من رأى أحدهما في الفرقة . ومن طريق عبيد بن نضلة أن علياً كان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث . وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصرى قال : كان زيد يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال : أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها : قال زيد بن ثابت وكان رأيي أن الإخوة أولى بميراث أخيهم من الجد ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، وأخرجه ابن حزم من طريق إسماعيل القاضي عن إسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : كان رأيي أن الإخوة أحق بميراث أخيهم من الجد وكان أمير المؤمنين — يعنى عمر — يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الإخوة وقتهم . قلت : فاختلف النقل عن زيد ، وأخرج عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والإخوة ما بقى ويقاسم الأخ للأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالإخوة من الأب مع الإخوة الأشقاء ولا يورث الإخوة للأب شيئاً ولا يعطى أحداً لأم مع الجد شيئاً . قال ابن عبد البر : تفرد زيد من بين الصحابة في معادلته الجد بالإخوة بالأب مع الإخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الإخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلا معنى لإدخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة ، وقد سأل ابن عباس زيداً عن ذلك فقال : إنما أقول في ذلك برأى كما تقول أنت برأيك . وقال الطحاوى : ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجد إن كان معه إخوة أشقاء قاسمهم ما دامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا ترث الإخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا بنو الإخوة ولو كانوا أشقاء ، وإذا كان مع الجد والإخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد خير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقى ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا في الأكردية . قال : وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقف في الجد ، قال أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يأخذ في الجد بقول علي ، ومذهب أحمد أنه كواحد الإخوة فإن كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذى فرض بعده الأحظ من مقاسمة كأخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع . والأكردية المشار إليها تسمى مربعة الجماعة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهى زوج وأم وأخت وجد فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ، وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية ، وقد نظمها بعضهم :

|                           |                        |
|---------------------------|------------------------|
| مافرض أربعة يوزع بينهم    | ميراث ميتهم بفرض واقع  |
| فلواحد ثلث الجميع وثلث ما | يبقى لتانيهم بحكم جامع |

ولثالث من بعد ذا ثلث الذى يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس « ألحقوا الفرائض » وقد تقدم شرحه ، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذى يبقى بعد الفرض يصرف لأقرب الناس للميت فكان الجد أقرب فيقدم ، قال ابن بطال : وقد احتج به من شرك بين الجد والأخ فإنه أقرب إلى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء ولأنه يقوم مقام الولد فى حجب الأم من الثلث إلى السدس ولأن الجد إنما يدلى بالميت وهو ولد ابنه والأخ يدلى بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الأب لأن الابن ينفرد بالمال ويرد الأب إلى السدس ولا كذلك الأب فتعصيب الأخ تعصيب بنوة وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة فى الإرث ، ولأن الأخت فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنات ، ولأن الأخ يعصب أخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصبيه عليه أن يسقط به . وقال السهيلي : الجد أصل ولكن الأخ فى الميراث أقوى سبباً منه لأنه يدلى بولاية الأب فالولادة أقوى الأسباب فى الميراث فإن قال الجد وأنا أيضاً ولدت الميت قيل له إنما ولدت والده وأبوه ولد الإخوة فصار سببهم قوياً وولد الولد ليس ولداً إلا بواسطة وإن شاركه فى مطلق الولدية . ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً فى فضل أبى بكر وقد تقدم شرحه مستوفى فى المناقب ، وقوله « أفضل أو قال خير » شك من الراوى وكذا قوله « أنزله أباً أو قال قضاه أباً » .

#### ١٠ - باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

٦٧٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ عَنْ زُرَّاءَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ الرُّبْعُ لِلْوَلَدِ ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ؛ فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، وَجَعَلَ الْآبُوَيْنَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثَّمَنَ وَالرُّبْعَ وَاللِّزْجَ الشُّطْرَ وَالرُّبْعَ »

قوله ( باب ميراث الزوج مع الولد وغيره ) أى من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وإنما يحطه الولد عن النصف إلى الربع . ذكر فيه حديث ابن عباس « كان المال - أى الخلف عن الميت - للولد والوصية للوالدين » الحديث ، وقد تقدم فى الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومتمناً والله الحمد . قال ابن المنير : استشهاد البخارى بحديث ابن عباس هذا مع أن الدليل من الآية واضح إشارة منه إلى تقرير سبب نزول الآية وأنها على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة ، وأفاد السهيلي أن فى الآية التى نسختها وهى ﴿ يوصيكم الله ﴾ إشارة إلى استمرارها ؛ فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال فى الآية المنسوخة الحكم ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً ﴾ الآية .

قوله ( وجعل للآبوين لكل واحد منهما السدس ) أفاد السهيلي أن الحكمة فى إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما ليستمررا فيه فلا يحذف بهما إن كثرت الأولاد مثلاً ، وسوى بينهما فى ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التربية ونحوها ، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالإنفاق والنصرة ونحو ذلك ، وعوضت الأم عن ذلك بأمر الولد بتفضيلها على الأب فى البر فى حال حياة الولد . انتهى ملخصاً . وأخرج عبد بن حميد من طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لأنه يتولى إنكاحهم والإنفاق عليهم دون الأم .

## ١١ - باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

٦٧٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيْتًا بَغْرَةً أَوْ أُمَّةً ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى لَهَا بِالْبَغْرَةِ تُوفِيَتْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا . »

قوله ( باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره ) أى من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما بحال ، بل يحط الولد الزوج من النصف إلى الربع ، ويحط المرأة من الربع إلى الثمن . ذكر فيه حديث أبى هريرة فى قصة المرأة التى ضربت الأخرى فأسقطت جنيناً ثم ماتت الضاربة فقضى النبى صلى الله عليه وسلم فى الجنين بغرة وأن العقل على عصابة القاتلة وأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها ، وسيأتى شرحه مستوفى فى كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الترجمة ظاهرة ، لأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها لا لعصبتها الذين عقلوا عنها فورث الزوج مع ولده ، وكذا لو كان الأب هو الميت لورثت الأم مع الأولاد ، أشار إلى ذلك ابن التين . وكذا لو كان هناك عصابة بغير ولد .

## ١٢ - باب ميراث الأخوات مع البنات عصبية

٦٧٤١ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ « قَضَى فِينَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : النِّصْفُ لِلابْنَةِ ، وَالنِّصْفُ لِلأَخْتِ ، ثُمَّ قَالَ سَلِيمَانُ : قَضَى فِينَا وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

٦٧٤٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هَزِيلٍ قَالَ « قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لِأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقِضَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِلابْنَةِ النِّصْفُ وَالابْنَةُ الْإِبْنِ السُّدُسُ وَمَا بَقِيَ فَلِلأَخْتِ . »

قوله ( باب ميراث الأخوات مع البنات عصبية ) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوات عصبية البنات فيرثن ما فضل عن البنات ، فمن لم يخلف إلا بنتاً وأختاً فللبنت النصف وللأخت النصف الباقي على ما فى حديث معاذ وإن خلف بنتين وأختاً فلهما الثلثان وللأخت ما بقى ، وإن خلف بنتاً وأختاً وبنت ابن فللبنت النصف ولبنت الابن تكملة الثلثين وللأخت ما بقى على ما فى حديث ابن مسعود ، لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين ، ولم يخالف فى شيء من ذلك إلا ابن عباس فإنه كان يقول : للبنت النصف وما بقى للعصبة وليس للأخت شيء ، وكذا للبتين الثلثان وللبنت وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبة ، فإذا لم تكن عصبية رد الفضل على البنت أو البنات . وقد تقدم البحث فى ذلك . قال : ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر . قال : وحجة الجماعة من جهة النظر أن عدم الولد فى قوله تعالى ﴿ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ ﴾ إنما جعل شرطاً فى فرضها الذى تقاسم به الورثة لا فى توريثها مطلقاً ، فإذا عدم الشرط سقط الفرض ، ولم يمنع ذلك أن ترث بمعنى آخر كما شرط فى ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت ، وهو كما جعل النصف فى ميراث الزوج شرطاً إذا لم يكن ولد ولم

يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلاً ، فكذا الأخت والله أعلم .

**قوله ( عن سليمان )** هو الأعمش وإبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الراوى عنه .

**قوله ( ثم قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم )** القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعمش وهو موصول بالسند المذكور . وحاصله أن الأعمش روى الحديث أولاً بإثبات قوله « على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » فيكون مرفوعاً على الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفاً ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخارى فيه مثله لكن قال : قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا خالد بسنده بلفظ « قضى بذلك معاذ فينا » . قلت وقد مضى في « باب ميراث البنات » من وجه آخر عن الأسود بن يزيد قال « أتانا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً ، فسألناه عن رجل فذكره » وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحاً في كتاب الزكاة وغيره ، وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الأسود « أن معاذاً ورث فذكره » . وزاد « هو باليمن ونبي الله صلى الله عليه وسلم يومئذ حى » وللدارقطني من وجه آخر عن الأسود « قدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره باختصار . وهذا أصرح ما وجدت في ذلك .

**قوله ( عبد الرحمن )** هو ابن مهدى وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبد الرحمن ، وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أئى موسى وجزم فيه بقوله « لأقضي فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم » وأما قوله هنا « أو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم » فهو شك من بعض رواته ، وأكثر الرواة أثبتوا الزيادة ، ففي رواية وكيع وغيره عن سفيان عند النسائي وغيره « سأقضي فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم » ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيا فإن ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضياً ولا أميراً .

### ١٣ - باب ميراث الأخوات والإخوة

٦٧٤٣ - **حدَّثنا عبد الله بن عثمان** أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال « سمعت جابراً رضى الله عنه قال : دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا مريض ، فدعا بوضوء فتوضأ ثم نضح على من وضوئه فأفقت فقلت يا رسول الله إنما لي أخوات ، فنزلت آية الفرائض » .

**قوله ( باب ميراث الأخوات والإخوة )** ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض ، والغرض منه قوله « إنما لي أخوات » فإنه يقتضى أنه لم يكن له ولد ، واستنبط المصنف الإخوة بطريق الأولى ، وقدم الأخوات في الذكر للتصريح بهن في الحديث ، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال : أجمعوا على أن الإخوة الأشقاء أو من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب ، واختلفوا فهم مع الجد على ما مضت الإشارة إليه ، وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللبنتين فصاعداً

الثلاثان وللأخ الجميع فما زاد فبالقسمة السوية ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ، ولم يقع في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم وأختين لأم وأخ شقيق فقال الجمهور : يشرك بينهم ، وكان على وأبي وأبو موسى لا يشركون الإخوة ولو كانوا أشقاء مع الإخوة للأم لأنهم عصبية وقد استغرقت الفرائض المال ، وبذلك قال جمع من الكوفيين .

١٤ - باب ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾ ، قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ، يُبين الله لكم أن تَضَلُّوا ، والله بكل شيء عليم ﴿ .

٦٧٤٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بن موسى عن إِسْرَائِيلَ عن أَنِي إِسْحَقَ « عن البراء رضى الله عنه قال آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ » .

قوله ( باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) ذكر فيه حديث البراء من طريق أني إسحاق عنه « آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » وأراد بذلك ما فيها من التنصيص على ميراث الإخوة ، وقد أخرج أبو داود في « المراسيل » من وجه آخر عن أني إسحاق عن أني سلمة بن عبد الرحمن « جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلالة ؟ قال : من لم يترك ولدا ولا والدا فورثته كلالته » . ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال « إني لا أدع بعدى شيئا أهم عندي من الكلالة ، وما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راجعته في الكلالة حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال : ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء » . وقد اختلف في تفسير الكلالة ، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد ، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنت ؟ وكذا في الجد هل ينتزل منزلة الأب فلا ترث معه الإخوة ؟ قال السهيلي : الكلالة من الإكليل المحيط بالرأس لأن الكلالة وراثته تكلفت العصبية أى أحاطت بالميت من الطرفين ، وهى مصدر كالقربة ، وسمى أقرباء الميت كلالته بالمصدر كما يقال هم قرابة أى ذوو قرابة ، وإن عنيت المصدر قلت ورثوه عن كلالته ، وتطلق الكلالة على الورثة مجازاً . قال : ولا يصح قول من قال الكلالة المال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره معنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ . ثم قال : ومن العجب أن الكلالة في الآية الأولى من النساء لا يرث فيها الإخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد ، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت ، والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى ﴿ وإن كان رجل يورث ﴾ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴿ أى يحيط بميراثها . وأما الآية الثانية : فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ، ولم يعبر فيها بلفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنت . وقال ابن المنير : الاستدلال بآية الكلالة على أن الأخوات عصبية لطيف جداً ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها هو لمقدار الفرض لا لأصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فمن ذلك قوله ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث ، وكذا في الزوج وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرده في الأخت فلها النصف إن لم يكن ولد ، فإن كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الإرث ، وليس هناك

قدر يتغير إليه إلا التعصيب ، ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الابن لأنه خرج بالإجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله أعلم . وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة ، وقال الكرماني : اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا : خاتمة سورة النساء ، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة : آية الربا ، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحمل على أن كلا منهما قال بظنه ، وتعقب بأن الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك .

### ١٥ - باب ابني عم أحدهما أخ للأُم والآخِرُ زَوْجٌ

وقال عليٌّ : للزَّوجِ النِّصْفُ وللأخ من الأم السدسُ وما بقى بينهما نصفان

٦٧٤٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي حَمْدٍ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَمَالَهُ لِمَوْلَى الْعَصْبَةِ ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا وَلِيُّهُ ، فَلَادَعُنِي لَهُ » . الكل : العيال .

٦٧٤٦ - حَدَّثَنَا أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ رُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلَأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » .

قوله ( باب ابني عم أحدهما أخ للأُم والآخِرُ زَوْجٌ ) صورتها أن رجلاً تزوج امرأة فأتت منه بابن ثم تزوج أخرى فأتت منه بآخر ثم فارق الثانية فتزوجها أخوه فأتت منه بنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه ، فتزوجت هذه البنت الابن الأول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها .

قوله ( وقال عليٌّ للنِّصْفِ وللأخ من الأم السدس وما بقى بينهما نصفان ) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجاً ويعطى الآخر السدس لكونه أخاً من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصح للأول الثلثان بالفرض والتعصيب وللآخر الثلث بالفرض والتعصيب ، وهذا الأثر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور من طريق حكيم بن غفال قال : أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخِرُ أخوها لأُمها فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم ، فأتوا علياً فذكروا له ذلك فأرسل إلى شريح فقال : ما قضيت أبكتاب الله أو سنة من رسول الله ؟ فقال : بكتاب الله قال : أين ؟ قال : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ قال : فهل قال للزوج النصف وللأخ ما بقى ثم أعطى الزوج النصف وللأخ من الأم السدس ثم قسم ما بقى بينهما . وأخرج يزيد بن هارون والدارمي من طريق الحارث قال : أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأُم فقيل له إن عبد الله كان يعطى الأخ للأُم المال كله ، فقال : يرحمه الله إن كان لفقياً ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت ما بقى بينهما . قال ابن بطال : وافق علياً زيد بن ثابت والجمهور . وقال عمر وابن مسعود : جميع المال - يعنى الذى يبقى بعد نصيب الزوج - الذى جمع القرايتين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب ، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر ، واحتجوا بالإجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخِرُ لأب أن الشقيق يستوعب المال لكونه أقرب بأم ، وحجة الجمهور ما أشار إليه البخارى في حديث أبي هريرة الذى أورده في الباب بلفظ « فمن مات وترك مالا فماله لمولى العصبه » والمراد



بموالى العصابة بنو العم ، فسوى بينهم ولم يفضل أحداً على أحد ، وكذا قال أهل التفسير فى قوله : ﴿ وإنى خفت الموالى من ورأى ﴾ أى بنى العم . فإن احتجوا بالحديث الآخر المذكور فى الباب أيضاً من حديث ابن عباس « فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر » فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء ، والتقدير ألحقوا الفرائض بأهلها أى أعطوا أصحاب الفروض حقهم فإن بقى شىء فهو للأقرب ، فلما أخذ الزوج فرضه والأخ من الأم فرضه صار ما بقى موروثاً بالتعصيب وهما فى ذلك سواء ، وقد أجمعوا فى ثلاثة إخوة للأم أحدهم ابن عم أن للثلاثة الثلث والباقى لابن العم . قال المازرى : مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة ، فالابن أولى من الأب وإن فرض له معه السدس ، وهو أولى من الإخوة وبنينهم لأنهم ينتسبون بالمشاركة فى الأبوة والجدودة ، والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به ينتسبون فيسقطون مع وجوده ، والجد أولى من بنى الإخوة لأنه كالأب معهم ، ومن العمومة لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنوهم أولى من العمومة وبنينهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة بالجدودة ، هذا ترتيبهم وهم يختلفون فى القرب ، فالأقرب أولى كالإخوة مع بنينهم والعمومة مع بنينهم فإن تساوا فى الطبقة والقرب ولأحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم ، وكذا الحال فى بنينهم وفى العمومة وبنينهم ، فإن كانت زيادة الترجيح بمعنى غير ما هما فيه كابنى عم أحدهما أخ لأم فليل يستمر الترجيح فيأخذ ابن العم الذى هو أخ لأم جميع ما بقى بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعى وأبى ثور والطبرى وداود ونقل عن أشهب ، وأبى ذلك الجمهور فقالوا : بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقى بينهما ، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترجيح لأن الشرط فيها أن يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه فى جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم .

**قوله ( حدثنا محمود )** هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخارى عنه كثيراً بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبى إسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان السمان .

**قوله ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم )** زاد فى رواية الأصيلى هنا « وأزواجه أمهاتهم » قال عياض : وهى زيادة فى الحديث لا معنى لها هنا .

**قوله ( فلأدعى له )** قال ابن بطال : هى لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الفاء والواو غالباً فيهما وإثبات الألف بعد العين جائز كقوله « ألم يأتيك والأخبار تنمى » والأصل عدم الإشباع للجزم ، والمعنى فادعونى له أقوم بكله وضياعه .

**قوله ( والكل العيال )** ثبت هذا التفسير فى آخر الحديث فى رواية المستملى والكشميهنى ، وأصل الكل الثقل ثم استعمل فى كل أمر يصعب والعيال فرد من أفرادها ، وقال صاحب الأساس : كل بصره فهو كليل وكل عن الأمر لم تبعث نفسه له وكل كلاله أى قصر عن بلوغ القرابة ، وقد مضى شرح حديث ابن عباس فى أوائل الفرائض ، وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم المنبرى .

## ١٦ — باب ذوى الأرحام

٦٧٤٧ — حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ قَلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ حَدَّثْتُمْ إِدْرِيسُ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ — وَالَّذِينَ عَاقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ ﴾ قَالَ : كَانَ الْمُهَاجِرُونَ حِينَ قَدَمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْأَنْصَارِيُّ الْمُهَاجِرِيُّ دُونَ ذَوَى رَحِمِهِ لِلأَخْوَةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ ، فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ ﴾ قَالَ نَسَخْتَهَا ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ ﴾ .

قوله ( باب ذوى الأرحام ) أى بيان حكمهم هل يرثون أو لا ؟ وهم عشرة أصناف : الخال والخالة والجد للأُم وولد البنت وولد الأخت وبنت الأخ وبنت العم والعمة والعم للأُم وابن الأخ للأُم ومن أدلى بأحد منهم ، فمن ورثهم قال أولاهم أولاد البنت ثم أولاد الأخت وبنات الأخ ثم العم والعمة والخال والخالة ، وإذا استوى اثنان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصبية .

قوله ( إسحاق بن إبراهيم ) هو الإمام المعروف بابن راهويه .

قوله ( قلت لأبى أسامة حدثكم إدريس ) أى ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودى والد عبد الله ، وطلحة شيخه هو ابن مصرف ، وقد نسبه المصنف فى التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبى أسامة وقال فى آخره « سمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس » وقد صرح هنا بالثانى . ووقع فى رواية أبى داود عن هارون ابن عبد الله عن أبى أسامة « حدثنى إدريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف » وكذا أخرجه الإسماعيل عن المنجاني عن أبى كريب عن أبى أسامة ، وكذا عند الطبرى عن أبى كريب .

قوله ( ولكل جعلنا موالى والذين عاقدت أيمانكم . قال : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رحمة للأخوة التى آخى النبى صلى الله عليه وسلم بينهم فلما نزلت ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ قال : نسختها ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ ) قال ابن بطال : كذا وقع فى جميع النسخ نسختها ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ والصواب أن المنسوخة ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ والناسخة ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ قال ووقع فى رواية الطبرى بيان ذلك ولفظه « فلما نزلت هذه الآية ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ نسخت » . قلت : وقد تقدم فى الكفالة التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبى أسامة مثل ما عزاه للطبرى فكان عزوه إلى ما فى البخارى أولى ، مع أن فى سياقه فائدة أخرى وهو أنه قال : ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ ورثة ، فأفاد تفسير الموالى بالورثة ، وأشار إلى أن قوله : ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ ابتداء شىء يريد أن يفسره أيضاً ، ويؤيده أنه وقع فى رواية الصلت « ثم قال : ﴿ والذين عاقدت ﴾ وبقي قوله نسختها مشكلاً كما قال ابن بطال « وقد أجاب ابن المنير فى الحاشية فقال : الضمير فى نسختها عائد على المؤاخاة لا على الآية والضمير فى نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله : ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ وقوله : ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ بدل من الضمير ، وأصل الكلام لما نزلت ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ نسخت ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ وقال الكرماني : فاعل نسختها آية جعلنا والذين عاقدت منصوب بإضمار أعنى . قلت : ووقع فى سياقه هنا أيضاً موضع آخر وهو أنه عبر بقوله : « يرث الأنصارى المهاجرى » وتقدم فى رواية الصلت بالعكس ، وأجاب عنه الكرماني بأن المقصود إثبات الورثة بينهما فى الجملة . قلت : والأولى أن يقرأ الأنصارى بالنصب على أنه مفعول مقدم فتتحد الروايتان ، ووقع فى رواية الصلت موضع ثالث مشكل وهو قوله : ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ من

النصر الخ ، وظاهر الكلام أن قوله من النصر يتعلق بعاقدة أيمانكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله : ﴿ فاتوهم نصيبهم ﴾ وقد بين ذلك أبو كريب في روايته ، وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة ، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إعراب الآية ، والكلام على حكم المعاقدة المذكورة ونسخها بما يعنى عن إعادته ، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى : ﴿ ولكل جعلنا موالى ﴾ نسخ حكم الميراث الذى دل عليه ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ قال ابن بطلال : أكثر المفسرين على أن الناسخ لقوله تعالى : ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ قوله تعالى فى الأنفال : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ وبذلك جزم أبو عبيد فى « الناسخ والمنسوخ » . قلت : كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس « قال ابن الجوزى : كان جماعة من المحدثين يروون الحديث من حفظهم فتقصر عباراتهم خصوصاً العجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه الألفاظ فى هذا الحديث ، وبيان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبى صلى الله عليه وسلم كان آخى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يتوارثون بتلك الأخوة ويرونها داخله فى قوله تعالى : ﴿ والذين عاقدت أيمانكم ﴾ فلما نزل قوله تعالى : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ فى كتاب الله نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقي النصر والرفادة وجواز الوصية لهم ، وقد وقع فى رواية العوفى عن ابن عباس بيان السبب فى إرثهم قال : كان الرجل فى الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه ، فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقي تابعه ليس له شيء ، فنزلت ﴿ والذين عاقدت أيمانكم فاتوهم نصيبهم ﴾ فكانوا يعطونه من ميراثه ، ثم نزلت ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ فى كتاب الله فنسخ ذلك . قلت : والعوفى ضعيف ، والذى فى البخارى هو الصحيح المعتمد ، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض الألفاظ على بعض وحذف منها شيئاً وأن بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المعتمد . قال ابن بطلال : اختلف الفقهاء فى توريث ذوى الأرحام وهم من لا سهم له وليس بعصبة ، فذهب أهل الحجاز والشام إلى منعهم الميراث ، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحق إلى توريثهم ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ واحتج الآخرون بأن المراد بها من لا سهم فى كتاب الله لأن آية الأنفال مجملة وآية الموارث مفسرة وبقوله صلى الله عليه وسلم : « من ترك مالا فلعصبته » وأنهم أجمعوا على ترك القول بظاهاها فجعلوا ما يخلفه المعتوق إرثاً لعصبته دون مواليه فإن فقدوا فلمواليه دون ذوى رحمه ، واختلفوا فى توريثهم فقال أبو عبيد : رأى أهل العراق رد ما بقى من ذوى الفروض إذا لم تكن عصبية على ذوى الفروض وإلا فعليهم وعلى العصبة ، فإن فقدوا أعطوا ذوى الأرحام ، وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر إليه ، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العممة كالأب والخالة كالأم فقسم المال بينهما أثلاثاً ، وعن على أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ، ومن أدلتهم حديث « الخال وارث من لا وارث له » وهو حديث حسن أخرجه الترمذى وغيره ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان عصبية ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور السلب كقولهم « الصبر حيلة من لا حيلة له » ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لأنه خال المسلمين ، حكى هذه الاحتمالات ابن العرى .

### ١٧ - باب ميراث الملائنة

٦٧٤٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ « عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا ، فَفَرَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا ، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ » .

قوله ( باب ميراث الملائنة ) بفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا عنت عليه ، ذكر فيه حديث ابن عمر المختصر في الملائنة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد ، والغرض منه هنا قوله : « وألحق الولد بالمرأة » وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينه وبين الذي نفاه ، فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالا في ابن الملائنة : « عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه » أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال النخعي والشعبي ، وجاء عن علي وابن مسعود أنهما كانا يجعلان أمه عصبه وحدها فتعطي المال كله ، فإن ماتت أمه قبله فماله لعصبته ، وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية ، وجاء عن علي أن ابن الملائنة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لبيت المال ، وهذا قول زيد بن ثابت وجمهور العلماء وأكثر فقهاء الأمصار ، قال مالك : وعلى هذا أدركت أهل العلم ، وأخرج عن الشعبي قال : بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملائنة فأخبروهم أنه لأمه وعصبته ، وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملائنة الميراث وجعلها عصبية ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه : « وألحق الولد بالمرأة » لأنه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصار كمن لا أب له من أولاد البغي ، وتمسك الآخرون بأن معناه إقامتها مقام أبيه فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه . قلت : وقد جاء في المرفوع ما يقوى القول الأول ، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها » ولأصحاب السنن الأربعة عن واثلة رفعه « تحوز المرأة ثلاثة موارث : عتيقها ولقيظها وولدها الذي لا عنت عليه » قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وليس فيه سوى عمر بن رؤبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة مختلف فيه ، قال البخاري : فيه نظر ، ووثقه جماعة ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لأمة هي بمنزلة أبيه وأمّه » وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملائنة فكتب إليه « إني سألت فأخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لأمة » وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، قال ابن بطال : تمسك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملائنة بمنزلة أبيه وأمّه ، وليس فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمّه في تربيته وتأديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه ، فأما الميراث فقد أجمعوا أن ابن الملائنة لو لم تلعن أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ، فلو كانت بمنزلة أبيه وأمّه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالأبوة ، كذا قال وفيه نظر تصويراً واستدلالاً وحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن في رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخره « فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها » أخرجه أبو داود ، وحديث ابن عباس « فهو لأولى رجل ذكر » فإنه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبه الميت دون عصبه أمه ، وإذا لم يكن لولد الملائنة عصبه من قبل أبيه فالمسلمون عصبته ، وقد تقدم من حديث أبي هريرة « ومن ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا » .

### ١٨ — باب الولد للفراش حرة كانت أو أمة

٦٧٤٩ — حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة مني ، فاقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذ سعد

فقال : ابن أخي عهد إلى فيه ، فقام عبد بن زمعة ، فقال : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فتساقا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال سعد : يا رسول الله ابن أخي قد كان عهد إلى فيه ، فقال عبد بن زمعة : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر . ثم قال لسودة بنت زمعة : احتجبي منه ، لما رأى من شبهه بعنبة ، فما رآها حتى لقى الله .

٦٧٥٠ - حدثنا مسدد عن يحيى عن شعبة عن محمد بن زياد أنه « سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الولد لصاحب الفراش » .

[ الحديث ٦٧٥٠ - طرفه في : ٦٨١٨ ]

قوله ( باب الولد للفراش حرة كانت ) أي المستفرشة ( أو أمة ) .

قوله ( عن عروة ) في رواية شعيب عن الزهري في العتق « حدثني عروة » وكذا وقع في رواية عبد الله ابن مسلمة عن مالك في المغازي لكن أخرجه في الوصايا بلفظ عن عروة .

قوله ( كان عتبه عهد إلى أخيه ) في رواية يحيى بن قزعة عن مالك في أوائل البيوع ابن أبي وقاص في الموضوعين وكذا في رواية شعيب والليث وغيرهما عن الزهري وفي رواية ابن عيينة عن الزهري الماضية في الأشخاص : أوصاني أخي إذا قدمت يعني مكة أن اقبض إليك ابن أمة زمعة فإنه ابني .

قوله ( أن ابن وليدة زمعة ) في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب الماضية في المظالم ابن أمة زمعة ، والوليدة في الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أقف على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيري وابن أخيه الزبير في « نسب قريش » أنها كانت أمة يمانية ، والوليدة فعيلة من الولادة بمعنى مفعولة ، قال الجوهري : هي الصبية والأمة والجمع ولائد ، وقيل إنها اسم لغير أم الولد . وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم وقد تحرك ، قال النووي : التسكين أشهر ، وقال أبو الوليد القشبي : التحريك هو الصواب . قلت : والجارى على السنة المحدثين التسكين في الاسم والتحريك في النسبة ، وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري والد سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبد بن زمعة بغير إضافة ، ووقع في « مختصر ابن الحاجب » عبد الله وهو غلط ، نعم عبد الله بن زمعة آخر ، وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوي في هذا الحديث عبد الله بن زمعة ونبه على أنه غلط وأن عبد الله بن زمعة هو ابن الأسود ابن المطلب بن أسد بن عبد العزى آخر . قلت : وهو الذي مضى حديثه في تفسير ﴿ والشمس وضحاها ﴾ وقد وقع لابن منده خبط في ترجمة عبد الرحمن بن زمعة فإنه زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبد إخوان ثلاثة أولاد زمعة بن الأسود ، وليس كذلك بل عبد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عامريان من قريش ، وعبد الله ابن زمعة قرشي أسدي من قريش أيضاً ، وقد أوضحت ذلك في « الإصابة في تمييز الصحابة » والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكره ابن عبد البر في الصحابة وغيره ، وقد أعقب بالمدينة . وعتبة بن أبي وقاص أخو سعد مختلف في صحبته فذكره في الصحابة العسكري وذكره مانقله الزبير بن بكار في النسب أنه كان أصاب دما بمكة في قريش فانتقل إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد ، وذكره ابن منده في الصحابة ولم يذكر مستنداً إلا قول سعد « عهد إلى أخي أنه ولده » واستنكر أبو نعيم ذلك وذكر أنه الذي شج وجه رسول الله صلى الله

عليه وسلم بأحد ، قال وما علمت له إسلاماً ، بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم « أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بأن لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافراً فمات قبل الحول » وهذا مرسل ، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه ، وأخرج الحاكم في « المستدرک » من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول « إن عتبة لما فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم ما فعل تبعته فقتلته » كذا قال وجزم ابن التين والدمياطى بأنه مات كافراً . قلت : وأم عتبة هند بنت وهب بن الحارث بن زهرة ، وأم أخيه سعد حمنة بنت سفيان بن أمية .

**قوله ( فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال ابن أخي )** في رواية يونس عن الزهري في المغازي « فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في الفتح » وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد وهي لمسلم لكن لم يسق لفظها « فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخي ورب الكعبة » وفي رواية الليث « فقال سعد يارسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه » وعتبة بالجر بدل من لفظ أخي أو عطف بيان ، والضمير في أخي لسعد لا لعتبة .

**قوله ( فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه )** في رواية معمر « فجاء عبد بن زمعة فقال بل هو أخي ولد على فراش أبي من جاريته » وفي رواية يونس « يارسول الله هذا أخي هذا ابن زمعة ولد على فراشه » زاد في رواية الليث « انظر إلى شبهه يارسول الله » وفي رواية يونس « فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبي وقاص » وفي رواية الليث « فرأى شها بينا بعتبة » وكذا لابن عيينة عند أبي داود وغيره ، قال الخطابي وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما : كان أهل الجاهلية يقتنون الولائد ويقررون عليهن الضرائب فيكتسبن بالفجور ، وكانوا يلحقون النسب بالزناة إذا ادعوا الولد كما في النكاح ، وكانت لرمعة أمة وكان يلتم بها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد إلى أخيه سعد أن يستلحقه ، فخاصم فيه عبد بن زمعة ، فقال له سعد : هو ابن أخي على ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، وقال عبد : هو أخي على ما استقر عليه الأمر في الإسلام ، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم حكم الجاهلية وألحقه بزمعة ، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم ، وبني عليهما القرطبي فقال : ولم يكن حصل إلحاقه بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعتبة . قلت : وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق القائف في صورة ولفظها « إن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء » الحديث وفيه « يجتمع الرهط مادون العشر فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها ، فإذا حملت ووضعت ومضت ليال أرسلت إليهم فاجتمعوا عندها فقالت : قد ولدت فهو ابنك يا فلان ، فيلحق به ولدها ولا يستطيع أن يمتنع » إلى أن قالت « ونكاح البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت إحداهن فوضعت جمعوا لها القافة ثم ألحقوا ولدها بالذي يرى القائف لا يمتنع من ذلك » انتهى . واللائق بقصة أمة زمعة الأخير ، فلعل جمع القافة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه ، أو أنها لم تكن بصفة البغايا بل أصابها عتبة سراً من زنا وهما كافران فحملت وولدت ولداً يشبهه فغلب على ظنه أنه منه فبغته الموت قبل استلحاقه فأوصى أخاه أن يستلحقه ، فعمل سعد بعد ذلك تمسكاً بالبراءة الأصلية قال القرطبي : وكان عبد بن زمعة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش وإلا فلم يكن عادتهم الإلحاق به ، كذا قاله ، وما أدري من أين له هذا الجزم بالنفى ، وكأنه بناه على ما قال الخطابي أمة زمعة كانت من البغايا اللاتي عليهن من الضرائب ، فكان الإلحاق مختصاً باستلحاقها على ما ذكر ،

أو بإلحاق القائف على ما في حديث عائشة ، لكن لم يذكر الخطأ مستنداً لذلك ، والذي يظهر من سياق القصة ما قدمته أنها كانت أمة مستفرشة لزمنة فاتفق أن عتبة زنى بها كما تقدم ، وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استلحقه لحقه وإن نفاه انتفى عنه وإذا ادعاه غيره كان مرد ذلك إلى السيد أو القافة ، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته ، وأما قوله : إن عبد بن زمعة سمع أن الشرع إلتخ فقيه نظر ، لأنه يبعد أن يسمع ذلك عبد بن زمعة وهو بمكة لم يسلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملازمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حين إسلامه إلى حين فتح مكة نحو العشرين سنة ، حتى ولو قلنا إن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح قبلوغه لعبد قبل سعد بعيد أيضاً ، والذي يظهر لي أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة « الولد للفراش » وإلا فما كان سعد لو سبق علمه بذلك ليدعيه ، بل الذي يظهر أن كلا من سعد وعتبة بنى على البراءة الأصلية ، وأن مثل هذا الولد يقبل النزاع ، وقد أخرج أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلاناً ابني عاهرت بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا دعوة في الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش وللعاهر الحجر » وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته ، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالأب بل للأخ أن يستلحق وهو قول الشافعية وجماعة بشرط أن يكون الأخ حائزاً أو يوافقه باقي الورثة وإمكان كونه من المذكور وأن يوافق على ذلك إن كان بالغاً عاقلاً وأن لا يكون معروف الأب ، وتعقب بأن زمعة كان له ورثة غير عبد ، وأجيب بأنه لم يخلف وارثاً غيره إلا سودة ، فإن كان زمعة مات كافراً فلم يرثه إلا عبد وحده ، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة فيحتمل أن تكون وكلت أخاها في ذلك أو ادعت أيضاً ، وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالأب ، وأجابوا بأن الإلحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك بوجه من الوجوه كاعتراف زمعة بالوطء ، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قال بعد قوله هو لك « الولد للفراش » لأنه لما أبطل الشرع إلتحاق هذا الولد بالزاني لم يبق صاحب الفراش . وجرى المزمع على القول بأن الإلحاق يختص بالأب فقال : أجمعوا على أنه لا يقبل إقرار أحد على غيره ، والذي عندي في قصة عبد بن زمعة أنه صلى الله عليه وسلم أجاب عن المسألة فأعلمهم أن الحكم كذا بشرط أن يدعى صاحب الفراش لا أنه قبل دعوى سعد عن أخيه عتبة ولا دعوى عبد بن زمعة عن زمعة بل عرفهم أن الحكم في مثلها يكون كذلك . قال ولذلك قال « احتجبي منه يا سودة » وتعقب بأن قوله لعبد بن زمعة « هو أخوك » يدفع هذا التأويل ، واستدل به على أن الوصي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا أوصى إليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك ، وقد مضى التبويب بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة تصير فراشاً بالوطء ، فإذا اعترف السيد بوطء أخته أو ثبت ذلك بأى طريق كان ثم أتت بولد لمدة الإمكان بعد الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشاً بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق إلا الإمكان لأنها تراد الموطء فجعل العقد عليها كالوطء . بخلاف الأمة فإنها تراد للمنافع أخرى فاشترط في حقها الوطء ومن ثم يجوز الجمع بين الأختين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور ، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشاً إلا إذا ولدت من السيد ولداً ولحق به فمهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فأنت منه لمدة الإمكان لحقه وإن ولدت منه أولاً فاستلحقه لم يلحقه ما بعده إلا بإقرار مستأنف على الراجح عندهم ، وترجيح المذهب الأول ظاهر لأنه لم ينقل أنه كان لزمنة من هذه الأمة ولد آخر ، والكل متفقون على أنها لا تصير فراشاً إلا بالوطء ، قال النووي : ووطء زمعة أخته المذكورة علم إما بيينة وإما باطلاع

النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . قلت : وفي حديث ابن الزبير ما يشعر بأن ذلك كان أمراً مشهوراً وسأذكر لفظه قريباً ، واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا إن العبرة بعموم اللفظ . ونقل الغزالي تبعاً لشيخه والآمدى ومن تبعه عن الشافعى قولاً بخصوص السبب تمسكاً بما نقل عن الشافعى أنه ناظر بعض الحنفية لما قال إن أبا حنيفة خص الفراش بالزوجة وأخرج الأمة من عموم « الولد للفراش » فرد عليه الشافعى بأن هذا ورد على سبب خاص ، ورد ذلك الفخر الرازى على من قاله بأن مراد الشافعى أن خصوص السبب لا يخرج ، والخبر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجه ، ثم وقع الاتفاق على تعميمه في الزوجات لكن شرط الشافعى والجمهور الإمكان زماناً ومكاناً ، وعن الحنفية يكفى مجرد العقد فتصير فراشاً ويلحق الزوج الولد ، وحجتهم عموم قوله « الولد للفراش » لأنه لا يحتاج إلى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوءة ، ورده القرطبي بأن الفراش كناية عن الموطوءة لكون الواطئ يستفرشها أى يصيرها بوطئه لها فراشاً له يعنى فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشاً وألحق به إمكان الوطء فمع عدم إمكان الوطء لا تسمى فراشاً . وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال : كلامه يقتضى حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوءة وليس هو المراد فعلم أنه لا بد من تقدير محذوف لأنه قال إن الفراش هو الموطوءة والمراد به أن الولد لا يلحق بالواطئ ، قال المعارض : وهذا لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف . قلت : وقد بينت وجه استقامته بحمد الله ، ويؤيد ذلك أيضاً أن ابن الأعرابى اللغوى نقل أن الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقه على المرأة ، وما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أو سيدها :

باتت تعانقه ويات فراشها خلق العباءة بالبلاء ثقيلاً

وقد يعبر به عن حالة الافتراض ويمكن حمل الخبر عليها فلا يتعين الحذف ، نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطئ بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : معنى « الولد للفراش » تابع للفراش أو محكوم به للفراش أو ما يقارب هذا ، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبهم إخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال ، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر القوى بالقياس ، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خير الواحد وهذا منها ، واستدل به على أن القائف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه لأن الشارع لم يلتفت هنا إلى الشبه والتفت إليه في قصة زيد بن حارثة ، وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملائنة لأنه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية اللعان ، وفيه تخصيص عموم « الولد للفراش » وقد تمسك بالعموم الشعبى وبعض المالكية وهو شاذ ، ونقل عن الشافعى أنه قال : لقوله « الولد للفراش » معنيان أحدهما هو له ما لم ينهه فإذا نفاه بما شرع له كاللعان انتفى عنه ، والثانى إذا تنازع رب الفراش والعاشر فالولد لرب الفراش . قلت : والثانى منطبق على خصوص الواقعة والأول أعم .

**قوله ( فتساوقا )** أى تلازما في الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذى يسوق الآخر .

**قوله ( هو لك يا عبد بن زمة )** كذا للأكثر ، وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه الضم والفتح ، وأما ابن فهو منصوب على الحالين ، ووقع في رواية للنسائى « هو لك عبد بن زمة » بحذف حرف النداء ، وقرأه بعض المخالفين بالتثنية وهو مردود فقد وقع في رواية يونس المعلقة في المغازى « هو لك ، هو أخوك يا عبد » ووقع لمسدد عن



ابن عيينة عند أمي داود « هو أخوك يا عبد » قال ابن عبد البر : تثبت الأمة فراشاً عند أهل الحجاز إن أقر سيدها أنه كان يلم بها ، وعند أهل العراق إن أقر سيدها بالولد ، وقال المازري : يتعلق بهذا الحديث استلحاق الأخ لأخيه ، وهو صحيح عند الشافعي إذا لم يكن له وارث سواه ، وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمعة ادعاه ولداً ولا اعترف بوطء أمه فكان المعول في هذه القصة على استلحاق عبد بن زمعة ، قال : وعندنا لا يصح استلحاق الأخ ، ولا حجة في هذا الحديث لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم أن زمعة كان يظاً أمته فألحق الولد به لأن من ثبت ووطؤه لا يحتاج إلى الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي لما قررناه أنه لم يكن لزمعة ولد من الأمة المذكورة سابق ، ومجرد الوطء لآخرة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعي ، قال : ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية في هذا الحديث « هو لك عبد بن زمعة » وحذف حرف النداء بين عبد وابن زمعة والأصل يا ابن زمعة ، قالوا والمراد أن الولد لا يلحق بزمعة بل هو عبد لولده لأنه وارثه . ولذلك أمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمعة لأنه مات كافراً وهي مسلمة ، قال وهذه الرواية التي ذكرها غير صحيحة ولو وردت لرددناها إلى الرواية المشهورة وقلنا بل المحذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ انتهى . وقد سلك الطحاوي فيه مسلكاً آخر فقال : معنى قوله « هو لك » أي يدك عليه لا أنك تملكه ولكن تمنع غيرك منه إلى أن يتبين أمره كما قال لصاحب اللقطة « هي لك » وقال له « إذا جاء صاحبها فأدها إليه » قال ولما كانت سودة شريكة لعبد في ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به ألزم عبداً بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب ، وكلامه كله متعقب بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله « هو أخوك » فإنها رفعت الإشكال وكأنه لم يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة وافقت أخاها عبداً في الدعوى بذلك .

**قوله ( الولد للفراش وللعاهر الحجر )** تقدم في غزوة الفتح تعليقاً من رواية يونس عن ابن شهاب « قالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولد إلخ » وهذا منقطع ، وقد وصله غيره عن ابن شهاب ، ووقع في رواية يونس أيضاً ، قال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح بذلك ، وقد قدمت هناك أن مسلماً أخرجه موصولاً من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي هريرة ، وقوله « وللعاهر الحجر » أي للزاني الخيبة والحرمات ، والعاهر بفتح الحاء والزنا ، وقيل يختص بالليل ، ومعنى الخيبة هنا حرمان الولد الذي يدعيه ، وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب « له الحجر وبفيه الحجر والتراب » ونحو ذلك ، وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرمم ، قال النووي : وهو ضعيف لأن الرجم مختص بالمحصن ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفى الولد ، والخير إنما سيق لنفى الولد . وقال السبكي : والأول أشبه بمساق الحديث لتعم الخيبة كل زان ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل . قلت : ويؤيد الأول أيضاً ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعة « الولد للفراش وفي فم العاهر الحجر » وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان « الولد للفراش ونفى العاهر الأثلب » بثلاثة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه ويكسران قيل هو الحجر وقيل دقاقه وقيل التراب .

**قوله ( ثم قال لسودة احتجبي منه )** في رواية الليث « واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة » .

**قوله ( فما راها حتى لقي الله )** في رواية معمر « قالت عائشة فوالله ما رآها حتى ماتت » وفي رواية الليث « فلم تره سودة قط » يعنى في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما ، وكذا لمسلم من طريقه ، وفي رواية

ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله ، وفي رواية الكشميهني الآتية في حديث الليث أيضاً « فلم تره سودة بعد » وهذه إذا ضمت إلى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتثلت الأمر وبالغت في الاحتجاب منه حتى إنها لم تره فضلاً عن أن يراها ، لأنه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته . وقد استدل به الحنفية على أنه لم يلحقه بزعة لأنه لو ألحقه به لكان أخا سودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه ، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لأنه وإن حكم بأنه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة « هو أخوك يا عبد » وإذا ثبت أنه أخو عبد لأبيه فهو أخو سودة لأبيها ، لكن لما رأى الشبه بينا بعتبة أمرها بالاحتجاب منه احتياطاً ، وأشار الخطابي إلى أن في ذلك مزية لأمهات المؤمنين لأن لهن في ذلك ما ليس لغيرهن ، قال : والشبه يعتبر في بعض المواطن لكن لا يقضى به إذا وجد ما هو أقوى منه ، وهو كما يحكم في الحادثة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس ، قال : وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت « احتجبي منه يا سودة فإنه ليس لك بأخ » وتبعه النووي فقال : هذه الزيادة باطلة مردودة ، وتعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن ولفظه : كانت لزعة جارية يطؤها وكان يظن بآخر أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به فمات زمة ، فذكرت ذلك سودة للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة فليس لك بأخ » ورجال سنده رجال الصحيح إلا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى آل الزبير . وقد طعن البيهقي في سنده فقال : فيه جرير وقد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ، وفيه يوسف وهو غير معروف ، وعلى تقدير ثبوته فلا يعارض حديث عائشة المتفق على صحته ، وتعقب بأن جريراً هذا لم ينسب إلى سوء حفظ وكأنه اشتبه عليه بجرير بن حازم ، وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح ، وبأن يوسف معروف في موالى آل الزبير ، وعلى هذا فيتعين تأويله ، وإذا ثبتت هذه الزيادة تعين تأويل نفى الأخوة عن سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ، ونقل ابن العربي في « القوانين » عن الشافعي نحو ما تقدم وزاد ، ولو كان أختها بنسب محقق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تحتجب من عمها من الرضاة ، وقال البيهقي : معنى قوله « ليس لك بأخ » إن ثبت ليس لك بأخ شبيهاً فلا يخالف قوله لعبد « هو أخوك » . قلت : أو معنى قوله « ليس لك بأخ » بالنسبة للميراث من زمة لأن زمة مات كافراً وخلف عبد بن زمة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه في الإرث دون سودة فلهذا قال لعبد « هو أخوك » وقال لسودة « ليس لك بأخ » . وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوقى الشبهات : ويحتمل أن يكون ذلك لتغليظ أمر الحجاب في حق أمهات المؤمنين كما قال « أفعمياوان أنتما » فهما عن رؤية الأعمى مع قوله لفاطمة بنت قيس « اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى » فغلظ الحجاب في حقهن دون غيرهن ، وقد تقدم في تفسير الحجاب قول من قال : إنه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستترات إلا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط ، وأيضاً فإن للزوج أن يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلعل المراد بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة ، وقال ابن حزم : لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها صلة رحمها ، ورد على من زعم أن معنى قوله « هو لك » أى عبد ، بأنه لو قضى بأنه عبد لما أمر سودة بالاحتجاب منه إما لأن لها فيه حصة وإما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك ، وقد تقدم جواب المزني عن ذلك قريباً ، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكيمين وهو أن يأخذ الفرع شبيهاً من أكثر من أصل فيعطى أحكاماً بعدد ذلك ، وذلك

أن الفراش يقتضى إلحاقه بزمنة في النسب والشبه يقتضى إلحاقه بعتبة فأعطى الفرع حكماً بين حكمين فروعى الفراش في النسب والشبه البين في الاحتجاب ، قال : وإلحاقه بهما ولو كان من وجه أولى من إلغاء أحدهما من كل وجه . قال ابن دقيق العيد : ويعترض على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفرع بين أصلين شرعيين وهنا الإلحاق شرعى للتصريح بقوله « الولد للفراش » فبقى الأمر بالاحتجاب مشكلاً لأنه يناقض الإلحاق فتعين أنه للاحتياط لا لوجوب حكم شرعى وليس فيه إلا ترك مباح مع ثبوت المحرمية . واستدل به على أن حكم الحاكم لا يحل الأمر في الباطن كما لو حكم بشهادة فظهر أنها زور لأنه حكم بأنه أخو عبد وأمر سودة بالاحتجاب بسبب الشبه بعتبة ، فلو كان الحكم يحل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب ، واستدل به على أن لو طء الزنا حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ، ووجه الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني . وقال مالك في المشهور عنه والشافعى : لا أثر لو طء الزنا بل للزاني أن يتزوج أم التى زنى بها وبناتها ، وزاد الشافعى ووافقه ابن الماجشون : والبنات التى تلدها المزنى بها ولو عرفت أنها منه ، قال النووى : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحل لها أن تظهر له سواء ألحق بالزاني أم لا فلا تعلق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا ، كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل وإلا فالبناء الذى بنوه صحيح ، وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب للاحتياط ويحمل الأمر في ذلك إما على الندب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك ، فعلى تقدير الندب فالشافعى قائل به في المخلوقة من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال والله أعلم . ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت المخلوقة من ماء الزنا فيجيز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده ، واستدل به على صحة ملك الكافر الوثنى الأمة الكافرة وإن حكمها بعد أن تلد من سيدها حكم القن لأن عبداً وسعداً أطلقا عليها أمة ووليدة ولم ينكر ذلك النبى صلى الله عليه وسلم ، كذا أشار إليه البخارى في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له « أم الولد » ولكنه ليس في أكثر النسخ ، وأجيب بأن عتق أم الولد بموت السيد ثبت بأدلة أخرى ، وقيل إن غرض البخارى بإيراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت ، وكأنه قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فمن ادعى أنها عتقت فعليه البيان .

**قوله ( عن يحيى )** هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجمحى .

**قوله ( الولد لصاحب الفراش )** كذا في هذه الرواية ، وزاد آدم عن شعبة « وللعاهر الحجر » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة ، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمعة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قام رجل فقال لما فتحت مكة : إن فلاناً ابنى ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لا دعوة في الإسلام ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش وللعاهر الأئلب . قيل : ما الأئلب ؟ قال : الحجر » .

**( تكملة )** حديث « الولد للفراش » قال ابن عبد البر هو من أصح ما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة فذكره البخارى في هذا الباب عن أبى هريرة وعائشة ، وقال الترمذى عقب حديث أبى هريرة : وفي الباب عن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وأبى أمامة وعمرو بن خارجة والبراء وزيد بن أرقم ، وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر ، وزاد

أبو القاسم بن منده في تذكرته معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعلى بن أبي طالب والحسين ابن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة بنت زمعة ، ووقع لي من حديث ابن عباس وأبي مسعود البدرى ووائلة بن الأسقع وزينب بنت جحش ، وقد رقت عليها علامات من أخرجها من الأئمة فطب علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الأوسط وبز علامة البزار وص علامة أبي يعلى الموصلي وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ومنهم من اقتصر على الجملة الأولى وفي حديث عثمان قصة وكذا علي وفي حديث معاوية قصة أخرى له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن ابن خالد بن الوليد فقال له نصر : فأين قضاؤك في زياد ؟ فقال : قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من قضاء معاوية . وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى ، وفي حديث عبد الله بن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه ، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة باختصار وقد أشرت إليه ، وفي حديث سودة نحوه ولم تسم في رواية أحمد بل قال « عن بنت زمعة » وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها بل فيه « عن زينب الأسدية » وباللغة التوفيق . وجاء من مرسل عبيد بن عمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن عبد البر بسند صحيح إليه .

#### ١٩ - باب الولاء لمن أعتق ، وميراث اللقيط . وقال عمر : اللقيط حرٌّ

٦٧٥١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اشْتَرَيْهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » وَأَهْدَى لَهَا شَاةً ، فَقَالَ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ . قَالَ الْحَكَمُ وَكَانَ زَوْجَهَا حُرًّا ، وَقَوْلُ الْحَكَمِ مَرْسَلٌ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : رَأَيْتُهُ عَبْدًا .

٦٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

قوله (باب إنما الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ، وقال عمر : اللقيط حر ) هذه الترجمة معقودة لميراث اللقيط فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن اللقيط حر وولأؤه في بيت المال ، وإلى ما جاء عن النخعي أن ولأؤه للذي التقطه واحتج بقول عمر لأبي جميلة في الذي التقطه « اذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولأؤه » وتقدم هذا الأثر معلقاً بتمامه في أوائل الشهادات وذكرت هناك من وصله ، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر « لك ولأؤه » أي أنت الذي تتولى تربيته والقيام بأمره فهي ولاية الإسلام لا ولاية العتق ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع « إنما الولاء لمن أعتق » فاقضى أن من لم يعتق لا ولأؤه له لأن العتق يستدعي سبق ملك واللقيط من دار الإسلام لا يملكه الملتقط لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترى أو ابن أمة قوم فميراثه لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه ، وجاء عن علي أن اللقيط مولى من شاء وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا ينتقل بعد ذلك عمن عقل عنه ، وقد خفي كل هذا على الإسماعيلي فقال : « ذكر ميراث اللقيط » في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة ، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة « إنما الولاء لمن أعتق » وليس في حديثهما ذكر ميراث اللقيط ، وقد جرى الكرمانى على ذلك فقال : فإن قلت فأين ذكر ميراث اللقيط ؟ قلت : هو ما ترجم به ولم

يتفق له إيراد الحديث فيه . قلت : وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر ، وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة إيراده في أبواب الموارِيث فبيانه ما قدمت والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن اللقيط حر إلا رواية عن النخعي ، وعنه كالجماعة ، وعنه كالمقول عن الحنفية ، وقد جاء عن شريح نحو الأول وبه قال إسحق بن راهويه .

**قوله ( الحكم )** هو ابن عتية بمشاة ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون .

**قوله ( قال الحكم وكان زوجها حراً )** هو موصول إلى الحكم بالإسناد المذكور ، ووقع في رواية الإسماعيلي من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجاً في الحديث ، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضاً فهو سلف الحكم فيه .

**قوله ( وقول الحكم مرسل )** أي ليس بمسند إلى عائشة راوية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع .

**قوله ( وقال ابن عباس رأيتُه عبداً )** زاد في الباب الذي يليه « وقول الأسود منقطع » أي لم يصله بذكر عائشة فيه وقول ابن عباس أصح لأنه ذكر أنه رآه ، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فيترجح قوله على قول من لم يشهدها ، فإن الأسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ، ويستفاد من تعبير البخاري قول الأسود منقطع جواز إطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافاً لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلا في صورة سقوط الصحابي بين التابعي والنبي صلى الله عليه وسلم فإن ذلك يسمى عندهم المرسل ، ومنهم من خصه بالتابعي الكبير فيستفاد من قول البخاري أيضاً « وقول الحكم مرسل » أنه يستعمل في التابعي الصغير أيضاً لأن الحكم من صغار التابعين ، واستدل به لإحدى الروايتين عن أحمد أن من أعتق عن غيره فالولاء للمعتق والأجر للمعتق عنه ، وسيأتي البحث فيه في « باب ما يرث النساء من الولاء » .

## ٢٠ — باب ميراث السائبة

٦٧٥٣ — حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بنُ عُقْبَةَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عن أبي قيس عن هُزَيْلِ عن « عبد الله قال إنَّ أهل الإسلام لا يُسيِّون ، وإنَّ أهل الجاهلية كانوا يُسيِّون » .

٦٧٥٤ — حَدَّثَنَا موسى حَدَّثَنَا أبو عَوَانَةَ عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « أنَّ عائشة رضِيَ اللهُ عنها اشترت بريرة لتعتقها واشترط أهلها ولاءها ، فقالت : يا رسول الله إني اشتريت بريرة لأعتقها وإنَّ أهلها يشترطون ولاءها فقال : أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق ، أو قال أعطى الثمن قال : فاشتريتها فأعتقتها قال : وخيرت فاختارت نفسها ، وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنتُ معه » قال الأسود وكان زوجها حراً . قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس رأيتُه عبداً أصح .

**قوله ( باب ميراث السائبة )** بمهمله وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائة ، والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولاء لأحد

عليه ، وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة ، ففي الصيغتين الأوليين يفتقر في عتقه إلى نية وفي الآخرين يعتق ، واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته ، واختلف في ولاءه ، وسأينه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى .

**قوله ( عن هزيل )** في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الإسماعيلي « حدثني هزيل بن شرحبيل » وهو بالزاي مصغر ، وهم من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريباً ، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا قيس هو عبد الرحمن .

**قوله ( عن عبد الله )** هو ابن مسعود .

**قوله ( إن أهل الإسلام لا يسيون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيون )** هذا طرف من حديث أخرجه الإسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بسنده هذا إلى هزيل قال : « جاء رجل إلى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي سائبة فمات فترك مالا ولم يدع وارثاً ، فقال عبد الله » فذكر حديث الباب وزاد « وأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فإن تأثمت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال » وفي رواية العدني « فإن تخرجت » ولم يشك وقال : « فأرنا<sup>(١)</sup> نجعله في بيت المال » ومعنى « تأثمت » بالمثلثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم ، وتخرجت بالخاء المهملة ثم الجيم بمعناه ، وبهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين « أن سالماً مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الأنصار سائبة وقالت له وال من شئت ، فوالى أبا حذيفة ، فلما استشهد بالجمامة دفع ميراثه للأنصارية أو لابنها » وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني « أن ابن عمر أتى بمال مولى به مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بثمنه رقابا فتعتق » وهذا يحتمل أن يكون فعله على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب ، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال : إذا لم يخلف السائبة وارثاً دعى الذي أعتقه فإن قبل ماله وإلا ابتعت به رقاب فأعتقت ، وفيه مذهب آخر أن ولاءه للمسلمين يرثونه ويعقلون عنه ، قاله عمر ابن عبد العزيز والزهرى ، وهو قول مالك ، وعن الشعبي والنخعي والكوفيين : لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته ، قال ابن المنذر : واتباع ظاهر قوله « الولاء لمن أعتق » أولى . قلت : وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه « فإنما الولاء لمن أعتق » وفيه قول الأسود إن زوج بريرة كان حراً ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله .

## ٢١ - باب إثم من تبرأ من مواليه

**٦٧٥٥ -** **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** بن سعيد حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : « قال علي رضي الله عنه : ما عندنا كتاب نقرأه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحاتِ وأسنان الإبل ، قال : وفيها المدينة حرم ما بين غير إلى ثور ، فمن أحدث فيها حديثاً أو آوى مُحَدِّثاً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل ، ومن والى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل . وذمة المسلمين واحدة

(١) كذا في النسخ بالراء ، ولعله محرف عن « فأذا » .

يسعى بها أديانهم ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل .

٦٧٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ « عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ » .

**قوله ( باب إثم من تبرأ من مواليه )** هذه الترجمة لفظ حديث. أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن لله عبداً لا يكلمهم الله تعالى » الحديث وفيه « ورجل أنعم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم » وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد « كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق » وله شاهد عن أبي بكر الصديق ، وأما حديث الباب فلفظه « من وإلى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس ، ولأبي داود من حديث أنس « فعليه لعنة الله المنتابعة إلى يوم القيامة » وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية ويأتى في الديات ، وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً « من تولى إلى غير مواليه فليتوبوا مقعده من النار » صححه ابن حبان ، ووالد إبراهيم التيمي الراوى له عن علي اسمه يزيد بن شريك ، وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائى ومضى في كتاب العلم ، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وأن جميع ما رووه من ذلك كان فيها ، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخمس من حديث محمد بن الحنفية أن أباه علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة ، فإن رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة ، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وإعراب قوله : « إلا كتاب الله » وتفسير الصحيفة وتفسير العقل ، ومما وقع فيه في العلم « لا يقتل مسلم بكافر » وأحلت بشرحه على كتاب الديات ، والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء : أحدها الجراحات وأسنان الإبل ، وسيأتى شرحه في الديات ، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أعم من ذلك . ثانيها « المدينة حرم » وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج ، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند ، وبيان الاختلاف في تفسير الصرف والعدل . ثالثها « ومن وإلى قوماً » هو المقصود هنا وقوله فيه « بغير إذن مواليه » قد تقدم هناك أن الخطأى زعم أن له مفهوماً وهو أنه إذا استأذن مواليه منعه ، ثم راجعت كلام الخطأى وهو ليس إذن الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه وإليه ، وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنهم منعه وحالوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى ، وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطئون معه على ذلك لغرض ما ، والأولى ما قال غيره إن التعبير بالإذن ليس لتقييد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه وإنما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى . ويحتمل أن يكون قول « من تولى » شاملاً للمعنى الأعم من الموالاتة وأن منها مطلق النصرة والإعانة والإرث ، ويكون قوله « بغير إذن مواليه » يتعلق بمفهومه بما عدا الميراث ، ودليل إخراجه حديث « إنما الولاء لمن أعتق » والعلم عند الله تعالى . وكان البخارى لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر في النهى عن بيع الولاء وعن هيبته ، فإنه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الأولى ، لأنه إذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل له من العوض ومن هيبته مع ما يحصل له من المانة بذلك فمنعه من الإذن بغير عوض ولا مانة أولى ، وهو مندرج في الهبة . وفي الحديث أن انتفاء

المولى من أسفل إلى غير مولاه من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق الإرث بالولاء والعقل وغير ذلك ، وبه استدل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطئه قال : سئل عن عبد يبتاع نفسه من سيده على أنه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال : فتلك الهبة المنهى عنها ، وقد شذ عطاء ابن أبي رباح بالأخذ بمفهوم هذا الحديث فقال فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه : إن أذن الرجل لمولاه أن يوالى من شاء جاز ، واستدل بهذا الحديث ، قال ابن بطلال : وجماعة الفقهاء على خلاف ما قال عطاء ، قال : ويحمل حديث عليّ على أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾ وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سواء خشى الإملاق أم لا ، وهو منسوخ بحديث النهى عن بيع الولاء وعن هبته . قلت : قد سبق عطاء إلى القول بذلك عثمان ، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا إليه في نحو ذلك فقال للعتيق : وال من شئت ، وأن ميمونة وهبت ولاء موالها للعباس وولده ، والحديث الصحيح مقدم على جميع ذلك فلعله لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأولوه وانعقد الإجماع على خلاف قولهم . قال ابن بطلال ، وفي الحديث أنه لا يجوز للعتيق أن يكتب فلان ابن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذى أعتقه ، بل يقول فلان مولى فلان ، ولكن يجوز له أن ينتسب إلى نسبه كالثورى وغيره ، قال والأولى أن يفصح بذلك أيضاً كأن يقول : القرشى بالولاء أو مولاهم . قال : وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة والاستغفار . وفيه جواز لعن أهل الفسق عموماً ولو كانوا مسلمين . رابعها «وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية . وأما حديث الباب الثانى فقد مضى في كتاب العتق وأحلت بشرحه على ما هنا .

**قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثورى .**

**قوله ( عن عبد الله بن دينار )** هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان الثورى عنه ، منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن نمير وغيرهم .

**قوله ( عن ابن عمر )** في رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار « سمعت ابن عمر » وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه : الناس في هذا الحديث عيال عليه ، وقال الترمذى بعد تحريجه : حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ، ويروى عن شعبة أنه قال وددت أن عبد الله ابن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم إليه فأقبل رأسه . قال الترمذى : وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار . قلت : وصل رواية يحيى بن سليم ابن ماجه ، ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو ضمرة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الأموى كلاهما عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعا بعبد الله بن دينار ، وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبى أوفى وساقه من طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار جميعاً عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب ، وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً ممن حدث به عن عبد الله ابن دينار منهم من الأكابر يحيى بن سعيد الأنصارى وموسى بن عقبه ويزيد بن الهاد وعبيد الله العمرى وهؤلاء من صغار التابعين ومن دونهم مسعر والحسن بن صالح بن حى وورقاء وأيوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد



الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ، ومن لم يقع له ابن جريج وهو عند أبي عوانة وسليمان ابن بلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المغافري في جزء الهروي من طريق الطبراني .

**قوله ( عن ابن عمر )** في رواية أبي داود الحفري عن سفيان عند الإسماعيلي « سمعت ابن عمر » وكذا مضى في العتق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة « قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر ؟ قال : نعم ، سأله ابنه عنه » وذكره أبو عوانة عن بهز بن أسيد عن شعبة « قلت لابن دينار أنت سمعته من ابن عمر ؟ قال : نعم وسأله ابنه حمزة عنه » وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند أبي نعيم ، وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال « قلت لابن دينار : آله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا ؟ فيحلف له » وقيل لابن عيينة إن شعبة يستحلف عبد الله بن دينار ، قال لكننا لم نستحلفه سمعته منه مراراً رويته في مسند الحميدي عن سفيان ، وأخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباه عن شراء الولاء فذكر الحديث ، فهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك ، وقال ابن العربي في « شرح الترمذي » : تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه نقل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الولاء لمن أعتق » قلت : ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة بريرة كما مضى في العتق ، لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو عوانة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك ولفظه « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الولاء وعن هبته » ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي أشرت إليها بلفظ « الولاء لا يباع ولا يوهب » وفي رواية عتبان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم ، وزاد محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر « عن عمر » فوهم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه ، واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضي فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ « الولاء لحمة كلحمة النسب » أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم البيهقي ، وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أعين عن بشر فزاد في المتن « لا يباع ولا يوهب » ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار « إنما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هبته » والمحفوظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد ابن المسيب موقوفاً عليه « الولاء لحمة كلحمة النسب » وكذا ما أخرجه البزار والطبراني من طريق سليمان ابن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفعه « الولاء ليس بمنقل ولا متحول » وفي سننه المغيرة بن جميل وهو مجهول ، نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن أعتق لا يجوز بيعه ولا هبته . وقال ابن بطلال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل النسب لا ينتقل الولاء ، وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنبى الشرع عن ذلك ، وقال ابن عبد البر : اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث إلا ماروي عن ميمونة أنها وهبت ولأه سليمان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء يجوز للسيد أن يأذن لعبده أن يوالي من شاء . قلت : وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله . وقال ابن بطلال وغيره : جاء عن عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة ، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولعلمهم لم يبلغهم الحديث ، قلت : قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان

فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول : أبيع أحدكم نسبه ؟ ومن طريق علي : الولاء شعبة من النسب ، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة ، وقال ابن العربي : معنى « الولاء لحمه كلحمه النسب » أن الله أخرجه بالحرمة إلى النسب حكماً كما أن الأب أخرجه بالنطفة إلى الوجود حساً لأن العبد كان كالمعدوم في حق الأحكام لا يقضى ولا يلى ولا يشهد ، فأخرجه سيده بالحرية إلى وجود هذه الأحكام من عدمها ، فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعتق فلذلك جاء « إنما الولاء لمن أعتق » وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته ، وقال القرطبي استدلل للجمهور بحديث الباب ، ووجه الدلالة أنه أمر وجودى لا يتأتى الانفكاك عنه كالنسب ، فكما لا تنتقل الأبوة والجدوة فكذلك لا ينتقل الولاء ، إلا أنه يصح في الولاء جرماً يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد معتقة آخر فولد له منها ولد فإنه ينعقد حراً لحرية أمه فيكون ولاؤه لموالها لو مات في تلك الحالة ، ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد فإن ولاؤه ينتقل إذا مات لمعتق أبيه اتفاقاً انتهى . وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن « الولاء لحمه كلحمه النسب » لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه ، واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمكاتب فالجمهور على أن ولاؤه لسيده وقيل لا ولاؤه عليه ، وفي ولاء من أعتق سائبة وقد تقدم قريباً .

٢٢ - باب إذا أسلم على يديه ، وكان الحسن لا يرى له ولاية ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق » ، ويذكر عن تميم الدارى رفعه قال : هو أولى الناس بمحياه ومماته . واختلفوا في صحة هذا الخبر .

٦٧٥٧ - حَدَّثَنَا قتيبة بن سعيد عن مالك عن نافع « عن ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيعكها على أن ولأها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا يمنعك ذلك وإنما الولاء لمن أعتق » .

٦٧٥٨ - حَدَّثَنَا محمد أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة رضى الله عنها قالت : اشتريت بريدة فاشترط أهلها ولأها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق . قالت : فأعتقتها ، قالت : فدعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخبرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بت عنده ، فاختارت نفسها » .

قوله ( باب إذا أسلم على يديه ) كذا للنسفي ، وزاد الفربري والأكثر « رجل » ووقع في رواية الكشميهني « الرجل » وبالتنكير أولى .

قوله ( وكان الحسن لا يرى له ولاية ) كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني « ولأه » بالهمز بدل الياء ، من الولاء وهو المراد بالولاية ، وأثر الحسن هذا وهو البصرى وصله سفيان الثوري في جامعه عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالى الرجل قالاً : هو بين المسلمين وقال سفيان : وبذلك أقول . وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان ، وكذا رواه الدارمي عن أبي نعيم عن سفيان ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق يونس عن الحسن : لا يرثه ، إلا إن شاء أوصى له بماله .

قوله ( ويذكر عن تميم الدارى رفعه : هو أولى الناس بمحياه ومماته ) هذا الحديث أغفله من صنف في الأطراف وكذا من صنف في رجال البخارى ، لم يذكره تيمماً الدارى فيمن أخرج له ، وهو ثابت في جميع النسخ هنا . وذكر البخارى من روايته حديثاً في الإيمان لكن جعله ترجمة باب وهو « الدين النصيحة » وقد أخرج مسلم من حديثه وليس له عنده غيره ، وقد تكلمت عليه هناك ، وذكرته من حديث أبى هريرة وغيره أيضاً فلم يتعين المراد في تميم ، وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد اللخمي ثم الدارى نسب إلى بنى الدار بن لحم ، وكان من أهل الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية ، وكان يهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فيقبل منه ، وكان إسلامه سنة تسع من الهجرة ، وقد حدث النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجساسة والدجال وعد ذلك في مناقبه ، وفي رواية الأكبر عن الأصاغر ، وقد وجدت رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن غير تميم ، وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منده في « معرفة الصحابة » في ترجمة زرعة بن سيف بن ذى يزن فساق بسنده إلى زرعة أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه كتاباً وفيه « وأن مالك بن مزرد الرهاوى قد حدثني أنك أسلمت وقاتلت المشركين فأبشر بخير » الحديث . وكان تميم الدارى من أفاضل الصحابة وله مناقب ، وهو أول من أسرج المساجد وأول من قضى على الناس أخرجهما الطبرانى ، وسكن تميم بيت المقدس وكان سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه عيون وغيرها إذا فتحت ففعل فتسلمها بذلك لما فتحت في زمن عمر ، ذكر ذلك ابن سعد وغيره ، ومات تميم سنة أربعين . وقوله « رفعه » هو في معنى قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوها ، وقد وصله البخارى في تاريخه وأبو داود . وابن أبى عاصم والطبرانى والباغندى في « مسند عمر بن عبد العزيز » بالنعنة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال « سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارى قال : قلت يارسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي رجل من المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بمحياه ومماته » قال البخارى قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيمماً ولا يصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الولاء لمن أعتق » وقال الشافعى : هذا الحديث ليس بثابت وإنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب ، وابن موهب ليس بالمعروف ولا نعلمه لقي تيمماً ومثل هذا لا يثبت ، وقال الخطابى : ضعف أحمد هذا الحديث . وأخرجه أحمد والدارمى والترمذى والنسائى من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب عن تميم . وصرح بعضهم بسماع ابن موهب من تميم . وأما الترمذى فقال : ليس إسناده بمتصل . قال : وأدخل بعضهم بين ابن موهب وبين تميم قبيصة رواه يحيى بن حمزة . قلت : ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره ، وقال بعضهم إنه تفرد فيه بذكر قبيصة ، وقد رواه أبو إسحق السبيعى عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائى أيضاً ، وقال ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب : هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ؟ وقال بعض الرواة فيه عن عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز راويه ليس بالحافظ . قلت : هو من رجال البخارى كما تقدم في الأشربة ولكنه ليس بالكثر ، وأما ابن موهب فلم يدرك تيمماً ، وقد أشار النسائى إلى أن الرواية التى وقع التصريح فيها بسماعه من تميم خطأ ولكن وثقه بعضهم ، وكان عمر بن عبد العزيز ولاه القضاء ، ونقل أبو زرعة الدمشقى في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعى أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهاً ، وصرح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقى وقال « هو حديث حسن المخرج متصل » وإلى ذلك أشار البخارى بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر ، وجزم في « التاريخ » بأنه لا يصح لمعارضته حديث « إنما الولاء لمن أعتق » ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث ، وعلى التنزل فتردد في الجمع هل يخص عموم

الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو تؤول الأولوية في قوله «أولى الناس» بمعنى النصره والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على عمومته ؟ جنح الجمهور إلى الثاني ورجحانه ظاهر ، وبه جزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطال فقال : لو صح الحديث لكان تأويله أنه أحق بمولاته في النصر والإعانة والصلاة عليه إذا مات ونحو ذلك ، ولوجاء الحديث بلفظ أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول والله أعلم . قال ابن المنذر : قال الجمهور بقول الحسن في ذلك ، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن النخعي أنه يستمر إن عقل عنه ، وإن لم يعقل عنه فله أن يتحول لغيره واستحق الثاني وهلم جرا ، وعن النخعي قول آخر : ليس له أن يتحول ، وعنه إن استمر إلى أن مات تحول عنه وبه قال إسحق وعمر بن عبد العزيز ، ووقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفتها ، وفي غيرها أنه أعطى رجلاً أسلم على يديه رجل فمات وترك مالا وبتنا نصف المال الذي بقي بعد نصيب بنت . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة بريرة من أجل قوله فيه « فإن الولاء لمن أعتق » لأن اللام فيه للاختصاص أى الولاء مختص بمن أعتق ، وقد تقدم توجيهه . وقوله فيه « لا يمنحك » وقع في رواية الكشميهني « لا يمنعتك » بالتأكيد . ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصراً وقال في آخره « قال وكان زوجها حراً » وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قائل ذلك هو الأسود راويه عن عائشة ، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن إبراهيم أنه الحكم ، ومضى الكلام على ذلك مستوفى بحمد الله تعالى ، ومحمد المذكور في أول السند الثاني قال أبو علي الغساني هو ابن سلام إن شاء الله ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . قلت : وقد وقع في الاستقراض « حدثنا محمد حدثنا جرير » كذا عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شويه عن الفربرى « محمد بن سلام » وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني « محمد بن يوسف » يعنى البيكندى ، وليس في الكتاب محمد عن جرير سوى هذين الموضعين والمرجح أنه ابن سلام ، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان ابن أبى شيبة عن جرير ثم قال : أخرجه البخارى عن عثمان ، كذا وجدته وما أظنه إلا ذهولاً .

### ٢٣ - باب ما يرث النساء من الولاء

٦٧٥٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا همام عن نافع « عن ابن عمر رضى الله عنهما قال أرادت عائشة أن تشتري بريرة فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم إنهم يشترطون الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اشتريها فإنما الولاء لمن أعتق » .

٦٧٦٠ - حدثنا ابن سلام أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة » .

قوله ( باب ما يرث النساء من الولاء ) ذكر في حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مقتصراً على قوله « الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة » وهذا اللفظ لو كيع عن سفيان الثورى عن منصور ، وقد أخرجه الترمذى من رواية عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان بلفظ « أنها أرادت أن تشتري بريرة فاشترطوا الولاء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم » فذكره . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع أيضاً ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى جميعاً عن سفيان تاماً وقال : لفظهما واحد ، فعرف أن وكيعاً كان ربما اختصره ، وعرف أنه في قصة بريرة . وقد ذكره أصحاب منصور

كأبي عوانة بلفظ « إنما الولاء لمن أعتق » وكذلك ذكره أصحاب إبراهيم كالحاكم والأعمش وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكلها في الكتب الستة ، وتفرد الثوري وتابعه جرير عن منصور بهذا اللفظ ، فيحتمل أن يكون منصور رواه لهما بالمعنى ، وقد تفرد الثوري بزيادة قوله « وولى النعمة » ومعنى قوله أعطى الورق أى الثمن ، وإنما عبر بالورق لأنه الغالب ، ومعنى قوله « وولى النعمة » أعتق ، ومطابقتها لقوله « الولاء لمن أعتق » . أن صحة العتق تستدعى سبق ملك والملك يستدعى ثبوت العوض ، قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضى أن الولاء لكل معتق ذكراً كان أو أنثى وهو مجمع عليه ، وأما جر الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن ، إلا ما جاء عن مسروق أنه قال : لا يختص الذكور بولاء من أعتق أبائهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالميراث ، ونقل ابن المنذر عن طاوس مثله ، وعليه اقتصر سحنون فيما نقله ابن التين ، وتعقب الحصر الذى ذكره الأبهري تبعاً لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولد من أعتقن ، قال : والعبارة السالمة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره إليهن من أعتقن بولادة أو عتق ، احترازاً ممن لها ولد من زناً أو كانت ملاءنة أو كان زوجها عبداً فإن ولاء ولد هؤلاء كلهن لمعتق الأم ، والحجة للجمهور اتفاق الصحابة ، ومن حيث النظر أن المرأة لا تستوعب المال بالفرض الذى هو أكد من التعصيب ، فاخصت بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وإنما ورثن من عتقن لأنه عن مباشرة لاعن جر الإرث ، واستدل بقوله « الولاء لمن أعطى الورق » على من قال فيمن أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه أن الولاء للمعتق عملاً بعموم قوله « الولاء لمن أعتق » وموضع الدلالة منه قوله « الولاء لمن أعطى الورق » فدل على أن المراد بقوله « لمن أعتق » لمن كان من عتق فى ملكه حين العتق لالمن باشر العتق فقط .

#### ٢٤ - باب مولى القوم من أنفسهم ، وابن الأخت منهم

٦٧٦١ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا معاويةُ بن قرةَ وقتادةُ « عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : مولى القوم من أنفسهم » أو كما قال .

٦٧٦٢ - حَدَّثَنَا أبو الوليد حدثنا شعبةُ عن قتادةَ « عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ابن أختِ القوم منهم ، أو من أنفسهم » .

قوله ( باب ) بالتثنية ( مولى القوم من أنفسهم ) أى عتيقهم ينسب نسبتهم ويرثونه .

قوله ( وابن الأخت منهم ) أى لأنه ينتسب إلى بعضهم وهى أمه .

قوله ( حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقتادة عن أنس ) هكذا وقع فى رواية آدم عن شعبة مقروناً ، وأكثر الرواة قالوا « عن شعبة عن قتادة وحده عن أنس » وقد تقدم بيان ذلك فى مناقب قريش وأورده مختصراً ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولاً فى غزوة حنين وتقدمت فوائده هناك وفى كتاب الجزية ، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة عن قتادة وقال : المعروف عن شعبة فى « مولى القوم منهم أو من أنفسهم » روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة ، والمعروف عنه فى « ابن أخت القوم منهم أو من أنفسهم » روايته عن قتادة وحده ، وانفرد على بن الجعد عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضاً . قلت : وليس كما قال ، بل تابعه أبو النصر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضاً أخرجه أحمد فى مسنده عنه وأفاد فيه أن المعنى بذلك النعمان بن مقرن المزنى وكانت أمه أنصارية والله أعلم . واستدل بقوله « ابن أخت القوم منهم » من قال بأن

ذوى الأرحام يرثون كما يرث العصباء ، وحمله من لم يقل بذلك على ماتقدم ، وكان البخارى رمز إلى الجواب بإيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله « ابن أخت القوم منهم » على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث ممن أعتقه لورود مثله في حقه ، فدل على أن المراد بقوله « من أنفسهم » وكذا « منهم » في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث . وقال ابن أبى جمرة : الحكمة في ذكر ذلك إبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الالتفات إلى أولاد البنات فضلاً عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب . قلت : وأما القول في الموالى فالحكمة فيه ماتقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا يلفظ البنوة لما سيأتى قريباً من الوعيد الثابت لمن انتسب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله التوفيق .

### ٢٥ - باب ميراث الأسير

قال وكان شريح يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ، وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وعتاقته وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء .

٦٧٦٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدى عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالينا » .

قوله ( باب ميراث الأسير ) أى سواء عرف خيره أم جهل .

قوله ( وكان شريح ) بمعجمة أوله ومهمله آخره وهو ابن الحارث القاضى الكندى الكوفى المشهور .

قوله ( يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ) وصله ابن أبى شيبة والدارمى من طريق داود بن أبى هند عن الشعبي عن شريح قال « يورث الأسير إذا كان في أرض العدو » وزاد ابن أبى شيبة : قال شريح أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو أسير .

قوله ( وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وعتاقته وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه ، فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء ) في رواية الكشميهنى « ماشاء » وهذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن إسحق بن راشد أن عمر كتب إليه أن أجز وصية الأسير ، وأخرجه الدارمى من طريق ابن المبارك عن معمر عن إسحق بن راشد عن عمر بن عبد العزيز في الأسير يوصى قال : أجز له وصيته مادام على الإسلام لم يتغير عن دينه . قال ابن بطلال : ذهب الجمهور إلى أن الأسير إذا وجب له ميراث أنه يوقف له ، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأسير في أيدي العدو ، قال : وقول الجماعة أولى ، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم « من ترك مالا فلورثته » وإلى هذا أشار البخارى بإيراد حديث أبى هريرة ، وقد تقدم شرحه قريباً . وأيضاً فهو مسلم تجرى عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بحجة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز ، ولا يكفي أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه طوعاً فلا يحكم بخروج ماله عنه حتى يثبت أنه ارتد طائعا لا مكرهاً ، وما ذكره ابن بطلال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبى شيبة ، وأخرج

عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث ، وعن الزهري روايتين أيضاً ، وعن النخعي لا يرث .

( تنبيه ) تقدم في أواخر النكاح في « باب حكم المفقود في أهله وماله » أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وأن زوجته لا تزوج وماله لا يقسم ما تحققت حياته وعلم مكانه ، فإذا انقطع خبره فهو مفقود ، وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك .

٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وإذا أسلم قبل أن يُقسم الميراث فلا ميراث له .

٦٧٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ غَثْمَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم .

قوله ( باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال « وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له » فأشار إلى أن عمومته يتناول هذه الصورة ، فمن قيد عدم التوارث بالقسمة احتاج إلى دليل ، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت ، فإذا انتقل عن ملك الميت بموته لم ينتظر قسمته لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال . قال ابن المنذر : صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر : ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال : يرث المسلم من الكافر من غير عكس ، واحتج بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الإسلام يزيد ولا ينقص » وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي عنه قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن سماعه منه ممكن ، وقد زعم الجوزقاني أنه باطل وهي مجازفة ، وقال القرطبي في « المفهم » : هو كلام محكي ولا يروى كذا قال ، وقد رواه من قدمت ذكره فكأنه ما وقف على ذلك ، وأخرج أحمد بن منيع بسند قوى عن معاذ أنه كان يرث المسلم من الكافر بغير عكس وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه : مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً فحاز ابنه اليهودي ماله فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن معقل قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية : نرث أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما يحل النكاح فيهم ولا يحل لهم ، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق ، وحجة الجمهور أنه قياس في معارضة النص وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده ، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا تعلق له بالإرث ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتعلق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله تعالى ﴿ لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ﴾ وبأن الذمي يتزوج الحرية ولا يرثها ، وأيضاً فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذمي أرث المسلم لأنه يتزوج إلينا ، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد . قلت : ثبت عن عمر خلافه كما مضى في « باب توريث دور مكة » من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب مطولاً في ذكر عقيل ابن أبي طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا سواء .

قوله ( عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وكذا وقع في رواية للإسماعيلي من وجه آخر عن أبي عاصم .

**قوله ( عن علي بن حسين )** هو المعروف بزین العابدين وعمرو بن عثمان أى ابن عفان ، وقد تقدم في الحج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهري مصرحاً بالإخبار بينه وبين علي وكذا بين علي وعمرو ، واتفق الرواة عن الزهري أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا أن مالكاً وحده قال « عمر » بضم أوله وفتح الميم ، وشذت روايات عن غير مالك علي وفقه وروايات عن مالك علي وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ، ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في « علوم الحديث » له في أمثلة المنكر وفيه نظر أوضحه شيخنا في « النكت » وزدت عليه في « الإفصاح » .

**قوله ( لا يرث المسلم الكافر الخ )** تقدم في المغازي بلفظ « المؤمن » في الموضوعين وأخرجه النسائي من رواية هشيم<sup>(١)</sup> عن الزهري بلفظ « لا يوارث أهل ملتين » وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة عن الزهري مثلها ، وله شاهد عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبي يعلى وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في السنن الأربعة وسند أبي داود فيه إلى عمرو صحيح ، وتمسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة أخرى كافرة ، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر فيكون مساوياً للرواية التي بلفظ حديث الباب ، وهو أولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمتنع على اليهودي مثلاً أن يرث من النصراني ، والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابله عن مالك وأحمد ، وعنه التفرقة بين الذمي والحري وكذا عند الشافعية وعن أبي حنيفة لا يوارث حري من ذمي فإن كانا حريين شرط أن يكونا من دار واحدة ، وعند الشافعية لا فرق ، وعندهم وجه كالحنفية ، وعن الثوري وربيعة وطائفة الكفر ثلاث ملل يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين ، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل فريق من الكفار ملة فلم يورثوا مجوسياً من وثني ولا يهودياً من نصراني وهو قول الأوزاعي ، وبالغ فقال ولا يرث أهل نحلة من دين واحد أهل نحلة أخرى منه كاليعقوبية والملكية من النصراني ، واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد يصير ماله إذا مات فيماً للمسلمين ، وقال مالك يكون فيماً إلا إن قصد برده أن يحرم ورثته المسلمين فيكون لهم ، وكذا قال في الزنديق ، وعن أبي يوسف ومحمد لورثته المسلمين ، وعن أبي حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد الردة لبيت المال ، وعن بعض التابعين كعلقمة يستحقه أهل الدين الذي انتقل إليه ، وعن داود يختص بورثته من أهل الدين الذي انتقل إليه ولم يفصل ، فالحاصل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي ، وأحتج القرطبي في « المفهم » لمذهبه بقوله تعالى ﴿ لكل جعلنا منكم فصيلاً ﴾ فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة ، قال : وأما ما احتجوا به من قوله تعالى ﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصراني حتى تتبع ملتهم ﴾ فوحد الملة فلا حجة فيه لأن الوحدة في اللفظ وفي المعنى الكثرة لأنه أضافه إلى مفيد الكثرة كقول القائل : أخذ عن علماء الدين علمهم يريد علم كل منهم ، قال : واحتجوا بقوله ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ إلى آخرها ، والجواب أن الخطاب بذلك وقع لكفار قريش وهم أهل وثن ، وأما ما أجابوا به عن حديث « لا يوارث أهل ملتين » بأن المراد ملة الكفر وملة الإسلام فالجواب عنه بأنه إذا صح في حديث أسامة فردود في حديث غيره ، واستدل بقوله « لا يرث الكافر المسلم » على جواز تخصيص عموم الكتاب بالأحاد لأن قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ عام في الأولاد فخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور ، وأجيب بأن المنع

(٢) كذا في نسخة ، وفي أخرى « من رواية إبراهيم » .



حصل بالإجماع ، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على وفقه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط . قلت : لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب ، وقد قال بعض الخذاق : طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيتعادلان ، ثم يرجح الخاص بأن العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين بخلاف عكسه .

## ٢٧ — باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني

وإثم من انتفى من ولده

## ٢٨ — باب من ادعى أخاً أو ابن أخ

٦٧٦٥ — حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ بن سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضی الله عنها أنها قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام ، فقال سعد هذا يارَسُولَ الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمعة : هذا أخي يارَسُولَ الله وُلِدَ على فراش أبي من وُلِيدَتِهِ ، فنظر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعتبة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتجبي منه ياسودة بنت زمعة ، قالت : فلم ير سودة بعد » .

قوله ( باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ) كذا للأكثر بغير حديث ، ولأبي ذر عن المستملي والكشميني « باب من ادعى أخاً أو ابن أخ » ولم يذكر فيه حديثاً ، ثم قال عن الثلاثة « باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني » ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً ، ثم قال عنهم « باب إثم من انتفى من ولده » وذكر قصة سعد وعبد بن زمعة فجرى ابن بطلال وابن التين على حذف « باب من انتفى من ولده » وجعل قصة ابن زمعة لباب من ادعى أخاً ولم يذكروا في « باب ميراث العبد » حديثاً على ما وقع عند الأكثر ، وأما الإسماعيلي فلم يقع عنده « باب ميراث العبد النصراني » بل وقع عنده « باب إثم من انتفى من ولده » وقال : ذكره بلا حديث ، ثم قال « باب من ادعى أخاً أو ابن أخ » وذكر قصة عبد بن زمعة ، ووقع عند أبي نعيم « باب ميراث النصراني ومن انتفى من ولده ومن ادعى أخاً أو ابن أخ » وهذا كله راجع إلى رواية الفريزي عن البخاري ، وأما النسفي فوقع عنده « باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني » وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي عقبه « باب من انتفى من ولده ومن ادعى أخاً أو ابن أخ » وذكر فيه قصة ابن زمعة ، فتلخص لنا من هذا كله أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمعة لترجمة من ادعى أخاً أو ابن أخ ولا إشكال فيه ، وأما الترجمتان فسقطت إحداهما عند بعض وثبتت عند بعض ، قال ابن بطلال : لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثاً ، ومذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات فماله لسيدته بالرق لأن ملك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون ملكاً مستقراً لمن يورث عنه . وعن ابن سيرين ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما ، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وفاء لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال . قلت : وفي مسألة المكاتب خلاف ينشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يعتق منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقى عليه شيء ؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون البخاري

أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذى قبلها لأن النظر فيه محتمل كأن يقال يأخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حيا فكيف لا يأخذه ميتاً ؟ ويحتمل أن يقال لا يأخذه لعموم « لا يرث المسلم الكافر » والأول أوجه . قلت : وتوجيهه ما تقدم ، وجرى الكرماني على ما وقع عند أبى نعيم فقال : هاهنا ثلاث تراجم متوالية والحديث ظاهر للثالثة وهى من ادعى أخواً أو ابن أخ ، قال : وهذا يؤيد ما ذكروا أن البخارى ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك ، وكان أخلى بين كل ترجمتين بياضاً فضم النقلة بعض ذلك إلى بعض . قلت : ويحتمل أن يكون فى الأصل ميراث العبد النصرانى والمكاتب النصرانى كان مضموماً إلى « لا يرث المسلم الكافر الخ » وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده ولاسيما على سياق أبى ذر وسأذكره فى الباب الذى يليه .

( تكميل ) : لم يذكر البخارى ميراث النصرانى إذا أعتقه المسلم ، وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال عمر بن عبد العزيز والليث والشافعى : هو كالمولى المسلم إذا كانت له ورثة وإلا فماله لسيده ، وقيل يرثه الولد خاصة ، وقيل الولد والوالد خاصة ، وقيل هما والإخوة ، وقيل هم والعصبة ، وقيل ميراثه لذوى رحمه وقيل لبيت المال فيئا ، وقيل يوقف فمن ادعاه من النصرانى كان له . انتهى ملخصاً . وما نقله عن الشافعى لا يعرفه أصحابه ، واختلف فى عكسه فالجمهور أن الكافر إذا أعتق مسلماً لا يرثه بالولاء ، وعن أحمد رواية أنه يرثه ، ونقل مثله عن على ، وأما ما أخرج النسائى والحاكم من طريق أبى الزبير عن جابر مرفوعاً « لا يرث المسلم النصرانى إلا أن يكون عبده أو أمته » وأعله ابن حزم بتدليس أبى الزبير ، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبى الزبير أنه سمع جابراً ، فلا حجة فيه لكل من المسألتين لأنه ظاهر فى الموقوف .

**قوله ( باب إثم من انتفى من ولده )** أورد فيه حديث عائشة فى قصة مخاصمة سعد بن أبى وقاص وعبد ابن زمعة ، وقد مضى شرحه مستوفى فى « باب الولد للفراش » وقد خفى توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ، ويحتمل أن يخرج على أن عتبة بن أبى وقاص مات مسلماً وأن الذى حملة على أن يوصى أخاه بأخذ ولد وليدة زمعة خشية أن يكون سكوته عن ذلك مع اعتقاده أنه ولده ينتزل منزلة النفى ، وكان سمع ما ورد فى حق من انتفى من ولده من الوعيد ففهد إلى أخيه أنه ابنه وأمره باستلحاقه ، وعلى تقدير أن يكون عتبة مات كافراً فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسعد على استلحاق ابن أخيه ويلحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه ؛ وقد ورد الوعيد فى حق من انتفى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر رفعه « من انتفى من ولده ليفضحه فى الدنيا فضحه الله يوم القيامة » الحديث ، وفى سننه الجراح والد وكيع مختلف فيه ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن عدى بلفظ « من انتفى من ولده فليتبوأ مقعده من النار » وفى سننه محمد بن أبى الزعيزعة راويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث ، وله شاهد من حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « وأبما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه » الحديث ، وفى سننه عبيد الله بن يوسف حجازى ما روى عنه سوى يزيد بن الهاد .

### ٢٩ - باب من ادعى إلى غير أبيه

٦٧٦٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ - هو ابن عبد الله - حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ « عَنْ سَعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ » .

٦٧٦٧ - فذكرته لأبي بكرَةَ فقال : « وأنا سمعتهُ أذناي ووعاه قلبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

٦٧٦٨ - حَدَّثَنَا أَصْبَعُ بْنُ الْفَرَجِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عِرَاكٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كَفْرٌ » .  
قوله ( باب من ادعى إلى غير أبيه ) لعل المراد به من ادعى كما صرح به في الذي قبله ، أو أطلق لوقوع الوعيد فيه بالكفر وبتحريم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسعى في تأويله .

قوله ( خالد هو ابن عبد الله ) يعني الواسطي الطحان ، وخالد شيخه هو ابن مهران الخذاء ، وأبو عثمان هو النهدي ، وسعد هو ابن أبي وقاص ، والسند إلى سعد كله بصريون ، والقائل « فذكرته لأبي بكر » هو أبو عثمان ، وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخذاء عند مسلم في أوله قصة ، ولفظه عن أبي عثمان قال : « لما ادعى زياد لقيت أبا بكرَةَ فقلت : ما هذا الذي صنعتُم ؟ إني سمعت سعد بن أبي وقاص يقول « فذكر الحديث مرفوعاً » فقال أبو بكرَةَ : وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » والمراد بزياد الذي ادعى زياد بن سمية وهي أمه كانت أمة للحارث بن كلدة زوجها لمولى عبيد فأتت بزياد على فراشه وهم بالطائف قبل أن يسلم أهل الطائف ، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان بليغاً فأعجبه فقال : إني لأعرف من وضعه في أمه ولو شئت لسميته ولكن أخاف من عمر ، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على فارس من قبل على فأراد مداراته فأطمعه في أنه يلحقه بأبي سفيان فأصغى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادعاه معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه ، وسار زياد سيرته المشهورة وسياسته المذكورة ، فكان كثير من الصحابة والتابعين ينكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث « الولد للفراش » وقد مضى قريباً شيء من ذلك ، وإنما خص أبو عثمان أبا بكرَةَ بالإنكار لأن زياداً كان أخاه من أمه ، ولأبي بكرَةَ مع زياد قصة تقدمت الإشارة إليها في كتاب الشهادات ، وقد تقدم الحديث في غزوة حنين من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان قال : « سمعت سعداً وأبا بكرَةَ » وتقدم هناك ما يتعلق بأبي بكرَةَ .

قوله ( من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام ) وفي رواية عاصم المشار إليها عند مسلم « من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه » والثاني مثله وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذر وفيه « ومن ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر » ووقع هناك « إلا كفر بالله » وتقدم القول فيه ، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق « كفر بالله انتفى من نسب وإن دق » أخرجه الطبراني .

قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك .

قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده إلى عراك أنه سمع أبا هريرة .

قوله ( لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر ) كذا للأكثر وكذا لمسلم ، ووقع للكشميني « فقد كفر » وسياق في « باب رجم الحبلى من الزنا » في حديث عمر الطويل « لا ترغبوا عن

آبائكم فهو كفر بربكم» قال ابن بطال : ليس معنى هذين الحديثين أن من اشتهر بالنسبة إلى غير أبيه أن يدخل في الوعيد كالمقداد بن الأسود ، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه عالماً عامداً مختاراً ، وكانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولد غيره ويصير الولد ينسب إلى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى : ﴿ ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله ﴾ وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وما جعل أدياءكم أبناءكم ﴾ فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي وترك الانتساب إلى من تبناه لكن بقي بعضهم مشهوراً بمن تبناه فيذكر به لقصد التعريف لا لقصد النسب الحقيقي كالمقداد بن الأسود ، وليس الأسود أباه ، وإنما كان تبناه واسم أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراني ، وكان أبوه حليف كندة فقبل له الكندي ، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبنى المقداد فقبل له ابن الأسود . انتهى ملخصاً موضعاً . قال : وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ، وبسط القول في ذلك ، وقد تقدم توجيهه في مناقب قريش وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب . وقال بعض الشراح : سبب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله كأنه يقول خلقتني الله من ماء فلان ، وليس كذلك لأنه إنما خلقه من غيره ، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريباً « ابن أخت القوم من أنفسهم » و « مولى القوم من أنفسهم » ليس على عمومته إذ لو كان على عمومته لجاز أن ينسب إلى خاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب المصرح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك ، فعرف أنه خاص ، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك .

### ٣٠ - باب إذا ادعت المرأة ابناً

٦٧٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَالَ : كَانَتْ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ الذُّئْبُ فَذَهَبَ بَابِنِ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا إِنَّمَا ذَهَبَ بَابِنُكَ وَقَالَتِ الْأُخْرَى إِنَّمَا ذَهَبَ بَابِنُكَ ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى ، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، فَأَخْبَرَتَاهُ ، فَقَالَ اتَّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَتِ الصُّغْرَى لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنَاهَا ، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى » .

قال أبو هريرة : والله إن سمعتُ بالسكينة قطُّ إلا يومئذ وما كنا نقول إلا المدية .

**قوله ( باب إذا ادعت المرأة ابناً )** ذكر قصة المرأتين اللتين كان مع كل منهما ابن فأخذ الذئب أحدهما فاختلفتا في أيهما الذهاب ، فتحاكما إلى داود ، وفيه حكم سليمان ، وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما ينكره ، فإن أقامت البينة قبلت حيث تكون في عصمته ، فلو لم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ولم ينازعها فيه أحد فإنه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويرثه إخوته لأمه ، ونازعه ابن التين فحكى عن ابن القاسم : لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط ، وقد استنبط النسائي في « السنن الكبرى » من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم « نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك » ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا ، وصرح فيه بالتحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة ، وساق الحديث نحو أبي اليمان ، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه « فقال اقطعوه نصفين لهذه نصف

ولهذه نصف ، فقالت الكبرى نعم اقطعوه ، فقالت الصغرى لا تقطعوه هو ولدها فقضى به للتي أبت أن يقطعه « فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قضى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها ، وترجم له « التوسعة للحاكم أن يقول للشيء الذى لا يفعله افعَل ليستبين له الحق » وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبى الزناد وفيه « فقال اثنوني بالسكين أشق الغلام بينهما ، فقالت الصغرى أتشقه ؟ فقال : نعم ، فقالت : لا تفعل ، حظى منه لها » وقد أخرجه مسلم من طريق أبى الزناد ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبى الزناد ، وقد ذكرت مافها في ترجمة سليمان . ثم ترجم « الفهم في القضاء والتدبير فيه والحكم بالاستدلال » ثم ساقه من طريق بشير بن نهيك عن أبى هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال في آخره « فقال سليمان - يعنى للكبرى - لو كان ابنك لم ترضى أن يقطع » .

### ٣١ - باب القائف

٦٧٧٠ - حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ بن سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضى الله عنها قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على مسروراً تبرق أساير وجهه فقال : ألم ترى أن مُجْزَراً نظرَ آنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » .

٦٧٧١ - حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ بن سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة « عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو مسرورٌ فقال : يا عائشة ألم ترى أن مُجْزَراً المدلجى دخل على فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » .

قوله ( باب القائف ) هو الذى يعرف الشبه ويميز الأثر ، سمي بذلك لأنه يقفو الأشياء أى يتبعها فكأنه مقلوب من القافى ، قال الأصمعى : هو الذى يقفو الأثر ويقفاه قفوا وقيافة والجمع القافة ، كذا وقع في الغريبين والنهاية .

قوله في الطريق الثانية ( عن الزهري ) في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا الزهري » أخرجه أبو نعيم .

قوله ( دخل على مسروراً تبرق أساير وجهه ) تقدم شرحه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله ( فقال ألم ترى إلى مجرز ) في الرواية التى بعدها « ألم ترى أن مجزراً » والمراد من الرؤية هنا الإخبار أو العلم ، ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري « ألم تسمى ما قال المدلجى » ومضى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ « دخل على قائف » الحديث وفيه فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأعجبه وأخبر به عائشة ، ولمسلم من طريق معمر وابن جريج عن الزهري « وكان مجرز قائفاً » ومجزز بضم الميم وكسر الزاى الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زاي أخرى هذا هو المشهور ، ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الراء ثم زاي وهو ابن الأعور بن جعدة المدلجى نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفي بنى أسد ، والعرب تعترف لهم بذلك ، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح ، وقد أخرج يزيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن

المسيب أن عمر كان قائماً أوردته في قصته ، وعمر قرشي ليس مدلياً ولا أسدياً لا أسد قريش ولا أسد خزيمية ، ومجزز المذكور هو والد علقمة بن مجزز الماضي ذكره في « باب سرية عبد الله بن خذافة » من المغازي ، وذكر مصعب الزبيرى والواقدي أنه سمى مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه ، وهذا يدفع فتح الزاي الأولى من اسمه ، وعلى هذا فكان له اسم غير مجزز . لكنى لم أر من ذكره . وكان مجزز عارفاً بالقيافة ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال : لا أعلم له رواية .

قوله ( نظر آنفاً ) بالمد ويجوز القصر أى قريباً أو أقرب وقت .

قوله ( إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد ) في الرواية التي بعدها « دخل عليّ فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رعوسهما وبدت أقدامهما » وفي رواية إبراهيم بن سعد « وأسامة وزيد مضطجعان » وفي هذه الزيادة دفع توهم من يقول : لعله حابها بما بذلك لما عرف من كونهم كانوا يطعنون في أسامة .

قوله ( بعضها من بعض ) في رواية الكشميهني « لمن بعض » قال ابو داود : نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف اللون سر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك لكونه كافراً لهم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك ، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة — وهي أم أيمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم — كانت سوداء فلها جاء أسامة أسود ، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل ، فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله ، وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به واشتهرت بذلك ، وكان يقال لها أم الظباء ، وقد تقدم لها ذكر في أواخر الهبة . قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود . قلت : يحتمل أنها كانت صافية فجاء أسامة شديد السواد فوقع الإنكار لذلك ، وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة والاكتماء بمعرفتها من غير رؤية الوجه ، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة ، وسرور الحاكم لظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى ، وتقدم في « باب إذا عرض بنفى الولد » من كتاب اللعان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال « إن امرأتى ولدت غلاماً أسود » وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم « لعله نزعه عرق » ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق .

( تنبيه ) : وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله ، فإن من اعتبر قوله فعمل به لزم منه حصول التوارث بين الملحق والملحق به .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً ، المعلق منها حديث تميم الدارى فيمن أسلم على يديه رجل والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة « في الجنين غرة » وحديث ابن عباس « ألحقوا الفرائض بأهلها » وأما حديث معاذ في توريث الأخت وال بنت وحديث ابن مسعود في توريث بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث تميم الدارى المعلق فانفرد البخارى بتخريجها . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وعشرون أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم ..

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## (٨٦) كِتَابُ الْحُدُودِ

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحدود) . جمع حد، والمذكور فيه هنا حد الزنا والخمر والسرقه ، وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجود الحد به في سبعة عشر شيئاً ، فمن المتفق عليه الردة والحراة ما لم يتب قبل القدرة والزنا والقذف به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقه ، ومن المختلف فيه جحد العارية وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر والقذف بغير الزنا والتعريض بالقذف واللواط ولو بمن يحل له نكاحها وإتيان البهيمه والسحاق وتمكين المرأة القرد وغيره من الدواب من وطئها والسحر وترك الصلاة تكاسلاً والفطر في رمضان ، وهذا كله خارج عما تشرع فيه المقاتلة كما لو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب . وأصل الحد ما يحجز بين شيئين فيمنع اختلاطهما ، وحد الدار ما يميزها ، وحد الشيء وصفه المحيط به المميز له عن غيره . وسميت عقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المعاودة أو لكونها مقدره من الشارع ، وللإشارة إلى المنع سمي البواب حداً . قال الراغب : وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى ﴿ تلك حدود الله فلا تقربوها ﴾ وعلى فعل فيه شيء مقدر ، ومنه ﴿ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ وكأنها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً . فمنها ما زجر عن فعله ومنها ما زجر من الزيادة عليه والنقصان منه ، وأما قوله تعالى ﴿ إن الذين يحادون الله ورسوله ﴾ فهو من الممانعة ، ويحتمل أن يراد استعمال الحديد إشارة إلى المقاتلة ، وذكرت البسملة في رواية أبي ذر سابقة على « كتاب » .

### ١ - باب ما يحذر من الحدود

قوله (باب ما يحذر من الحدود) كذا للمستمل ولم يذكر فيه حديث ، ولغيره « وما يحذر » عطفاً على الحدود . وفي رواية النسفي جعل البسملة بين الكتاب والباب ثم قال « لا يشرب الخمر . وقال ابن عباس إن »

### ٢ - باب الزنا وشرب الخمر ، وقال ابن عباس : يُنَزَعُ منه نور الإيمان في الزنا

٦٧٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَنْهَبُ نَهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » . وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم بمثله إلا النبهة .

**قوله ( باب الزنا وشرب الخمر )** أى التحذير من تعاطيهما . ثبت هذا للمستمل وحده .

**قوله ( وقال ابن عباس ينزع منه نور الإيمان فى الزنا )** وصله أبو بكر بن أبى شيبة فى كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبى صفية قال « كان ابن عباس يدعو غلامه غلاماً غلاماً فيقول : ألا أزوجك ؟ ما من عبد يزنى إلا نزع الله منه نور الإيمان » وقدروى مرفوعاً أخرجه أبو جعفر الطبرى من طريق مجاهد عن ابن عباس « سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : من زنى نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء أن يرده إليه رده » وله شاهد من حديث أبى هريرة عند أبى داود .

**قوله ( عن أبى بكر بن عبد الرحمن )** أى ابن الحارث بن هشام المخزومى ، ووقع فى رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه « حدثنى عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرنى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام » .

**قوله ( لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن )** قيد نفى الإيمان بحالة ارتكابه لها ، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أفلح الإقلاع الكلى ، وأما لو فرغ وهو مصرّ على تلك المعصية فهو كالمرتكب فيتجه أن نفى الإيمان عنه يستمر ، ويؤيده ما وقع فى بعض طرقه كما سيأتى فى المحاربين من قول ابن عباس « فإن تاب عاد إليه » ولكن أخرج الطبرى من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يزنى حين يزنى وهو مؤمن ، فإذا زال رجوع إليه الإيمان . ليس إذا تاب منه ولكن إذا تأخر عن العمل به . ويؤيده أن المصر وإن كان إثمه مستمراً لكن ليس إثمه كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً .

**قوله ( ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن )** فى الرواية الماضية فى الأشربة « ولا يشربها » ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره فى الزنا والسرقة ، وقد تقدم الكلام على ذلك فى كتاب الأشربة . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير : ولا يشرب الشارب الخمر إلخ ، ولا يرجع الضمير إلى الزانى لئلا يختص به بل هو عام فى حق كل من شرب ، وكذا القول فى لا يسرق ولا يقتل وفى لا يغفل ، ونظير حذف الفاعل بعد النفى قراءة هشام ﴿ ولا يحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله ﴾ بفتح الباء التحتانية أوله أى لا يحسبن حاسب .

**قوله ( ولا ينتهب نهبه )** بضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جهراً قهراً ، ووقع فى رواية همام عند أحمد « والذى نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبه » الحديث ، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فإنهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرّون على دفعه ولو تضرعوا إليه ، ويحتمل أن يكون كناية عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون فى خفية ، والانتهاب أشد لما فيه من مزيد الجراءة وعدم المبالاة ، وزاد فى رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب التى يأتى التنبيه عليها عقبها ذات شرف أى ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله « يرفع الناس إليه فيها أبصارهم » ولفظ يشرف وقع فى معظم الروايات فى الصحيحين وغيرهما بالشين المعجمة ، وقيدتها بعض رواة مسلم بالمهمله ، وكذا نقل عن إبراهيم الحرى ، وهى ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح .



قوله ( يرفع الناس إلخ ) هكذا وقع تقييده بذلك في النهبة دون السرقة .

قوله ( وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله إلا النهبة ) هو موصول بالسند المذكور ، وقد أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظ « قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث أبي بكر هذا إلا النهبة » وتقدم في الأشربة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب « سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة « فذكره مرفوعاً ، وقال بعده « قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباه كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحق معهن « ولا ينتهب نهبة ذات شرف » والباقي نحو الذي هنا ، وتقدم في كتاب الأشربة أن مسلماً أخرجه من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن ثلاثتهم عن أبي هريرة وساقه مساقاً واحداً من غير تفصيل ، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله « وكان أبو هريرة يلحق معهن ، ولا ينتهب » يوهم أنه موقوف على أبي هريرة ، وقد رواه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبة » الحديث فصرح برفعه انتهى . وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال « مثل حديث الزهري » لكن قال « يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها » الحديث ، قال : وزاد « ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن فأياكم إياكم » وسيأتي في المحاربيين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة « ولا يقتل » وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الأشربة وأستوعبه هنا إن شاء الله تعالى ، قال الطبري : اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث ، وأنكر بعضهم أن يكون صلى الله عليه وسلم قاله ، ثم ذكر الاختلاف في تأويله . ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن والحر البكر وفي حق العبد ، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستوتوا في العقوبة لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء ، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة . وقال النووي : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ، والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه : لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، هذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كماله كما يقال لا علم إلا مانع ولا مال إلا ما يغفل ولا عيش إلا عيش الآخرة ، وإنما تأولناه لحديث أبي ذر « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق » وحديث عبادة الصحيح المشهور « أنهم بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يسرقوا<sup>(١)</sup> ولا يزناوا » الحديث ، وفي آخره « ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارة ، ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » فهذا مع قول الله عز وجل « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره ، وهو تأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيراً ، قال : وتأوله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع علمه بتحريمه . وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري : معناه ينزع عنه اسم المدح الذي سمي الله به أوليائه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفاسق ، وعن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وفيه حديث مرفوع ، وعن

(١) في نسخة « أن لا يشركوا » فحرف .

المهلب تنزع منه بصيرته في طاعة الله ، وعن الزهري أنه من المشكل الذي تؤمن به وغير كلما جاء ولا نتعرض لتأويله ، قال : وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته ، قال وقيل في معناه غير ما ذكرته مما ليس بظاهر بل بعضها غلط فتركها . انتهى ملخصاً . وقد ورد في تأويله بالمستحل حديث مرفوع عن علي عند الطبراني في الصغير لكن في سنده راو كذبوه ، فمن الأقوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عمر أنه خبر بمعنى النبي والمعنى : لا يزين مؤمن ولا يسرقن مؤمن ، وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي ، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا يبقى للتقييد بالظرف فائدة فإن الزنا منهى عنه في جميع الملل وليس مختصاً بالمؤمنين . قلت : وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله . ثانيها أن يكون بذلك منافقاً نفاق معصية لا نفاق كفر حكاها ابن بطل عن الأوزاعي وقد مضى تقريره في كتاب الإيمان أول الكتاب . ثالثها أن معنى نفى كونه مؤمناً أنه شابه الكافر في عمله ، وموقع التشبيه أنه مثله في جواز قتاله في تلك الحالة ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله ، فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدراً فانتفت فائدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقوى ما تقدم من التقييد بحالة التلبس بالمعصية . رابعها معنى قوله ليس بمؤمن أى ليس بمستحضر في حالة تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به ، فهو كناية عن الغفلة التي جلبتها له غلبة الشهوة ، وعبر عن هذا ابن الجوزي بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة الإيمان وهو تصديق القلب ، فكأنه نسي من صدق به ، قال ذلك في تفسير نزع نور الإيمان ، ولعل هذا هو مراد المهلب ، خامسها معنى نفى الإيمان نفى الأمان من عذاب الله لأن إيمان مشتق من الأمان . سادسها أن المراد به الزجر والتنفير ولا يراد ظاهره ، وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال : يجوز أن يكون من باب التغليظ والتهديد كقوله تعالى ﴿ ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ﴾ يعني أن هذه الخصال ليست من صفات المؤمن لأنها منافية لحاله فلا ينبغي أن يتصف بها . سابعها أنه يسلب الإيمان حالة تلبسه بالكبيرة فإذا فارقها عاد إليه ، وهو ظاهر ما أسنده البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في « باب إثم الزنا » من كتاب المحاريب عن عكرمة عنه بنحو حديث الباب ، قال عكرمة : قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجه ، فإذا تاب عاد إليه هكذا ، وشبك بين أصابعه . وجاء مثل هذا مرفوعاً أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رفعه « إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فكان عليه كالظلة ، فإذا ألقع رجع إليه الإيمان » وأخرج الحاكم من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول « من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه » وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رفعه « من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه » وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة « مثل الإيمان مثل قميص بينا أنت مدبر عنه إذ لبسته ، وبينما أنت قد لبسته إذ نزعته » قال ابن بطل : وبيان ذلك أن الإيمان هو التصديق ، غير أن للتصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل ، فإذا ركب المصدق كبيرة فارقه اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم ، لأنه في حال كفه عن الكبيرة مجتنب بلسانه ولسانه مصدق عقد قلبه وذلك معنى الإيمان . قلت : وهذا القول قد يلاقى ما أشار إليه النووي فيما نقله عن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، لأنه يحمل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وثمرته وهو العمل بمقتضاه ، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي ، فقد قال ابن بطل في آخر كلامه تبعاً للطبري : الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم

فيقال له فاسق مثلاً ، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة ، فالزائل عنه حيثئذ اسم الإيمان بالإطلاق والثابت له اسم الإيمان بالثبوت فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لأعمالاً ، ومن ذلك الكف عن المحرمات . وأظن أن ابن بطال تلقى ذلك من ابن حزم فإنه قال : المعتمد عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح ، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية ، فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يخل اعتقاده ولا نطقه بل اختلت طاعته فقط ، فليس بمؤمن بمعنى أنه ليس بمطيع ، فمعنى نفى الإيمان محمول على الإنذار بزواله ممن اعتاد ذلك لأنه يخشى عليه أن يفضى به إلى الكفر ، وهو كقوله « ومن يرتع حول الحمى » الحديث أشار إليه الخطابي ، وقد أشار المازري إلى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، والعجب من النووي كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فله لم يطلع على صحته ، وقد قدمت أنه يمكن رده إلى القول الذي صححه ، قال الطيبي : يحتمل أن يكون الذي نقص من إيمان المذكور الحياء وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور ، وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير : لا يزني حين يزني وهو يستحي من الله لأنه لو استحي منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك ، وإلى ذلك تصحح إشارة ابن عباس تشبيك أصابعه ثم إخراجها منها ثم إعادتها إليها ، ويعضده حديث « من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى » انتهى . وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال في معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة ، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض ، قال المازري : هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرفض أن مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار إذا مات من غير توبة ، وكذا قول المعتزلة إنه فاسق مخلد في النار ، فإن الطوائف المذكورين تعلقوا بهذا الحديث وشبهه ، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم . قال القاضي عياض : أشار بعض العلماء إلى أن في هذا الحديث تنبيهاً على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها ، فبه بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على الحرام وبالخمر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاج الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها . وقال القرطبي بعد أن ذكره ملخصاً : وهذا لا يتمشى إلا مع المسامحة ، والأولى أن يقال : إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هي من أعظم أصول المفاصد وأضدادها من أصول المصالح وهي استباحة الفروج المحرمة وما يؤدي إلى اختلال العقل ، وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه في ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التي يؤخذ بها مال الغير بغير حق . قلت : وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الأول يشمل الكبائر والصغائر ، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر باجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذي في هذا الحديث . وفي الحديث من الفوائد أن من زنى دخل في هذا الوعيد سواء كان بكراً أو محصناً وسواء كان المزني بها أجنبية أو محرماً ، ولا شك أنه في حق المحرم فحش ومن المتزوج أعظم ، ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا من اللمس المحرم وكذا التقبيل والنظر لأنها وإن سميت في عرف الشرع زناً فلا تدخل في ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره في تفسير اللمس . وفيه أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل في الوعيد ، وفيه نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الشافعية أيضاً في كون الغصب كبيرة أن يكون المغصوب نصاباً وكذا في السرقة وإن كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما اشتهر أن وجوب القطع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراماً . وفي الحديث تعظيم شأن أخذ حق

الغير بغير حق لأنه صلى الله عليه وسلم أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه . وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من المحذور من اختلال العقل أفحش من شرب ما لا يتغير معه العقل ، وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك لأن لنقص الكمال مراتب بعضها أقوى من بعض ، واستدل به من قال إن الانتهاج كله حرام حتى فيما أذن مالكة كالنثار في العرس ، ولكن صرح الحسن والنخعي وقتادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو عبيدة هو كما قالوا ، وأما النبهة المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التساوى ، فإذا كان القوى منهم يغلب الضعيف ولم تطب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد ينتهي إلى التحريم ، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته ، ومن كرهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة ، قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل لكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو قلة حياء ، واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قرظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدن التي نحرها « من شاء اقتطع » واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رفعه « إنما نهيتمكم عن نهى العساكر فأما العرسان فلا » الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع ، قال ابن المنذر : هي حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه لأن المبيح لهم قد علم اختلاف حالهم في الأخذ كما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي نحرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النثار . قلت : بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم ، فإنهم كانوا الغاية في الورع والإنصاف ، وليس غيرهم في ذلك مثلهم .

## ٢ - باب ماجاء في ضرب شارب الخمر

٦٧٧٣ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح وَحَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعْلَ ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ » .

[ الحديث ٦٧٧٣ - طرفه في ٦٧٧٦ ]

**قوله ( باب ماجاء في ضرب شارب الخمر )** أى خلافاً لمن قال يتعين الجلد وبيان الاختلاف في كميته ، وقد تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقتها وهل هي مشتقة وهل يجوز تكبيرها في أول كتاب الأشربة .

**قوله ( عن قتادة عن أنس )** في رواية لمسلم والنسائي « سمعت أنساً » أخرجاها من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، وهويدل على أن رواية شبابة عن شعبة بزيادة الحسن بين قتادة وأنس التي أخرجاها النسائي من المزيد في متصل الأسانيد .

**قوله ( أن النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول إلى طريق هشام عن قتادة<sup>(١)</sup> فساق المتن على لفظه ، وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب عن شيخ آخر عن هشام بهذا

(١) في نسخ الصحيح التي بأيدينا لم يسق المتن في طريق هشام وتحول إلى طريق شعبة .

اللفظ ، وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخارى فيه بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحواً من أربعين ، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون ففعله عمر » ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى قوله « نحواً من أربعين » وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه قال « وفعله أبو بكر فلما كان عمر - أى في خلافته - استشار الناس فقال عبد الرحمن - يعنى ابن عوف - أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر » ووقع لبعض رواة مسلم « أخف الحدود ثمانين » قال ابن دقيق العيد : فيه حذف عامل النصب والتقدير جعله ، وتعقبه الفاكهسي فقال : هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن غير تأمل لقواعد العربية ولا لمعاد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الزيدى على تقدير اجعلهم ، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار بأخف الحدود لا الأمر بذلك ، فالذى يظهر أن راوى النصب وهم واحتمال توهمه أولى من ارتكاب ما لا يجوز لفظاً ولا معنى ، ورد عليه تلميذه ابن مرزوق بأن عبد الرحمن مستشار والمستشار مسئول والمستشير سائل ولا يبعد أن يكون المستشار أمراً ، قال : والمثال الذى مثل به غير مطابق . قلت بل هو مطابق لما ادعاه أن عبد الرحمن قصد الإخبار فقط ، والحق أنه أخير برأيه مستنداً إلى القياس ، وأقرب التقادير أخف الحدود أجده ثمانين أو أجد أخف الحدود ثمانين فنصبيهما ، وأغرب ابن العطار صاحب النووى في « شرح العمدة » فنقل عن بعض العلماء أنه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع وأعربه مبتدأ وخبراً ، قال ولا أعلمه منقولاً رواية ، كذا قال والرواية بذلك ثابتة والأولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمرو دنا الناس من الريف والقرى قال : ماترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال فجلد عمر ثمانين » فيكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها وأداة التشبيه . وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة « فضربه بالنعال نحواً من أربعين ، ثم أتى به أبو بكر فصنع به مثل ذلك » ورواه همام عن قتادة بلفظ « فأمر قريباً من عشرين رجلاً فجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال » أخرجه أحمد والبيهقى ، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جملة الضربات كانت نحو أربعين لا إنه جلدته بجريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب به بعض الناس . ورواه سعيد بن أبى عروبة عن قتادة بلفظ « جلد بالجريد والنعال أربعين » علقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقى ، وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ « كان يضرب في الخمر مثله » وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخريج الصحيحين ولم يخرج البخارى منها شيئاً وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى ، نعم ذكر معنى صنع عمر فقط في حديث السائب في الباب الثالث ، وسيأتى بسط ذلك فيه .

( تنبيه ) : الرجل المذكور لم أقف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في « باب ما يكره من لعن الشارب » ما يؤخذ منه ، أنه النعيان .

### ٣ - باب من أمر بضرب الحد في البيت

٦٧٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ « عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : جِئْتُ بِالنُّعَيْمَانَ - أَوْ بَابِنِ النُّعَيْمَانَ - شَارِبًا ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ كَانَ بِالْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ ، قَالَ فَضْرِبُوهُ ، فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضْرِبُهُ بِالنُّعَالِ » .

**قوله ( باب من أمر بضرب الحد في البيت )** يعنى خلافاً لمن قال : لا يضرب الحد سراً ، وقد ورد عن عمر في قصة ولده أبن شحمة لما شرب بمصر فحده عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكروا عليه وأحضروه إلى المدينة وضربه الحد جهراً ، روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر مطولاً ، وجمهور أهل العلم على الاكتفاء ، وحملوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لا أن إقامة الحد لا تصح إلا جهراً .

**قوله ( عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وأيوب هو السخيتاني ، وابن أبي مليكة هو عبد الله ابن عبيد الله وقد سمي في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب .

**قوله ( عن عقبه بن الحارث )** أي ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد « حدثني عقبه بن الحارث » وقد اتفق هؤلاء على وصله ، وخالفهم إسماعيل بن علي فقال « عن أيوب عن ابن أبي مليكة مرسلًا » أخرجه مسدد عنه .

**قوله ( جيء )** كذا هم على البناء للمجهول ، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينه عليه أحد ممن صنف في المهمات .

**قوله ( بالنعيمان أو ببن النعيمان )** في رواية الكشميهني في الباب الذي يليه « نعيمان » بغير ألف ولام في الموضوعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند الإسماعيلي « النعيمان » بغير شك ، فإن الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث من وجهين فهما « النعيمان » بغير شك وذكرت نسبه هناك ، وفي رواية الزبير « كان النعيمان يصيب الشراب » وهذا يعكس على قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعيمان فإنه قيل في ترجمة النعيمان : كان رجلاً صالحاً وكان له ابن انهمك في شرب الخمر فجلده النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال في موضع آخر أظن ابن النعيمان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة ، وذكر الزبير بن بكار أيضاً أنه كان مزاحاً وله في ذلك قصة مع سويط بن حرملة ومع مخزومة بن نوفل والد المسور مع أمير المؤمنين عثمان ذكرها الزبير مع نظائر لها في « كتاب الفكاهة والمزاح » وذكر محمد ابن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية .

**قوله ( شارباً )** في رواية وهيب « وهو سكران » وزاد « فشق عليه أي على النبي صلى الله عليه وسلم » ووقع في رواية معلى بن أسد عن وهيب عند النسائي « فشق على النبي صلى الله عليه وسلم مشقة شديدة » وسيأتي بقية ما يتعلق بقصة النعيمان في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكره ، وبه قال بعض الظاهرية والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سب الضرب وأن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإيلاء ليحصل به الردع ، وفي الحديث تحريم الخمر ووجوب الحد على شاربيها سواء كان شرب كثيراً أم قليلاً وسواء أسكر أم لا .

## ٤ - باب الضرب بالجريد والنعال

٦٧٧٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ « عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَى بِنَعِيمَانَ - أَوْ بَابِنِ نَعِيمَانَ - وَهُوَ سَكْرَانٌ ، فَشَقَّ عَلَيْهِ ، وَأَمَرَ مَنْ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ فَضْرِبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ ، وَكَتَبْتُ فِيمَنْ ضَرَبَهُ » .

٦٧٧٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ « عَنْ أَنَسٍ قَالَ : جَلَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ » .

٦٧٧٧ - حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلْمَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرَجَلٌ قَدْ شَرِبَ ، قَالَ اضْرِبُوهُ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَمَتَّ الضَّارِبُ يَدَيْهِ وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ . فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : أَخْرَكَ اللَّهُ . قَالَ : لَا تَقُولُوا هَكَذَا ، لَا تَعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ » .

[ الحديث ٦٧٧٧ - طرفه في ٦٧٨١ ]

٦٧٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِبٍ سَمِعْتُ عَمِيرَ بْنَ سَعِيدِ النَّخَعِيِّ قَالَ « سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتُ فَأَجِدُ فِي نَفْسِي ، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَه » .

٦٧٧٩ - حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْجَعْفِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُصَيْنَةَ « عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : كُنَّا نُؤْتَى بِالضَّرْبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِمْرَةً أُمِّي بَكْرٌ فَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَيْدِينَا وَنَعَالِنَا وَأُرْدِيَتِنَا ، حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةٍ عَمَرَ فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ ، حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ » .

قوله ( باب الضرب بالجريد والنعال ) أى فى شرب الخمر ، وأشار بذلك إلى أنه لا يشترط الجلد . وقد اختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال وهى أوجه عند الشافعية : أصحها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدى والنعال والثياب ، ثانيها يتعين الجلد ، ثالثها يتعين الضرب . وحجة الراجح أنه فعل فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ولم يثبت نسخه والجلد فى عهد الصحابة فدل على جوازها ، وحجة الآخر أن الشافعى قال فى « الأم » : لو أقام عليه الحد بالسوط فمات وجبت الدية فسوى بينه وبين ما إذا زاد فدل على أن الأصل الضرب بغير السوط ، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط ، وصرح القاضى حسين بتعيين السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن النص فى القضاء ما يوافق ، ولكن فى الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال النووى فى « شرح مسلم » : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، ثم قال : والأصح جوازها بالسوط ، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ للأحاديث الصحيحة . قلت : وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتتمردين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله « نحواً من أربعين » تقدير أربعين ضربة بعضاً مثلاً لا أن المراد عدد معين ، ولذلك وقع فى بعض طرق عبد الرحمن بن أذهر أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقومه أربعين فضرب أبو بكر أربعين ، قال : وهذا عندى خلاف الظاهر ، ويبيده قوله فى الرواية

الأخرى « جلد في الخمر أربعين » . قلت : ويعد التأويل المذكور ماتقدم من رواية همام في حديث أنس « فأمر عشرين رجلاً فجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال » وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث : الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له . الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضاً في الباب الأول ، وقوله فيه « جلد » تقدم في الباب الأول بلفظ « ضرب » ولا منافاة بينهما لأن معنى جلد هنا ضربه فأصاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد . الثالث حديث أبي هريرة :

قوله ( أبو ضمرة أنس ) يعني ابن عياض .

قوله ( عن يزيد بن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب إلى جده الأعلى ، ونحوه وشيخه وشيخه مدنيون تابعيون ، ووقع في آخر الباب الذي يليه « أنس بن عياض حدثنا ابن الهاد » .

قوله ( عن محمد بن إبراهيم ) أي ابن الحارث بن خالد التيمي ، زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع ابن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة .

قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وصرح به في رواية الطحاوي .

قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب ) في الرواية التي في الباب الذي يليه « بسكران » وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حماراً المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ، ويحتمل أن يفسر بابن النعيمة ، والأول أقرب لأن في قصته « فقال رجل من القوم اللهم العنه » ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه « قال بعض القوم أحزاك الله » ويحتمل أن يكون ثالثاً فإن الجواب في حديثي عمر وأبي هريرة مختلف ، وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بنشوان فأمر به فنهز بالأيدى وخفق بالنعال » الحديث ، ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين « كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه » .

قوله ( قال اضربوه ) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ « فأمر بضربه » ولكن لم يذكر فيهما عدداً .

قوله ( قال بعض القوم ) في الرواية الآتية « فقال رجل » وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كما سأبينه .

قوله ( لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان ) في الرواية الأخرى « لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم » ووجه عونهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بتزيينه له المعصية أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أيوب وابن لهيعة ثلاثتهم عن يزيد بن الهاد نحوه وزاد في آخره « ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه » زاد فيه أيضاً بعد الضرب « ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه بكتوه » وهو أمر بالتبكي وهو مواجهته بقيح فعله ، وقد فسره في الخبر بقوله « فأقبلوا عليه يقولون له ما اتقيت الله عز وجل ، ما خشيت الله جل ثناؤه ، ما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أرسلوه » وفي حديث



عبد الرحمن بن أزهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب « ثم قال عليه الصلاة والسلام : بكتوه فبكتوه ، ثم أرسله » ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالإبعاد عن رحمة الله كاللعن ، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع .

**قوله ( سفيان )** هو الثوري ، وصرح به في رواية مسلم وأبو حصين بمهملتين مفتوح أوله ، وعمير بن سعيد بالتصغير وأبوه بفتح أوله وكسر ثانيه تابعي كبير ثقة ، قال النووي : هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ، ووقع في الجمع للحميدي « سعد » بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المهذب وغيره « عمر بن سعد » بحذف الياء فيهما وهو غلط فاحش . قلت : ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميدي ، ثم رأيت في تقييد أبي علي الجياني منسوباً لأبي زيد المروزي قال : والصواب سعيد ، وجزم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد بسكون العين فلعله سلف الحميدي . ووقع للنسائي والطحاوي « عمر » بضم العين وفتح الميم كما في المهذب لكن الذي عندهما في أبيه « سعيد » ووقع عند ابن حزم في النسائي « عمرو » بفتح أوله وسكون الميم والمحفوظ [ عمير ] كما قال النووي ، وقد أعل ابن حزم الخير بالاختلاف في اسم عمير واسم أبيه ، وليست بعلة تقدح في روايته وقد عرفه ووثقه من صحح حديثه ، وقد عمر عمير المذكور وعاش إلى سنة خمس عشرة ومائة .

**قوله ( ما كنت لأقيم )** اللام لتأكيد النفي كما في قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ .

**قوله ( فيموت فأجد )** بالنصب فيهما ، ومعنى أجد من الوجد ، وله معان اللائق منها هنا الحزن ، وقوله « فيموت » مسبب عن « أقيم » وقوله « فأجد » مسبب عن السبب والمسبب معاً .

**قوله ( إلا صاحب الخمر )** أي شاربها وهو بالنصب ، ويجوز الرفع ، والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات ، ويحتمل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد يقام عليه الحد شيئاً إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء على هذا متصلاً قاله الطيبي .

**قوله ( فإنه لو مات وديته )** أي أعطيت ديته لمن يستحق قبضها ، وقد جاء مفسراً من طريق أخرى أخرجهما النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمير بن سعيد قال « سمعت علياً يقول من أقمنا عليه حداً فمات فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر » .

**قوله ( لم يسنه )** أي لم يسن فيه عدداً معيناً ، في رواية شريك « فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستن فيه شيئاً » ووقع في رواية الشعبي « فإنما هو شيء صنعناه » .

**( تكملة )** : اتفقوا على أن من مات من الضرب في الحد لاضمان على قاتله إلا في حد الخمر ، فعن علي ماتقدم ، وقال الشافعي : إن ضرب بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقيل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره ، والدية في ذلك على عاقلة الإمام ، وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين . الحديث الخامس .

**قوله ( عن الجعيد )** بالجيم والتصغير ، ويقال الجعد بفتح أوله ثم سكون ، وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة ، وروى عنه هنا بواسطة ، وهذا السند للبخاري في غاية العلو

لأن بينه وبين التابعي فيه واحداً فكان في حكم الثلاثيات ، وإن كان التابعي رواه عن تابعي آخر وله عنده نظائر ، ومثله ما أخرجه في العلم عن عبيد الله بن موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي فإن أبا الطفيل صحابي فيكون في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي فيه اثنين وإن كان صحابيه إنما رواه عن صحابي آخر ، وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن إسماعيل عن الجعيد سمعت السائب ، فعلى هذا فإدخال يزيد ابن خصيفة بينهما إما من المزيد في متصل الأسانيد وإما أن يكون الجعيد سمعه من السائب ، وثبت فيه يزيد ، ثم ظهر لي السبب في ذلك وهو أن رواية الجعيد المذكورة عن السائب مختصرة فكأنه سمع الحديث تاماً من يزيد عن السائب فحدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد ، وحدث أيضاً بالتام فذكر الواسطة ، ويزيد ابن خصيفة المذكور هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب لجدته وقيل هو يزيد بن عبد الله بن يزيد بن خصيفة فيكون نسب إلى جد أبيه ، وخصيفة هو ابن يزيد بن ثمامة أخو السائب بن يزيد صحابي هذا الحديث فتكون رواية يزيد بن خصيفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده .

قوله ( كنا رقى بالشارب ) فيه إسناد القائل الفعل بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازاً لكونه مستوياً معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك الفعل الخاص لأن السائب كان صغيراً جداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد تقدم في الترجمة النبوية أنه كان ابن ست سنين فيبعد أن يكون شارك من كان يجالس النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكر من ضرب الشارب ، فكأن مراده بقوله « كنا » أى الصحابة ، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو عمه فيشاركهم في ذلك فيكون الإسناد على حقيقته .

قوله ( وإمرة أبى بكر ) بكسر الهمزة وسكون الميم أى خلافته ، وفي رواية حاتم « من زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وبعض زمان عمر » .

قوله ( وصدراً من خلافة عمر ) أى جانباً أولياً .

قوله ( فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ) أى فنضربه بها .

قوله ( حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين ) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابته إلى عمر فإنه يدل على أن أمر عمر بجلد ثمانين كان في وسط إمارته لأن خالداً مات في وسط خلافة عمر ، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الفاء معقبة لآخر الإمرة بل لزمان أبى بكر وبيان ما وقع في زمن عمر ، فالتقدير فاستمر جلد أربعين ، والمراد بالغاية الأخرى في قوله « حتى إذا عتوا » تأكيداً لغاية الأولى وبيان ما صنع عمر بعد الغاية الأولى . وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ « حتى كان وسط إمارة عمر فجلد فيها أربعين حتى إذا عتوا » وهذه لا إشكال فيها .

قوله ( حتى إذا عتوا ) بمهملة ثم مثناة من العتو وهو التجبر ، والمراد هنا انهماكم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد .

قوله ( وفسقوا ) أى خرجوا عن الطاعة ، ووقع في رواية للنسائي « فلم ينكلوا » أى يدعوا .

قوله ( جلد ثمانين ) وقع في مرسل عبيد بن عمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند

صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه « أن عمر جعله أربعين سوطاً ، فلما رأهم لا يتناهون جعله ستين سوطاً ، فلما رأهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً وقال : هذا أدنى الحدود » وهذا يدل على أنه وافق عبد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود ، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة للقطع وحد القذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عدداً ، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال « أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر » وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد<sup>(١)</sup> « أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب : نرى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري » فجلد عمر في الخمر ثمانين ، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه « أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدى والنعال والعصا حتى توفى فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حداً فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجلدهم أربعين حتى توفى ، ثم كان عمر فجلدهم كذلك حتى أتى برجل » فذكر قصة وأنه تأول قوله تعالى : ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ وأن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج بقية الآية وهو قوله تعالى ﴿ إذا ماتقوا ﴾ والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمتق ، فقال عمر : ماترون ؟ فقال علي فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى افتري « وعلى المفتري ثمانون جلدة فأمر به عمر فجلده ثمانين » ولهذا الأثر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن « أن رجلاً من بنى كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين ، قال فبعثني خالد بن الوليد إلى عمر فقلت : إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة ، فقال عمر لمن حوله : ماترون ؟ قال ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد ، فقال علي « فذكر مثل رواية ثور الموصولة ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة « أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي : إن السكران إذا سكر هذى » الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمى عن علي قال « شرب نفر من أهل الشام الخمر وتأولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت : أرى أن تستبيهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله ، فاستتابهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين » وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أذهر في قصة الشارب الذي ضربه النبي صلى الله عليه وسلم بخين وفيه « فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : إن الناس قد انهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين ، وقال علي « فذكر مثله وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر عن ابن شهاب قال « فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطاً وفرض فيها عمر ثمانين » قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن في الخمر شيئاً ، ويؤيده فذكر الأحاديث التي ليس فيها تقييد بعدد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أذهر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ، فمنهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه بالجرید ، ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم تراباً

(١) هو الكلاعي ، وفي نسخة « ثور بن زيد » وهو الذليل ، وقد روى مالك عن كليهما ، وكلاهما ثقة .

فرمى به في وجهه « وتعقب بأنه قد ورد في بعض طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث « ثم أتى أبو بكر بسكران فتوخى الذي كان من ضربهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين » فإنه يدل على أنه وإن لم يكن في الخبر تنصيص على عدد معين ففيما اعتمده أبو بكر حجة على ذلك . ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حضير بمهملة وضاد معجمة مصغر ابن المنذر « أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر أجلده فجلده ، فلما بلغ أربعين قال : أمسك ، جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ووجد أبو بكر أربعين ووجد عمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب إلينى » فإن فيه الحزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين ، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض الروايات الماضية عن أنس فيها « نحو الأربعين » والجمع بينها أن علياً أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها بلفظ التقريب ، وادعى الطحاوى أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لمخالفتها الآثار المذكورة ، ولأن راويها عبد الله بن فيروز المعروف بالداناخ بنون وجيم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ، وأن الترمذى سأل البخارى عنه فقواه ، وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول . وقال ابن عبد البر : إنه أثبت شيء في هذا الباب ، قال البيهقي : وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقلوبهم ، وتضعيفه الداناخ لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسراً ، ومخالفة الراوى غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضى تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع ، قلت : وثق الداناخ المذكور أبو زرعة والنسائي ، وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال : أخرجه البخارى ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه إنه جلد ثمانين ، وذكرت ما قيل في ذلك هناك . وطعن الطحاوى ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضاً بأن علياً قال وهذا أحب إلى أى جلد أربعين مع أن علياً جلد النجاشى الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبى شيبه أخرجه من وجه آخر عن علي أن حد النبيذ ثمانون ، والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي ، والثاني على تقدير ثبوته فإنه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب ، وأن حد الخمر لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين ، والحجة إنما هي في جزمه بأنه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوى بينهما بما أخرجه هو والطبرى من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علياً جلد الوليد بسوط له طرفان ، وأخرج الطحاوى أيضاً من طريق عروة مثله لكن قال « له ذنان أربعين جلدة في الخمر في زمن عثمان » قال الطحاوى : ففي هذا الحديث أن علياً جلد ثمانين لأن كل سوط سوطان ، وتعقب بأن السند الأول منقطع فإن أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور ميمراً وعلى تقدير ثبوته فليس في الطريقتين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر « وكل سنة وهذا أحب إلى » لأنه لا يقتضى التغير ، والتأويل المذكور يقتضى أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع التفاضل فيه . وأما دعوى من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رجح ما فعل عمر على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي ، واستدل الطحاوى لضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي « إنه إذا سكر هذى الخ » قال فلما اعتمد علي في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على

أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك ، فيكون جزمه بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين غلطا من الراوى ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ، ولو كان عند من بحضرتة من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما يتجه الإنكار لو كان المنزع واحداً فأما مع الاختلاف فلا يتجه الإنكار ، وبيان ذلك أن في سياق القصة ما يقتضى أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما تشاوروا في أمر يحصل به الارتداع يزيد على ما كان مقرراً ، ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقة أنهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهداً بناء على جواز دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً ، أو استنبطوا من النص معنى يقتضى الزيادة في الحد لا النقصان منه ، أو القدر الذى زادوه كان على سبيل التعزيز تحذيراً وتخويفاً ، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب إلى ارتداعه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فرأى على الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لانتفاء سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتهار بالفجور ، ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره « فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين » قال وكذلك عثمان جلد أربعين وثمانين ، وقال المازري : لو فهم الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم حد في الخمر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأى كما لم يقولوا بالرأى في غيره ، فلعلمهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجح القول بأن الذى اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزيز على القول بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التى ذكرها كما سبق في تقريره . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول : كان الذى يشرب الخمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ، فلما كان عمر فعل ذلك حتى خشى فجعله أربعين سوطاً ، فلما رأهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً وقال : هذا أخف الحدود . والجمع بين حديث على المصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه بأن يحمل النفي على أنه لم يحد الثمانين أى لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ، ويؤيده قوله « وإنما هو شيء صنعناه نحن » يشير إلى ما أشار به على عمر ، وعلى هذا فقوله « لو مات لوديته » أى فى الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ، ويحتمل أن يكون قوله « لم يسنه » أى الثمانين لقوله فى الرواية الأخرى « وإنما هو شيء صنعناه » فكانه خاف من الذى صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً ، واختص هو بذلك لكونه الذى كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولاً أولى فرجع إلى ترجيحه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فمات المضروب وداه للعلة المذكورة ، ويحتمل أن يكون الضمير فى قوله « لم يسنه » لصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أى لم يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره ، أشار إلى ذلك البيهقي ، وقال ابن حزم أيضاً : لو جاء عن غير على من الصحابة فى حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلاً عن على مع سعة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبى ساسان فخير أبى ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وخبر عمير موقوف على على ، وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع . وأما دعوى ضعف سند أبى ساسان فمردودة والجمع أولى مهما أمكن من توهين الأخبار الصحيحة ، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي ، وقد ساعدتها

رواية أنس على اختلاف ألفاظ النقلة عن قتادة ، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض فحديث أنس سالم من ذلك ، واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر ، والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالمذهبيين ، قال القاضي عياض : أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المشهور عنه وأحمد في رواية وأبو ثور وداود أربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما ، وتعقب بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فإنها ساكنة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس ولم يجزم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه ، وقد قال عبد الرزاق « أنبأنا ابن جريج ومعمرسئل ابن شهاب : كم جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر ؟ فقال : لم يكن فرض فيها حدا ، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا ، وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوى » عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوقت في الخمر حداً ، قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فانطلق به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما حاذى دار العباس انفلت فدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يأمر فيه بشيء » وأخرج الطبري من وجه آخر « عن ابن عباس ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر إلا أخيراً ، ولقد غزا تبوك فغشي حجرته من الليل سكران فقال ليقم إليه رجل فيأخذ بيده حتى يرده إلى رحله » والجواب أن الإجماع انعقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تحرى ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب السكران فصيره حداً واستمر عليه ، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد ، وجمع القرطبي بين الأخبار بأنه لم يكن أولاً في شرب الخمر حد وعلى ذلك يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدير فيها ، ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحاً مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين ، ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فاستقر عليه الأمر ، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تعزيراً . قلت : وبقي ما ورد في الحديث أنه إن شرب فحد ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث مخرج في السنن من عدة طرق أسانيداً قوية ، ونقل الترمذي الإجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد والحسن البصري وبعض أهل الظاهر ، وبالغ النووي فقال : هو قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم والحديث الوارد فيه منسوخ إما بحديث « لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » وإما بأن الإجماع دل على نسخه . قلت : بل دليل النسخ منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال « فأتى برجل قد شرب فجلده ، ثم أتى به قد شرب فجلده ، ثم أتى به فجلده ثم أتى به فجلده فرفع القتل وكانت رخصة » وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه . واحتج من قال إن حده ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة ، وتعقب بأن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع على عن ذلك واقصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستندين إلى تقدير ما فعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعاً للذين انهمكوا لأن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم « احتقروا العقوبة » وبهذا تمسك الشافعية فقالوا : أقل ما في حد الخمر أربعون وتجاوز الزيادة فيه إلى الثمانين على

سبيل التعزير ولا يجاوز الثانين ، واستندوا إلى أن التعزير إلى رأى الإمام فرأى عمر فعله بموافقة على ثم رجع على ووقف عند ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ووافقه عثمان على ذلك ، وأما قول على « وكل سنة » فمعناه أن الاقتصار على الأربعين سنة النبي صلى الله عليه وسلم فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثانين سنة عمر ردعاً للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقوه من ذكر في زمانه للمعنى الذى تقدم وسوغ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس فى الحدود على رأى من يجعل الجميع حداً وإما أنهم جعلوا الزيادة تعزيراً بناء على جواز أن يبلغ بالتعزير قدر الحد ولعلمهم لم يبلغهم الخبز الآتى فى باب التعزير ، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس فى الحدود وادعى إجماع الصحابة ، وهى دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال ، وقد شنع ابن حزم على الخنفة فى قولهم إن القياس لا يدخل فى الحدود والكفارات مع جزم الطحاوى ومن وافقه منهم بأن حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف ، وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية ، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تشترك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلا بالنص ، وأجابوا عما وقع فى زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل الجميع حداً بل الذى فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي صلى الله عليه وسلم حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة ، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال فرجح أن الزيادة كانت تعزيراً ، ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد فى « غريب الحديث » بسند صحيح عن أنى رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطيع بن الأسود : إذا أصبحت غداً فاضربه ، فجاء عمر فوجده يضربه ضرباً شديداً فقال : كم ضربته ؟ قال ستين قال اقتص عنه بعشرين ، قال أبو عبيد : يعنى اجعل شدة ضربك له قصاصاً بالعشرين التى بقيت من الثمانين ، قال أبو عبيد : فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب فى حال السكر لقوله « إذا أصبحت فاضربه » قال البيهقى : ويؤخذ منه أن الزيادة على الأربعين ليست بحد إذ لو كانت حداً لما جاز النقص منه بشدة الضرب إذ لا قائل به . وقال صاحب « المفهم » ما ملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذى وقع فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان أدباً وتعزيراً ، ولذلك قال على : فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه ، فلذلك ساغ للصحابة الاجتهاد فيه فألحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علمائنا . ويرد عليهم قول على « جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين » وكذا وقوع الأربعين فى عهد أبى بكر وفى خلافة عمر أولاً أيضاً ثم فى خلافة عثمان ، فلولا أنه حد لاختلف التقدير ، ويؤيده قيام الإجماع على أن فى الخمر الحد وإن وقع الاختلاف فى الأربعين والثانين ، قال : والجواب أن النقل عن الصحابة اختلف فى التحديد والتقدير ، ولا بد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم فهموا أن الذى وقع فى زمنه صلى الله عليه وسلم كان أدباً من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال ، فلما كثرت الإقدام على الشرب ألحقوه بأخف الحدود المذكورة فى القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الافتراء من السكر فأثبتوها حداً ، ولهذا أطلق على أن عمر جلد ثمانين وهى سنة ثم ظهر لعلنى أن الاقتصار على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلك الثانين وبهذا يجمع بين قوله « لم يسنه » وبين تصريحه بأنه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين قال : وغاية هذا البحث أن الضرب فى الخمر تعزير يمنع من الزيادة على غايته وهى مختلف فيها ، قال : وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلوا عنه غالباً فأعطوه حكمه ، وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس ، فقد اشتهرت هذه القصة ولم ينكرها فى ذلك الزمان منكر . قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ إلحاق حد السكر بحد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنته وليقتصروا فى الثمانين على من

سكر لا على من اقتصر على الشرب ولم يسكر ، قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالباً في القذف نادرة في الزنا والقتل ، والوجود يحقق ذلك ، وإنما أقاموا الحد على الشارب وإن لم يسكر مبالغة في الردع لأن القليل يدعو إلى الكثير والكثير يسكر غالباً وهو المظنة ، ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإيلاج وإن لم يتلذذ ولا أنزل ولا أكمل . قلت : والذي تحصل لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال : الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل فيها حداً معلوماً بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به ، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمرهم بضربه وتبكيته ، فدل على أن لا حد في السكر بل فيه التنكيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بياناً واضحاً . قال : فلما كثرت الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ، ولو كان عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء محدود لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثرت القاذفون وبالغوا في الفحش ، فلما اقتضى رأيهم أن يجعلوه كحد القذف ، واستدل على بما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالباً أو إلى ما يشبه القذف ، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، دل على صحة ما قلناه ، لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي فالأولى أن لا يتجاوزوا أقل ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ضربه لأنه المحقق سواء كان ذلك حداً أو تعزيراً . الثاني أن الحد فيه أربعون ولا تجوز الزيادة عليها . الثالث مثله لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين ، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيراً ؟ قولان . الرابع أنه ثمانون ولا تجوز الزيادة عليها . الخامس كذلك وتجاوز الزيادة تعزيراً . وعلى الأقوال كلها هل يتعين الجلد بالسوط أو يتعين بما عده أو يجوز بكل من ذلك ؟ أقوال . السادس إن شرب فجلد ثلاث مرات فعاد الرابعة وجب قتله ، وقيل إن شرب أربعاً فعاد الخامسة وجب قتله ، وهذا السادس في الطرف الأبعد من القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأى البخارى فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصريح شيئاً مرفوعاً ، وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر تحرى ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فوجده أربعين فعمل به ولا يعلم له في زمنه مخالف ، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر و التمسك به أولى لأن مستنده فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم رجع إليه على ففعله في زمن عثمان بحضرتة وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي ، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه ، وتمسك من قال يجوز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتمل الأمرين : أن يكون حداً أو تعزيراً ، وتمسك من قال يجوز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم نفاه إلى الشام ، وبما أخرج ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح فجلده عشرين بجراسته بالشرب في رمضان ، وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تغريب الزاني إن شاء الله تعالى . وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما سأذكره في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى . وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين و الثمانين ، وذلك خاص بالحر المسلم وأما الذمي فلا يحد فيه ، وعن أحمد رواية أنه يحد ، وعنه إن سكر والصحيح



عندهم كالجمهور ، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نقله ابن عبد البر وغيره عنهم ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور .

### ٥ - باب ما يكره من لعن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة

٦٧٨٠ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن بكير حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ وَكَانَ يُلقَبُ جِمَارًا وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ ، فَأَوْتَى بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : اللَّهُمَّ الْعَنَهُ ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ ! فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَلْعَنُوهُ ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . »

٦٧٨١ - **حَدَّثَنَا** علي بن عبد الله بن جعفر حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسُكْرَانَ ، فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ ، فَمَتْنَا مِنْ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ وَمَتْنَا مِنْ يَضْرِبُهُ بِنَعْلِهِ وَمَنَا مِنْ يَضْرِبُهُ بِثَوْبِهِ ، فَلَمَّا انصرفت قال رجل : ما له أخزاه الله ! فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لا تكونوا عونَ الشيطان على أخيكم . »

**قوله ( باب ما يكره من لعن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة )** يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنه حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنه حديث الباب الأول « لا يشرب الخمر وهو مؤمن » وأن المراد به نفى كمال الإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة ، وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق اللعن إذا قصد به اللاعن محض السب لا إذا قصد معناه الأصلي وهو الإبعاد عن رحمة الله ، فأما إذا قصد فيه حرمان ولاسيما في حق من لا يستحق اللعن كهذا الذي يجب الله ورسوله ولاسيما مع إقامة الحد عليه ، بل يندب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لعن شارب الخمر إلى قوله : « ما يكره من » فأشار بذلك إلى التفصيل ، وعلى هذا التقرير فلا حجة فيه لمنع لعن الفاسق المعين مطلقاً ، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يتوهم الشارب عند عدم الإنكار أنه مستحق لذلك ، فربما أوقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة « لا تكونوا عونَ الشيطان على أخيكم » وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد ، لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور ، وقيل المنع مطلقاً في حق ذى الرِّلَّةِ والجواز مطلقاً في حق المجاهرين ، وصوب ابن المنير أن المنع مطلقاً في حق المعين والجواز في حق غير المعين لأنه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المعين أذى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم ، واحتج من اجاز لعن المعين بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما لعن من يستحق اللعن فيستوى المعين وغيره ، وتعقب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإبهام ولو كان لعنه قبل الحد جائزاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التغريب بالجلد ، وأيضاً فنصيب غير المعين من ذلك يسير جداً والله أعلم . قال النووي في « الأذكار » : وأما الدعاء على إنسان بعينه ممن اتصف بشيء من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يجرم وأشار الغزالي إلى تحريمه وقال في « باب الدعاء على الظلمة » بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي : وفي معنى اللعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى علي الظالم مثل « لا أصح الله جسمه » وكل ذلك مذموم انتهى . والأولى حمل كلام الغزالي على الأول ، وأما الأحاديث فتدل على الجواز

كما ذكره النووي في قوله صلى الله عليه وسلم للذي قال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال « لا استطعت » فيه دليل على جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي ، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته ، وصنيع البخاري يقتضي لعن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين ، لأن لعن المعين والدعاء عليه قد يحمله على التماهي أو يقنطه من قبول التوبة ، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المتصف فإن فيه زجراً وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً لفاعله على الإقلاع عنه ، ويقويه النهي عن التثريب على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتي قريباً . واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لعن المعين بالحديث الوارد في المرأة إذا دعاها زوجها إلى فراشه فأبت لعنتها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح ، وقد توقف فيه بعض من لقيناه بأن اللاعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التأسي بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها ، والذي قاله شيخنا أقوى فإن الملك معصوم والتأسي بالمعصوم مشروع والبحث في جواز لعن المعين وهو الموجود .

**قوله ( إن رجلاً كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً )** ذكر الواقدي في غزوة خيبر من مغازيه عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال ووجد في حصن الصعب بن معاذ فذكر ما وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال « وزقاق خمر فأريقت ، وشرب يومئذ من تلك الخمر رجل يقال له عبد الله الحمار » وهو باسم الحيوان المشهور ، وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه والثاني لقبه ، وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعيان المبهم في حديث عقبة بن الحارث فقال في ترجمة النعيان « كان رجلاً صالحاً وكان له ابن انهمك في الشراب فجلده النبي صلى الله عليه وسلم » فعلى هذا يكون كل من النعيان وولده عبد الله جلد في الشرب ، وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال : كان بالمدينة رجل يصيب الشراب فكان يؤتى به النبي صلى الله عليه وسلم فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالهم ويحئون عليه التراب ، فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تفعل فإنه يجب الله ورسوله » وحديث عقبة يختلف ألفاظ ناقله هل الشارب النعيان أو ابن النعيان والراجح النعيان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خيبر فهي سابقة على قصة النعيان فإن عقبة بن الحارث من مسلمة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهراً ، والأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أزهر لأن عقبة بن الحارث ممن شهدها من مسلمة الفتح لكن في حديثه أن النعيان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أزهر أنه أتى به والنبي صلى الله عليه وسلم عند رحل خالد بن الوليد ، ويمكن الجمع بأنه أطلق على رحل خالد بيتاً فكانه كان بيتاً من شعر فإن كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه « بكنوه » كما تقدم .

**قوله ( وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم )** أي يقول بحضرتة أو يفعل ما يضحك منه ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب « أن رجلاً كان يلقب حماراً وكان يهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم العكة من السمن والعسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أعط هذا متاعه ، فما يزيد النبي صلى الله عليه وسلم أن يتسم ويأمر به فيعطى » ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله « يجب الله ورسوله » قال « وكان لا يدخل إلى المدينة طرفة إلا اشترى منها ثم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهديته لك ، فإذا جاء صاحبه يطلب ثمنه جاء به فقال : أعط

هذا الثمن ، فيقول ألم تهده إليّ ؟ فيقول : ليس عندي ، فيضحك ويأمر لصاحبه بثمانه « وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعيمان واحد والله أعلم .

**قوله ( قد جلده في الشراب )** أى بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضمرة أى كان قد جلده ، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق « أتى برجل قد شرب الخمر فحد ، ثم أتى به فحد ، ثم أتى به فحد ، ثم أتى به فحد أربع مرات » .

**قوله ( فأتى به يوماً )** فذكر سفیان اليوم الذى أتى به فيه والشراب الذى شربه من عند الواقدي ، ووقع في روايته « وكان قد أتى به في الخمر مرارا » .

**قوله ( فأمر به فجلد )** في رواية الواقدي « فأمر به فخفق بالنعال » وعلى هذا فقوله « فجلد » أى ضرب ضرباً أصاب جلده ، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أنس في الباب الأول .

**قوله ( قال رجل من القوم )** لم أر هذا الرجل مسمى ، وقد وقع في رواية معمر المذكورة « فقال رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم » ثم رأته مسمى في رواية الواقدي فعنده « فقال عمر » .

**قوله ( ما أكثر ما يؤتى به )** في رواية الواقدي « ما يضرب » وفي رواية معمر « ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد » .

**قوله ( لا تلعنوه )** في رواية الواقدي « لا تفعل يا عمر » وهذا قد يتمسك به من يدعى اتحاد القصتين ، وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعيمان ولابن النعيمان وأنه اسمه عبد الله ولقبه حمار ، والله أعلم .

**قوله ( فوالله ما علمت إنه يجب الله ورسوله )** كذا للأكثر بكسر الهمزة ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر ، وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة ، على أن « ما » نافية يحيل المعنى إلى ضده ، وأغرب بعض شراح المصاييح فقال ما موصولة وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت لكونه مشتقاً على النسب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذى علمت والجملة في جواب القسم ، قال الطيبي : وفيه تعسف . وقال صاحب « المطالع » : ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل بفتحها وهو مفعول علمت . قال الطيبي : فعلى هذا علمت بمعنى عرفت وأنه خبر الموصول : وقال أبو البقاء في إعراب الجمع : ما زائدة أى فوالله علمت أنه والهمزة على هذا مفتوحة . قال : ويحتمل أن يكون المفعول محذوفاً أى ما علمت عليه أو فيه سوءاً ، ثم استأنف فقال : إنه يجب الله ورسوله . ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح للخطاب تقريراً ، ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها ، والكسر على جواب القسم والفتح معمول علمت ، وقيل ما زائدة للتأكيد والتقدير لقد علمت . قلت : وقد حكى في « المطالع » أن في بعض الروايات « فوالله لقد علمت » وعلى هذا فالهمزة مفتوحة ، ويحتمل أن تكون ما مصدرية وكسرت إن لأنها جواب القسم . قال الطيبي : وجعل ما نافية أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقى بحرف النفي وبإن وباللام بخلاف الموصولة ، ولأن الجملة القسمية جيء بها مؤكدة للمعنى النفي مقرررة للإنكار ، ويؤيده أنه وقع في شرح السنة « فوالله ما علمت إلا أنه قال » فمعنى الحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الإنكار على المخاطب . قلت : وقد وقع في رواية أبى ذر عن



ثقات نحو رواية الذي قبله، وصححه الحاكم من وجه آخر. وأما حديث أبي الرمضاء وهو بفتح الراء وسكون الميم بعدها دال مهملة وبالمد وقيل بموحدة ثم ذال معجمة وهو بدوي نزل مصر فأخرجه الطبراني وابن منده وفي سنده ابن لهيعة وفي سياق حديثه «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن تضرب عنقه فضربت» فأفاد أن ذلك عمل به قبل النسخ، فإن ثبت كان فيه رد على من زعم أنه لم يعمل به. وأما حديث جرير فأخرجه الطبراني والحاكم ولفظه «من شرب الخمر فاجلدوه» وقال فيه «فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال، ففي رواية شهر بن حوشب عنه «فإن شربها الرابعة فاقتلوه». قلت: ورويناه عن أبي سعيد أيضاً كما تقدم وعن ابن عمر، وأخرجه النسائي والحاكم من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفر من الصحابة بنحوه، وأخرجه الطبراني موصولاً من طريق عياض بن عطيف عن أبيه وفيه «في الخامسة» كما أشار إليه أبو داود، وأخرجه الترمذي تعليقاً والبزار والشافعي والنسائي والحاكم موصولاً من رواية محمد بن المنكدر عن جابر، وأخرجه البيهقي والخطيب في «المهمات» من وجهين آخرين عن ابن المنكدر، وفي رواية الخطيب «جلد». وللحاكم من طريق يزيد بن أبي كبشة سمعت رجلاً من الصحابة يحدث عبد الملك بن مروان رفعه بنحوه «ثم إن عاد في الرابعة فاقتلوه» وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر مرسلًا وفيه «أتى باین النعيان بعد الرابعة فجلده» وأخرجه الطحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه، وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من شرب الخمر فاجلدوه - إلى أن قال - ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه، قال فأتى برجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به وقد شرب فجلده، ثم أتى به في الرابعة قد شرب فجلده فرفع القتل عن الناس وكانت رخصة» وعلقه الترمذي فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في «المهمات» من طريق محمد بن إسحق عن الزهري وقال فيه «فأتى برجل من الأنصار يقال له نعيان فضربه أربع مرات، فرأى المسلمون أن القتل قد أخرج وأن الضرب قد وجب» وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله، لكنه أعل بما أخرجه الطحاوي من طريق الأوزاعي عن الزهري قال: «بلغني عن قبيصة» ويعارض ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهري من الأوزاعي، والظاهر أن الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي فيكون الحديث على شرط الصحيح لأن إبهام الصحابي لا يضر، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال: ترك ذلك، قد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم باین نعيان فجلده ثلاثاً ثم أتى به في الرابعة فجلده ولم يزدده ووقع عند النسائي من طريق محمد بن إسحق عن ابن المنكدر «عن جابر فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل منا قد شرب في الرابعة فلم يقتله» وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحق بلفظ «فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه فضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مرات، فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع» قال الشافعي بعد تخرجه: هذا ما لا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته. وذكره أيضاً عن أبي الزبير مرسلًا وقال: أحاديث القتل منسوخة، وأخرجه أيضاً من رواية ابن أبي ذئب حدثني ابن شهاب «أتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فجلده ولم يضرب عنقه» وقال الترمذي: لا نعلم بين أهل العلم في هذا اختلافاً في القديم والحديث. قال وسمعت محمداً يقول: حديث معاوية في هذا أصح، وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد، وقال في

« العليل » آخر الكتاب : جميع ما في هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصلاتين في الحضر ، وتعقبه النووي فسلم قوله في حديث الباب دون الآخر ، ومال الخطابي إلى تأويل الحديث في الأمر بالقتل فقال : قد يرد الأمر بالوعيد ولا يراد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ، ثم قال : ويحتمل أن يكون القتل في الخامسة كان واجباً ثم نسخ بمحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل ، وأما ابن المنذر فقال : كان العمل فيمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به ، ثم نسخ بالأمر بجلده فإن تكرر ذلك أربعاً قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وبإجماع أهل العلم إلا من شذ من لا يعد [ خلافه ] خلافاً . قلت : وكأنه أشار إلى بعض أهل الظاهر ، فقد نقل عن بعضهم واستمر عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبي أسامة ما أخرجه هو والإمام أحمد من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو أنه قال : ائتوني برجل أقيم عليه الحد يعني ثلاثاً ثم سكر فإن لم أقتله فأنا كذاب ، وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما حزم به ابن المديني وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو لكان عذره أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من نزره المخالف ، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال : لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته . وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فظعن في النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس في شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه ، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل في الفتح ، وقصة ابن النعيمان كانت بعد ذلك لأن عقبة بن الحارث حضرها إما بجنين وإما بالمدينة ، وهو إنما أسلم في الفتح وحين ، وحضور عقبة إلى المدينة كان بعد الفتح جزماً فثبت ما نفاه هذا القائل ، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق في مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن الثقفي في الخمر ثمان مرار ، وأورد نحو ذلك عن سعد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جلد أبا محجن في الخمر أربع مرار ثم قال له : أنت خليع ، فقال : أما إذ خلعتني فلا أشربها أبداً .

قوله ( حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر ) هو المعروف بابن المديني .

قوله ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه ) وقع في رواية المستملى « فقام ليضربه » وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي ضمرة على الصواب بلفظ « فقال اضربوه » قال القرطبي ظاهره يقتضي أن السكر بمجرد موجبه للحد لأن الفاء للتعليل كقوله سهى فسجد ، ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ولا هل شرب قليلاً أو كثيراً ، ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة ، وقد مضى بيان ذلك في الأشربة .

## ٦ - باب السارق حين يسرق

٦٧٨٢ - حدثني عمرو بن علي حدثنا عبد الله بن داود حدثنا فضيل بن غزوان عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن » .

قوله ( باب السارق حين يسرق ) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتصرأ فيه على الزنا والسرقه ، ولأبي ذر « ولا يسرق السارق » وسقط لفظ السارق من رواية غيره ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عمرو بن علي شيخ البخارى فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق إسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه « ولا يشرب الخمر حين يشربها هو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن » قال عكرمة قلت لابن عباس : كيف ينتزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا فإن تاب راجعه الإيمان . وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود .

#### ٧ - باب لعن السارق إذا لم يُسَمَّ

٦٧٨٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطُّعَ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطُّعَ يَدُهُ » .

قال الأعمش : كانوا يزون أنه بيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوى دراهم .

[ الحديث ٦٧٨٣ - طرفه في : ٦٧٩٩ ]

قوله ( باب لعن السارق إذا لم يسم ) أي إذا لم يعين ، إشارة إلى الجمع بين النهي عن لعن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب . قال ابن بطال : معناه لا ينبغي تعيين أهل المعاصي ومواجهتهم باللعن وإنما ينبغي أن يلعن في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ، ولا يكون لمعين لئلا يقنط ، قال : فإن كان هذا مراد البخارى فهو غير صحيح لأنه إنما نهى عن لعن الشارب وقال « لا تعينوا عليه الشيطان بعد إقامة الحد عليه » قلت : وقد تقدم تقرير ذلك قريباً . وقال الداودي : قوله في هذا الحديث « لعن الله السارق » يحتمل أن يكون خبيراً ليرتدع من سمعه عن السرقة ، ويحتمل أن يكون دعاء ، قلت : ويحتمل أن لا يراد به حقيقة اللعن بل التنفير فقط ، وقال الطيبي : لعل هنا المراد باللعن الإهانة والخذلان ، كأنه قيل لما استعمل أعز شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع . وقال عياض : جوز بعضهم لعن المعين ما لم يحد لأن الحد كفارة ، قال : وليس هذا بسديد لثبوت النهي عن اللعن في الجملة فحمله على المعين أولى ، وقد قيل : إن لعن النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها ، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة ، وأما من أغلظ له ولعنه تأديباً على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال « سألت ربي أن يجعل لعني له كفارة ورحمة » . قلت : وقد تقدم الكلام عليه فيما مضى ، وبينت هناك أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم .

قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحنين عن عمر بن حفص شيخ البخارى فيه « سمعت أبا هريرة » وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح « سمعت أبا هريرة » وسيأتي بعد سبعة أبواب في « باب توبة السارق » وقال ابن حزم : وقد سلم من تدليس الأعمش قلت : ولم ينفرد به الأعمش ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح .

قوله ( لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ) في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش عند مسلم والإسماعيلي « إن سرق بيضة قطعت يده وإن سرق حبلاً قطعت يده » .

قوله ( قال الأعمش ) هو موصول بالإسناد المذكور .

قوله ( كانوا يرون ) بفتح أوله من الرأى وبضمه من الظن .

قوله ( أنه بيض الحديد ) في رواية الكشميهني « بيضة الحديد » .

قوله ( والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم ) وقع لغير أئى ذر « يسوى » وقد أنكر بعضهم صحتها والحق أنها جائزة لكن بقلة قال الخطابي : تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتثريب : أخزى الله فلاناً عرض نفسه للتلف في مال له قدر ومزية وفي عرض له قيمة وإنما يضرب المثل في مثله بالشئ الذي لا وزن له ولا قيمة ، هذا حكم العرف الجارى في مثله ، وإنما وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتهجين أمرها وتحذير سوء مغبتها فيما قل وكثر من المال كأنه يقول إن سرقة الشئ اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الخلق الذي لا قيمة له إذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم يئأس أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فتقطع يده ، كأنه يقول فليحذر هذا الفعل وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويمرن عليها ليسلم من سوء مغبته ووخيم عاقبته . قلت : وسبق الخطابي إلى ذلك أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال : احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في قليل الأشياء وكثيرها ، ولا حجة لهم فيه ، وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ، ثم أعلمه الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان بياناً لما أجمل فوجب المصير إليه . قال : وأما قول الأعمش إن البيضة في هذا الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ دنائير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقة السارق ولأن من عادة العرب والعجم أن يقولوا قبح الله فلاناً عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للعقوبة بالغلول في جراب مسك ، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعر أو رداء خلق ؛ وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ انتهى ورأيت في « غريب الحديث » لابن قتيبة وفيه : حضرت يحيى بن أكثم بمكة قال فرأيت يذهب إلى هذا التأويل ويعجب به ويبيد ، قال وهذا لا يجوز فذكره ، وقد تعقبه أبو بكر بن الأنباري فقال : ليس الذي طعن به ابن قتيبة على تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من السلاح ليست علماً في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجرى مجرى العقد من الجوهر والجراب من المسك اللذين ربما يساويان الألوف من الدنانير ، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القطع ، وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد ، وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقير فتقطع يده ، فكأنه تعجيز له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بقليل الثمن وكثيره وقال المازري : تأول بعض الناس البيضة في الحديث ببيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القطع ، وحمله بعضهم على المبالغة في التنبيه على عظم ما خسر وحقر ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والحبل ما يبلغ النصاب . قال القرطبي : ونظير حمله على المبالغة ما حمل عليه قوله صلى الله عليه



وسليم : « من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة » فإن أحد ما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فمن المعلوم أن مفحص القطاة وهو قدر ما تحضن فيه بيضها لا يتصور أن يكون مسجداً ، قال : ومنه « تصدقن ولو بظلف محرق » وهو مما لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم . وقال عياض : لا ينبغي أن يلتفت لما ورد أن البيضة بيضة الحديد والحبل جبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر ، فإن سياق الكلام يقتضى ذم من أخذ القليل لا الكثير ، والخبر إنما ورد لتعظيم ما جنى على نفسه بما تقل به قيمته لا بأكثر ، والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتهجين فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرته عادته إلى ما هو أكثر منه . وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأعمش : أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله عند نزول الآية مجملة قبل بيان نصاب القطع انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقات مع انقطاعه ، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأعمش . وقال بعضهم : البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم ، فمن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فرداً في العظمة وكذا في الاحتقار ، ومنه قول أخت عمرو بن عبدود لما قتل على أخاها يوم الخندق في مريثتها له :

لكن قاتله من لا يعاب به من كان يدعى قديماً بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يهجو قوماً :

تأبى قضاة أن تبدى لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

ويقال في المدح أيضاً بيضة القوم أي وسطهم وبيضة السنام أي شحمته ، فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقير فيقطع فرب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالحقير ، وأما الحبل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم : ما ترك فلان عقلاً ولا ذهب من فلان عقال « فكأن المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتألك مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقير » وأيضاً فالعار الذي يلزمه بالقطع لا يساوى ما حصل له ولو كان جليلاً ، وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمة البارئ

ورد بذلك على قول المعرى :

يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

وسياتي مزيد لهذا في « باب السرقة » إن شاء الله تعالى .

## ٨ - باب الحدود كفارة

٦٧٨٤ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني « عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال : يايعونى على أن لا تُشركوا بالله شيئاً ولا تُسرقوا ولا تُزنوا . وقرأ هذه الآية كلها فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه » .

## قوله ( باب الحدود كفارة ) .

قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) لم أره منسوباً ويحتمل أن يكون هو البيكندي ويحتمل أن يكون الفريابي وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وابن عيينة هو سفيان .

قوله ( عن الزهري ) في رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة « سمعت الزهري » أخرجه أبو نعيم . وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه « ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة » وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر « ومن أتى منكم حداً » ولأحمد من حديث خزيمية بن ثابت رفعه « من أصاب ذنباً أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته » وسنده حسن . وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحو حديث عبادة وفيه « فمن فعل من ذلك شيئاً فأقيم عليه الحد فهو كفارته » وعن ثابت بن الضحاك نحوه عند أبي الشيخ ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح . وقد استشكل ابن بطال قوله « الحدود كفارة » مع قوله في الحديث الآخر « ما أدري الحدود كفارة لأهلها أو لا » وأجاب بأن سند حديث عبادة أصح ، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني ، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد . وقد أجيب من توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة ، والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه ممن بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين . وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله « وقرأ الآية كلها » هي قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ﴾ إلى آخرها وكان نزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو سنتين ، وقررت ذلك تقريراً بيناً . وإنما وقع الإشكال من قوله هناك إن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال بايعوني على أن لا تشركوا » فإنه يوهم أن ذلك كان ليلة العقبة ، وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره إلخ وهو من حديث عبادة أيضاً كما أوضحته هناك ، قال ابن العربي : دخل في عموم قوله المشرك ، أو هو مستثنى فإن المشرك إذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله ، قلت : وهذا لا خلاف فيه قال : وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للقصاص في حق المقتول ، لأن القصاص ليس بحق له بل يبقى حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كسائر الحقوق . قلت : والذي قاله في مقام المنع ، وقد نقلت في الكلام على قوله تعالى ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً ﴾ قول من قال : يبقى للمقتول حق التشفي ، وهو أقرب من إطلاق ابن العربي هنا . قال : وأما السرقة فتتوقف براءة السارق فيها على رد المسروق لمستحقه وأما الرنا فأطلق الجمهور أنه حق الله ، وهي غفلة لأن لآل المزني بها في ذلك حقاً لما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما . ومحصل ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الآدمي في جميع ذلك .

## ٩ - باب ظهر المؤمن حمى ، إلا في حد أو حق

٦٧٨٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ أَبِي « قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ : أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حَرَمَةً ؟ قَالُوا : أَلَا شَهْرُنَا هَذَا . قَالَ : أَلَا أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حَرَمَةً ؟ قَالُوا : أَلَا بَلَدُنَا هَذَا . قَالَ : أَلَا أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حَرَمَةً ؟ قَالُوا : أَلَا يَوْمُنَا هَذَا . قَالَ : فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ - إِلَّا بِحَقِّهَا - كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ( ثَلَاثًا ) ؟ كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ : أَلَا نَعَمْ . قَالَ : وَيَحْكُمُ - أَوْ وَيَلِكُمُ - لَا تَرْجِعَنَّ بَعْدِي كَفَرًا يُضْرَبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » .

قوله ( باب ظهر المؤمن حمى ) أي محمى معصوم من الإيذاء .

قوله ( إلا في حد أو في حق ) أي لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحد والتعزير تأديباً ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقه من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ظهور المسلمين حمى إلا في حدود الله » وفي محمد بن عبد العزيز ضعف ، وأخرجه الطبراني من حديث عصمة بن مالك الخطمي بلفظ « ظهر المؤمن حمى إلا بحقه » وفي سننه الفضل بن المختار وهو ضعيف ، ومن حديث أبي أمامة « من جرد ظهر مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان » وفي سننه أيضاً مقال .

قوله ( حدثنا محمد بن عبد الله ) في رواية غير أبي ذر « حدثني » قال الحاكم : محمد بن عبد الله هذا هو الذهلي ، وقال أبو علي الجبائي : لم أره منسوباً في شيء من الروايات . قلت : وعلى قول الحاكم فيكون نسب لجده لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وقد حدث البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك الخزومي وعن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج بالمثلثة والجيم وعن غيرهما ، وقد بينت ذلك موضعاً في آخر حديث في كتاب الأيمان والنذور ، وقد سقط محمد بن عبد الله من رواية أبي أحمد الجرجاني عن الفربري ، واعتمد أبو نعيم في مستخرجه على ذلك فقال : رواه البخاري عن عاصم بن علي وعاصم المذكور هو ابن عاصم الواسطي ، وشيخه عاصم بن محمد أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وشيخه واقد هو أخوه .

قوله ( قال عبد الله ) هو ابن عمر جد الراوي عنه .

قوله ( ألا أي شهر تعلمونه ؟ ) هو بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف افتتاح للتبنيه لما يقال ، وقد كررت في هذه الرواية سؤالاً وجواباً ، وقوله في هذه الرواية « أي يوم تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : يومنا هذا » يعارضه أن يوم عرفة أعظم الأيام ، وأجاب الكرمانى بأن المراد باليوم الوقت الذي تؤدي فيه المناسك ، ويحتمل أن يختص يوم النحر بمزيد الحرمة ، ولا يلزم من ذلك حصول المزية التي اختص بها يوم عرفة ، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في كتاب العلم ، وتقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطاً في « باب الخطبة أيام منى » من كتاب الحج ، ومضى ما يتعلق بقوله : « ويلكم أو ويحكم » في كتاب الأدب ، ويأتي

ما يتعلق بقوله « لا ترجعوا بعدي » مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

### ١٠ - باب إقامة الحدود ، والانتقام لحرمة الله

٦٧٨٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا خَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا ، مَا لَمْ يَأْتُمْ ، فَإِذَا كَانَ الْإِثْمُ كَانَ أَبَعَدَهُمَا مِنْهُ . وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُوْتَى إِلَيْهِ قَطُّ حَتَّى تُنْتَهَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ ، فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ » .

**قوله ( باب إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله )** ذكر فيه حديث عائشة « ماخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما » وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم » من كتاب المناقب ، وقوله هنا « ما لم يأت » في رواية المستملى « ما لم يكن إثم » قال ابن بطال : هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وأحدهما يؤول إلى الإثم كالغلو فإنه مذموم كما لو أوجب الإنسان على نفسه شيئاً شاقاً من العبادة فعجز عنه ، ومن ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عن الترهيب ، قال ابن التين : المراد التخيير في أمر الدنيا وأما أمر الآخرة فكلما صعب كان أعظم ثواباً ، كذا قال ، وما أشار إليه ابن بطال أولى ، وأولى منهما أن ذلك في أمور الدنيا لأن بعض أمورها قد يفضى إلى الإثم كثيراً ، والأقرب أن فاعل التخيير الآدمى وهو ظاهر وأمثله كثيرة ولاسيما إذا صدر من الكافر .

### ١١ - باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع

٦٨٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسَامَةَ كَلَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي امْرَأَةٍ ، فَقَالَ : إِنَّمَا هَلْكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُقِيمُونَ الْحَدَّ عَلَى الْوَضِيعِ وَيَتْرَكُونَ عَلَى الشَّرِيفِ . وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ فَاطِمَةٌ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » .

**قوله ( باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع )** هو من الوضع وهو النقص ، ووقع هنا بلفظ الوضيع وفي الطريق التي تليه بلفظ الضعيف ، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث ، وقد رواه بلفظ الوضيع أيضاً النسائي من طريق إسماعيل بن أمية عن الزهري ، والشريف يقابل الاثنين لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ، ووقع للنسائي أيضاً في رواية لسفيان بلفظ « الدون الضعيف » .

**قوله ( حدثنا أبو الوليد )** هو الطيالسي .

**قوله ( حدثنا الليث عن ابن شهاب )** في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث عند أحمد « حدثنا ابن شهاب » ولا يعارض ذلك رواية أبي صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو داود لأن لفظ السياقين مختلف فيحمل على أنه عند الليث بلا واسطة باللفظ الأول وعنده باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك .

**قوله ( عن عروة )** في رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب « أخبرني عروة بن الزبير » وقد مضى سياقه في غزوة الفتح .

قوله ( أن أسامة ) هو ابن زيد بن حارثة .

قوله ( كلم النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة ) هكذا رواه أبو الوليد مختصراً ، ورواه غيره عن الليث مطولاً كما في الباب بعده .

قوله ( ويتركون على الشريف ) كذا لأبي ذر عن الكشميهني وفيه حذف تقديره ويتركون إقامة الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد .

قوله ( لو فاطمة ) كذا للأكثر ، قال ابن التين : التقدير لو فعلت فاطمة ذلك لأن لو يليها الفعل دون الاسم . قلت : الأولى التقدير بما جاء في الطريق الأخرى « لو أن فاطمة » كذا في رواية الكشميهني هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد معها كثيراً كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمان أتاهم رسول فالتقدير لو أن أهل عمان ، وقد أنكر بعض الشراح من شيوخنا على ابن التين إيراده هنا بحذف أن ، ولا إنكار عليه فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي ذر عن غير الكشميهني ، وكذا هو في رواية النسفي ، ووقع في رواية إسحق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي « لو سرقت فاطمة » وهو يساعد تقدير ابن التين .

## ١٢ - باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رُفِعَ إلى السلطان

٦٧٨٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلِيمَانَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَرِيبًا أَهْمَتِهَا الْمَرْأَةُ الْخَزْرَمِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا : مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ جِبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ؟ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا ضَلُّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ . وَإِيمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْنَا مُحَمَّدًا يَدَهَا . »

قوله ( باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ) كذا قيد ما أطلقه في حديث الباب « أتشفع في حد من حدود الله » وليس القيد صريحاً فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً ، وهو في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه وفيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسامة لما شفع فيها : لا تشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها مترك » وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب » ترجم له أبو داود « العفو عن الحد ما لم يبلغ السلطان » وصححه الحاكم وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح . وأخرج أبو داود أيضاً وأحمد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره » وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفاً ، وللرفوع شاهد من حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني وقال : « فقد ضاد الله في ملكه » وأخرج أبو يعلى من طريق أبي الحية عن أبي مطر : رأيت علياً أتى بسارق فذكر قصة فيها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بسارق » فذكر قصة فيها « قالوا يا رسول الله أفلا عفوت ؟ قال ذلك

سلطان سوء الذى يعفو عن الحدود بينكم» وأخرج الطبرانى عن عروة بن الزبير قال : « لقي الزبير سارقاً فشفع فيه ، فقيل له حتى يبلغ الإمام فقال إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع » وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع وقفه ، وهو عند ابن أبى شيبة بسند حسن عن الزبير موقوفاً وبسند آخر حسن عن علي نحوه كذلك ، وبسند صحيح عن عكرمة أن ابن عباس وعماراً والزبير أخذوا سارقاً فخلوا سبيله فقلت لابن عباس : بئسما صنعتم حين خليتم سبيله ، فقال : لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن يخلى سبيلك . وأخرجه الدارقطنى من حديث الزبير موصولاً مرفوعاً بلفظ « اشفعوا ما لم يصل إلى الوالى فإذا وصل الوالى فعفا فلا عفا الله عنه » والموقوف هو المعتمد ، وفي الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبى داود والنسائى وابن ماجه والحاكم فى قصة الذى سرق رداؤه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « هل لا قبل أن تأتيني به » وحديث ابن مسعود فى قصة الذى سرق فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بقطعه فأروا منه أسفاً عليه فقالوا : يا رسول الله كأنك كرهت قطعه ، فقال : « وما يمنعنى ؟ لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيكم ، أنه ينبغي للإمام إذا أنهى إليه حد أن يقيمه ، والله عفو يحب العفو » وفى الحديث قصة مرفوعة ، وأخرج موقوفاً أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعاً « أقبلوا ذوى الهيات زلاتهم إلا فى الحدود » أخرجه أبو داود . ويستفاد منه جواز الشفاعة فيما يقتضى التعزير . وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ، ويدخل فيه سائر الأحاديث الواردة فى نذب الستر على المسلم ، وهى محمولة على ما لم يبلغ الإمام .

**قوله ( عن عائشة )** كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن شهاب عن عروة ، وشذ عمر بن قيس الماصر بكسر المهملة فقال : « ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة » فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ فى كتاب السرقة والطبرانى وقال : تفرد به عمر بن قيس ، يعنى من حديث أم سلمة . قال الدارقطنى فى « العلل » : الصواب رواية الجماعة .

**قوله ( أن قريشاً )** أى القبيلة المشهورة ، وقد تقدم بيان المراد بقريش الذى انتسبوا إليه فى المناقب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك ، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التى تذكر بمكة .

**قوله ( أهمتهم المرأة )** أى أجلبت إليهم هما أو صيرتهم ذوى هم بسبب ما وقع منها ، يقال أهمنى الأمر أى أقلقنى ، ومضى فى المناقب من رواية قتبية عن الليث بهذا السند « أهمهم شأن المرأة » أى أمرها المتعلق بالسرقة وقد وقع فى رواية مسعود بن الأسود الآتى التنبيه عليها « لما سرقت تلك المرأة أعظمتنا ذلك فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم » ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش ، وهو من بنى عدى بن كعب رهط عمر . وسبب إعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدها لعلمهم أن النبى صلى الله عليه وسلم لا يرخص فى الحدود ، وكان قطع السارق معلوماً عندهم قبل الإسلام ، ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه . وقد عقد ابن الكلبي باباً لمن قطع فى الجاهلية بسبب السرقة فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا فى عهد عبد المطلب جد النبى صلى الله عليه وسلم ، وذكر من قطع فى السرقة عوف بن عبد بن عمرو بن مخزوم ومقيس ابن قيس بن عدى بن سعد بن سهم وغيرهما وأن عوفاً السابق لذلك .

**قوله ( المخزومية )** نسبة إلى مخزوم بن يقظة بفتح التحتانية والقاف بعدها ظاء معجمة مشالة ابن مرة بن

كعب بن لؤى بن غالب ، ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذى نسب إليه بنو عبد مناف . ووقع في رواية إسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذى عند النسائي « سرقت امرأة من بنى مخزوم » واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهى بنت أختى أوى سلمة ابن عبد الأسد الصحابى الجليل الذى كان زوج أم سلمة قبل النبى صلى الله عليه وسلم ، قتل أبوها كافراً يوم بدر قتله حمزة بن عبد المطلب ، ووهم من زعم أن له صحبة . وقيل هى أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهى بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : « أخبرنى بشر بن تيم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد ، وهذا معضل ، ووقع مع ذلك في سياقه أنه قاله « عن ظن وحسبان » وهو غلط ممن قاله لأن قصتها مغايرة للقصة المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه . قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » : فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد هى التى قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها لأنها سرقت حلياً فكلمت قريش أسامة فشفع فيها وهو غلام . الحديث . قلت : وقد ساق ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من طريق الأجلح بن عبد الله الكندى عن حبيب بن أبى ثابت رفعه « أن فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرقت حلياً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستشفعوا » الحديث . وأورد عبد الغنى بن سعيد المصرى في « المبهمات » من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن عمار الدهنى عن شقيق قال : « سرقت فاطمة بنت أبى أسد بنت أختى أوى سلمة ، فأشفقت قريش أن يقطعها النبى صلى الله عليه وسلم » الحديث . والطريق الأولى أقوى ، ويمكن أن يقال : لا منافاة بين قوله بنت الأسود وبنت أبى الأسود لاحتفال أن تكون كنية الأسود أبى الأسود ، وأما قصة أم عمرو فذكرها ابن سعد أيضاً وابن الكلبي في المثالب وتبعه الهيثم بن عدى فذكروا أنها خرجت ليلاً فوقع بركب نزول فأخذت عيبة لهم فأخذها القوم فأوثقوها ، فلما أصبحوا أتوا بها النبى صلى الله عليه وسلم فعازت بحقوى أم سلمة ، فأمر بها النبى صلى الله عليه وسلم فقطعت ، وأنشدوا في ذلك شعراً قاله خنيس بن يعلى بن أمية ، وفي رواية ابن سعد أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت الأسود كانت عام الفتح ، فظهر تغاير القصتين وأن بينهما أكثر من سنتين ، ويظهر في ذلك خطأ من اقتصر على أنها أم عمرو كابن الجوزى ، ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كابن طاهر وابن بشكوال ومن تبعهما فله الحمد . وقد تقلد ابن حزم ما قاله بشر بن تيم لكنه جعل قصة أم عمرو بنت سفيان في جحد العارية وقصة فاطمة في السرقة ، وهو غلط أيضاً لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقت .

**قوله ( التى سرقت )** زاد يونس في روايته « في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح » ووقع بيان المسروق في حديث مسعود بن أبى الأسود المعروف بابن العجماء . فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن طلحة بن ركانة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : « لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظمتنا ذلك ، فجننا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نكلمه » وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحق بالتحديث في رواية الحاكم ، وكذا علقه أبو داود فقال : « روى مسعود بن الأسود » وقال الترمذى بعد حديث عائشة المذكور هنا « وفي الباب عن مسعود بن العجماء » وقد أخرجه أبو الشيخ في « كتاب السرقة » من طريق يزيد بن أبى حبيب عن محمد ابن طلحة فقال : « عن خالته بنت مسعود بن العجماء عن أبيها » فيحتمل أن يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه

ومن حالته ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه أنها سرقت حلياً ، ويمكن الجمع بأن الحلي كان في القطيفة فالذي ذكر القطيفة أراد بما فيها ، والذي ذكر الحلي ذكر المظروف دون الظرف . ثم رجح عندي أن ذكر الحلي في قصة هذه المرأة وهم كما سألته ، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال : سرقت امرأة ، قال عمرو : وحسبت أنه قال : « من ثياب الكعبة » الحديث ، وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع وإلا فالأول أقوى . وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث « أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع وتجدده » أخرجه مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بلفظ « استعارت امرأة على السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلياً فباعته وأخذت ثمنه » الحديث وقد بينه أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إليه « أن امرأة جاءت امرأة فقالت : إن فلانة تستعيرك حلياً فأعارتها إياه ، فمكثت لا تراه ، فجاءت إلي التي استعارت لها فسألتها فقالت : ما استعرتك شيئاً ، فرجعت إلى الأخرى فأنكرت فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدعاها فسألها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئاً فقال : اذهبوا إلى بيتها تجدوه تحت فراشها . فأتوه فأخذوه ، وأمر بها فقطعت » الحديث فيحتمل أن تكون سرقت القطيفة وجحدت الحلي ، وأطلق عليها في جحد الحلي في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقت مجازاً . قال شيخنا في « شرح الترمذي » اختلف على الزهري : فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد سرقت ، وقال معمر وشعيب إنها استعارت وجحدت ، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سنداً ومتناً : فرواه البخاري — يعني كما تقدم في الشهادات — عن علي بن المديني عن ابن عيينة قال : ذهبت أسأل الزهري عن حديث الخزومية فصاح علي ، فقلت لسفيان : فلم يحفظه عن أحد قال : وجدت في كتاب كتبه أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه إنها سرقت ، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة إنها سرقت أخرجه النسائي عنه ، وعن رزق الله بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسارق فقطعه » فذكره مختصراً ، ومثله لأبي يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان ، وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره « قال سفيان لا أدري ما هو » وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحاق بن راهويه عن سفيان عن الزهري بلفظ « كانت مخزومية تستعير المتاع وتجدده » الحديث وقال في آخره « قيل لسفيان من ذكره ؟ قال أيوب بن موسى » فذكره بسنده المذكور ، وأخرجه من طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه « سرقت » قال شيخنا : وابن عيينة لم يسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري وإنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسماعه من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحمد « لا أدري كيف هو » كما تقدم ، وجزم جماعة بأن معمرأ تفرد عن الزهري بقوله : « استعارت وجحدت » وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ، ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه ، وعلقه البخاري لليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شبيب بن سعيد رواه عن يونس ، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن أمين في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصله أبو عوانة في صحيحه ، والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا ، فحدث يونس عنه بالحديثين ، واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على



أحد الحديثين ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر « أن امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها » وأخرجه النسائي وأبو عوانة أيضاً من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « استعارت حلياً » وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحمد في أشهر الروايتين عنه وإسحق وانتصر له ابن حزم من الظاهرية ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية وهي رواية عن أحمد أيضاً ، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى « سرقت » أرجح ، وبالجمع بين الروايتين بضرب من التأويل فأما الترجيح فنقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجماهير الرواة ، قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري : قيل إن معمرأ انفراد بها . وقال القرطبي : رواية أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية الجحد ، فقد انفراد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه على ذلك من لا يقتدي بحفظه كابن أخي الزهري ونمطه . هذا قول المحدثين . قلت سبقه لبعضه القاضي عياض ، وهو يشعر بأنه لم يقف على روايته شعيب ويونس بموافقة معمر إذ لو وقف عليها لم يجزم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخي الزهري ونمطه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين إذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخي الزهري بل هم متفقون على أن شعيباً ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه ، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية « سرقت » متفقاً عليها ورواية « جحدت » انفرادها مسلم ، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين ، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي فقال : لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهري ، وقد وافقهما ابن أخي الزهري ، وأما الليث ويونس وإن كانا في الزهري كذلك فقد اختلف عليهما فيه ، وأما إسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفظ قلت : وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم ، وعلى هذا فيتبادل الطريقتان ويتعين الجمع فهو أولى من إطراح أحد الطريقتين ، فقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره : هما قصتان مختلفتان لامرأتين مختلفتين ، وتعقب بأن في كل من الطريقتين أنهم استشفعوا بأسامة وأنه شفع وأنه قيل له : « لا تشفع في حد من حدود الله » فيبعد أن أسامة يسمع النبي المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولاسيما أن اتحد زمن القصتين ، وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن ينسى ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حد السرقة تقدم فظن أن الشفاعة في جحد العارية جائز وأن لا حد فيه فشفع فأجيب بأن فيه الحد أيضاً ، ولا يخفى ضعف الاحتمالين . وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استعارت وجحدت وسرقت فقطعت للسرقة لا للعارية ، قال : وبذلك نقول وقال الخطابي في « معالم السنن » بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر : وإنما ذكرت العارية والجحد في هذه القصة تعريفاً لها بخاص صفتها إذ كانت تكثر ذلك كما عرفت بأنها مخزومية ، وكأنها لما كثر منها ذلك ترفت إلى السرقة وتجرات عليها . وتلقف هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال : تحمل رواية من ذكر جحد الجارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقة . وقال المنذرى نحوه ، ونقله المازرى ثم النووي عن العلماء . وقال القرطبي : يترجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد العارية من أوجه : أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية « لو أن فاطمة سرقت » فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة ، إذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لاغياً ، ولقال : لو أن فاطمة جحدت العارية . قلت : وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضاً . ثانيها لو كانت قطعت في

جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شيئاً إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية . ثالثها أنه عارض ذلك حديث « ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب قطع » وهو حديث قوى . قلت : أخرجه الأربعة وصححه أبو عوانة والترمذى من طريق ابن جريج عن أنى الزبير عن جابر رفعه ، وصرح ابن جريج في رواية للنسائي بقوله « أخبرني أبو الزبير » وهم بعضهم هذه الرواية ، فقد صرح أبو داود بأن ابن جريج لم يسمعه من أنى الزبير ، قال : وبلغني عن أحمد إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات ، ونقل ابن عدى في « الكامل » عن أهل المدينة أنهم قالوا : لم يسمع ابن جريج من أنى الزبير ، وقال النسائي : رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أنى الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه . قلت : لكن وجد له متابع عن أنى الزبير أخرجه النسائي أيضاً من طريق المغيرة بن مسلم عن أنى الزبير ، لكن أبو الزبير مدلس أيضاً وقد عنعنه عن جابر ، لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمتابعة أنى الزبير فقوى الحديث ، وقد أجمعوا على العمل به إلا من شد ، فنقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال : المختلس يقطع ، كأنه ألحقه بالسارق لاشتراكهما في الأخذ خفية ، ولكنه خلاف ما صرح به في الخبر ، وإلا ما ذكر من قطع جاحد العارية ، وأجمعوا على أن لا قطع على الخائن في غير ذلك ولا على المنتهب إلا إن كان قاطع طريق والله أعلم . وعارضه غيره ممن خالف فقال ابن القيم الحنبلي : لا تنافي بين جحد العارية وبين السرقة ، فإن الجحد داخل في اسم السرقة فيجمع بين الروایتين بأن الذين قالوا سرت أطلقوا على الجحد سرقة ، كذا قال ولا يخفى بعده . قال : والذي أجاب به الخطابي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ، ويقويه أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروایتين القاطع على السرقة وفي الأخرى على الجحد على حد سواء ، وترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلمية ، فكل من الروایتين دل على أن علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراده ، ويؤيد ذلك أن سياق حديث ابن عمر ليس فيه ذكر للسرقة ولا للشفاعة من أسامة ، وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك ، وأبسط ما وجدت من طرقة ما أخرجه النسائي في رواية له « أن امرأة كانت تستعير الحلي في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعارت من ذلك حلياً فجمعه ثم أمسكته ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لتب امرأة إلى الله تعالى وتؤذ ما عندها ، مراراً . فلم تفعل ، فأمر بها فقطعت » وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب « أن امرأة من بنى مخزوم استعارت حلياً على لسان أناس فجدت ، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت » وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضاً إلى سعيد قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة في بيت عظيم من بيوت قريش قد أتت أناساً فقالت إن آل فلان يستعرونكم كذا فأعاروها ثم أتوا أولئك فأنكروا ، ثم أنكرت هي ، فقطعها النبي صلى الله عليه وسلم » ، وقال ابن دقيق العيد : صنيع صاحب « العمدة » حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة واختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة ، يعنى لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال : وفي لفظ كانت امرأة تستعير المتاع وتجدده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها ، وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال : وعلى هذا فالحجة . في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى ، يعنى وكذا عكسه فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين ، والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه . قلت : وهذه أقوى الطرق في نظري ، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصة وقعت لامرأتين فقطعتا في أوائل الكلام على هذا الحديث ، والإلزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية للزم القطع في جحد غير

العارية قوى أيضاً ، فإن من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه إذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق ، وأجاب ابن القيم بأن الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز والمنتهب ، قال : ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية ، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لا شيء عليه لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة ، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فإن ذلك يكون أدعى إلى استمرار العارية . وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجتها إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن ، وقد فر من هذا بعض من قال بذلك فخص القطع بمن استعار على لسان غيره مخادعاً للمستعار منه ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طولب بها ، فإن هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركته السارق في أخذ المال خفية .

( تنبيه ) قول سفيان المتقدم : ذهبت أسأل الزهري عن حديث الخزومية التي سرقت فصاح على مما يكثر السؤال عنه وعن سببه ، وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن سفيان ، فرأينا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الرامهرمزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال : قلت لسفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري ؟ قال : أما مع الناس فما أحصى ، وأما وحدي فحديث واحد ، دخلت يوماً من باب بني شيبه فإذا أنا به جالس إلى عمود فقلت : يا أبا بكر حدثني حديث الخزومية التي قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها ، قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال : قم ؛ فما يزال عبد يقدم علينا بما نكره ، قال : فقمت منكسراً ، فمر رجل فدعاه فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يبلغه فاضطر إلى فقال : ادعه لي ، فدعوته له فأتاه ففضى حاجته ، فنظر إليّ فقال : تعال ، فجئت فقال : « أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار » الحديث ، ثم قال لي : هذا خير لك من الذي أردت . قلت : وهذا الحديث الأخير أخرجه مسلم والأربعة من طريق سفيان بدون القصة .

قوله ( فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عفواً وإما بفداء ، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولفظه بعد قوله أعظمتنا ذلك « فجئنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا : نحن نفديها بأربعين أوقية ، فقال : تطهر خير لها » وكأنهم ظنوا أن الحديث يسقط بالفدية كما ظن ذلك من أفتى والد العسيف الذي زنى بأنه يفتدى منه بمائة شاة ووليدة . ووجدت لحديث مسعود هذا شاهداً عند أحمد من حديث عبد الله بن عمرو « أن امرأة سرقت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قومها : نحن نفديها » .

قوله ( من يجترئ عليه ) بسكون الجيم وكسر الراء يفتعر بن الجرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهمزة ، ويجوز فتح الجيم والراء مع المد . ووقع في رواية قتيبة « فقالوا ومن يجترئ عليه » وهو أوضح لأن الذى استفهم بقوله : « من يكلم » غير الذى أجاب بقوله « ومن يجترئ » والجرأة هى الإقدام بإدلال ، والمعنى ما يجترئ عليه إلا أسامة ، وقال الطيبى : الواو عاطفة على محذوف تقديره لا يجترئ عليه أحد لمهاتبه ، لكن أسامة له عليه إدلال فهو يجسر على ذلك . ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله تطهر خير لها « فلما سمعنا ليل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أتينا أسامة » ووقع في رواية يونس الماضية في الفتح « ففرع قومها إلى أسامة » أى لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات « فلم يجترئ أحد أن يكلمه إلا أسامة » وكان السبب في

اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسامة : لا تشفع في حد ، وكان إذا شفع شفعه » بتشديد الفاء أى قبل شفاعته ، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفعه » .

**قوله ( حب رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بكسر المهملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تلميح بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أحبه فأحبه » وقد تقدم في المناقب .

**قوله ( فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم )** بالنصب ، وفي رواية قتيبة « فكلمه أسامة » وفي الكلام شيء مطوى تقديره فجاءوا إلى أسامة فكلموه في ذلك فجاء أسامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكلمه ، ووقع في رواية يونس « فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه فيها » فأفادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بحضرة المشفوع له ليكون أعذر له عنده إذا لم تقبل شفاعته . وعند النسائي من رواية إسماعيل بن أمية « فكلمه فزبره » بفتح الزاي والموحدة أى أغلظ له في النهي حتى نسبه إلى الجهل ، لأن الزبر بفتح ثم سكون هو العقل ، وفي رواية يونس « فكلمه فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم » زاد شعيب عند النسائي « وهو يكلمه » وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت « فلما أقبل أسامة ورآه النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تكلمني يا أسامة » .

**قوله ( فقال : أتشفع في حد من حدود الله )** بهمة الاستفهام الإنكارى لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك ، زاد يونس وشعيب « فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله » ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي « أن امرأة من بنى مخزوم سرت ، فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فعازت بأم سلمة » بذال معجمة أى استجارت أخرجاه من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر ، وذكره أبو داود تعليقاً ، والحاكم موصولاً من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر « فعازت بزینب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال المنذرى : يجوز أن تكون عازت بكل منهما ، وتعقبه شيخنا في شرح الترمذى بأن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهى في رمضان سنة ثمان وكان موت زينب قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فلعل المراد أنها عازت بزینب ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم وهى بنت أم سلمة فتصحفت على بعض الرواة . قلت : أو نسبت زينب بنت أم سلمة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجازاً لكونها ربيبة فلا يكون فيه تصحيف . ثم قال شيخنا : وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة وقال فيه : « فعازت بربيب النبي صلى الله عليه وسلم » براء وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت ، وقال في آخره : قال ابن أبي الزناد وكان ربيب النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعازت بأحدهما . قلت : وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي « قال سرت امرأة — فذكر الحديث وفيه — فجاء عمر بن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي « قال سرت امرأة — فذكر الحديث وفيه — فجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : أى أبه ، إنها عمتي ، فقال : لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » قال عمرو بن دينار الراوى عن الحسن : فلم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد . قلت : ولا منافاة بين الروایتين عن جابر ، فإنه يحمل على أنها استجارت بأم سلمة بأولادها واختصها بذلك لأنها قريبتها وزوجها عمها ، وإنما قال عمر بن أبي سلمة « عمتي » من جهة

السن ، وإلا فهي بنت عمه أخی أبيه ، وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث « أى عم اسمع من ابن أخیك » وهو ابن عمها أخی أبيها أيضا . ووقع عند أخی الشيخ من طريق أشعث عن أخی الزبير عن جابر « أن امرأة من بنى مخزوم سرت ، فعازت بأسامة » وكأنها جاءت مع قومها فكلموا أسامة بعد أن استجارت بأمر سلمة ، ووقع في مرسل حبيب بن أخی ثابت « فاستشفعوا على النبی صلى الله عليه وسلم بغير واحد فكلموا أسامة » .

**قوله ( ثم قام فخطب )** في رواية قتبية « فاختطب » وفي رواية يونس « فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً » .

**قوله ( فقال يا أيها الناس )** في رواية قتبية بحذف يا من أوله ، وفي رواية يونس فقام خطيباً فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : « أما بعد » .

**قوله ( إنما ضل من كان قبلكم )** في رواية أخی الوليد « هلك » وكذا لمحمد بن ربح عند مسلم ، وفي رواية سفيان عند النسائي « إنما هلك بنو إسرائيل » وفي رواية قتبية « أهلك من كان قبلكم » قال ابن دقيق العيد : الظاهر أن هذا الحصر ليس عاماً ، فإن بنى إسرائيل كان فيهم أمور كثيرة تقتضى الإهلاك ، فيحمل ذلك على حصر مخصوص وهو الإهلاك بسبب المحاباة في الحدود فلا ينحصر ذلك في حد السرقة . قلت : يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في « كتاب السرقة » من طريق زاذان عن عائشة مرفوعاً « أنهم عطلوا الحدود عن الأغنياء وأقاموها على الضعفاء » والأمور التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر بنى إسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا وسيأتى شرحه بعد هذا ، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف إذا قتل عمداً والقصاص من الضعيف وغير ذلك .

**قوله ( إنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه )** في رواية قتبية « إذا سرق فيهم الشريف » وفي رواية سفيان عند النسائي « حين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف الحد تركوه ولم يقيموه عليه » وفي رواية إسماعيل بن أمية « وإذا سرق فيهم الوضع قطعوه » .

**قوله ( وايم الله )** تقدم ضبطها في كتاب الأيمان والنذور ، ووقع مثله في رواية إسحق بن راشد ، ووقع في رواية أخی الوليد « والذي نفسى بيده » وفي رواية يونس « والذي نفس محمد بيده » .

**قوله ( لو أن فاطمة بنت محمد سرت )** هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد أتقن القول في ذلك صاحب المغنى وسيأتى بسط ذلك في كتاب التمني إن شاء الله تعالى . وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث « سمعت الليث يقول عقب هذا الحديث : قد أعادها الله من أن تسرق » وكل مسلم ينبغي له أن يقول هذا ، ووقع للشافعى أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر عضواً شريفاً من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص صلى الله عليه وسلم فاطمة ابنته بالذكر لأنها أعز أهله عنده ، ولأنه لم يبق من بناته حينئذ غيرها ، فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحاباة في ذلك ، ولأن اسم السارقة وافق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب المثل بها .

**قوله ( لقطع محمد يدها )** في رواية أخی الوليد والأكثر « لقطعت يدها » وفي الأول تجريد ، زاد يونس في

روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في غزوة الفتح « ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها » ووقع في حديث ابن عمر في رواية للنسائي « قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها » وفي أخرى له « فأمر بها فقطعت » وفي حديث جابر عند الحاكم « فقطعها ». وذكر أبو داود تعليقا عن محمد بن عبد الرحمن بن غنح عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد نحو حديث الخزومية وزاد فيه « قال فشهد عليها » وزاد يونس أيضا في روايته « قالت عائشة فحسنت توبتها بعد وتزوجت ، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وأخرجه الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه « قال عروة قالت عائشة » ووقع في رواية شعيب عند الإسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزهري عند أبي عوانة كلاهما عن الزهري « قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت : فنكحت تلك المرأة رجلاً من بنى سليم وتابت وكانت حسنة التلبس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها » الحديث وكان هذه الزيادة كانت عند الزهري عن عروة وعن القاسم جميعاً عن عائشة وعندهما زيادة على الآخر ، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم « قال ابن إسحق وحدثني عبد الله بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان بعد ذلك يرحمها ويصلها » وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت « هل لي من توبة يا رسول الله ؟ فقال : أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك » وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود ، وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك إلى أولى الأمر ، واختلف العلماء في ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لأعلم خلافاً أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة مالم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان أن يقيمها إذا بلغته . وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف ، فقال : لا يشفع للأول مطلقاً سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يشفع له مالم يبلغ الإمام . وتمسك بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف إذا بلغ الإمام ولو عفا المقدوف ، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي ، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف : يجوز العفو مطلقاً ويدراً بذلك الحد لأن الإمام لو وجده بعد عفو المقدوف لجاز أن يقيم البينة بصدق القاذف فكانت تلك شبهة قوية . وفيه دخول النساء مع الرجال في حد السرقة . وفيه قبول توبة السارق ، ومنقبة لأسامة . وفيه ما يدل على أن فاطمة عليها السلام عند أبيها صلى الله عليه وآله وسلم في أعظم المنازل فإن في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة ، وقد تقدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهله ، ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنتفى المساواة . وفيه ترك المحاباة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدأ أو قريباً أو كبير القدر والتشديد في ذلك والإنكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه . وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للمبالغة في الزجر عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ، ولا يحق ندب الاحتراز من ذلك حيث لا يترجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الليث والشافعي . ويؤخذ منه جواز الإخبار عن أمر مقدر يفيد القطع بأمر محقق . وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال لمن خصم أخاه : والله لو كنت حاضراً لهشمت أنفك ، خلافاً لمن قال يحنث مطلقاً وفيه جواز التوجع لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن الكلبي في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاماً وأن أسيداً ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كالمُنكر على امرأته فقال : رحمتها رحمها الله . وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من خالف أمر الشرع ،

وتمسك به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الذين من قبلنا لئلا نهلك كما هلكوا وفيه نظر، وإنما يتم أن لو لم يرد قطع السارق في شرعنا، وأما اللفظ العام فلا دلالة فيه على المدعى أصلاً .

١٣ - باب قول الله تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، وفي كم يُقطع؟ وقطع عليٌّ من الكف وقال قتادة في امرأة سرت فقطعت شملها : ليس إلا ذلك .

٦٧٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَمْرَةَ «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» تَابِعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ .

[الحديث ٦٧٨٩ - طرفاه في : ٦٧٩٠ ، ٦٧٩١ ]

٦٧٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ «عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ» .

٦٧٩١ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَتْهُ «أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ» .

٦٧٩٢ - حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تُقَطَّعْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا فِي ثَمَنِ مِجْنِ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ» حَدَّثَنَا عَثْمَانُ حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ .. مثله .

[الحديث ٦٧٩٢ - طرفاه في ٦٧٩٣، ٦٧٩٤ ]

٦٧٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمْ تَكُنْ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي أَدْنَى مِنْ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنِ» . رواه وَكَيْعٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا .

٦٧٩٤ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَدْنَى مِنْ ثَمَنِ الْمِجْنِ : تُرْسٍ أَوْ حَجَفَةٍ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَا ثَمَنِ» .

٦٧٩٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مِجْنِ ثَمَنِهِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ» . تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَقَالَ اللَّيْثُ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ «قِيمَتُهُ» .

[الحديث ٦٧٩٥ - أطرافه في : ٦٧٩٦ ، ٦٧٩٧ ، ٦٧٩٨ ]

٦٧٩٦ - حَدَّثَنَا مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ «عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم في مجنّ ثمنه ثلاثة دراهم .

٦٧٩٧ - حَدَّثَنَا مَسَدُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْنِّ ثَمْنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ» .

٦٧٩٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَ سَارِقٍ فِي مَجْنِّ ثَمْنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ» . تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ اللَّيْثُ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ «قِيَمَتُهُ» .

٦٧٩٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ قَالَ : «سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطُّعُ يَدَهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطُّعُ يَدَهُ» .

قوله ( باب قول الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) كذا أطلق في الآية اليد وأجمعوا على أن المراد اليمنى إن كانت موجودة ، واختلفوا فيما لو قطعت الشمال عمداً أو خطأ هل يجزىء ؟ وقدّم السارق على السارقة ، وقدمت الزانية على الزانى لوجود السرقة غالباً في الذكورية ولأن داعية الزنا في الإناث أكثر ، ولأن الأنثى سبب في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالباً إلا بطواعيتها . وقوله : بصيغة الجمع ثم التثنية ، إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى فجمع ، والتثنية بالنظر إلى الجنسين المتلفظ بهما . والسرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه : الأخذ خفية ، وعرفت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس للأخذ أخذه ، ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله ، قال ابن بطال : الحرز مستفاد من معنى السرقة يعني في اللغة ، ويقال لسارق الإبل الخارب بخاء معجمة ، وللسارق في المكيال مطفف وللسارق في الميزان مخسر ، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في « كتاب ليس » قال المازري ومن تبعه : صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة لقلّة ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب ولسهولة إقامة البيّنة على ما عدا السرقة بخلافها وشدّد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية لليد ، ثم لما خانت هانت ، وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله :

يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟

فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمة الباري

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنائيات على الأيدي ، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنائيات على الأموال ، فظهرت الحكمة في الجنابين ، وكان في ذلك صيانة من الطرفين ، وقد عسر فهم المعنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال : القطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى ، فإن الغصب أكثر هتكاً للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوى ، وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس



أشهر من أن يتكلف لإيرادها ، وستأتى الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقطع على من الكف )** أشار بهذا الأثر إلى الاختلاف في محل القطع ، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل : أولها من المنكب ؛ وقيل من المرفق ، وقيل من الكوع ، وقيل من أصول الأصابع . فحجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على ذلك ، ومن الثانى آية الوضوء فيها ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ ومن الثالث آية التيمم ، ففي القرآن ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ وبينت السنة كما تقدم في بابه أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط ، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة ، والثانى لا نعلم من قال به في السرقة ، والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع ، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو ثور ، وردّ بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفاً بل مقطوع الأصابع وبحسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالأول الخوارج وهم محجوجون بإجماع السلف على خلاف قولهم ، وألزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم عندهم ، قال : وهو أولى من قياسهم قدر المهر على نصاب السرقة ، ونقله عياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرقة كانت محترمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريمها إلا بمتيقن وهو القطع من الكف ، وأما الأثر عن علي فوصله الدارقطنى من طريق حجة بن عدى أن علياً قطع من المفصل ، وأخرج ابن أبى شيبه من مرسل رجاء بن حيوة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المفصل » وأورده أبو الشيخ في كتاب حد السرقة من وجه آخر عن رجاء عن عدى رفعه مثله ، ومن طريق وكيع عن سفیان عن أبى الزبير عن جابر رفعه مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : كان عمر يقطع من المفصل وعلى يقطع من مشط القدم ، وأخرج ابن أبى شيبه من طريق ابن أبى حيوه أن علياً قطع من المفصل ، وجاء عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السنن من رجال الصحيح ، وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من الكعب ، وذكر الشافعى في « كتاب اختلاف علي وابن مسعود » أن علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ويقول : أستحى من الله أن أتركه بلا عمل ، وهذا يحتمل أن يكون بقى الإبهام والسبابة وقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بقى الكف أيضاً والأول أليق لأنه موافق لما نقل البخارى أنه قطع من الكف ، وقد وقع في بعض النسخ بحذف « من » بلفظ « وقطع على الكف » .

**قوله ( وقال قتادة في امرأة سرفت فقطعت شمالها : ليس إلا ذلك )** وصله أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطى عن عوف الأعرابى عنه هكذا قرأت بخط مغلطاي في شرحه ولم يسق لفظه ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فذكر مثل قول الشعبى : لا يزداد على ذلك قد أقيم عليه الحد . وكان ساق بسنده عن الشعبى أنه سئل عن سارق قدم ليقطع فقدم شماله فقطعت فقال : لا يزداد على ذلك ، وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور ، وقد قرأ ابن مسعود ﴿ فاقطعوا أيماهما ﴾ وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال : هى قراءتنا يعنى أصحاب ابن مسعود . ونقل فيه عياض الإجماع وتعقب ، نعم قد شد من قال إذا قطع الشمال أجزأت مطلقاً كما هو ظاهر النقل عن قتادة ، وقال مالك : إن كان عمداً وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمنى ، وإن

كان خطأ وجبت الدية ويجزى عن السارق، وكذا قال أبو حنيفة، وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق، واختلف السلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجله اليسرى، ثم إن سرق فاليد اليسرى، ثم إن سرق فالرجل اليمنى، واحتج لهم بآية المحاربة وبفعل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع، ثم إن سرق عزز وسجن، وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك، وحثه ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال «جاء بسارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اقتلوه، فقالوا يا رسول الله إنما سرق، قال: اقطعه، ثم جاء به الثانية فقال اقتلوه - فذكر مثله إلى أن قال - فأق به الخامسة فقال: اقتلوه. قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه ورميناه في بئر، قال النسائي هذا حديث منكر ومصعب بن ثابت راويه ليس بالقوى، وقد قال بعض أهل العلم كابن المنكدر والشافعي: إن هذا منسوخ، وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكأن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة، ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض. قلت: وللحديث شاهد من حديث الحارث بن حاطب أخرجه النسائي ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال: اقتلوه، فقالوا إنما سرق» فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره «ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال اقتلوه، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقتلوه» قال النسائي: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً. قلت: نقل المنذرى تبعاً لغيره فيه الإجماع، ولعلمهم أرادوا أنه استقر على ذلك، وإلا فقد جزم الباجي في «اختلاف العلماء» أنه قول مالك ثم قال: وله قول آخر لا يقتل، وقال عياض: لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال: ومن سرق ممن بلغ الحلم قطع يمينه ثم إن عاد فرجله اليسرى ثم إن عاد فيده اليسرى ثم إن عاد فرجله اليمنى فإن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن عبد العزيز انتهى، وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم بن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر إنما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجال السندين ثقات مع انقطاعهما، وفيه قول رابع تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا قطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف، ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحوه ورجاله ثقات مع انقطاعه، وبسند صحيح عن إبراهيم النخعي: كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ويستنجي بها، وبسند حسن عن عبد الرحمن بن عائد أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي: اضربه واحبسه ففعل، وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة، وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية. قال ابن عبد البر: حديث القتل في الخامسة منكر وقد ثبت «لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» وثبت «السرقة فاحشة وفيها عقوبة» وثبت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرعون ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ كما اتفقوا على الجزاء في الصيد وإن قتل خطأ وهم يقرعون ﴿ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ ويمسحون على الخفين وهم يقرعون غسل الرجلين، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنة. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث عائشة من طريقين الأولى:

**قوله ( عن عمرة )** قال الدارقطني في «العلل» اقتصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على عمرة، ورواه يونس عنه فزاد مع عمرة عروة . قلت : وحكى ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحق الحنيني بمهملة ونونين مصغر رواه عن مالك عن الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة ، وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر : وهذان الإسنادان ليسا صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتمد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحمويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بجمعهما صحيحة . قلت : وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن عمه بسماعه له من عمرة وبسماغ عمرة له من عائشة أخرجه أبو عوانة ، وكذا عند مسلم من وجه آخر عن عمرة أنها سمعت عائشة .

**قوله ( تقطع اليد في ربع دينار )** في رواية يونس «تقطع يد السارق» وفي رواية حرملة عن ابن وهب عند مسلم «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار» وكذا عنده من طريق سليمان بن يسار عن عمرة .

**قوله ( فصاعدا )** قال صاحب المحكم : يختص هذا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو ، وقال ابن جنبي : هو منصوب على الحال المؤكدة أى ولو زاد ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً . قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار عن عمرة عند مسلم «فما فوقه» بدل «فصاعدا» وهو بمعناه .

**قوله ( وتابعه عبد الرحمن بن خالد وابن أخي الزهري ومعمر عن الزهري )** أى في الاقتصار على عمرة «ثم ساق رواية يونس وليس في آخره «فصاعدا» وقد أخرجه مسلم عن حرملة والإسماعيلي من طريق همام كلاهما عن ابن وهب بإثباتها، وأما متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهلي في «الزهريات» عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد ، وقرأت بخط مغلطى وقلده شيخنا ابن الملقن أن الذهلي أخرجه في «علل حديث الزهري» عن محمد بن بكر وروح بن عبادة جميعاً عن عبد الرحمن ، وهذا الذى قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلاً ، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو عوانة في صحيحه من طريق يعقوب ابن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، وقرأت بخط مغلطى وقلده شيخنا أيضاً أن الذهلي أخرجه عن روح بن عبادة عنه . قلت : ولا وجود له أيضاً ، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . وأما متابعة معمر فوصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يسق لفظه ، وساقه النسائي ولفظه «تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً» ووصلها أيضاً هو وأبو عوانة من طريق سعيد بن أبى عروبة عن معمر ، وقال أبو عوانة في آخره : قال سعيد نبلنا معمرأ رويناه عنه وهو شاب ، وهو بنون وموحدة ثقيلة أى صيرناه نبيلاً . قلت : وسعيد أكبر من معمر وقد شاركه في كثير من شيوخه ، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي ، وقد رواه عن الزهري أيضاً سليمان ابن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه مقروناً برواية إبراهيم بن سعد .

**قوله ( عن يونس )** في رواية مسلم عن حرملة وأبى داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب .

**قوله ( حدثنا الحسين )** هو ابن ذكوان المعلم وهو بصرى ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضى مرو وهو دونه في الإتقان .

**قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن الأنصارى )** في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث

سمعت أبا يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال الإسماعيلي رواه حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير كذلك ، وقال همام بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة ، قلت : نسب عبد الرحمن إلى جده وهو عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، قال الإسماعيلي : ورواه إبراهيم القناد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن صاعد عن لوين عن القناد ، والذي قبله أصح وبه جزم البيهقي وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط ، قلت : وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمرة عن عائشة مرفوعاً ولفظه « تقطع يد السارق في ثمن المجن وثمان المجن ربع دينار » ، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن عمرة بلفظ « لاتقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن ، قيل لعائشة : ما ثمن المجن ؟ قالت ربع دينار » وقد توبع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق هقل بن زياد عنه بلفظه .

**قوله ( عن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته )** أي أنها حدثته ، وكذا في قوله عن عائشة حدثتهم ، وقد جرت عادتهم بخذفها في مثل هذا كما أكثروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا عبدة وفي مثل سمعت أبا حدثنا فلان ، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من النطق بقال وفيه بحث ، ولم ينبه على حذف أن التي أشرت إليها . وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن عمرة حدثته أن عائشة أم المؤمنين حدثتها .

**قوله ( تقطع اليد في ربع دينار )** هكذا في هذه الرواية مختصراً وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ « القطع في ربع دينار فصاعداً » وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة « ما طال على ولا نسيت ، القطع في ربع دينار فصاعداً » وهو إن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى المرفوع ، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عيينة عن يحيى كذلك ، ومن رواية جماعة عن عمرة موقوفاً على عائشة ، قال ابن عيينة : ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم . وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة مثل رواية سليمان بن يسار عنها التي أشرت إليها أنفاً . وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهاد بلفظ « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة موقوفاً ، وحاول الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أتقن وأعلم من ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى ، والعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورام هنا تضعيف الطريق القويمة بروايته ، وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن عمرة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عنها لما وقع في رواية ابن عيينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من فعله ، وكذا رواه ابن عيينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي عن قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد وزريق ، صاحب أيلة أنهم سمعوا عمرة عن عائشة قالت « القطع في ربع دينار فصاعداً » ثم أخرجه النسائي من طرق عن يحيى ابن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال : الصواب ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال على العهد ولا نسيت القطع في ربع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم . وقد تعلق

بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عيينة بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً » أورده الشافعي والحميدى وجماعة عن ابن عيينة بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع اليد » الحديث ، وعلى هذا التعليل عول الطحاوى فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة بلفظ « كان يقطع » وقال : هذا الحديث لا حجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه فيحتمل أن يكون ذلك لكونها قومت ما وقع القطع فيه إذ ذاك فكان عندها ربع دينار فقالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقطع في ربع دينار » مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر . وتعقب باستبعاد أن تجزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد ، وأيضاً فاختلاف التقويم وإن كان ممكناً لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين ، وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً ، وادعى الطحاوى اضطراب الزهري في هذا الحديث لاختلاف الرواة عنه في لفظه ، ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فأما إذا رجح بعضها فلا ، ويتعين الأخذ بالراجح ، وهو هنا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم على تقرير قاعدة شرعية في النصاب وخالفهم ابن عيينة تارة ووافقهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى ، وعلى تقدير أن يكون ابن عيينة اضطرب فيه فلا يقدح ذلك في رواية من ضبطه ، وأما نقل الطحاوى عن الحديثين أنهم يقدمون ابن عيينة في الزهري على يونس فليس متفقاً عليه عندهم بل أكثرهم على العكس ، وممن جزم بتقديم يونس على سفيان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر أن يونس صحب الزهري أربع عشرة سنة وكان يزامله في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أيلة وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من الزهري مراراً ، وأما ابن عيينة فإنما سمع منه سنة ثلاث وعشرين ومائة ورجع الزهري فمات في التي بعدها ، ولو سلم أن ابن عيينة أرجح في الزهري من يونس فلا معارضة بين روايتهما فتكون عائشة أخبرت بالفعل والقول معاً وقد وافق الزهري في الرواية عن عمرة جماعة كما سبق ، وقد وقع الطحاوى فيما عابه على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رأيه فاحتج بحديث محمد بن إسحق عن أيوب ابن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال « قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم » أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي والحاكم ، ولفظ الطحاوى « كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم » وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فقبل عنه هكذا وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه « كانت قيمة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم » وقيل عنه عن عمرو عن عطاء مرسلًا وقيل عن عطاء عن أيمن « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته دينار » كذا قال منصور والحكم بن عتيبة عن عطاء وقيل عن منصور عن مجاهد وعطاء جميعاً عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أم أيمن قالت « لم يقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن المجن وثمانه يومئذ دينار » أخرجه النسائي ، ولفظ الطحاوى « لا تقطع يد السارق إلا في حنفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً أو عشرة دراهم » وفي لفظ له « أدنى ما يقطع فيه السارق ثمن المجن ، وكان يقوم يومئذ بدينار » واختلف في لفظه أيضاً على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقال حجاج ابن أرطاة عنه بلفظ « لا قطع فيما دون عشرة دراهم » وهذه الرواية لو ثبتت لكانت نصاً في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرطاة ضعيف ومدلس حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما

بأنه كان أولاً لا قطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الخمر كما تقدم ، وأما سائر الروايات فليس فيها إلا إخبار عن فعل وقع في عهده صلى الله عليه وسلم وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر الآتية أنه « قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم » وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن ربع دينار صرفه ثلاثة دراهم ، وقد أخرج البيهقي من طريق ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن يسار عن عمرة قالت « قيل لعائشة ما ثمن المجن ؟ قالت ربع دينار » وأخرج أيضاً من طريق ابن إسحاق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال « أتيت بنسطي قد سرق فبعثت إلى عمرة فقالت : أى بنى إن لم يكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا تقطعه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني عائشة أنه قال : « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً » فهذا يعارض حديث ابن إسحاق الذي اعتمده الطحاوي وهو من رواية ابن إسحاق أيضاً ، وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك عن عائشة بأنها كانت تحدث به تارة وتارة تستفتي فتفتي ، واستند إلى ما أخرجه من طريق عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة « أن جارية سرق ، فسئلت عائشة فقالت : القطع في ربع دينار فصاعداً » . الطريق الثاني لحديث عائشة .

**قوله ( حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة )** هو ابن سليمان ثم قال ( حدثنا عثمان حدثنا حميد بن عبد الرحمن ) وقد أخرجه مسلم عن عثمان هذا قال « حدثنا عبدة بن سليمان وحميد بن عبد الرحمن » جمعهما وضمهما إلى غيرهما فقال « كلهم عن هشام » وحميد بن عبد الرحمن هذا هو الرؤاسي بضم الراء ثم همزة خفيفة ثم سين مهملة ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير عنه ونسبه كذلك .

**قوله ( عن أبيه أخبرتنى عائشة أن يد السارق لم تقطع الخ )** وقع عند الإسماعيلي من طريق هارون ابن إسحاق عن عبدة بن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة « أن رجلاً سرق قدحاً فأتى به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أى إن اليد لا تقطع في الشيء التافه » ثم قال « حدثتنى عائشة » وهكذا أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عن عبدة بن سليمان ، وهكذا رواه وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله .

**قوله ( لم يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن مجن حجفة أو ترس )** المجن بكسر الميم وفتح الجيم مفعول من الاجتنان وهو الاستتار مما يحاذره المستتر وكسرت ميمه لأنه آله في ذلك ، والحجفة بفتح المهملة والجيم ثم فاء هى الدرقة وقد تكون من خشب أو عظم وتغلف بالجلد أو غيره ، والترس مثله لكن يطارق فيه بين جلدتين وقيل هما بمعنى واحد ، وعلى الأول « أو » فى الخبر للشك وهو المعتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التى تلى رواية حميد بن عبد الرحمن بلفظ « فى أدنى ثمن حجفة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن » والتونين فى قوله « ثمن » للتكثير والمراد أنه ثمن يرغب فيه ، فأخرج الشيء التافه كما فهمه عروة راوى الخبر وليس المراد ترساً بعينه ولا حجفة بعينها وإنما المراد الجنس وأن القطع كان يقع فى كل شيء يبلغ قدر ثمن المجن سواء كان ثمن المجن كثيراً أو قليلاً ، والاعتماد إنما هو على الأقل فيكون نصاباً ولا يقطع فيما دونه ، ورواية أبى أسامة عن هشام جامعة بين الروايتين المذكورتين أولاً ، وقوله فيها « كان كل واحد منهما ذا ثمن » كذا ثبت فى الأصول ، وأفاد الكرماني أنه وقع فى بعض النسخ « وكان كل واحد منهما ذو ثمن » بالرفع وأخرجه على تقدير ضمير الشأن فى كان .

**قوله** ( رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلأ ) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال « كان السارق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يقطع في ثمن الجن وكان الجن يومئذ له ثمن ولم يكن يقطع في الشيء التافه » وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي الكوفي فأخرجها الدارقطني في « العلل » والبيهقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن إدريس ووكيع ثلاثهم عن هشام عن أبيه « أن يد السارق لم تقطع » فذكر مثل سياق أبي أسامة سواء وزاد « ولم يكن يقطع في الشيء التافه » وقرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الرزاق عنه فيما ذكره الطبراني في « الأوسط » كذا قال الإسماعيلي ، ووصله أيضاً عن هشام عمر بن علي المقدمي وعثمان الغطفاني وعبد الله بن قبيصة الفزاري ، وأرسله أيضاً عبد الرحيم بن سليمان وحاتم بن إسماعيل وجرير . قلت : وقد ذكرت رواية جرير ، وأما عبد الرحيم فاختلف عليه فقيل عنه مرسلأ ووصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم .

( تنبيه ) : لم تختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن ، وأما الزهري فاختلف عليه في سنده ولم يختلف عليه في المتن أيضاً كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ، ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه ، وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة فساقه على لفظ عمرة وهذا يقع لهم كثيراً ، ويشهد للأول أن النسائي أخرجه من طريق حفص بن حسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة بلفظ رواية ابن عيينة ، ورواه أيضاً من رواية القاسم بن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن « أو نصف دينار فصاعداً » وهي رواية شاذة .

الحديث الثاني حديث ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم » أورده من حديث مالك ، قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع ، وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في ذلك .

**قوله** ( تابعه محمد بن إسحق ) يعني عن نافع أي في قوله « ثمنه » وروايته موصولة عند الإسماعيلي من طريق عبد الله بن المبارك عن مالك ومحمد بن إسحق وعبيد الله بن عمر ثلاثهم عن نافع « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم » وقد أخرجه المؤلف رحمه الله من رواية جويرية وهو ابن أسماء مثل هذا السياق سواء ، ومن رواية عبيد الله وهو ابن عمر أي العمري مثله ، ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « قطع النبي صلى الله عليه وسلم يد سارق » مثله .

**قوله** ( وقال الليث حدثني نافع قيمته ) يعني أن الليث رواه عن نافع كالجماعة لكن قال « قيمته » بدل قولهم « ثمنه » ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح عن الليث عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم » وأخرجه مسلم أيضاً من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتاني وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسامة بن زيد كلهم عن نافع ، قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته ، هذا لفظ مسلم ولم يميز ، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل سرق ترساً من صيغة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » وأخرجه النسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلفظ « ثمنه » ومن طريق مخلد بن يزيد عن حنظلة بلفظ « قيمته » فوافق الليث في قوله « قيمته » لكن خالف

الجميع فقال « خمسة دراهم » وقول الجماعة « ثلاثة دراهم » هو المحفوظ، وقد أخرجه الطحاوى من طريق عبید الله بن عمر بلفظ « قطع في مجن قيمته » ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله، ومن رواية ابن إسحق بلفظ « أتى برجل سرق حجة قيمتها ثلاثة دراهم فقطعه » .

(تنبیه) : قوله « قطع » معناه أمر لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يباشر القطع بنفسه « وقد تقدم في الباب قبله أن بلاً هو الذى باشر قطع يد المخزومية ، فيحتمل أن يكون هو الذى كان موكلاً بذلك ويحتمل غيره وقوله « قيمته » قيمة الشيء ما انتهى إليه الرغبة فيه ، وأصله قومة فأبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، والثلث ما يقابل به المبيع عند البيع ، والذى يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه بلفظ الثلث إما تجوزاً وإما أن القيمة والثلث كانا حينئذ مستويين ، قال ابن دقيق العيد : القيمة والثلث قد يختلفان والمعتبر إنما هو القيمة ، ولعل التعبير بالثلث لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوى أو باعتبار الغلبة . وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة ، وأجاب الشافعية وسائر من خالفه بأنه ليس في طرقة أنه لا يقطع في أقل من ذلك ، وأورد الطحاوى حديث سعد الذى أخرجه ابن مالك أيضاً وسنده ضعيف ولفظه « لا يقطع السارق إلا في المجن » قال فعلمنا أنه لا يقطع في أقل من ثمن المجن ، ولكن اختلف في ثمن المجن ، ثم ساق حديث ابن عباس قال « كان قيمة المجن الذى قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم » قال فالاحتياط أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة ، ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعقب بأنه لو سلم في الدراهم لم يسلم في النص الصريح في ربع دينار كما تقدم إيضاحه ، ودفع ما أعله به . والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن المجن ممكن بالحمل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد المجان التى قطع فيها وهو أولى . وقال ابن دقيق العيد : الاستدلال بقوله « قطع في مجن » على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله « يقطع في ربع دينار فصاعداً » فإنه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا فيما زاد عليه ، وبمفهومه على أنه لا قطع فيما دون ذلك ، قال : واعتماد الشافعى على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد ، وهو قوى في الدلالة على الحنفية لأنه صريح في القطع في دون القدر الذى يقولون بجواز القطع فيه ، ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق الفحوى ، وأما دلالة على عدم القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث منطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . قلت : وقر الباجى طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال : دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لذكره فائدة ، وحينئذ فالمعتمد ماورد به النص صريحاً مرفوعاً في اعتبار ربع دينار ، وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد الحكم وممن بعدهم ابن العرى فقال : ذهب سفيان الثورى مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم ، وحجته أن اليد محترمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك ، وتعقب بأن الآية دلت على القطع في كل قليل وكثير ، وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذ بأصح ماورد في الأقل ، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين : أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ « لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً » وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عموم فيها ، والثانى أن المعول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ، ويؤيده ما نقل الخطابى استدلالاً على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكاك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل



فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرت بها والله أعلم . وحاصل المذاهب في القدر الذى يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهباً : الأول يقطع في كل قليل وكثير تافها كان أو غير تافه نقل عن أهل الظاهر والخوارج ونقل عن الحسن البصرى وبه قال أبو عبد الرحمن بن بنت الشافعى . ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله عياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعى أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهماً أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثانى . الثالث مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئاً تافهاً لحديث عروة الماضى « لم يكن القطع فى شيء من التافه » ولأن عثمان قطع فى فخارة خسيصة وقال لمن يسرق السياط لئن عدتم لأقطعن فيه ، وقطع ابن الزبير فى نعلين أخرجهما ابن أبى شيبة وعن عمر بن عبد العزيز أنه قطع فى مد أو مدين . الرابع تقطع فى درهم فصاعداً وهو قول عثمان البتى بفتح الموحدة وتشديد المثناة من فقهاء البصرة وربيعه من فقهاء المدينة ونسبه القرطبى إلى عثمان فأطلق ظناً منه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس فى درهين وهو قول الحسن البصرى حزم به ابن المنذر عنه . السادس فيما زاد على درهين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبى شيبة بسند قوى عن أنس « أن أباً بكر قطع فى شيء ما يساوى درهين » وفى لفظ « لا يساوى ثلاثة دراهم » . السابع فى ثلاثة دراهم ويقوم ما عداها بها ولو كان ذهباً ، وهى رواية عن أحمد ، وحكاها الخطائى عن مالك . الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهباً فنصابه ربع دينار وإن كان غيرهما فإن بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه ، وهى رواية عن أحمد ، واحتج له بما أخرجه أحمد من طريق محمد ابن راشد عن يحيى بن يحيى الغسانى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة مرفوعاً « اقطعوا فى ربع دينار ولا تقطعوا فى أدنى من ذلك » قالت : وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم ، والمرفوع من هذه الرواية نص فى أن المعتمد والمعتبر فى ذلك الذهب ، والموقوف منه يقتضى أن الذهب يقوم بالفضة ، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص الصريح ، التاسع مثله إلا إن كان المسروق غيرهما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما ، وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق . العاشر مثله لكن لا يكتفى بأحدهما إلا إذا كانا غالبين فإن كان أحدهما غالباً فهو المعول عليه ، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادى عشر . الثانى عشر ربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض ، وهو مذهب الشافعى وقد تقدم تقريره ، وهو قول عائشة وعمرة وأبى بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعى والليث ورواية عن إسحق وعن داود ، ونقله الخطائى وغيره عن عمر وعثمان وعلى ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال « إذا أخذ السارق ربع دينار قطع » ومن طريق عمرة « أتى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثنى عشر قطع » ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قطع فى ربع دينار كانت قيمته درهين ونصفاً . الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبى هريرة وأبى سعيد . الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبى جعفر الباقر ، الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبى ليل من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصرى وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائى وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخمس إلا فى خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبى شيبة عن أبى هريرة وأبى سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسى عن مالك وشذ بذلك . السادس عشر عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض ، وهو قول أبى حنيفة والثورى وأصحابهما . السابع عشر دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض . حكاه ابن حزم عن طائفة ، وحزم ابن المنذر بأنه قول النخعى . الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوى أحدهما حكاه ابن حزم أيضاً ، وأخرجه ابن المنذر

عن علي بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء . التاسع عشر ربع دينار فصاعداً من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض، وهو قول ابن حزم، ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد في الذهب ثبت صريحاً في حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحاً في غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثر إلا إذا كان الشيء تافهاً، وهو موافق للشافعي إلا في قياس أحد النقيدين على الآخر وقد أيده الشافعي بأن الصرف يومئذ كان موافقاً لذلك، واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم، وتقدم في قصة الأترجة قريباً ما يؤيده، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون بغالب نقد البلد إن ذهباً فبالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهبا وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم . وثبت لاقطع في أقل من ثمن المجن وأقل ما ورد في ثمن المجن ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقاً لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم والله أعلم ، واستدل به علي وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز ، وهو قول الظاهرية وأبي عبيد الله البصرى من المعتزلة ، وخالفهم الجمهور فقالوا : العام إذا خص منه شيء بدليل بقي ما عداه على عمومه ، وحجته سواء كان لفظه ينبيء عما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأنه آية السرقة عامة في كل من سرق فخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع، وليس في الآية ما ينبيء عن اشتراط الحرز وطرد البصرى أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية، نعم وزعم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصرى أصلاً، واستدل به علي أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء صفوان أو سارق المجن وعمل بها الصحابة في غيرهما من السارقين، واستدل بإطلاق ربع دينار على أن القطع يجب بما صدق عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروباً أو غير مضروب جيداً كان أو رديئاً، وقد اختلف فيه الترجيح عند الشافعية ونص الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة فجزم الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتعميم هنا ، وقال الأصطخري لا يقع إلا في المضروب ورجحه الرافعي . وقيد الشيخ أبو حامد النقل عن الأصطخري بالقدر الذي ينقص بالطبع ، واستدل بالقطع في المجن على مشروعية القطع في كل ما يتمول قياساً واستثنى الحنفية ما يسرع إليه الفساد وما أصله الإباحة كالحجارة واللبن والخشب والملح والتراب والكلاء والطير ، وفيه رواية عن الحنابلة ، والراجح عندهم في مثل السرجين القطع تفرعاً على جواز بيعه ، وفي هذا تفاريع أخرى محل بسطها كتب الفقه وبالله التوفيق .

الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لعن السارق يسرق البيضة فيقطع ختم به الباب إشارة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يجعل حديث عمرة عن عائشة أصلاً فيقطع في ربع دينار فصاعداً وكذا فيما بلغت قيمته ذلك ، فكأنه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ربع دينار فصاعداً وكذا الحبل ، ففيه إيحاء إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نقله الأعمش، وقد تقدم البحث فيه .

#### ١٤ - باب توبة السارق

٦٨٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ يَدَ امْرَأَةٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ

حاجتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فتأبى وحسنت توبتها» .

٦٨٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَعْفِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ «عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ فَقَالَ : أَبَايَعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تُسْرِقُوا ، وَلَا تُقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، وَلَا تَأْتُوا بِبَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، وَلَا تَعْصُونَ فِي مَعْرُوفٍ . فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُخِذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا تَابَ السَّارِقُ بَعْدَ مَا قَطَعَ يَدَهُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ ، وَكُلُّ مَحْدُودٍ كَذَلِكَ إِذَا تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ .

قوله ( باب توبة السارق ) أى هل تفيده في رفع اسم الفسق عنه حتى تقبل شهادته أو لا ؟ وقد وقع في آخر هذا الباب : قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته ، وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم ، وهو في رواية أبي ذر عن الكشميين وحده ، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف ، وقد تقدمت هذه المسألة في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتهما . ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : يحتمل أن يسقط كل حق لله بالتوبة ، قال وجزم به في كتاب الحدود ، وروى الربيع عنه أن حد الزنا لا يسقط ، وعن الليث والحسن لا يسقط شيء من الحدود أبداً ، قال وهو قول مالك ، وعن الحنفية يسقط إلا الشرب ، وقال الطحاوي ولا يسقط إلا قطع الطريق لورود النص فيه والله أعلم . وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرقت مختصراً ، ووقع في آخره « وتاب وحسنت توبتها » وقد تقدم شرحه مستوفى قبيل هذا ، ووجه مناسبته للترجمة وصف التوبة بالحسن فإن ذلك يقتضى أن هذا الوصف يثبت للتائب المذكور فيعود لحالته التي كان عليها ، وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره « فمن أصاب من ذلك شيئاً فأخذه في الدنيا فهو كفارة له وطهور » ووجه الدلالة منه أن الذي أقيم عليه الحد وصف بالتطهر فإذا انضم إلى ذلك أنه تاب فإنه يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضاً . والله أعلم .

### ١٥ - باب المحاربين من أهل الكفر والردة .

وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ .

٦٨٠٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ الْجَرْمِيُّ «عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ فَأَسْلَمُوا ، فَاجْتَمَعُوا فِي الْمَدِينَةِ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَبْنَانِهَا ، ففعلوا فصَحُّوا ، فارتدُّوا ، فقتلوا رعائتها واستاقوا الإبل . فبعث في آثارهم فأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ ، ثُمَّ لَمْ يَحْسَمِهِمْ حَتَّى مَاتُوا » .

قوله ( كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ) كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع هنا ، وفي كونها في هذا الموضع إشكال ، وأظنها مما انقلب على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة ، والذي يظهر لي أن محلها بين كتاب الديات وبين استتابة المرتدين ، وذلك أنها تخللت بين أبواب الحدود . فإن المصنف ترجم « كتاب

الحدود وصدرة بحديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ، ثم بدأ بما يتعلق بحد الخمر في أبواب ثم بالسرقة كذلك ، فالذي يليق أن يثالث بأبواب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك إما أن يقدم كتاب المحارِبين وإما أن يؤخره ، والأولى أن يؤخره ليعقبه « باب استتابة المرتدين » فإنه يليق أن يكون من جملة أبوابه ، ولم أر من نبه على ذلك إلا الكرمانى فإنه تعرض لشيء من ذلك في « باب إثم الزناة » ولم يستوفه كما سأنبه عليه . ووقع في رواية النسفى زيادة قد يرتفع بها الإشكال ، وذلك أنه قال بعد قوله « من أهل الكفر والردة » فزاد « ومن يجب عليه الحد في الزنا » فإن كان محفوظاً فكأنه ضم حد الزنا إلى المحارِبين لإفضائه إلى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة ، وعلى هذا فالأولى أن يبدل لفظ كتاب بباب وتكون الأبواب كلها داخلة في كتاب الحدود .

قوله ( وقول الله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ) كذا لأبى ذر ، وساق في رواية كريمة وغيرها إلى ﴿ أو ينفوا من الأرض ﴾ قال ابن بطال : ذهب البخارى إلى أن آية المحاربة نزلت في أهل الكفر والردة ، وساق حديث العرنين وليس فيه تصريح بذلك ، ولكن أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث العرنين وفي آخره قال « بلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية » ووقع مثله في حديث أبى هريرة ، ومن قال ذلك الحسن وعطاء والضحاك والزهرى قال : وذهب جمهور الفقهاء إلى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق ، وهو قول مالك والشافعى والكوفيين ، ثم قال : ليس هذا منافياً للقول الأول لأنها وإن نزلت في العرنين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد . قلت : بل هما متغايران ، والمرجع إلى تفسير المراد بالمحاربة : فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المعصية عمم ، ثم نقل ابن بطال عن إسماعيل القاضى أن ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على أن الحدود المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين ، وأما الكفار فقد نزل فيهم ﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ﴾ إلى آخر الآية فكان حكمهم خارجاً عن ذلك ، وقال تعالى في آية المحاربة ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴾ وهى دالة على أن تاب من المحارِبين يسقط عنه الطلب بما ذكر بما جناه فيها ، ولو كانت الآية في الكافر لنفعته المحاربة ، ولكان إذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل ، وأجيب عن هذا الإشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلاً أن تسقط عنه المطالبة بالعود إلى الإسلام أو القتل ، وقد تقدم في تفسير المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة لله الكفر به وأخرج الطبرى من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة العرنين قال : فذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾ ، وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الإسماعيلى هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبى العباس عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾ قال هم من عكل . قلت : قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعرينة ، فقد وجد التصريح الذى نفاه ابن بطال ، والمعتمد أن الآية نزلت أولاً فيهم وهى تتناول بعمومها من حارب من المسلمين بقطع الطريق ، لكن عقوبة الفريقين مختلفة : فإن كانوا كفاراً ينجح الإمام فيهم إذا ظفر بهم ، وإن كانوا مسلمين فعلى قولين : أحدهما وهو قول الشافعى والكوفيين ينظر في الجنابة فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ

مالاً نفى، وجعلوا «أو» للتنويع، وقال مالك: بل هي للتخيير فيتخير الإمام في المحارب المسلم بين الأمور الثلاثة، ورجح الطبرى الأول، واختلفوا في المراد بالنفى في الآية: فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجنابة إلى بلدة أخرى، زاد مالك فيحبس فيها. وعن أبى حنيفة بل يحبس في بلده، وتعقب بأن الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد النفى فإن حقيقة النفى الإخراج من البلد، وقد قرنت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى ﴿ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم﴾ وحجة أبى حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى، فانفصل عنه مالك بأنه يحبس بها، وقال الشافعي: يكفيه مفارقة الوطن والعشيرة خذلاناً وذللاً. ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة العرنين، وأورده من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبى كثير عن أبى قلابة مصرحاً فيه بالتحديث في جميعه فأمن فيه من التدليس والتسوية، وقد تقدم شرحه في «باب أبواب الإبل» من كتاب الطهارة. ووقع في هذا الموضوع «ففعلوا فصحوا فارتدوا وقتلوا رعائهم واستاقوا الإبل».

١٦ - باب لم يحسم النبي صلى الله عليه وسلم المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا

٦٨٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَعْلَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي قَلَابَةَ «عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ الْعُرَيْنِينَ، وَلَمْ يَحْسَمِهِمْ حَتَّى مَاتُوا».

قوله (باب لم يحسم النبي صلى الله عليه وسلم المحاربين الخ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملتين الكى بالنار لقطع الدم حسمته فانحسم كقطعته فانقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فمنعته أن يسيل، وقال الداودي: الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع في زيت حار. قلت: وهذا من صور الحسم وليس محصوراً فيه، وأورد فيه طرفاً من قصة العرنين مقتصرأ على قوله «قطع العرنين ولم يحسمهم» قال ابن بطال: إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فأما من قطع في سرقة مثلاً فإنه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التلف غالباً بنزف الدم.

١٧ - باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا

٦٨٠٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ وَهَيْبٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكَيْلٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا فِي الصَّفَةِ، فَاجْتَوَا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْغْنَا رَسُولًا، فَقَالَ مَا أَجْدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَوْهَا فَشَرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَاهَا حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا وَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَاسْتاقُوا الذُّودَ، فَاتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّرِيحُ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارَ حَتَّى أَتَى بِهِمْ، فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأَحْمَيْتَ فَكَحَلَهُمْ وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ، ثُمَّ أَلْقَوْا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ، فَمَا سَقُوا حَتَّى مَاتُوا. قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

قوله (باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا) كذا لهم بضم أوله على البناء للمجهول، ولو كان بفتحة لنصب المحاربون وكان راجعاً إلى فاعل يحسم في الباب الذى قبله. وأورد فيه قصة العرنين من وجه آخر عن أبى قلابة عن أنس تماماً.

قوله (حتى صحوا وسمنوا وقتلوا الراعى) في رواية الكشميهنى «فقتلوا الراعى» بالفاء وهى أوجه،

وحكى ابن بطلال عن المهلب أن الحكمة في ترك سقيمهم كفرهم نعمة السقى التي انعشتهم من المرض الذي كان بهم، قال : وفيه وجه آخر يؤخذ مما أخرجه ابن وهب من مرسل سعيد بن المسيب « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما بلغه ما صنعوا : عطش الله من عطش آل محمد الليلة » قال فكان ترك سقيمهم إجابة لدعوته صلى الله عليه وسلم . قلت : وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه سملهم لكونهم سملوا أعين الرعاة، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم . وأبعد من قال إن تركهم بلا سقى لم يكن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم . وقوله في هذه الطريق « قالوا أبغنا » بهمزة قطع ثم موحدة ثم معجمة أى اطلب لنا يقال أبغاه كذا طلبه له، وقوله « رسلاً » بكسر الراء وسكون المهملة أى لبناً، وقوله « ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله صلى الله عليه وسلم » فيه تجريد وسياق الكلام يقتضى أن يقول بإبلى ولكنه كقول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلاً، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين، وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضاً بلفظ « فأمرهم أن يأتوا بإبل الصدقة » فجمع بعضهم بين الرويتين بأنه صلى الله عليه وسلم كانت له إبل ترعى وإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر، وقيل بل الكل إبل الصدقة وإضافتها إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه، ويؤيد الأول ما ذكر قريباً من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة .

### ١٨ - باب سَمَرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْيَنَ الْحَارِبِينَ

٦٨٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ - أَوْ قَالَ مِنْ عُرَيْنَةَ، وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ مِنْ عُكْلٍ - قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَاهَا وَأَلْبَانِهَا . فَشَرَبُوا، حَتَّى إِذَا بَرْتُوا قَتَلُوا الرَّاعِيَ وَاسْتَقَوْا النَّعْمَ . فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَوَةَ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي إِثْرِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ أَعْيَنَهُمْ، فَأَلْقَوْا بِالْحَرَّةِ يُسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقُونَ . »

قال أبو قلابة : هؤلاء قومٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

قوله ( باب ) بالتونين ( سمر النبي صلى الله عليه وسلم ) بفتح السين المهملة والميم بالفعل الماضى ويجوز مضافا بغير تنوين مع سكون الميم، وأورد فيه حديث العرنين من وجه آخر عن أيوب، وقوله فيه « حتى جىء بهم » في رواية الكشميهنى « أتى بهم » وقوله « وسمر أعينهم » وقع في رواية الأوزاعى في أول المحاربين « وسمل » باللام وهما بمعنى، قال ابن التين وغيره : وفيه نظر، قال عياض سمر العين بالتخفيف كحلها بالمسمر الحمى فيطابق السمل فإنه فسر بأن يدنى من العين حديدة محماة حتى يذهب نظرها فيطابق الأول بأن تكون الحديدة مسماراً، قال وضبطناه بالتشديد في بعض النسخ والأول أوجه، وفسروا السمل أيضاً بأنه فقء العين بالشوك وليس هو المراد هنا .

( تنبيه ) أشكل قوله في آية المحاربين ﴿ ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾ مع حديث عبادة الدال على أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فإن ظاهر الآية أن المحارب يجمع له الأمان، والجواب أن حديث عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل أن فيه ذكر الشرك مع ما انضم إليه من المعاصى، فلما حصل الإجماع على أن الكافر إذا قتل على شركه فمات مشركاً أن ذلك القتل لا يكون كفارة له قام إجماع

أهل السنة على أن من أقيم عليه الحد من أهل المعاصي كان ذلك كفارة لإثم معصيته، والذي يضبط ذلك قوله تعالى ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ والله أعلم .

### ١٩ - باب فضل من ترك الفواحش

٦٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : سَبْعَةٌ يُظَلِّهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مَعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ : إِنْ أَخَافُ اللَّهَ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ .»

٦٨٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَمْرٌو بْنُ عَلِيٍّ . ح . وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا عَمْرٌو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ «عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ تَوَكَّلَ لِي مَا بَيْنَ رَجُلَيْهِ وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ .»

قوله ( باب فضل من ترك الفواحش ) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلاً أو قولاً، وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش، ويطلق غالباً على الزنا فاحشة ومنه قوله تعالى ﴿ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة﴾ وأطلقت على اللواط باللام العهدية في قول لوط عليه السلام لقومه ﴿أتأتون الفاحشة﴾ ومن ثم كان حده حد الزاني عند الأكثر، وزعم الحلبي أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر . ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلمهم الله تعالى في ظله، والمقصود منه قوله فيه «ورجل دعت امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إني أخاف الله تعالى» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة، ويلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دعا شاباً جميلاً لأن يزوجه ابنة له جميلة كثيرة الجهاز جداً لينال منه الفاحشة فعفا الشاب عن ذلك وترك المال والجمال، وقد شاهدت ذلك . وقوله في أول السند «حدثنا محمد» غير منسوب فقال أبو علي الغساني وقع في رواية الأصيلي محمد بن مقاتل، وفي رواية القاسبي محمد بن سلام، والأول هو الصواب لأن عبد الله هو ابن المبارك وابن مقاتل معروف بالرواية عنه . قلت : ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص عند ابن سلام، والذي أشار إليه الغساني قاعدة في تفسير من أبهم واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه، أما إذا أورد التنصيص عليه فلا . وقد صرح أيضاً بأنه محمد بن سلام أبو ذر في روايته عن شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأنى الوقت .

الحديث الثاني : قوله ( عمر بن علي ) هو المقدمي نسبة إلى جده مقدم بوزن محمد وهو عم محمد بن أبي بكر الراوي عنه، وهو موصوف بالتدليس لكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية، وقد أورده في الرقاق عن محمد بن أبي بكر وحده وقرنه هنا بخليفة وساقه على لفظ خليفة .

قوله ( من توكل لي ) أي تكفل، وقد ذكرت في الرقاق من رواه بلفظ تكفل وبلفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والثوق به، وقوله «توكلت له» من باب المقابلة، وقوله «ما بين

رجليه» أي فرجه «ولحيه» بفتح اللام وهو منبت اللحية والأسنان ويجوز كسر اللام، وثني لأن له أعلى وأسفل والمراد به اللسان وقيل النطق، وقد ترجم له في الرقاق «حفظ اللسان» وتقدم شرحه مستوفى هناك . وقوله في آخره «له بالجنة» كذا للأكثر، وفي رواية أي ذر عن المستملي والسرخسي بحذف الباء، ويقرأ بالنصب على نزع الخافض، أو كأنه ضمن توكلت معنى ضمنت .

## ٢٠ - باب إثم الزناة

وقول الله تعالى ﴿ولا يزنون﴾ - ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشةً وساء سبيلاً ﴿ .

٦٨٠٨ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ «أَخْبَرَنَا أَنَسٌ قَالَ : لأَحَدْتِكُمْ حَدِيثًا لَا يَجِدْتُمْ كَمَوْهُ أَحَدٌ بَعْدِي ، سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تَقَوْمُ السَّاعَةَ - وَإِنَّمَا قَالَ : مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ - أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ ، وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ ، وَيُظْهَرَ الزَّانَا ، وَيَقْلُ الرِّجَالُ ، وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدُ .

٦٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوْسُفَ أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِبُ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ . قَالَ عِكْرَمَةُ : قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ كَيْفَ يُنْزَعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ ؟ قَالَ هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا - فَإِنْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ .

٦٨١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ ذَكْوَانَ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِبُ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ .

٦٨١١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَسَلِيمَانُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ أَنْ تَجْعَلَ اللَّهُ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقَكَ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ . قَالَ يَحْيَى : وَحَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنِي وَاصِلٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ .. مِثْلَهُ . قَالَ عَمْرُو : فَذَكَرْتَهُ لِعَبِيدِ الرَّحْمَنِ وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سَفِيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ ، قَالَ : دَعَا دَعَا .

قوله (باب إثم الزناة) بضم أوله جمع زان كرامة ورام .

قوله (وقول الله تعالى ولا يزنون) يشير إلى الآية التي في الفرقان وأولها ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر﴾ والمراد قوله في الآية التي بعدها ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾ وكأنه أشار بذلك إلى ماورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد عن يحيى القطان فقال متصلاً بقوله حليمة جارك «قال فنزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر - إلى قوله - ولا يزنون» ووقعت في الأدب من طريق جرير عن الأعمش وساق إلى قوله ﴿يلق أثاماً﴾ ولم يقع ذلك في رواية جرير عن



منصور كما بينه مسلم ، وأخرجه الترمذى من طريق شعبة والنسائى من طريق مالك بن مغول كلاهما عن واصل الأحذب وساقه إلى قوله تعالى ﴿ويخلد فيه مهاناً﴾ ووقع لغير أى ذر بحذف الواو في قوله «وقول الله» .

**قوله ( ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة )** زاد في رواية النسفى «إلى آخر الآية» والمشهور في الزنا القصر وجاء المد في بعض اللغات . وذكر في الباب أربعة أحاديث :  
الحديث الأول :

**قوله ( حدثنا )** في رواية غير أى ذر والنسفى «أخبرنا» .

**قوله ( داود بن شبيب )** بمعجمة وموحدة وزن عظيم هو الباهلى يكنى أبا سليمان بصرى صدوق قاله أبو حاتم، وقال البخارى : مات سنة اثنتين وعشرين قلت : ولم يخرج عنه إلا في هذا الحديث هنا فقط، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله، وتقدم شرحه في كتاب العلم، والغرض منه قوله فيه «ويظهر الزنا» أى يشيع ويشتهر بحيث لا يتكتم به لكثرة من يتعاطاه، وقد تقدم سبب قول أنس «لا يحدثكموه أحد بعدى» .

الحديث الثانى حديث ابن عباس «لا يزنى الزانى» وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أنى هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير إن بعضهم رواه بصيغة النهى «لا يزين مؤمن» وأن بعضهم حمله على المستحل، وساقه بسنده عن ابن عباس، وإسحق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطى المعروف بالأزرق، والفضيل بقاء ومعجمة مصغر وأبو غزوان بغين معجمة ثم زى ساكنة بوزن شعبان . وقوله فيه «قال عكرمة الخ» هو موصول بالسند المذكور، وقوله «وشبك بين أصابعه» في رواية الإسماعيلى من طريق إسماعيل بن هود الواسطى عن خالد الذى أخرجه البخارى من طريقه وقال «هكذا فوصف صفة لأحفظها» وقد قدمت الكلام على الصفة المذكورة هناك . قال الترمذى بعد تخرىج حديث أنى هريرة : وحكاية تأويل «لا يزنى الزانى» وهو مؤمن «لانعلم أحداً كفر أحداً بالزنا والسرقة والشرب يعنى ممن يعتد بخلافه، قال : وقد روى عن أنى جعفر يعنى الباقر أنه قال في هذا : خرج من الإيمان إلى الإسلام يعنى أنه جعل الإيمان أخص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقى في الإسلام وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله والله أعلم .

الحديث الثالث حديث أنى هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه، وعلى قوله في آخره «والتوبة معروضة بعد» .  
الحديث الرابع حديث عبد الله هو ابن مسعود .

**قوله ( عمرو بن على )** هو الفلاس، ويحى هو ابن سعيد القطان، وسفيان هو الثورى، ومنصور هو ابن المعتمر، وسليمان هو الأعمش، وأبو وائل هو شقيق، وأبو ميسرة هو عمرو بن شرحبيل، وواصل المذكور في السند الثانى هو ابن حيان بمهملة وتحتانية ثقيلة هو المعروف بالأحذب، ورجال السند من سفيان فصاعداً كوفيون، وقوله «قال عمرو» هو ابن على المذكور (فذكرته لعبد الرحمن) يعنى ابن مهدى (وكان حدثنا) هكذا ذكره البخارى عن عمرو بن على قدم رواية يحيى على رواية عبد الرحمن وعقبها بالفاء وقال الهيثم ابن خلف فيما أخرجه الإسماعيلى عنه عن عمرو بن على حدثنا عبد الرحمن بن مهدى فساق روايته وحذف ذكر

واصل من السند ثم قال «وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل فقلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلاً فقال عبد الرحمن دعه والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعمش ومنصور فأدخلا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة، وأما واصل فحذفه فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلاً، وأما عبد الرحمن فحدث به أولاً بغير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش فجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند، فلما ذكر له عمرو ابن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فاقصر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش حسب وترك طريق واصل، وهذا معنى قوله «فقال دعه دعه» أي اتركه والضمير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل، وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله دعه «فلم يذكر فيه واصلاً بعد ذلك» فعرف أن معنى قوله دعه أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة، وقال الكرماني : حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيراً عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه، قال : وليس المراد بذلك الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح الرواية بإسقاط الوساطة لموافقة الأكثرين كذا قال، والذي يظهر ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل فتحديثه به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلة الضبط، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند مالم يسمعه فاكتمى برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان عن واصل وحده بزيادة أبي ميسرة، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ واصل عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال بمثله وكأن ذلك كان في أول الأمر، وذكر الخطيب هذا السند مثلاً لنوع من أنواع مدرج الإسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وافق عبد الرحمن على روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل . قلت : وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير لكن اقتصر من السند على منصور، وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير فضم الأعمش إلى منصور، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن المثني ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة، وكذا أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» عن الطبراني وفيه ما تقدم، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعمش في ذكر أبي ميسرة وحذفه ولم يختلف فيه على واصل في إسقاطه في غير رواية سفيان . قلت : وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن واصل بحذف أبي ميسرة لكن قال الترمذي رواية منصور أصح يعني بإثبات أبي ميسرة، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول واصل، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال : يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان .

**قوله ( أي الذنب أعظم ) ؟** هذه رواية الأكثر، ووقع في رواية عاصم عن أبي وائل عن عبد الله «أعظم الذنوب عند الله» أخرجه الحارث، وفي رواية مسدد الماضية في كتاب الأدب، أي الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش «أي الذنوب أكبر عند الله» وفي رواية الأعمش عند أحمد وغيره «أي الذنب أكبر» ؟ وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل «أكبر الكبائر» قال ابن بطال عن المهلب : يجوز

أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك، لأنه لا خلاف بين الأمة أن اللواط أعظم إثماً من الزنا فكأنه صلى الله عليه وسلم إنما قصد بالأعظم هنا ما تكثر مواعنته ويظهر الاحتياج إلى بيانه في الوقت كما وقع في حق وفد عبد القيس حيث اقتصر في منياتهم على ما يتعلق بالأشربة لفسوها في بلادهم . قلت : وفيما قاله نظر من أوجه : أحدها ما نقله من الإجماع ، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المنقول عن جماعة عكسه فإن الحد عند الجمهور ، والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من المقيس أو مساويه ، والخير الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجمهما ضعيف . وأما ثانياً فما من مفسدة فيه إلا ويوجد مثلها في الزنا وأشد ، ولو لم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جداً ، ولا يتأتى مثلها في الذنب الآخر ، وعلي التنزل فلا يزيد . وأما ثالثاً ففيه مصادمة للنص الصريح على الأعظمية من غير ضرورة إلى ذلك . وأما رابعاً فالذى مثل به من قصة الأشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي ، وليس فيه تصريح ولا إشارة بالحصر في الذي اقتصر عليه ، والذي يظهر أن كلاً من الثلاثة على ترتيبها في العظم ، ولو جاز أن يكون فيما لم يذكره شيء يتصف بكونه أعظم منها لما طابق الجواب السؤال ، نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكر شيء يساوي ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في الفحش مثله أو نحوه ، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم مما ذكر في المرتبة الثالثة ولا محذور في ذلك ، وأما ما مضى في كتاب الأدب من عد عقوق الوالدين في أكبر الكبائر لكنها ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها .

قوله ( حليلة جارك ) بفتح الحاء المهملة وزن عظيمة أى التى يحل له وطؤها ، وقيل التى تحل معه فى فراش واحد ، وقوله « أجل أن يطعم معك » بفتح اللام أى من أجل فحذف الجار فانتصب ، وذكر الأكل لأنه كان الأغلب من حال العرب ، وسيأتى الكلام على بقية شرح هذا الحديث فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .

٢١ - باب رجم المحسن . وقال الحسن : من زنى بأخته فحدّه حدّ الزانى

٦٨١٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ « عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجِمَ الْمَرْأَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَالَ : قَدْ رَجَمْتُا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

٦٨١٣ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ « سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى : هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : قَبْلَ سُورَةِ التُّورِ أَمْ بَعْدَ ؟ قَالَ : لَا أَدْرِي » .

[ الحديث ٦٨١٣ - طرفه فى : ٦٨٤٠ ] .

٦٨١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلْمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّتهُ أَنَّهُ قَدْ زَنَى ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُرْجَمَ ، وَكَانَ قَدْ أَحْصَنَ » .

قوله ( باب رجم المحسن ) هو بفتح الصاد المهملة من الإحصان ، ويأتى بمعنى العفة والتزويج والإسلام والحرية لأن كلاً منها يمنع المكلف من عمل الفاحشة ، قال ابن القطاع : رجم محسن بكسر الصاد على القياس وفتحها

على غير قياس . قلت : يمكن تخريجه على القياس ، وهو أن المراد هنا من له زوجة عقد عليها ودخل بها وأصابها فكأن الذى زوجها له أو حملة على التزويج بها ولو كانت نفسه أحصنه أى جعله فى حصن من العفة أو منعه من عمل الفاحشة . وقال الراغب : يقال للمتزوجة محصنة أى أن زوجها أحصنها ، ويقال امرأة محصن بالكسر إذا تصور حصنها من نفسها ، وبالفتح إذا تصور حصنها من غيرها . ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال « كتاب الرجم » ولم يقع فى الروايات المعتمدة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة ، وخالفهم أبو ثور فقال : يكون محصنا ، واحتج بأن النكاح الفاسد يعطى أحكام الصحيح فى تقدير المهر ووجوب العدة ولحوق الولد وتحريم الريبة ، وأجيب بعموم « ادعوا الحدود » قال : وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد محصنا ، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصبها قال : حتى تقوم البينة أو يوجد منه إقرار أو يعلم له منها ولد ، وعن بعض المالكية إذا زنى أحد الزوجين واختلفوا فى الوطء لم يصدق الزانى ولو لم يمض لهما إلا ليلة وأما قبل الزنا فلا يكون محصناً ولو أقام معها ما أقام ، واختلفا إذا تزوج الحر أمة هل تحصنه ؟ فقال الأكثر : نعم ، وعن عطاء والحسن وقتادة والثورى والكوفيين وأحمد وإسحق : لا . واختلفوا إذا تزوج كناية فقال إبراهيم وطاوس والشعبي : لا تحصنه ، وعن الحسن لا تحصنه حتى يطأها فى الإسلام ، أخرجهما ابن أبى شيبة . وعن جابر بن زيد وابن المسيب تحصنه ، وبه قال عطاء وسعيد بن جبير . وقال ابن بطال : أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامداً عالماً مختاراً فعليه الرجم ، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر فى القرآن ، وحكاها ابن العربى عن طائفة من أهل المغرب لقيمهم وهم من بقايا الخوارج ، واحتج الجمهور بأن النبى صلى الله عليه وسلم رجم وكذلك الأئمة بعده ، ولذلك أشار على رضى الله عنه بقوله فى أول أحاديث الباب « ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » وثبت فى صحيح مسلم عن عبادة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً . الثيب بالثيب الرجم » وسيأتى فى « باب رجم الحبلى من الزنا » من حديث عمر أنه خطب فقال « إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم » ويأتى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وقال الحسن )** هو البصرى كذا للأكثر ، وللكشمينى وحده « وقال منصور » بدل الحسن وزيفوه .

**قوله ( من زنى بأخته فحده حد الزانى )** فى رواية الكشمينى « الزنا » وصله ابن أبى شيبة عن حفص بن غياث قال سألت عمر : ما كان الحسن يقول فىمن تزوج ذات محرم وهو يعلم ؟ قال : عليه الحد . وأخرج ابن أبى شيبة من طريق جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء التابعى المشهور فىمن أتى ذات محرم منه قال : تضرب عنقه . ووجه الدلالة من حديث على أنه قال « رجمتها بسنة رسول الله » فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بغير محرم . وأشار البخارى إلى ضعف الخبر الذى ورد فى قتل من زنى بذات محرم ، وهو ما رواه صالح بن راشد قال : أتى الحجاج برجل قد اغتصب أخته على نفسها فقال سلوا من هنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عبد الله بن المطرف « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من تخطى الحرمتين فخطوا وسطه بالسيف » فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبى حاتم فى « العلل » ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف ابن عبد الله بن الشخير من قوله ، قال : ولا أدرى أهو هذا أو لا يشير إلى تجويز أن يكون الراوى غلط فى قوله عبد الله بن مطرف وفى قوله سمعت . وإنما هو مطرف بن عبد الله ولا صحبة له ، وقال ابن عبد البر : يقولون إن الراوى غلط فيه ، وأثر مطرف الذى أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبى شيبة من طريق بكر بن عبد الله

المزى قال : أتى الحجاج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبو بردة، فقال أحدهما : اضرب عنقه، فضربت عنقه . قلت : والراوى عن صالح بن راشد ضعيف وهو رفدة بكسر الراء وسكون الفاء . ويوضح ضعفه قوله «فكتبوا إلى ابن عباس» وابن عباس مات قبل أن يلى الحجاج الإمارة بأكثر من خمس سنين، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجه الطحاوى وضعف راويها، وأشهر حديث في الباب حديث البراء «لقيت خالى ومعه الراية فقال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عنقه» أخرجه أحمد وأصحاب السنن وفي سنده اختلاف كثير، وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطنى، وقد قال بظاهره أحمد . وحمله الجمهور على من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقريئة الأمر بأخذ ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول .

**قوله ( حدثنا سلمة بن كهيل )** في رواية على بن الجعد عن شعبة : عن سلمة ومجالد أخرجه الإسماعيلي، وذكر الدارقطنى أن قعنب بن محرز رواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلمة عن مجالد، وهو غلط والصواب سلمة ومجالد .

**قوله ( سمعت الشعبي عن علي )** أى يحدث عن علي ، قد طعن بعضهم كالحازمى في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي ، قال الإسماعيلي : رواه عصام بن يوسف عن شعبة فقال «عن سلمة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن علي» وكذا ذكر الدارقطنى عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قعنب المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجزم الدارقطنى بأن الزيادة في الإسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره .

**قوله ( حين رجم المرأة يوم الجمعة )** في رواية على بن الجعد «أن عليا أتى بامرأة زنت فضرها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة» وكذا عند النسائى من طريق بهز بن أسد عن شعبة والدارقطنى من طريق أبى حصين بفتح أوله عن الشعبي قال «أتى على بشرحة — وهى بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم حاء مهملة الهمدانية بسكون الميم — وقد فجرت، فردها حتى ولدت وقال : اتئوتى بأقرب النساء منها فأعطاهما الولد ثم رجمها» ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال «أتى على بمولاة لسعيد بن قيس فجرت وفى لفظ وهى حبل فضرها مائة ثم رجمها» وذكر ابن عبد البر أن فى تفسير سنيد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي قال «أتى على بشرحة فقال لها : لعل رجلاً استكرهك، قالت : لا، قال فلعله أتاك وأنت نائمة؟ قالت : لا . قال : لعل زوجك من عدونا؟ قالت : لا . فأمر بها فحبست، فلما وضعت أخرجه يوم الخميس فجلدها مائة ثم ردها إلى الحبس، فلما كان يوم الجمعة حضر لها ورجمها» ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي «إن عليا لما وضعت أمر لها بحفرة فى السوق ثم قال : إن أولى الناس أن يرحم الإمام إذا كان بالاعتراف، فإن كان الشهود فالشهود ثم رماها» .

**قوله ( رجمتها بسنة رسول الله )** زاد على بن الجعد «وجلدتها بكتاب الله» زاد إسماعيل بن سالم فى أوله عن الشعبي «قيل لعلى جمعت حدين» فذكره . وفى رواية عبد الرزاق «أجلدها بالقرآن وأرجمها بالسنة» قال الشعبي : وقال أبى بن كعب مثل ذلك، قال الحازمى : ذهب أحمد وإسحق ودلود وابن المنذر إلى أن الزانى

المحسن يجلد ثم يرحم، وقال الجمهور - وهي رواية عن أحمد أيضاً - لا يجمع بينهما، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ «الثيب بالثيب جلد مائة والرحم» والبكر بالبكر جلد مائة والنفي والناسخ له ما ثبت في قصة ماعز أن النبي صلى الله عليه وسلم رحمه ولم يذكر الجلد، قال الشافعي: فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب. والدليل على أن قصة ماعز متراخية عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولاً من حبس الزاني في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد الثيب بالرحم، وذلك صريح في حديث عبادة، ثم نسخ الجلد في حق الثيب، وذلك مأخوذ من الاقتصار في قصة ماعز على الرجم وذلك في قصة الغامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر: عارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي ووافقه أبي، وليس في قصة ماعز ومن ذكر معه تصریح بسقوط الجلد عن المرحوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع بالتصريح به بالاحتمال، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض لإجابة العمرة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من سأله أن يحج على أبيه ولم يذكر العمرة، فأجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه، قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا. قلت: وبهذا أزم الطحاوي أيضاً الشافعية، ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقه «حج عن أبيك واعتمر» كما تقدم بيانه في كتاب الحج، فالتقصير في ترك ذكر العمرة من بعض الرواة، وأما قصة ماعز فجاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد، وكذلك الغامدية والجهنية وغيرهما، وقال في ماعز «أذهبوا فارجموه» وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد، فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه. ومن المذاهب المستغربة ما حكاها ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مسروق أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة، وأما الشاب فيجلد إن لم يرحم ويرجم إن أحسن فقط، وحثهم في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في «باب رجم الحبلي من الزنا» وقال عياض: شذت فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ الثيب دون الشاب ولا أصل له، وقال النووي: هو مذهب باطل، كذا قاله ونفى أصله، ووصفه، بالبطلان إن كان المراد به طريقه فليس بجيد لأنه ثابت كما سأبينه في «باب البكران يجلدان» وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضاً لأن الآية وردت بلفظ الشيخ ففهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالبطلان، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم. وخالف في ذلك بعض المعتزلة واعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية فلا ينفكان، وأجيب بالمنع فإن العالمية لاتنافي قيام العلم بالذات، سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فيدل وجودها على ثبوته ولادلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الأمانة في طرف الدوام انتفاء مادلت عليه، فإذا نسخت التلاوة ولم ينتف المدلول، وكذلك بالعكس. الحديث الثاني:

**قوله (حدثني)** في رواية أبي ذر «حدثنا إسحق» وهو ابن شاهين الواسطي، وخالد هو ابن عبد الله الطحان، والشيباني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنيته.

**قوله (قبل سورة النور أم بعد)** في رواية الكشميهني «أم بعدها» وفائدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتنصيص فيها على أن حد الزاني الجلد، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن

يستدل به على نسخ الجلد في حق المحضن، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف، وأجيب بأن الممنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الآحاد، وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما هو مخصص بغير المحضن .

**قوله ( لا أدري )** يأتي بيانه بعد أبواب، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الإفك، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما تقدم بيانه، والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع . الحديث الثالث :

**قوله ( حدثنا )** في رواية أبي ذر «أخبرنا» وعبد الله هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد .

**قوله ( حدثني أبو سلمة )** في رواية أبي ذر «أخبرني» .

**قوله ( أن رجلاً من أسلم )** أي من بني أسلم القبيلة المشهورة، واسم هذا الرجل ماعز بن مالك كما سيأتي مسمى عن ابن عباس بعد سبعة أبواب .

٢٢ - باب لا يُرجمُ المجنون والمجنونة . وقال عليٌّ لعمرَ رضى الله عنه : أما علمتَ أن القلمَ رُفِعَ عن المجنون حتى يُفِيقَ، وعن الصبيِّ حتى يُدْرِكَ، وعن النائم حتى يستيقظ ؟

٦٨١٥ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب «عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أتى رجلٌ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناداهُ فقال : يا رسولَ الله إني زَنَيْتُ، فأعرضَ عنه حتى ردَّدَ عليه أربعَ مراتٍ، فلما شهدَ على نفسه أربعَ شهاداتٍ دعاهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم فقال : أباك جنون ؟ قال : لا . قال : فهل أحصنتِ ؟ قال : نعم . فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : اذهبوا به فارجموه» .

٦٨١٦ - ... قال ابن شهاب : فأخبرني من سمعَ جابرَ بن عبد الله قال «فكنتُ فيمن رَجَمَهُ، فرجمناه بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة هرب، فأدر كناه بالحرَّة فرجمناه» .

**قوله ( باب لا يرمم المجنون والمجنونة )** أي إذا وقع في الزنا في حال الجنون، وهو إجماع واختلف فيما إذا وقع في حال الصحة ثم طرأ الجنون هل يؤخر إلى الإفاقة ؟ قال الجمهور : لا، لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير، بخلاف من يجلد فإنه يقصد به الإيلام فيؤخر حتى يفيق .

**قوله ( وقال على رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه : أما علمت الخ )** تقدم بيان من وصله في «باب الطلاق في الإغلاق» وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعاً ورجح النسائي الموقوف، ومع ذلك فهو مرفوع حكماً، وفي أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو «عن ابن عباس أتى عمر أبا بمجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد أن يرميها، فقال له على : أما بلغك أن القلم قد رفع عن ثلاثة» فذكره، هذا لفظ على بن الجعد الموقوف في «الفوائد الجعديات» ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس «مر على ابن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر يرميها فردها على وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم

حتى يستيقظ؟ قال: صدقت، فخلني عنها» هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن أبي داود وسندها متصل، لكن أعله النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحاديث غلط فيها، وفي رواية جرير بن عبد الحميد عن الأعمش بسنده «أتى عمر بمجنونة قد زنت، فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن ترجم، فمر بها على بن أبي طالب فقال: ارجعوا بها ثم أتاه فقال: أما علمت أن القلم قد رفع» فذكر الحديث وفي آخره قال بلي قال فما بال هذه ترجم؟ فأرسلها، فجعل يكبر «ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه، وأخرجه أبو داود موقوفاً من الطريقين ورجحه النسائي، ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بدون ذكر ابن عباس وفي آخره فجعل عمر يكبر» أخرجه أبو داود والنسائي بلفظ قال «أتى عمر بامرأة» فذكر نحوه وفيه «فخلني على سبيلها، فقال عمر: ادع لي علياً، فأتاه فقال: يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم فذكره لكن بلفظ: المعتوه حتى يبرأ، وهذه معتوهة بنى فلان لعل الذي أتاهها وهي في بلائها» ولأبي داود من طريق أبي الضحى عن علي مرفوعاً نحوه لكن قال «وعن الخرف» بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء بعدها فاء، ومن طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة مرفوعاً «رفع القلم عن ثلاثة» فذكره بلفظ «وعن المبتلى حتى يبرأ» وهذه طرق تقوى بعضها ببعض، وقد أظنبت النسائي في تخريجها ثم قال: لا يصح منها شيء والمرفوع أولى بالصواب، قلت: وللمرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الخولاني، أخبرني غير واحد من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «رفع القلم في الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه الهالك» أخرجه الطبراني، وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشر عنهم دون الخير، وقال شيخنا في «شرح الترمذي»: هو ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم لأنهما في حيز من ليس قابلاً لصحة العبادة منه لزوال الشعور. وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن إسلام الصبي فقال: لا يصح واستدل بهذا الحديث، فعورض بأن الذي ارتفع عنه قلم المؤاخذة وأما قلم الثواب فلا لقوله للمرأة لما سألته «ألهذا حج؟ قال: نعم» ولقوله «مروهم بالصلاة» فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الإسلام أجل أنواع الثواب فكيف يقال إنها تقع لغواً ويعتد بحجه وصلاته؟ واستدل بقوله «حتى يحتلم» على أنه لا يؤاخذ قبل ذلك، واحتج من قال: يؤاخذ قبل ذلك بالردة، وكذا من قال من المالكية يقام الحد على المراهق ويعتبر طلاقه لقوله في الطريق الأخرى «حتى يكبر» والأخرى «حتى يشب». وتعقبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ «حتى يحتلم» هي العلامة المحققة فيتعين اعتبارها وحمل باقي الروايات عليها.

قوله (عن عقيل) هو ابن خالد.

قوله (عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث، ووافقه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم، وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب، وجمعها مسلم فوصل رواية عقيل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن عقيل: ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالد. قلت: ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة وحده عن جابر، وجمع مسلم هذه الطرق وأحال بلفظها على رواية عقيل، وسيأتي للبخاري بعد بابين من رواية معمر، وعلق طرفاً منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا، وأما رواية ابن جريج



فوصلها مسلم عن إسحق بن راهوية عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معاً، ووقعت لنا بعلو في «مستخرج أبي نعيم» من رواية الطبراني عن الفربري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده .

**قوله ( أقي رجل )** زاد ابن مسافر في روايته «من الناس» وفي رواية شعيب بن الليث «من المسلمين» وفي رواية يونس ومعمّر «أن رجلاً من أسلم» وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت معاذ بن مالك الأسلمي حين جرى به رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه «رجل قصير أعضل ليس عليه رداء» وفي لفظ «ذو عضلات» بفتح المهملة ثم المعجمة، قال أبو عبيدة: العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق . وقال الأصمعي: كل عصبية مع لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع: العضلة لحم الساق والذراع وكل لحمة مستديرة في البدن والأعضل الشديد الخلق ومنه أعضل الأمر إذا اشتد، لكن دلت الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير العضلات .

**قوله ( فأعرض عنه )** زاد ابن مسافر «فتنحى لشق وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أعرض قبله» بكسر القاف وفتح الموحدة، وفي رواية شعيب «فتنحى لتقاء وجهه» أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي صلى الله عليه وسلم، وتلقاء منصوب على الظرفية وأصله مصدر أقيم مقام الظرف أي مكان تلقاء فحذف مكان قبل، وليس من المصادر تفعال بكسر أوله إلا هذا وتبيان وسائرهما بفتح أوله، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة .

**قوله ( حتى ردد )** في رواية الكشميهني «حتى رد» بدال واحدة، وفي رواية شعيب بن الليث «حتى ثنى ذلك عليه» وهو بمثلثة بعدها نون خفيفة أي كرر، وفي حديث بريدة عند مسلم «قال ويحك، ارجع فاستغفر الله وتب إليه» فرجع غير بعيد ثم جاء فقال «يا رسول الله طهرني» وفي لفظ «فلما كان من الغد أتاه» ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد «إن رجلاً من أسلم قال لأبي بكر الصديق: إن الآخر زنى، قال: فتب إلى الله واستتر بستر الله . ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه ثلاث مرار، حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أهله» .

**قوله ( فلما شهد على نفسه أربع شهادات )** في رواية أبي ذر «أربع مرات» وفي رواية بريدة المذكورة «حتى إذا كانت الرابعة قال فبم أطهرك» وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عوانة عن سماك «فشهد على نفسه أربع شهادات» أخرجه مسلم وأخرجه من طريق شعبة عن سماك قال «فرده مرتين» وفي أخرى «مرتين أو ثلاثاً» قال شعبة قال سماك: فذكرته لسعيد بن جبير فقال إنه رده أربع مرات . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضاً «فاعترف بالزنا ثلاث مرات» والجمع بينهما أما رواية مرتين فتحمل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يشعر به قول بريدة «فلما كان من الغد» فاقصر الراوي على أحدهما، أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «جاء معاذ بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا مرتين فطرده، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين» وأما رواية الثلاث فكأن المراد الاقتصار على المرات التي رده فيها، وأما الرابعة فإنه لم يرده بل استثبت فيه وسأل عن عقله، لكن وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد الرابعة ولفظه «جاء الأسلمي فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل

ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأقبل في الخامسة فقال: تدرى ما الزاني؟ إلى آخره، والمراد بالخامسة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستثبات، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه للسؤال وقعت بعدها.

**قوله ( فقال أبك جنون؟ قال لا )** في رواية شعيب في الطلاق «وهل بك جنون» وفي حديث بريدة «فسأل أبه جنون؟ فأخبر بأنه ليس بجنون» وفي لفظ «فأرسل إلى قومه فقالوا: ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا» وفي حديث أبي سعيد «ثم سأل قومه فقالوا: ما نعلم به بأساً إلا أنه أصاب شيئاً يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد لله» وفي مرسل أبي سعيد «بعث إلى أهله فقال: أشتكى به جنة؟ فقالوا: يارسول الله إنه لصحيح» ويجمع بينهما بأنه سأله ثم سأله عنه احتياطاً، فإن فائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف دعواه، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يعتد بقوله، وعند أبي داود من طريق نعيم بن هزال قال «كان ماعز بن مالك يتيماً في حجر أبي فأصاب جارية من الحى، فقال له أبى: ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ورجاء أن يكون له مخرج» فذكر الحديث فقال عياض: فائدة سؤاله أبك جنون سترأ لحاله واستبعاد أن يلح عاقل بالاعتراف بما يقتضى إهلاكه، ولعله يرجع عن قوله، أو لأنه سمعه وحده، أو ليتم إقراره أربعاً عند من يشترطه. وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فمبالغة في الاستثبات وتعقب بعض الشراح قوله «أو لأنه سمعه وحده» بأنه كلام ساقط لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بمحضر الصحابة في المسجد. قلت: ويرد بوجه آخر وهو أن انفراده صلى الله عليه وسلم بسماع إقرار المقر كاف في الحكم عليه بعلمه اتفاقاً إذ لا ينطبق عن الهوى، بخلاف غيره ففيه احتمال.

**قوله ( قال فهل أحصنت )** أى تزوجت، هذا معناه جزماً هنا، لافتراق الحكم في حد من تزوج ومن لم يتزوج.

**قوله ( قال : نعم )** زاد في حديث بريدة قبل هذا «أشريت خمرأ؟ قال لا» وفيه «فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريحاً» وزاد في حديث ابن عباس الآتى قريباً «لعلك قبلت أو غمزت - بمعجمة وزاى - أو نظرت» أى فأطلقت على كل ذلك زنا ولكنه لاحد في ذلك «قال : لا» وفي حديث نعيم «فقال هل ضاجعتها؟ قال : نعم، قال : فهل باشرتها؟ قال : نعم، قال : هل جامعتها؟ قال : نعم» وفي حديث ابن عباس المذكور «فقال أنكتها» لا يكتنى بفتح التحتانية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحاً ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجماع، ويحتمل أن يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجماع بأن الجماع قد يحمل على مجرد الاجتماع، وفي حديث أبى هريرة المذكور «أنكتها؟ قال نعم. قال حتى دخل ذلك منك في ذلك منها؟ قال نعم، قال كما يغيب المرود في المكحلة والرشاء في البئر؟ قال نعم. قال: تدرى ما الزنا قال : نعم؟ أتيت منها حراماً ما يأتى الرجل من امرأته حلالاً، قال : فما تريد بهذا القول؟ قال : تطهرنى، فأمر به فرجم» وقبله عند النسائى هنا «هل أدخلته وأخرجته؟ قال نعم».

**قوله ( قال ابن شهاب )** هو موصول بالسند المذكور.

**قوله ( فأخبرنى من سمع جابر بن عبد الله )** صرح يونس ومعمر في روايتهما بأنه أبو سلمة

ابن عبد الرحمن، فكان الحديث كان عند أنى سلمة عن أنى هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعنده زيادة عليه عن جابر .

**قوله ( فكتت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلي )** في رواية معمر « فأمر به فرجم بالمصلي » وفي حديث أنى سعيد « فما أوثقناه ولا حفرنا له » قال « فرميناه بالعظام والمدروا الخزف » بفتح المعجمة والزاي وبالفاء وهى الآنية التى تتخذ من الطين المشوى وكان المراد ماتكسر منها .

**قوله ( فلما أذلقته )** بذال معجمة وفتح اللام بعدها قاف أى أفلقتة وزنه ومعناه قال أهل اللغة : الذلق بالتحريك القلق وممن ذكره الجوهري، وقال فى النهاية : أذلقته بلغت منه الجهد حتى قلق، يقال أذلقه الشيء أجهده، وقال النووى : معنى أذلقته الحجارة أصابته بجدها، ومنه اندلق صار له حد يقطع .

**قوله ( هرب )** فى رواية ابن مسافر « حمز » بجم وميم مفتوحين ثم زاي أى وثب مسرعاً وليس بالشديد العدو بل كالفز . ووقع فى حديث أنى سعيد « فاشتد وأسند لنا خلفه » .

**قوله ( فأدركانه بالحرة فرجمناه )** زاد معمر فى روايته « حتى مات » وفى حديث أنى سعيد « حتى أتى عرض - بضم أوله أى جانب - الحرة، فرميناه بجلاميد الحرة حتى سكت » وعند الترمذى من طريق محمد ابن عمرو عن أنى سلمة عن أنى هريرة فى قصة ماعز « فلما وجد مس الحجارة فر يشتد حتى مر برجل معه لحي جمل فضربه وضربه الناس حتى مات » وعند أنى داود والنسائى من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه فى هذه القصة « فوجد مس الحجارة فخرج يشتد، فلقى عبد الله بن أنيس وقد عجز أصحابه فنزع له بوظيف بعير فرماه فقتله » وهذا ظاهره يخالف ظاهر رواية أنى هريرة أنهم ضربوه معه، لكن يجمع بأن قوله فى هذا « فقتله » أى كان سبباً فى قتله، وقد وقع فى رواية للطبرانى فى هذه القصة « ف ضرب ساقه فصرعه، و رجموه حتى قتلوه » والوظيف جمع معجمة وزن عظيم : خف البعير وقيل مستدق الذراع والساق من الإبل وغيرها، وفى حديث أنى هريرة عند النسائى « فأنهى إلى أصل شجرة فنوسد يمينه حتى قتل » وللنسائى من طريق أنى مالك عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « فذهبوا به إلى حائط يبلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل فأصاب أصل أذنه فصرع فقتله » وفى هذا الحديث من الفوائد منقبة عظيمة لماعز بن مالك لأنه استمر على طلب إقامة الحد عليه مع توبته لئتم تطهيره ولم يرجع عن إقراره مع أن الطبع البشرى يقتضى أنه لا يستمر على الإقرار بما يقتضى إزهاق نفسه فجاهد نفسه على ذلك وقوى عليها وأقر من غير اضطرار إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالتوبة، ولا يقال لعله لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للإمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يبرز أمره فى صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام المسألة ويبنى على ما يجاب به ويعدل عن الإقرار إلى ذلك، ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع فى مثل قضيته أن يتوب إلى الله تعالى ويستر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ماعز، وأن من أطلع على ذلك يستر عليه بما ذكرنا ولا يفضحه ولا يرفعه إلى الإمام كما قال صلى الله عليه وسلم فى هذه القصة « لو سترته بثوبك لكان خيراً لك » وبهذا جزم الشافعى رضى الله عنه فقال : أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستره على نفسه ويتوب، واحتج بقصة ماعز مع أنى بكر وعمر . وقال ابن العرى : هذا كله فى غير الجاهر، فأما إذا كان متظاهراً بالفاحشة مجاهراً فإنى أحب مكاشفته والتبرج به لينزجر هو وغيره . وقد

استشكل استحباب الستر مع ما وقع من الثناء على ماعز والغامدية، وأجاب شيخنا « في شرح الترمذى » بأن الغامدية كان ظهر بها الحبل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستتار للاطلاع على ما يشعر بالفاحشة، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقيم عليه الحد أفضل انتهى . والذي يظهر أن الستر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى . وفيه التثبت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانتها لما وقع في هذه القصة من ترديده والإيحاء إليه بالرجوع والإشارة إلى قبول دعواه إن ادعى إكراهاً وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك . وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسجد والتصريح فيه بما يستحى من التلطف به من أنواع الرفق في القول من أجل الحاجة الملجئة لذلك . وفيه نداء الكبير بالصوت العالى وإعراض الإمام عن من أقر بأمر محتمل لإقامة الحد لاحتمال أن يفسره بما لا يوجب حداً أو يرجع، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ، والتعريض للمقر بأن يرجع وأنه إذا رجع قبل، قال ابن العربي: وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع . وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وندم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يخبر بها أحداً ويستتر بستر الله، وإن اتفق أنه يخبر أحداً فيستحب أن يأمره بالتوبة وستر ذلك عن الناس كما جرى لماعز مع أبى بكر ثم عمر، وقد أخرج قصته معهما في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب مرسله، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه . وفي القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهزال « لو سترته بثوبك لكان خيراً لك » وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدى جدى وهذا الحديث حق . قال الباجى : المعنى خيراً لك مما أمرته به من إظهار أمره، وكان ستره بأن يأمره بالتوبة والكتان كما أمره أبو بكر وعمر، وذكر الثوب مبالغة أى لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا بردائك ممن علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار . واستدل به على اشتراط تكرير الإقرار بالزنا أربعاً لظاهر قوله « فلما شهد على نفسه أربع شهادات » فإن فيه إشعاراً بأن العدد هو العلة في تأخير إقامة الحد عليه وإلا لأمر برجمه في أول مرة، ولأن في حديث ابن عباس « قال لماعز قد شهدت على نفسك أربع شهادات، اذهبوا به فارجموه » وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة، وزاد ابن أبى ليلى فاشتراط أن تتعدد مجالس الإقرار، وهى رواية عن الحنفية وتمسكوا بصورة الواقعة، لكن الروايات فيها اختلفت، والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعدد الإقرار، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من الغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم وتناول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهى واقعة حال فجاز أن يكون لزيادة الاستثبات، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبى هريرة وما وقع عند مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جاءت « طهرنى، فقال ويحك ارجعى فاستغفرى، قالت : أراك تريد أن ترددنى كما رددت ماعزاً إنما حبل من الزنا » فلم يؤخر إقامة الحد عليها إلا لكونها حبل . فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرير إقرارها ولا تعدد المجالس، وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال « واغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وفيه « فغدا عليها فاعترفت فرجمها » ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس، وسيأتى قريباً مع شرحه مستوفى . وأجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه إلا شاهدان بخلاف سائر الأموال فيقبل فيها شاهد وامرأتان، فكان قياس ذلك أن يشترط الإقرار بالقتل مرتين،

وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة . فإن قلت : والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر ، فإن عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فإذا ثبت كون العدد شرطاً فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون لعلم المأمور به . وأما قول الغامدية « تريد أن ترددني كما رددت ماعزاً » فيمكن التمسك به ، لكن أجاب الطيبي بأن قولها إنها حبل من الزنا فيه إشارة إلى أن حالها مغايرة لحال ماعز ، لأنهما وإن اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لأن ماعزاً كان متمكناً من الرجوع عن إقراره بخلافها ، فكأنها قالت أنا غير متمكنة من الإنكار بعد الإقرار لظهور الحمل بها بخلافه . وتعقب بأنه كان يمكنها أن تدعى إكراهاً أو خطأً أو شبهة . وفيه أن الإمام لا يشترط أن يبدأ بالرجم فيمن أقر وإن كان ذلك مستحباً لأن الإمام إذا بدأ مع كونه مأموراً بالثبوت والاحتياط فيه كان ذلك أدعى إلى الزجر عن التساهل في الحكم وإلى الحض على الثبوت في الحكم ، ولهذا يبدأ الشهود إذا ثبت الرجم بالبينة . وفيه جواز تفويض الإمام إقامة الحد لغيره ، واستدل به على أنه لا يشترط الحضر للمرجوم لأنه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال : « فما حفرنا له ولا أوثقناه » ولكن وقع في حديث بريدة عنده « فحفر له حفيرة » ويمكن الجمع بأن المنفى حفيرة لا يمكنه الوثوب منها والمثبت عكسه ، أو أنهم في أول الأمر لم يحفروا له ثم لما فر فأدركوه حفروا له حفيرة فانصب لهم فيها حتى فرغوا منه . وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجه يتخير الإمام وهو أرجح لثبوته في قصة ماعز فالمثبت مقدم على النافي ، وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفر في الجملة ، وفي المرأة أوجه ثالثها الأصح إن ثبت زناها بالبينة استحب لا بالإقرار وعن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر ، وقال أبو يوسف وأبو ثور يحفر للرجل وللمرأة . وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن الحد لا يجب إلا بالإقرار الصريح ، ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأته ولج ذكره في فرجها أو ما أشبه ذلك ، ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زني ، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شيبه<sup>(١)</sup> عن أبي الدرداء وعن علي في قصة شراحة ، ومنهم من خص التلقين بمن يظن به أنه يجهل حكم الزنا وهو قول أبي ثور ، وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه بانتهاك الحرمات ، ويجوز تلقين من عدها وليس ذلك بشرط . وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستثبات وفي الحامل حتى تضع ، وقيل إن المدينة لم يكن بها حينئذ سجن ، وإنما كان يسلم كل جان لوليه ، وقال ابن العربي : إنما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الإعراض عنه إذا رجع ، ويؤخذ من قوله « هل أحصنت » وجوب الاستفسار عن الحال التي تختلف الأحكام باختلافها . وفيه أن إقرار السكران لا أثر له يؤخذ من قوله « استنكهوه » والذين اعتبروه وقالوا إن عقله زال بمعصيته ، ولا دلالة في قصة ماعز لاحتمال تقدمها على تحريم الخمر أو أن سكره وقع عن غير معصية . وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر يترك ، فإن صرح بالرجوع فذاك وإلا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحمد ودلالته من قصة ماعز ظاهرة ، وقد وقع في حديث نعيم بن هزال « هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه » أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه ، وللمزمذ نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضاً ، وعند أبي داود من حديث بريدة قال « كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث أن ماعزاً والغامدية لو رجعا لم يظلهما » وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب ، وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك ، وعن ابن عيينة إن أخذ في الحال كمل عليه الحد

(١) كذا ولعل في اسم الراوي عن أبي الدرداء تحريفاً .

وإن أخذ بعد أيام ترك، وعن أشهب إن ذكر عذراً يقبل ترك وإلا فلا، ونقله القعنبي عن مالك، وحكى الكجى عنه قولين فيمن رجع إلى شبهة، ومنهم من قيده بما بعد إقراره عند الحاكم، واحتجوا بأن الذين رجموه حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بديته فلو شرع تركه لوجب عليهم البدية، والجواب أنه لم يصرح بالرجوع، ولم يقل أحد إن حد الرجم يسقط بمجرد الهرب، وقد عبر في حديث بريدة بقوله «لعله يتوب» واستدل به على الاكتفاء بالرجم في حد من أحضر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه، وأن المصلى إذا لم يكن وفقاً لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي البحث فيه بعد باين، وأن المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد ويأتي البحث فيه أيضاً قريباً، وأن من وجد منه ريح الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ما عر بعد أن قال له أشربت خمرأ؟ قال القرطبي: وهو قول مالك والشافعى كذا قال، وقال المازرى استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتعقبه عياض بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تهمته على ما يظهره من عدم العقل، قال ولم يختلف في غير الطافح أن طلاقه لازم، قال ومذهبنا التزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعى، واستثنى من أكرهه ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية، وقال النووي: الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه، قال: والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا على أنه لو كان سكراناً لم يقيم عليه الحد كذا أطلق فألزم التناقض، وليس كذلك فإن مزاده لم يقيم عليه الحد لوجود شبهة كما تقدم من كلام عياض. قلت: وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق، ومن المذاهب الظريفة فيه قول الليث: يعمل بأفعاله ولا يعمل بأقواله لأنه يلتذ بفعله ويشفى غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى ﴿لا تقرّبوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون﴾.

### ٢٣ - باب للعاهر الحجر

٦٨١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدٌ وَابْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ». زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ عَنِ اللَّيْثِ «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

٦٨١٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ «سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

**قوله (باب للعاهر الحجر)** ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الفرائض، أورده عن أبي الوليد عن الليث وفيه «الولد للفراش» وقال بعده زاد قتيبة عن الليث «وللعاهر الحجر» وفي رواية أبي ذر زادنا وقال في البيوع: «حدثنا قتيبة» فذكره بتامه، وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجملة المذكورتين، وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصر على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجح قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرحم به الزانى، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزانى بشرطه لأن على كل من زنى الرجم.

## ٢٤ - باب الرجم في البلاط

٦٨١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ كِرَامَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سَلِيمَانَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ «عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيَّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ أَحَدَّثَا جَمِيعاً ، فَقَالَ لَهُمْ : مَا تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ ؟ قَالُوا إِنَّ أَحْبَابَنَا أَحَدَّثُوا تَحْمِيمَ الْوَجْهِ وَالتَّجْيِيبَ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ادْعُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالتَّوْرَةِ فَأَتَى بِهَا ، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَلَامٍ : ارْفَعْ يَدَكَ ، فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَحْتَ يَدِهِ ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَمَا . قَالَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبَلَاطِ ، فَرَأَيْتَ الْيَهُودِيَّ أَجْنَأَ عَلَيْهَا .»

**قوله ( باب الرجم في البلاط )** في رواية المستملى « بالبلاط » بالموحدة بدل في ، ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرجم بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ماتفرش به الدور من حجارة وآجر وغير ذلك وفيه بعد والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستملى ، والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشاً بالبلاط ، ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن « فرجما عند البلاط » وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ورجحه بعضهم والراجح خلافه ، قال أبو عبيد البكري : البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق ، وفي الموطأ عن عمه أبي سهيل بن مالك بن أبي عامر عن أبيه كنا نسمع قراءة عمر بن الخطاب ونحن عند دار أبي جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال : البلاط وغيره في ذلك سواء ، وأجاب ابن المنير بأنه أراد أن ينبه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للأمر بالرجم بالمصلى تارة وبالبلاط أخرى ، قال : ويحتمل أنه أراد أن ينبه على أنه لا يشترط الحفر للمرجوم لأن البلاط لا يتأق الحفر فيه ، وبهذا جزم ابن القيم وقال : أراد رد رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فحفرت لما عز بن مالك حفرة فرجم فيها » أخرجه مسلم قال : هو وهم سرى من قصة الغامدية إلى قصة ماعز قلت : ويحتمل أن يكون أراد أن ينبه على أن المكان الذي يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاط المشار إليه موضع كان مجاوراً للمسجد النبوي كما تقدم ومع ذلك أمر بالرجم عنده ، وقد وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجم اليهوديين عند باب المسجد » .

**قوله ( حدثنا محمد بن عثمان )** زاد أبو ذر ابن كرامة .

**قوله ( عن سليمان )** . هو ابن بلال ، وهو غريب ضاق على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه عن عبد الله بن جعفر المدني أحد الضعفاء ، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه ، وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرجه بل أورده بسنده عن البخاري ، وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة ، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد حديث ، وتقدم في العلم والهيئة والمناقب وغيرها عدة أحاديث ، وكذا يأتي في التعبير والاعتصام عن خالد بن مخلد بغير واسطة . وقوله في المتن « قد أحدثا » أي فعلا أمراً فاحشاً ، وقوله « أحدثوا » أي ابتكروا ، وقوله « تحميم الوجه » أي يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد والمراد تسخيم الوجه بالحميم وهو الفحم وقوله « والتجيبه » بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جهت الرجل إذا قابلته بما يكره من الإغلاظ في القول أو

الفعل قاله ثابت في «الدلائل» وسبقه الحرى، وقال غيره هو بوزن تذكرة ومعناه الإركاب منكوساً، وقال عياض: فسر التجبية في الحديث بأنهما يجلدان ويحجم وجههما ويحملان على دابة مخالفاً بين وجوههما، قال الحرى: كذا فسره الزهرى، قلت: غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة ثم فسره بأن يحمل الزانين على بعير أو حمار ويخالف بين وجوههما والمعتمد ما قال أبو عبيدة، والتجبية أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كالأراع وكذا أن ينكب على وجهه باركاً كالساجد، وقال الفارابى: جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة قام قيام الراكع وهو عريان، والذي بالنون بعد الجيم إنما جاء في قوله «فأريت اليهودى أجناً عليها» وقد ضبطت بالحاء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضى أى أكب عليها يقال أحنى المرأة على ولدها حنوياً وحنى بمعنى، وضبطت بالجيم والنون فعند الأصيلي بالهمز وعند أى ذر بلا همز وهو بمعنى الذى بالمهملة. قال ابن القطاع: جنأ على الشيء حنا ظهره عليه. وقال الأصمعى: أجناً الترس جعله مجناً أى محدوباً، وقال عياض: الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعنى بالجيم والهمز والله أعلم. وسيأتى مزيد لهذا في شرح حديث اليهوديين في «باب أحكام الذمة».

### ٢٥ - باب الرجم بالمصلى

٦٨٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ «عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْتَرَفَ بِالزُّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَاتٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُكَ جُنُونَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَحْصَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ بِالْمِصْلِيِّ، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَّ، فَأُدْرِكَ، فُرْجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ». ولم يقل يونس وابن جرير عن الزُّهْرِيِّ «فصلى عليه».

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَلْ قَوْلُهُ «فَصَلَّى عَلَيْهِ» يَصْحُحُ أَمْ لَا؟ قَالَ رَوَاهُ مَعْمَرٌ، قِيلَ لَهُ هَلْ رَوَاهُ غَيْرُ مَعْمَرٍ؟ قَالَ: لَا.

قوله (باب الرجم بالمصلى) أى عنده والمراد المكان الذى كان يصلى عنده العيد والجنائز، وهو من ناحية بقيع الغرقد، وقد وقع في حديث أبى سعيد عند مسلم «فأمرنا أن نرجمه، فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد» وفهم بعضهم كعياض من قوله «بالمصلى» أن الرجم وقع داخله وقال: يستفاد منه أن المصلى لا يثبت له حكم المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتنب الرجم فيه لأنه لا يؤمن التلويث من المرجوم خلافاً لما حكاه الدارمى أن المصلى يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف، وتعقب بأن المراد أن الرجم وقع عنده لافيه كما تقدم في البلاط، وأن في حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين عند باب المسجد» وفي رواية موسى ابن عقبة «أنهما رجا قريبا من موضع الجنائز قرب المسجد» وبأنه ثبت في حديث أم عطية الأمر بخروج النساء حتى الحيض في العيد إلى المصلى وهو ظاهر في المراد والله أعلم. وقال النووى: ذكر الدارمى من أصحابنا أن مصلى العيد وغيره إذا لم يكن مسجداً يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أحدهما لا، وقال البخارى وغيره في رجم هذا بالمصلى دليل على أن مصلى الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه ما يجتنب في المسجد. قلت: وهو كلام عياض بعينه وليس للبخارى منه سوى الترجمة.



قوله ( حدثنا محمود ) في رواية غير أبي ذر « حدثني » وللنسفي « محمود بن غيلان » وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه .

قوله ( أخبرنا معمر ) في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق « أنبأنا معمر وابن جريج » وكذا أخرجه مسلم عن إسحق .

قوله ( فاعترف بالزنا ) زاد في رواية إسحق « فأعرض عنه » أعادها مرتين .

قوله ( فأمر به فرجم بالمصلي ) ليس في رواية يونس « بالمصلي » وقد تقدمت في « باب رجم المحسن » وسيأتي في رواية عبد الرحمن بن خالد بلفظ كنت فيمن رجمه فرجمناه « بالمصلي » .

قوله ( فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً ) أى ذكره بحميل، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم « فما استغفر له ولا سبه » وفي حديث بريدة عنده « فكان الناس فيه فرقتين : قائل يقول لقد هلك لقد أحاطت به خطيئته، وقائل يقول ماتوبة أفضل من توبة ماعز، فلبثوا ثلاثاً ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استغفروا لماعز بن مالك » وفي حديث بريدة أيضاً « لقد تاب توبة لو قسمت على أمة لو سعتهم » وفي حديث أبي هريرة عند النسائي « لقد رأيت بين أنهار الجنة ينغمس » قال يعنى يتنعم كذا في الأصل، وفي حديث جابر عند أبي عوانة « فقد رأيت يتخضخض في أنهار الجنة » وفي حديث اللجلاج عند أبي داود والنسائي « ولا تقل له خبيث هو عند الله أطيب من ريح المسك » وفي حديث أبي الفيل عند الترمذي « لا تشتمه » وفي حديث أبي ذر عند أحمد « قد غفر له وأدخل الجنة » .

قوله ( وصلى عليه ) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق، وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره « ولم يصل عليه » قال المنذرى في حاشية السنن : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله « وصلى عليه » قلت : قد أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحق بن راهويه وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني وابن حبان من طريقه زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور، والنسائي وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والإسماعيلي والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي . زاد الإسماعيلي، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه، وأخرجه أبو عوانة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغاني فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها .

قوله ( ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهري : وصلى عليه ) أما رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في « باب رجم المحسن » ولفظه « فأمر به فرجم وكان قد أحسن » وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسق المتن وساقه إسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه « وصلى عليه » .

قوله ( سئل أبو عبد الله هل قوله « فصلى عليه » يصح أم لا ؟ قال : رواه معمر ، قيل له : هل رواه غير معمر ؟ قال : لا ) وقع هذا الكلام في رواية المستملى وحده عن الفربري، وأبو عبد الله هو البخاري، وقد اعترض عليه في جزمه بأن معمرأ روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن

عبد الرزاق، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه، لكن ظهر لي أن البخاري قويته عنده رواية محمود بالشواهد، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي قرّة من وجه آخر عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف في قصة ما عَزَّ قَالَ «فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَصَلَّى عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ قَالَ: صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ» فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النفي على أنه لم يصل عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه في اليوم الثاني، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْمُرْ بِالصَّلَاةِ عَلَيَّ مَا عَزَّ وَلَمْ يَنْهَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ» ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنمية التي زنت ورجمت «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَتَصَلَّى عَلَيْهَا وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ: لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قَسَمْتُ بَيْنَ سَبْعِينَ لَوْ سَعْتَهُمْ» وحكى المنذرى قول من حمل الصلاة في الخبر على الدعاء، ثم قال: في قصة الجهنمية دلالة على توهين هذا الاحتمال، قال: وكذا أجاب النووي فقال: إنه فاسد لأن التأويل لا يصار إليه إلا عند الاضطرار إليه ولا اضطرار هنا. وقال ابن العربي: لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ما عَزَّ، قال وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد وما عَزَّ وإنما جاء مستفهماً، قال: وهو جواب واه، وقيل لأنه قتله غضباً لله وصلاته رحمة فتنافيا، قال: وهذا فاسد لأن الغضب انتهى، قال: ومحل الرحمة باق، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعاً لغيره. قلت: وتامه أن يقال: وحيث صلى عليه يكون هناك قرينة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حينئذ باختلاف الأشخاص، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك: يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت، ويحلى بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ولا يصلى عليه الإمام ردعاً لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصلى عليه، ولثلاثا يجترئ الناس على مثل فعله. وعن بعض المالكية: يجوز للإمام أن يصلى عليه وبه قال الجمهور، والمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم، وهو قول أحمد، وعن الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور، وعن الزهري لا يصلى على المرجوم ولا على قاتل نفسه، وعن قتادة لا يصلى على المولود من الزنا وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهري وقاتدة، قال: وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور والله أعلم.

٢٦ - باب من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتياً. قال عطاء: لم يعاقبه النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن جريج ولم يعاقب الذي جامع في رمضان، ولم يعاقب عمر صاحب الظبي. وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٦٨٢١ - حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَاطْعَمِ سِتِينَ مَسْكِينًا».

٦٨٢٢ - وقال الليث عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير

عن عباد بن عبد الله بن الزبير «عن عائشة : أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قال : احترقت . قال : ثم ذاك ؟ قال : وقعت بامرأتى في رمضان . قال له : تصدق قال . ما عندي شيء . فجلس ، وأتاه إنسان يسوق حمراً ومعه طعام - قال عبد الرحمن ، ما أدري ما هو - إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أين المحترق ؟ فقال : ها أنا ذا . قال : أخذ هذا فتصدق به ، قال : على أحوج مني ؟ ما لأهلي طعام . قال : فكلوه .»

قال أبو عبد الله : الحديث الأول أبين ، قوله «أطعمم أهلك» .

**قوله ( باب من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتياً )** كذا للأكثر بقاء ساكنة بعدها مثناة مكسورة ثم ياء آخر الحروف من الاستفتاء ، ويؤيده قوله في حديث الباب «فاستفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية الكشميهني «مستعيناً» وضبطت بالمهملة وبالنون قبل الألف وبالمعجمة ثم المثناة ، والتقييد بدون الحد يقتضى أن من كان ذنبه يوجب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب ، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود ، وأما التقييد الأخير فلا مفهوم له بل الذى يظهر أنه ذكر لدلالته على توبته .

**قوله ( قال عطاء لم يعاقبه النبي صلى الله عليه وسلم )** أى الذى أخبر أنه وقع في معصية بلا مهلة حتى صلى معه فأخبره بأن صلاته كفرت ذنبه .

**قوله ( وقال ابن جريج : ولم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم الذى جامع في رمضان )** تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه .

**قوله ( ولم يعاقب عمر صاحب الظبي )** كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك منقطعاً ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبيصة بن جابر قال «خرجنا حجاً فسنح لى ظبى فرميت به بحجر فمات ، فلما قدمنا مكة سألتنا عمر فسأل عبد الرحمن بن عوف فحكما فيه بعز ، فقلت إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره ، قال فعلاى بالدرة فقال : أتقتل الصيد فى الحرم وتسفه الحكم ؟ قال الله تعالى ﴿يحكم به ذوا عدل منكم﴾ وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر ولا يعارض هذا المنفى الذى فى الترجمة لأن عمر إنما علاه بالدرة لما طعن فى الحكم وإلا لو وجبت عليه عقوبة بمجرد الفعل المذكور لما أخرها .

**قوله ( وفيه عن أبى عثمان عن ابن مسعود )** أى فى معنى الحكم المذكور فى الترجمة حديث مروى عن أبى عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشميهني «مثله» وهى زيادة لا حاجة إليها لأنه يصير ظاهره أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يعاقب صاحب الظبى ، ووقع فى بعض النسخ «عن أبى مسعود» وهو غلط والصواب «ابن مسعود» وقد وصله المؤلف رحمه الله فى أوائل كتاب الصلاة فى «باب الصلاة كفارة» من رواية سليمان التيمى عن أبى عثمان به وأوله «إن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فأخبره فنزلت ﴿أقم الصلاة طرفى النهار الآية﴾ وقد ذكرت شرحه فى تفسير سورة هود ، وأن الأصح فى تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصارى ، وأن نحو ذلك وقع لجماعة غيره .

**قوله ( عن حميد بن عبد الرحمن )** هو ابن عوف الزهرى ، وقد تقدم شرح حديثه مستوفى فى كتاب

الصيام .

قوله ( وقال الليث الخ ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال « حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به » ورويناه موصولاً أيضاً في الأوسط للطبراني والمستخرج للإسماعيلي .

قوله ( عن عمرو بن الحارث ) لليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصولاً وأخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث .

قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ( عن محمد بن جعفر بن الزبير ) أي ابن العوام ( عن عباد ) وهو ابن عمه . ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه .

قوله ( عن عائشة ) في رواية ابن وهب « أنه سمع عائشة » .

قوله ( أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ) زاد في رواية ابن وهب « في رمضان » .

قوله ( فقال احترقت ) كررها ابن وهب .

قوله ( قال م ذلك ) في رواية ابن وهب « فسأله عن شأنه » .

قوله ( قال ما عندي شيء ) في رواية ابن وهب « فقال يابني الله مالي شيء وما أقدر عليه » .

قوله ( فجلس فأتاه إنسان ) في رواية ابن وهب « قال اجلس فجلس فيينا هو على ذلك أقبل رجل » .

قوله ( ومعه طعام فقال عبد الرحمن ) هو ابن القاسم راوى الحديث ( ما أدري ما هو ) مقول عبد الرحمن ، وفي رواية الكشميهني « قال » بغير فاء ولم يقع هذا في رواية الليث ، ووقع فيها عند الإسماعيلي « عرقان فيهما طعام » وقال « قال أبو صالح عن الليث عرق » وكذا قال عبد الوهاب يعنى الثقفى ويزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، قال الإسماعيلي : وعرقان ليس بمحفوظ .

قوله ( أين احترق ) زاد ابن وهب « أنفأ » .

قوله ( على أحوج مني ) هو استفهام حذفت أدواته ، ووقع في رواية ابن وهب « أغيرنا » أي أعلى غيرنا .

قوله ( ما لأهل طعام ) في رواية ابن وهب « إنا الجياع مالنا شيء » .

قوله ( قال فكلوا ) في رواية ابن وهب « قال فكلوه » وقد مضى شرحه في الصيام .

٢٧ — باب إذا أقرَّ بالحدِّ ولم يُبين ، هل للإمام أن يسترَ عليه ؟

٦٨٢٣ — حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم الكلابي حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاءه رجل فقال يا رسول الله إني أصبتُ حداً فأقمه عليّ ، قال ولم يسأله عنه ، قال وحضرت الصلاة

فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فأقم في كتاب الله . قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد غفر لك ذنبك ، أو قال : حدك .

**قوله ( باب إذا أقر بالحد ولم يبين )** أى لم يفسره ( هل للإمام أن يستر عليه ) تقدم في الباب الذى قبله التنبيه على حديث أبى أمامة فى ذلك وهو يدخل فى هذا المعنى .

**قوله ( حدثنا عبد القدوس بن محمد )** أى ابن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب بمهملتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة ، هو بصرى صدوق وماله فى البخارى إلا هذا الحديث الواحد ، وعمرو ابن عاصم هو الكلابى وهو من شيوخ البخارى أخرج عنه بغير واسطة فى الأدب وغيره ، وقد طعن الحافظ أبو بكر البرزنجى فى صحة هذا الخبر مع كون الشيخين اتفقا عليه فقال هو منكر وهم وفيه عمرو بن عاصم مع أن هماماً كان يحبى بن سعيد لا يرضاه ويقول : أبان العطار أمثل منه ، قلت : لم يبين وجه الوهم ، وأما إطلاقه كونه منكراً فعلى طريقته فى تسمية ما ينفرد به الراوى منكراً إذا لم يكن له متابع ، لكن يجاب بأنه وإن لم يوجد لهمام ولا عمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أبى أمامة الذى أشرت إليه ، ومن ثم أخرج مسلم عقبه والله أعلم .

**قوله ( فجاء رجل فقال : إني أصبت حداً فأقمه على )** لم أقف على اسمه ، ولكن من وحد هذه القصة والتي فى حديث ابن مسعود فسر به وليس يجيد لاختلاف القصتين ، وعلى التعدد جرى البخارى فى هاتين الترجمتين فحمل الأولى على من أقر بذنوب دون الحد للتصريح بقوله « غير أنى لم أجامعها » وحمل الثانية على ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل ، وأما من وحد بين القصتين فقال لعله ظن ما ليس بحد حداً ، أو استعظم الذى فعله فظن أنه يجب فيه الحد ، ولحديث أنس شاهد أيضاً من رواية الأوزاعى عن شداد أبى عمار عن وائلة .

**قوله ( ولم يسأله عنه )** أى لم يستفسره ، وفى حديث أبى أمامة عند مسلم « فسكت عنه ثم عاد » .

**قوله ( وحضرت الصلاة )** فى حديث أبى أمامة « وأقيمت » .

**قوله ( أليس قد صليت معنا )** فى حديث أبى أمامة « أليس حيث خرجت من بيتك توضأت فأحسنت الوضوء ؟ قال : بلى . قال : ثم شهدت معنا الصلاة ؟ قال : نعم » .

**قوله ( ذنبك أو قال حدك )** فى رواية مسلم عن الحسن بن على الحلوانى عن عمرو بن عاصم بسنده فيه « قد غفر لك » وفى حديث أبى أمامة بالشك ولفظه « فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك » . وقد اختلف نظر العلماء فى هذا الحكم ، فظاهر ترجمة البخارى حمله على من أقر بحد ولم يفسره فإنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب ، وحمله الخطابى على أنه يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع بالوحي على أن الله قد غفر له لكونها واقعة عين ، وإلا لكان يستفسره عن الحد ويقيمه عليه ، وقال أيضاً فى هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع مهما أمكن ، وهذا الرجل لم يفصح بأمر يلزمه به إقامة الحد عليه فلعله أصاب صغيرة ظنها كبيرة توجب الحد فلم يكشفه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لأن موجب الحد لا يثبت بالاحتمال ، وإنما لم يستفسره إما لأن ذلك قد يدخل فى التجسس المنهى عنه وإما إيثاراً للستر ورأى أن فى

تعرضه لإقامة الحد عليه ندماً ورجوعاً، وقد استحب العلماء تلقين من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما بالتعريض وإما بأوضح منه ليدراً عنه الحد، وجزم النووي وجماعة أن الذنب الذي فعله كان من الصغائر بدليل أن في بقية الخبر أنه كفرته الصلاة بناء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصغائر لا الكبائر، وهذا هو الأكثر الأغلب، وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كمن كثر تطوعه مثلاً بحيث صلح لأن يكفر عدداً كثيراً من الصغائر ولم يكن عليه من الصغائر شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً فإنها تكفر عنه ذلك لأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً. قلت: وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن عمرو بن عاصم بسند حديث الباب بلفظ «أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله إني زنيت فأقم علي الحد» الحديث فحمله بعض العلماء على أنه ظن مالميس زنا زناً فلذلك كفرته ذنبه الصلاة، وقد يتمسك به من قال إنه إذا جاء تائباً سقط عنه الحد، ويحتمل أن يكون الراوي عبر بالزنا من قوله أصبت حداً فرواه بالمعنى الذي ظنه والأصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو ابن عاصم بسنده المذكور، ويحتمل أن يختص ذلك بالمذكور لإخبار النبي صلى الله عليه وسلم أن الله قد كفر عنه حده بصلاته، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم في غيره إلا في من علم أنه مثله في ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تمسك بظاهره صاحب الهدى فقال للناس في حديث أبي أمامة - يعنى المذكور قبل - ثلاث مسالك: أحدها أن الحد لا يجب إلا بعد تعيينه والإصرار عليه من المقر به، والثاني أن ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة، والثالث أن الحد يسقط بالتوبة، قال: وهذا أصح المسالك، وقواه بأن الحسنه التي جاء بها من اعترافه طوعاً بخشية الله وحده تقاوم السيئة التي عملها، لأن حكمة الحدود الردع عن العود، وصنيعه ذلك دال على ارتداعه فناسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم.

## ٢٨ - باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت؟

٦٨٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يعلى بن حكيم عن عكرمة «عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما أتني معاوية بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم قال له: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟ قال: لا يا رسول الله، قال: أنكته؟ - لا يكنى - قال: فعند ذلك أمر برجمه».

قوله (باب هل يقول الإمام للمقر) أي بالزنا (لعلك لمست أو غمزت) هذه الترجمة معقودة لجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يدفعه عنه، وقد خصه بعضهم بمن يظن به أنه أخطأ أو جهل.

قوله (سمعت يعلى بن حكيم) في رواية موسى بن إسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم «حدثني يعلى» ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في إسناد هذا الباب بأنه ابن حكيم.

قوله (عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود، وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لأن وهب بن جرير وصله وهو أخير بحديث أبيه من غيره، ولأنه ليس دون موسى في الحفاظ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود من رواية خالد الخذاء عن عكرمة عن

ابن عباس، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

**قوله** ( لما أتى ماعز بن مالك ) في رواية خالد الحذاء « إن ماعز بن مالك أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنه زنى فأعرض عنه، فأعاد عليه مراراً، فسأل قومه : أيجنون هو ؟ قالوا ليس به بأس » وسنده على شرط البخارى، وذكر الطبرانى في « الأوسط » أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء .

**قوله** ( قال له لعلك قبلت ) حذف المفعول للعلم به أى المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل وقوله « أو غمزت » بالغين المعجمة والزاي أى بعينك أو يدك أى أشرت » أو المراد بغمزت بيدك الجس أو وضعها على عضو الغير، وإلى ذلك الإشارة بقوله « لمست » بدل « غمزت » وقد وقع في رواية يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عند الإسماعيلي بلفظ « لعلك قبلت أو لمست » .

**قوله** ( أو نظرت ) أى فأطلقت على أى واحدة فعلت من الثلاث زنا ففيه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبى هريرة « العين تزنى وزناها النظر » وفي بعض طرقة عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن، زاد أبو داود والقلم، وعندهم « والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » وفي الترمذى وغيره عن أبى موسى الأشعري رفعه « كل عين زانية » .

**قوله** ( أنكها ) بالنون والكاف ( لا يكنى ) أى تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر، وقد وقع في رواية خالد بلفظ « أفعلت بها » وكأن هذه الكناية صدرت منه أو من شيخه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن، وقد تقدم في حديث أبى هريرة الذى تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في « باب لا يرجم المجنون » زيادات في هذه الألفاظ .

**قوله** ( فعند ذلك أمر برجمه ) زاد خالد الحذاء في روايته « فانطلق به فرجم ولم يصل عليه » .

#### ٢٩ - باب سؤال الإمام المقرّ : هل أخصنت ؟

٦٨٢٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلْمَةَ « أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ - يَرِيدُ نَفْسَهُ - فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَيَّ نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَبُكَ جُنُونَ ؟ قَالَ : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ : أَحْصَنْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : اذْهَبُوا فَاَرْجُمُوهُ » .

٦٨٢٦ - ... قَالَ ابْنُ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي مِنْ سَمْعِ جَابِرٍ قَالَ : فَكُنْتُ فِي مَن رَجَمَهُ، فَرَجَمَنَاهُ بِالْمَصْلِيِّ، فَلَمَّا أَذْلَقْتَهُ الْحِجَارَةَ جَمَزَ، حَتَّى أَدْرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمَنَاهُ » .

**قوله** ( باب سؤال الإمام المقر هل أخصنت ) أى تزوجت ودخلت بها وأصبحتها .

**قوله** ( رجل من الناس ) أى ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم .

**قوله** ( زنيت يريد نفسه ) أى أنه لم يجيء مستفتياً لنفسه ولا لغيره وإنما جاء مقرأً بالزنا ليفعل معه ما يجب

عليه شرعاً، وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور فيه في «باب لا يرحم المجنون» قال ابن التين : محل مشروعية سؤال المقر بالزنا عن ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج تزويجاً صحيحاً ودخل بها، فأما إذا علم إحصانه فلا يسأل عن ذلك . ثم حكى عن المالكية تفصيلاً فيما إذا علم أنه تزوج ولم يسمع منه إقراراً بالدخول فقول : من أقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل إنكاره، وقيل أكثر من ذلك . وهل يحد حد الثيب أو البكر ؟ الثاني أرجح، وكذا إذا اعترف الزوج بالإصابة . ثم قال : إنما اعترفت بذلك لأملك الرجعة أو اعترفت المرأة ثم قالت : إنما فعلت ذلك لأستكمل الصداق، فإن كلا منهما يحد حد البكر انتهى . وعند غيرهم يرفع الحد أصلاً . ونقل الطحاوي عن أصحابهم أن من قال لآخر يازاني فصدقه أنه يجلد القائل ولا يحد المصدق، وقال زفر بل يحد، قلت : وهو قول الجمهور، ورجح الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز «أحق ما بلغني عنك أنك زنت ؟ قال : نعم، فحده» قال واتفقهم على أن من قال لآخر لي عليك ألف فقال صدقت أنه يلزمه المال .

### ٣٠ - باب الاعتراف بالزنا

٦٨٢٨، ٦٨٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبيد الله أنه «سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قالا : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقام رجل فقال : أشدك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه وكان أفة منه فقال : افض بيننا بكتاب الله واثدني لي . قال : قل . قال : إن ابني هذا كان عسيفاً على هذا، فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابن جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأته الرجم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله جل ذكره، المائة شاة والخادم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها . فغدا عليها فاعترفت، فرجمها . قلت لسفيان : لم يقل «فأخبروني أن علي ابن الرجم» فقال : أشك فيها من الزهري، وربما سكت .

٦٨٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبيد الله «عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال عمر لقد خشييت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنى . وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف . قال سفيان : كذا حفظت، ألا وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده .

قوله (باب الاعتراف بالزنا) هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديثي الباب، وقد تقدم في شرح قصة ماعز البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أو لا؟ واحتج من اكتفى بالمرة بإطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما وقع في قصة ماعز من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم .

قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة .

قوله (حفظناه من في الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان «حدثنا الزهري» وفي رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الإسماعيلي «سمعت الزهري» .



**قوله ( أخبرني عبيد الله )** زاد الحميدى « ابن عبد الله بن عتبة » .

**قوله ( أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد )** في رواية الحميدى « عن زيد بن خالد الجهنى وأبى هريرة وشبل » وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائى وهشام بن عمار وأبو بكر بن أبى شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه وعمرو بن على وعبد الجبار بن العلاء والوليد بن شجاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورق وإبراهيم ابن سعيد الجوهري عند الإسماعيلى وآخرون عن سفيان . وأخرجه الترمذى عن نصر بن على وغير واحد عن سفيان ولفظه « سمعت من أبى هريرة وزيد بن خالد وشبل لأنهم كانوا عند النبى صلى الله عليه وسلم » قال الترمذى : هذا وهم من سفيان ، وإنما روى عن الزهرى بهذا السند حديث « إذا زنت الأمة » فذكر فيه شبلاً ، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل فوهم سفيان فى تسويته بين الحديثين . قلت : وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث ، وكذا أخرجاه من طرق عن الزهرى : منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان ، وللبخارى من رواية ابن أبى ذئب وشعيب بن أبى حمزة ، ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعمر كلهم عن الزهرى ليس فيه شبل ، قال الترمذى وشبل لا صحبة له ، والصحيح ما روى الزبيدى ويونس وابن أخى الزهرى فقالوا عن الزهرى « عن عبيد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الأمة إذا زنت » . قلت : ورواية الزبيدى عند النسائى ، وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهرى ، وليس هو فى الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائى ، وليس فيه « كنت عند النبى صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم )** فى رواية شعيب « بينا نحن عند النبى صلى الله عليه وسلم » وفى رواية ابن أبى ذئب « وهو جالس فى المسجد » .

**قوله ( فقام رجل )** فى رواية ابن أبى ذئب الآتية قريباً وصالح بن كيسان الآتية فى الأحكام والليث الماضية فى الشروط « إن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهو جالس » وفى رواية شعيب فى الأحكام « إذ قام رجل من الأعراب » وفى رواية مالك الآتية قريباً « إن رجلين اختصما » .

**قوله ( أنشدك الله )** فى رواية الليث « فقال يا رسول الله أنشدك الله » بفتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المعجمة أى أسألك بالله ، وضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أى أذكرك رافعاً نشيدى أى صوتى ، هذا أصله ثم استعمل فى كل مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبى صلى الله عليه وسلم مع النهى عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهى لكونه أعرابياً ، أو النهى لمن يرفعه حيث يتكلم النبى صلى الله عليه وسلم على ظاهر الآية . وذكر أبو على الفارسى أن بعضهم رواه بضم همزة وكسر المعجمة وغلطه .

**قوله ( إلا قضيت بيننا بكتاب الله )** فى رواية الليث « إلا قضيت لى بكتاب الله » قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدرى لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التى يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به النفى المحصور فيه المفعول ، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله ، ويحتمل أن تكون إلا جواب القسم لما فيها من معنى الحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء ، فالتأكيد إنما وقع لعدم التشاغل بغيره لأن لقوله « بكتاب الله » مفهوماً ، وبهذا يندفع إيراد من استشكل

فقال : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يحكم إلا بكتاب الله فما فائدة السؤال والتأكيد في ذلك ؟ ثم أجاب بأن ذلك من جفاة الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده، وقيل المراد القرآن وهو المتبادر . وقال ابن دقيق العيد : الأول أولى لأن الرجم والتغريب ليسا مذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى ﴿أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا﴾ فيبين النبي صلى الله عليه وسلم أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب . قلت : وهذا أيضاً بواسطة التبيين، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها وهي « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » وسيأتي بيانه في الحديث الذي يليه، وبهذا أجاب البيضاوي ويبقى عليه التغريب، وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق فلذلك قال « الغنم والوليدة رد عليك » . والذي يترجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة مما وقع به الجواب الآتي ذكره، والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( فقام خصمه وكان أفقه منه )** في رواية مالك « فقال الآخر وهو أفقههما » قال شيخنا في « شرح الترمذي » يحتمل أن يكون الراوى كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول إما مطلقاً وإما في هذه القصة الخاصة، أو استدلل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه وتأكيده السؤال على فقهه، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم، وأورده ابن السني في « كتاب رياضة المتعلمين » حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف .

**قوله ( فقال اقض بيننا بكتاب الله واثذن لي )** في رواية مالك « فقال أجل » وفي رواية الليث « فقال نعم فاقض » وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب « فقال صدق اقض له يارسول الله بكتاب الله » .

**قوله ( واثذن لي )** زاد ابن أبي شيبة عن سفيان « حتى أقول » وفي رواية مالك « أن أتكلم » .

**قوله ( قل )** في رواية محمد بن يوسف « فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل » وفي رواية مالك « قال تكلم » .

**قوله ( قال )** ظاهر السياق أن القائل هو الثاني، وحزم الكرماني بأن القائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا « فقال الأعرابي إن ابني » بعد قوله في أول الحديث « جاء أعرابي » وفيه « فقال خصمه » وهذه الزيادة شاذة والمحفوظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب، وكذا وقع في الشروط عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب موافقاً للجماعة ولفظه « فقال صدق، اقض له يارسول الله بكتاب الله، إن ابني الخ » فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي عند أبي نعيم في « المستخرج » ووافق عاصماً يزيد بن هارون عند الإسماعيلي .

**قوله ( إن ابني هذا )** فيه أن الابن كان حاضراً فأشار إليه، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة .

**قوله ( كان عسيفاً على هذا )** هذه الإشارة الثانية لخصم المتكلم وهو زوج المرأة، زاد شعيب في روايته « والعسيف الأجير » وهذا التفسير مدرج في الخبر، وكأنه من قول الزهري لما عرف من عادته أنه كان يدخل كثيراً من التفسير في أثناء الحديث كما بينته في مقدمة كتابي في المدرج، وقد فصله مالك فوقه في سياقه، « كان عسيفاً على هذا . قال مالك : والعسيف الأجير » وحذفها سائر الرواة، والعسيف بمهملتين الأجير وزنه

ومعناه والجمع عسفاء كأجراء، ويطلق أيضاً على الخادم وعلى العبد وعلى السائل، وقيل يطلق على من يستهان به، وفسره عبد الملك بن حبيب بالغلام الذي لم يحتلم، وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في ابتداء الاستئجار. ووقع في رواية للنسائي تعيين كونه أجيروا، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب «كان ابني أجيرواً لامرأته» وسمى الأجير عسيفاً لأن المستأجر يعسفه في العمل والعسف الجور، أو هو بمعنى الفاعل لكونه يعسف الأرض بالتردد فيها، يقال عسف الليل عسفاً إذا أكثر السير فيه، ويطلق العسف أيضاً على الكفاية، والأجير يكفى المستأجر الأمر الذي أقامه فيه.

**قوله (على هذا)** ضمن على معنى عند بدليل رواية عمرو بن شعيب، وفي رواية محمد بن يوسف «عسيفاً في أهل هذا» وكان الرجل استخدمه فيما تحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سبباً لما وقع له معها.

**قوله (فزني بامرأته فافتديت)** زاد الحميدى عن سفيان «فزني بامرأته فأخبروني أن على ابني الرجم فافتديت» وقد ذكر على بن المديني رواية في آخره هنا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة فرمما تركها، وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبه لم يذكروها وثبتت عند مالك والليث وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب، ووقع في رواية آدم «فقالوا لي على ابنك الرجم» وفي رواية الحميدى فأخبرت، بضم الهمزة على البناء للمجهول، وفي رواية أبي بكر الخنفي «فقال لي» بالإنفراد، وكذا عند أبي عوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب، فإن ثبتت فالضمير في قوله فافتديت منه لخصمه، وكأنهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه، وهذا ظن باطل، ووقع في رواية عمرو بن شعيب «فسألت من لا يعلم فأخبروني أن على ابني الرجم فافتديت منه».

**قوله (بمائة شاة وخادم)** المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظ «وجارية لي» وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب «بمائة من الغنم ووليدة» وقد تقدم تفسير الوليدة في آواخر الفرائض.

**قوله (ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني)** لم أقف على أسمائهم ولا على عددهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب «ثم إنى سألت أهل العلم فأخبروني» ومثله لابن أبي ذئب لكن قال «فزعموا» وفي رواية معمر «ثم أخبرني أهل العلم» وفي رواية عمرو بن شعيب «ثم سألت من يعلم».

**قوله (أن على ابني)** في رواية مالك «إنما على ابني».

**قوله (جلد مائة)** بالإضافة للأكثر، وقرأه بعضهم بتنوين جلد مرفوع وتنوين مائة منصوب على التمييز ولم يثبت رواية.

**قوله (وعلى امرأة هذا الرجم)** في رواية مالك والأكثر «وإنما الرجم على امرأته» وفي رواية عمرو ابن شعيب «فأخبروني أن ليس على ابني الرجم».

**قوله (والذي نفسى بيده)** في رواية مالك «أما والذي».

قوله ( لأقضي ) بتشديد النون للتأكيد .

قوله ( بكتاب الله ) في رواية عمرو بن شعيب « بالحق » وهي ترجح أول الاحتمالات الماضي ذكرها .

قوله ( المائة شاة والخادم رد ) في رواية الكشميهني « عليك » وكذا في رواية مالك ولفظه « أما غنمك وجاريتك فرد عليك » أي مردود من إطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أي منسوج . ووقع في رواية صالح بن كيسان « أما الوليدة والغنم فردها » وفي رواية عمرو بن شعيب « أما ما أعطيته فرد عليك » فإن كان الضمير في أعطيته لخصمه تأيدت الرواية الماضية وإن كان للعطاء فلا .

قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) قال النووي : هو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم علم أن الابن كان بكرًا وأنه اعترف بالزنا، ويحتمل أن يكون أضرع اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف ، والأول أليق فإنه كان في مقام الحكم ، فلو كان في مقام الإفتاء لم يكن فيه إشكال لأن التقدير إن كان زنى وهو بكر ، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسبه إليه ، وأما العلم بكونه بكرًا فوقع صريحاً من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه « كان ابني أجيراً لامرأة هذا وابني لم يحصن » .

قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) واقفه الأكثر ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب « وأما ابنك فنجلده مائة ونغربه سنة » وفي رواية مالك وصالح بن كيسان « وجلد ابنه مائة وغربه عاماً » وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذ كان حكماً لا فتوى ، بخلاف رواية سفيان ومن واقفه .

قوله ( واغد يا أنيس ) بنون ومهمله مصغر ( على امرأة هذا ) زاد محمد بن يوسف : فاسألها ، قال ابن السكن في كتاب الصحابة : لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكراً إلا في هذا الحديث ، وقال ابن عبد البر : هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مرثد وقيل ابن أبي مرثد ، وزيفوا الأخير بأن أنيس ابن أبي مرثد صحابي مشهور وهو غنوي بالغين المعجمة والنون لأسلمي وهو بفتححتين لا التصغير ، وغلط من زعم أيضاً أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لأسلمي ، ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب « وأما أنت يا أنيس - لرجل من أسلم - فاغد » وفي رواية مالك ويونس وصالح ابن كيسان « وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر » وفي رواية معمر « ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا » وهذا يدل على أن المراد بالغدو الذهاب والتوجه كما يطلق الرواح على ذلك ، وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه نصف النهار ، وقد حكى عياض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار .

قوله ( فإن اعترفت فارجمها ) في رواية يونس « وأمر أنيساً الأسلمي أن يرحم امرأة الآخر إن اعترفت » .

قوله ( فغدا عليها فاعترفت فرجمها ) كذا للأكثر ، ووقع في رواية الليث « فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت » واختصره ابن أبي ذئب فقال « فغدا عليها فرجمها » ونحوه في رواية صالح ابن كيسان ، وفي رواية عمرو بن شعيب « وأما امرأة هذا فترجم » ورواية الليث أتمها لأنها تشعر بأن أنيساً أعاد جوابها على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر حينئذ برجمها ويحتمل أن يكون المراد أمره الأول المعلق على اعترافها

فيتحد مع رواية الأكثر وهو أولى . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصاً أو استنباطاً، وجواز القسم على الأمر لتأكيد، والخلف بغير استحلاف، وحسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه، وأن من تأسى به من الحكام في ذلك يحمده كمن لا ينزعج لقول الخصم مثلاً احكم بيننا بالحق . وقال البيضاوي : إنما تواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أهما يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصالحة ولا بالأخذ بالأرفق ، لأن للحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين . وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضى التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسبوقاً، وأن للإمام أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاء معاً وأمكن أن كلا منهما يدعى ، واستحباب استئذان المدعى والمستفتى الحاكم والعالم في الكلام، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذراً . وفيه أن من أقر بالحد وجب على الإمام إقامته عليه ولو لم يعترف مشاركته في ذلك، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا إن طلبه المقذوف، خلافاً لابن أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقذوف . قلت : وفي الاستدلال به نظر، لأن محل الخلاف إذا كان المقذوف حاضراً، وأما إذا كان غائباً كهذا فالظاهر أن التأخير لاستكشاف الحال . فإن ثبت في حق المقذوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة، وقد قال النووي تبعاً لغيره أن سبب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أنيساً للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور لتطالب بحد قاذفها إن أنكرت، قال : هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا يد منه لأن ظاهره أنه بعث يطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يختاط له بالتجسس والتنقيب عنه بل يستحب تلقين المقر به ليرجع كما تقدم في قصة ماعز وكان لقوله « فإن اعترفت » مقابلاً أى وإن أنكرت فأعلمها أن لها طلب حد القذف فحذف لوجود الاحتمال . فلو أنكرت وطليت لأجيب . وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس « أن رجلاً أقر بأنه زنى بامرأة فجلده النبي صلى الله عليه وسلم مائة » ثم سأل المرأة فقالت كذب فجلده حد الفرية ثمانين وقد سكت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكره النسائي . وفيه أن المخدرة التي لاتعتاد البروز لاتكلف الحضور لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها، وقد ترجم النسائي لذلك . وفيه أن السائل يذكر كل ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفتى أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة لقول السائل إن ابني كان عسيفاً على هذا، وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنا، والسر في ذلك أنه أراد أن يقيم لابنه معذرة ما وأنه لم يكن مشهوراً بالعهر ولم يهجم على المرأة مثلاً ولا استكرهها، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المتقتضية لمزيد التأنيس والإدلال، فيستفاد منه إلحاح على إبعاد الأجنبية من الأجنبية مهما أمكن، لأن العشرة قد تفضى إلى الفساد ويتسور بها الشيطان إلى الإفساد . وفيه جواز استفتاء المفضل مع وجود الفاضل، والرد على من منع التابعي أن يفتى مع وجود الصحابي مثلاً . وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالأمر الناشئ عن الظن مع القدرة على اليقين، لكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع إلى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك العصر الشريف من يفتى بالظن الذى لم ينشأ عن أصل، ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المنافقين أو من قرب عهده بالجاهلية فأقدم على ذلك . وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي بلده، وقد عقد محمد ابن سعد في الطبقات باباً لذلك وأخرج بأسانيد فيها الواقدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن ابن عوف وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت . وفيه أن الحكم المبني على الظن ينقض بما يفيد القطع . وفيه أن الحد لا يقبل الفداء، وهو مجمع عليه في الزنا والسرقه والحراة وشرب المسكر، واختلف في

القذف والصحيح أنه كغيره وإنما يجرى الفداء في البدن كالفصاص في النفس والأطراف . وأن الصلح المبني على غير الشرع يرد ويعاد المال المأخوذ فيه ، قال ابن دقيق العيد : وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضين تراضيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف ، والحق أن الإذن في التصرف مقيد بالعقود الصحيحة . وفيه جواز الاستنابة في إقامة الحد ، واستدل به على وجوب الإعذار والاكتفاء فيه بواحد ، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذين الرجلين ، كذا قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العسيف فقط وأما العسيف والزوج فلا ، وغفل بعض من تبع القاضى فقال : لا بد من هذا الحمل وإلا لزم الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قائل به ، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أنيساً بعث حاكماً فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجمها فأذن له في رجمها ، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقدم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوارية ، إلا أن يقال إنها شهادة حسبة ، ويجاب بأنه لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك . واستدل به على جواز الحكم بإقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ، ولكنها واقعة عين فيحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجمها . قال عياض : احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولى الشافعى وبه قال أبو ثور ، وأبى ذلك الجمهور ، والخلاف في غير الحدود أقوى ، قال وقصة أنيس يطرقها احتمال معنى الإعذار كما مضى ، وأن قوله «فارجمها» أى بعد إعلامى ، أو أنه فوض الأمر إليه فإذا اعترفت بمحضرة من يثبت ذلك بقولهم تحكم ، وقد دل قوله «فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت» أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها ، كذا قال ، والذى يظهر أن أنيساً لما اعترفت أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بمبالغة في الاستثبات ، مع كونه كان علق له رجمها على اعترافها . واستدل به على أن حضور الإمام الرجل ليس شرطاً ، وفيه نظر لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر - بل باشر - الرجم لظاهر قوله «فارجمها» . وفيه ترك الجمع بين الجلد والتغريب ، وسيأتى فى «باب البكران يجلدان وينفيان» وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها ، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل فى قصتها أيضاً ، وفيه نظر لأن الفعل لاعموم له فالترك أولى . وفيه جواز استئجار الحر . وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك . واستدل به على صحة دعوى الأب لمحجوره ولو كان بالغاً لكون الولد كان حاضراً ولم يتكلم إلا أبوه ، وتعقب باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التداعى لم يقع إلا بسبب المال الذى وقع به الفداء فكأن والد العسيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامراته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليستعيده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم برد ذلك إليه ، وأما ما وقع فى القصة من الحد فباعتراف العسيف ثم المرأة . وفيه أن حال الزانيين إذا اختلفا أقيم على كل واحد حده لأن العسيف جلد والمرأة رجمت ، فكذا لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً ، وكذا لو زنى بالغ بصبية أو عاقل بمجنونة حد البالغ والعاقل دونهما ، وكذا عكسه . وفيه أن من قذف ولده لا يحد له لأن الرجل قال إن ابنى زنى ولم يثبت عليه حد القذف .

الحديث الثانى ، قوله ( عن الزهرى ) صرح الحميدى فيه بالتحديث عن سفيان قال «أتينا - يعنى الزهرى - فقال إن شئتم حدثتكم بعشرين حديثاً أو حدثتكم بحديث السقيفة ، فقالوا : حدثنا بحديث السقيفة » فحدثهم به بطوله ، فحفظت منه شيئاً ثم حدثنى ببقية بعد ذلك معمر .

قوله ( عن عبيد الله ) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله : ووقع عند أبي عوانة في رواية يونس عن الزهري « أخبرني عبيد الله » .

قوله ( عن ابن عباس قال : قال عمر ) في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند النسائي « سمعت عمر » .

قوله ( لقد خشيت الخ ) هو طرف من الحديث ويأتي بتامه في الباب الذي يليه ، والغرض منه هنا قوله « ألا وإن الرجم حق » الخ .

قوله ( قال سفيان ) هو موصول بالسند المذكور .

قوله ( كذا حفظت ) هذه جملة معترضة بين قوله « أو الاعتراف » وبين قوله « وقد رجم » وقد أخرج الإسماعيلي من رواية جعفر الفريابي عن علي بن عبد الله شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله أو الاعتراف « وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده » فسقط من رواية البخارى من قوله « وقرأ » إلى قوله « البتة » ولعل البخارى وهو الذى حذف ذلك عمداً ، فقد أخرج النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال « لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان » وينبغي أن يكون وهم في ذلك - قلت : وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس ومعمّر وصالح بن كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكروها ، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال « لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس قد سنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة - ثم قال - إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حدين في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا ، والذى نفسى بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها بيدي : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » . قال مالك : الشيخ والشيخة الثيب والثيبة . ووقع في « الحلية » في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر « لكتبها في آخر القرآن » ووقعت أيضاً في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التنبيه عليها في الباب الذى يليه ، فقال متصلاً بقوله قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده « ولولا أن يقولوا كتب عمر ماليس في كتاب الله لكتبته ، قد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكلاً من الله والله عزيز حكيم » وأخرج هذه الجملة النسائي وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال « ولقد كان فيها - أى سورة الأحزاب - آية الرجم : الشيخ » فذكر مثله . ومن حديث زيد بن ثابت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الشيخ والشيخة » مثله إلى قوله « البتة » ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن خالته أخبرته قالت « لقد قرأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم » فذكره إلى قوله « البتة » وزاد « بما قضيا من اللذة » وأخرج النسائي أيضاً أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت « ألا تكتبها في المصحف ؟ قال : لا ، ألا ترى أن الشاين الثيبين يرحمان ؟ ولقد ذكرنا ذلك ، فقال عمر : أنا أكفيكم ، فقال : يا رسول الله أكتبني آية الرجم ، قال لا أستطيع » وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم « أن عمر خطب الناس فقال : لا تشكوا في الرجم فإنه حق ، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف فسألت أبي بن كعب فقال : أليس إننى وأنا أستقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم

فدفعت في صدري وقلت أستقرئه آية الرجم وهم يتسافدون نسافد الخمر» ورجاله ثقات . وفيه إشارة إلى بيان السب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فمرا على هذه الآية فقال زيد «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة، فقال عمر : لما نزلت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أكتبها ؟ فكأنه كره ذلك، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم» فيستفاد من هذا الحديث السب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عمومها .

### ٣١ - باب رجم الحُبلى من الزنا إذا أحصنت

٦٨٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كُنْتُ أَقْرَى رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَبَيْنَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمَنَى وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ : لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي فَلَانٍ يَقُولُ : لَوْ قَدِمَتِ عُمْرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فَلَانًا، فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ، فَغَضِبَ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ : إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِقَائِمِ الْعِشْيَةِ فِي النَّاسِ فَمَحَذَّرَهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَغْضَبُوهُمْ أُمُورَهُمْ . قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ زَعَاغَ النَّاسِ وَغَوْغَاءَهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطِيرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطِيرٍ، وَأَنْ لَا يَعْوَهَا، وَأَنْ لَا يَضَعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَأَمْهَلْ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ فَإِنَّهَا دَارُ الْهَجْرَةِ وَالسُّنَّةِ، فَتَخْلَصَ بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ، فَتَقُولَ مَا قُلْتُ مِمَّا كُنَّا فِيهِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ مَقَالَتِكَ، وَيَضَعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا . فَقَالَ عُمَرُ : أَمَا وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَأَقُومَنَّ بِذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فِي عَقَبِ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَجَلْتُ الرُّوَّاحَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ حَتَّى أَجِدَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ جَالِسًا إِلَى رَكْنِ الْمَنِيرِ، فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ تَمَسُّ رَكْبَتِي رَكْبَتَهُ، فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَلَمَّا رَأَيْتَهُ مُقْبِلًا قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ : لَيَقُولَنَّ الْعِشْيَةَ مَقَالَةً لَمْ يَقُلْهَا مِنْذُ اسْتَخْلَفَ . فَأَنْكَرَ عَلَيَّ وَقَالَ : مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ ! فَجَلَسَ عُمَرُ عَلَى الْمَنِيرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ قَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَةً قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا، لَا أَدْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَجَلِي، فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاها فليحدِّث بها حيث انتهت به راجلته، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أجل لأجل أحد أن يكذب عليَّ إن الله بعث محمدًا صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده، فأخشي إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - أو إن كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - ألا ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تطروني كما أطرت عيسى بن مريم وقلوا عبد الله ورسوله . ثم إنه بلغني أن قائلًا منكم يقول والله لو قد مات عمر بايعت فلانًا، فلا يفترن امرؤ أن يقول إنما كانت ببيعة أبي بكر فلتة وتمت ، ألا وإنها قد كانت



كذلك، ولكن الله وقي شرها، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تَغَرَّةً أن يُقتلًا، وإنه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم، أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر: يا أبا بكر، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدهم، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلاً صالحاً فذكرنا ما تمألاً عليه القوم فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ فقلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا: لا عليكم أن لا تقربوهم، اقضوا أمركم. فقلت: والله لئن أتيتهم. فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مُزَمِّلٌ بين ظهرائهم، فقلت: من هذا؟ فقالوا: هذا سعد بن عباد، فقلت: ماله؟ قالوا: يوعك. فلما جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم فأتني على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم - معشر المهاجرين - رهط، وقد دفت دافة من قومكم، فإذا هم يريدون أن يحتزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر. فلما سكنت أردت أن أتكلم - وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر - وكنت أدارى منه بعض الحد، فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر: على رسلك. فكرهت أن أغضبه، فتكلم أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديته مثلها أو أفضل منها حتى سكنت. فقال: ما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً. وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ بيدي ويد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر، اللهم إلا أن تسول إلي نفسي عند الموت شيئاً لأجده الآن. فقال قائل من الأنصار: أنا جدي لها المحكك، وعذيقها المرجب. منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش. فكثرت اللغظ، وارتفعت الأصوات، حتى فرقت من الاختلاف، فقلت: ابسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار، ونزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عباد، فقلت: قتل الله سعد بن عباد. قال عمر: وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعه أبي بكر، نحسينا إن فارقتنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا، فإما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نخالفهم فيكون فساداً، فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تَغَرَّةً أن يُقتلًا.

قوله (باب رجم الحبل في الزنا) في رواية غير أبي ذر «من الزنا».

قوله (إذا أحصنت) أي تزوجت، قال الإسماعيلي يريد إذا حبلت من زنا على الإحصان ثم وضعت، فأما وهي حبل فلا ترجم حتى تضع. وقال ابن بطال: معنى الترجمة هل يجب على الحبل رجم أولاً، وقد استقر الإجماع على أنها لا ترجم حتى تضع. قال النووي وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع، وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع بالإجماع في كل ذلك اه. وقد كان عمر أراد أن يرمي الحبل فقال له معاذ «لا سبيل لك عليها حتى تضع ما في بطنها» أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات، واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجمت ولا ينتظر أن يكفل ولدها، وقال الكوفيون لا ترجم حين تضع حتى تجد من يكفل ولدها، وهو قول الشافعي ورواية عن مالك، وزاد الشافعي: لا ترجم حتى ترضع

اللبأ، وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين «أن امرأة جهنية أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فذكرت أنها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع، فلما وضعت أتته فأمر بها فرجمت». وعنده من حديث بريدة «أن امرأة من غامد قالت يارسول الله طهرني (فقالت إنها حبلى من الزنا) فقال لها حتى تضعي. فلما وضعت قال لانرجمها وتضع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه، فقام رجل فقال إلى رضاعه يارسول الله، فرجمها» وفي رواية له «فأرضعته حتى فطمته ودفعتته إلى رجل من المسلمين ورجمها» وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتحمل الأولى على أن المراد بقوله «إلى إرضاعه» أي تربيته. وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهنية كان لولدها من يرضعه بخلاف الغامدية.

**قوله ( عن صالح )** وهو ابن كيسان، ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز شيخ البخارى فيه بسنده، وأخرجه الإسماعيلي من طريقه.

**قوله ( عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله )** في رواية مالك «عن الزهري أن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أخبره» وأخرجه أحمد والدارقطني في «الغرائب» وصححه ابن حبان.

**قوله ( عن ابن عباس )** في رواية مالك «أن عبد الله بن عباس أخبره كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف» ولم أقف على اسم أحد منهم غيره، زاد مالك في روايته «في خلافة عمر فلم أر رجلاً يجرد من الأقمشعيرية ما يجرد عبد الرحمن عند القراءة» قال الداودي فيما نقله ابن التين معنى قوله «كنت أقرئ رجالاً» أى أتعلم منهم القرآن، لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إنما حفظ المفصل من المهاجرين والأنصار، قال: وهذا الذى قاله خروج عن الظاهر بل عن النص، لأن قوله أقرئ بمعنى أعلم. قلت: ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن إسحاق عن عبد الله بن أبى بكر عن الزهري «كنت أختلف إلى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن» أخرجه ابن أبى شيبة وكان ابن عباس ذكياً سريع الحفظ، وكان كثير من الصحابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظاً، وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة، فكانوا يعتمدون على نجباء الأبناء فيقرؤونهم تلقيناً للحفظ.

**قوله ( فيينا أنا بمنزله بمنى وهو عند عمر )** في رواية ابن إسحاق «فأتيته في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاء».

**قوله ( في آخر حجة حجها )** يعنى عمر، كان ذلك سنة ثلاث وعشرين.

**قوله ( لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم )** لم أقف على اسمه.

**قوله ( هل لك في فلان )** لم أقف على اسمه أيضاً، ووقع في رواية ابن إسحاق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد ولفظه «أن رجلين من الأنصار ذكرا بيعة أبى بكر».

**قوله ( لقد بايعت فلاناً )** هو طلحة بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبى معشر عن زيد بن أسلم عن أبىه وعن عمير مولى غفرة بضم المعجمة وسكون الفاء قال «قدم على أبى بكر مال - فذكر قصة طويلة في قسم الفىء ثم قال - حتى إذا كان من آخر السنة التى حج فيها عمر قال بعض الناس: لو قد مات أمير

المؤمنين أقمنا فلاناً، يعنون طلحة بن عبيد الله» ونقل ابن بطال عن المهلب أن الذين عنوا أنهم يبايعونه رجلاً من الأنصار ولم يذكر مستنده في ذلك .

**قوله ( فوالله ما كانت بيعة أبى بكر إلا فلتة )**، بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مثناة ثم تاء تأنيث أى فجأة وزنه ومعناه، وجاء عن سحنون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرها بانفلات الشيء من الشيء ويقول إن الفتح غلط وإنه إنما يقال فيما يندم عليه، وبيعة أبى بكر مما لا يندم عليه أحد، وتعقب بثبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بغتة أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض، وإنما أطلقوا على بيعة أبى بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضرها في الحال الأول، ووقع في رواية ابن إسحق بعد قوله فلتة «فما يمنع امرءاً إن هلك هذا أن يقوم إلى من يريد فيضرب على يده فتكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبى بكر» وسيأتى مزيد في معنى الفلتة بعد .

**قوله ( فغضب عمر )** زاد ابن إسحق «غضباً مارأيته غضب مثله منذ كان» .

**قوله ( أن يغضبهم أمورهم )** كذا في رواية الجميع بغين معجمة وصاد مهملة، وفي رواية مالك «يغتضبهم» بزيادة مثناة بعد الغين المعجمة، وحكى ابن التين أنه روى بالعين المهملة وضم أوله من أعضب أى صار لناصر له، والمعضوب الضعيف، وهو من عضبت الشاة إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخلة وهو المشاش، والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعف لضعفهم، والأول أولى، والمراد أنهم يثبتون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضى الله عنه .

**قوله ( يجمع رعا الناس وغوغاهم )** الرعا بفتح الراء وبمهملتين الجهلة الرذلاء، وقيل الشباب منهم والغوغاء بمعجمتين بينهما واو ساكنة، أصله صغار الجراد حين يبدأ في الطيران، ويطلق على السفلة المسرعين إلى الشر .

**قوله ( يغلبون على قريك )** بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أى المكان الذى يقرب منك، ووقع في رواية الكشميهنى وأبى زيد المروزى بكسر القاف وبالنون وهو خطأ، وفي رواية ابن وهب عن مالك «على مجلسك إذا قمت في الناس» .

**قوله ( يطيرها )** بضم أوله من أطار الشيء إذا أطلقه، وللسرخسى «يطيرها» بفتح أوله أى يحملونها على غير وجهها، ومثله لابن وهب وقال يطيرنها أولئك ولا يعونها، أى لا يعرفون المراد بها .

**قوله ( فتخلص )** بضم اللام بعدها مهملة أى تصل .

**قوله ( لأقومن )** في رواية مالك «فقال لئن قدمت المدينة صالحاً لأكلمن الناس بها» .

**قوله ( أقومه )** في رواية الكشميهنى والسرخسى «أقوم» بحذف الضمير .

**قوله ( في عقب ذى الحجة )** بضم المهملة وسكون القاف وفتحها وكسر القاف وهو أولى، فإن الأول يقال لما بعد التكملة والثانى لما قرب منها، يقال جاء عقب الشهر بالوجهين، والواقع الثانى لأن قدوم عمر كان قبل أن ينسلخ ذو الحجة في يوم الأربعاء .

قوله ( عجلت الرواح ) في رواية الكشميهني « بالرواح » زاد سفيان عند البزار « وجاءت الجمعة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت إلى المسجد » وفي رواية جويرية عن مالك عند ابن حبان والدارقطني « لما أخبرني » .

قوله ( حين زاغت الشمس ) في رواية مالك « حين كانت صكة عمى » بفتح الصاد وتشديد الكاف وعمى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التحتانية وقيل بتشديد الميم وزن حبل ، زاد أحمد عن إسحاق بن عيسى « قلت لمالك ما صكة عمى ؟ قال : الأعمى قال لا يبالي أى ساعة حرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا » قلت : وهو تفسير معنى ، وقال أبو هلال العسكري : المراد به اشتداد المهاجرة ، والأصل فيه أنه اسم رجل من العمالقة يقال له عمى غزا قوماً في قائم الظهرية فأوقع بهم فصار مثلاً لكل من جاء في ذلك الوقت ، وقيل هو رجل من عدوان كان يفيض بالحاج عند المهاجرة فضرب به المثل ، وقيل المعنى أن الشخص في هذا الوقت يكون كالأعمى لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه ، وقيل أصله أن الطيبي يدور أى يدوخ من شدة الحر فيصلك برأسه ما واجهه ، وللدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك « صكة عمى ساعة من النهار تسميها العرب » وهو نصف النهار أو قريباً منه .

قوله ( فجلست حوله ) في رواية الإسماعيلي « حذوه » وكذا للمالك ، وفي رواية إسحاق الغروي عن مالك « حذاه » وفي رواية معمر « فجلست إلى جنبه تمس ركبتي ركبته » .

قوله ( فلم أنشب ) بنون ومعجمة وموحدة أى لم أتعلق بشيء غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر .  
قوله ( أن خرج ) أى من مكانه إلى جهة المنبر ، وفي رواية مالك « أن طلع عمر - أى ظهر - يوم المنبر » أى يقصده .

قوله ( ليقولن العشيّة مقالة ) أى عمر .

قوله ( لم يقلها منذ استخلف ) في رواية مالك « لم يقلها أحد قط قبله » .

قوله ( ما عسيت ) في رواية الإسماعيلي « ما عسى » .

قوله ( أن يقول ما لم يقل قبله ) زاد سفيان « فغضب سعيد وقال ما عسيت » قيل أراد ابن عباس أن ينبه سعيداً معتمداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على يقظة فيلقى باله لما يقوله عمر فلم يقع ذلك من سعيد موقعاً بل أنكره ، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وعلى بناء أن الأمور استقرت .

قوله ( لا أدري لعلها بين يدي أجلى ) أى بقرب موتي ، وهو من الأمور التي جرت على لسان عمر فوقعت كما قال ، ووقع في رواية أنى معشر المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وأن عمر قال في خطبته هذه « رأيت رؤياى وما ذاك إلا عند قرب أجلى ، رأيت كأن ديكاً نقرني » وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ « أن عمر لما صدر من الحج دعا الله أن يقبضه إليه غير مضيع ولا مفرط » وقال في آخر القصة « فما انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر » .

قوله ( إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ) قال الطيبي : قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن

يقوله توطئة له ليتيقظ السامع لما يقول .

قوله ( فكان مما ) في رواية الكشميهني « فيما » .

قوله ( آية الرجم ) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله، قال الطيبي : آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعية في قوله « مما أنزل الله » ففيه تقديم الخبر على الاسم وهو كثير .

قوله ( ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية الإسماعيلي « ورجم » بزيادة واو وكذا لمالك .

قوله ( فأخشى ) في رواية معمر « وإني خائف » .

قوله ( فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ) أي في الآية المذكورة التي نسخت تلاوتها وبقي حكمها، وقد وقع ما خشيته عمر أيضاً فأنكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المعتزلة، ويحتمل أن يكون استند في ذلك إلى توقيف، وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن عمر قال « سيجيء قوم يكذبون بالرجم » الحديث . ووقع في رواية سعيد بن إبراهيم عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة في حديث عمر عند النسائي « وإن ناساً يقولون ما بال الرجم وإنما في كتاب الله الجلد، ألا قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفيه إشارة إلى أن عمر استحضر أن ناساً قالوا ذلك فرد عليهم، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر « إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لأجد حدين في كتاب الله، فقد رجم » .

قوله ( والرجم في كتاب الله حق ) أي في قوله تعالى ﴿ أو يجعل الله لمن سيلاً ﴾ فيبين النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد به رجم الثيب وجلد البكر كما تقدم التنبيه عليه في قصة العسيف قريباً .

قوله ( إذا قامت البينة ) أي بشرطها .

قوله ( إذا أحسن ) أي كان بالغاً عاقلاً قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً وجامعها .

قوله ( أو كان الحبل ) بفتح المهملة والموحدة، في رواية معمر « الحمل » أي وجدت المرأة الحلية من زوج أو سيد حبل ولم تذكر شبهة ولا إكراه .

قوله ( أو الاعتراف ) أي الإقرار بالزنا والاستمرار عليه، وفي رواية سفيان « أو كان حملاً أو اعترافاً » ونصب على نزع الخافض أي كان الزنا عن حمل أو عن اعتراف .

قوله ( ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله ) أي مما نسخت تلاوته .

قوله ( لا ترغبوا عن آبائكم ) أي لا تنتسبوا إلى غيرهم .

قوله ( فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو إن كفرأ بكم ) كذا هو بالشك، وكذا في رواية معمر بالشك لكن قال « لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم، أو إن كفرأ بكم أن ترغبوا عن آبائكم » ووقع في رواية جويرية عن مالك « فإن كفرأ بكم أن ترغبوا عن آبائكم » .

**قوله ( ألا ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية مالك « ألا وإن » بالواو بدل ثم ، وألا بالتخفيف حرف افتتاح كلام غير الذي قبله .

**قوله ( لا تطروني )** هذا القدر مما سمعه سفيان من الزهري أفردته الحميدى في مسنده عن ابن عيينة سمعت الزهري به ، وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن الحميدى بسنده هذا وتقدم شرح الإطراء .

**قوله ( كما أطرى عيسى )** في رواية سفيان « كما أطرت النصرى عيسى » .

**قوله ( وقولوا عبد الله )** في رواية مالك « فإنما أنا عبد الله فقولوا » قال ابن الجوزى : لا يلزم من النهى عن الشيء وقوعه لأننا لانعلم أحداً ادعى في نبينا ما ادعته النصرى في عيسى ، وإنما سبب النهى فيما يظهر ما وقع في حديث معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ، فكأنه خشى أن يبالغ غيره بما هو فوق ذلك فبادر إلى النهى تأكيداً للأمر . وقال ابن التين : معنى قوله « لا تطروني » لا تمدحوني كمدح النصرى ، حتى غلا بعضهم في عيسى فجعله إلهاً مع الله ، وبعضهم ادعى أنه هو الله ، وبعضهم ابن الله . ثم أردف النهى بقوله « أنا عبد الله » قال : والنكته في إيراد عمر هذه القصة هنا أنه خشى عليهم الغلو ، يعنى خشى على من لا قوة له في الفهم أن يظن بشخص استحقاقه الخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهى ، ويحتمل أن تكون المناسبة أن الذي وقع منه في مدح أى بكر ليس من الإطراء المنهى عنه ومن ثم قال : وليس فيكم مثل أبى بكر ، ومناسبة إيراد عمر قصة الرجم والزجر عن الرغبة عن الآباء للقصة التى خطب بسببها وهى قول القائل : « لو مات عمر لباعيت فلاناً » أنه أشار بقصة الرجم إلى زجر من يقول لأعمل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في القرآن وليس في القرآن تصريح باشتراط التشاور إذا مات الخليفة ، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن الرجم ليس فيما يتلى من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة ، وأما الزجر عن الرغبة عن الآباء فكأنه أشار إلى أن الخليفة ينتزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما تجب طاعة الأب ، هذا الذى ظهر لى من المناسبة والعلم عند الله تعالى .

**قوله ( ألا وإنها )** أى بيعة أبى بكر .

**قوله ( قد كانت كذلك )** أى فلتة ، وصرح بذلك في رواية إسحق بن عيسى عن مالك ، حكى ثعلب عن ابن الأعرابى وأخرجه سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال : الفلثة الليلة التى يشك فيها هل هى من رجب أو شعبان وهل من المحرم أو صفر ، كان العرب لا يشهرون السلاح في الأشهر الحرم فكان من له ثأر تربص فإذا جاءت تلك الليلة انتهز الفرصة من قبل أن يتحقق انسلاخ الشهر فيتمكن ممن يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترتب على ذلك الشر الكثير ، فشبّه عمر الحياة النبوية بالشهر الحرام والفلثة بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك بيعة أبى بكر لما وقع منه من النهوض في قتالهم وإخماد شوكتهم ، كذا قال والأولى أن يقال : الجامع بينهما انتهاز الفرصة ، لكن كان ينشأ عن أخذ الثأر الشر الكثير فوق الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن بيعة أبى بكر شر بل أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها . وفى قوله « ووقى الله شرها » إيماء إلى التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف .

**قوله ( ولكن الله وقى شرها )** أى وقاهم ما فى العجلة غالباً من الشر ، لأن من العادة أن من لم يطلع على الحكمة فى الشيء الذى يفعل بغتة لا يرضاه ، وقد بين عمر سبب إسرائعهم ببيعة أى بكر لما خشوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد ، قال أبو عبيدة : عاجلوا ببيعة أى بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقال الداودى : معنى قوله « كانت فلتة » أنها وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغى أن يشاور ، وأنكر هذه الكرايسى صاحب الشافعى وقال : بل المراد أن أبا بكر ومن معه تفلتوا فى ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بحضرتهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعته فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فالمراد بالفلتة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أرادوه من مبايعة سعد بن عباد وقال ابن حبان : معنى قوله « كانت فلتة » أن ابتداءها كان عن غير ملاء كثير ، والشيء إذا كان كذلك يقال له الفلتة فيتوقع فيه ما لعله يحدث من الشر بمخالفة من يخالف فى ذلك عادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع فى ذلك عادة ، لأن بيعة أى بكر كان فيها شر .

**قوله ( وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أى بكر )** قال الخطائى : يريد أن السابق منكم الذى لا يلحق فى الفضل لا يصل إلى منزلة أى بكر ، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبى بكر من المبايعة له أولاً فى الملاء اليسير ثم اجتماع الناس عليه وعدم اختلافهم عليه لما تحققوا من استحقاقه فلم يحتاجوا فى أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى ، وليس غيره فى ذلك مثله . انتهى ملخصاً . وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أى بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قيامه فى أمر الله ، ولين جانبه للمسلمين ، وحسن خلقه ، ومعرفته بالسياسة ، وورعه التام ممن لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعته عن غير مشورة الاختلاف الذى ينشأ عنه الشر ، وعبر بقوله « تقطع الأعناق » لكون الناظر إلى السابق تمتد عنقه لينظر ، فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سبقه قيل انقطعت عنقه ، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهما الأعناق حتى يغيب السابق عن النظر ، فعبر عن امتناع نظره بانقطاع عنقه . وقال ابن التين : هو مثل ، يقال للفرس الجواد تقطعت أعناق الخيل دون لحاقه ، ووقع فى رواية أبى معشر المذكورة « ومن أين لنا مثل أى بكر تمد أعناقنا إليه » .

**قوله ( من غير )** فى رواية الكشميهنى « من غير مشورة » بضم المعجمة وسكون الواو وبسكون المعجمة وفتح الواو « فلا يبايع » بالموحدة ، وجاء بالثناة وهو أولى « لقوله هو والذى » تابعه .

**قوله ( تغرة أن يقتلا )** بمثناة مفتوحة وغين معجمة مكسورة وراء ثقيلة بعدها هاء تأنيث أى حذراً من القتل ، وهو مصدر من أغررته تغريراً أو تغرة ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل .

**قوله ( وإنه قد كان من خبرنا )** كذا للأكثر من الخبر بفتح الموحدة ، ووقع للمستمل بسكون التحتانية والضمير لأبى بكر ، وعلى هذا فيقرأ « إن الأنصار » بالكسر على أنه ابتداء كلام آخر ، وعلى رواية الأكثر بفتح همزة « أن » على أنه خبر كان .

**قوله ( خالفونا )** أى لم يجتمعوا معنا فى منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( وخالف عنا على والزبير ومن معهما )** في رواية مالك ومعمّر « وأن علياً والزبير ومن كان معهما تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا في رواية سفيان لكن قال « العباس » بدل « الزبير » .

**قوله ( يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا )** زاد في رواية جويرية عن مالك « فبينما نحن في منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا برجل ينادى من وراء الجدار : اخرج إليّ يا ابن الخطاب ، فقلت إليك عنى فإني مشغول ، قال : اخرج إلى فإنه قد حدث أمر ، إن الأنصار اجتمعوا فأدر كوهم قبل أن يحدثوا أمراً يكون بينكم فيه حرب ، فقلت لأبي بكر : انطلق » .

**قوله ( فانطلقنا نريدهم )** زاد جويرية « فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشى بينى وبينه » .

**قوله ( لقينا رجلاً صالحاً )** في رواية معمّر عن ابن شهاب . « شهداً بدرأ » كما تقدم في غزوة بدر ، وفي رواية ابن إسحق « رجلاً صدق عويم بن ساعدة ومعن بن عدى » كذا أدرج تسميتهما ، وبين مالك أنه قول عروة ولفظه « قال ابن شهاب أخبرني عروة أنهما معن بن عدى وعويم بن ساعدة » وفي رواية سفيان « قال الزهري : هما » ولم يذكر عروة ، ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة ، فأخرجه الإسماعيلي من طريقه وقال فيه « قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين فسماهما وزاد : فأما عويم فهو الذي بلغنا أنه قيل يارسول الله من الذين قال الله فيهم ﴿ رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة » وأما معن فبلغنا أن الناس بكوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفاه الله وقالوا وددنا أنا متنا قبله لئلا نفتن بعده ، فقال معن بن عدى : والله ما أحب أن لو مت قبله حتى أصدقه ميتاً كما صدقته حياً ، واستشهد بالجماعة .

**قوله ( ما عملاً )** بفتح اللام والهمز أى اتفق ، وفي رواية مالك « الذى صنع القوم » أى من اتفاقهم على أن يبايعوا لسعد بن عبادة .

**قوله ( لا عليكم أن لا تقربوهم )** لا بعد أن زائدة .

**قوله ( اقضوا أمركم )** في رواية سفيان « امهلوا حتى تقضوا أمركم » ويؤخذ من هذا أن الأنصار كلها لم تجتمع على سعد بن عبادة .

**قوله ( مزمل )** بزاي وتشديد الميم المفتوحة أى ملفف .

**قوله ( بين ظهرائيم )** بفتح المعجمة والنون أى في وسطهم .

**قوله ( يوعك )** بضم أوله وفتح المهملة أى يحصل له الوعك - وهو الحمى بناقض - ولذلك زمل ، وفي رواية سفيان ، وعك بصيغة الفعل الماضى ، وزعم بعض الشراح أن ذلك وقع لسعد من هول ذلك المقام ، وفيه نظر لأن سعداً كان من الشجعان والذين كانوا عنده أعوانه وأنصاره وقد اتفقوا على تأميره ، وسياق عمر يقتضى أنه جاء فوجده موعوكاً ، فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبى بكر وعمر لكان له بعض اتجاه لأن مثله قد يكون من الغيظ ، وأما قبل ذلك فلا ، وقد وقع في رواية الإسماعيلي « قالوا سعد وجع يوعك » وكان سعداً كان موعوكاً فلما اجتمعوا إليه في سقيفة بنى ساعدة - وهو منسوبة إليه لأنه كان كبير بنى ساعدة -



خرج إليهم من منزله وهو بتلك الحالة فطرقهم أبو بكر وعمر في تلك الحالة .  
**قوله ( تشهد خطيبهم )** لم أقف على اسمه، وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الأنصار فالذي يظهر أنه هو .

**قوله ( وكتيبة الإسلام )** الكتيبة بمثناة ثم موحدة وزن عظيمة وجمعها كتائب هي الجيش المجتمع الذي لا يتقشر، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لهم أنتم مجتمع الإسلام .  
**قوله ( وأنتم معشر )** في رواية الكشميهني « معاشر » .

**قوله ( رهط )** أى قليل، وقد تقدم أنه يقال للعشرة فما دونها، زاد ابن وهب في روايته « منا » وكذا لمعمر، وهو يرفع الإشكال فإنه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة إليهم أى أنتم بالنسبة إلينا قليل، لأن عدد الأنصار في المواطن النبوية التي ضبطت كانوا دائماً أكثر من عدد المهاجرين، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلماً قبل فتح مكة وهو المعتمد، وإلا فلو أريد عموم من كان من غير الأنصار لكانوا أضعاف أضعاف الأنصار .

**قوله ( وقد دفت دافة من قومكم )** بالدال المهملة والفاء أى عدد قليل، وأصله من الدف وهو السير البطيء في جماعة .

**قوله ( يخرزلونا )** بخاء معجمة وزاى أى يقتطعوننا عن الأمر وينفردوا به دوننا، وقال أبو زيد : خزلته عن حاجته عوقته عنها، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأمر .

**قوله ( وأن يعضنونا )** بخاء مهملة وضاد معجمة، ووقع في رواية المستملى « أى يخرجوننا » قاله أبو عبيد، وهو كما يقال حضنه واحتضنه عن الأمر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه، ووقع في رواية أبى على بن السكن « يعضنونا » بمثناة قبل الصاد المهملة وتشديدها، ومثله للكشميهني لكن بضم الخاء بغير تاء وهى بمعنى الاقتطاع والاستئصال، وفي رواية سفيان عند البزار « ويعضنونا بالأمر أو يستأثرون بالأمر دوننا » وفي رواية أبى بكر الحنفى عن مالك عند الدارقطنى « ويخطفون » بخاء معجمة ثم طاء مهملة ثم فاء، والروايات كلها متفقة على أن قوله « فإذا هم الخ » بقية كلام خطيب الأنصار، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله « وقد دفت دافة من قومكم » : « قال عمر فإذا هم يريدون الخ » وزيادة قوله هنا « قال عمر » خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار، ويدل له قول عمر « فلما سكت » وعلى ذلك شرحه الخطائى فقال : قوله « رهط » أى أن عددكم قليل بالإضافة للأنصار، وقوله « دفت دافة من قومكم » يريد أنكم قوم طرأه غرباء أقبلتم من مكة إلينا ثم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا .

**قوله ( فلما سكت )** أى خطيب الأنصار، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمنعوا الأنصار من أمر تعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرّض بذلك بأبى بكر وعمر ومن حضر معهما .

**قوله ( أردت أن أتكلم وكتت قد زورت )** بزاي ثم راء أى هيات وحسنت، وفي رواية

مالك «رؤيت» براء وواو ثقيلة ثم تحتانية ساكنة من الرواية ضد البديهة، ويؤيده قول عمر بعد «فما ترك كلمة» وفي رواية مالك «ما ترك من كلمة أعجبتني في رويتي إلا قالها في بديهته» وفي حديث عائشة «وكان عمر يقول: والله ما أردت لذلك إلا أني قد هيأت كلاماً قد أعجبنى خشيت أن لا يبلغه أبو بكر» .

**قوله (على رسلك)** بكسر الراء وسكون المهملة ويجوز الفتح أى على مهلك بفتحين وقد تقدم بيانه في الاعتكاف، وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر «فأسكنه أبو بكر» .

**قوله (أن أغضبه)** بغين ثم ضاد معجمتين ثم موحدة، وفي رواية الكشميهني بمهملتين ثم ياء آخر الحروف .

**قوله (فكان هو أحلم مني وأوقر)** في حديث عائشة «فتكلم أبلغ الناس» .

**قوله (ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل)** زاد ابن إسحق في روايته عن الزهري «إنا والله يامعشر الأنصار ما نكر فضلكم ولا بلاءكم في الإسلام ولا حقكم الواجب علينا» .

**قوله (ولن يعرف)** بضم أوله على البناء للمجهول . وفي رواية مالك «ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش» وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن إسحق «قد عرفتم أن هذا الحى من قريش بمنزلة من العرب ليس بها غيرهم وأن العرب لا تجتمع إلا على رجل منهم، فاتقوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام» .

**قوله (هم أوسط العرب)** في رواية الكشميهني «هو» بدل «هم» والأول أوجه، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحمد أخرج من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأئمة من قريش» وسقت الكلام على ذلك هناك، وسيأتى القول في حكمه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

**قوله (وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين)** زاد عمرو بن مرزوق عن مالك عند الدارقطني هنا «فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح» وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخره . وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر .

**قوله (فقال قائل الأنصار)** في رواية الكشميهني «من الأنصار» وكذا في رواية مالك وقد سماه سفيان في روايته عند البزار فقال «حباب بن المنذر» لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري أن الذى سماه سعيد بن المسيب فقال «قال ابن شهاب فأخبرني سعيد بن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذى قال: أنا جذيلها المحكك» وتقدم موصولاً في حديث عائشة «فقال أبو بكر: نحن الأمراء وأنتم الوزراء» . فقال الحباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير» وتقدم تفسير المرجب والمحكك هناك، وهكذا سائر ما يتعلق ببينة أبي بكر المذكورة مشروحاً، وزاد إسحق بن الطباع هناك: فقلت لمالك ما معناه؟ قال: كأنه يقول أنا داهيتها، وهو تفسير معنى، زاد سفيان في روايته هنا «وإلا أعدنا الحرب بيننا وبينكم خدعة، فقلت: إنه لا يصلح سيفان في غمد واحد» ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة، فقال «قال قتادة قال عمر: لا يصلح سيفان في غمد واحد، ولكن منا الأمراء ومنكم الوزراء» ووقع عند ابن سعد بسند صحيح

من مرسل القاسم بن محمد قال «اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة، فأتاهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة، فقام الحباب بن المنذر وكان بدرياً فقال : منا أمير ومنكم أمير، فإننا والله ما ننفس عليكم هذا الأمر ولكننا نخاف أن يليها أقوام قتلنا آباءهم وإخوتهم . فقال عمر : إذا كان ذلك فمت إن استطعت» قال الخطابي : الحامل للقتال «منا أمير ومنكم أمير» أن العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم إلا لمن يكون منهم، وكأنه لم يكن يبلغه حكم الإمارة في الإسلام واختصاص ذلك بقریش فلما بلغه أمسك عن قوله وبايع هو وقومه أبا بكر .

**قوله ( حتى فرقت )** بفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق بفتحتين وهو الخوف، وفي رواية مالك «حتى خفت» وفي رواية جويرية «حتى أشفقنا الاختلاف» ووقع في رواية ابن إسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في «الزهریات» بسند صحيح عنه حدثني عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمر قال «قلت يامعشر الأنصار إن أولى الناس بنبي الله ثانی اثنين إذ هما في الغار، ثم أخذت بيده» ووقع في حديث ابن مسعود عند أحمد والنسائي من طريق عاصم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال : يامعشر الأنصار، أستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يؤم بالناس، فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر» وسنده حسن، وله شاهد من حديث سالم ابن عبيدالله عن عمر أخرجه النسائي أيضاً، وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه الإسماعيلي في مسند عمر بلفظ «فأيكم يجترئ أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا لا أينا» وأصله عند أحمد وسنده جيد ، وأخرج الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال «قال أبو بكر : أأست أحق الناس بهذا الأمر ؟ أأست أول من أسلم ؟ أأست صاحب كذا» .

**قوله ( فبايعته وبايعه المهاجرون )** فيه رد على قول الداودي فيما نقله ابن التين عنه حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حيثئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة ، وكأنه استصحب الحال المنقولة في توجيههم ، لكن ظهر من قول عمر «وبايعه المهاجرون» بعد قوله «بايعته» أنه حضر معهم جمع من المهاجرين، فكأنهم تلاحقوا بهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الأنصار، فلما بايع عمر أبا بكر وبايعه من حضر من المهاجرين على ذلك بايعه الأنصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره .

**قوله ( ثم بايعته الأنصار )** في رواية ابن إسحق المذكورة قريباً ثم أخذت بيده وبدرني رجل من الأنصار فضرب على يده قبل أن أضرب على يده، ثم ضربت على يده فتبايع الناس» والرجل المذكور بشير بن سعد والدالنعمان .

**قوله ( ونزونا )** بنون وزاى مفتوحة أى وثبنا .

**قوله ( فقلت : قتل الله سعد بن عبادة )** تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر، وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال «أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الغد من يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر صامت لا يتكلم، فقص قصة البيعة العامة، ويأتي شرحها هناك .

**قوله ( وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا )** بصيغة الفعل الماضي .

**قوله ( من أمر )** في موضع المفعول أى حضرنا في تلك الحالة أموراً فما وجدنا فيها أقوى من سابقة أى بكر، والأمور التى حضرت حينئذ الاشتغال بالمشاورة واستيعاب من يكون أهلاً لذلك، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجهيز النبي صلى الله عليه وسلم ودفنه، وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة إشعار به، بل تعليل عمر يرشد إلى الحصر فيما يتعلق بالاستخلاف .

**قوله ( فإما بايعناهم )** في رواية الكشميهني بمشاة وبعد الألف موحدة .

**قوله ( على ما نرضى )** في رواية مالك « على ما لا نرضى » وهو الوجه ، وبقية الكلام ترشد إلى ذلك .

**قوله ( فمن بايع رجلاً )** في رواية مالك فمن تابع رجلاً .

**قوله ( فلا يتابع هو ولا الذى بايعه )** في رواية معمر من وجه آخر عن عمر « من دعى إلى إمارة من غير

مشورة فلا يحل له أن يقبل » . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ماتقدم أخذ العلم عن أهله وإن صغرت سن المأخوذ عنه عن الآخذ، وكذا لو نقص قدره عن قدره . وفيه التنبيه على أن العلم لا يودع عند غير أهله، ولا يتحدث به إلا من يعقله، ولا يتحدث القليل الفهم بما لا يحتمله . وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخشى منه وقوع أمر فيه إفساد للجماعة ولا يعد ذلك من التهمة المذمومة، لكن محل ذلك أن ييهمه صوتاً له وجمعاً له بين المصلحتين، ولعل الواقع في هذه القصة كان كذلك واكتفى عمر بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذى قال ذلك ولا من قيل عنه، وبنى المهلب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص من الأنصار فقال : إن في ذلك مخالفة لقول أبى بكر « إن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش » فإن المعروف هو الشيء الذى لا يجوز خلافه . قلت : والذى يظهر من سياق القصة أن إنكار عمر إنما هو على من أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين، ولم يتعرض لكونه قرشياً أولاً : وفيه أن العظيم يحتمل في حقه من الأمور المباحة ما لا يحتمل في حق غيره، لقول عمر « وليس فيكم من تمد إليه الأعناق مثل أبى بكر » أى فلا يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته عن غير تشاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف بمثل صفة أبى بكر . قال المهلب : وفيه أن الخلافة لا تكون إلا في قريش، وأدلة ذلك كثيرة . ومنها أنه صلى الله عليه وسلم أوصى من ولى أمر المسلمين بالأنصار، وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم في الخلافة، كذا قال، وفيه نظر سياق بيانه عند شرح باب الأمراء من قريش من كتاب الأحكام . وفيه أن المرأة إذا وجدت حاملاً ولازوج لها ولاسيد وجب عليها الحد إلا أن تقيم بينة على الحمل أو الاستكراه . وقال ابن العرى : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جائز يعلم قطعاً أنه من حرام، ويسمى قياس الدلالة كالدخان على النار، ويعكر عليه احتمال أن يكون الوطاء من شبهة، وقال ابن القاسم : إن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها، وقال الشافعي والكوفيون : لا حد عليها إلا ببينة أو إقرار . وحجة مالك قول عمر في خطبته ولم ينكرها أحد، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الخطأ قال المازرى في تصديق المرأة الخلية إذا ظهر بها حمل فادعت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد لحديث عمر ؟ قال ابن عبد البر : قد جاء عن عمر في عدة قضايا أنه درأ الحد بدعوى الإكراه ونحوه، ثم ساق من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سيرة قال « إنالمع عمر بمنى فإذا بامرأة حبلى ضخمة تبكى، فسألها فقالت : إنى ثقيلة الرأس فقمتم بالليل أصلى ثم نمت فما استيقظت إلا ورجل قد ركبني ومضى فما أدري من هو، قال فدرأ عنها الحد » وجمع بعضهم بأن من

عرف منها مخايل الصدق في دعوى الإكراه قبل منها، وأما المعروفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الإكراه فلا ولا سيما إن كانت متهمة، وعلى الثاني يدل قوله «أو كان الخبل» واستنبط منه الباجي أن من وطئ في غير الفرج فدخل ماؤه فيه فادعت المرأة أن الولد منه لا يقبل ولا يلحق به إذا لم يعترف به، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم على حبلي لجواز مثل ذلك، وعكسه غيره فقال: هذا يقتضى أن لا يجب على الخبل بمجرد الخبل حد لاحتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور، وأجاب الطحاوي أن المستفاد من قول عمر «الرجم حق على من زنى» أن الخبل إذا كان من زنا وجب فيه الرجم وهو كذلك، ولكن لا بد من ثبوت كونه من زنى، ولا ترجم بمجرد الخبل مع قيام الاحتمال فيه، لأن عمر لما أتى بالمرأة الخبلى وقالوا إنها زنت وهي تبكى فسألها ما يبكيك فأخبرت أن رجلاً ركبها وهي نائمة فدرأ عنها الحد بذلك. قلت: ولا يخفى تكلفه، فإن عمر قابل الخبل بالاعتراف، وقسم الشيء لا يكون قسمه، وإنما اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الخبل قيام الاحتمال بأنه ليس عن زنى محقق، وأن الحد يدفع بالشبهة والله أعلم. وفيه أن من اطلع على أمر يريد الإمام أن يحدثه فله أن يبينه غيره عليه إجمالاً ليكون إذا سمعه على بصيرة، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد. وإنما أنكر سعيد على ابن عباس لأن الأصل عنده أن أمور الشرع قد استقرت، فمهما أحدث بعد ذلك إنما يكون تفريراً عليها، وإنما سكت ابن عباس عن بيان ذلك له لعلمه بأنه سيسمع ذلك من عمر على الفور. وفيه جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشى أمراً وكان فيما أشار به رجحان على ما أراده الإمام، واستدل به على أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والفهم لاتفاق عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك، كذا قال المهلب فيما حكاه ابن بطلال وأقره، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر، ويلتحق بهم من ضاهاهم في ذلك، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد. وفيه الحث على تبليغ العلم ممن حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على عدم التبليغ إلا إن كان يورده بلفظه ولا يتصرف فيه. وأشار المهلب إلى أن مناسبة إيراد عمر حديث «لا ترغبوا عن آباءكم» وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لانص فيه من القرآن أو السنة، ولا يتصور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه، كما يقطع الذي قال «لو مات عمر بايعت فلاناً» لما لم يجد شرط من يصلح للإمامة منصوصاً عليه في الكتاب ففاس ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق، وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه، فقدم عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرغبة عن الآباء وليس منصوصين في الكتاب المتلو وإن كانا مما أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم ممن اطلع على ذلك، وإلا فالأصل أن كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه، وفي قوله «أخشى إن طال بالناس زمان» إشارة إلى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بغير علم، وأما الحديث الآخر وهو «لا تطروني» ففيه إشارة إلى تعليمهم ما يخشى عليهم جهله، قال: وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف، وكذا منع النقص بطريق الأولى، لأن الزيادة إنما تمنع لتلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فإطراح بعضه أشد، قال: وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كأبي بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه، قال: ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وبقيت تلك الروايات تنقل لاعلى أنها ثبتت في المصحف. وفيه دليل على أن من خشى من قوم فتنه وأن لا يجيبوا إلى امتثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم ويقم عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال «اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا: انطلقوا بنا إلى

إخواننا الأنصار، فقالوا منا أمير ومنكم أمير، فقال عمر فسيهان في غمد إذا لا يصلحان، ثم أخذ بيد أنى بكر فقال: من له هذه الثلاثة ﴿إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾ ؟ من صاحبه ﴿إذ هما في الغار﴾ من هما ؟ فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجملها . وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع ويفضل من هو دونه على نفسه أدباً وفراراً من تزكية نفسه، ويدل عليه أن عمر لما قال له ابسط يدك لم يمتنع . وفيه أنه لا يكون للمسلمين أكثر من إمام . وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه فتنة، واستدل به على أن من قذف غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المقذوف لأن له أن يعفو عن قاذفه أو يريد الستر . وفيه أن على الإمام إن خشى من قوم الوقوع في محذور أن يأتيهم فيعظهم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم، وتمسك بعض الشيعة بقول أنى بكر «قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين» بأنه لم يكن يعتقد وجوب إمامته ولا استحقاؤه للخلافة، والجواب من أوجه: أحدهما أن ذلك كان تواضعاً منه، والثاني لتجويزه إمامة المفضل مع وجود الفاضل، وإن كان من الحق له فله أن يتبرع لغيره . الثالث أنه علم أن كلاً منهما لا يرضى أن يتقدمه فأراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصرأ فيهما، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أنى عبدة كان إذ ذاك غائباً في جهاد أهل الشام متشاعلاً بفتحها، وقد دل قول عمر «لأن أقدم فتضرب عنقى الخ» على صحة الاحتمال المذكور . وفيه إشارة ذى الرأى على الإمام بالمصلحة العامة بما ينفع عموماً أو خصوصاً وإن لم يستشره، ورجوعه إليه عند وضوح الصواب . واستدل بقول أنى بكر «أحد هذين الرجلين» أن شرط الإمام أن يكون واحداً، وقد ثبت النص الصريح في حديث مسلم «إذا بايعوا الخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» وإن كان بعضهم أوله بالخلع والإعراض عنه فيصير كمن قتل . وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اقتلوه أى اجعلوه كمن قتل .

٣٢ - باب البكران يُجلدان ويُنفيان ﴿الزانية﴾ والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين . الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك، وحرم ذلك على المؤمنين ﴿قال ابن عيينة: رأفة في إقامة الحد .

٦٨٣١ - حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة «عن زيد بن خالد الجهني قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ولم يُحصن جلد مائة وتغريب عام» .

٦٨٣٢ - قال ابن شهاب «وأخبرني عمرو بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرّب، ثم لم تزَل تلك السنة» .

٦٨٣٣ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب «عن أنى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يُحصن بنفى عام وبإقامة الحد عليه» .

قوله (باب البكران يُجلدان ويُنفيان) هذه الترجمة لفظ خير أخرجه ابن أنى شيبه من طريق الشعبي عن

مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاد «والثيبان يجلدان ويرجمان» وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ «والثيبان يرجمان واللذان بلغا سنأ يجلدان ثم يرجمان» وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن مسروق «البكران يجلدان وينفيان، والثيبان يرجمان ولا يجلدان، والشيخان يجلدان ثم يرجمان» ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الزيادة في «باب رجم المحسن» ونقل محمد بن نصر في «كتاب الإجماع» الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين، ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف، وادعى الطحاوي أنه منسوخ، وسأذكره في «باب لا تغريب على الأمة ولا تنفى». واختلف القائلون بالتغريب فقال الشافعي والثوري وداود والطبري بالتعميم، وفي قول للشافعي لا ينفى الرقيق، وخص الأوزاعي النفي بالذكورية، وبه قال مالك وقيد بالحرية، وبه قال إسحق. وعن أحمد روايتان. واحتج من شرط الحرية بأن في نفي العبد عقوبة للمالك لمنعه منفعته مدة نفيه، وتصرف الشرع يقتضي أن لا يعاقب إلا الجاني، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد. وقال ابن المنذر: أقسم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال: إن عليه جلد مائة وتغريب عام، وهو المبين لكتاب الله. وخطب عمر بذلك على رعوس الناس، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكره أحد فكان إجماعاً، واختلف في المسافة التي ينفي إليها: فقيل هو إلى رأى الإمام، وقيل يشترط مسافة القصر، وقيل إلى ثلاثة أيام، وقيل إلى يومين، وقيل يوم وليلة، وقيل من عمل إلى عمل، وقيل إلى ميل، وقيل إلى ما ينطلق عليه اسم نفي. وشرط المالكية الحبس في المكان الذي ينفي إليه، وسيأتي البحث فيه في باب «لا تغريب على الأمة ولا تنفى» ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلاً بأن نفي الأمة ساقط بقوله «ببعوها» كما سيأتي تقريره قال: وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرّة لأنها في معناها، ويتأكد بحديث «لاتسافر المرأة إلا مع ذي محرم» قال: وإذا انتفى أن يكون على النساء نفي انتفى أن يكون على الرجال، كذا قال وهو مبني على أن العموم إذا سقط خص الاستدلال به، وهو مذهب ضعيف جداً.

**قوله ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهم رأفة في دين الله الآية﴾** كذا لأبي ذر، وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿المؤمنين﴾ والمراد بذكر هذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله، وقام الإجماع ممن يعتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحسن، وقد تقدم بيان المحسن في «باب رجم المحسن» واختلفوا في كيفية الجلد فعن مالك يختص بالظهر لقوله في حديث اللعان «البينة وإلا جلد في ظهره» وقال غيره: يفرق على الأعضاء ويتقى الوجه والرأس، ويجلد في الزنا والشرب والتعزير قائماً مجرداً، والمرأة قاعدة، وفي القذف وعليه ثيابه. وقال أحمد وإسحق وأبو ثور: لا يجرد أحد في الحد، وليس في الآية للنفي ذكر فتمسك به الحنفية فقالوا: لا يزداد على القرآن بخير الواحد، والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن عمل به من الصحابة، وقد عملوا بمثله بل بدون كنعنض الوضوء بالقهقهة وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما ليس في القرآن، وقد أخرج مسلم من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً «خذوا عنى، قد جعل الله لمن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال: كن يجلسن في البيوت إن ماتت ماتت وإن عاشت عاشت: لما نزل ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لمن سبيلاً﴾ حتى نزلت ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾.

**قوله ( قال ابن عيينة رأفة في إقامة الحد )** كذا للأكثر وسقط « في » لبعضهم ول بعضهم « ابن عليه » بلام وتحتانية ثقيلة وعليه جرى ابن بطال والأول المعتمد، وقد ذكر مغلطاي في شرحه أنه رآه في تفسير سفيان ابن عيينة . قلت : ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح إليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد « يقام ولا يعطل » والمراد بتعطيل الحد تركه أصلاً أو نقصه عدداً ومعنى ، وقوله تعالى ﴿ وليشهد عذابهما طائفة ﴾ نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء بواحد، وعن إسحق اثنين، وعن الزهري ثلاثة، وعن مالك والشافعي أربعة، وعن ربيعة مازاد عليها، وعن الحسن عشرة . ونقل ابن أبي شيبة بأسانيد عن مجاهد أدناها رجل، وعن محمد بن كعب في قوله ﴿ إن نعف عن طائفة منكم ﴾ قال : هو رجل واحد، وعن عطاء اثنان، وعن الزهري ثلاثة، وسيأتي في أول خبر الواحد ماجاء في قوله ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ .

**قوله ( عبد العزيز )** هو ابن أبي سلمة الماجشون .

**قوله ( عن زيد بن خالد )** هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على قوله « يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام » ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز، وقوله « جلد مائة » بالنصب على نزع الخافض . ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن عبد العزيز بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام » وقوله « قال ابن شهاب » هو موصول بالسند المذكور .

**قوله ( أن عمر بن الخطاب )** هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر، لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذى والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب » أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه، وذكر الترمذى أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر رووه عنه موقوفاً على أبي بكر وعمر .

**قوله ( غرب ثم لم تزل تلك السنة )** زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك « حتى غرب مروان » ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة .

**قوله في رواية الليث ( عن عقيل )** ووقع عند الإسماعيلي في رواية حجاج بن محمد عن الليث « حدثني عقيل » .

**قوله ( عن سعيد بن المسيب )** هكذا خالف عقيل عبد العزيز بن أبي سلمة في شيخ الزهري فإن كان هذا المتن مختصراً من قصة العسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فإن شيخه عندهم عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة لاسعيد بن المسيب، وإن كان حديثاً آخر فالراجح قول عقيل لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر موافقاً لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجین بمهملة ثم جيم مصغر ابن المثني عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين على الولاة حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه، وابن شهاب صاحب حديث لا يستنكر منه جملة الحديث عن جماعة بألفاظ مختلفة .



**قوله ( بنفى عام وإقامة الحد عليه )** وقع في رواية النسائي « أن ينفى عاماً مع إقامة الحد عليه » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن الليث ، وعرف أن الباء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد بإقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجلد لكونها بنص القران ، وقد تمسك بهذه الرواية من زعم أن النفي تعزير وأنه ليس جزءاً من الحد ، وأجيب بأن الحديث يفسر بعضه بعضاً ، وقد وقع التصريح في قصة العسيف من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أن عليه جلد مائة وتعزير عام ، وهو ظاهر في كون الكل حده ، ولم يختلف على راويه في لفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي مع الاختلاف . ومما يؤيد كون حديثي الباب واحداً مع أنه اختلف على ابن شهاب في تابعيه وصحابيه أن الزيادة التي عن عمر عند عبد العزيز في حديث زيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة ، ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت إليها عند الإسماعيلي « قال ابن شهاب وكان عمر ينفى من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر » وفيه إشارة إلى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الإمام وأن ذلك لا يتقيد . والذي تحرر لي من هذا الاختلاف أن في حديثي الباب اختصاراً من قصة العسيف وأن أصل الحديث كان عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً فكان يحدث به عنهما بتامه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار ، وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار والله أعلم . وفي الحديث جواز الجمع بين الحد والتعزير خلافاً للخنفية إن أخذ بظاهر قوله « مع إقامة الحد » وجواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الزاني الذي لم يحصن خلافاً لهم أيضاً إن قلنا إن الجميع حد . واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه النفي منسوخ بآية النور لأن فيها الجلد بغير نفي ، وتعقب بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ ، وبأن العكس أقرب فإن آية الجلد مطلقة في حق كل زان فخص منها في حديث عبادة الثيب ، ولا يلزم من خلو آية النور عن النفي عدم مشروعيته كما لم يلزم من خلوها من الرجم ذلك ، ومن الحجج القوية أن قصة العسيف كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الإفك وهي متقدمة على قصة العسيف لأن أبا هريرة حضرها وإنما هاجر بعد قصة الإفك بزمان .

### ٣٣ - باب نفي أهل المعاصي والمخنثين

٨٦٣٤ - **حدَّثنا مسلم بن إبراهيم** حدثنا هشام حدثنا يحيى عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن النبي صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال : أخرجوه من بيوتكم ، وأخرج فلاناً ، وأخرج عمر فلاناً » .

**قوله ( باب نفي أهل المعاصي والمخنثين )** كأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فيبين أنه ثابت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة ففوقه فيمن أتى كبيرة بطريق الأولى ، وقد تقدم ضبط الخنث في « باب ما ينهى من دخول المشبهين بالنساء على المرأة » في أواخر النكاح .

**قوله ( هشام )** هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير « وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب اللباس في « باب إخراج المشبهين بالنساء من البيوت » مع بقية شرحه .

**قوله ( وأخرج عمر فلاناً )** سقط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر ، وقد أخرج أبو داود الحديث عن

مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه بعد قوله « وقال أخرجوهم من بيوتكم وأخرجوا فلاناً وفلاناً يعنى المختين » وتقدم فى اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبى ذر هنا، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وغيره عن هشام، وذكرت هناك اسم من نفاه النبى صلى الله عليه وسلم من المدينة ولم أذكر اسم الذى نفاه عمر، ثم وقفت فى « كتاب المغربين لأبى الحسن المدائنى » من طريق الوليد بن سعيد قال « سمع عمر قوماً يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة، فدعا به فقال : أنت لعمرى، فأخرج عن المدينة فقال : إن كنت تخرجنى فألى البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج » وذكر قصة نصر بن حجاج وهى مشهورة، وساق قصة جعدة السلمى وأنه كان يخرج مع النساء إلى البقيع ويتحدث إليهن حتى كتب بعض الغزاة إلى عمر يشكو ذلك فأخرجه، وعن مسلمة بن محارب عن إسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدى ومولى مزينة كانا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر، ثم ذكر عدة قصص لمبهم ومعين، فيمكن التفسير فى هذه القصة ببعض هؤلاء . قال ابن بطلال : أشار البخارى بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزانى إلى أن النفى إذا شرع فى حق من أتى معصية لا حد فيها فلأن يشرع فى حق من أتى ما فيه حد أولى، فتأكد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض السنة بالقياس، فإذا تعارض القياسان بقيت السنة بلا معارض . واستدل به على أن المراد بالمختين المشبهون بالنساء لا من يؤتى، فإن ذلك حده الرجم، ومن وجب رجمه لا ينفى، وتعقب بأن حده مختلف فيه، والأكثر أن حكمه حكم الزانى، فإن ثبت عليه جلد ونفى، لأنه لا يتصور فيه الإحصان، وإن كان يتشبه فقط نفى فقط، وقيل إن فى الترجمة إشارة إلى ضعف القول الصائر إلى رجم الفاعل والمفعول به وأن هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه إلا النفى، وفى هذا نظر لأنه لم يثبت عن أحد ممن أخرجهم النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يؤتى، وقد أخرج أبو داود من طريق أبى هاشم عن أبى هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقالوا : ما بال هذا ؟ قيل يتشبه بالنساء، فأمر به فنفى إلى النقيع » يعنى بالنون والله أعلم .

### ٣٤ - باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه

٦٨٣٥، ٦٨٣٦ - حدثنا عاصم بن على حدثنا ابن أبى ذؤيب عن الزهرى عن عبيد الله « عن أبى هريرة وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهو جالس فقال : يا رسول الله اقض بكتاب الله، فقام خصمه فقال : صدق، اقض له يا رسول الله بكتاب الله، إن ابنى كان عسيفاً على هذا فزنى بأمرته فأخبرونى أن على ابنى الرجم، فافتديت بمائة من الغنم وولىدة، ثم سألت أهل العلم فزعموا أن ما على ابنى جلد مائة وتغريب عام . فقال : والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الغنم والولىدة فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . وأما أنت يا أنيس فاغد على امرأة هذا فارجمها، فعدا أنيس فرجمها » .

قوله ( باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه ) قال الكرماني : فى هذا التركيب قلق، وكان الأولى أن يبدل لفظ « غير » بالضمير فيقول من أمره الإمام الخ، وقال ابن بطلال : قد ترجم بعد، يعنى فى آخر أبواب الحدود « هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه » ومعنى الترجمتين واحد، كذا قال، ويظهر لى أن بينهما تغييراً من جهة أن قوله فى الأول غائباً عنه حال من المأمور وهو الذى يقيم الحد، وفى

الآخر حال من الذى يقام عليه الحد . ثم ذكر حديث أنى هريرة وزيد بن خالد فى قصة العسيف ، وقد مضى شرحه مستوفى قريباً . وقوله فى هذه الرواية « فقام خصمه فقال : صدق ، اقض له يارسول الله بكتاب الله ، إن ابني » قال الكرماني : القائل هو الأعرابي لا خصمه ، لأنه وقع فى كتاب الصلح « جاء أعرابي فقال يارسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقام خصمه وقال : صدق اقض بيننا بكتاب الله ، فقال الأعرابي : إن ابني كان عسيفاً . قلت : بل الذى قال اقض بيننا هو والد العسيف ، ففى الرواية الماضية قريباً فى باب الاعتراف بالزنا « فقام خصمه وكان أفقه منه فقال : اقض بيننا بكتاب الله وأذن لى الخ » هذه رواية سفيان بن عيينة ووافقه الجمهور ، فتقدمت رواية مالك فى الأيمان والنذور ورواية الليث فى الشروط وتأتى رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أنى حمزة فى خير الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعمر وساقه على لفظ الليث ، ومع ذلك فالاختلاف فى هذا على ابن أنى ذئب ، فإنه رواه عن الزهرى هنا وفى الصلح ، فالراوى له فى الصلح عن ابن أنى ذئب آدم بن أنى إياس وهنا عاصم بن على ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يزيد ابن هارون عن ابن أنى ذئب فوافق عاصم بن على وهذا هو المعتمد ، وإن قوله فى رواية آدم « فقال الأعرابي » زيادة إلا إن كان كل من الخصمين متصفاً بهذا الوصف ، وليس ذلك ببعيد ، والله أعلم .

٣٥ - باب قول الله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض ، فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى العنت منكم ، وأن تصبروا خير لكم ، والله غفور رحيم ﴾ .

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية ﴾ ) كذا لأبى ذر وساق فى رواية كريمة إلى قوله ﴿ والله غفور رحيم ﴾ قال الواحدى قرئ ﴿ المحصنات ﴾ فى القرآن بكسر الصاد وفتحها إلا فى قوله تعالى ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ وبالفتح جزماً ، وقرئ ﴿ فإذا أحصن ﴾ بالضم وبالفتح ، فالضم معناه التزويج وبالفتح معناه الإسلام ، وقال غيره : اختلف فى إحصان الأمة ، فقال الأكثر إحصانها التزويج ، وقيل العتق ، وعن ابن عباس وطائفة إحصانها التزويج ، ونصره أبو عبيد وإسماعيل القاضى واحتج له بأنه تقدم فى الآية قوله تعالى ﴿ من فتياتكم المؤمنات ﴾ فيبعد أن يقول بعده فإذا أسلمن ، قال : فإن كان المراد التزويج كان مفهومه أنها قبل أن تتزوج لا يجب عليها الحد إذا زنت ، وقد أخذ به ابن عباس فقال : لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تتزوج ، وبه قال جماعة من التابعين ، وهو قول أبى عبيد القاسم بن سلام ، وهو وجه للشافعية ، واحتج بما أخرجه الطبرانى من حديث ابن عباس « ليس على الأمة حد حتى تحصن » وسنده حسن لكن اختلف فى رفعه ووقفه والأرجح وقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره ، وادعى ابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » أنه منسوخ بحديث الباب ، وتعقب بأن النسخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم ، وقد عارضه حديث على « أقيموا الحدود على أركانكم من أحصن منهم ومن لم يحصن » واختلف أيضاً فى رفعه ووقفه ، والراجح أنه موقوف ، لكن سياقه فى مسلم يدل على رفعه فالتمسك به أقوى ، وإذا حمل الإحصان فى الحديث على التزويج وفى الآية على الإسلام حصل الجمع ، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد ، وقال غيره التقييد بالإحصان يفيد أن الحكم فى حقها الجلد لا الرجم ، فأخذ حكم زناها

بعد الإحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الإحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها . قال البيهقي : ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكمل حالها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تتزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد وإن لم تحصن .

قوله ( غير مسافحات زواني ، ولا متخذات أخدان أخلاء ) بفتح الهمزة وكسر المعجمة والتشديد جمع خليل ، وهذا التفسير ثبت في رواية المستمل وحده ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، والمسافحات جمع مسافحة مأخوذ من السفاح وهو من أسماء الزنا ، والأخذان جمع خدن بكسر أوله وسكون ثانيه وهو الخدين والمراد به الصاحب ، قال الراغب : وأكثر ما يستعمل فيمن يصاحب غيره بشهوة ، وأما قول الشاعر في المدح « خدين المعالي » فهو استعارة . قلت : والنكتة فيه أنه جعله يشتهى معالي الأمور كما يشتهى غيره الصورة الجميلة فجعله خديناً لها . وقال غيره : الخدين الخليل في السر .

### باب إذا زنت الأمة

٦٨٣٧ ، ٦٨٣٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة « عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال : إذا زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبعوها ولو بضعفير » قال ابن شهاب : لا أدرى بعد الثالثة أو الرابعة .

قوله ( باب إذا زنت الأمة ) أي ما يكون حكمها ؟ وسقطت هذه الترجمة للأصيلي ، وجرى على ذلك ابن بطال وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها ، ولكن صرح الإسماعيلي بأن الباب الذي قبلها لا حديث فيه ، وقد تقدم الجواب عن نظيره وأنه إما أن يكون أخلى بياضاً في المسودة فسده النساخ بعده ، وإما أن يكون اكتفى بالآية وتأويلها في الحديث المرفوع ، وهذا هو الأقرب لكثرة وجود مثله في الكتاب .

قوله ( عن أبي هريرة وزيد بن خالد ) سبق التنبيه في شرح قصة العسيف على أن الزيدي ويونس زادا في روايتهما لهذا الحديث عن الزهري شبل بن خليل أو ابن حامد ، وتقدم بيانه مفصلاً .

قوله ( سئل عن الأمة ) في رواية حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن جاريتي زنت فتبين زناها ، قال : اجلدها » ولم أقف على اسم هذا الرجل .

قوله ( إذا زنت ولم تحصن ) تقدم القول في المراد بهذا الإحصان ، قال ابن بطال : زعم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل في هذا الحديث « ولم تحصن » غير مالك ، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب كما قال مالك ، وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه . قلت : رواية يحيى بن سعيد أخرجه النسائي ورواية ابن عيينة تقدمت في البيوع ليس فيها « ولم تحصن » وزادها النسائي في روايته عن الحارث بن مسكين عن ابن عيينة بلفظ « سئل عن الأمة تزني قبل أن تحصن » وكذا عند ابن ماجه عن أبي بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة ، وقد رواه عن ابن شهاب أيضاً صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته في كتاب البيوع في «باب بيع المدبر» وكذا أخرجهما مسلم والنسائي ، ووقع في رواية

سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة هناك بدونها وسيأتى قريباً أيضاً ، وعلى تقدير أن مالكا تفرد بها فهو من الحفاظ وزيادته مقبولة ، وقد سبق الجواب عن مفهومها .

قوله ( قال إن زنت فاجلدوها ) قيل أعاد الزنا فى الجواب غير مقيد بالإحصان للتنبيه على أنه لا أثر له وأن موجب الحد فى الأمة مطلق الزنا ، ومعنى « اجلدوها » الحد اللائق بها المبين فى الآية وهو نصف ما على الحره ، وقد وقع فى رواية أخرى عن أبى هريرة : فليجلدها الحد والخطاب فى اجلدوها لمن يملك الأمة ، فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد ، أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق ، وقد اختلف السلف فىمن يقيم الحدود على الأرقاء : فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية ، وعن الأوزاعي والثورى لا يقيم السيد إلا حد الزنا ، واحتج الطحاوى بما أورده من طريق مسلم ابن يسار قال « كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والفيء والجمعة إلى السلطان » قال الطحاوى لا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، وتعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة ، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعى ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر « فى الأمة إذا زنت ولا زوج لها يحدّها سيدها ، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام » وبه قال مالك إلا إن كان زوجها عبداً لسيدها فأمرها إلى السيد ، واستثنى مالك القطع فى السرقة ، وهو وجه للشافعية وفى آخر يستثنى حد الشرب ، واحتج للمالكية بأن فى القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمثل بعده فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فيدعى عليه السرقة لئلا يعتق فيمنع من مباشرته القطع سداً للذريعة ، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند السرقة علم السيد أو الإقرار ، بخلاف ما لو ثبتت بالبينة فإنه يجوز للسيد لفقد العلة المذكورة ، وحجة الجمهور حديث على المشار إليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة ، وعند الشافعية خلاف فى اشتراط أهلية السيد لذلك ، وتمسك من لم يشترط بأن سبيله سبيل الاستصلاح فلا يفتقر للأهلية . وقال ابن حزم : يقيمه السيد إلا إن كان كافراً ، واحتج بأنهم لا يقرون إلا بالصغار وفى تسليطه على إقامة الحد منافاة لذلك . وقال ابن العرى : فى قول مالك إن كانت الأمة ذات زوج لم يحدّها الإمام من أجل أن للزوج تعلقاً بالفرج فى حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد ، لكن حديث النبى صلى الله عليه وسلم أولى أن يتبع ، يعنى حديث على المذكور الدال على التعميم فى ذات الزوج وغيرها . وقد وقع فى بعض طرقه « من أحصن منهم ومن لم يحصن » .

قوله ( ثم بيعوها ولو بضيف ) بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم فاء أى المضمفور فعيل بمعنى مفعول ، زاد يونس وابن أخى الزهرى والزبيدى ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائى « والضيفير الحبل » وهكذا أخرجه عن قتبية عن مالك وزادها عمار بن أبى فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهرى عند النسائى وابن ماجه ، لكن خالف فى الإسناد فقال : « إن محمد بن مسلم حدثه أن عروة وعمرة حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا زنت الأمة فاجلدوها » وقال فى آخره « ولو بضيفير والضيفير الحبل » وقوله والضيفير الحبل مدرج فى هذا الحديث من قوله الزهرى على ما بين فى رواية القعنبي عن مالك عند مسلم وأبى داود فقال فى آخره « قال ابن شهاب والضيفير الحبل » وكذلك ذكره الدارقطنى فى الموطآت منسوباً لجميع من روى الموطأ إلا ابن مهدى فإن ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضاً ، ومنهم من لم يذكر قوله والضيفير الحبل كما فى رواية الباب .

قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالسند المذكور .

قوله ( لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة ) لم يختلف في رواية مالك في هذا، وكذا في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة، وكذا في رواية يونس والزبيدي عن الزهري عند النسائي، وكذا في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه « ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضيفير بعد الثالثة أو الرابعة » ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك، وأدرج أيضاً في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي، والصواب التفصيل، وأما الشك في الثالثة أو في الرابعة فوقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي « فليجلدها ثلاثاً فإن عادت فليبعها » ونحوه في مرسل عكرمة عند أبي قررة بلفظ « وإذا زنت الرابعة فبيعوها » ووقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه « ثم إن زنت الثالثة فليبعها » ومحصل الاختلاف هل يجلدها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جلد؟ والراجح الأول ويكون سكوت من سكت عنه للعلم بأن الجلد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لأنه المحقق فيلغى الشك، والاعتماد على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة . وقوله « ولو بضيفير » أي حبل مضافور، ووقع في رواية المقبري « ولو بحبل من شعر » وأصل الضفير نسج الشعر وإدخال بعضه في بعض ومنه ضفائر شعر الرأس للمرأة وللرجل، قيل لا يكون مضافوراً إلا إن كان من ثلاث، وقيل شرطه أن يكون عريضاً وفيه نظر . وفي الحديث أن الزنا عيب يرد به الرقيق للأمر بالحط من قيمة المرقوق إذا وجد منه الزنا، كذا جزم به النووي تبعاً لغيره، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود الأمر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متعلقاً بأمر وجودي لإخباراً عن حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من حط القيمة . وفيه أن من زنى فأقيم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه، بخلاف من زنى مراراً فإنه يكتفى فيه بإقامة الحد عليه مرة واحدة على الراجح . وفيه الزجر عن مخالطة الفساق ومعاشرتهم ولو كانوا من الإلزام إذا تكرر زجرهم ولم يرتدعوا ويقع الزجر بإقامة الحد فيما شرع فيه الحد وبالتعزير فيما لا حد فيه . وفيه جواز عطف الأمر المقتضي للندب على الأمر المقتضي للوجوب لأن الأمر بالجلد واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لأبي ثور وأهل الظاهر، وادعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ، ومن حكاها ابن الرفعة في المطلب ويحتاج إلى ثبوت، وقال ابن بطال : حمل الفقهاء الأمر بالبيع على الحض على مساعدة من تكرر منه الزنا لكلا يظن بالسيد الرضا بذلك ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا، قال : وحمله بعضهم على الوجوب ولاسلف له من الأمة فلا يستقل به، وقد ثبت النهي عن إضاعة المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بحبل من شعر لا قيمة له : فدل على أن المراد الزجر عن معاشرة من تكرر منه ذلك، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالحقير وإن كان بعضهم قد استدل به على جواز بيع المطلق التصرف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتغابن بمثله إلا أن قوله « ولو بحبل من شعر » لا يراد به ظاهره وإنما ذكر للمبالغة كما وقع في حديث « من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة » على أحد الأجوبة، لأن قدر المفحص لا يسع أن يكون مسجداً حقيقة، فلو وقع ذلك في عين مملوكة للمحجور فلا يبيعها وليه إلا بالقيمة، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون يبيعها بالنقصان بيعاً بثمن المثل نبه عليه القاضي عياض ومن تبعه، وقال ابن العربي : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإمضاؤه ولا يترقب به طلب الراغب في الزيادة، وليس المراد يبعه بقيمة الحبل حقيقة، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لأن قيمتها

إنما تنقص مع العلم بالعيب حكاه ابن دقيق العيد، وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإعلام، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا زنى مع أن كل مؤمن مأمور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه، ومن لزم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتنى ما لا يرضى اقتناؤه لنفسه، وأجيب بأن السبب الذى باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج فإن الإخراج من الوطن المألوف شاق، ولجواز أن يقع الإعفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره، قال ابن العري: يرجى عند تبديل المحل تبديل الحال، ومن المعلوم أن للمجاورة تأثيراً فى الطاعة وفى المعصية، قال النووى: وفيه أن الزانى إذا حد ثم زنى لزمه حد آخر ثم كذلك أبداً، فإذا زنى مرات ولم يحد فلا يلزمه إلا حد واحد. قلت: من قوله فإذا زنى ابتداء كلام قاله لتكميل الفائدة وإلا فليس فى الحديث ما يدل عليه إثباتاً ولا نفيًا بخلاف الشق الأول فإنه ظاهر، وفيه إشارة إلى أن العقوبة فى التعزيرات إذا لم يفد مقصودها من الزجر لا يفعل لأن إقامة الحد واجبة، فلما تكرر ذلك ولم يفد عدل إلى ترك شرط إقامته على السيد وهو الملك، ولذلك قال «بيعوها» ولم يقل اجلدوها كلما زنت، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض إمام الحرمين لشيء من ذلك فقال: إذا علم المعزى فى أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليتركه لأن المبرح يهلك وليس له الإهلاك، وغير المبرح لا يفيد، قال الرافعى: وهو منبى على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير، فإن قلنا يجب التحق بالحد فليعززه بغير المبرح وإن لم يترجر. وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان، وسيأتى البحث فيه بعد ثلاثة أبواب.

### ٣٦ - باب لا يثرب على الأمة إذا زنت، ولا تثنى

٦٨٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ أُمِّ هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا زَنَتِ الْأُمَّةُ فَتَبِينَ زَنَاها فليجلدها ولا يثرب، ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ولو بحبل من شعر». تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أمي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله (باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تثنى) أما التثريب بمشاة ثم مثلثة ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه. وقد جاء بلفظ «ولا يعنفها» فى رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبرى عند النسائي، وأما النفي فاستنبطوه من قوله «فليبيعها» لأن المقصود من النفي الإبعاد عن الوطن الذى وقعت فيه المعصية وهو حاصل بالبيع، وقال ابن بطال: وجه الدلالة أنه قال «فليجلدها» وقال «فليبيعها» فدل على سقوط النفي لأن الذى ينفى لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فأشبهه الآبق. قلت: وفيه نظر لجواز أن يتسلمه المشتري مسلوب المنفعة مدة النفي، أو يتفق بيعه لمن يتوجه إلى المكان الذى يصدق عليه وجود النفي، وقال ابن العري: تستثنى الأمة لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله، وإنما لم يسقط الحد لأنه الأصل والنفي فرع. قلت: وتماه أن يقال: روعى حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد، واستمر نفي العبد إذ لاحق للسيد فى الاستمتاع به، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفى نفيه قطع حق السيد لأن عموم الأمر بنفى الزانى عارضه عموم نهى المرأة عن السفر بغير المحرم، وهذا خاص بالإماء من الرقيق دون الذكور وبه احتج من قال: لا يشرع نفي النساء مطلقاً كما تقدم فى «باب البكران يجلدان

وينفيان» واختلف من قال بنفى الرقيق ، فالصحيح نصف سنة ، وفي وجه ضعيف عند الشافعية سنة كاملة ، وفي ثالث لا نفى على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر .

قوله ( إذا زنت الأمة فتيين زناها ) أى ظهر ، وشرط بعضهم أن يظهر بالبينة مراعاة للفظ تبين ، وقيل يكتب فى ذلك بعلم السيد .

قوله ( فليجلدها ) أى الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية ﴿ فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ ووقع فى رواية النسائى من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة « فليجلدها بكتاب الله » .  
قوله ( ولا يثرب ) أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالتعير ، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد ، وفى رواية سعيد عن أبى هريرة عند عبد الرزاق « ولا يعيرها ولا يفندھا » قال ابن بطلال : يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لا يعزر بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام للتحذير والتخويف ، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه . قلت : وقد تقدم قريباً نبيه صلى الله عليه وسلم عن سب الذى أقيم عليه حد الخمر وقال « لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيكم » .

قوله ( تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبى هريرة ) يريد فى المتن لا فى السند ، لأنه نقص منه قوله « عن أبيه » ورواية إسماعيل وصلها النسائى من طريق بشر بن المفضل عن إسماعيل بن أمية ولفظه مثل الليث ، إلا أنه قال « فإن عادت فزنت فليبعها » والباقي سواء ، ووافق الليث على زيادة قوله « عن أبيه » محمد بن إسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى ، ووافق إسماعيل على حذفه عبيد الله بن عمر العمري عندهم وأيوب بن موسى عند مسلم والنسائى ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن إسحق عند النسائى ، ووقع فى رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلي عنه عن الزهرى عن حميد عن أبى هريرة أخرجه النسائى وقال إنه خطأ والصواب الأول ، ووقع فى رواية حميد هذه بلفظ آخر قال « أتى النبى صلى الله عليه وسلم رجل فقال : جاريتى زنت فتيين زناها ، قال : اجلدها خمسين » الحديث .

### ٣٧ - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا وزُفِعوا إلى الإمام

٦٨٤٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيبانى سألت عبد الله بن أبى أوفى عن الرّجم فقال : رَجِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : أَقْبَلَ الثُّورَ أَمْ بَعْدَهُ ؟ قَالَ : لَا أَدْرِي . تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسَهَّرٍ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَارِثِيُّ وَعَبِيدَةُ بْنُ حَمِيدٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْمَائِدَةُ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

٦٨٤١ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثنى مالك عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال : إن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجدون فى الثوراة فى شأن الرّجم ؟ فقالوا : نفضحهم ويُجلدون . قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، إن فيها الرّجم ، فاتوا بالثوراة فنشروها ، فوضع أحدهم يده على آية الرّجم فقرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده ، فإذا فيها آية الرّجم ، قالوا : صدق يا محمد ، فيها آية الرّجم ، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما ، فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها



الحجارة .

قوله ( باب أحكام أهل الذمة ) أى اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية .

قوله ( وإحصانهم إذا زنوا ) يعنى خلافاً لمن قال إن من شروط الإحصان الإسلام .

قوله ( ورفعوا إلى الإمام ) أى سواء جاءوا إلى حاكم المسلمين ليحكموه أو رفعهم إليه غيرهم متعدياً عليهم خلافاً لمن قيد ذلك بالشق الأول كالحنفية وسأذكر ذلك مبسوطاً ، وذكر فيه حديثين :  
الحديث الأول :

قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق سليمان .

قوله ( عن الرجم ) أى رجم من ثبت أنه زنى وهو محصن .

قوله ( فقال رجم النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا أطلق ، فقال الكرمانى : مطابقته للترجمة من حيث الإطلاق قلت : والذي ظهر لى أنه جرى على عادته فى الإشارة إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد والإسماعيل والطبرانى من طريق هشيم عن الشيباني قال « قلت هل رجم النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم رجم يهودياً ويهودية » وسياق أحمد مختصر .

قوله ( أقبل النور ؟ ) أى سورة النور ، والمراد بالقبلىة النزول ( قوله أم بعد ) ؟ فى رواية الكشميهنى « أم بعده » .

قوله ( لا أدرى ) فيه أن الصحابى الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الفاضل بلا أدرى لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وثبته فيمدح به .

قوله ( تابعه على بن مسهر ) قلت وصلها ابن أبى شيبة عنه عن الشيباني قال « قلت لعبد الله بن أبى أوفى » فذكر مثله بلفظ « قلت بعد سورة النور » .

قوله ( وخالد بن عبد الله ) أى الطحان وهى عند المؤلف فى « باب رجم المحصن » وقد تقدم لفظه .

قوله ( والمحارى ) يعنى عبد الرحمن بن محمد الكوفى .

قوله ( وعبيدة ) بفتح أوله ، وأبوه حميد بالتصغير ، ومتابعته وصلها الإسماعيلى من رواية أبى ثور وأحمد ابن منيع قالوا حدثنا عبيدة بن حميد وجرير هو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه « قلت قبل النور أو بعدها » .

قوله ( وقال بعضهم ) أى بعض المسلمين وهو عبيدة فإن لفظه فى مستند أحمد بن منيع ومن طريقه الإسماعيلى « فقلت بعد سورة المائدة أو قبلها » ؟ كذا وقع فى رواية هشيم التى أشرت إليها قبل .

قوله ( والأول أصح ) أى فى ذكر النور . قلت : ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهودى واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن فيها الآية التى نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم اللذين زنيا منهم .  
الحديث الثانى :

قوله ( عن نافع ) في موطأ محمد بن الحسن وحده « حدثنا نافع » قاله الدارقطني في الموطآت .

قوله ( إن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا ) ذكر السهيلي عن ابن العربي<sup>(١)</sup> أن اسم المرأة بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ، وذكر أبو داود السيب في ذلك من طريق الزهري « سمعت رجلاً من مزينة ممن تبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه بعث بالتخفيف ، فإن أفتانا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فتيا نبي من أنبيائك . قال فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا : يا أبا القاسم ماترى في رجل وامرأة زنيا منهم » ونقل ابن العربي عن الطبري والثعلبي عن المفسرين قالوا « انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكنانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف ابن عازوراء فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم وكان رجل وامرأة من أشراف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بسرة ، وكانت خيبر حينئذ حرباً فقال لهم أسألوه ، فنزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اجعل بينك وبينهم ابن سوريا » فذكر القصة مطولة ، ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة « إن أحبار اليهود اجتمعوا في بيت المدراس ، وقد زنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصنت » فذكر القصة وفيها « فقال اخرجوا إلى عبد الله بن سوريا الأعور » قال ابن إسحق « ويقال إنهم أخرجوا معه أبا ياسر بن أحطب ووهب بن يهودا ، فخلا النبي صلى الله عليه وسلم بابن سوريا » فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث البراء « مر على النبي صلى الله عليه وسلم بيهودي محمماً مجلوداً . فدعاهم فقال : هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ قالوا : نعم » وهذا يخالف الأول من حيث إن فيه أنهم ابتدعوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ، ويمكن الجمع بالتعدد بأن يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ، ويحتمل أن يكون : بادروا فجلدوه ثم بدا لهم فسألوا فاتفق المرور بالمجلود في حال سؤا لهم عن ذلك فأمرهم بإحضارهما فوقع ما وقع والعلم عند الله ، ويؤيد الجمع ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس « أن رهطاً من اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ومعهم امرأة فقالوا : يا محمد ما أنزل عليك في الزنا » فيتجه أنهم جلدوا الرجل ثم بدا لهم أن يسألوا عن الحكم فأحضروا المرأة وذكروا القصة والسؤال ، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بيهودي ويهودية زنيا » ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريباً ولفظه « أحدثنا » وفي حديث عبد الله بن الحارث عند البزار « أن اليهود أتوا بيهوديين زنيا وقد أحصنا » .

قوله ( ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ) ؟ قال الباجي : يحتمل أن يكون علم بالوحى أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بإخبار عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سأهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى .

قوله ( فقالوا نفضحهم ) بفتح أوله وثالثه من الفضيحة .

(١) في نسخة عن ابن العربي .

قوله ( ويجلدون ) وقع بيان الفضيحة في رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد بلفظ « قالوا نسخم وجوههما ، ونخزيهما » وفي رواية عبد الله بن عمر « قالوا نسود وجوههما ونخمهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما » وفي رواية عبد الله بن دينار « أن أحبارنا أحدثوا تحميم الوجه والتجبيه » وفي حديث أبي هريرة « يحمم ويحببه ويجلد » والتجبيه أن يحمل الزانيان على حمار وتقابل أقفيتهما ويطاف بهما ، وقد تقدم في « باب الرجم بالبلاط » النقل عن إبراهيم الحرابي أنه جزم بأن تفسير التجبيه من قول الزهري فكأنه أدرج في الخبر لأن أصل الحديث من روايته . وقال المنذرى : يشبه أن يكون أصله الهمة وأنه التجبية وهي الردع والزجر يقال جبأته تجبيها أى ردهته ، والتجبيه أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فسمى ذلك الفعل تجبيه . ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال بالمكروه وأصله من إصابة الجبهة تقول جبته إذا أصبت جبته كراسته إذا أصبت رأسه ، وقال الباجي : ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكذب على النبي إما رجاء أن يحكم بينهم بغير ما أنزل الله وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانيين واعتقدوا أن ذلك يخرجهما عما وجب عليهم ، أو قصدوا اختبار أمره ، لأنه من المقرر أن من كان نبياً لا يقر على باطل ، فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الحمد .

قوله ( قال عبد الله بن سلام : كذبهم ، أن فيها الرجم ) رواية أيوب وعبيد الله بن عمر « قال فأتوا بالتوراة قال فاتلوها إن كنتم صادقين » .

قوله ( فأتوا ) بصيغة الفعل الماضي ، وفي رواية أيوب فجاءوا وزاد عبيد الله بن عمر « بها فقرؤها » وفي رواية زيد بن أسلم « فأتى بها فنزع الوسادة من تحته فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك وبمن أنزلك » وفي حديث البراء عند مسلم « فدعا رجلاً من علمائهم فقال أنشدك بالله وبمن أنزله » وفي حديث جابر عند أبي داود « فقال اتنوني بأعلم رجلين منكم ، فأتى بابن صوريا » زاد الطبري في حديث ابن عباس « اتنوني برجلين من علماء بني إسرائيل ، فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر » ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد « أن اليهود استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزانيين فأتاهم بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يأتوا بأحبارهم فناشدهم فكتموه إلا رجلاً من أصاغرهم أعور فقال : كذبوك يا رسول الله في التوراة » .

قوله ( فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها ) ونحوه في رواية عبد الله بن دينار وفي رواية عبيد الله بن عمر « فوضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم فقرأ ما بين يديها وما وراءها » وفي رواية أيوب « فقالوا لرجل ممن يرضون : يا أعور اقرأ . فقرأ ، حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه » واسم هذا الرجل عبد الله بن صوريا كما تقدم ، وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم ، لكن ذكر مكي في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم ، كذا ذكر القرطبي ، ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث الماضي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ناشده قال « يا رسول الله إنهم ليعلمون أنك نبي مرسل ولكنهم يحسدونك » وقال في آخر الحديث « ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا ونزلت فيه ﴿ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ﴾ الآية .

قوله ( فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك فرفع يده ، فإذا فيها آية الرجم ) في رواية عبد الله بن

دينار « فإذا آية الرجم تحت يده » ووقع في حديث البراء « فحده الرجم ، ولكنه كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضع أقمنا عليه الحد ، فقلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضع فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم » ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة « المحسن والمحسنة إذا زنيا فقامت عليهما البينة رجما ، وإن كانت المرأة حبلى تربص بها حتى تضع ما في بطنها » وفي حديث جابر عند أبي داود « قالوا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما » زاد البزار من هذا الوجه « فإن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها فهي ربية وفيها عقوبة ، قال فما منعكما أن ترجموهما قالا : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل » وفي حديث أبي هريرة « فما أول ما ارتخصتم أمر الله ؟ قال : زنى ذوا قرابة من الملك فأخر عنه الرجم ، ثم زنى رجل شريف فأرادوا رجمه فحال قومه دونه وقالوا ابدأ بصاحبك ، فاصطلحوا على هذه العقوبة » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني « إنا كنا شبية وكان في نسائنا حسن وجه فكثرت فينا فلم يقم له فصرنا نجلد » والله أعلم .

**قوله ( فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما )** زاد في حديث أبي هريرة « فقال النبي صلى الله عليه وسلم فإن أحكم بما في التوراة » وفي حديث البراء « اللهم إني أول من أحى أمرك إذ أماتوه » ووقع في حديث جابر من الزيادة أيضاً « فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ، فأمر بهما فرجما » .

**قوله ( فرأيت الرجل يحنى )** كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي بالحاء المهملة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة ، وعن المستمل والكشميني بجيم ونون مفتوحة ثم همزة ، وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية ، وفي رواية أيوب « يجاني » بضم أوله وجيم مهموز . وقال ابن عبد البر : وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والصواب « يحنى » أى يميل . وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه : الأولان والثالث بضم أوله والجيم وكسر النون وبالهزمة ، الرابع كالأول إلا أنه بالموحدة بدل النون ، الخامس كالثاني إلا أنه بواو بدل التحتانية ، السادس كالأول إلا أنه بالجيم ، السابع بضم أوله وفتح المهملة وتشديد النون ، الثامن « يجاني » بالنون التاسع مثله لكن بالحاء ، العاشر مثله لكنه بالفاء بدل النون وبالجيم أيضا . ورأيت في « الزهريات الذهلي » بخط الضياء في هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري « يجاني » بجيم وفاء بغير همز وعلى الفاء صح صح .

**قوله ( يقبها )** بفتح أوله ثم قاف تفسير لقوله « يحنى » وفي رواية عبيد الله بن عمر « فلقد رأيت يقبها من الحجارة بنفسه » ولابن ماجه من هذا الوجه « يسترها » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني « فلما وجد مس الحجارة قام على صاحبته يحنى عليها يقبها الحجارة حتى قتلا جميعاً فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الرضا منهما » وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذمى إذا زنى وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف عند الشافعية ، وقد ذهل ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الإسلام ، ورد عليه بأن الشافعية وأحمد لا يشترطان ذلك ، ويؤيد مذهبهما وقوع التصريح بأن اليهوديين اللذين رجما كانا قد أحصنا كما تقدم نقله ، وقال المالكية ومعظم الحنفية وربيعة شيخ مالك شرط الإحصان الإسلام ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه صلى الله عليه وسلم إنما رجمهما بحكم التوراة وليس هو من حكم الإسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على المحسن وغير المحسن قالوا وكان

ذلك أول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وكان مأموراً باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ﴿ وَاللّٰتِ يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لهنَّ سَبِيلاً ﴾ ثم نسخ ذلك بالتفرقة بين من أحصن ومن لم يحصن كما تقدم انتهى . وفي دعوى الرجم على من لم يحصن نظر ، لما تقدم من رواية الطبرى وغيره ، وقال مالك : إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يومئذ لم يكن لهم ذمة فتحاكموا إليه ، وتعبه الطحاوى بأنه لو لم يكن واجباً ما فعله ، قال : وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلا ينقصه على من له ذمة أولى . وقال المازرى ، يعترض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا إن أجاب ذلك كان قبل النهى عن قتل النساء ، وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه الطبرى كما تقدم ، ولا حجة فيه لأنه منقطع ، قال القرطبي : ويعكر عليه أن مجيئهم سائلين يوجب لهم عهداً كما لو دخلوا الغرض كتجارة أو رسالة أو نحو ذلك فإنهم في أمان إلى أن يردوا إلى ما منهم . قلت : ولم ينفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة . وقال النووى : دعوى أنهما كان حربيين باطله بل كانا من أهل العهد ، كذا قال : وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم مخير إذا تحاكم إليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يعرض عنهم على ظاهر الآية ، فاختر صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة أن يحكم بينهم ، وتعقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الإحصان عنده الإسلام وهما كانا كافرين ، وانفصل ابن العربى عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومختبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مساح في الحق ، وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخلص عن الإيراد . ثم قال ابن العربى : في الحديث أن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان ، والجواب بأنه إنما رجمهما لإقامة الحججة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر ، لأنه كيف يقيم الحججة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ قال : وأجيب بأن سياق القصة يقتضى ما قلناه ، ومن ثم استدعى شهودهم ليقم الحججة عليهم منهم ، إلى أن قال : والحق أحق أن يتبع ولو جاءوا في لحمت عليهم بالرجم ولم أعتبر الإسلام في الإحصان . وقال ابن عبد البر : حد الزانى حق من حقوق الله . وعلى الحاكم إقامته ، وقد كان لليهود حاكم وهو الذى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهما . وقول بعضهم إن الزانيين حكماهم دعوى مردودة ، واعترض بأن التحكيم لا يكون إلا لغير الحاكم ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم : وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة ، ورده الخطابى لأن الله قال ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ وإنما جاءه القوم سائلين عن الحكم عنده كما دلت عليه الرواية المذكورة فأشار عليهم بما حكموه من حكم التوراة ، ولا جائز أن يكون حكم الإسلام عنده مخالفاً لذلك لأنه لا يجوز الحكم بالمنسوخ ، فدل على أنه إنما حكم بالناسخ . وأما قوله في حديث أبى هريرة « فإني أحكم بما في التوراة » ففى سنده رجل مبهم ، ومع ذلك فلو ثبت لكان معناه لإقامة الحججة عليهم ، وهو موافق لشرعته ، قلت : ويؤيده أن الرجم جاء ناسخاً للجلد كما تقدم تقريره ، ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم ، وإذا كان حكم الرجم باقياً منذ شرع فما حكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذى استمر حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيما بدلوا وأما ما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أتاه اليهود » فالجواب أنه لا يلزم من ذلك الفور ، ففى بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكموا إليه وهو في المسجد بين أصحابه ، والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله صلى الله

عليه وسلم المدينة فبطل الفور ، وأيضاً ففى حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وعبد الله إنما قدم مع أبيه مسلماً بعد فتح مكة ، وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشعر بأنه شاهد ذلك . وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدل به الطحاوى ، وقد تقدم أنهم اختلفوا فى الحفر للمرجومة ، فمن يرى أنه يحفر لها تكون فى الغالب قاعدة فى الحفرة واختلافهم فى إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو فى الجلد ، ففى الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يخفى . وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، وزعم ابن العربى أن معنى قوله فى حديث جابر «فدعا بالشهود» أى شهود الإسلام على اعترافهما ، وقوله «فرجمهما بشهادة الشهود» أى البيعة على اعترافهما ، ورد هذا التأويل بقوله فى نفس الحديث «إنهم رأوا ذكره فى فرجها كالميل فى المكحلة» وهو صريح فى أن الشهادة بالمشاهدة لا بالاعتراف ، وقال القرطبى : الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لا فى حد ولا فى غيره ولا فرق بين السفر والحضر فى ذلك ، وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم ، واستثنى أحمد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم ، وأجاب القرطبى عن الجمهور عن واقعة اليهود بأنه صلى الله عليه وسلم نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وألزمهم العمل به إظهاراً لتحريفهم كتابهم وتغييرهم حكمه ، أو كان ذلك خاصاً بهذه الواقعة كذا قال ، والثانى مردود ، وقال النووى : الظاهر أنه رجمها بالاعتراف ، فإن ثبت حديث جابر فلعل الشهود كانوا مسلمين وإلا فلا عبرة بشهادتهم ، ويتعين أنهما أقرأ بالزنا . قلت : لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ، ويحتمل أن يكون الشهود أخبروا بذلك لسؤال بقية اليهود لهم فسمع النبى صلى الله عليه وسلم كلامهم ولم يحكم فيهم إلا مستنداً لما أطلعه الله تعالى فحكم فى ذلك بالوحى وألزمهم الحجة بينهم كما قال تعالى ﴿وشهد شاهد من أهلها﴾ وأن شهودهم شهدوا عليهم عند أحبارهم بما ذكر فلما رفعوا الأمر إلى النبى صلى الله عليه وسلم استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه فى ذلك ، ولم يكن مستند حكم النبى صلى الله عليه وسلم إلا ما أطلعه الله عليه ، واستدل به بعض المالكية على أن المجلود يجلد قائماً إن كان رجلاً والمرأة قاعدة لقول ابن عمر «رأيت الرجل يقبها الحجارة» ، فدل على أنه كان قائماً وهى قاعدة ، وتعقب بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك ، واستدل به على رجم المحصن وقد تقدم البحث فيه مستوفى ، وعلى الاقتصار على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه فى باب مفرد ، وكذا احتج به بعضهم ، ولو احتج به لعكسه لكان أقرب لأنه فى حديث البراء عند مسلم أن الزانى جلد أولاً ثم رجم كما تقدم ، لكن يمكن الانفصال بأن الجلد الذى وقع له لم يكن بحكم حاكم . وفيه أن أنكحة الكفار صحيحة لأن ثبوت الإحصان فرع ثبوت صحة النكاح . وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وفى أخذه من هذه القصة بعد . وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن مما أقدموا على تبديله وإلا لكان فى الجواب حيدة عن السؤال لأنه سأل عما يجردون فى التوراة فعدلوا عن ذلك لما يفعلونه وأوهوا أن فعلهم موافق لما فى التوراة فأكذبهم عبد الله بن سلام . وقد استدل به بعضهم على أنهم لم يسقطوا شيئاً من ألفاظها كما يأتى تقريره فى كتاب التوحيد ، والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصوص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على التعميم ، وكذا من استدل به على أن التوراة التى أحضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لأنه يطرقه هذا الاحتمال بعينه ولا يردده قوله «أمنت بك وبمن أنزلك» لأن المراد أصل التوراة . وفيه اكتفاء الحاكم بترجمان واحد موثوق به وسيأتى بسطه فى كتاب الأحكام . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ثبت ذلك لنا بدليل قرآن أو حديث صحيح ما لم يثبت نسخه

بشريعة نبينا أو نبيهم أو شريعتهم ، وعلى هذا فيحمل ما وقع في هذه القصة على أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً .

### ٣٨ - باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رُميت به ؟

٦٨٤٣ ، ٦٨٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أفقهما - : أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي أن أتكلم ، قال : تكلم . قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا - قال مالك : والعسيف الأجير - فزني بامرأته فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فانتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام . وإنما الرجم على امرأته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله . أما غنمك وجاريتك فرد عليك . وجلد ابنة مائة وغربة عاماً . وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها .

قوله ( باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رُميت به ) ذكر قصة العسيف ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره ، وأما من قذف امرأته فكأنه أخذه من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم ينكر ذلك ، وأشار بقوله « هل على الإمام » إلى الخلاف في ذلك ، والجمهور على أن ذلك بحسب ما يراه الإمام . قال النووي : الأصح عندنا وجوبه والحجة فيه بعث أنيس إلى المرأة ، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد العسيف من الخصام والمصالحة على الحد واشتتار القصة حتى صرح والد العسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها ، فالإرسال إلى هذه يختص بمن كان على مثل حالها من التهمة القوية بالفجور ، وإنما علق على اعترافها لأن حد الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالإقرار لتعذر إقامة البينة على ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، وذكرت ما قيل من الحكمة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة ، وفي الموطأ أن عمر أتاه رجل فأخبره أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث إليها أبا واقد فسألها عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت ، فأمر بها عمر فرجمت . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك ببينة أن عليه الحد ، إلا إن أقر المقذوف ، فلماذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسألها عن ذلك ، ولو لم تعترف المرأة في قصة العسيف لوجب على والد العسيف حد القذف . وما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط ؟ قال بالأول مالك والثاني أبو حنيفة ، وقال الشافعي وصاحبنا أبي حنيفة : من أقر منهما فإنما عليه حد الزنا فقط ، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها ، وإن كان كذب . فليس بزان وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لزمه ما أقر به على نفسه

وهو مدع فيما أقر به على غيره فيؤاخذ بإقراره على نفسه دون غيره .

**٣٩ - باب من أذّب أهله أو غيره دون السلطان .** وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبى فليقاتله » وفعله أبو سعيد .

**٦٨٤٤ - حدّثنا إسماعيل حدّثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه » عن عائشة قالت :** جاء أبو بكر رضى الله عنه - ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي - فقال : **حَبَسْتِ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم والناسَ وليسوا على ماء . فعاتبني وجعل يَطْعُنُ بيده في خاصرتي . ولا يَمْنَعُنِي من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله آية التيمم .**

**٦٨٤٥ - حدّثنا يحيى بن سليمان حدّثني ابن وهب أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدّثه عن أبيه » عن عائشة قالت :** أقبل أبو بكر فلكزني لكزة شديدة وقال : **حَبَسْتِ الناسَ في قلادة ، فبى الموت لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أوجعني .. نحوه » لكز ووكز : واحد .**

**قوله ( باب من أذّب أهله أو غيره دون السلطان )** أى دون إذنه له في ذلك . هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الأرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام في إقامة الحد عليه ، أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة ؟ وقد تقدم بيانه في « باب إذا زنت الأمة » .

**قوله ( وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبى فليقاتله » وفعله أبو سعيد )** هذا مختصر من الحديث الذى تقدم موصولاً في « باب يرد المصلى من مر بين يديه » ولفظه « فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان » أخرج من طريق أبى صالح عن أبى سعيد . وأما قوله « وفعله أبو سعيد » فهو فى الباب المذكور بلفظ « رأيت أبا سعيد يصلى وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد فى صدره » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والغرض منه أن الخبر ورد بالإذن للمصلى أن يؤدب المجتاز بالدفع ولا يحتاج فى ذلك إلى إذن الحاكم ، وفعله أبو سعيد الخدرى ولم ينكر عليه مروان ، بل استفهمه عن السب ، فلما ذكره له أقره على ذلك . ثم ذكر حديث عائشة فى سبب نزول آية التيمم من وجهين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وقد تقدمت طريق مالك فى تفسير سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عقبها .

**قوله ( لكز ووكز واحد )** أى بمعنى واحد ، ثبت هذا فى رواية المستملى ، وهو من كلام أبى عبيدة قال : **الوكز فى الصدر يجمع الكف ولهزه مثله وهو اللكز .** قال ابن بطال : فى هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بحضرة السلطان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك فى حق . وفى معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق ، وقد تقدمت الإشارة إليه فى « باب لا تثرىب على الأمة » .



## ٤٠ - باب من رأى مع امرأته رجلاً فقتله

٦٨٤٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ وَرَادِ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ « عَنْ الْمَغِيرَةِ قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ : لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفَّحٍ . فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ ؟ لَأَنَا أُغَيِّرُ مِنْهُ ، وَاللَّهِ أُغَيِّرُ مِنْي » .

[ الحديث ٨٦٤٦ - طرفه في : ٧٤١٦ ] .

**قوله ( باب من رأى مع امرأته رجلاً فقتله )** كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه : فقال الجمهور عليه القود ، وقال أحمد وإسحق إن أقام بينة أنه وجده مع امرأته هدر دمه . وقال الشافعي يسعه فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان ثيباً وعلم أنه نال منها ما يوجب الغسل ، ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم . وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى هانئ بن حزام « أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتلها ، فكتب عمر كتاباً في العلانية أن يقيدوه به وكتاباً في السر أن يعطوه الدية » وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وعمامة أسانيدها-منقطعة ، وقد ثبت عن علي أنه سئل عن رجل قتل رجلاً وجده مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء وإلا فليغط برمته ، قال الشافعي : وبهذا نأخذ ، ولا نعلم لعل مخالفاً في ذلك .

**قوله ( حدثنا موسى )** هو ابن إسماعيل وعبد الملك هو ابن عمير ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة ، وثبت كذلك لغير أبي ذر .

**قوله ( قال سعد بن عبادة )** هو الأنصاري سيد الخزرج .

**قوله ( لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف )** كذا في هذه الرواية بالجزم ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم « أن سعد بن عبادة قال : يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهل حتى آتي بأربعة شهداء » الحديث ، وله من وجه آخر « فقال سعد : كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك » ولأبي داود من هذا الوجه « أن سعد بن عبادة قال : يا رسول الله الرجل يجد مع أهله رجلاً فيقتله ؟ قال : لا . قال : بلى والذي أكرمك بالحق » وأخرج الطبراني من حديث عبادة بن الصامت « لما نزلت آية الرجم قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله قد جعل لمن سبيلاً » الحديث وفيه « فقال أناس لسعد بن عبادة : يا أبا ثابت قد نزلت الحدود ، أرأيت لو وجدت مع امرأتك رجلاً كيف كنت صناعاً ؟ قال : كنت ضاربه بالسيف حتى يسكننا ، فأنا أذهب وأجمع أربعة ؟ فإلى ذلك قد قضى الخائب حاجته فانطلق ، وأقول : رأيت فلاناً فيجلدوني ولا يقبلون لي شهادة أبداً ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كفى بالسيف شاهداً ثم قال : لولا أني أخاف أن يتتابع فيها السكران والغيران » وقد تقدم شرح هذا الحديث في « باب المغيرة » في أواخر كتاب النكاح ويأتي الكلام على قوله « والله أغير مني » في كتاب التوحيد . وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تعارض بالرأى .

## ٤١ - باب ما جاء في التعريض

٦٨٤٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ امْرَأَتِي وُلِدَتْ غُلَامًا أَسْوَدًا ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : مَا أَلْوَانُهَا ؟ قَالَ حُمْرٌ . قَالَ : فِيهَا مِنْ أَوْرُقٍ ؟ قَالَ نَعَمْ ، قَالَ : فَأَنَّى كَانَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرَاهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ . قَالَ : فَلَعَلَّ ابْنَتَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ .»

قوله ( باب ما جاء في التعريض ) بعين مهملة وضاد معجمة ، قال الراغب : هو كلام له وجهان ظاهر وباطن ، فيقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر ، وتقدم شيء من الكلام فيه في «باب التعريض بنفي الولد» من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال «إِنْ امْرَأَتِي وُلِدَتْ غُلَامًا أَسْوَدًا» الحديث ، وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبيان الاختلاف في حكم التعريض ، وأن الشافعي استدل بهذا الحديث على أن التعريض بالقذف لا يعطى حكم التصريح ، فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضوعين ، وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشرت إليها هناك «ولم يرخص له في الانتفاء منه» وقول الزهري : إنما تكون الملاعة إذا قال رأيت الفاحشة ، قال ابن بطال : احتج الشافعي بأن التعريض في خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها ، فدل على افتراق حكمها ، قال وأجاب القاضي إسماعيل بأن التعريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين ، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فمنع ، وإذا عرض فأفهم أن المرأة من حاجته لم يحتج إلى جواب ، والتعريض بالقذف يقع من الواحد ولا يفتقر إلى جواب ، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح ، كذا فرق ، ويعكز عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض يحتمل الأمرين ، بل عدم القذف فيه هو الظاهر وإلا لما كان تعريضاً ، ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أذى المسلم ، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما ، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة ، وقال عبد الرزاق «أنبأنا ابن جريج قلت لعطاء : فالتعريض ؟ قال : ليس فيه حد ، قال عطاء وعمرو بن دينار : فيه نكال» ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال تبويب البخاري غير معتدل ، قال : ولو قال : ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينكره لكان صواباً . قلت : ولو سكت عن هذا لكان هو الصواب ، قال ابن التين : وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الأعرابي إنما جاء مستفتياً ولم يرد بتعريضه قذفاً . وحاصله أن القذف في التعريض إنما يثبت على من عرف من إرادته القذف ، وهذا يقوى أن لا حد في التعريض لتعذر الاطلاع على الإرادة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## ٤٢ - باب كم التّعريضُ والأدب ؟

٦٨٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ .»

[ الحديث ٦٨٤٨ - طرفاه في : ٦٨٤٩ ، ٦٨٥٠ ]

٨٦٤٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سَلِيمَانَ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنِي عَبْدُ

الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا عقوبة فوق عشر ضربات ، إلا في حد من حدود الله .

٦٨٥٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ بَكْرٍ أَنَّ حَدَّثَهُ قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ .

٦٨٥١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ « أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوَصَالِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَوَاصَلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْكُمْ مِثْلِي ، إِنْ أَيْتَ يُطْعَمَنِي رُبِّي وَيَسْقِينِي . فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهَوْا عَنِ الْوَصَالِ وَاصَلَّ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ فَقَالَ : لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُمْ ، كَالْمَنْكَلِ بِهِمْ حِينَ أَبَوْا . تَابَعَهُ شُعَيْبٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَيُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ : عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ سَعِيدٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٦٨٥٢ - حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَالِمٍ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ - عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا أَنْ يَبِيعَهُ فِي مَكَانِهِمْ حَتَّى يُوَّهَ إِلَى رِحَالِهِمْ .

٦٨٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ ، حَتَّى يُنْتَهَكَ مِنْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ .

**قوله (باب) بالتنوين (كم التعزير والأدب)** التعزير مصدر عزره وهو مأخوذ من العزر وهو الرد والمنع ، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه ﴿ وَأَمْنَمُ بِرَسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ ﴾ وكدفعه عن إتيان القبيح ، ومنه عزره القاضي أي أدبه لئلا يعود إلى القبيح . ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به ، والمراد بالأدب في الترجمة التأديب وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بسبب المعصية والتأديب أعم منه ، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم ، وأورد الكمية بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سأذكره ، وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول .

**قوله (عن بكر بن عبد الله)** يعني ابن الأشج .

**قوله (عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن)** في رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب ، أن بكراً حدثه قال : بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر فحدث سليمان بن يسار ، ثم أقبل علينا سليمان فقال : حدثني عبد الرحمن .

**قوله (عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله)** في رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني « عن عبد الرحمن عن جابر » ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن عن أبي بردة وهو صواب ، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ « ابن » بدل « عن » .

قوله (عن أبي بردة) في رواية علي بن إسماعيل بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال «حدثني رجل من الأنصار» قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور : هو أبو بردة ابن نيار أخرجه أبو نعيم ، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري ، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم «حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم» وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أوثق من فضيل بن سليمان فقال فيه «عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه» أخرجه الإسماعيلي . قلت : قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» قال الإسماعيلي : ورواه إسحق بن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار . قلت : وهذا لا يعين أحد التفسيرين ، فإن كلا من جابر وأبي بردة أنصاري ، قال الإسماعيلي : لم يدخل الليث عن يزيد بين عبد الرحمن وأبي بردة أحداً وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك . وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مبهم أو مسمى ؟ الراجح الثاني ، ثم الراجح أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أو لا ؟ الراجح الثاني أيضاً ، وقد ذكر الدارقطني في «العلل» الاختلاف ثم قال : القول قول الليث ومن تابعه ، وخالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال : القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعة أسامة بن زيد . قلت : ولم يقدر هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير ثم تحديث سليمان بكيراً به عن عبد الرحمن ، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة ، وادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه ، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة فقد صرح بسماعه ، وإبهام الصحابي لا يضر ، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح ، وقد وجدت له شاهداً بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه «لا يحل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد» وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه ستأتي الإشارة إليه .

قوله (لا يجلد) بضم أوله بصيغة النفي ، ول بعضهم بالجزم ، ويؤيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النهي «لا تجلدوا» .

قوله (فوق عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة «فوق عشر جلدات» وفي رواية علي بن إسماعيل بن حماد المشار إليها «لا عقوبة فوق عشر ضربات» .

قوله (إلا في حد من حدود الله) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عند من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك الزنا والسرقة وشرب المسكر والحراة والقذف بالزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلف في تسمية الآخرين حداً ، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حداً أو لا ، وهي جحد العارية واللواط وإتيان البهيمة ونحليل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق وأكل الدم والميتة في حال الاختيار ولحم الخنزير ، وكذا السحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكاسلاً والفطر في رمضان والتعريض بالزنا . وذهب بعضهم إلى أن المراد

بالحد في حديث الباب حق الله ، قال ابن دقيق العيد بلغني أن بعض العصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات المقدم ذكرها أمر اصطلاحى من الفقهاء ، وأن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت ، وتعقبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل ، والأصل عدمه ، قال ويرد عليه أنا إذا أجزنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المنع به ، لأن ما عدا الحرمات التى لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمحرم ، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم فلا يبقى لخصوص الزيادة معنى . قلت : والعصرى المشار إليه أظنه ابن تيمية ، وقد تقلد صاحبه ابن القيم المقالة المذكورة فقال : الصواب فى الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التى هى أوامر الله ونواهيه ، وهى المراد بقوله ﴿ ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ وفى أخرى ﴿ فقد ظلم نفسه ﴾ وقال ﴿ تلك حدود الله فلا تقربوها ﴾ وقال ﴿ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً ﴾ قال : فلا يزداد على العشر فى التأديبات التى لا تتعاقب بمعصية كتأديب الأب ولده الصغير . قلت : ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي ، فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى فى الأصل ، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما فى الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى ، وإن كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة ، فهذا يدفع إيراد الشيخ تقي الدين على العصرى المذكور إن كان ذلك مراده ، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبى هريرة بالتعزير بلفظ « لا تعزروا فوق عشرة أسواط » وقد اختلف السلف فى مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الليث وأحمد فى المشهور عنه وإسحق وبعض الشافعية ، وقال مالك والشافعى وصاحبنا أبى حنيفة : تجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعى : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحمد الحر أو العبد ؟ قولان ، وفى قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزه ، وهو مقتضى قول الأوزاعى « لا يبلغ به الحد » ولم يفصل ، وقال الباقر : هو إلى رأى الإمام بالغاً ما بلغ وهو اختيار أبى ثور ، وعن عمر أنه كتب إلى أبى موسى « لا تجلد فى التعزير أكثر من عشرين » وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالنسوط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأبى ثور وعطاء : لا يعزر إلا من تكرر منه ، ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعزر ، وعن أبى حنيفة لا يبلغ أربعين ، وعن ابن أبى ليلى وأبى يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة ، وفى رواية عن مالك وأبى يوسف لا يبلغ ثمانين ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ، ومنها قصره على الجلد وأما الضرب بالعصا مثلاً وباليد فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود ، وهذا رأى الاصطخري من الشافعية وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب ، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار ، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أن التعزير يخالف الحدود وحديث الباب يقتضى تحديده بالعشر فما دونها فيصير مثل الحد ، وبالإجماع على أن التعزير موكول إلى رأى الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرع للردع ففى الناس من يردعه الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد ، فلذلك كان تعزير كل أحد بحسبه ، وتعقب بأن الحد لا يزداد فيه ، ولا ينقص فاختلفا ، وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى فى الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ، ومع ذلك لا يجمع عندهم بين الحد والتعزير ، فلو نظر إلى كل فرد لقليل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ، ونقل القرطبى أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وعكسه النووى وهو المعتمد فإنه لا يعرف القول به عن أحد من الصحابة ، واعتذر الداودى فقال : لم يبلغ مالكاً هذا الحديث فكان يرى

العقوبة بقدر الذنب ، وهو يقتضى أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به .

الحديث الثانى حديث النهى عن الوصال ، والغرض منه قوله « فواصل بهم كالمثكل بهم » قال ابن بطال عن المهلب : فيه أن التعزير موكول إلى رأى الإمام لقوله « لو امتد الشهر لزدت » فدل على أن للإمام أن يزيد في التعزير ما يراه ، وهو كما قال ، لكن لا يعارض الحديث المذكور لأنه ورد في عدد من الضرب أو الجلد فيتعلق بشيء محسوس ، وهذا يتعلق بشيء متروك وهو الإمساك عن المفطرات والألم فيه يرجع إلى التجويع والتعطيش ، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جداً ، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجملة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهى إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم ، ويستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع . وذلك ممكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفاً وتشديداً والله أعلم . نعم يستفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور المعنوية .

قوله ( تابعه شعيب ويحيى بن سعيد ويونس عن الزهرى ، وقال عبد الرحمن بن خاله بن مسافر عن ابن شهاب : عن سعيد بن المسيب ) أى تابعوا عقيلاً في قوله عن أى سلمة وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب . قلت : فأما متابعة شعيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام ، وأما متابعة يحيى بن سعيد وهو الأنصارى فوصلها الذهلى في « الزهريات » وأما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ، وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فسيأتى الكلام عليها في كتاب الأحكام ، وذكر الإسماعيل أن أبا صالح رواه عن الليث عن عبد الرحمن المذكور فجمع فيه بين سعيد وأبى سلمة ، قال : وكذا رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى بسنده إليه كذلك انتهى . وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنى عياض ) بتحتانية ثم معجمة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصرى .

قوله ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر .

قوله ( عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانهم ) في رواية أبى أحمد الجرجاني عن الفريبرى « سالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ » فصارت صورة الإسناد الإرسال والصواب « عن سالم عن عبد الله » فتصحفت « عن » فصارت « ابن » وقد وقع في رواية مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة عن عبد الأعلى بهذا الإسناد « عن سالم عن ابن عمر به » وتقدم في البيوع من طريق يونس عن الزهرى « أخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر قال فذكر نحوه » وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ، ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب ، ومشروعية إقامة المحتسب في الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به .

الحديث الرابع ، قوله ( عجدان ) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد .

قوله ( ما انتقم ) هذا طرف من حديث أوله « ماخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما » أخرجه مسلم بتمامه من رواية يونس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب صفة النبى صلى الله عليه وسلم » من طريق مالك عن الزهرى ، وقد تقدم قريباً في أوائل الحدود من طريق عقيل عن ابن شهاب .

## ٤٣ - باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة

٦٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ الزُّهْرِيُّ «عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنِينَ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَةِ عَشْرَةَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ زَوْجُهَا : كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ أَمْسَكْتَهَا ، قَالَ فَحَفِظْتُ ذَلِكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ : إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ .. وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا - كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ - فَهُوَ .. وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ جَاءَتْ بِهِ لِلذِّي يَكْرَهُ» .

٦٨٥٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ «ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتَلَاعِنِينَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ : هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا امْرَأَةً مِنْ غَيْرِ بَيْنَةٍ . قَالَ : لَا ، تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتُ» .

٦٨٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انصَرَفَ ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا ، فَقَالَ عَاصِمٌ : مَا ابْتَلَيْتُ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِالذِّي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصْفَرًّا قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبَطَ الشَّعْرَ ، وَكَانَ الذِّي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ آدَمَ حَدِيدًا كَثِيرَ اللَّحْمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ بَيِّنْ ، فَوَضَعَتْ شِبْهًا بِالرَّجُلِ الذِّي ذَكَرَ زَوْجُهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا ، فَلَا عَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ هِيَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ رَجِمْتَ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجِمْتُ هَذِهِ ؟ فَقَالَ : لَا ، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءِ» .

قوله (باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة) أي ما حكمه؟ والمراد بإظهار الفاحشة أن يتعاطى ما يدل عليها عادة من غير أن يثبت ذلك بينه أو إقراره ، واللطخ هو بفتح اللام والطاء المهملة بعدها خاء معجمة : الرمي بالشر ، يقال لطح فلان بكذا أي رمى بشره ، ولطخه بكذا مخففاً ومثقلاً لوثة به ، وبالتهمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة . وذكر فيه حديثين :

أحدهما حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين أورده مختصراً ، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال «حفظت من الزهري» وقد تقدم شرحه في كتاب اللعان مستوفى ، وقوله «إن جاءت به كذا فهو» ، وإن جاءت به كذا فهو» كذا وقع بالكناية وبالاكتفاء في الموضوعين ، وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب ولفظه «إن جاءت به أحمر قصيراً كأنه وحررة فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها ، وإن جاءت به أسود أبعين ذا ألتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وكذبت عليه» انتهى ، وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية ، وعرف منه أن الضمير للزوج كأنه قال إن جاءت به أحمر فزوجها كاذب فيما رماها به ، وإن جاءت به أسود فزوجها صادق .

ثانيهما حديث ابن عباس في اللعان أيضاً . أورده من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه ، ووقع لبعضهم بإسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط ، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضاً في كتاب اللعان وقوله «من غير بينة» في رواية الكشميهني «عن» بدل «من» وقوله في الطريق الأخرى «ذكر المتلاعنان» في رواية الكشميهني «ذكر التلاعن» .

قوله ( فقال رجل لابن عباس في المجلس ) هو عبد الله بن شداد بن الهاد كما صرح به في الرواية التي قبلها .

قوله ( تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام النسوة ) في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمت فلانة ، فقد ظهر فيها الريبة في منطقتها وهيبتها ومن يدخل عليها » ولم أقف على اسم المرأة المذكورة فكأنهم تعمدوا إيهامها سترأ عليها ، قال المهلب : فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بينة أو إقرار ولو كان متهماً بالفاحشة ، وقال النووي : معنى تظهر النسوة أنه اشتهر عنها وشاع ولكن لم تقم البينة عليها بذلك ولا اعترفت ، فدل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة . وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أقعد جاريتك وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها « هل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك ؟ قال : لا . قال : فضربه وقال : لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقاد مملوك من مالكة لأقديتها منك » قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقبه الذهبي بأن في إسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث ، كذا قال فأوهم أن لغيره كلاماً ، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال : لا يعرف ، لم يزد على ذلك ، ولا يلزم من ذلك القدح فيما رواه بل يتوقف فيه .

٤٤ - باب رمى المحصنات ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ﴾ .

٦٨٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ ثَوْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي الْعَيْثِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ : الشَّرْكَ بِاللَّهِ ، وَالسُّخْرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَأَكْلُ الرِّبَا ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزُّحْفِ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ . »

قوله ( باب رمى المحصنات ) أى قذفهن ، والمراد الحرائر العفيفات ، ولا يختص بالمرزوجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع .

قوله ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية ﴾ كذا لأبي ذر والنسفي ، وأما غيرهما فساقوا الآية إلى قوله ﴿ غفور رحيم ﴾ .

قوله وقوله ( إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « إلى قوله عظيم » واقتصر النسفي على ﴿ إن الذين يرمون ﴾ الآية وتضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه من الكبائر بناء على أن كل ما توعد عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المعتمد وبذلك يطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين ، وقد انعقد الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء ، واختلف في حكم قذف الأرقاء كما سأذكره في الباب الذي بعده .

قوله ﴿ والذين يرمون أزواجهم ثم لم يأتوا الآية ﴾ كذا لأبي ذر وحده ، ونبه على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة ﴿ ولم يكن لهم شهداء ﴾ وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرار لأنها تتعلق باللعان ، وقد تقدم قريباً



« باب من رمى امرأته » .

**قوله ( حدثني سليمان )** هو ابن بلال ولغيره أنى ذكر « حدثنا » وأبو الغيث هو سالم .

**قوله ( اجتنبوا السبع الموبقات )** بموحدة وقاف أى المهلكات ، قال المهلب : سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها . قلت : والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أنى هريرة من وجه آخر أخرجه البزار وابن المنذر من طريق عمر بن أنى سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أنى هريرة رفعه « الكبائر الشرك بالله وقتل النفس » الحديث مثل رواية أنى الغيث ، إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة ، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صهيب مولى العتاريين عن أنى هريرة وأنى سعيد قالا : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من عبد يصلى الخمس ويحْتَنِبُ الكبائر السبع إلا فتحت له أبواب الجنة » الحديث ، ولكن لم يفسرها ، والمعتمد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم ، وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذى أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهرى عن أنى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن » الحديث بطوله ، وفيه « وكان في الكتاب : وإن أكبر الكبائر الشرك » فذكر مثل حديث سالم سواء ، وللطبراني من حديث سهل بن أنى خيشمة عن على رفعه « اجتنب الكبائر السبع » فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر ، وله في الأوسط من حديث أنى سعيد مثله وقال : « الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة » وإسماعيل القاضى من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال : « صعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر ثم قال أبشروا من صلى الخمس واجتنب الكبائر السبع نودى من أبواب الجنة » فقيل له : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكرهن ؟ قال : نعم ، فذكر مثل حديث على سواء وقال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن الحسن قال الكبائر الإشراف بالله » فذكر مثل الأصول سواء إلا أنه قال : « اليمن الفاجرة » بدل السحر ، ولابن عمرو فيما أخرجه البخارى في « الأدب المفرد » والطبرى في التفسير وعبد الرزاق والخرايطى في « مساوىء الأخلاق » وإسماعيل القاضى في « أحكام القرآن » مرفوعاً وموقوفاً قال : « الكبائر تسع » فذكر السبعة المذكورة وزاد « الإلحاد في الحرم وعقوق الوالدين » ولأنى داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثى عن أبيه رفعه « إن أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكبائر قالوا : ما الكبائر ؟ قال : هن تسع ، أعظهن الإشراف بالله » فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الإلحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام . وأخرج إسماعيل القاضى بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال : « هن عشر » فذكر السبعة التى في الأصل وزاد « وعقوق الوالدين واليمن الغموس وشرب الخمر » ولابن أنى حاتم من طريق مالك بن حريث عن على قال : « الكبائر » فذكر التسعة إلا مال اليتيم وزاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونكث الصفقة ، وللطبراني عن أنى أمامة أنهم تذاكروا الكبائر فقالوا : الشرك ومال اليتيم والفرار من الزحف والسحر والعقوق وقول الزور والغلول والزنا<sup>(١)</sup> فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإين تجعلون الذين يشتركون بعهد الله ثمناً قليلاً » . قلت وقد تقدم في كتاب الأدب عد اليمن الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند عبد الرزاق والطبراني عن

(١) في نسخة « والرنا » .

ابن مسعود « أكبر الكبائر الإشراك بالله والأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله واليأس من روح الله » وهو موقوف ، وروى إسماعيل بسند صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الأصل لكن قال : « البهتان » بدل السحر والقذف ، فسئل عن ذلك فقال : البهتان يجمع . وفي الموطأ عن النعمان بن مرة مرسلأ « الزنا والسرقة وشرب الخمر فواحش » وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخارى فى « الأدب المفرد » والطبرانى والبيهقى وسنده حسن ، وتقدم حديث ابن عباس فى التيممة ومن رواه بلفظ الغيبة وترك التنزه من البول كل ذلك فى الطهارة ، وإسماعيل القاضى من مرسل الحسن ذكر « الزنا والسرقة » وله عن أبى إسحق السبيعى « شتم أبى بكر وعمر » وهو لابن أبى حاتم من قول مغيرة بن مقسم ، وأخرج الطبرى عنه بسند صحيح « الإضرار فى الوصية من الكبائر » . وعنه « الجمع بين الصلاتين من غير عذر » رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبى حاتم عن عمر قوله ، وعند إسماعيل من قول ابن عمر ذكر النهبة ، ومن حديث بريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع طروق الفحل ، ومن حديث أبى هريرة عند الحاكم « الصلوات كفارات إلا من ثلاث : الإشراك بالله ونكث الصفقة وترك السنة » ثم فسر نكث الصفقة بالخروج على الإمام وترك السنة بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ، ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه « أكبر الكبائر سوء الظن بالله » ومن الضعيف فى ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذى عن أنس رفعه « نظرت فى الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أوتيتها رجل فنيستها » وحديث « من أتى حائضاً أو كاهناً فقد كفر » أخرجه الترمذى ، فهذا جميع ما وقفت عليه مما ورد التصريح بأنه من الكبائر أو من أكبر الكبائر صحيحاً وضعيفاً مرفوعاً وموقوفاً ، وقد تتبعته غاية التتبع ، وفى بعضه ما ورد خاصاً ويدخل فى عموم غيره كالتسبب فى لعن الوالدين وهو داخل فى العقوق وقتل الولد وهو داخل فى قتل النفس والزنا بجليلة الجار وهو داخل فى الزنا والنهبة والغلول واسم الخيانة يشمله ويدخل الجميع فى السرقة وتعلم السحر وهو داخل فى السحر وشهادة الزور وهى داخله فى قول الزور ويمين الغموس وهى داخله فى اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله ، والمعتمد من كل ذلك ما ورد مرفوعاً بغير تداخل من وجه صحيح وهى السبعة المذكورة فى حديث الباب والانتقال عن الهجرة والزنا والسرقة والعقوق واليمين الغموس والإلحاد فى الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والتيممة وترك التنزه من البول والغلول ونكث الصفقة وفراق الجماعة ، فتلك عشرون خصلة وتتفاوت مراتبها ، والجمع على عده من ذلك أقوى من المختلف فيه إلا ما عضده القرآن أو الإجماع فيلتحق بما فوقه ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف ما يقاربها ، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة فى الاقتصار على سبع ، ويجاب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف ، وبأنه أعلم أولاً بالمذكورات ثم أعلم بما زاد فيجب الأخذ بالزائد ، أو أن الاقتصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقعت له واقعة ونحو ذلك . وقد أخرج الطبرى وإسماعيل القاضى عن ابن عباس أنه قيل له الكبائر سبع فقال : هن أكثر من سبع وسبع ، وفى رواية عنه هى إلى السبعين أقرب ، وفى رواية إلى السبعمائة ، ويحمل كلامه على المبالغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع ، وكان المقتصر عليها اعتمد على حديث الباب المذكور . وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما وجب فيها الحد ، لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد ، قال الرافعى فى الشرح الكبير : الكبيرة هى الموجبة للحد ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة ، هذا أكثر ما يوجد للأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل ، لكن الثانى أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر ، وقد أقره فى الروضة ، وهو يشعر بأنه لا يوجد عن أحد من الشافعية الجمع بين التعريفين ، وليس كذلك ، فقد قال

المأوردى في « الحاوى » : هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد ، وأوفى كلامه للتنويع لا للشك ، وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك ، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوى في « التهذيب » من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غضب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة ، ثم قال : فكل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى . والكلام الأول لا يقتضى الحصر ، والثاني هو المعتمد . وقال ابن عبد السلام : لم أقف على ضابط الكبيرة يعنى يسلم من الاعتراض ، قال : والأولى ضبطها بما يشعر بتهاون مرتكبها إشعار أصغر الكبائر المنصوص عليها ، قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن . قلت : وهذا أشمل من غيره ، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد ، لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يخلو من ورود الوعيد على فعله ، ويدخل فيه ترك الواجبات الفورية منها مطلقاً والمتراخية إذا تضيقت . وقال ابن الصلاح : لها أمارات منها إيجاب الحد ، ومنها الإيعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف صاحبها بالفسق ، ومنها اللعن ، قلت : وهذا أوسع مما قبله . وقد أخرج إسماعيل القاضي بسند فيه ابن لهيعة عن أنى سعيد مرفوعاً « الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار » وبسند صحيح عن الحسن البصرى قال « كل ذنب نسبه الله تعالى إلى النار فهو كبيرة » ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم « كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب أو علق عليه الحد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة » وعلى هذا فينبغى تتبع ما ورد فيه الوعيد أو اللعن أو الفسق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه كبيرة ، فمهما بلغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عدها، وقد شرعت في جمع ذلك ، وأسأل الله الإعانة على تحريره بمنه وكرمه . وقال الحلیمی في « المنهاج » : ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة ، وقد تنقلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها ، وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك ، إلا الكفر بالله فإنه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ، قلت : ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش . ثم ذكر الحلیمی أمثلة لما قال فالثاني كقتل النفس بغير حق فإنه كبيرة ، فإن قتل أصلاً أو فرعاً أو ذارحماً أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة . والزنا كبيرة ، فإن كان بحليلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة . وشرب الخمر كبيرة ، فإن كان في شهر رمضان نهاراً أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة . والأول كالمفاخذة مع الأجنبية صغيرة ، فإن كان مع امرأة الأب أو حليلة الأب أو ذات رحم فكبيرة . وسرقة ما دون النصاب صغيرة ، فإن كان المسروق منه لا يملك غيره وأفضى به عدمه إلى الضعف فهو كبيرة . وأطال في أمثلة ذلك . وفي الكثير منه ما يتعقب ، لكن هذا عنوانه ، وهو منهج حسن لا بأس باعتباره ، ومداره على شدة المفسدة وخفتها والله أعلم .

( تنبيه ) : يأتي القول في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا ، وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب ، وعلى أكل مال اليتيم في كتاب الوصايا ، وعلى أكل الربا في كتاب البيوع ، وعلى التولى يوم الزحف في كتاب الجهاد ، وذكر هنا قذف المحصنات . وقد شرط القاضي أبو سعيد الهروي في « أدب القضاء » أن شرط كون غضب المال كبيرة أن يبلغ نصاباً ، ويترد في السرقة وغيرها ، وأطلق في ذلك جماعة ، ويترد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجناية . والله أعلم .

## ٤٥ - باب قذف العبيد

٦٨٥٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ » .

قوله ( باب قذف العبيد ) أى الأرقاء . عبر بالعبيد اتباعاً للفظ الخبر ، وحكم الأمة والعبد فى ذلك سواء ، والمراد بلفظ الترجمة الإضافة للمفعول بدليل ما تضمنه حديث الباب ، ويحتمل إرادة الإضافة للفاعل ، والحكم فيه أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكراً كان أو أنثى ، وهذا قول الجمهور . وعن عمر بن عبد العزيز والزهرى وطائفة يسيرة والأوزاعى وأهل الظاهر : حده ثمانون ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور .

قوله ( عن ابن أبى نعم ) هو ابن عبد الرحمن .

قوله ( عن أبى هريرة ) فى رواية الإسماعيلى من طريق محمد بن خلاد وعلى بن المدينى كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا السند « حدثنا أبو هريرة » .

قوله ( سمعت أبى القاسم ) فى رواية الإسماعيلى « حدثنا أبو القاسم نبي التوبة » .

قوله ( من قذف مملوكه ) فى رواية الإسماعيلى « من قذف عبده بشيء » .

قوله ( وهو برىء مما قال ) جملة حالية ، وقوله « إلا أن يكون كما قال » أى فلا يجلد ، وفى رواية النسائى من هذا الوجه « أقام عليه الحد يوم القيامة » وأخرج من حديث ابن عمر « من قذف مملوكه كان لله فى ظهره حد يوم القيامة إن شاء أخذه وإن شاء عفا عنه » قال المهلب : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحد . ودل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد فى قذف عبده فى الدنيا لذكره كما ذكره فى الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للأحرار من المملوكين ، فأما فى الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكافئون فى الحدود ، ويقتص لكل منهم إلا أن يعفو ، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى . قلت : فى نقله الإجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع « سئل ابن عمر عن قذف أم ولد لآخر فقال : يضرب الحد صاغراً » وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر . وقال ابن المنذر : اختلفوا فىمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعى بعد موت السيد ، وكذا كل من يقول إنها عتقت بموت السيد . وعن الحسن البصرى أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك والشافعى : من قذف حراً يظنه عبداً وجب عليه الحد .

## ٤٦ - باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ؟ وقد فعله عمر

٦٨٥٩ ، ٦٨٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَا : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَنْشَدَكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ ، فَقَامَ خَصْمُهُ - وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ - فَقَالَ : صَدَقَ ، اقْضِ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ وَأَذِّنْ لِي

يا رسول الله . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قُل . فقال : إنَّ ابني كان عسيفاً في أهل هذا ، فزني بامرأته ، فافتديتُ منه بمائة شاةٍ وخادم ، وإني سألتُ رجلاً من أهل العلم فأخبروني أنَّ علي ابنه جلد مائةٍ وتغريب عام ، وأنَّ علي امرأة هذا الرَّجم . فقال : والذي نفسي بيده لأقضينَّ بينكما بكتاب الله : المائة والخادم ردُّ عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، ويا أنيس اغدُ على امرأة هذا فسَلِّها ، فإن اعترفت فارجمها . فاعترفت ، فرجمها .

قوله ( باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ) تقدم الكلام على هذه الترجمة ، وهل هو مكروه أولاً قرياً .

قوله ( وقد فعله عمر ) ثبت هذا التعليق في رواية الكشميهني ، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أنه كتب إلى عامله إن عاد فحدوه ذكره في قصة طويلة ، وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العسيف والله الحمد ، ومحمد ابن يوسف شيخه فيه هو الفريابي كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » وقوله في هذه الرواية « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله » وقع عند الإسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي عن ابن عيينة « قال الزهري كنت أحسب أني قد أصبت من العلم ، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت أفجر به بجرأ » فذكر الحديث ، وفيه إيحاء إلى أنه لم يحمل هذا الحديث تماماً إلا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة .

( خاتمة ) اشتمل كتاب الحدود والمحاريب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث ، الموصول منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعليق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وستون حديثاً والخالص سبعة عشر حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى ثمانية أحاديث وهي : حديث أبي هريرة « أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر » وفيه « لا تعينوا عليه الشيطان » وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب ، وحديث عمر في قصة الشارب الملقب حماراً ، وحديث ابن عباس « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » وحديث علي في رجم المرأة وجلدها ، وحديث علي في « رفع القلم » وحديث أنس في الرجل الذي قال : « يا رسول الله أصبت حداً فأقمه علي » وحديث ابن عباس في قصة ماعز ، وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بما اشتمل عليه ، وقد اتفقا منه على أوله في قصة الرجم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً بعضها موصول في ضمن الأحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس « ينزع نور الإيمان من الزاني » ومثل إخراج عمر المخنثين ، ومثل كلام الحباب بن المنذر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٨٧) كِتَابُ الدِّيَاتِ

١ - باب قول الله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾

٦٨٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ قَالَ « قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَنْ تَدْعُو اللَّهَ تَدَاؤُهُ وَهُوَ خَلَقَكَ . قَالَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشِيَةً أَنْ يُطْعَمَ مَعَكَ . قَالَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَنْ تَرَائِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصَدِيقَهَا ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ . »

٦٨٦٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِيبْ دَمًا حَرَامًا . »

[ الحديث ٦٨٦٢ - طرته في : ٦٨٦٣ ]

٦٨٦٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَحْدُثُ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : إِنْ مِنْ وَرْطَانِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا سَفَكَ الدَّمَ الحَرَامَ بِغَيْرِ جَلَّةٍ . »

٦٨٦٤ - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدَّمَاءِ . »

٦٨٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ حَدَّثَهُ « أَنَّ الْمُقَدَّادَ بْنَ عَمْرٍو الْكِنْدِيُّ - حَلِيفَ بَنِي زُهْرَةَ - حَدَّثَهُ وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَقِيتُ كَافِرًا فَاقْتُلْنَا فَضْرَبَ يَدِي بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا ثُمَّ لَازَ بِشَجَرَةٍ وَقَالَ : أَسْلَمْتُ لِلَّهِ ، أَقْتَلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقْتُلْهُ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا أَقْتَلُهُ ؟ قَالَ : لَا ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ . »

٦٨٦٦ - وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ سَعِيدِ « عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

للمقداد : إذا كان رجلٌ ممن يُخفى إيمانهُ مع قومٍ كفار فأظهرَ إيمانهُ فقتلته ، فكذلك كنت أنت تخفى إيمانك بمكة من قبل .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات ) بتخفيف التختانية جمع دية مثل عدات وعدة ، وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول : ودى القتل يديه إذا أعطى وليه دينه ، وهى ما جعل فى مقابلة النفس ، وسمى دية تسمية بالمصدر وفاؤها محذوفة والهاء عوض وفى الأمرِ القتل بـدال مكسورة حسب فإن وقتت قلت ده ، وأورد البخارى تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه على مال فتكون الدية أشمل ، وترجم غيره « كتاب القصاص » وأدخل تحته الديات بناء على أن القصاص هو الأصل فى العمد .

قوله ( وقول الله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ) كذا للجميع ، لكن سقطت الواو الأولى لأى ذر والنسفى ، وفى هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمناً متعمداً بغير حق ، وقد تقدم النقل فى تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره فى ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغنى عن إعادته . وأخرج إسماعيل القاضى فى « أحكام القرآن » بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والأنصار وجبت ، حتى نزل ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ . قلت : وعلى ذلك عول أهل السنة فى أن القاتل فى مشيئة الله ، ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما « ومن أصاب من ذلك شيئاً فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه » ويؤيده قصة الذى قتل تسعة وتسعين نفساً ثم قتل المكمل مائة وقد مضى فى ذكر بنى إسرائيل من أحاديث الأنبياء . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة ، الحديث الأول حديث ابن مسعود « أى الذنب أكبر » وقد تقدم شرحه مستوفى فى « باب إثم الزناة » وقوله « أن تقتل ولدك » قال الكرماني لا مفهوم له لأن القتل مطلقاً أعظم . قلت : لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراده أعظم من بعض ، ثم قال الكرماني وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل ضعف الاعتقاد فى أن الله هو الرزاق . الحديث الثانى حديث ابن عمر .

قوله ( حدثنا على ) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو على الجياني فى تقييده ولا نبه عليه الكلاباذى ، وقد ذكرت فى المقدمة أنه على بن الجعد لأن على بن المدينى لم يدرك إسحق بن سعيد .

قوله ( لا ) فى رواية الكشميهنى « لن » .

قوله ( فى فسحة ) بضم الفاء وسكون المهملة وبجاء مهملة أى سعة .

قوله ( من دينه ) كذا للأكثر بكسر المهملة من الدين وفى رواية الكشميهنى « من ذنبه » فمفهوم الأول أن يضيق عليه دينه ففيه إشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمداً بما يتوعد به الكافر ، ومفهوم الثانى أنه يصير فى ضيق بسبب ذنبه ففيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره فى الضيق المذكور . وقال ابن العربى : الفسحة فى الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تنفى بوزره ، والفسحة فى الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول ، وحاصله أنه فسره على رأى ابن عمر فى عدم قبول توبة القاتل .

**قوله ( ما لم يصب دماً حراماً )** في رواية لإسماعيل القاضي من هذا الوجه « ما لم يتند بدم حرام » وهو بمشاة ثم نون ثم دال ثقيلة ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخالطة ولو قلت ، وقد أخرج الطبراني في « المعجم الكبير » عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انتقاعاً مثل حديث ابن عمر موقوفاً أيضاً وزاد في آخره « فإذا أصاب دماً حراماً نزع منه الحياء » ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودي الكوفي عن إسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر .

**قوله ( إن من ورطات )** يفتح الواو والراء ، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أي في شيء لا ينجو منه ، وقد فسرها في الخبر بقوله التي لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها .

**قوله ( سفك الدم )** أي إراقتة والمراد به القتل بأي صفة كان ، لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به .

**قوله ( بغير حله )** في رواية أبي نعيم « بغير حقه » وهو موافق للفظ الآية ، وهل الموقوف على ابن عمر منتزع من المرفوع فكأن ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها ، لكن التعبير بقوله « من ورطات الأمور » يقتضي المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الوعيد ، وزعم الإسماعيلي أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط ، وأظنه من جهة انفراد أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن إسحق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كناسة وغيرهما باللفظ الأول ، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامداً بغير حق « تزود من الماء البارد فإنك لا تدخل الجنة » وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر « زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم » قال الترمذي حديث حسن . قلت : وأخرجه النسائي بلفظ « لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا » قال ابن العربي : ثبت النهي عن قتل البيمة بغير حق والوعيد في ذلك ، فكيف بقتل الآدمي ، فكيف بالمسلم ، فكيف بالتقي الصالح ، الحديث الثالث .

**قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش )** هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهي أعلى ما عند البخاري من حيث العدد ، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم تحصل له صحبة .

**قوله ( عن أبي وائل عن عبد الله )** تقدم في « باب القصاص يوم القيامة » في أواخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني شقيق وهو أبو وائل المذكور قال : « سمعت عبد الله » وهو ابن مسعود .

**قوله ( أول ما يقضى بين الناس في الدماء )** زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش « يوم القيامة » وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة « أول ما يحاسب به المرء صلواته » ونبيه هنا على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد أورده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه « أول ما يحاسب به العبد الصلاة ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء » وما « في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي ويتعلق الجار بمحذوف أي أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعلق بالدماء ، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالأهم ، وقد استدل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم ، وهو غلط لأن مفاده حصر الأولية في القضاء بين الناس وليس فيه نفى القضاء بين



البهائم مثلاً بعد القضاء بين الناس .

الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وعطاء بن يزيد هو الليثي ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عدى أى ابن الخيار بكسر المعجمة وتخفيف التحتانية النوفلى له إدراك ، وقد تقدم بيانه فى مناقب عثمان ، والمقداد بن عمر وهو المعروف ابن الأسود .

قوله ( إن لقيت ) كذا للأكثر بصيغة الشرط ، وفى رواية أئى ذر « إني لقيت كافراً فاقتلنا فضرب يدي فقطعها » وظاهر سياقه أن ذلك وقع ، والذى فى نفس الأمر بخلافه ، وإنما سأل المقداد عن الحكم فى ذلك لو وقع ، وقد تقدم فى غزوة بدر بلفظ « رأيت إن لقيت رجلاً من الكفار » الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر .

قوله ( ثم لاذ بشجرة ) أى التجأ إليها ، وفى رواية الكشميينى ثم لاذ منى بشجرة والشجرة مثال .

قوله ( وقال أسلمت لله ) أى دخلت فى الإسلام .

قوله ( فإن قتله فإنه بمنزلة قبل أن تقتله ) قال الكرماني : القتل ليس سبباً لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النجاة مؤول بالإخبار أى هو سبب لإخبارى لك بذلك ، وعند البيانين المراد لازمه كقوله يباح دمك إن عصيت .

قوله ( وأنت بمنزلة قبل أن يقول ) قال الخطائى : معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كالمسلم ، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحاً بحق القصاص كالكافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه فى الكفر كما تقوله الخوارج من تكفير المسلم بالكبيرة ، وحاصله اتحاد المنزلتين مع اختلاف المآخذ ، فالأول أنه مثلك فى صون الدم ، والثانى أنك مثله فى الهدر . ونقل ابن التين عن الداودى قال : معناه أنك صرت قاتلاً كما كان هو قاتلاً ، قال : وهذا من المعاريض ، لأنه أراد الإغلاظ بظاهر اللفظ دون باطنه ، وإنما أراد أن كلا منهما قاتل ، ولم يرد أنه صار كافراً بقتله إياه . ونقل ابن بطلال عن المهلب معناه فقال : أى أنك بقصدك لقتله عمداً أتم كما كان هو بقصد لقتلك آتما ، فأنما فى حالة واحدة من العصيان . وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم وكنت مثله فى الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك ، وقيل معناه إنه مغفور له بشهادة التوحيد كما أنك مغفور لك بشهود بدر . ونقل ابن بطلال عن ابن القصار أن معنى قوله « وأنت بمنزلة » أى فى إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذى قتله إن لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله متأولاً فلا يكون بمنزلة فى إباحتة . وقال القاضى عياض : معناه أنه مثله فى مخالفة الحق وارتكاب الإثم وإن اختلف النوع فى كون أحدهما كافراً والآخر معصية . وقيل المراد إن قتله مستحلاً لقتله فأنت مثله فى الكفر ، وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ، ونقل ابن التين أيضاً عن الداودى أنه أوله على وجه آخر فقال : يفسره حديث ابن عباس الذى فى آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون اللاتئذ بالشجرة القاطع لليد مؤمناً يكتم إيمانه مع قوم كفار غلبوه على نفسه ، فإن قتله فأنت شاك فى قتلك إياه أى ينزله الله من العمد والخطأ كما كان هو مشكوكاً فى إيمانه لجواز أن يكون يكتم إيمانه ، ثم قال : فإن قيل كيف قطع يد المؤمن وهو ممن يكتم إيمانه ؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله فجاز له ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أفضى إلى قتل من يريد قتله فإن دمه يكون هدرأ ، فلذلك لم

يقدم النبي صلى الله عليه وسلم من يد المقداد لأنه قطعها متأولاً . قلت : وعليه مؤاخذات : منها الجمع بين القصتين بهذا التكلف مع ظهور اختلافهما ، وإنما الذي ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية في الباب الذي يليه حيث حمل على رجل أراد قتله فقال إني مسلم فقتله ظناً أنه قال ذلك متعوذاً من القتل ، وكان الرجل في الأصل مسلماً ، فالذي وقع للمقداد نحو ذلك كما سأبينه وأما قصة قطع اليد فإنما قالها مستفتياً على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره ، وإنما تضمن الجواب النهي عن قتله لكونه أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفواً . ومنها أن في جوابه عن الاستشكال نظراً لأنه كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عند إرادة المسلم قتله إني مسلم فيكف عنه ، وليس له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه ، واستدل به على صحة إسلام من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك ، وفيه نظر لأن ذلك كاف في الكف ، على أنه ورد في بعض طرقه أنه قال لا إله إلا الله ، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم في هذا الحديث ، واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحه ، وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه ، وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليُعلم .

الحديث الخامس ، قوله ( وقال حبيب بن أبي عمرة ) هو القصاب الكوفي لا يعرف اسم أبيه ، وهذا التعليق وصله البزار والدارقطني في « الأفراد » والطبراني في « الكبير » من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المقدمي عن حبيب وفي أوله « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها المقداد ، فلما أتوهم وجدوهم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يبرح فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله » الحديث ، وفيه « فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا مقداد قتلت رجلاً قال لا إله إلا الله ، فكيف لك بلا إله إلا الله ، فأنزل الله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا ﴾ الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم للمقداد : كان رجلاً مؤمناً يخفى إيمانه » الخ قال الدارقطني : تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه . قلت : قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه ، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحق الفزاري عن الثوري كذلك ، ولفظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير « خرج المقداد بن الأسود في سرية » فذكر الحديث مختصراً إلى قوله « فنزلت » ولم يذكر الخبر المعلق ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء ، وبينت الاختلاف في سبب نزول الآية المذكورة ، وطريق الجمع ، والله الحمد .

## ٢ - باب قول الله تعالى ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا ... ﴾

قال ابن عباس : من حرّم قتلها إلا بحق فكأنما أحيا الناس جميعاً

٦٨٦٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كَيْفَلٌ مِنْهَا » .

٦٨٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ وَقَدْ بَنَى عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ « سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَرْجِعُوا بَعْدَى كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » .

٦٨٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ « عَنْ جَرِيرٍ قَالَ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ ، اسْتَنْصَبَتِ النَّاسُ ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » . رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٦٨٧٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - أَوْ قَالَ : الْيَمِينُ الْغَمُوسُ ، شَكُّ شُعْبَةَ - وَقَالَ مَعَاذٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - أَوْ قَالَ - وَقَتْلُ النَّفْسِ » .

٦٨٧١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ « سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْكِبَائِرُ .. » وَحَدَّثَنَا عَمْرٍو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَوْلُ الزُّورِ أَوْ قَالَ وَشَهَادَةُ الزُّورِ » .

٦٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ زُرَّارَةَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ « قَالَ سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ قَالَ : بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْحَرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ ، قَالَ فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ . قَالَ : وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ ، قَالَ فَلَمَّا غَشِينَاهُ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَ : فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ ، فَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتَهُ . قَالَ : فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : فَقَالَ لِي : يَا أُسَامَةَ أَقْتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ مَتَعَوِّذًا ، قَالَ : قَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قَالَ : فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أُسَلِّمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ » .

٦٨٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنِ الصَّنَابِحِيِّ « عَنْ عِبَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنِّي مِنَ الثَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَايَعَنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا نَسْرِقَ ، وَلَا نَزْنِيَ ، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ، وَلَا نَنْهَبَ ، وَلَا نَعْصِيَ بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ » .

٦٨٧٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا » رواه أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم .

[ الحديث ٦٨٧٤ - طرفه في ٧٠٧٠ ]

٦٨٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ « عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ ، فَلَقِينِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ : أَيْنَ تَرِيدُ ؟ قُلْتُ أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ قَالَ : ارْجِعْ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بِالْمَقْتُولِ ؟ قَالَ : إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ » .

**قوله ( باب ومن أحيائها )** في رواية غير أبي ذر « باب قوله تعالى ومن أحيائها » وزاد المستملي والأصملي ﴿ فكأنما أحيأ الناس جميعاً ﴾ .

**قوله ( قال ابن عباس : من حرم قتلها إلا بحق فكأنما أحيأ الناس جميعاً )** وصله ابن أبي حاتم ، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة . وذكره مغلطاي من طريق وكيع عن سفيان عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس ، واعتراض بأن خصيفا ضعيف ، وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خصيف ، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى : ﴿ من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ﴾ وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله : « إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها » وسائرهما في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثاً قال ابن بطلال : فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه ، قال : واختلف السلف في المراد بقوله : ﴿ قتل الناس جميعاً وأحيأ الناس جميعاً ﴾ فقالت طائفة : معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ، ولفظ الحسن أن قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعاً ، وقيل معناه أن الناس خصماؤه جميعاً ، وقيل يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعاً ، لأنه لا يكون عليه غير قتله واحدة لجميعهم ، أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحداً فقد حياى الناس منه جميعاً لسلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الأجر مثل ما لو أحيأ الناس جميعاً ، وقيل وجب شكره على الناس جميعاً وكأنما من عليهم جميعاً . قال ابن بطلال : وإنما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضرر مقام قتل جميع النفوس ، ولا إحيائها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس . قلت : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بابن آدم الأول لكونه سن القتل وهتك حرمة الدماء وجرأ الناس على ذلك ، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية ﴿ من أجل ذلك ﴾ لقصة ابني آدم فدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرهما ، فالحمل على ظاهر العموم أولى والله أعلم .

**الحديث الأول ، قوله ( حدثنا سفيان )** هو الثوري ، ويحتمل أن يكون ابن عيينة فسياً في الاعتصام من رواية الحميدى عنه حدثنا الأعمش

**قوله ( الأعمش )** هو سليمان بن مهران .

**قوله ( عن عبد الله بن مرة )** في رواية حفص بن غياث عن الأعمش « حدثني عبد الله بن مرة » وهو الخارفي بمعجمة وراء مكسورة وفاء كوفي ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون .

**قوله ( لا تقتل نفس )** زاد حفص في روايته « ظلماً » وفي الاعتصام « ليس من نفس تقتل ظلماً » .

**قوله ( على ابن آدم الأول )** هو قابيل عن الأكثر ، وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال : اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه ، وقيل اسمه قابن بنون بدل اللام بغير ياء ، وقيل قبن مثله بغير ألف ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب خلق آدم من بدء الخلق » وأخرج الطبري عن ابن عباس : كان من شأنهما أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه ، إنما كان القربان يقربه الرجل فمهما قبل تنزل النار فتأكله وإلا فلا ، وعن الحسن : لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بنى إسرائيل أخرجه الطبري ، ومن طريق ابن أبي نجيح عن

مجاهد قال : كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ، ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أى أول ما ولد لآدم ، ويقال إنه لم يولد فى الجنة لآدم غيره وغير توأمته ، ومن ثم فخر على أخيه هايل فقال : نحن من أولاد الجنة وأنتما من أولاد الأرض ، ذكر ذلك ابن إسحق فى «المبتدأ» وعن الحسن : ذكر لى أن هايل قتل وله عشرون سنة ولأخيه القاتل خمس وعشرون سنة ، وتفسير هايل هبة الله ، ولما قتل هايل وحزن عليه آدم ولد له بعد ذلك شيث ومعناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم . وقال الثعلبى : ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً فى عشرين بطناً أولهم قابيل وأخته إقليما وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمت حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيث ، قال الله تعالى ﴿ وجعلنا ذريته هم الباقين ﴾ وكان معه فى السفينة ثمانون نفساً وهو المشار إليهم بقوله تعالى ﴿ وما آمن معه إلا قليل ﴾ ومع ذلك فما بقى إلا نسل نوح فتوالدوا حتى ملؤا الأرض ، وقد تقدم شئ من ذلك ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء .

**قوله ( كفل منها )** زاد فى الاعتصام : وربما قال سفيان من دمها ، وزاد فى آخره : لأنه من سن القتل ، وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضى فى خلق آدم ، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء النصيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ، ومنه قوله تعالى ﴿ كفلين من رحمته ﴾ ووقع على الإثم فى قوله تعالى ﴿ ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها ﴾ وقوله « لأنه أول من سن القتل » فيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه ، وهو أصل فى أن المعونة على ما لا يحل حرام ، وقد أخرج مسلم من حديث جرير « من سن فى الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب . وعن السدى : شذخ قابيل رأس أخيه بحجر فمات . وعن ابن جريج : تمثل له إبليس فأخذ بحجر فشذخ به رأس طير ففعل ذلك قابيل وكان ذلك على جبل ثور ، وقيل على عقبة حراء ، وقيل بالهند ، وقيل بموضع المسجد الأعظم بالبصرة ، وكان من شأنه فى دفنه ما قصه الله فى كتابه .

الحديث الثانى ، **قوله ( واقد بن عبد الله أخبرنى )** هو من تقديم الاسم على الصيغة ، وواقد هذا قال أبو ذر فى روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد . قلت : وهو كذلك لكن لقوله واقد ابن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوى نسبه لجده الأعلى عبد الله بن عمر فإنه واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله ابن عمر ، والذي نسبه كذلك أبو الوليد شيخ البخارى فيه ، فقد أخرجه أبو داود فى السنن عن أبى الوليد كذلك ، وتقدم للمصنف فى الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة فقال « عن واقد بن محمد » ويأتى فى الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك وكذا لمسلم والنسائى من رواية غندر عن شعبة ، ثم وجدته فى الأول من فوائد أبى عمرو بن السماك من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد ، فلعل نسبه كذلك من شعبة ، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة ، وفى الجملة فقوله « عن أبيه » لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جزماً ، فمن ترجم لعبد الله والد واقد فى رجال البخارى أخطأ ، نعم فى هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعى معروف ، وهو أقدم من هذا فإنه عم والد واقد المذكور هنا ، وله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرج له مسلم .

**قوله ( لا ترجعوا بعدى كفاراً )** جملة ما فيه من الأقوال ثمانية : أحدها قول الخوارج إنه على ظاهره ،

ثانيتها هو في المستحلين ، ثالثها المعنى كفاراً بجرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين ، رابعها تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضاً ، خامسها لابسين السلاح يقال كفر درعه إذا لبس فوقها ثوباً ، سادسها كفاراً بنعمة الله ، سابعها المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مراداً ، ثامنها لا يكفر بعضهم بعضاً كأن يقول أحد الفريقين للآخر يا كافر فيكفر أحدهما ، ثم وجدت تاسعاً وعاشراً ذكرتهما في كتاب الفتن ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي .

قوله ( استصتت الناس ) أى اطلب منهم الإنصات ليسمعوا الخطبة ، وقد تقدم أتم سياقاً من هذا في كتاب الحج ، ويأتي شرحه في الفتن أيضاً .

الحديث الرابع والخامس ، قوله ( رواه أبو بكره وابن عباس ) يريد قوله لا ترجعوا بعدى كفاراً ، وحديث أبي بكره وصله المؤلف مطولاً في الحج وشرح هناك ، ويأتي في الفتن أيضاً ، وكذلك حديث ابن عباس .

الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو في الكبائر تقدم شرحه في كتاب الأدب .

قوله ( وعقوق الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة ) قلت تقدم في الأيمان والنذور من طريق النضر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة « وقتل النفس » وهو المراد في هذا الباب .

قوله ( معاذ ) هو ابن معاذ العنبري ، وهو من تعاليق البخارى ، وجوز الكرماني أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولاً ، وقد وصله الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ولفظه « الكبائر الإشراف بالله وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس واليمين الغموس » وهذا مطابق لتعليق البخارى إلا أن فيه تأخير اليمين الغموس ، والغرض منه إنما هو إثبات قتل النفس ، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك .

الحديث السابع حديث أنس في الكبائر أيضاً تقدم شرحه في كتاب الأدب .

الحديث الثامن حديث أسامة ، قوله ( حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هشيم ) تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخارى .

قوله ( حدثنا هشيم ) في رواية الكشميهني « أنبأنا » .

قوله ( حدثنا حصين ) في رواية أبي ذر والأصملي « أنبأنا حصين » وهو ابن عبد الرحمن الواسطي من صفار التابعين ، وأبو ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضاً حصين وهو ابن جندب من كبار التابعين .

قوله ( بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقه ) بضم المهملة وبالراء ثم قاف وهم بطن من جهينة تقدم نسبتهم إليهم في غزوة الفتح ، قال ابن الكلبي : سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بنى مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فأحرقوهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم ، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في رمضان سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه ، وكذا ذكره ابن إسحق في المغازي

« حدثني شيخ من أسلم عن رجال من قومه قالوا : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم غالب بن عبيد الله الكلبي ثم الليثي إلى أرض بنى مرة وبها مرداس بن نهبك حليف لهم من بنى الحرقة فقتله أسامة » فهذا يبين السبب في قول أسامة « بعثنا إلى الحرقات من جهينة » والذي يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات فدفن ولفظته الأرض غير قصة أسامة ، لأن أسامة عاش بعد ذلك دهنراً طويلاً ، وترجم البخاري في المغازي « بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة » فجرى الداودي في شرحه على ظاهره فقال فيه « تأمير من لم يبلغ » وتعقب من وجهين : أحدهما أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير إذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير ، والثاني أنها إن كانت سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغاً لأنهم ذكروا أنه كان له لما مات النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر عاماً .

قوله ( فصبحنا القوم ) أي هجموا عليهم صباحاً قبل أن يشعروا بهم ، يقال صبحته أتيته صباحاً بغتة ، ومنه قوله ﴿ ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر ﴾ .

قوله ( ولحقت أنا ورجل من الأنصار ) لم أقف على اسم الأنصاري المذكور في هذه القصة

قوله ( رجلا منهم ) قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نهبك الفزاري وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق القصة ، وذكر ابن منده أن أبا سعيد الخدري قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها أسامة إلى بنى ضمرة » فذكر قتل أسامة الرجل ، وقال ابن أبي عاصم في الديات « حدثنا يعقوب بن حميد حدثنا يحيى بن سليم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خيلاً إلى فدك فأغاروا عليهم ، وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه إني لاحق بمحمد وأصحابه فصر به رجل فحمل عليه فقال إني مؤمن فقتله فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هلا شققت عن قلبه : قال فقال أنس : إن قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح فوق القبر مراراً فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمر أن يطرح في واد بين جبلين ثم قال : إن الأرض لتقبل من هو شر منه ولكن الله وعظكم » . قلت : إن ثبت هذا فهو مرداس آخر ، وقتيل أسامة لا يسمى مرداساً ، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل محلم بن جثامة عامر بن الأضبط وأن محملاً لما مات ودفن لفظته الأرض فذكر نحوه .

قوله ( غشيناها ) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقنا به حتى تغطى بنا ، وفي رواية الأعمش عن أبي ظبيان عند مسلم « فأدركت رجلاً قطعته برمي حتى قتله » ووقع في حديث جندب عند مسلم « فلما رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله » ويجمع بأنه رفع عليه السيف أولاً فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعنه بالرمح .

قوله ( فلما قدمنا ) أي المدينة ( بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ) في رواية الأعمش « فوقع في نفسي من ذلك شيء فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم » ولا منافاة بينهما لأنه يحمل على أن ذلك بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من أسامة لا من غيره ، فتقديره الأول بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم متى .

قوله ( أقتلته بعد ما قال ) في رواية الكشميهني « بعد أن قال » قال ابن التين : في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في الموعدة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد ، وقال القرطبي : في تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك .

**قوله ( إنما كان متعوذاً )** في رواية الأعمش « قالها خوفاً من السلاح » وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة « إنما فعل ذلك ليحرز دمه » .

**قوله ( قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متعوذاً )** كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار ، وفي رواية الأعمش « أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا » قال النووي الفاعل في قوله « أقالها » هو القلب ، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه ، فأنكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال « أفلا شققت عن قلبه » لتنظر هل كانت فيه حين قالها واعتقدتها أو لا ، والمعنى أنك إذا كنت لست قادراً على ذلك فاكتف منه باللسان . وقال القرطبي : فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسى ، وفيه دليل على ترتب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة .

**قوله ( حتى تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم )** أى أن إسلامى كان ذلك اليوم لأن الإسلام يَجِبُ ما قبله ، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة تلك الفعل ، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلماً قبل ذلك . قال القرطبي : وفيه إشعار بأنه كان استصغر ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعل لما سمع من الإنكار الشديد ، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة ، ويبين ذلك أن في بعض طرقه في رواية الأعمش « حتى تمنيت أنى أسلمت يومئذ » ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات ولفظه « بعث بعثاً من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيهم فأبلغ ، فقصد رجل من المسلمين غيلته - كنا نتحدث إنه أسامة بن زيد - فلما رفع عليه السيف قال : لا إله إلا الله فقتله » الحديث . وفيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة ؟ قال : يا رسول الله استغفر لى ، قال : كيف تصنع بلا إله إلا الله ؟ فجعل لا يزيده على ذلك » وقال الخطابي : لعل أسامة تأول قوله تعالى ﴿ فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ﴾ ولذلك عذره النبي صلى الله عليه وسلم فلم يلزمه دية ولا غيرها . قلت : كأنه حمل نفي النفع على عمومه دنيا وأخرى ، وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفعاً مقيداً بأن يجب الكف عنه حتى يختبر أمره هل قال ذلك خالصاً من قلبه أو خشية من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الغرغرة وانكشف الغطاء فإنه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية ، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداودي وقال : لعله سكت عنه لعلم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة ، وقال القرطبي : لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع ، لكن فيه بعد لأن العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع ، قال : فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذوناً له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفس ولا مال كالخاتن والطبيب ، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولى من المسلمين يستحق دية ، قال : وهذا يتمشى على بعض الآراء ، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بينة فلم تلزم العاقلة الدية وفيه نظر . قال ابن بطال : كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقاتل مسلماً بعد ذلك ، ومن ثم تخلف عن على في الجمل وصفين كما سيأتى بيانه في كتاب الفتن . قلت : وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة « أن سعد بن أبى وقاص كان يقول لا أقاتل مسلماً حتى يقاتله أسامة » واستدل به النووي على رد الفرع الذى ذكره الرافعى فيمن رأى كافراً أسلم فأكرم لإكراماً كثيراً فقال ليتنى كنت كافراً فأسلمت لأكرم ، فقال الرافعى : يكفر بذلك ، ورده النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم الإسلام في الحال والاستقبال ،



وإنما تمنى ذلك في الحال الماضي مقيداً له بالإيمان ليم له الإكرام ، واستدل بقصة أسامة ثم قال : ويمكن الفرق .  
الحديث التاسع حديث عبادة . قوله ( حدثني يزيد ) هو ابن أبي حبيب المصري . وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر .

قوله ( إني من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ) يعنى ليلة العقبة .

قوله ( بايعناه على أن لا نشرك ) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة ، وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة « على المنشط والمكروه في العسر واليسر إلى آخره » وأما البيعة المذكورة هنا وهى التى تسمى بيعة النساء فكانت بعد ذلك بمدة ، فإن آية النساء التى فيها البيعة المذكورة نزلت بعد عمرة الحديبية في زمن الهدنة وقبل فتح مكة ، وكانت البيعة التى وقعت للرجال على وفقها كانت عام الفتح ، وقد أوضحت ذلك والسبب فى الحمل عليه فى كتاب الإيمان ، ومضى شرح الحديث هناك .

الحديث العاشر حديث ابن عمر . قوله ( جويرية ) بالجيم تصغير جارية وهو ابن أسماء سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضاً .

قوله ( من حمل علينا السلاح فليس منا ) المراد من حمل عليهم السلاح لقتالهم لما فيه من إدخال الرعب عليهم ، لا من حمله لحراستهم مثلاً فإنه يحملة لهم لا عليهم ، وقوله فليس منا أى على طريقتنا ، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة فى الزجر والتخويف ، وسيأتى بسط ذلك فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

الحديث الحادى عشر . قوله ( رواه أبو موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم ) قلت : سيأتى موصولاً مع شرحه فى كتاب الفتن ومعه حديث أبى هريرة بمعناه ، وهو عند مسلم من حديث سلمة بلفظ « من حمل علينا السيف » .

الحديث الثانى عشر ، قوله ( حدثنا أيوب ) هو السخيتاني ، ويونس هو ابن عبيد البصرى ، والحسن البصرى .

قوله ( عن الأحنف ) هو ابن قيس .

قوله ( لأنصر هذا الرجل ) هو على بن أبى طالب وكان الأحنف تخلف عنه فى وقعة الجمل .

قوله ( إذا التقى المسلمان بسيفيهما ) بالثنية ، وفى رواية الكشميهنى بالإفراد .

قوله ( فى النار ) أى إن أنفذ الله عليهما ذلك لأنهما فعلاً فعلاً يستحقان أن يعذبا من أجله ، وقوله « إنه كان حريصاً على قتل صاحبه » احتج به الباقلاني ومن تبعه على أن من عزم على المعصية يأثم ولو لم يفعلها ، وأجاب من خالفه بأن هذا شرع فى الفعل والاختلاف فيمن هم مجرداً ثم صمم ولم يفعل شيئاً هل يأثم ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى شرح حديث « من هم بحسنة ومن هم بسيئة » فى كتاب الرقاق . وقال الخطابي : هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دنيوية أو طلب ملك مثلاً ، فأما من قاتل أهل البغى أو دفع الصائل فقتل

فلا يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال شرعاً ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضاً إن شاء الله تعالى .

٣ - باب قول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ، فمن عُفِيَ له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم ﴾ .

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية ﴾ ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية الأصملي والنسفي وابن عساكر ﴿ القتلى الحر بالحر - إلى قوله - عذاب أليم ﴾ وللإسماعيلي ﴿ القتلى - إلى قوله - أليم ﴾ وساق في رواية كريمة الآية كلها .

٤ - باب سؤال القاتل حتى يُقر ، والإقرار في الحدود

٦٨٧٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجْرَيْنِ ، فَقِيلَ لَهَا مِنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا ؟ أَفْلَانٌ أَوْ فُلَانٌ - حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيَّ ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقْرَ ، فَرَضَّ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ . »

قوله ( باب سؤال القاتل حتى يقر ، والإقرار في الحدود ) كذا للأكثر ، وبعده حديث أنس في قصة اليهودي والجارية . ووقع عند النسفي وكريمة وأبي نعيم في « المستخرج » بحذف « باب » وقالوا بعد قوله عذاب أليم « وإذا لم يزل يسأل القاتل حتى أقر » والإقرار في الحدود ، وصنيع الأكثر أشبه ، وقد صرح الإسماعيلي بأن الترجمة الأولى بلا حديث . قلت : والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور ، وخالفهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذمي ، وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ قال إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » : الجمع بين الآيتين أولى ، فتحمل النفس على المكافئة ، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبداً لم يجب عليه حد القذف ، قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها ﴿ فمن تصدق به فهو كفارة له ﴾ والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفراً عنه ، وكذلك العبد لا يتصدق بجرحه لأن الحق لسيدته . وقال أبو ثور : لما اتفقوا على أنه لا قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس كانت النفس أولى بذلك . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وأن الأنثى تقتل بالذكر ويقتل بها إلا أنه ورد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الأنثى فشاء أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلهم الدية كاملة قال : ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة ، ويدل على التكافؤ بين الذكر والأنثى أنهم اتفقوا على أن مقطوع اليد والأعور لو قتله الصحيح عمداً لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية .

قوله في الترجمة ( سؤال القاتل حتى يقر ) أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة .

قوله ( حدثنا همام ) هو ابن يحيى .

قوله ( عن أنس ) في رواية حبان بفتح المهمله وتشديد الموحدة عن همام الآية بعد سبعة أبواب « حدثنا

أنس .

قوله ( أن يهودياً ) لم أقف على اسمه .

**قوله ( رض رأس جارية )** الرض بالضاد المعجمة والرضخ بمعنى ، والجارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه « خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودى بحجر » وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ « عدا يهودى على جارية فأخذ أوضاعاً كانت عليها ورضخ رأسها » وفيه « فأتى أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق » وهذا لا يعين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها موالها رقيقة كانت أو عتيقة ، ولم أقف على اسمها لكن في بعض طرقة أنها من الأنصار ، ولا تنافي بين قوله « رض رأسها بين حجرين » وبين قوله « رماها بحجر » وبين قوله « رضخ رأسها » لأنه يجمع بينها بأنه رماها بحجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر ، وأما قوله « على أوضاع » فمعناه بسبب أوضاع ، وهي بالضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضع ، قال أبو عبيد هي حلى الفضة ، ونقل عياض أنها حلى من حجارة ، ولعله أراد حجارة الفضة احترازاً من الفضة المضروبة أو المنقوشة .

**قوله ( فليل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان )** ؟ في رواية الكشميهني « فلان أو فلان » بحذف الهمزة ، وقد تقدم في الأشخاص من وجه آخر عن همام « أفلان أفلان » بال تكرار بغير واو عطف ، وجاء بيان الذي خاطبها بذلك في الرواية التي تلي هذه بلفظ « فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان قتلك » وبين في رواية أبي قلابة عن أنس عند مسلم وأبي داود « فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها من قتلك » .

**قوله ( حتى سمى اليهودى )** زاد في الروايتين اللتين في الأشخاص والوصايا « فأومأت برأسها » ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التي تلي هذا بيان الإيماء المذكور وأنه كان تارة دالاً على النفي وتارة دالاً على الإثبات بلفظ « فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها ، فأعاد فقال : فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها ، فقال لها في الثالثة : فلان قتلك ؟ فخفضت رأسها » وهو مشعر بأن فلاناً الثاني غير الأول ، ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الطلاق وكذا الآتية بعد بايين « فأشارت برأسها أن لا ، قال : ففلان ؟ لرجل آخر يعني عن — رجل آخر — فأشارت أن لا . قال : ففلان قاتلها فأشارت أن نعم » .

**قوله ( فلم يزل به حتى أقر )** في الوصايا « فجيء به يعترف فلم يزل به حتى اعترف » قال أبو مسعود : لا أعلم أحداً قال في هذا الحديث : فاعترف ولا . فأقر إلا همام بن يحيى ، قال المهلب : فيه أنه ينبغي للحاكم أن يستدل على أهل الجنايات ثم يتلطف بهم حتى يقروا ليؤخذوا بإقرارهم ، وهذا بخلاف ما إذا جاءوا تائبين فإنه يعرض عن من لم يصرح بالجناية فإنه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر ، وسياق القصة يقتضى أن اليهودى لم تقم عليه بينة وإنما أخذ بإقراره ، وفيه أنه تجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة ، قال : وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم . قلت : في هذا نظر لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ ، وقال المازري فيه الرد على من أنكر القصاص بغير السيف ، وقتل الرجل بالمرأة . قلت : وسياق البحث فيهما في بايين مفردين قال : واستدل به بعضهم على التدمية لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة ،

قال : ولا يصح اعتباره مجرداً لأنه خلاف الإجماع فلم يبق إلا إنه يفيد القسامة . وقال النووي : ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودى اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه ، ونازعه بعض المالكية فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا إن قول المختصر عند موته فلان قتلنى لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعداً من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور ، واحتج من قال بالتدمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهى وقت إخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقاً ، قالوا وهى أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلاً معه سكين لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكين .

**قوله ( فرض رأسه بالحجارة )** أى دق ، وفي رواية الأشخاص « فرضخ رأسه بين حجرين » ويأتى في رواية حبان أن هماماً قال كلاً من اللفظين ، وفي رواية هشام التى تليها « فقتله بين حجرين » ومضى فى الطلاق بلفظ الرواية التى فى الأشخاص ، وفي رواية أبى قلابة عند مسلم « فأمر به فرجم حتى مات » لكن فى رواية أبى داود من هذا الوجه « فقتل بين حجرين » قال عياض : رضخه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجمه بها بمعنى ، والجامع أنه رمى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر . وقال ابن التين : أجاب بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة فى القصاص ، لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون فى حى ، وتعقبه بأن إنما أمر بقتله بعد موتها لأن فى الحديث « أفلان قتلك » فدل على أنها ماتت حيثذ لأنها كانت تجود بنفسها ، فلما ماتت اقتصر منه وادعى ابن المرباط من المالكية أن هذا الحكم كان فى أول الإسلام وهو قبول قول القاتل ، وأما ما جاء أنه اعترف فهو فى رواية قتادة ولم يقله غيره وهذا مما عد عليه انتهى . ولا يخفى فساد هذه الدعوى فقتادة حافظ زيادته مقبولة لأن غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارض ، والنسخ لا يثبت بالأحتال . واستدل به على وجوب القصاص على الذمى ، وتعقب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذمياً فيحتمل أن يكون معاهداً أو مستأمناً ، والله أعلم .

### ٥ — باب إذا قتل بحجر أو بعضاً

٦٨٧٧ — حدثنا محمدٌ أخبرنا عبدُ الله بن إدريسَ عن شعبةَ عن هشام بن زيد بن أنسٍ « عن جدِّه أنس بن مالك قال : خرجتُ جاريةً عليها أوضاعٌ بالمدينة ، قال فرماها يهودىٌ بحجر . قال فجىء بها إلى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وبها رَمَقٌ . فقال لها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : فلانٌ قَتَلَكَ ؟ فرفعتُ رأسها ، فأعاد عليها قال : فلان قَتَلَكَ ؟ فرفعتُ رأسها . فقال لها فى الثالثة : فلان قَتَلَكَ : فخَفَضَتُ رأسها . فدعا به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فقتله بين الحجرين » .

**قوله ( باب إذا قتل بحجر أو بعضاً )** كذا أطلق ولم يبت الحكم إشارة إلى الاختلاف فى ذلك ، ولكن إرادته الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وذكر فيه حديث أنس فى اليهودى والجارية ، وهو حجة للجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به ، وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ وبقوله تعالى ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا قود إلا بالسيف ، وهو ضعيف

أخرجه البيزار وابن عدى من حديث أمى بكرة ، وذكر البيزار الاختلاف فيه مع ضعف إسناده . وقال ابن عدى : طرقة كلها ضعيفة ، وعلى تقدير ثبوته فإنه على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبالنهي عن المثلة وهو صحيح لكنه محمول عند الجمهور على غير الماثلة في القصاص جمعاً بين الدليلين ، قال ابن المنذر : قال الأكثر إذا قتله بشيء يقتل مثله غالباً فهو عمد ، وقال ابن أمى ليل : إن قتل بالحجر أو العصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد وإلا فلا ، وقال عطاء وطاوس : شرط العمد أن يكون بسلاح وقال الحسن البصرى والشعبي والنخعي والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم : شرطه أن يكون بمحديدة . واختلف فيمن قتل بعصا فأقيد بالضرب بالعصا فلم يمت هل يكرر عليه ؟ فقيل : لم يكرر ، وقيل إن لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجويع ، وقال ابن العرى يستثنى من الماثلة ما كان فيه معصية كالخمر واللواط والتحريق ، وفي الثالثة خلاف عند الشافعية ، والأولان بالاتفاق ، لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى . ومن أدلة المانعين حديث المرأة التي رمت ضرتها بعمود الفسطاط فقتلتها ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعل فيها الدية ، وسيأتي البحث فيه في « باب جنين المرأة » وهو بعد باب القسامة . ومحمد في أول السند جزم الكلاباذى بأنه ابن عبد الله بن نمير ، وقال أبو على بن السكن : هو ابن سلام .

٦ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ النِّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ . فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ . وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

٦٨٧٨ - حَدَّثَنَا عمر بن حفص حدثنا أمى حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق « عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : النِّفْسِ بِالنَّفْسِ ، وَالثَّيْبِ الزَّانِي ، وَالْمَفَارِقِ لِدِينِهِ التَّارِكِ لِلْجَمَاعَةِ » .

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ النِّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ ) كذا لأبى ذر والأصيلي ، وعند النسفي بعده الآية إلى قوله ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها للفظ الحديث ، ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دلت عليه مستمر في شريعة الإسلام ، فهو أصل في القصاص في قتل العمد .

قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .

قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل ) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عند مسلم والنسائي زيادة في أوله وهي « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : والذي لا إله غيره لا يحل » وظاهر قوله « لا يحل » إثبات إباحتها لقتل من استثنى ، وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم وإن كان قتل من أبيح قتله منهم واجباً في الحكم .

قوله ( دم امرئ مسلم ) في رواية الثوري « دم رجل » والمراد لا يحل إراقة دمه أى كله وهو كناية عن قتله ولو لم يرق دمه .

قوله ( يشهد أن لا إله إلا الله ) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الآتي بالشهادتين ، أو هي حال مقيدة للموصوف إشعاراً بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم ، وهذا رجحه الطيبي واستشهد بحديث أسامة « كيف تصنع بلا إله إلا الله » .

قوله ( إلا بإحدى ثلاث ) أي خصال ثلاث ، ووقع في رواية الثوري « إلا ثلاثة نفر » .

قوله ( النفس بالنفس ) أي من قتل عمداً بغير حق قتل بشرطه ، ووقع في حديث عثمان المذكور « قتل عمداً فعليه القود » وفي حديث جابر عند البزار « ومن قتل نفساً ظلماً » .

قوله ( والثيب الزاني ) أي فيحل قتله بالرجم ، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ « رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم » قال النووي : الزاني يجوز فيه إثبات الياء وحذفها وإثباتها أشهر .

قوله ( والمفارق لدينه التارك للجماعة ) كذا في رواية أبي ذر عن الكشميبي ، وللباقين « والمارق من الدين » لكن عند النسفي والسرخسي والمستمل « والمارق لدينه » قال الطيبي المارق لدينه هو التارك له ، من المروق وهو الخروج وفي رواية مسلم « والتارك لدينه المفارق للجماعة » وله في رواية الثوري « المفارق للجماعة » وزاد : قال الأعمش فحدثت بهما إبراهيم يعني النخعي فحدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله . قلت : وهذه الطريق أغفل المزي في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود ، وقد أخرجه مسلم أيضاً بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال « بالإسنادين جميعاً » ولم يقل « والذي لا إله غيره » وأفرده أبو عوانة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء ، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد ، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة مستقلة وإلا لكانت الخصال أربعاً ، وهو كقوله قبل ذلك « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله » فإنها صفة مفسرة لقوله « مسلم » وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك . ويؤيد ما قلته أنه وقع في حديث عثمان « أو يكفر بعد إسلامه » أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظ له صحيح أيضاً « ارتد بعد إسلامه » وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة « أو كفر بعد ما أسلم » وفي حديث ابن عباس عند النسائي<sup>(١)</sup> « مرتد بعد إيمان » قال ابن دقيق العيد : الردة سب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدلل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا ، وتعقب بأنها دلالة اقتران وهي ضعيفة ، وقال البيضاوي : التارك لدينه صفة مؤكدة للمارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم ، قال : وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عدد كترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك ، وتبعه الطيبي ، وقال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله « المفارق للجماعة » أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول مخالف الإجماع كافر ، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالهين فإن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحبها التواتر ، فالأول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع ، والثاني لا يكفر به . قال شيخنا في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم

(١) في نسخة « عند الطبراني » .

من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعى الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه » عام في كل من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام ، وقوله « المارق للجماعة » يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو نفى إجماع كالروافض والخوارج وغيرهم ، كذا قال ، وسيأتي البحث فيه . وقال القرطبي في « المفهم » ظاهر قوله « المارق للجماعة » أنه نعت للتارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كمن يمتنع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقاوم على ذلك كأهل البغي وقطاع الطريق والمخربين من الخوارج وغيرهم ، قال : فبتناولهم لفظ المارق للجماعة بطريق العموم ، ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر ، وكلام الشارع منزه عن ذلك ، فدل على أن وصف المارقة للجماعة يعم جميع هؤلاء . قال : وتحقيقه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله والمارق بغير ردة ترك بعضه انتهى . وفيه مناقشة لأن أصل الخصلة الثالثة الارتداد فلا بد من وجوده ، والمارق بغير ردة لا يسمى مرتداً فيلزم الخلف في الحصر ، والتحقيق في جواب ذلك أن الحصر فيمن يجب قتله عيناً ، وأما من ذكرهم فإن قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يجز قتله صبراً اتفاقاً في غير المحاربين ، وعلى الراجح في المخربين أيضاً، لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة ، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدل بهذا الحديث أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس من الأمور الثلاثة ، وبذلك استدل شيخ والدي الحافظ أبو الحسن بن الفضل المقدسي في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا :

والرأى عندي أن يعزره الإمام م بكل تعزير يراه صواباً  
فالأصل عصمته إلى أن يمتطى إحدى الثلاث إلى الهلاك ركاباً

قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه ، وكذا استشكله إمام الحرمين من الشافعية . قلت : تارك الصلاة اختلف فيه ، فذهب أحمد وإسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن جويرية<sup>(١)</sup> ومنتصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إلى أنه يكفر بذلك ولو لم يجحد وجوبها ، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حداً ، وذهب الحنفية ووافقهم المزني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » الحديث وفيه « ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة » أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما ، وتمسك أحمد ومن وافقه بظواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستحل جمعاً بين الأخبار والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدركنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا

(١) في نسخة « حربويه » .

الزكاة « ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على المجموع ، والمرتب على أشياء لا تحصل إلا بحصول مجموعها وينتفى بانتهاء بعضها ، قال : وهذا إن قصد الاستدلال بمنطوقه وهو «أقاتل الناس الخ» فإنه يقتضى الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل للفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل ، وليس النزاع في أن قوماً لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما النظر فيما إذا تركها إنسان من غير نصب قتال هل يقتل أو لا ، والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ، وإن كان أخذه من آخر الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه هان الأمر لأنها دلالة مفهوم ، ومخالفه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ، وأما من يقول به فله أن يدفع حجته بأنه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهي أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذى هو العمل ، وإنما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهراً ، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المفطرات فيحتاج هو أن يبوى الصيام لأنه يعتقد وجوبه ، واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعبد لأن العبد لا يرجم إذا زنى ولو كان ثيباً حكاه ابن التين قال : وليس لأحد أن يفرق ما جمعه الله إلا بدليل من كتاب أو سنة ، قال : وهذا بخلاف الخصلة الثالثة فإن الإجماع انعقد على أن العبد والحر في الرذة سواء ، فكأنه جعل أن الأصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه . وقال شيخنا في شرح الترمذى : استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز قتله للدفع ، وأشار بذلك إلى قول النووى يخص من عموم الثلاثة الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب بأنه داخل في المفارق للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى أنه لا يحل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة ، واستحسنه الطيبى وقال : هو أولى من تقرير البيضاوى لأنه فسر قوله ﴿ النفس بالنفس ﴾ يحل قتل النفس قصاصاً للنفس التى قتلها عدواناً فاقتضى خروج الصائل ولو لم يقصد الدافع قتله . قلت : والجواب الثانى هو المعتمد ، وأما الأول فتقدم الجواب عنه ، وحكى ابن التين عن الداودى أن هذا الحديث منسوخ بأية المحاربة ﴿ من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً فى الأرض ﴾ قال : فأباح القتل بمجرد الفساد فى الأرض قال وقد ورد فى القتل بغير الثلاث أشياء : منها قوله تعالى ﴿ فقاتلوا التى تبغى ﴾ وحديث « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه » وحديث « من أتى بهيمة فاقتلوه » وحديث « من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فاقتلوه » وقول عمر « تغرة أن يقتلا » وقول جماعة من الأئمة : إن تاب بل القدر وإلا قتلوا ، وقل جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال : وهذا كله زائد على الثلاث . قلت : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حريمه بغير حق ، ومانع الزكاة المفروضة ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزندقى إذا تاب على رأى ، والساحر . والجواب عن ذلك كله أن الأكثر فى المحاربة أنه إن قتل قتل ، وبأن حكم الآية فى الباغى أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين فى اللوط وإتيان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان فى الزنا ، وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج ، وأثر عمر من هذا القبيل ، والقول فى القدرية وسائر المبتدعة مفرع على القول بتكفيرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مختلف فيه كما تقدم إيضاحه ، وأما من طلب المال أو الحريم فمن حكم دفع الصائل ، ومانع الزكاة تقدم جوابه ، ومخالف الإجماع داخل فى مفارق الجماعة ، وقتل



الزنديق لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، والعلم عند الله تعالى . وقد حكى ابن العربي عن بعض أشياخه أن أسباب القتل عشرة ، قال ابن العربي : ولا تخرج عن هذه الثلاثة بحال ، فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم . واستدل بقوله ﴿ النفس بالنفس ﴾ على تساوى النفوس في القتل العمد فيقاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حراً أو عبداً ، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ﴾ ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه ، وقال الجمهور : آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنقصه ، وقال الشافعى : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر ، واحتج للجمهور بأن العبد سلعة فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ ، وسيأتى مزيد لذلك بعد باب . واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد ، وقد مضى في الباب قبله شرح حديث على « لا يقتل مؤمن بكافر » وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين ، وهو باعتبار ما كان .

#### ٧ - باب من أقاد بالحجر

٦٨٧٩ - **حدثنا محمد بن بشر** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن هشام بن زيد « عن أنس رضى الله عنه أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها فقتلها بحجر ، فجيء بها إلى النبی صلى الله عليه وسلم وبها رمق فقال : أقتلك فلان ؟ فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا ، ثم سأها الثالثة فأشارت برأسها أن نعم ، فقتله النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين » .

**قوله ( باب من أقاد بالحجر )** أى حكم بالقيود بفتحيتين وهو المماثلة فى القصاص ، ذكر فيه حديث أنس فى قصة اليهودى والجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً ، وقوله « فأشارت برأسها أى نعم » فى رواية الكشميهنى « أن نعم » بالنون بدل التحتانية وكلاهما يجيئ لتفسير ما يتقدمه ، والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة يستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم .

#### ٨ - باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين

٦٨٨٠ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا شيبان عن يحيى عن أبى سلمة « عن أبى هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً .. » وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثنا أبو سلمة « حدثنا أبو هريرة أنه عام فتح مكة قتل خزاعة رجلاً من بنى ليث بقتيل لهم فى الجاهلية ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله حيس عن مكة الفيلى وسلط عليهم رسوله والمؤمنين . ألا وإنها لم تجل لأحد قبلى ، ولا تحل لأحد من بعدى ، ألا وإنها أحلت لى ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعتى هذه حرام : لا يُختلئ شوكرها ، ولا يُعضد شجرها ، ولا يلتقط ساقطها إلا مُنشد . ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يودى وإما أن يقاد . فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه فقال : أكتب لى يارسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اكتبوا لأبى شاه . ثم قام رجل من قريش فقال : يارسول الله إلا الإذخر فإنما نجعله فى بيوتنا وقبورنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : إلا الإذخر . وتابعه عبید الله عن شيان في الفيل . وقال بعضهم عن أبي نعيم : القتل . وقال عبید الله : إما أن يقاد أهل القتل .

٦٨٨١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ مَجَاهِدٍ « عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ ، فَقَالَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ إِلَى هَذِهِ آيَةِ ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ ، قَالَ ﴿ فَاتَّبَعَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أَنْ يَطْلَبَ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤَدَى بِإِحْسَانٍ .

قوله ( باب من قُتل له قَتيل فهو بخير النظرين ) ترجم بلفظ الخير . وظاهره حجة لمن قال إن الاختيار في أخذ الدية أو الاقتصار راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط في ذلك رضا القاتل . وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبي هريرة بحديث ابن عباس الذي فيه تفسير قوله تعالى ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ أي ترك له دمه ورضى منه بالدية ﴿ فَاتَّبَعَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أي في المطالبة بالدية . وقد فسر ابن عباس العفو بقبول الدية في العمد ، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب القصاص ، وأيضاً فإنما لزمت القاتل الدية بغير رضاه لأنه مأمور بإحياء نفسه لعموم قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن للقاتل أن يمتنع من ذلك ، قال ابن بطال : معنى قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ إشارة إلى أن أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متحتماً ، فخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول . ثم ذكر في الباب حديثين . الأول :

قوله ( عن أبي هريرة ) كذا للأكثر ممن رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في رواية النسائي مرسلًا ، وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة .

قوله ( أن خزاعة قتلوا رجلاً ، وقال عبد الله بن رجاء ) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقتين ، وساق الحديث هنا على لفظ حرب ، وقد تقدم لفظ شيان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم ، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن علي السيرافي عنه ، وتقدم في اللقطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالتحديث في جميع السند .

قوله ( أنه عام فتح مكة ) الهاء في أنه ضمير الشأن .

قوله ( قتل خزاعة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية ) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله حرم مكة » فذكر الحديث وفيه « ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل ، وإنى عاقله » وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أورده في « باب لا يعضد شجر الحرم » من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج ، فأما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن إلياس بن مضر ، وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم ، وأما خزاعة فكانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظواهرها ، وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية ،

وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي ، وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم القاتل من خزاعة خراش بمعجمتين ابن أمية الخزاعي ، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحمر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ، ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحق أن الخزاعي المقتول اسمه منبه ، قال ابن إسحق في المغازي « حدثني سعيد بن أبي سندر الأسلمي عن رجل من قومه قال : كان معنا رجل يقال له أحمر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فإذا طرقهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد ، فغزاهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوع وهو بالثناء المثلثة والعين المهملة : لا تعجلوا حتى أنظر فإن كان أحمر فيهم فلا سبيل إليهم ، فاستمع فإذا غطيظ أحمر فمشى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحى ، فلما كان عام الفتح وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الأنوع الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه ، فرأته خزاعة فعرفوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل قطعنه بالسيف في بطنه فوق قتيلاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يامعشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل ، ولقد قتلتم قتيلاً لأدينه » قال ابن إسحق « وحدثني عبد الرحمن بن حرمة الأسلمي عن سعيد بن المسيب قال : لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ما صنع خراش بن أمية قال : إن خراشاً لقتال » يعنيه بذلك . ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم ، فهذا قصة الهذلي ، وأما قصة المقتول من بني ليث فكأنها أخرى ، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلع ، وقال بلغني أن أول قتيل وداه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح جندب بن الأدلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة ، لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الأدلع ، فرآه جندب بن الأعجب الأسلمي فخرج يستجيش عليه فجاء خراش فقتله ، فظهر أن القصة واحدة فلعله كان هذلياً حالف بني ليث أو بالعكس ، ورأيت في آخر الجزء الثالث من « فوائد أبي علي بن خزيمة » أن اسم الخزاعي القاتل هلال بن أمية ، فإن ثبت فلعل هلالاً لقب خراش والله أعلم .

**قوله (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية سفيان المشار إليها في العلم « فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فركب راحلته فخطب » .

**قوله ( إن الله حبس عن مكة الفيل )** بالفاء اسم الحيوان المشهور ، وأشار بحبسه عن مكة إلى قصة الحبشة وهي مشهورة ساقها ابن إسحق مسبوطة ، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وألزم الناس بالحج إليها ، فعمد بعض العرب فاستغفل الحجة وتغوط فهرب ، فغضب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة ، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً ، فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة ، فطلب منه أن يرد عليه إبلاً له نهبت فاستقصر همته وقال : لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه ، فقال إن لهذا البيت رباً سيحيمي ، فأعاد إليه إبله ، وتقدم أبرهة بجيوشه فقدموا الفيل فرك وعجزوا فيه ، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فألقوها عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب ، وأخرج ابن مردويه بسند حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال « جاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح » وهو بكسر المهملة ثم فاء ثم مهملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن ، فأتاهم عبد المطلب فقال : إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحداً ، قالوا لا نرجع حتى نهدمه ، فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا تأخر ، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاها حجارة

سوداء فلما حاذتهم رمتهم ، فما بقى منهم أحد إلا أخذته الحكمة ، فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تساقط لحمه قال ابن إسحق « حدثني يعقوب بن عتبة قال : حدثت أن أول ما وقعت الحصباء والمجدرى بأرض العرب من يومئذ » وعند الطبري بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رعوس كرعوس السباع . ولابن أبي خاتم من طريق عبيد بن عمير بسند قوى : بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف . فذكر نحو ما تقدم .

**قوله ( وإنما لم تحل لأحد قبلي الخ )** تقدم بيانه مفصلاً في « باب تحريم القتال بمكة » من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في « باب لا يعضد شجر الحرم » .

**قوله ( ولا يلتقط )** بضم أوله على البناء للمجهور وفي آخره ( إلا لمنشد ) ووقع للكشيميني هنا بفتح أوله وفي آخره « إلا منشد » وهو واضح .

**قوله ( ومن قتل له قتيل )** أى من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل .

**قوله ( فهو بخير النظرين )** تقدم في العلم بلفظ « ومن قتل فهو بخير النظرين » وهو مختصر ولا يمكن حمله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لوليه وقد أشار إلى نحو ذلك الخطائى ، ووقع في رواية الترمذى من طريق الأوزاعى « فإما أن يعفو وإما أن يقتل » والمراد العفو على الدية جمعاً بين الروائتين ، ويؤيده أن عنده في حديث أبى شريح « فمن قتل له قتيل بعد اليوم فأهله بين خيرتين : إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية » ولأبى داود وابن ماجه وعلقه الترمذى من وجه آخر عن أبى شريح بلفظ « فإنه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتص ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه » أى إن أراد زيادة على القصاص أو الدية ، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القاتل أو ولى المقتول في شرح الحديث الذى بعده وفي الحديث ، أن ولى الدم بخير بين القصاص والدية ، واختلف إذا اختار الدية هل يجب على القاتل إجابته ؟ فذهب الأكثر إلى ذلك ، وعن مالك لا يجب إلا برضا القاتل ، واستدل بقوله « ومن قتل له » بأن الحق يتعلق بورثة المقتول ، فلو كان بعضهم غائباً أو طفلاً لم يكن للباقي القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب .

**قوله ( إما أن يودى )** بسكون الواو أى يعطى القاتل أو أولياؤه لأولياء المقتول الدية ( وإما أن يقاد ) أى يقتل به ، ووقع في العلم بلفظ « إما أن يعقل » بدل « إما أن يودى » وهو بمعناه ، والعقل الدية . وفي رواية الأوزاعى في اللقطة « إما أن يفدى » بالفاء بدل الواو ، وفي نسخة « وإما أن يعطى » أى الدية . ونقل ابن التين عن الداودى أن في رواية أخرى « إما أن يودى أو يفادى » وتعقبه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية . ولو كان بالقاف واحتمل أن يكون للمقتول وليان لذكرا بالثنية أى يقادا بقتيلهما والأصل عدم التعدد ، قال وصحيح الرواية « إما أن يودى أو يقاد » وإنما يصح يقادى إن تقدمه أن يقتص . وفي الحديث جواز إيقاع القصاص بالحرم لأنه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك بمكة ولم يقيده بغير الحرم ، وتمسك بعمومه من قال يقتل المسلم بالذمى وقد سبق ما فيه .

**قوله ( فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه )** تقدم ضبطه مع شرحه في العلم ، وحكى السلفى أن بعضهم نطق بها بقاء في آخره وغلطه وقال هو فارسى من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن .

قوله ( ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الإذخر ) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر في الأبواب المذكورة من كتاب الحج .

قوله ( وتابعه عبيد الله ) يعنى ابن موسى .

قوله ( عن شيبان في الفيل ) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في الفيل بالفاء ، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه .

قوله ( وقال بعضهم عن أنى نعيم القتل ) هو محمد بن يحيى الذهلى جزم عن أنى نعيم في روايته عنه بهذا الحديث بلفظ « القتل » وأما البخارى فرواه عنه بالشك كما تقدم في كتاب العلم .

قوله ( وقال عبيد الله إما أن يقاد أهل القتل ) أى يؤخذ لهم بثأرهم ، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور ، وروايته إياه عن شيبان بن عبد الرحمن بالسند المذكور ، وروايته عنه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه « إما أن يعطى الدية وإما أن يقاد أهل القتل » وهو بيان لقوله « إما أن يقاد » .

الحديث الثانى ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار .

قوله ( عن مجاهد ) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحميدى « عن سفيان حدثنا عمرو سمعت مجاهداً » .

قوله ( عن ابن عباس رضى الله عنهما ) في رواية الحميدى « سمعت ابن عباس » هكذا وصله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ، ورواه ورقاء بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى .

قوله ( كانت في بنى إسرائيل القصاص ) كذا هنا من رواية قتبية عن سفيان بن عيينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان « كان في بنى إسرائيل القصاص » كما تقدم في التفسير وهو أوجه ، وكأنه أنث باعتبار معنى القصاص وهو المماثلة والمساواة .

قوله ( فقال الله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتل إلى هذه الآية فمن عفى له من أخيه شيء ) قلت : كذا وقع في رواية قتبية ، ووقع هنا عند أبى ذر والأكثر . ووقع هنا في رواية النسفى والقابسى « إلى قوله فمن عفى له من أخيه شيء » ووقع في رواية ابن أبى عمير في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج « إلى قوله في هذه الآية » وبهذا يظهر المراد ، وإلا فالأول يوهم أن قوله « فمن عفى » في آية تلى الآية المبدأ بها وليس كذلك ، وقد أخرجه الإسماعيلى من رواية أبى كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله في القتل « فقرأ إلى والأنثى بالأنثى فمن عفى له » ووقع في رواية الحميدى المذكورة ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله « ذلك تخفيف من ربكم » وزاد فيه أيضاً تفسير قوله « فمن اعتدى » أى قتل بعد قبول الدية . وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل : يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو لمن قتل ابتداء وهذا قول الجمهور ، وعن عكرمة وقتادة والسدى يتحتم القتل ولا يتمكن الولى من أخذ الدية . وفيه حديث جابر رفعه « لا أعفو عن قتل بعد أخذ الدية » أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع ، قال أبو عبيد : ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة « أن النفس بالنفس » بل هما محكمتان ، وكأنه رأى أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناثهم دون الأرقاء فإن أنفسهم

متساوية دون الأحرار . وقال إسماعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للأخرى في الحدود لأن الحر لو قذف عبداً لم يجلد اتفاقاً والقتل قصاصاً من جملة الحدود ، قال وبينه قوله في الآية ﴿ والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ﴾ فمن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا بجرحه ، ولأن الكافر لا يسمى متصدقاً ولا مكفراً عنه . قلت : محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى ﴿ وكتبنا عليهم فيها ﴾ أى على بنى إسرائيل في التوراة ﴿ أن النفس بالنفس ﴾ مطلقاً فخفف عن هذه الأمة بمشروعية الدية بدلاً عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص وبتخصيصه بالحر في الحر ، فحينئذ لا حجة في آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، لأن شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، وقد قيل إن شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وإنه كان فيها الدية فقط ، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط ، واستدل به على أن الخيبر في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور ، وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج إلى بيان ، لأن ظاهر القصاص أن لا تبعه لأحدهما على الآخر ، لكن المعنى أن من عفى عنه من القصاص إلى الدية فعلى مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الأداء وهو دفع الدية بإحسان . وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل ، قال الطحاوي : والحجة لهم حديث أنس في قصة الربيع عمته فقال النبي صلى الله عليه وسلم « كتاب الله القصاص » فإنه حكم بالقصاص ولم يخبر ، ولو كان الخيار للولي لأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم إذ لا يجوز للحاكم أن يتحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما ، فلما حكم بالقصاص وجب أن يحمل عليه قوله « فهو بخير النظرين » أى ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية . وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وسلم « كتاب الله القصاص » إنما وقع عند طلب أولياء المجنى عليه في العمد القود فأعلم أن كتاب الله نزل على أن اجبى عليه إذا طلب القود أجيب إليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيات ، واحتج الطحاوي أيضاً بأنهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل رضيت أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرهاً وإن كان يجب عليه أن يحقن دم نفسه . وقال المهلب وغيره : يستفاد من قوله « فهو بخير النظرين » أن الولي إذا سئل في العفو على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء اقتص وعلى الولي اتباع الأولى في ذلك ، وليس فيه ما يدل على إكراه القاتل على بذل الدية ، واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه ، وقيل الواجب الخيار ، وهما قولان للعلماء ، وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الأول ، واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت في حين من العرب كان لأحدهما طول على الآخر في الشرف فكانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر وإذا قتل منهم عبد قتلوا به جراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي ، وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حبي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودى بمائة وسق من التمر ، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفعوه لنا نقتله ، فقالوا بيننا وبينكم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتوه فنزلت ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾ والقسط : النفس بالنفس ، ثم نزلت ﴿ أفحكم الجاهلية يبعون ﴾ واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد ولو كان غيلة وهو أن يخدع شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفى فيقتله ، خلافاً للمالكية ، وأحقه مالك بالحدود فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس للأولياء العفو عنه ، وهذا على أصله في أن حد المحارب

القتل إذا رآه الإمام وأن « أو » في الآية للتخيير لا للتنويع ، وفيه أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية لقوله صلى الله عليه وسلم « فإني عاقله » واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عمداً خلافاً لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه ، ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم قاله في قصة قتيل خزاعة المقتول في الحرم ، وأن القود مشروع فيمن قتل عمداً ، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تعظيمه بتحريم ما حرم الله ، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمت الله ، وقد تقدم شيء من هذا في الموضوع الذي أشرت إليه آنفاً من كتاب الحج .

### ٩ - باب من طلب دم امرئ بغير حق

٦٨٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو إِيْمَانَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَسِينٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَبْغَضَ النَّاسَ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ : مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ ، وَمُتَّبِعٌ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةَ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَمُطَلَبٌ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيَهْرِيْقَ دَمَهُ » .

قوله ( باب من طلب دم امرئ بغير حق ) أى بيان حكمه .

قوله ( عن عبد الله بن أبي حسين ) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى جده ، وثبت ذكر أبيه في هذا السند عند الطبراني في نسخة شعيب بن أي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ، ونافع بن جبیر أى ابن مطعم .

قوله ( أبغض ) هو أفعل من البغض ، قال وهو شاذ ومثله أعدم من العدم إذا افتقر ، قال وإنما يقال أفعل من كذا للمفاضلة في الفعل الثلاثي ، قال المهلب وغيره : المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله ، فهو كقوله « أكبر الكبائر » وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي .

قوله ( ملحد في الحرم ) أصل الملحد هو المائل عن الحق ، والإلحاد العدول عن القصد ، واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق ، والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى عظمها ، وقيل إيراده بالجملة الإسمية مشعر بثبوت الصفة ، ثم التنكير للتعظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب ، وقد تقدم قريباً في عد الكبائر مستحل البيت الحرام ، وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال « ما من رجل يهم بسيئة فتكتب عليه ، إلا أن رجلاً لو هم بعدن أبين أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاقه الله من عذاب أليم » وهذا سند صحيح ، وقد ذكر شعبة أن السدي رفعه لهم ، وكان شعبة يرويه عنه موقوفاً أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن شعبة ، وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفاً ، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره ، وهو مشكل فيتعين أن المراد بالإلحاد فعل الكبيرة ، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الإتيان بالجملة الإسمية في قوله « ومن يرد فيه بإلحاد بظلم » الآية يفيد ثبوت الإلحاد ودوامه ، والتنوين للتعظيم أى من يكون إلحاده عظيماً والله أعلم .

قوله ( ومتبع في الإسلام سنة الجاهلية ) أى يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره ممن لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه ، وقيل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو إشاعتها أو تنفيذها . وسنة الجاهلية اسم جنس يعم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والخليف بحليفه ونحو ذلك ،

ويلتحق بذلك ما كانوا يعتقدونه ، والمراد منه ما جاء الإسلام بتركه كالطيرة والكهانة وغير ذلك ، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه « إن أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله ، أو طلب بدم الجاهلية في الإسلام » فيمكن أن يفسر به سنة الجاهلية في هذا الحديث .

**قوله ( ومطلب )** بالتشديد مفتعل من الطلب فأبدلت التاء طاء وأدغمت والمراد من يبالغ في الطلب . وقال الكرماني : المعنى المتكلف للطلب ، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب ، أو ذكر الطلب ليلزم الزجر في الفعل بطريق الأولى . وقوله « بغير حق » احتراز عنمن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلاً . وقوله « لهريق » بفتح الهاء ويجوز إسكانها ، وقد تمسك به من قال إن العزم المصمم يؤاخذ به ، وتقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث « من هم بحسنة » في كتاب الرقاق .

(تبيينه) : وقفت لهذا الحديث على سبب فقرأت في « كتاب مكة لعمر بن شبة » من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال : قتل رجل بالمزدلفة يعني في غزوة الفتح ، فذكر القصة وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وما أعلم أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذحل في الجاهلية » ومن طريق مسعر عن عمرو بن مرة عن الزهري ولفظه « إن أجرأ الناس على الله » فذكر نحوه وقال فيه « وطلب بذحول الجاهلية » .

## ١٠ - باب العفو في الخطأ بعد الموت

٦٨٨٣ - **حدثنا فروة** بن أبي المغراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه « عن عائشة هُزمَ المشركون يوم أُحُدٍ .. » وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا - يعني الواسطي - عن هشام عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : صرَّخَ إبليسُ يومَ أُحُدٍ في الناس : ياعبادَ الله أخرجكم ، فرجعتُ أولاهم على أخراجهم حتى قتلوا الإيمان ، فقالَ حذيفة : أيُّ أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفرَ الله لكم . قال : وقد كان انهزَمَ منهم قومٌ حتى لحقوا بالطائف » .

**قوله ( باب العفو في الخطأ بعد الموت )** أي عفو الولي لا عفو المقتول لأنه محال ، ويحتمل أن يدخل ، وإنما قيده بما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه ، إذ لو عفا المقتول ثم مات لم يظهر لعفوه أثر ، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له يعفو عنه ، وقال ابن بطال : أجمعوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر فإنهم أبطلوا عفو القتيل . وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للأصيل أولى ، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة بن مسعود لما دعا قومه إلى الإسلام فرمى بسهم فقتل عفا عن قاتله قبل أن يموت فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عفوه .

**قوله ( حدثنا فروة )** بقاء هو ابن أبي المغراء .

**قوله ( عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أُحُد )** سقط هذا القدر لأبي ذر وتحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروایتين سواء وليس كذلك ، ويحيى بن أبي زكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى الغساني ، وساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في « باب من حنث ناسياً » من كتاب



الأيان والنذور ، وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد .

**قوله ( فقال حذيفة غفر الله لكم )** استدل به من قال إن دينه وجبت على من حضر ، لأن معنى قوله « غفر الله لكم » عفوت عنكم ، وهو لا يعفو إلا عن شيء استحق له أن يطالب به . وقد أخرج أبو إسحق الفزاري في السنن عن الأوزاعي عن الزهري قال « أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه ، فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فبلغت النبي صلى الله عليه وسلم فزاده عنده خيراً ووداه من عنده » وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله « فلم يزل في حذيفة منها بقية خير » على الحزن على أبيه ، وقد أوضحت الرد عليه في « باب من حنث ناسياً » ويؤخذ منها أيضاً التعقب على المحب الطبري حيث قال : حمل البخاري قول حذيفة « غفر الله لكم » على العفو عن الضمان وليس بصريح ، فيجانب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحاً وإن كان ليس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه .

**١١ - باب قول الله تعالى ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ . ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير ربة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير ربة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير ربة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليماً حكيماً ﴾ .**

**قوله ( باب قول الله تعالى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ )** كذا لأبي ذر وابن عساكر ، وساق الباقر الآيات إلى ﴿ عليماً حكيماً ﴾ ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثاً .

**قوله ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ )** ذكر ابن إسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بتحتانية وشين معجمة أى ابن ربيعة المخزومي قال « قال القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق : نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبى ربيعة والحارث بن يزيد من بنى عامر بن لؤى وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر ، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجراً حتى إذا كان بظاهر الحرة لقيه عياش بن أبى ربيعة فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله ، فنزلت » روى هذه القصة أبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن ابن إسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها مرسله أيضاً وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم ، وأخرج ابن أبى حاتم في التفسير من طريق سعيد بن جبير أن عياش بن أبى ربيعة حلف ليقتلن الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث ، وفي سياقه ما يدل على أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش بن أبى ربيعة ، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت .

**قوله ( إلا خطأ )** هو استثناء منقطع عند الجمهور إن أريد بالنفي معناه فإنه لو قدر متصلاً لكان مفهومه فله قتله ، وانفصل من قال إنه متصل بأن المراد بالنفي التحريم ، ومعنى إلا خطأ بأن عرفه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمناً ، وقيل نصب على أنه مفعول له أى لا يقتله لشيء أصلاً إلا للخطأ ، أو حال أى إلا في حال الخطأ ، أو هو نعت مصدر محذوف أى إلا قتلاً خطأ ، وقيل « إلا » هنا بمعنى الواو وجوزه جماعة ، وقيده الفراء بشرط مفقود هنا فلذلك لم يجزه هنا . واستدل بهذه الآية على أن القصاص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافراً لم يجب عليه شيء سواء كان حربياً أم غير حربى لأن الآيات بينت أحكام المقتولين عمداً ثم خطأ

فقال في الحرفي ﴿فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم﴾ ثم قال فيمن لهم ميثاق ﴿فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً﴾ وقال فيمن عاود المحاربة ﴿فخذوهم واقتلوهم حيث ثقتموهم﴾ وقال في الخطأ ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ﴾ فكان مفهومها أن له أن يقتل الكافر عمداً فخرج الذمي بما ذكر قبلها ، وجعل في قتل المؤمن خطأً الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر ، فتمسك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذمياً شيئاً ، وأيده بقوله ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ وإسحق في أول السند قال أبو علي الجياني : لم أجده منسوباً ويشبه أن يكون ابن منصور . قلت : ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فإنه كثير الرواية عن حبان بن هلال شيخ إسحق هنا .

### ١٢ - باب إذا أقر بالقتل مرة قُتل به

٦٨٨٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا حَبَانُ حَدَّثَنَا هَمَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجْرَيْنِ ، فَقِيلَ لَهَا : مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا ؟ أَفَلَانَ أَفَلَانَ ، حَتَّى سَمِيَ الْيَهُودِيَّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا ، فَجِئْتُ بِالْيَهُودِيِّ فَاعْتَرَفَ ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ . وَقَدْ قَالَ هَمَامٌ : بِحَجْرَيْنِ .

قوله ( باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به ) كذا لهم ، وأما النسفي فعطف بدون « باب » فقال بعد قوله خطأ « الآية ، وإذا أقر الخ » وذكروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودي والجارية ويحتاج إلى مناسبتة للآية فإنه لا يظهر أصلاً فالصواب صنيع الجماعة ، قال ابن المنذر : حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأً بالدية ، وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾ فقيل المراد كافر ولعاقلة الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهرى ، وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي الشعثاء ، قال الطبري : والأول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذي قبله ، ويترجح أيضاً حيث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معاً وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معاً .

قوله فيه ( فجيء باليهودي فاعترف ) في رواية هدبة عن همام « فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقر » أخرجه الإسماعيلي ، وفي حديث أنس في قصة اليهودي حجة للجمهور في أنه لا يشترط في الإقرار بالقتل أن يتكرر ، وهو مأخوذ من إطلاق قوله « فأخذ اليهودي فاعترف » فإنه لم يذكر فيه عدداً والأصل عدمه ، وذهب الكوفيون إلى اشتراط تكرار الإقرار بالقتل مرتين قياساً على اشتراط تكرار الإقرار بالزنا أربعاً تبعاً لعدد الشهود في الموضوعين .

### ١٣ - باب قتل الرجل بالمرأة

٦٨٨٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ قَتَلَهَا عَلَى أَوْضَاحِهَا .

قوله ( باب قتل الرجل بالمرأة ) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار ، وقد تقدم

شرحه مستوفى قريباً ، ووجه الدلالة منه واضح ، ولمح به إلى الرد على من منع كما سأبينه في الباب الذى بعده .

١٤ - باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات . وقال أهل العلم : يقتل الرجل بالمرأة . ويذكر عن عمر : تقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فما دونها من الجراح . وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه . وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « القصاص » .

٦٨٨٦ - حَدَّثَنَا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله « عن عائشة رضی الله عنها قالت : لدنا النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه فقال : لاتلدوني ، فقلنا : كراهية المريض للدواء ، فلما أفاق قال : لا يبقى أحد منكم إلا لد ، غير العباس فإنه لم يشهدكم » .

قوله ( باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات ) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء ، وخالف الحنفية فيما دون النفس ، واحتج بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد الشلاء بخلاف النفس فإن النفس الصحيحة تقاد بالمریضة اتفاقاً ، وأجاب ابن القصار بأن اليد الشلاء في حكم الميتة والحى لا يقاد بالميت ، وقال ابن المنذر : لمّا أجمعوا على القصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق .

قوله ( وقال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة ) المراد الجمهور ، أو أطلق إشارة إلى وهي الطريق إلى علي . أو إلى أنه من ندرة المخالف .

قوله ( ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فما دونها من الجراح ) وصله سعيد بن منصور من طريق النخعي قال « كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر قال جرح الرجال والنساء سواء » وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال « عن إبراهيم عن شريح ، قال أتاني عروة » فذكره ، ومعنى قوله « تقاد » يقتص منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوها الذى تقطعه منه وبالعكس .

قوله ( وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه ) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز وعن مغيرة عن إبراهيم النخعي قالوا : القصاص بين الرجل والمرأة في العمد سواء ، وأخرج الأثرم من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال : القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس ، وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : كل من أدركت من فقهاتنا - وذكر السبعة في مشيخة سواهم أهل فقه وفضل ودين - وقال وربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل عيناً بعين وأذنًا بأذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن من قتلها قتل بها .

قوله ( وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي صلى الله عليه وسلم : القصاص ) كذا لهم ، ووقع للنسفي « كتاب الله القصاص » والمعتمد ما عند الجماعة وهو بالنصب على الإغراء ، قال أبو ذر : كذا وقع

هنا والصواب « الربيع بنت النضر عمة أنس » وقال الكرماني : قيل إن الصواب « وجرحت الربيع » بحذف لفظة أخت فإنه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر « عن أنس أن الربيع بنت النضر عمته كسرت ثنية جارية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كتاب الله القصاص » قال : إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى ، لكنه لم ينقل عن أحد ، كذا قال ، وقد ذكر جماعة أنهما قصتان ، والمذكور هنا طرف من حديث أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً فاخصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : القصاص القصاص ، فقالت أم الربيع : يارسول الله أيقص من فلانة والله لا يقص منها ، فقال : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما زالت حتى قبلوا الدية فقال : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » والحديث المشار إليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتمامه من طريق حميد عن أنس وفيه ، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع يارسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيها ، قال يا أنس كتاب الله القصاص ، فرضى القوم وعفوا فقال : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » وسيأتي بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار ، قال النووي قال العلماء : المعروف رواية البخاري ، ويحتمل أن يكونا قصتين . قلت : وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت إنساناً فقضى عليها بالضمان والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقضى عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية . وقال البيهقي بعد أن أورد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان ، فإن قبل هذا الجمع وإلا فثبت أحفظ من حميد . قلت : في القصتين مغايرات : منها هل الجناية الربيع أو أختها ، وهل الجناية كسر الثنية أو الجراحة ، وهل الحالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر ؟ وأما ما وقع في أول الجنايات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال « لطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها » فهو غلط في ذكر أبيها والمحفوظ أنها بنت النضر عمة أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري ، وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها فعفا على مال فرضوا به .

قوله ( يحيى ) هو القطان وسفيان هو الثوري .

قوله ( لدننا النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه فقال لا تلدونى ) تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، والمراد منه هنا « لا يبقى أحد منكم إلا لد » فإن فيه إشارة إلى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل ، لأن الذين لدوه كانوا رجالاً ونساء ، وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي صائمة من أجل عموم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين .

قوله ( غير العباس فإنه لم يشهدكم ) تقدم بيانه أيضاً في الوفاة النبوية قبل . وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرمائه من شاء فيعفو عنه ويقتص من الباقيين ، وفيه نظر لقوله « لم يشهدكم » وفيه أخذ الجماعة بالواحد ، قال الخطابي : وفيه حجة لمن رأى القصاص في اللطمة ونحوها ، واعتل من لم ير ذلك بأن اللطم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصاً واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فعوقبوا من جنس جنائيتهم . وفيه أن الشركاء في الجناية يقتص من كل واحد منهم إذا كانت أفعالهم لا تتميز ، بخلاف الجناية في المال لأنها تتبع بعض ، إذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا

اتفاقا ، وسيأتي بيان ذلك بعد ستة أبواب

### ١٥ - باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان

٦٨٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ « سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٦٨٨٨ - وبإسناده « لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له حذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح » .

[ الحديث ٦٨٨٨ - طرفه في : ٦٩٠٢ ]

٦٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ حَمِيدٍ « أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَدَّدَ إِلَيْهِ مَشْقَصًا « قُلْتُ مِنْ حَدِيثِكَ بِهَذَا ؟ قَالَ : أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ

قوله ( باب من أخذ حقه ) أى من جهة غريمه بغير حكم حاكم ( أو اقتص ) أى إذا وجب له على أحد قصاص فى نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان فى الترجمة . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان ، قال : وإنما اختلفوا فىمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله . قال : وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جحدته إياه ولا بينة عليه كما سيأتى تقريره قريباً . ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التغليظ والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى . قلت : فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه إلى ما أخرجه إسماعيل القاضى فى « نسخة أبى الزناد » عن الفقهاء الذين ينتهى إلى قولهم ومنه : لا ينبغى لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده ، وهذا إنما هو اتفاق أهل المدينة فى زمن أبى الزناد . وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع .

قوله ( أنه سمع أباً هريرة يقول إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ) كذا لأبى ذر وسقط « يوم القيامة » للباقيين .

قوله ( وبإسناده لو اطلع الخ ) هو المراد فى هذه الترجمة ، والأول ذكره لكونه أول حديث فى نسخة شعيب عن أبى الزناد ، ومن ثم لم يسق الحديث بتامه هنا بل اقتصر على أوله إشارة إلى ذلك ، وساقه بتامه فى كتاب الجمعة ، ولم يطرد للبخارى صنيع فى ذلك واطرد صنيع مسلم فى « نسخة همام » بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديث منها ثم يذكر الحديث الذى يريده وقد أشرت إلى ذلك فى كتاب الرقاق ، وجوز الكرماني أن الراوى سمع الحديثين فى نسق واحد فجمعهما فاستمر من بعده على ذلك . قلت : وهذا يحتاج إلى تكملة ، وهو أن البخارى اختصر الأول لأنه لا يحتاج إليه هنا .

قوله ( لو اطلع ) الفاعل مؤخر وهو « أحد » .

قوله ( ولم تأذن له ) احتراز ممن اطلع بإذن .

**قوله ( حذفه بحصاة )** كذا هنا بغير فاء ، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي العمان شيخ البخارى فيه بلفظ « فحذفته » وهو الأولى والأول جائز ، وسيأتى بعد سبعة أبواب من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « لو أن امرأاً اطلع عليك بغير إذن فحذفته » وقوله حذفته بالخاء المهملة عند أبي ذر والقاسبي وعند غيرهما بالخاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمي بحصاة أو نواة ونحوهما إما بين الإبهام والسبابة وإما بين السبابتين وحزم النووى بأنه في مسلم بالمعجمة ، وسيأتى في رواية سفيان المشار إليها بالمهملة ، وقال القرطبي : الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالحصى وهو بالمعجمة جزمًا . قلت : ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً .

**قوله ( ففقت عينه )** بقاف ثم همزة ساكنة أى شقت عينه ، قال ابن القطاع : فقأ عينه أطفأ ضوءها .

**قوله ( جناح )** أى إثم أو مؤاخذه .

**قوله ( يحيى )** هو القطان وحميد هو الطويل .

**قوله ( إن رجلاً )** هذا ظاهره الإرسال لأن حميداً لم يدرك القصة ، لكن بين في آخر الحديث أنه موصول . وسيأتى بعد سبعة أبواب من وجه آخر عن أنس ويذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور .

**قوله ( فسدد إليه )** بدالين مهملتين الأولى ثقيلة قبلها سين مهملة أى صوب وزنه ومعناه ، والتصويب توجيه السهم إلى مرماه وكذلك التسديد ومنه البيت المشهور :

أعلمه الرماية كل يوم فلما استند ساعده رماني

وقد حكى فيه الإعجاب ويترجح كونه بالمهملة بإسناده إلى التعليم لأنه الذى فى قدرة المعلم بخلاف الشدة بمعنى القوة فإنه لا قدرة للمعلم على اجتلابها ، ووقع فى رواية أبي ذر عن السرخسى وفى رواية كريمة عن الكشميهنى بالشين المعجمة والأول أولى فقد أخرجه أحمد عن محمد بن أبى عدى عن حميد بلفظ « فأهوى إليه » أى أمال إليه .

**قوله ( مشقصاً )** تقدم ضبطه وتفسيره فى كتاب الاستئذان فى الكلام على رواية عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس وسيأقده أتم ، ووقع هنا فى رواية حميد مختصراً أيضاً ، وقد أخرجه أحمد عن يحيى القطان شيخ شيخ البخارى فيه فزاد فى آخره حتى أخر رأسه بتشديد الخاء المعجمة أى أخرجها من المكان الذى اطلع فيه وفاعل أخر هو الرجل ، ويحتمل أن يكون المشقص وأسند الفعل إليه مجازاً ، ويحتمل أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم لكونه السبب فى ذلك والأول أظهر ، فقد أخرجه أحمد أيضاً عن سهل بن يوسف عن حميد بلفظ « فأخرج الرجل رأسه » وعنده فى رواية ابن أبى عدى التى أشرت إليها : فتأخر الرجل .

**قوله ( فقلت من حدثك )** القائل هو يحيى القطان والمقول له هو حميد وجوابه بقوله أنس بن مالك يقتضى أنه سمعه منه بغير واسطة ، وهذا من المتون التى سمعها حميد من أنس وقد قيل إنه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه ككتاب وقنادة فكان يدلسها فيرويها عن أنس بلا واسطة ، والحق أنه سمع منه أضعاف ذلك ، وقد أكثر البخارى من تخريج حديث حميد عن أنس ، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل . لهذه العلة ، لكن البخارى لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو

بالزوم كإلو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم ، وقد أوضحت ذلك في ترجمة حميد في مقدمة هذا الشرح والله الحمد .

### ١٦ - باب إذا مات في الزحام أو قتل به

٦٨٩٠ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامُ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ « أَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمَّا كَانَ يَوْمٌ أَحَدُ هَزْمِ الْمُشْرِكِينَ ، فَصَاحَ إِبْلِيسُ : أَيُّ عِبَادِ اللَّهِ ، أَخْرَأَكُم . فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهُمْ فَنَظَرَ حَذِيفَةَ فَإِذَا هُوَ بِأَيِّهِ الْإِيمَانُ ، فَقَالَ : أَيُّ عِبَادِ اللَّهِ ، أَيُّ أُنَى . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ مَا اجْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ ، قَالَ حَذِيفَةَ : غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ . قَالَ عُرْوَةُ : فَمَا زَالَتْ فِي حَذِيفَةَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ خَيْرٌ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ » .

قوله ( باب إذا مات في الزحام أو قتل به ) كذا لابن بطلال وسقط « به » من رواية الأكثر ، أورد البخاري الترجمة مورد الاستفهام ولم يجزم بالحكم كما جزم به في الذي بعده لوجود الاختلاف في هذا الحكم وذكر فيه حديث عائشة في قصة قتل الإيمان والد حذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريباً . قال ابن بطلال : اختلف على وعمر هل تجب ديته في بيت المال أو لا ؟ وبه قال إسحاق أي بالوجوب ، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجبت ديته في بيت مال المسلمين . قلت : ولعل حجته ماورد في بعض طرق قصة حذيفة ، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد قتله بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات مع إرساله ، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في « باب العفو عن الخطأ » وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات فوداه علي من بيت المال ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن ديته تجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله ، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتعداهم إلى غيرهم . ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لوليه ادع على من شئت واحلف فإن حلفت استحقت الدية وإن نكلت حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة ، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب . ومنها قول مالك دمه هدر ، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى الراجح من هذه المذاهب في « باب العفو عن الخطأ » .

قوله ( قال هشام أخبرنا ) من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز ، وهشام المذكور هو ابن عروة ابن الزبير .

قوله ( فنظر حذيفة فإذا هو بأييه الإيمان ) تقدم شرح قصته في غزوة أحد ، وقوله « قال عروة » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فما زالت في حذيفة منه » أي من ذلك الفعل وهو العفو ، و « من » سببية وتقدم القول فيه أيضاً .

### ١٧ - باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له

٦٨٩١ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلْمَةَ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَيْرٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : أَسْمَعْنَا يَا عَامِرُ مِنْ هِنَاتِكَ ، فَحَدَّثَنَا بِهِمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ نَفْسَهُ خَطَأً فَلَا دِيَةَ لَهُ .

وسلم : من السائق ؟ قالوا : عامر فقال : رحمه الله ، فقالوا : يا رسول الله هلا أمتعتنا به ؟ فأصيب صبيحة ليلته . فقال القوم : حبط عمله ، قتل نفسه . فلما رجعت — وهم يتحدثون أن عامراً حبط عمله — فجئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا نبي الله فذاك أئى وأمى ، زعموا أن عامراً حبط عمله ، فقال : كذب من قالها ، إن له لأجرين اثنين ، إنه لجاهد مجاهد ، وأمى قتل يزيدة عليه .

**قوله ( إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له )** قال الإسماعيلي قلت ولا إذا قتلها عمداً ، يعنى أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخارى إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف ، قال ابن بطلال قال الأوزاعي وأحمد وإسحق : تجب دية على عاقلة ، فإن عاش فهمى له عليهم وإن مات فهمى لورثته . وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء ، وقصة عامر هذه حجة لهم إذ لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في هذه القصة له شيئاً ، ولو وجب لبيها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عمداً أو خطأ لا يجب فيه شيء .

**قوله ( عن سلمة ) هو ابن الأكوخ .**

**قوله ( من هياتك )** بضم أوله وتشديد التحتانية بعد النون ، ووقع في رواية المستملى بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازى ، وعامر هو ابن الأكوخ فهو أخو سلمة وقيل عمه ، قال ابن بطلال : لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل عامر نفسه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب فيه « وكان سيف عامر قصيراً فتناول به يهودياً ليضربه فرجع ذبابه فأصاب ركبته » قلت : ونقل بعض الشراح عن الإسماعيلي أنه قال ليس في رواية مكى شيخ البخارى أنه ارتد عليه سيفه فقتله ، والباب مترجم بمن قتل نفسه ، وظن أن الإسماعيلي تعقب ذلك على البخارى وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بلفظ « فارتد عليه سيفه » ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخارى هنا فأشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكى بن إبراهيم لهذه النكتة فيكون أولى لوضوحه ، ويجاب بأن البخارى يعتمد هذه الطريق كثيراً فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحاً في مكان آخر فلا يجب أن يعيده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلاً أو فيها دلالة خفية كل ذلك للفرار من التكرار لغر فائدة وليبعث الناظر فيه على تتبع الطرق والاستكثار منها ليتمكن من الاستنباط ومن الجزم بأحد المحتملين مثلاً ، وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخارى فلا معنى للاعتراض به عليه ، وقد ذكرت ذلك مراراً ، وإنما أنبه على ذلك إذا بعد العهد به ، وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبى عبيد شيخ مكى بلفظ فيه « فلما تصاف القوم أصيب عامر بقائمة سيفه فمات » وقد اعترض عليه الكرماني فقال : قوله في الترجمة « فلا دية له » لا وجه له هنا ، وإنما موضعه اللائق به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا دية له على الزاحمين لظهور أن قاتل نفسه لادية له ، قال : ولعله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل . ثم قال : وقال الظاهرية دية من قتل نفسه على عاقلة ، فلعل البخارى أراد رد هذا القول . قلت : نعم أراد البخارى رد هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية وهو الأوزاعي كما قدمته ، وما ظن مذهب الظاهرية أشهر عند تصنيف البخارى كتابه فإنه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان داود بن علي الأصبهاني رأسهم في ذلك الوقت طالباً وكان سنه يومئذ دون العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخارى « فلا دية له » يلى بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه أليق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام قوى فمن ثم لم يجزم في الترجمة بنفى الدية ، بخلاف من قتل نفسه فإن الخلاف فيه ضعيف



فجزم فيه بالنفى ، وهو من محاسن تصرف البخارى ، فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وبالله التوفيق .  
**قوله ( وأى قتل يزيد عليه )** فى رواية المستملى وكذا فى رواية النسفى « وأى قتل » وصوبها ابن بطلال وكذا عياض ، وليست الرواية الأخرى خطأ محضاً بل يمكن ردها إلى معنى الأخرى والله أعلم .

### ١٨ - باب إذا عض رجلا فوقت ثناياه

٦٨٩٢ - **حدَّثنا آدمُ** حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال سمعت زرارَةَ بن أوفى « عن عمران بن حصين أن رجلا عض يد رجل فنزع يده من فمه فوقت ثناياه ، فاختموا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : بعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل ، لادية له . »

٦٨٩٣ - **حدَّثنا أبو عاصم** عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يعلى « عن أبيه قال : خرجت فى غزوة ، فعض رجل فانتزع ثنايته ، فأبطلها النبى صلى الله عليه وسلم . »

**قوله ( باب إذا عض يد رجل فوقت ثناياه )** أى هل يلزمه فيه شيء أولاً ؟ ذكر فيه حديثين :  
 الأول ؛ **قوله ( عن زرارَةَ )** بضم الزاى المعجمة ثم مهملتين الأولى خفيفة بينهما ألف بغير همز هو العامرى ، ووقع عند الإسماعيلى فى رواية على بن الجعد عن شعبة « أخبرنى قتادة أنه سمع زرارَةَ » .

**قوله ( أن رجلا عض يد رجل )** فى رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال « قاتل يعلى بن أمية رجلا فعض أحدهما صاحبه » الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبى رباح عن أبى يعلى يعنى صفوان عن يعلى بن أمية قال مثله ، وكذا أخرجه النسائى من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال فى روايته بمثل الذى قبله يعنى حديث عمران بن حصين . قلت : ولشعبة فيه سند آخر إلى يعلى أخرجه النسائى من طريق ابن أبى عدى وعبيد بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن يعلى ، ووقع فى رواية عبيد بن عقيل « أن رجلاً من بنى تميم قاتل رجلاً فعض يده » ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المهمين وأنه يعلى بن أمية ، وقد روى يعلى هذه القصة وهى الحديث الثانى فى الباب فبين فى بعض طرقه أن أحدهما كان أجيراً له ، ولفظه فى الجهاد « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث وفيه « فاستأجرت أجيراً فقاتل رجلاً فعض أحدهما الآخر فعرف أن الرجلين المهمين يعلى وأجيره وأن يعلى أبهم نفسه لكن عينه عمران بن حصين ، ولم أقف على تسمية أجيره . وأما تمييز العاض من المعضوض فوقع بيانه فى غزوة تبوك من المغازى من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج فى حديث يعلى قال عطاء : فلقد أخبرنى صفوان بن يعلى أبهماً عض الآخر فنسبته فظن أنه مستمر على الإبهام ، ولكن وقع عند مسلم والنسائى من طريق بديل بن ميسرة عن عطاء بلفظ « إن أجيراً ليعلى عض رجل ذراعه » وأخرجه النسائى أيضاً عن إسحق بن إبراهيم عن سفيان بلفظ « فقاتل أجيرى رجلاً فعضه الآخر » ويؤيده ما أخرجه النسائى من طريق سفيان بن عبد الله عن عميه سلمة بن أمية ويعلى بن أمية قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك ومعنا صاحب لنا فقاتلا رجلاً من المسلمين فعض الرجل ذراعه » ويؤيده أيضاً رواية عبيد بن عقيل التى ذكرتها من عند النسائى بلفظ « أن رجلاً من بنى تميم عض » فإن يعلى تميمى وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمى ، وأخرج النسائى أيضاً من رواية محمد بن مسلم الزهرى عن صفوان بن يعلى عن أبيه نحو

رواية سلمة ولفظه « فقاتل رجلاً فعض الرجل ذراعه فأوجعه » وعرف بهذا أن العاض هو يعلى بن أمية ، ولعل هذا هو السر في إبهامه نفسه . وقد أنكر القرطبي أن يكون يعلى هو العاض فقال : يظهر من هذه الرواية أن يعلى هو الذى قاتل الأجير ، وفي الرواية الأخرى « أن أجيماً ليعلى عض يد رجل » وهذا هو الأولى والأليق إذ لا يليق ذلك الفعل بيعلى مع جلالة وفضله . قلت : لم يقع فى شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما التبس عليه أن فى بعض طرقه عند مسلم كما بينته « أن أجيماً ليعلى عض رجل ذراعه » فجوز أن يكون العاض غير يعلى ، وأما استبعاده أن يقع ذلك من يعلى مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به فى الخبر الصحيح ، فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه فى أوائل إسلامه فلا استبعاد . وقال النووى : وأما قوله يعنى فى الرواية الأولى « أن يعلى هو العضوض » وفى الرواية الثانية والثالثة العضوض هو أجير يعلى لا يعلى فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن العضوض أجير يعلى لا يعلى . قال : ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجييره فى وقت أو وقتين ، وتعقبه شيخنا فى شرح الترمذى بأنه ليس فى رواية مسلم ولا رواية غيره فى الكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو العضوض لا صريحاً ولا إشارة ، وقال شيخنا : فيتعين على هذا أن يعلى هو العاض والله أعلم . قلت وإنما تردد عياض وغيره فى العاض هل هو يعلى أو آخر أجنبي كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم .

**قوله ( فترع يده من فيه )** وكذا فى حديث يعلى الماضى فى الجهاد فى رواية الكشميهنى « من فمه » وفى رواية هشام عن عروة عند مسلم « عض ذراع رجل فجدبه » وفى حديث يعلى الماضى فى الإجارة « فعض إصبع صاحبه فانتزع إصبعه » وفى الجمع بين الذراع والأصبع عسر ، ويبعد الحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه ، فوقع فى رواية إسماعيل بن عليّة عن ابن جريج عنه « إصبعه » وهذه فى البخارى ولم يسق مسلم لفظها . وفى رواية بديل بن ميسرة عن عطاء عند مسلم وكذا فى رواية الزهرى عن صفوان عند النسائى « ذراعه » وواقفه سفيان بن عيينة عن ابن جريج فى رواية إسحق بن راهويه عنه ، فالذى يترجح الذراع ، وقد وقع أيضاً فى حديث سلمة بن أمية عند النسائى مثل ذلك ، وانفراد ابن عليّة عن ابن جريج بلفظ الأصبع لا يقاوم هذه الروايات المتعاضدة على الذراع والله أعلم .

**قوله ( فوقعت ثنيته )** كذا للأكثر بالثنية وللکشميهنى « ثنياه » بصيغة الجمع ، وفى رواية هشام المذكورة « فسقطت ثنيته » بالإنفراد وكذالده فى رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا فى رواية سلمة بن أمية بلفظ « فجدب صاحبه يده فطرح ثنيته » وقد ترجح رواية الثنية لأنه يمكن حمل الرواية التى بصيغة الجمع عليها على رأى من يميز فى الاثنى صيغة الجمع ورد الرواية التى بالإنفراد إليها على إرادة الجنس ، لكن وقع فى رواية محمد بن بكر « فانتزع إحدى ثنيته » فهذه أصرح فى الوحدة ، وقول من يقول فى هذا بالحمل على التعدد بعيد أيضاً لاتحاد المخرج ، ووقع فى رواية إسماعيل « فندرت ثنيته » .

**قوله ( فاختصموا إلى النبى صلى الله عليه وسلم )** كذا فى هذا الموضوع والمراد يعلى وأجييره ومن انضم إليهما ممن يلوذ بهما أو بأحدهما ، وفى رواية هشام فرفع إلى النبى صلى الله عليه وسلم وفى رواية ابن سيرين « فاستعدى عليه » وفى حديث يعلى « فانطلق » هذه رواية ابن عليّة وفى رواية سفيان « فأتى » وفى رواية محمد بن بكر عن ابن جريج فى المغازى « فأتيا » .

**قوله ( فقال يعض )** بفتح أوله والعين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفى رواية مسلم « يعمد أحدكم

إلى أخيه فيعضه « وأصل عض عضض بكسر الأولى يععض بفتحها فأدغمت .

**قوله ( كما يعض الفحل )** وفي حديث سلمة « كعضاض الفحل » أى الذكر من الإبل ويطلق على غيره من ذكور الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام « ويقضمها » بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأفضح « كما يقضم الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والخضم بالخاء المعجمة بدل القاف الأكل بأقصاها وبأدنى الأضراس ويطلق على الدق والكسر ولا يكون إلا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعى في اللغة .

**قوله ( لا دية له )** في رواية الكشميهني « لا دية لك » ووقع في رواية هشام « فأبطله وقال أردت أن تأكل لحمه » وفي حديث سلمة « ثم تأتي تلتمس العقل لا عقل لها فأبطلها » وفي رواية ابن سيرين « فقال ما تأمرني ؟ أتأمرني أن أمره أن يدع يده في فيك تقضمها قضم الفحل ادفع يدك حتى يقضمها ثم انزعها » كذا لمسلم وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذى أخرجه مسلم « إن شئت أمرناه فعض يدك ثم انزعها أنت » وفي حديث يعلى بن أمية « فأهدرها » وفي هذا الباب « فأبطلها » وهى رواية الإسماعيلي .

الحديث الثانى ؛ **قوله ( حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج )** كذا وقع هنا بعلو درجة ، وتقدم له في الإجارة والجهاد والمغازى من طريق ابن جريج بنزول لكن سياقه فيها أتم مما هنا .

**قوله ( عن عطاء )** هو ابن أبى رباح ( عن صفوان بن يعلى ) وفي رواية ابن عليه في الإجارة « أخبرني عطاء » وفي رواية محمد بن أبى بكر في المغازى « سمعت عطاء أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية » وكذا لمسلم من طريق أبى أسامة عن ابن جريج .

**قوله ( عن أبيه )** في رواية ابن عليه « عن يعلى بن أمية » وفي رواية حجاج بن محمد عند أبى نعيم في المستخرج « أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى » وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهى عند البخارى في الحج مختصرة مضمومة إلى حديث الذى سأل عن العمرة ، ومن طريق هشام الدستوائى عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بديل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ، ولفظه عن صفوان بن يعلى « أن أجيراً ليعلى بن أمية عض رجل ذراعه » وقد اعترض الدارقطنى على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخريجه طريق محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يسمع منه ، وأجاب النووى بما حاصله : أن المتابعات يغتفر فيها مالا يغتفر في الأصول ، وهو كما قال ، ومنية التى نسب إليها يعلى هنا هى أمه وقيل جدته والأول المعتمد ، وأبوه كما تقدم في الروايات أمية بن أبى عبيد بن همام بن الحارث التميمى الخنظلى ، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبى صلى الله عليه وسلم ما بعدها كحنين والطائف وتبوك ومنية أمه بضم الميم وسكون النون بعدها تحنانية هى بنت جابر عمه عتبة بن غزوان وقيل أخته ، وذكر عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منه بفتح النون وتشديد الموحدة وهو تصحيف ، وأغرب ابن وضاح فقال منه بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك .

**قوله ( خرجت في غزوة )** في رواية الكشميهني « في غزاة » وثبت في رواية سفيان أنها غزوة تبوك ، ومثله في رواية ابن عليه بلفظ « جيش العسرة » وبه جزم غير واحد من الشراح ، وتعقبه بعض من لقيناه بأن

في « باب من أحرم جاهلاً وعليه قميص » من كتاب الحج في البخارى من حديث يعلى « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل عليه جبة بها أثر صفرة » فذكر الحديث وفيه « فقال اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك . وعض رجل يد رجل فانتزع ثيبه فأبطله النبي صلى الله عليه وسلم » فهذا يقتضى أن يكون ذلك في سفر كان فيه الإحرام بالعمرة . قلت : وليس ذلك صريحاً في هذا الحديث ، بل هو محمول على أن الراوى سمع الحديثين فأوردهما معاً عاطفاً لأحدهما على الآخر بالواو التي لا تقتضى الترتيب ، وعجيب ممن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحاً بالأمر المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إشاراً الراحة بترك تتبع طرق الحديث فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالباً .

**قوله ( فعرض رجل فانتزع ثيبه )** كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المححف ، وقد بينه الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ولفظه « قاتل رجل آخر فعرض يده فانتزع يده فانتدرت ثيبه » وقد بينت اختلاف طرقه في الذى قبله ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم العضوض قصاص ولا دية لأنه في حكم الصائل ، واحتجوا أيضاً بالإجماع بأن من شهر على آخر سلاحاً ليقتله فدفع عن نفسه فقتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، فكذا لا يضمن سنه بدفعه إياه عنها ، قالوا ولو جرحه العضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء وشرط الإهدار أن يتألم العضوض وأن لا يمكنه تخلص يده بغير ذلك من ضرب في شذقيه أو فك لحيته ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فعدل عنه إلى الأثقل لم يهدر وعند الشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن ، وعن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتيال أن يكون سبب الإنذار شدة العض لا النزاع فيكون سقوط ثية العاض بفعله لا بفعل العضوض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه أن يخلص يده من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف . وقال بعض المالكية : العاض قصد العضو نفسه والذى استجق في إتلاف ذلك العضو غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامناً ما جناه على الآخر ، كمن قلع عين رجل فقطع الآخر يده . وتعقب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد . وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب النزاع ، وسياق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال ، وتمسك بعضهم بأنها واقعة عين ولا عموم لها ، وتعقب بأن البخارى أخرج في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي صلى الله عليه وسلم وقضى فيه بمثله ، وما تقدم من التقييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية ، وكذا إلحاق عضو آخر غير الفم به فإن النص إنما ورد في صورة مخصوصة ، نبه على ذلك ابن دقيق العيد . وقد قال يحيى بن عمر : لو بلغ مالكاً هذا الحديث لما خالفه ، وكذا قال ابن بطال : لم يقع هذا الحديث لمالك وإلا لما خالفه ، وقال الداودى : لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق . وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق . قلت : وهو مسلم في حديث عمران ، وأما طريق يعلى ابن أمية فرواها أهل الحجاز وحملها عنهم أهل العراق ، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضمنه الشافعى وهو مشهور مذهب مالك ، وتعقب بأن المعروف عن الشافعى أنه لا ضمان ، وكأنه انعكس على القرطبي .

( تنبيه ) : لم يتكلم النووى على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران ، فإن مقتضاها إجراء القصاص في العضة ، وسيأتى البحث فيه مع القصاص في اللطمة بعد باين . وقد يقال إن العض هنا إنما أذن فيه للتوصل إلى

القصاص في قلع السن ، لكن الجواب السديد في هذا أنه استفهمه استفهام إنكار لا تقرير شرع ، هذا الذي يظهر لى والله أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب ، وأن من وقع له ينبغي له أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثنية الغضبان ، لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فنزع يده فسقطت ثنية العاض ، ولولا الاسترسال مع الغضب لسلم من ذلك . وفيه استئجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو لا ليقاتل عنه كما تقدم تقريره في الجهاد . وفيه رفع الجناية إلى الحاكم من أجل الفصل ، وأن المرء لا يقتصر لنفسه ، وأن المتعدى بالجناية يسقط ما ثبت له قبلها من جناية إذا ترتبت الثانية على الأولى . وفيه جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل ، وقد حكى الكرماني أنه رأى من صحف قوله « كما يقضم الفجل » بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على البقل المعروف ، وهو تصحيف قبيح . وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجناية على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدراً ، وللعلماء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف . وفيه أن من وقع له أمر يأنفه أو يحتشم من نسبه إليه إذا حكاه كنى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو إنسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة ، وكما وقع لعائشة حيث قالت : « قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نسائه ، فقال لها عروة : هل هي إلا أنت ؟ فتبسمت » .

### ١٩ - باب السن بالسن

٦٨٩٤ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ « عن أنس رضى الله عنه أن ابنة النضر لطمت جارية فكسرت ثنيها ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص » .

قوله ( باب السن بالسن ) قال ابن بطال : أجمعوا على قلع السن بالسن في العمد ، واختلفوا في سائر عظام الجسد فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوفاً أو كان كالمامومة والمنقلة والهاشمة ففيها الدية واحتج بالآية ، ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار ، وقد دل قوله « السن بالسن » على إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما لخوف ذهاب النفس وإما لعدم الاقتدار على المماثلة فيه . وقال الشافعي والليث والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من جلد ولحم وعصب يتعذر معه المماثلة ، فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص ، ولكنه لا يصل إلى العظم حتى ينال ما دونه مما لا يعرف قدره . وقال الطحاوى اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليتحقق بها سائر العظام ، وتعقب بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثنية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيه المماثلة .

قوله ( حدثنا الأنصارى ) هو محمد بن عبد الله وسماه البخارى في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة البقرة .

قوله ( عن حميد عن أنس ) في رواية التفسير « حدثنا حميد أن أنساً حدثه » .

قوله ( أن ابنة النضر ) تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع يضم أوله والتشديد عمته ، وفي تفسير المائدة من رواية الفزاري عن حميد عن أنس « كسرت الربيع عمه أنس » ولأبي داود من طريق معتمر

عن حميد عن أنس « كسرت الربيع أخت أنس بن النضر » .

**قوله ( لطمت جارية فكسرت ثنيها )** وفي رواية الفزاري « جارية من الأنصار » وفي رواية معتمر « امرأة » بدل جارية ، وهو يوضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة .

**قوله ( فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم )** زاد في الصلح ومثله لابن ماجه والنسائي من وجه آخر عن أنس « فطلبوا إليهم العفو فأبوا ، فعرضوا عليهم الأرش فأبوا » أى طالب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت ثنيها أن يعفوا عن الكسر المذكور مجاناً أو على مال فامتنعوا ، زاد في الصلح « فأبوا إلا القصاص » وفي رواية الفزاري « فطلب القوم القصاص فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم » .

**قوله ( فأمر بالقصاص )** زاد في الصلح « فقال أنس بن النضر » إلى آخر ما حكته قريباً في « باب القصاص بين الرجال والنساء » وقوله فيه « فرضى القوم وعفوا » وقع في رواية الفزاري « فرضى القوم فقبلوا الأرش » وفي رواية معتمر « فرضوا بأرش أخذوه » وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الإسماعيلي « فرضى أهل المرأة بأرش أخذوه فعفوا » فعرف أن قوله « فعفوا » أى على الدية ، زاد معتمر « فعجب النبي صلى الله عليه وسلم وقال : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » أى لأبر قسمه . ووقع في رواية خالد الطحان عن حميد عن أنس في هذا الحديث عند ابن أبي عاصم « كم من رجل لو أقسم على الله لأبره » ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل غيره مع إصرار ذلك الغير على إيقاع ذلك الفعل فكان قضية ذلك في العادة أن يحنث في يمينه ، فألهم الله الغير العفو فبر قسم أنس ، وأشار بقوله « إن من عباد الله » إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع إكراماً من الله لأنس ليبر يمينه ، وأنه من جملة عباد الله الذين يجيب دعاءهم ويعطيهم أربهم . واختلف في ضبط قوله صلى الله عليه وسلم « كتاب الله القصاص » فالمشهور أنهما مرفوعان على أنهما مبتدأ وخبر ، وقيل منصوبان على أنه مما وضع فيه المصدر موضع الفعل أى كتب الله القصاص ، أو على الإغراء والقصاص بدل منه فينصب ، أو ينصب بفعل محذوف ، ويجوز رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف . واختلف أيضاً في المعنى فقيل : المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على تقدير حذف مضاف ، وقيل المراد بالكتاب الحكم أى حكم الله القصاص ، وقيل أشار إلى قوله ﴿ والجروح قصاص ﴾ وقيل إلى قوله ﴿ فعاقبوا ﴾ فمما عاقبوا به ﴿ وقيل إلى قوله ﴿ والسن بالسن ﴾ في قوله ﴿ وكتبنا عليهم فيها ﴾ بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يرفعه . وقد استشكل إنكار أنس بن النضر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالقصاص ثم قال « أتكسر سن الربيع » ؟ ثم أقسم أنها لا تكسر ، وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيد على النبي صلى الله عليه وسلم في طلب الشفاعة إليهم أن يعفوا عنها ، وقيل كان حلفه قبل أن يعلم أن القصاص حتم . فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل لم يرد الإنكار المحض والرد بل قاله توقعاً ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا أو يقبلوا الأرش ، وبهذا جزم الطيبي فقال : لم يقله رداً للحكم بل نفي وقوعه لما كان له عند الله من اللطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يخيبه فيما حلف به ولا يخيب ظنه فيما أراده بأن يلهمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراد . وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثناء على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه ، واستحباب العفو عن القصاص ، والشفاعة في العفو ، وأن الخيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه ، وإثبات القصاص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان . وفيه الصلح على الدية ، وجريان القصاص في كسر السن ، ومحلّه فيما إذا

أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطاً فيبرد من سن الجاني ما يقابله بالمبرد مثلاً ، قال أبو داود في السنن : قلت لأحمد كيف ؟ فقال : يبرد . ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق .

## ٢٠ - باب دية الأصابع

٦٨٩٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ ، يَعْنِي الْخَنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ » .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. نَحْوَهُ » .

قوله ( باب دية الأصابع ) أى هل مستوية أو مختلفة ؟ .

قوله ( عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعنى الخنصر والإبهام ) فى رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة « الإبهام والخنصر » وحذف لفظة « يعنى » وزاد فى رواية عنه « عشر عشر » ولعل بن الجعد عن شعبة عن الإسماعيلي « وأشار إلى الخنصر والإبهام » وللإسماعيلي من طريق عاصم بن على عن شعبة « ديتهما سواء » ولأبى داود من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة « الأصابع والأسنان سواء ، الثانية والضرس سواء » ولأبى داود والترمذى من طريق يزيد النحوى عن عكرمة بلفظ « الأسنان والأصابع سواء » وفى لفظ « أصابع اليدين والرجلين سواء » وأخرج ابن أبى عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعثه مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال « قضى النبي صلى الله عليه وسلم فى اليد خمسين وكل أصبع عشر » وكذا فى كتاب عمرو بن حزم عند مالك « فى الأصابع عشر عشر » وسأذكر سنده ، ولابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « الأصابع سواء كلهن فيه عشر عشر من الإبل » وفرقه أبو داود حديثين وسنده جيد .

قوله ( سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ) نزل المصنف فى هذا السند درجة من أجل وقوع التصريح فيه بالسمع ، وأما قوله « نحوه » فقد أخرجه ابن ماجه والإسماعيلي من رواية ابن أبى عدى المذكورة بلفظ « الأصابع سواء » وأخرجاه من رواية ابن أبى عدى أيضاً لكن مقروناً به غندر والقطان بلفظ الرواية الأولى ولكن بتقديم الإبهام على الخنصر ، قال الترمذى : العمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول الثورى والشافعى وأحمد وإسحق . قلت : وبه قال جميع فقهاء الأمصار ، وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبى شيبه من رواية سعيد بن المسيب عن عمر « فى الإبهام خمسة عشر وفى السبابة والوسطى عشر عشر وفى البنصر تسع وفى الخنصر ست » ومثله عن مجاهد ، وفى « جامع الثورى » عن عمر نحوه وزاد « قال سعيد بن المسيب : حتى وجد عمر فى كتاب الديات لعمر بن حزم فى كل إصبع عشر فرجع إليه » . قلت : وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك فى الموطأ عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه « أن فى الكتاب الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فى العقول أن فى العشر مائة من الإبل » وفيه « وفى اليد خمسون ، وفى الرجل خمسون وفى كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل » ووصله أبو داود فى « المراسيل » والنسائي من وجه آخر عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولاً ، وصححه ابن

حبان ، وأعله أبو داود والنسائي ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه « في الإبهام والتي تليها نصف دية اليد ، وفي كل واحدة عشر » وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال « في البصر ثمان وفي الخنصر سبع » ومن طريق الشعبي « كنت عند شريح فجاءه رجل فسأله فقال : في كل إصبع عشر ، فقال : سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تتبدع » وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح ، وأخرج مالك في الموطأ « أن مروان بعث أبا غطفان المزني إلى ابن عباس : ماذا في الضرس ؟ فقال : خمس من الإبل ، قال : فردني إليه : أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال : لو لم تعتبر ذلك إلا في الأصابع عقلها سواء » وهذا يقتضي أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان في الأصابع وإلا لكان في القياس المذكور نظر . قال الخطابي : هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كميتها ، فإذا فاق ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى ديتها وإن اختلف حالها ومنفعتها ومبلغ فعلها ، فإن للإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتهما سواء ، ومثله في الجنين غرة سواء كان ذكراً أو أنثى ، وهكذا القول في المواضع ديتها سواء ولو اختلفت في المساحة ، وكذلك الأسنان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظراً للاسم فقط . وما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة « سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قلت : ففي إصبعين ؟ قال : عشرون ، قلت : ففي ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : ففي أربع ؟ قال : عشرون . قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها . قال : يا ابن أخي هي السنة ، فإنما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساويه فيما كان قدر ثلث الدية فما دونه فإذا زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف .

## ٢١ - باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتص منهم كلهم ؟

وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطعه على ثم جاء بأخر وقالوا أخطأنا فأبطل شهادتهما وأخذوا بدية الأول وقال : لو علمت أنكما تعمدتما لقطعتكما .

٦٨٩٦ - وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً قُتل غيلة ، فقال عمر : لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم » . وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه « إن أربعة قتلوا صبياً فقال عمر .. مثله » . وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد بن مقرن من لطمية . وأقاد عمر من ضربة بالدرة . وأقاد على من ثلاثة أسواط . واقتص شريح من سوط وخموش .

٦٨٩٧ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال « قالت عائشة لددنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ، وجعل يشير إلينا لا تلدونى ، قال قلنا كراهية المريض بالدواء فلما أفاق قال : ألم أنهكن أن تلدونى ! قال قلنا كراهية للدواء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يبقى منكم أحد إلا لُد وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم » .

قوله ( باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب ؟ ) كذا للأكثر ، وفي رواية « يعاقبون » بصيغة الجمع ، وفي أخرى بحذف النون وهي لغة ضعيفة . وقوله « أو يقتص منهم كلهم » أى إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحداً ليقتص منه ويؤخذ من الباقيين الدية ، فالمراد بالمعاقبة هنا المكافأة ، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر



الدية ، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتل عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية ، وعن الشعبي يقتل الولي من شاء منهما أو منهم إن كانوا أكثر من واحد ويعفو عمن بقى ، وعن بعض السلف يسقط القود ويتعين الدية حكى عن ربيعة وأهل الظاهر ، وقال ابن بطال : جاء عن معاوية وابن الزبير والزهرى مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور أن النفس لا تتبع فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ، ومثله لو اشتركوا في رفع حجر على رجل فقتله كان كل واحد منهم رفع ، بخلاف ما لو اشتركوا في أكل رغيف فإن الرغيف يتبع حساً ومعنى .

**قوله ( وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل الخ )** وصله الشافعي عن سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي « أن رجلين أتيا علياً فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ، ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول ، فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول وقال : لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتهما » ولم أقف على الشاهدين ولا على اسم المشهود عليهما ، وعرف بقوله « ولم يجز شهادتهما على الآخر » المراد بقوله في رواية البخاري « فأبطل شهادتهما » ففيه تعقب على من حمل الإبطال على شهادتهما معاً الأولى لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صاراً متهمين ، ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتماً لكن الرواية الأخرى عينت أحد الاحتمالين .

**قوله ( وقال لى ابن بشار )** هو محمد المعروف ببندار ويحیی هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري .  
**قوله ( أن غلاماً قتله غيلة )** بكسر الغين المعجمة أى سراً ( فقال عمر لو اشترك فيها ) في رواية الكشميهنى « فيه » وهو أوجه ، والثانيث على إرادة النفس ، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد ، وقد أخرجه ابن أبى شيبة عن عبد الله بن نمير عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع ولفظه « أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل الخ » وأخرجه الموطأ بسند آخر قال « عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً » ورواية نافع أوصل وأوضح ، وقوله تمالأ بهمزة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق ، والأثر مع ذلك مختصر من الذى بعده .

**قوله ( وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ )** هو مختصر من الأثر الذى وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوى والبيهقى ، قال ابن وهب حدثنى جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل ، فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له أن هذا الغلام يفضحنا فاقتله فأبى ، فامتعت منه ، فطاوعها ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخدامها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة - بفتح المهملة وسكون التحتانية ثم موحدة مفتوحة هى وعاء من آدم - فطرحوه في ركية - بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية هى البئر التى لم تطو - في ناحية القرية ليس فيها ماء فذكر القصة وفيه « فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقر فكتب يعلى وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر فكتب إليه عمر بقتلهم جميعاً وقال : والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين » وأخرجه أبو الشيخ في « كتاب التهيب » من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه « فكتب يعلى بن أمية عامل عمر على اليمن إلى عمر فكتب إليه نحوه » وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه أنه قتل غيلة إلا مالك » وروينا نحو هذه القصة من وجه

آخر عند الدارقطني وفي فوائد أبي الحسن بن زنجويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله بن عميرة من بني قيس ابن ثعلبة قال « كان رجل يسابق الناس كل سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال يشربون فأخذوه فقتلوه » فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن « اضرب أعناقهم واقتلها معهم فلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلتهم » وهذه القصة غير الأولى وسنده جيد ، فقد تكرر ذلك من عمر ، ولم أقف على اسم واحد ممن ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب ، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

قوله ( وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد بن مقرن من لطمة ، وأقاد عمر من ضربة بالدرة ، وأقاد علي من ثلاثة أسواط ، واقتص شريح من سوط وخموش ) أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول « لطم أبو بكر يوماً رجلاً لطمه فقبل مارأينا كالיום قط هنعه ولطمه ، فقال أبو بكر : إن هذا أتاني ليستحملني فحملته فإذا هو يتبعهم ، فحلفت أن لا أحمله ثلاث مرات ، ثم قال له : اقتص ، فعفا الرجل » وأما أثر ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة ومسدد جميعاً عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار « أن ابن الزبير أقاد من لطمة » وأما أثر علي الأول فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه « أن علياً أتى في رجل لطم رجلاً فقال للملطوم اقتص » وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عنه ، وأما أثر عمر فأخرجه في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمر منقطعاً ، ووصله عبد الرزاق عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال « كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة ، فناداه رجل فضربه بالدرة فقال : عجلت علي ، فأعطاه الخفقة وقال : اقتص ، فأنى ، فقال لتفعلن ، قال : فإني أغفرها » وأما أثر علي الثاني فأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن معقل بكسر القاف قال « كنت عند علي فجاهه رجل فسأره فقال : يا قنبر اخرج فاجلد هذا ، فجاهه المجلود فقال : إنه زاد علي ثلاثة أسواط فقال صدق قال : خذ السوط فاجلده ثلاثة أسواط ثم قال : يا قنبر إذا جلدت فلا تتعد الحدود » وأما أثر شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال « جاء رجل إلى شريح فقال : أقدني من جلواذك ، فسأله فقال : ازدحموا عليك فضربت سوطاً . فأقاده منه . ومن طريق ابن سيرين قال : اختصم إليه يعني شريحاً عبد جرح حراً فقال : إن شاء اقتص منه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عن شريح أنه أقاد من لطمة . ومن وجه آخر عن أبي إسحق عن شريح أنه أقاد من لطمة وخموش . والخموش بضم المعجمة الخدوش وزنه ومعناه ، والخماشة ما ليس له أرس معلوم من الجراحة . والجلواز بكس الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمي بذلك لأن من شأنه حمل الجلاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السير الذي يشد في السوط ، وعادة الشرطي أن يربطه في وسطه . قال ابن بطلال : جاء عن عثمان وخالد بن الوليد نحو قول أبي بكر . وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث . وقال الليث وابن القاسم : يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا اللطمة في العين ففيها العقوبة خشية على العين . والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا قود في اللطمة إلا إن جرحت ففيها حكومة ، والسبب فيه تعذر المماثلة لافتراق لطمتي القوي والضعيف فيجب التعزير بما يليق باللاطم ، وقال ابن القيم : بالغ بعض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم القود في اللطمة والضربة وإنما يجب التعزير ، وذهل في ذلك ، فإن القول بجريان القود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين ، فهو أولى بأن يكون إجماعاً ، وهو مقتضى

إطلاق الكتاب والسنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود، وقد مضى القول فيه في « باب القصاص بين الرجال والنساء » وأنه ليس بظاهر في القصاص، لكن قوله في آخره إلا العباس فإنه لم يشهدكم فقد تمسك به من قال إنه فعله قصاصاً لا تأديباً . قال ابن بطال : هو حجة لمن قال يقاد من اللطمة والسوط، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة القصاص من الجماعة للواحد ليست ظاهرة . وأجاب ابن المنير بأن ذلك مستفاد من إجراء القصاص في الأمور الحقيرة ولا يعدل فيها عن القصاص إلى التأديب، فكذا ينبغي أن يجري القصاص على المشتركين في الجناية سواء قتلوا أم كثروا فإن نصيب كل منهم عظيم معدود من الكبائر فكيف لا يجري فيه القصاص . والعلم عند الله تعالى .

٢٢ - باب القسامة . وقال الأشعث بن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم : شاهدك أو يمينه . وقال ابن أبي مليكة : لم يُقد بها معاوية . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - وكان أمره على البصرة - في قتيل وجد عند بيت من بيوت السمايين : إن وجد أصحابه بينة وإلا فلا تظلم الناس، فإن هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة .

٦٨٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار « زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل بن أبي حنيفة أخبره أن نفرًا من قومه انطلقوا إلى خيبر ففترقوا فيها ووجدوا أحدهم قتيلًا وقالوا للذي وجد فهم : قد قتلتم صاحبنا، قالوا : ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً، فانطلقوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدنا قتيلًا، فقال : الكبر الكبر . فقال لهم : تأتون بالبينة على من قتله ؟ قالوا : مالنا بينة . قال : فيحلفون . قالوا : لانرضى بأيمان اليهود، فكيره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُطلّ دمه « فوداه مائة من إبل الصدقة » .

٦٨٩٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدي حدثنا الحجاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء - من آل أبي قلابة - « حدثني أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً للناس ثم أذن لهم فدخلوا، فقال : ماتقولون في القسامة ؟ قالوا : نقول القسامة القود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء . قال لي ماتقول يا أبا قلابة ؟ وتصبني للناس ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين، عندك رعوس الأجناد وأشرف العرب، أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى ولم يروه أكنت ترجمه ؟ قال : لا . قلت : أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل بمحص أنه سرق أكنت تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا . قلت : فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدًا قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه فقتل، أو رجل زنى بعد إحصان، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام . فقال القوم : أو ليس قد حدث أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في السرقة وسمر الأعين ثم نبذهم في الشمس ؟ فقلت : أنا أحدثكم حديث أنس، حدثني أنس أن نفرًا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعوه على الإسلام، فاسترحموا الأرض فسقمت أجسامهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال : أفلا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبون من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا : بلى، فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصحوا فقتلوا راعى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأطردوا النعم، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل في آثارهم فأدرِكوا، فجيء بهم، فأمر بهم فقطعت أيديهم

وأرجلهم وسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ ثم نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا . قُلْتُ : وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ؟ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَتَلُوا وَسَرَقُوا . فَقَالَ عَبَّسَةَ بْنِ سَعِيدٍ : وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ ، فَقُلْتُ : أَرْتَدُّ عَلَى حَدِيثِي يَا عَبَّسَةَ ؟ قَالَ : لَا ؛ وَلَكِنْ جِئْتُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ وَاللَّهِ لَا يَزَالُ هَذَا الْجَنْدُ بَخِيرَ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ . قُلْتُ : وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَقَتَلَ ، فَخَرَجُوا بَعْدَهُ فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ ، فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، صَاحِبُنَا كَانَ تَحَدَّثُ مَعَنَا فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا فَإِذَا نَحْنُ بِهِ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : بِمَنْ تَظُنُّونَ — أَوْ تَرَوْنَ — قَتَلَهُ ؟ قَالُوا : نَرَى أَنَّ الْيَهُودَ قَتَلْتَهُ . فَأَرْسَلْنَا إِلَى الْيَهُودِ فَدَعَاؤُهُمْ فَقَالَ : أَنْتُمْ قَتَلْتُمْ هَذَا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : أَرْضَوْنَ نَفْلَ خَمْسِينَ مِنَ الْيَهُودِ مَا قَتَلُوهُ ؟ فَقَالُوا : مَا يُبَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ ثُمَّ يَنْتَفِلُونَ . قَالَ : أَنْتُمْ تَحْتَقُونَ الدِّيَةَ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ ؟ قَالُوا : مَا كُنَّا لِنَحْلِفَ . فَوَدَاهُ مِنْ عِنْدِهِ . قُلْتُ : وَقَدْ كَانَتْ هُدَيْلٌ خَلَعُوا خَلِيعاً لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَطَرَّقَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ ، فَحَدَفَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ ، فَجَاءَتْ هَذَيْنِ فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْمُوسَمِ وَقَالُوا : قَتَلَ صَاحِبُنَا . فَقَالَ : إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوهُ . فَقَالَ : يُقَسِّمُ خَمْسُونَ مِنْ هُدَيْلٍ : مَا خَلَعُوهُ . قَالَ فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا ، وَقَدَّمَ رَجُلًا مِنَ الشَّامِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقَسِّمَ ، فَانْتَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ فَأَدْخَلُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ فَدَفَعَهُ إِلَى أُخَى الْمَقْتُولِ فَقَرَّتْ يَدَهُ بِيَدِهِ ، قَالُوا : فَانْطَلَقَا وَالْخَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةٍ أَخَذَتْهُمُ السَّمَاءُ ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ فَانْهَجَمَ الْغَارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا ، فَمَاتُوا جَمِيعًا وَأَفَلَتِ الْقَرِينَانِ وَاتَّبَعَهُمَا حَجْرٌ فَكَسَرَ رَجُلٌ أُخَى الْمَقْتُولِ ، فَعَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ . قُلْتُ : وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا بِالْقَسَامَةِ ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ ، فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمَحُوا مِنَ الدِّيَّانِ وَسَيَّرَهُمْ إِلَى الشَّامِ .

**قوله (باب القسامة)** بفتح القاف وتخفيف المهملة هي مصدر أقسم قسماً وقسامة ، وهي الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم ، وخص القسم على الدم بلفظ القسامة ، وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وعند الفقهاء اسم للأيمان . وقال في المحكم : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به . ويمين القسامة منسوب إليهم ثم أطلقت على الأيمان نفسها .

**قوله (وقال الأشعث بن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه)** هو طرف من حديث تقدم موصولاً تماماً في كتاب الشهادات ثم في كتاب الأيمان والنذور مع شرحه ، وأشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه .

**قوله (وقال ابن أبي مليكة لم يقدر)** بضم أوله والقاف من أقاد إذا اقتص ، وقد وصله حماد بن سلمة في مصنفه ومن طريقه ابن المنذر ، قال حماد عن ابن أبي مليكة «سألني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقدر بها» وهذا سند صحيح ، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال : قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق . قلت : هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال «حدثني خارجة بن

زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلاً من بنى العجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا لطح ، فأجمع رأى الناس على أن يحلف ولاة المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه . فركبت إلى معاوية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص : إن كان ما ذكره حقاً فافعل ما ذكره ، فدفعت الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين ميمناً ثم أسلمه إلينا . قلت : ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقدر بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ، ولما وقعت لغيره وكل الأمر في ذلك إليه ونسب إليه أنه أقاد بها لكونه أذن في ذلك . وقد تمسك مالك بقول خارجه المذكور فأطلق أن القود بها إجماع ، ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو بالعكس . وقد أخرج الكرايسى في «أدب القضاء» بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل ، وقصة أخرى لمروان قضى فيها بالقتل ، وقضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه .

قوله ( وكتب عمر بن العزيز الخ ) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا حميد الطويل قال « كتب عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتيل وجد في سوق البصرة ، فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضايا ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وأن هذه القضية لمنهن » وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حميد قال وجد قتيل بين قشير وعائش فكتب فيه عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه ، وهذا أثر صحيح ، وعدى بن أرطاة بفتح الهمزة وسكون الراء بعدها مهملة وهو فزارى من أهل دمشق .

قوله في الأثر المعلق ( وكان أمره ) بالتشديد ( على البصرة ) . قلت : كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدى على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين ، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة . وقوله « من بيوت السمايين » بتشديد الميم أى الذين يبيعون السمن ، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية ، فذكر ابن بطال أن في «مصنف حماد بن سلمة» عن ابن أبى مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في إمرته على المدينة . قلت : ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولى الخلافة ، ولعل سبب ذلك ما سأتى في آخر الباب من قصة أبى قلابة حيث احتج على عدم القود بها ، فكانه وافقه على ذلك . وأخرج ابن المنذر من طريق الزهري قال « قال لى عمر بن عبد العزيز إني أريد أن أدع القسامة يأتى رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون ، فقلت إنك إن تركتها يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه ، وإن للناس في القسامة لحياة » وسبق عمر بن عبد العزيز إلى إنكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول « يالقوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ، ولو كان لى أمر لعاقبتهم ولجعلتهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة » وهذا يقدر في نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالماً من أجل فقهاء المدينة . وأخرج ابن المنذر أيضاً عن ابن عباس أن القسامة لا يقاد بها ، وأخرج ابن أبى شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال : القود بالقسامة جور . ومن طريق الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئاً . ومحصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أولاً ؟ وعلى الأول فهل توجب القود أو الدية ، وهل يبدأ بالمدعى أو المدعى عليهم ؟ واختلفوا أيضاً في شرطها .

قوله ( سعيد بن عبيد ) هو الطائى الكوفي يكنى أبا هذيل روى عنه الثوري وغيره من الأكابر ، وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون ، وقال الأجرى عن أبى داود كان شعبة

يتمنى لقاءه ، وفي طبقته سعيد بن عبيد الهنأى بضم الهاء وتخفيف النون وهمز ومد بصرى صدوق أخرج له الترمذى والنسائى .

**قوله ( عن بشير )** بالموحدة والمعجمة مصغر ابن يسار بتحتانية ثم مهملة خفيفة لا أعرف اسم جده ، وفي رواية مسلم من طريق ابن نمير عن سعيد بن عبيد « حدثنا بشير بن يسار الأنصارى » . قلت : وهو من موالى بنى حارثة من الأنصار ، قال ابن إسحق : كان شيخاً كبيراً فقيهاً أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائى وكناه محمد بن إسحق في روايته أبا كيسان .

**قوله ( زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل بن أبى حثمة )** بفتح المهملة وسكون المثناة ، ولم يقع في رواية ابن نمير زعم بل عنده عن سهل بن أبى حثمة الأنصارى أنه أخيره ، وكذا لأبى نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبى نعيم شيخ البخارى ، واسم أبى حثمة عامر بن ساعدة بن عامر ويقال اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة إلى جده وهو من بنى حارثة بطن من الأوس .

**قوله ( أن نفرأ من قومه )** سمي يحيى بن سعيد الأنصارى في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين ، فتقدم في الجزية من طريق بشر بن المفضل عن يحيى بهذا السند « انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود بن زيد » وفي الأدب من رواية حماد بن زيد عن يحيى عن بشير « عن سهل بن أبى حثمة ورافع بن خديج أنهما حدثا أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود انطلقا » وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى عن بشير عن سهل « قال يحيى وحسبت أنه قال ورافع بن خديج أنهما قالا خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبيصة بن مسعود بن زيد » ونحوه عنده من رواية هشيم عن يحيى لكن لم يذكر رافعاً ولفظه عن بشير بن يسار « أن رجلاً من الأنصار من بنى حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محبيصة بن مسعود بن زيد » وأسنده في أخره عن سهل بن أبى حثمة به ، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبى داود من طريق أبى ليل بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل « عن سهل بن أبى حثمة أنه أخيره هو ورجل من كبراء قومه » وعند ابن عاصم من طريق إسماعيل بن عياش عن يحيى عن بشير « عن سهل ورافع وسويد بن النعمان أن القسامة كانت فيهم في بنى حارثة فذكر بشير عنهم أن عبد الله بن سهل خرج » فذكر الحديث ، ومحبيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى التخفيف في الاسمين معاً ورجحه طائفة .

**قوله ( انطلقوا إلى خير ففرقوا فيها )** في رواية يحيى بن سعيد « انطلقا إلى خير ففرقا » وتحمل رواية الباب على أنه كان معهما تابع لهما ، وقد وقع في رواية محمد بن إسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبى عاصم « خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تمرأ » زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد « في زمن رسول صلى الله عليه وسلم وهى يومئذ صلح وأهلها يهود ، وقد تقدم بيان ذلك في المغازى ، والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها ، فإنها لما فتحت أقر النبى صلى الله عليه وسلم أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشرط مما يخرج منها كما تقدم بيانه . وفي رواية أبى ليل بن عبد الله « خرج إلى خير » .

**قوله ( فوجدوا أحدهم قتيلاً )** في رواية بشر بن المفضل « فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلاً » أى يضطرب فيتمرغ في دمه فدفعه ، وفي رواية الليث « فإذا محبيصة يجد عبد الله بن

سهل قتيلاً فدفنه » وفي رواية سليمان بن بلال « فوجد عبد الله بن سهل مقتولاً في سربه فدفنه صاحبه » وفي رواية أبي ليلى « فأخبر محيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير » بقاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أى حفيرة .  
**قوله** ( فقالوا للذين وجد فيهم قد قتلتم صاحبنا ، قالوا ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً ) في رواية أبي ليلى « فأتى محيصة يهود فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا والله ما قتلناه » .

**قوله** ( فانطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية حماد بن زيد « ف جاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فتكلموا في أمر صاحبهم » وفي رواية سليمان بن بلال « فأتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحيصة وحويصة فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم شأن عبد الله حيث قتل » وفي رواية الليث « ثم أقبل محيصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل » زاد أبو ليلى في روايته « وهو - أى حويصة - أكبر منه » أى من محيصة .

**قوله** ( فقال الكبر الكبر ) بضم الكاف وسكون الموحدة وبالنصب فيهما على الإغراء ، زاد في رواية يحيى بن سعيد « فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم » زاد حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد « في أمر أخيه » وفي رواية بشر « وهو أحدث القوم » وفي رواية الليث « فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبر الكبر » الأولى أمر والأخرى كالأول ، ومثله في رواية حماد بن زيد وزاد « أو قال يبدأ الأكبر » وفي رواية بشر بن المفضل « كبر كبر » بتكرار الأمر ، وكذا في رواية أبي ليلى وزاد « يريد السن » وفي رواية الليث « فسكت وتكلم صاحبه » وفي رواية بشر « وتكلما » .

**قوله** ( تأتون بالبينة على من قتله ، قالوا : مالنا بينة ) كذا في رواية سعيد بن عبيد ، ولم يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصارى ولا في رواية أبي قلابة الآتية في الحديث الذي بعده للبينة ذكر وإنما قال يحيى في رواية « أتخلفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم » هذه رواية بشر بن المفضل عنه وفي رواية حماد عنه « أتستحقون قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم » وفي رواية عند مسلم « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته » وفي رواية سليمان بن بلال « تخلفون خمسين يميناً وتستحقون » وفي رواية ابن عيينة عن يحيى بن عبيد بن جراح « تبرئكم يهود بخمسين يميناً تخلفون ، فبدأ بالمدعى عليهم لكن قال أبو داود إنه وهم ، كذا جزم بذلك ، وقد قال الشافعي : كان ابن عيينة لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار في الأيمان أو اليهود ، فيقال له إن في هذا الحديث إنه قدم الأنصار فيقول هو ذلك وربما حدث به كذلك ولم يشك ، وفي رواية أبي ليلى « فقال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا لا » وفي رواية أبي قلابة « فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتم هذا ؟ فقالوا : لا . فقال أترضون نقل خمسين من اليهود ما قتلوه » ونقل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه ، وزاد يحيى بن سعيد « كيف تخلف ولم تشهد ولم نر » وفي رواية حماد عنه « أمر لم نره » وفي رواية سليمان « ما شهدنا ولا حضرنا » .

**قوله** ( قال فيحلفون ، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود ) وفي رواية أبي ليلى « فقالوا ليسوا بمسلمين » وفي رواية يحيى بن سعيد « فبرئكم يهود بخمسين يميناً » أى يخلصونكم من الأيمان بأن يحلفوهم فإذا حلفوا انتهت الخصومة فلم يجب عليهم شيء وخلصتم أنتم من الأيمان ، « قالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار » وفي رواية الليث « نقبل » بدل « نأخذ » وفي رواية أبي قلابة « ما يباليون أن يقتلونا أجمعين ثم يحلفون » كذا في رواية

سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البيعة أولاً ، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ الآخر ، فيحمل على أنه طلب البيعة أولاً فلم تكن لهم بيعة ، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا ، فعرض عليهم تحليف المدعى عليهم فأبوا . وأما قول بعضهم إن ذكر البيعة وهم لأنه صلى الله عليه وسلم قد علم أن خبير حينئذ لم يكن بها أحد من المسلمين فدعوى نفي العلم مردودة فإنه وإن سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة أن جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمراً فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا للمثل ذلك وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك ، وقد وجدنا لطلب البيعة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن ابن محبصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقم شاهدين على من قتله أذفعه إليك برمته ، قال : يا رسول الله إني أصيب شاهدين وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم ؟ قال فتحلف خمسين قسامة ، قال فكيف أحلف على مالا أعلم ، قال تستحلف خمسين منهم ، قال كيف وهم يهود » وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحمل الذي ذكرته فتعين المصير إليه . وقد أخرج أبو داود أيضاً من طريق عباية بن رفاعه عن جده رافع بن خديج قال « أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولاً ، فانطلق أولياؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ، قال : لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا » .

قوله ( فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل ) بضم أوله وفتح الطاء وتشديد اللام أى يهدر .

قوله ( فوداه مائة ) في رواية الكشميهني « بمائة » ووقع في رواية أبي ليلي « فوداه من عنده » وفي رواية يحيى بن سعيد « فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده » أى أعطى ديته ، وفي رواية حماد بن زيد « من قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهته وفي رواية الليث عنه « فلما رأى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عقله » .

قوله ( من إبل الصدقة ) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله « من عنده » وجمع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده ، أو المراد بقوله « من عنده » أى بيت المال المرصد للمصالح ، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به مجاناً لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين ، وقد حملة بعضهم على ظاهره فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة في المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره . قلت : وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام على حديث أبي لاسر قال « حملنا النبي صلى الله عليه وسلم على إبل من إبل الصدقة في الحج » وعلى هذا فالمراد بالعندية كونها تحت أمره وحكمه ، وللاحتراز من جعل ديته على اليهود أو غيرهم ، قال القرطبي في « المفهم » فعل صلى الله عليه وسلم ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلباً للمصلحة ودرءاً للمفسدة على سبيل التأليف ، ولاسيما عند تعذر الوصول إلى استيفاء الحق ، ورواية من قال « من عنده » أصح من رواية من قال « من إبل الصدقة » وقد قيل إنها غلط والأولى أن لا يغلط الراوى ما أمكن ، فيحتمل أوجهها منها فذكر ما تقدم وزاد : أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الفيء ، أو أن أولياء القتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلف استئلاً لهم واستجلاً لليهود انتهى . وزاد أبو ليلي في روايته « قال سهل فركضتني ناقة » وفي رواية حماد بن زيد عن يحيى « أدركته ناقة من تلك الإبل »



فدخلت مررباً لهم فركضتنى برجلها » وفي رواية شيبان بن بلال « لقد ركضتنى ناقة من تلك الفرائض بالمريد » وفي رواية محمد بن إسحق « فوالله ما أنسى ناقة بكرة منها حمراء ضربتنى وأنا أحوزها » وفي حديث الباب من الفوائد مشروعية القسامة . قال القاضي عياض : هذا الحديث أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأنصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا في صورة الأخذ به ، وروى التوقف عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أثبتوا بها في الشرع حكماً ، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبي قلابة وسالم ابن عبد الله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه وإليه ينحو البخارى ، وزوى عن عمر ابن عبد العزيز باختلاف عنه . قلت : وهذا يناق ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها ، وقد تقدم النقل عن من لم يقل بمشروعيتها في أول الباب ، وفيهم من لم يذكره القاضي ، قال : واختلف قول مالك في مشروعية القسامة في قتل الخطأ ، واختلف القائلون بها في العمد هل يجب بها القود أو الدية ؟ فمذهب معظم الحجازيين إيجاب القود إذا كملت شروطها ، وهو قول الزهري وربيعه وأبي الزناد ومالك والليث والأوزاعي والشافعي في أحد قوليه وأحمد وإسحق وأبي ثور وداد ، وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف عن عمر بن عبد العزيز . وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون ، إني لأرى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنان . قلت : إنما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، وإلا فأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلاً عن ألف . ثم قال القاضي : وحجتهم حديث الباب : يعنى من رواية يحيى بن سعيد التى أشرت إليها ، قال : فإن مجيئه من طرق صحاح لا يدفع ، وفيه تبرئة المدعين ثم ردها حين أبوا على المدعى عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة » ، ويقول مالك : أجمعت الأئمة في القديم والحديث على أن المدعين يبدعون في القسامة ، ولأن جنبه المدعى إذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له . وههنا الشبهة قوية ، وقالوا هذه سنة بجياها وأصل قائم برأسه لحياة الناس وردع المعتدين ، وخالفتم الدعاوى في الأموال فهى على ما ورد فيها ، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وأجابوا عن رواية سعيد ابن عبيد يعنى المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه وهم من رواية أسقط من السياق تبرئة المدعين باليمين لكونه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهى تقضى على من لم يعرفها . قلت : وسيأتى مزيد بيان لذلك . قال القرطبي : الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيها غالباً ، فإن القاصد للقتل يقصد الخلو ويترصد الغفلة ، وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل ، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالكلية بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراءة مما ادعى عليه ، وهو موجود في القسامة في جانب المدعى لقوة جانبه باللوث الذى يقوى دعواه ، قال عياض : وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين ، إلا الشافعي وأحمد فقلا بقول الجمهور : يبدأ بأيمان المدعين وردها إن أبوا على المدعى عليهم ، وقال بعكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يميناً ما قتلناه ولا علمناه من قتله . فإن حلفوا برعوا وإن نقصت قسامتهم عن عدد أو نكلوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ، فإن نقصت قسامتهم قاده دية ، وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة : ثم يبدأ بالمدعى عليهم

بالأيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حلفوا وجبت عليهم الدية ، وجاء ذلك عن عمر ، قال واتفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقترن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها ، وملخصها : الأول أن يقول المريض دمي عند فلان أو ما أشبه ذلك ، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يوجب القسامة عند مالك والليث لم يقل به غيرهما ، واشترط بعض المالكية الأثر أو الجرح ، واحتج مالك بقصة بقرة بنى إسرائيل ، قال : ووجه الدلالة منها أن الرجل حتى فأخبر بقاتله ، وتعقب بخفاء الدلالة منها ، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك ، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتتعدر البينة ، فلو لم يعمل بقول المضروب لأدى ذلك إلى إهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتزود فيها من البر والتقوى ، وهذا إما يأتي في حالة المحتضر . الثانية أن يشهد من لا يكمل النصاب بشهادته كالواحد أو جماعة غير عدول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه . الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعيش بعده أياماً ثم يموت منه من غير تحلل إفاقة ، فقال المذكوران : تجب فيه القسامة . وقال الشافعي : بل يجب القصاص بتلك الشهادة . الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشعر فيه القسامة عند مالك والشافعي ، ويلتحق به أن تفترق به جماعة عن قتيل : الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور ، وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان من غيرهما فعل الطائفتين . السادسة المقتول في الزحمة ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد . السابعة أن يوجد قتيل في محلة أو قبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة ، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمد على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ويلقى في المحلة ليتموا ، وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فيتجه فيها القسامة لوجود العداوة : ولم تر الحنفية ومن وافقهم لوثاً يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقترن بالدعوى شيء يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق ، وقال ابن قدامة : ذهب الحنفية إلى أن القتل إذا وجد في محل فادعى عليه على خمسين نفساً من موضع قتله فحلفوا خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً فإن لم يجد خمسين كرر الأيمان على من وجد وتجب الدية على بقية أهل الخطة ، ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف أو يقر ، واستدلوا بأثر عمر أنه أحلف خمسين نفساً خمسين يمينا وقضى بالدية عليهم ، وتعقب باحتمال أن يكونوا أقرؤا بالخطأ وأنكروا العمد وبأن الحنفية لا يعملون بخير الواحد إذا خالف الأصول ولو كان مرفوعاً فكيف احتجوا بما خالف الأصول بخير واحد موقوف وأوجبوا اليقين على غير المدعى عليه ، واستدل به على القود في القسامة لقوله «فتستحقون قاتلكم» وفي الرواية الأخرى «دم صاحبكم» قال ابن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها «يدفع برمته» أقوى من الاستدلال بقوله «دم صاحبكم» لأن قوله «يدفع برمته» لفظ مستعمل في دفع القاتل للأولياء للقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر ، والاستدلال بقوله «دم صاحبكم» أظهر من الاستدلال بقوله «قاتلكم» أو «صاحبكم» لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار ، فيحتمل أن يضم دية صاحبكم احتيلاً ظاهراً ، وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار على خلاف الأصل ولو احتجج إلى إضمار لكان حمله على ما يقتضى إراقة

الدم أقرب ، وأما من قال يحتمل أن يكون قوله «دم صاحبكم» هو القتل لا القاتل فيرده قوله «دم صاحبكم أو قاتلكم» وتعقب بأن القصة واحدة اختلفت ألفاظ الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها لعدم تحقق أنه اللفظ الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم ، واستدل من قال بالقود أيضاً بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه من الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر ، وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة ، وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن بجير بموحدة وجيم مصغر قال : إن سهلاً يعني ابن أبي حثمة وهم في الحديث أن رسول الله كتب إلى يهود «إنه قد وجد بين أظهركم قاتل فدوه» فكتبوا يخلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً ، قال فوداه من عنده ، وهذا رده الشافعي بأنه مرسل ، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن منده في «الصحابة» من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خزاعة أنه قتل فيهم قاتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل القسامة على خزاعة بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً فحلف كل منهم عن نفسه وغرم الدية ، وعمرو مختلف في صحبته ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال : كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد القاتل بين ظهري قوم أقسم منهم خمسين يمينا ، ما قتلنا ولا علمنا ، فإن عجزت الأيمان ردت عليهم ثم عقلوا ، وتمسك من قال لا يجب فيها إلا الدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح إلى الشعبي قال : وجد قاتل بين حيين من العرب فقال عمر : قيسوا ما بينهما فأبيها وجدتموه إليه أقرب فأحلفوهم خمسين يمينا وأغرموهم الدية ، وأخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قاتل وجد بين خيران ووادة أن يقاس ما بين القريتين فأبى أيهما كان أقرب أخرجه إليه منهم خمسون رجلاً حتى يوافوه مكة فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال : حقنت أيمانكم دماءكم ولا يظل دم رجل مسلم ، قال الشافعي : إنما أخذته الشعبي عن الحارث الأعور والحارث غير مقبول انتهى . وله شاهد مرفوع من حديث أبي سعيد عند أحمد أن قاتلاً وجد بين حيين فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقاس إلى أيهما أقرب ، فألقى ديته على الأقرب ، ولكن سنده ضعيف ، وقال عبد الرزاق في مصنفه : قلت لعبيد الله بن عمر العمري أعلمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد بالقسامة ؟ قال : لا ، قلت فبكر ؟ قال : لا ، قلت فعمر ؟ قال : لا ، قلت فلم تجترئون عليها ؟ فسكت . وأخرج البيهقي من طريق القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال : القسامة توجب العقل ولا تسقط الدم ، واستدل به الحنفية على جواز سماع الدعوى في القتل على غير معين لأن الأنصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا أصحابهم وسمع النبي صلى الله عليه وسلم دعواهم ، ورد بأن الذي ذكره الأنصار أولاً ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن من شرطها إذا لم يحضر المدعى عليه أن يتعذر حضوره ، سلمنا ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد لقوله «تقسمون على رجل منهم فيدفع إليكم برمته» واستدل بقوله «على رجل منهم» على أن القسامة إنما تكون على رجل واحد وهو قول أحمد ومشهور قول مالك ، وقال الجمهور : يشترط أن تكون على معين سواء كان واحداً أو أكثر واختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل ؟ وقد تقدم البحث فيه ، وقال أشهب : لهم أن يخلفوا على جماعة ويختاروا واحداً للقتل ويسجن الباقيون عاماً ويضربون مائة مائة ، وهو قول لم يسبق إليه . وفيه أن الحلف في القسامة لا يكون إلا مع الجزم بالقاتل ، والطريق إلى ذلك المشاهدة وإخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك ، وفيه أن من

توجهت عليه اليمين فنكل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليمين على الآخر وهو المشهور عند الجمهور ، وعند أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليمين . وفيه أن أيمان القسامة خمسون يميناً واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعي لا يجب الحق حتى يحلف الورثة خمسين يميناً سواء قلو أم كثروا فلو كان بعدد الأيمان حلف كل واحد منهم يميناً وإن كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الأيمان على الباقي فإن لم يكن إلا واحد حلف خمسين يميناً واستحق حتى لو كان من يرث بالفرض والتعصيب أو بالنسب والولاء حلف واستحق ، وقال مالك : إن كان ولي الدم واحداً ضم إليه آخر من العصابة ولا يستعان بغيرهم وإن كان الأولياء أكثر حلف منهم خمسون وقال الليث : لم أسمع أحداً يقول إنها تنزل عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهري عن سعيد بن عبد العزيز إلى الأمر بنقص القسامة عن خمسين معاوية . قال الزهري : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز إلى الأمر الأول . واستدل به على تقديم الأسن في الأمر المهم إذا كانت فيه أهلية ذلك لا ما إذا كان عرياناً عن ذلك ، وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب إما لأن ولي الدم لم يكن متأهلاً فأقام الحاكم قريبه مقامه في الدعوى وإما لغير ذلك . وفيه التأنيس والتسلية لأولياء المقتول لا أنه حكم على الغائبين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما وقع الإخبار بما وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقديرين ومن ثم كتب إلى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، ويؤخذ منه أن مجرد الدعوى لا توجب إحضار المدعى عليه ، لأن في إحضاره مشغلة عن إشغاله وتضييعاً لماله من غير موجب ثابت لذلك ، أما لو ظهر ما يقوى الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوغ استحضار الخصم أولاً ؟ محل نظر ، والراجح أن ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخفته . وفيه الاكتفاء بالمكاتبة وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة . وفيه أن اليمين قبل توجيهها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قتلنا وفي قولهم لا نرضى بأيمان اليهود استبعاد لصدقهم لما عرفوه من إقدامهم على الكذب وجراءتهم على الأيمان الفاجرة ، واستدل به على أن الدعوى في القسامة لا بد فيها من عداوة أو لوث ، واختلف في سماع هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة : فعن أحمد روايتان ، وبسماعها قال الشافعي لعموم حديث «اليمين على المدعى عليه» بعد قوله «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم» ولأنها دعوى في حق آدمي فتسمع ويستحلف وقد يقر فيثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه ، فلو نكل ردت على المدعى واستحق القود في العمد والدية في الخطأ ، وعن الحنفية لا ترد اليمين ، وهي رواية عن أحمد ، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا نكلوا عن اليمين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريباً ، واستدل به على أن من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلاً ولا بالغاً لإطلاق قوله «خمسين منكم» وبه قال ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وأحمد ، وقال مالك لا مدخل للنساء في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء . وقال الشافعي : لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها يمين في دعوى حكومية فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أو لا والتحقيق أنها معقولة المعنى لكنه خفى ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا نظير لها في الأحكام ، وإذا قلنا إن المبدأ فيها يمين المدعى فقد خرجت عن سنن القياس ، وبشرط القياس أن لا يكون معدولاً به عن سنن القياس كشهادة خزيمة .

(تسيه) : نبه ابن المنير في الحاشية على النكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تحليف المدعى ، وهي مما خالفت فيه القسامة بقية الحقوق فقال : مذهب البخاري تضعيف القسامة ، فلهاذا

صدر الباب بالأحاديث الدالة على أن اليمين في جانب المدعى عليه ، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد ، وإلزام المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء . ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة والجزية فراراً من أن يذكرها هنا فيغفلت المستدل بها على اعتقاد البخارى ، قال وهذا الإخفاء مع صحة القصد ليس من قبيل كتابان العلم . قلت : الذى يظهر لى أن البخارى لا يضعف القسامة من حيث هى ، بل يوافق الشافعى فى أنه لا قود فيها ، ويخالفه فى أن الذى يحلف فيها هو المدعى ، بل يرى أن الروايات اختلفت فى ذلك فى قصة الأنصار ويهود خيبر فورد المختلف إلى المتفق عليه من أن اليمين على المدعى عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد فى «باب القسامة» وطريق يحيى بن سعيد فى باب آخر ، وليس فى شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة والله أعلم . وادعى بعضهم أن قوله «تحلفون وتستحقون» استفهام إنكار واستعظام للجمع بين الأمرين ، وتعقب بأنهم لم يبدعوا بطلب اليمين حتى يصح الإنكار عليهم ، وإنما هو استفهام تقرير وتشريع .

قوله ( أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدى ) بفتح السين المهملة المعروف بابن عليّة واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور ، وهو منسوب إلى بنى أسد بن خزيمية لأن أصله من مواليهم ، والحجاج بن أبى عثمان هو المعروف بالصوف ، واسم أبى عثمان ميسرة وقيل سالم ، وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصرى أيضاً وهو مولى بنى كندة ، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبى قلابة عبد الله بن زيد الجرمى ، ووقع هنا «من آل أبى قلابة» وفيه تجوز فإنه منهم باعتبار الولاء لا بالأصالة ، وقد أخرجه أحمد فقال «حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا حجاج عن أبى رجاء مولى أبى قلابة» وكذا عند مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة ومحمد بن الصباح ، وكذا عند الإسماعيلي من رواية أبى بكر وعثمان ابني أبى شيبة كلهم عن إسماعيل .

قوله ( أن عمر بن عبد العزيز ) يعنى الخليفة المشهور ( أبرز سريره ) أى أظهره . وكان ذلك فى زمن خلافته وهو بالشام ، والمراد بالسريّر ما جرت عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه ، والمراد أنه أخرجه إلى ظاهر الدار لا إلى الشارع ، ولذلك قال «أذن للناس» ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبى رجاء عن أبى قلابة «كنت خلف عمر بن عبد العزيز» .

قوله ( ماتقولون فى القسامة ) زاد أحمد بن حرب عن إسماعيل بن عليّة عند أبى نعيم فى المستخرج فأضرب الناس أى سكتوا مطرفين يقال أضربوا إذا سكتوا وأضربوا إذا تكلموا ، وأصل أضرب أضمر ما فى قلبه ويقال أضرب على الشيء لزمه والاسم الضب كالحيوان المشهور ، ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأى عمر بن عبد العزيز فى إنكار القسامة فلما سألهم سكتوا مضمرين مخالفتة ، ثم تكلم بعضهم بما عنده فى ذلك كما وقع فى هذه الرواية «قالوا نقول القسامة القود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء» وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء عن عبد الملك بن مروان ، لكن عبد الملك أقاد بها ثم ندم كما ذكره أبو قلابة بعد ذلك فى رواية حماد بن زيد عن أيوب وحجاج الصوف عن أبى رجاء «أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس فى القسامة فقال قوم : هى حق ، قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى بها الخلفاء» أخرجه أبو عوانة فى صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه .

قوله ( قال لى ماتقول ) فى رواية أحمد بن حرب «فقال لى يا أبأ قلابة ماتقول» .

**قوله ( ونصبتى للناس )** أى أبرزنى لمناظرتهم ، أو لكونه كان خلف السرير فأمره أن يظهر ، وفي رواية أبى عوانة « وأبو قلابة خلف السرير قاعداً فالتفت إليه فقال : ماتقول يا أبأ قلابة » .

**قوله ( عندك رعوس الأجناد )** بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها نون جمع جند وهى فى الأصل الأنصار والأعوان ثم اشتهر فى المقاتلة ، وكان عمر قسم الشام بعد موت أبى عبيدة ومعاذ على أربعة أمراء مع كل أمير جند ، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جنداً باسم الجند الذى نزلوها « وقيل كان الرابع الأردن وإنما أفردت قنسرين بعد ذلك » وقد تقدم شىء من هذا فى الطب فى شرح حديث الطاعون « لما خرج عمر إلى الشام فلقية أمراء الأجناد » ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبى صالح الأشعري عن أبى عبد الله الأشعري فى غسل الأعقاب « قال أبو صالح فقلت لأبى عبد الله من حدثك ؟ قال : أمراء الأجناد خالد بن الوليد ويزيد بن أبى سفيان وشرحيل بن حسنة وعمرو بن العاص » .

**قوله ( وأشرف العرب )** فى رواية أحمد بن حرب « وأشرف الناس » .

**قوله ( أرايت لو أن خمسين الخ )** وقع فى رواية حماد « شهد عندك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق » وزاد بعد قوله أكنت تقطعه « قال لا . قال يا أمير المؤمنين هذا أعظم من ذلك » .

**قوله ( فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً قط )** فى رواية حماد « لا والله لا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أحداً من أهل الصلاة » وهو موافق لحديث ابن مسعود الماضى مرفوعاً فى أول الديات « لا يحل دم امرئ مسلم » .

**قوله ( إلا فى إحدى )** فى رواية أحمد بن حرب « إلا بإحدى » .

**قوله ( بجزيرة نفسه )** أى بجزائرها .

**قوله ( فقال القوم أو ليس قد حدث أنس )** عند مسلم من طريق ابن عون « فقال عنبسة قد حدثنا أنس بكذا » وفى رواية حماد المذكورة « فقال عنبسة بن سعيد : فأين حديث أنس بن مالك فى العكليين » كذا فى هذه الرواية ، وتقدم فى الطهارة وغيرها بلفظ « العرينيين » وأوضحت أن بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عرينة ، وثبت كذلك فى كثير من الطرق . وعنبسة المذكور بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموى أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأشدرق ، واسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان عنبسة من خيار أهل بيته ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، ووثقه ابن معين وغيره .

**قوله ( أنا أحدثكم حديث أنس حدثنى أنس )** فى رواية أحمد بن حرب « فإياى حديث أنس » .

**قوله ( فبايعوا )** فى رواية أحمد بن حرب « فبايعوه » .

**قوله ( أجسامهم )** فى رواية أحمد بن حرب « أجسادهم » .

**قوله ( من ألبانها وأبوالها )** فى رواية أحمد بن حرب « من رسلها » وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللبنة وبفتحتين المال من الإبل والغنم ، وقيل بل الإبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسلاً .

قوله ( ثم نبذهم ) بنون وموحدة مفتوحتين ثم ذال معجمة أى طرحهم .

قوله ( قلت وأى شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا ) فى رواية حماد « قال أبو قلابة فهؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله . »

قوله ( فقال عنبسة ) هو المذكور قبل .

قوله ( إن سمعت كاليوم قط ) إن بالتخفيف وكسر الهمزة بمعنى ما النافية وحذف مفعول سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم ، وفى رواية حماد « فقال عنبسة يا قوم ما رأيت كاليوم قط » ووقع فى رواية ابن عون « قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبسة سبحان الله . »

قوله ( أترد على حديثي يا عنبسة ) فى رواية ابن عون « فقلت أتتهمنى يا عنبسة » وكذا فى رواية حماد كأن أبا قلابة فهم من كلام عنبسة إنكار ما حدث به .

قوله ( لا ولكن جئت بالحديث على وجهه ) فى رواية ابن عون « قال لا هكذا حدثنا أنس » وهذا دال على أن عنبسة كان سمع حديث العكليين من أنس . وفيه إشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل فى المعصية ولو لم يقع الكفر ، فلما ساق أبو قلابة الحديث تذكر أنه هو الذى حدثهم به أنس فاغترف لأبى قلابة بضبطه ثم أثنى عليه .

قوله ( والله لا يزال هذا الجند بخير ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم ) المراد بالجند أهل الشام ، ووقع فى رواية ابن عوان « يا أهل الشام لا تزالون بخير مادام فيكم هذا أو مثل هذا » وفى رواية حماد « والله لا يزال هذا الجند بخير ما أبقاك الله بين أظهرهم » .

قوله ( وقد كان فى هذا سنة - إلى قوله - دخل عليه نفر من الأنصار ) كذا أورد أبو قلابة هذه القصة مرسله ، ويغلب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحبيصة ، فإن كان كذلك فلعل عبد الله بن سهل ورفقته تحدثوا عند النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا « فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل » .

قوله ( فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ) لعله صلى الله عليه وسلم لما جاعوه كان داخل بيته أو المسجد فكلموه فخرج إليهم فأجابهم .

قوله ( فقال بمن تظنون أو ترون ) بضم أوله وهما بمعنى .

قوله ( قالوا : نرى أن اليهود قتله ) كذا للأكثر بلفظ الفعل الماضى بالإفراد وفى رواية المستملى « قتله » بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه ، وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من ألفاظ هذه القصة فى شرح الحديث الذى قبله .

قوله ( قلت وقد كانت هذيل ) أى القبيلة المشهورة ، وهم ينتسبون إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وهذا من قول أبى قلابة ، وهى قصة موصولة بالسند المذكور إلى أبى قلابة ، لكنها مرسله لأن أبا قلابة لم يدرك عمر .

قوله ( خلعوا خليعاً ) في رواية الكشميهني حليفاً بجاء مهملة وفاء بدل العين ، والخليع فعيل بمعنى مفعول يقال تخالغ القوم إذا نقضوا الحلف ، فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بجنايته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه ، ومنه سمي الأمير إذا عزل خليعاً ومخلوعاً ، وقال أبو موسى في المعين خلعه قومه أى حكموا بأنه مفسد فترعوا منه : ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضى ذلك ، وهذا مما أبطله الإسلام من حكم الجاهلية ، ومن ثم قيده في الخبر بقوله « في الجاهلية » ولم أقف على اسم الخليع المذكور ولا على اسم أحد ممن ذكر في القصة .

قوله ( فطرق أهل بيت ) بضم الطاء المهملة أى هجم عليهم ليلاً في خفية ليسرق منهم ، وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول لص وأن قومه خلعه فأنكروا هم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بحث القسامة وخلص المظلوم وحده .

قوله ( ماخلعوا ) في رواية أحمد بن حرب « ماخلعوه » .

قوله ( حتى إذا كانوا بنخلة ) بلفظ واحدة النخيل ، وهو موضع على ليلة من مكة .

قوله ( فانهجم عليهم الغار ) أى سقط عليهم بغتة .

قوله ( وأقلت ) بضم أوله وسكون الفاء أى تخلص ، والقريتان هما أخو المقتول والذي أكمل الخمسين .

قوله ( واتبهما حجر ) أى بتشديد التاء وقع عليهما بعد أن خرجا من الغار .

قوله ( وقد كان عبد الملك بن مروان ) هو مقول أبي قلابة بالسند أيضاً وهى موصولة لأن أبا قلابة أدركها .

قوله ( أقاد رجلاً ) لم أقف على اسمه .

قوله ( ثم ندم بعد ) بضم الدال .

قوله ( ماصنع ) كأنه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب « على الذى صنع » .

قوله ( فأمر بالخمسين ) أى الذين حلفوا ، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أقسموا .

قوله ( وسيرهم إلى الشام ) أى نفاهم ، وفي رواية أحمد بن حرب « من الشام » وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربه مصعب بن الزبير ويكونوا من أهل العراق فنفاهم إلى الشام ، قال المهلب فيما حكاه ابن بطلال : الذى اعترض به أبو قلابة من قصة العرنين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التى لا تدفع على تحقيق الجناية في حق العرنين ، فليس قصتهم من طريق القسامة فى شيء لأنها إنما تكون فى الاختفاء بالقتل حيث لا بيينة ولا دليل ، وأما العرنين فإنهم كشفوا وجوههم لقطع السبيل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بيينة هناك ، قال : وما ذكره هنا من انهدام الغار عليهم يعارضه ماتقدم من السنة ، قال : وليس رأى أبى قلابة حجة ولا ترد به السنن ، وكذا محو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان قلت : والذى يظهر لى أن مراد أبى قلابة بقصة العرنين خلاف ما فهمه عنه المهلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها



النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل أحداً إلا في إحدى ثلاث فعورض بقصة العرنيين وحاول المعترض إثبات قسم رابع فرد عليه أبو قلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعى وبارتدادهم عن الدين وهذا بين لا خفاء فيه ، وإنما استدل على ترك القود بالقسامة بقصة القتيل عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر ، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصریح بالقود كما سألينه ، ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنير نحو ما أجبت به ، وحاصله توهم المهلب أن أبا قلابة عارض حديث القسامة بحديث العرنيين فأنكر عليه فوهم . وإنما اعترض أبو قلابة على القسامة بالحديث الدال على حصر القتل في ثلاثة أشياء ، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العرنيين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كأن يتمسك بالحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة ، وكأن عنبسة تلقف ذلك عنه فإنه كان صديقه ، فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعى بغير حق والارتداد عن الإسلام . وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العرنيين مستدلاً بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة ، وأما قصة الغار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القتيل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب المبعث وفيه «فما حال الحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عين تطرف» وجاء عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال «كانت القسامة في الجاهلية حجازاً بين الناس ، فكان من حلف على إثم أرى عقوبة من الله ينكل بها عن الجراءة على الحرام ، فكانوا يتورعون عن أيمان الصبر ويهابونها ، فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم كان المسلمون لها أهيب» ثم إنه ليس في سياق قصة الهذليين تصریح بما صنع عمر هل أقاد بالقسامة أو حكم بالدية ، فقول المهلب ما تقدم من السنة إن كان أشار به إلى صنيع عمر فليس بواضح ، وأما قوله إن رأى أبي قلابة ومحو عبد الملك من الديوان لا ترد به السنن فمقبول ، لكن ما هي السنة التي وردت بذلك ؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك .

### ٢٣ - باب من اطلع في بيت قوم ففقاؤا عينه فلا دية له

٦٩٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ «عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِقَامَ إِلَيْهِ بِمَشْقَصٍ - أَوْ مَشَاقِصَ - وَجَعَلَ يَخْتَلُهُ لِيَطْعَنَهُ» .

٦٩٠١ - حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ «أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جِحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِدْرَى يَحْكُ بِرَأْسِهِ - فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْتَظِرُنِي لَطَعْنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قِبَلِ الْبَصْرِ» .

٦٩٠٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَحَدَفْتَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ

عليك جناح .

قوله ( باب من اطلع في بيت قوم ففقوا عينيه فلا دية له ) كذا جزم بنفى الدية ، وليس في الخبر الذى ساقه تصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته .

قوله ( أن رجلاً اطلع ) أى نظر من علو ، وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبى الحسن بن الغيث أنه الحكم بن أبى العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ، ووجدت في « كتاب مكة للفاكهى » من طريق أبى سفيان عن الزهرى وعطاء الخراسانى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلوا عليه وهو يلعب الحكم بن أبى العاص وهو يقول اطلع على وأنا مع زوجتى فلانة فكلح في وجهى ، وهذا ليس صريحاً في المقصود هنا ، ووقع في سنن أبى داود من طريق هذيل بن شرحبيل قال : « جاء سعد فوقف على باب النبى صلى الله عليه وسلم فقام يستأذن على الباب فقال : هكذا عنك فأبى الاستئذان من أجل البصر » وهذا أقرب إلى أن يفسر به المبهم الذى في ثانى أحاديث الباب ، ولم ينسب سعد هذا في رواية أبى داود ، ووقع في رواية الطبرانى أنه سعد بن عبادة والله أعلم .

قوله ( من حجر في بعض حجر ) تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان .

قوله ( بمشقص أو مشاقص ) هو شك من الراوى وتقدم بيانه وأنه النصل العريض ، وقوله في الخبر الذى بعده « مدرى » قد يخالفه فيحمل على تعدد القصة ، ويحتمل أن رأس المدرى كان محدداً فأشبهه النصل ، وتقدم ضبط المدرى في « باب الامتشاط » من كتاب اللباس وأن مما قيل في تفسيره حديدة كالخلال لها رأس محدد وقيل لها سنان من حديد .

قوله ( وجعل يخله ) بفتح أوله وسكون الخاء المعجمة بعدها مشاة مكسورة ثم لام من الختل بفتح أوله وسكون ثانیه وهو الإصابة على غفلة .

قوله ( ليطعنه ) بضم العين المهملة بناء على المشهور أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء ، زاد أبو الربيع الزهرانى عن حماد عند مسلم « فذهب أو لحقه فأخطأ » وفي رواية عاصم بن على عن حماد عند أبى نعیم « فما أدرى أذهب أو كيف صنع » .  
الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا ليث ) هو ابن سعد .

قوله ( أن رجلاً اطلع في حجر في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في رواية الكشميهنى « من » في الموضوعين .

قوله ( أنك ) رواية الكشميهنى أن خفيفة .

قوله ( في عينك ) كذا للمستملى والسرخسى وللباقين « في عينك » بالإفراد ، وهذا مما يقوى تعدد القصة لأنه في حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد أن يطعنه ، وفي حديث سهل علق طعنه على نظره .

قوله ( إنما جعل الإذن من قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهة .

قوله ( البصر ) في رواية الكشميهنى « النظر » وقد تقدم في الاستئذان من وجه آخر عن الزهرى بلفظ

آخر .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة .

قوله ( قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم ) في رواية مسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » أخرجه عن ابن عمر عن سفيان .

قوله ( لو أن امرأة ) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب .

قوله ( لم يكن عليك جناح ) عند مسلم من هذا الوجه « ما كان عليك من جناح » والمراد بالجناح هنا الحرج ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن عيينة بلفظ « ما كان عليك من حرج » ومن طريق ابن عجلان عن أبيه عن الزهري عن أبي هريرة « ما كان عليك من ذلك من شيء » ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « من اطلع في بيت قوم بغير إذنه فقد حل لهم أن يفتقوا عينه » أخرجه من رواية أبي صالح عنه ، وفيه رد على من حمل الجناح هنا على الإثم ، ورتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة أن إثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية ، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشر بن نبيك عنه بلفظ « من اطلع في بيت قوم بغير إذنه ففتقوا عينه فلا دية ولا قصاص » وفي رواية من هذا الوجه « فهو هدر » وفي هذه الأحاديث من الفوائد إبقاء شعر الرأس وتربيته واتخاذ آلة يزيل بها عنه الهوام ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل . وفيه مشروعية الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب ومنع التطلع عليه من خلل الباب ، وفيه مشروعية الامتناع . وقد تقدم كثير من هذا كله في « باب الاستئذان » وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفاً ولو كان أما أو أختاً واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر ، وذهب المالكية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية ، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الإذن لا يسمى معصية وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب يعد معصية ، وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التغليظ والإرهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالكا لم يبلغه الخبر ، وقال القرطبي في « المفهم » ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي يهيم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي إلى ما لا يجوز ، والحمل على رفع الإثم لا يتم مع وجود النص برفع الحرج وليس مع النص قياس ، واعتل بعض المالكية أيضاً بالإجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيح فقه عينه ولا سقوط ضمانها عمن فقأها فكذا إذا كان المنظور في بيته وتجسس الناظر إلى ذلك ، ونازع القرطبي في ثبوت هذا الإجماع وقال : إن الخبر يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطلع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى . قلت : وفيه نظر لأن التطلع إلى مافي داخل البيت لم ينحصر في النظر إلى شيء معين كعورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الحريم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسماً لمواد ذلك ، فلو ثبت الإجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ، ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الأجنبي يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد مما رأى الأجنبي ذكره

منكشفاً ، والذي أئزمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور إليه ، وفي وجه للشافعية لا يشرع في هذه الصورة ، وهل يشترط الإندار قبل الرمي ؟ وجهان ، قيل يشترط كدفع الصائل ، وأصحهما لا لقوله في الحديث «يحتله بذلك» وفي حكم المتطلع من خلل الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر إلى حريم غيره أو إلى شيء في دار غيره ، وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور إليه ، وهل يلحق الاستماع بالنظر ؟ وجهان ، الأصح لا ، لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس وهنا بالعكس . واستدل به على اعتبار قدر ما يرمى به بحصى الخذف المقدم بيانها في كتاب الحج لقوله في حديث الباب «فخذفته» فلو رماه بحجر يقتل أو سهم تعلق به القصاص ، وفي وجه لا ضمان مطلقاً ولو لم يندفع إلا بذلك جاز ، ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رمية للشبهة ، وقيل لا فرق ، وقيل : يجوز إن لم يكن في الدار غير حريمه فإن كان فيها غيرهم أنذر فإن انتهى وإلا جاز ، ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد هو مالكها أو ساكنها لم يجز الرمي قبل الإندار إلا إن كان مكشوف العورة ، وقيل يجوز مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم . ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر مجتازاً فنظر غير قاصد لم يجز ، فإن تعمد النظر فوجهان أصحهما لا ، ويلتحق بهذا من نظر من سطح بيته ففيه الخلاف . وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المقصود ، وبعضها بالقياس على ذلك ، والله أعلم .

#### ٢٤ — باب العاقلة

٦٩٠٣ — حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا مَطْرَفٌ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ «سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مَالِيَسَ فِي الْقُرْآنِ ، وَقَالَ مُرَّةٌ مَا لِيَسَ عِنْدَ النَّاسِ فَقَالَ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ — إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ — وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ ، قُلْتُ : وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ ؟ قَالَ : الْعَقْلُ وَفِكَائِكَ الْأَسِيرِ وَأَنْ لَا يَقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» .

قوله ( باب العاقلة ) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي القتيل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلاً ، وعاقلة الرجل قراباته من قبل الأب وهم عصبته ، وهم الذين كانوا يعقلون الإبل على باب ولي المقتول . وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وأجمع أهل العلم على ذلك ، وهو مخالف لظاهر قوله ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ لكنه خص من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة ، لأن القتال لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله ، لأن تتابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تغريم لأهدر دم المقتول . قلت : ويحتمل أن يكون السر فيه أنه لو أفرد بالتغريم حتى يفتقر لآل الأمر إلى الإهدار بعد الافتقار ، فجعل على عاقلته لأن احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ، ولأنه إذا تكرر ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جماعة أدعى إلى القبول من تحذيره نفسه والعلم عند الله تعالى . وعاقلة الرجل عشيرته ، فيبدأ بفخذه الأدنى فإن عجزوا ضم إليهم الأقرب إليهم وهي على الرجال الأحرار البالغين أولى اليسار منهم .

قوله ( قال مطرف ) كذا لأبي ذر ، وللباقين « حدثنا مطرف » ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بعينه ولفظه « حدثنا مطرف » وكذا هو في رواية الحميدى عن ابن عيينة ، ومطرف هو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه ، وهو كوفي ثقة معروف ، ووقع مذكوراً باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد ابن منصور عن ابن عيينة .

قوله ( هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ) أى مما كتبتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء حفظتموه أم لا ، وليس المراد تعميم كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي من مرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم مما ليس في الصحيفة المذكورة والمراد ما يفهم من فحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ، ومراد على أن الذى عنده زائداً على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك لئلا ينساه ، بخلاف ما حفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام فإنه يتعاهدها بالفعل والإفناء بها فلم يخش عليها من النسيان ، وقوله « إلا فهماً يعطى رجل في كتابه » في رواية الحميدى المذكورة « إلا أن يعطى الله عبداً فهماً في كتابه » وكذا في رواية النسائي ، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف بلفظ « إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن » .

## ٢٥ - باب جنين المرأة

٦٩٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ ح . وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُدَيْلٍ رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا بَغْرَةً عَبْدٍ أَوْ أُمَّةٍ » .

٦٩٠٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ : قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَغْرَةِ عَبْدٌ أَوْ أُمَّةٌ » .

[ الحديث ٦٩٠٥ - أطرافه في : ٦٩٠٧ ، ٦٩٠٨ ، م ٧٣١٧ ]

٦٩٠٦ - قَالَ آتٍ مِنْ يَشْهَدُ مَعَكَ « فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِهِ » .

[ الحديث ٦٩٠٦ - طرفه في : ٦٩٠٨ ، ٧٣١٨ ]

٦٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ عَمْرَ بْنَ نَشْدَةَ النَّاسِ مِنْ سَمْعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي السَّقَطِ ؟ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ : أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بَغْرَةً عَبْدٍ أَوْ أُمَّةٍ » .

٦٩٠٨ - « قَالَ : آتٍ مِنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَثَلِ هَذَا » .

٦٩٠٨ م - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَحْدُثُ عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ .. مِثْلَهُ »

**قوله (باب جنين المرأة)** الجنين بجم ونونين وزن عظيم حمل المرأة مادام في بطنها ، سمي بذلك لاستتاره ، فإن خرج حياً فهو ولد أو ميتاً فهو سقط ، وقد يطلق عليه جنين ، قال الباجي في «شرح رجال الموطأ» الجنين ما ألقته المرأة مما يعرف أنه ولد سواء كان ذكراً أو أنثى ما لم يستهل صارخاً كذا قال .

**قوله (حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا إسماعيل)** يعنى ابن أبى أو يس (حدثنا مالك) كذا للأكثر ، وسقط رواية إسماعيل هنا لأبى ذر .

**قوله (عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن)** كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كما فى الباب الذى يليه عن الليث «عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب» وكلا القولين صواب إلا أن مالكا كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد مرسلأ وعن أبى سلمة موصولأ ، وقد مضى فى الطب عن قتيبة عن مالك بالوجهين وهو عند الليث من رواية أبى سلمة أيضاً لكن بواسطة ، كما تقدم فى الطب أيضاً عن سعيد بن عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعاً كما فى الباب الذى يليه أيضاً ، ورواه معمر عن الزهرى عن أبى سلمة وحده أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذى من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة . وذكر فيه حديثين :

الحديث الأول ، **قوله (إن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى)** وفى رواية يونس «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت» وفى رواية حمل التى سأنبه عليها إحداهما لحياينة قلت : ولحيان بطن من هذيل ، وهاتان المرأتان كانتا ضريرتين وكانتا تحت حمل بن النابغة الهذلى فأخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس «عن عمر أنه سأل عن قضية النبى صلى الله عليه وسلم فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى» هكذا رواه موصولأ ، وأخرجه الشافعى عن سفيان ابن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس فى السند ولفظه «أن عمر قال : أذكر الله امرءاً سمع من النبى صلى الله عليه وسلم فى الجنين شيئاً» وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن عمر استشار ، وأخرج الطبرانى من طريق أبى المليح بن أسامة بن عمير الهذلى عن أبيه قال «كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان إحداهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية» وأخرجه الحارث من طريق أبى المليح فأرسله لم يقل عن أبيه ولفظه «أن حمل بن النابغة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف» وأخرج الطبرانى من طريق عون بن عويم قال «كانت أختى مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مسروح تحت حمل بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة» ووقع فى رواية عكرمة عن ابن عباس فى آخر هذه القصة «قال ابن عباس : إحداهما مليكة والأخرى أم عفيف» أخرجه أبو داود ، وهذا الذى وقفت عليه منقولأ ، وبالأخر جزم الخطيب فى «المبهمات» وزاد بعض شراح العمدة «وقيل أم مكلف وقيل أم مليكة» وأما قوله «رمت» فوقع فى رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد «فرمت إحداهما الأخرى بحجر» زاد عبد الرحمن «فأصاب بطنها وهى حامل» وكذا فى رواية أبى المليح عند الحارث لكن قال «فخذفت» وقال «فأصاب قبلها» ووقع فى رواية أبى داود المذكورة من طريق حمل بن مالك «فضربت إحداهما الأخرى بمسطح» وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة - بنون وضاد معجمة مصغر - عن المغيرة بن شعبة قال «ضربت امرأة ضررتها بعمود فسقطت وهى حبلية فقتلتها» وكذا فى حديث أبى المليح بن أسامة عن أبيه «فضربت الهذلية بطن العامرية بعمود فسقطت أو خباء» وفى حديث عويم «ضربت بها بمسطح بيتها وهى حامل» وكذا عند أبى داود من حديث حمل بن مالك

«بمسطح» ومن حديث بريدة أن امرأة خذفت امرأة أخرى .

قوله ( فطرحت جنينها ) في رواية عبد الرحمن بن خالد «فقتلت ولدها في بطنها» وفي رواية يونس «فقتلتها وما في بطنها» وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ «فقتلتها وجنينها» ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي المليح عن أبيه .

قوله ( فقتل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة ) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس «فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة» ونحوه في رواية يونس لكن قال «أو وليدة» وفي رواية معمر من طريق أبي سلمة فقال قائل «كيف يعقل» وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود «وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابغة» وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب «فقال ولي المرأة التي غرمت ثم اتفقا : كيف أغرم يارسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يطل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هذا من إخوان الكهان» وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك «قتل في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة» وفي رواية الليث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال «إن هذا ليقول بقول شاعر بل فيه غرة» وفيه «ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنيتها وزوجها وإن العقل على عصبتها» وفي رواية عكرمة عن ابن عباس «فقال عمها إنها قد أسقطت غلاماً قد نبت شعره ، فقال أبو القاتلة إنه كاذب ، إنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل ، فمثل يطل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أسجع كسجع الجاهلية وكهانتها» وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المغيرة «فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصبه القاتلة وغرة لما في بطنها ، فقال رجل من عصبه القاتلة : أنفرم من لا أكل - وفي آخره - أسجع كسجع الأعراب ؟ وجعل عليهم الدية» وفي حديث عويم عند الطبراني «فقال أخوها العلاء بن مسروح : يارسول الله أنفرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ، فمثل هذا يطل . فقال : أسجع كسجع الجاهلية» ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال «فقاتل عاقلة القاتلة» وعند البيهقي من حديث أسامة بن عميرة «فقال أبوها إنما يعقلها بنوها فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : الدية على العصبه وفي الجنين غرة ، فقال : ما وضع فحل ولا صاح فاستهل ، فأبطله فمثل يطل» وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخيها وزوجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبتها بخلاف المقتولة فإن في حديث أسامة بن عمير أن المقتولة عامرية والقاتلة هذلية ، ووقع في رواية أسامة «فقال دعني من أراجيز الأعراب» وفي لفظ «أسجاعة بك» وفي آخر «أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل يا رسول الله إنه شاعر» وفي لفظ «لسنا من أساجيع الجاهلية في شيء» وفيه «فقال إن لها ولداً هم سادة الحي وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم ، قال بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها ، فقال مالي شيء ، قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنين أبيض من صدقات هذيل» أخرجه البيهقي ، وفي رواية ابن عاصم «ماله عبد ولا أمة قال عشر من الإبل ، قالوا ماله من شيء إلا أن تعينه من صدقة بني لحيان فأعانه بها ، فسعى حمل عليها حتى استوفاهما» وفي حديثه عند الحارث بن أبي أسامة «فقتل أن الدية على عاقلة القاتلة وفي الجنين غرة عبد أو أمة وعشر من الإبل أو مائة شاة» ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه «قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل» وكذا وقع

عند عبد الرزاق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن عمر مرسلًا «فقال حمل بن النابغة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية في المرأة وفي الجنين غرة عبد أو أمة أو فرس» وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وأن ذلك أدرج من بعض رواته على سبيل التفسير للغرة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس بلفظ «فقضى أن في الجنين غرة قال طاوس الفرس غرة» . قلت : وكذا أخرج الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال «الفرس غرة» وكأنهما رأيا أن الفرس أحق بإطلاق لفظ الغرة من الآدمي ، ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير «الغرة عبد أو أمة أو فرس» وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا : يجزئ كل ما وقع عليه اسم غرة ، والغرة في الأصل البياض يكون في جبهة الفرس ، وقد استعمل للآدمي في الحديث المتقدم في الوضوء «إن أمتى يدعون يوم القيامة غراً» وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدمياً كان أو غيره ذكراً كان أو أنثى ، وقيل أطلق على الآدمي غرة لأنه أشرف الحيوان ، فإن محل الغرة الوجه والوجه أشرف الأعضاء ، وقوله في الحديث «غرة عبد أو أمة» قال الإسماعيلي قرأه العامة بالإضافة وغيرهم بالتنوين ، وحكى القاضي عياض الخلاف ، وقال : التنوين أوجه لأنه بيان للغرة ما هي ، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر ، وقال الباجي : يحتمل أن تكون «أو» شكاً من الراوي في تلك الواقعة المخصوصة ، ويحتمل أن تكون للتنويع وهو الأظهر ، وقيل المرفوع من الحديث قوله «بغرة» وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوي في المراد بها ، قال وقال مالك : الحرمان أولى من السودان في هذا ، وعن أبي عمرو بن العلاء قال : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء ، قال فلا يجزئ في دية الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما ذكرها ولقال عبد أو أمة ، ويقال إنه انفرد بذلك وسائر الفقهاء على الإجزاء فيما لو أخرج سوداء ، وأجابوا بأن المعنى الزائد كونه نفيساً فلذلك فسره بعبد أو أمة لأن الآدمي أشرف الحيوان ، وعلى هذا فالذي وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه «غرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل» ويمكن إن كان محفوظاً أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم ، وعلى قول الجمهور فأقل ما يجزئ من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن المعيب ليس من الخيار ، واستنبط الشافعي من ذلك أن يكون منتفعاً به فشرط أن لا ينقص عن سبع سنين لأن من لم يبلغها لا يستقل غالباً بنفسه فيحتاج إلى التعهد بالتربية فلا يجبر المستحق على أخذه ، وأخذ بعضهم من لفظ الغلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين ، والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يجزئ ولو بلغ الستين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالهرم والله أعلم . واستدل به على عدم وجوب القصاص في القتل بالمثل لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر فيه بالقتل وإنما أمر بالدية ، وأجاب من قال به بأن عمود الفسطاط يختلف بالكبر والصغر بحيث يقتل بعضه غالباً ولا يقتل بعضه غالباً ، وطرد المماثلة في القصاص وإنما يشرع فيما إذا وقعت الجنابة بما يقتل غالباً ، وفي هذا الجواب نظر ، فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثلها ، وشرط القود العمد وهذا إنما هو شبه العمد فلا حجة فيه للقتل بالمثل ولا عكسه .

الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا وهيب ) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري به .

قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة ، وصرح الإسماعيلي من طريق عفان عن وهيب به .



**قوله ( عن أبيه عن المغيرة )** في رواية الإسماعيلي من طريق ابن جريج «حدثني هشام بن عروة عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه» قال أبو داود عقب رواية وهيب : رواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر ، يعني لم يذكر المغيرة في السند . قلت : وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ، وساق الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعبيدة كلهم عن هشام نحوه ، وخالف الجميع وكيع فقال «عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة» أخرجه مسلم .

**قوله ( عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم )** في رواية الإسماعيلي من طريق سفيان بن عيينة « عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر» .

**قوله ( في إملاص المرأة )** في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه « عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنينها فقال : أيكم سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً » وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلقه المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة ، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد ، وهو كذلك في الغريب له ، وقال الخليل أملت المرأة والناقة إذا رمت ولدها ، وقال ابن القطاع أملت الحامل ألت ولدها ، ووقع في بعض الروايات ملامص بغير ألف كأنه اسم فعل الولد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج ، ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام الملامص للجنين ، وهذا يتخرج أيضاً على الحذف . وقال صاحب البارع : الإملاص الإسقاط ، وإذا قبضت على شيء فسقط من يدك تقول أملت من يدي إملاصاً وملصاً وملصاً ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب « أن عمر نشد الناس من سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في السقط» .

**قوله ( فقال المغيرة )** كذا في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية ابن عيينة «فقال المغيرة بن شعبة فقال : بلى أنا يا أمير المؤمنين» وفيه تجريد ، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلت ، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة «فقلت أنا» .

**قوله ( قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالغرة عبد أو أمة )** كذا في رواية عفان عن وهيب باللام ، وهو يؤيد رواية التنوين وسائر الروايات بغرة ومنها رواية أبي معاوية بلفظ «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيها غرة عبد أو أمة» .

**قوله ( فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم قضى به )** كذا في رواية وهيب مختصراً وفي رواية ابن عيينة «فقال عمر من يشهد معك ؟ فقام محمد فشهد بذلك» وفي رواية وكيع «فقال اتنتي بمن يشهد معك فجاء محمد بن مسلمة فشهد له» وفي رواية أبي معاوية فقال لاتبرح حتى تجيء بالخارج مما قلت « قال فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجمعت به فشهد معي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى به» .

**قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام )** هو ابن عروة ، وهذا في حكم الثلاثيات لأن هشاماً تابعي

كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضاً عن الأعمش في أول الديات .

**قوله ( عن أبيه أن عمر )** هذا صورته الإرسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن عروة حملة عن المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية ، وفي عدول البخارى عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح رواية من قال فيه « عن عروة عن المغيرة » وهم الأكثر .

**قوله ( فقال المغيرة )** كذا لأبي ذر وهو الأوجه ، ولغيره « وقال المغيرة » بالواو .

**قوله ( أنت بمن يشهد )** كذا للأكثر بصيغة فعل الأمر من الإتيان ، وحذفت عند بعضهم الباء من قوله « بمن » ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشمييني بألف ممدودة ثم نون ثم مثناة بصيغة استفهام المخاطب على إرادة الاستثبات أى أنت تشهد ، ثم استفهمه ثانياً : من يشهد معك ؟

**قوله في طريق الثالث ( حدثنا محمد بن عبد الله )** هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبه إلى جده ، وقد أخرجه أبو عبيد بن عمير في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق ، وكلام الإسماعيلي يشعر بأن البخارى أخرجه عن محمد بن سابق نفسه بلا واسطة .

**قوله ( أنه استشارهم في إملاص المرأة مثله )** يعنى مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد : الحديث أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إمامة وإمامة ، وذلك إذا ألقته ميتاً بسبب الجنابة ، وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم ، واستشارة عمر في ذلك أصل في سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات . وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى على الأكابر ويعلمها من دونهم ، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجيب لو كان صحيحاً لعلمه فلان مثلاً فإن ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فخفاؤه عن بعده أجوز ، وقد تعلق بقول عمر لتأين بمن يشهد معك من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترط أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات ، وهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد ، فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن ، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل واقعة لجواز المانع الخاص بتلك الصورة أو وجود سبب يقتضى التثبت وزيادة الاستظهار ولاسيما إذا قامت قرينة وقريب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان . قلت : وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الاستئذان وبسط هذه المسألة أيضاً هناك ، ويأتى أيضاً في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام ، وقد صرح عمر في قصة أبي موسى بأنه أراد الاستثبات . وقوله « في إملاص المرأة » أصرح في وجوب بالانفصال ميتاً من قوله في حديث أبي هريرة « قضى في الجنين » وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنابة ، فلو انفصل حياً ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة ، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية لعدم تيقن وجود الجنين ، وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين ؟ فيه وجهان : أحدهما الثاني ، ويظهر أثره فيما لو قادت نصفين أو شق بطنها فشوه الجنين ، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب وماتت الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد : ويحتاج من قال ذلك إلى تأويل الرواية وحملها على أنه انفصل وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه . قلت : وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود « فأسقطت غلاماً قد نبت شعره ميتاً » فهذا صريح في الانفصال ، ووقع مجموع ذلك في حديث الزهرى ، ففي رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الماضية في الطب « فأصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها » وفي

رواية مالك في هذا الباب «فطرحت جنينها» واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بولد الحرة لأن القصة وردت في ذلك ، وقوله «في إملاص المرأة» وإن كان فيه عموم لكن الراوى ذكر أنه شهد واقعة مخصوصة ، وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية : الواجب في جنين الأمة عشر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة عشر ديتها ، وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه<sup>(١)</sup> ولم يتعرض لجنين محكوم بتهوده أو تنصره ، ومن الفقهاء من قاسه على الجنين المحكوم بإسلامه تبعاً وليس هذا من الحديث ، وفيه أن القتل المذكور لا يجزى مجرى العمد والله أعلم . واستدل به على ذم السجع في الكلام ، ومحل الكراهة إذا كان ظاهر التكلف ، وكذا لو كان منسجماً لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل ، فأما لو كان منسجماً وهو في حق أو مباح فلا كراهة ، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذعان مخالف للطاعة كما وقع لمثل القاضي الفاضل في بعض رسائله «أو إقلاع عن معصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الجوزى في بعض مواظمه» وعلى هذا يحمل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا عن غيره من السلف الصالح ، والذي يظهر لى أن الذى جاء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عن قصد إلى التسجيع وإنما جاء اتفاقاً لعظم بلاغته ، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ، ومراتبهم في ذلك متفاوتة جداً . والله أعلم

## ٢٦ - باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد

٦٩٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ بَغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ . ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْبَغْرَةِ تُوْفِيَتْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا» .

٦٩١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلٍ فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةُ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ ، وَقَضَى أَنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا» .

قوله (باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذى قبله من وجهين ، قال الإسماعيلي : هكذا ترجم أن العقل على الوالد وعصبة الوالد ، وليس في الخبر إيجاب العقل على الوالد ، فإن أراد الوالدة التى كانت هى الجانية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبته انتهى . والمعتمد ما قال ابن بطال ، مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبته . قلت : وأبوها وعصبة أبيها عصبته فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبته ، وبينه لفظ الخبر الثانى في الباب أيضاً وقضى أن دية المرأة على عاقلتها وإنما ذكره بلفظ الوالد للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق القصة وقوله «لا على الولد» قال ابن بطال : يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبته لا يعقل عنها لأن العقل على العصبة دون ذوى الأرحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم ، قال : ومقتضى الخبر أن من

(١) كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها قبل قوله ولم يتعرض «وإسلامه تبعاً» ولعل فيه سقطاً وتحريفاً .

يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها ، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر . قلت : وقد ذكرت قبل هذا أن في رواية أسامة بن عمير « فقال أبوها إنما يعقلها بنوها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم الدية على العصبه » .

## ٢٧ - باب من استعان عبداً أو صيباً

ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكُتَّاب : ابعت إلى غلمانا ينفشون صوفاً ، ولا تبعث إلى حرا

٦٩١١ - حَدَّثَنِي عمرو بن زرارة أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز « عن أنس قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أخذ أبو طلحة بيدي فانطلق بي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله إن أنساً غلام كيس فليخدمك ، قال فخدمته في الحضر والسفر ، فوالله ما قال لي لشيء صنعته : لم صنعت هذا هكذا ، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا » .

قوله ( باب من استعان عبداً أو صيباً ) كذا للأكثر بالنون . وللنفسى والإسماعيلي « استعار » بالراء . قال الكرماني : ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر .

قوله ( ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب ) في رواية النفسى « معلم كتاب » بالتنكير .

قوله ( ابعت إلى غلماناً ينفشون ) هو بضم الفاء وبالشين المعجمة .

قوله ( صوفاً ولا تبعث إلى حراً ) كذا للجمهور بكسر الهمزة وفتح اللام الخفيفة بعدها ياء ثقيلة وذكره ابن بطال بلفظ «إلا» بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك ، وهو عكس معنى رواية الجماعة . وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة وكأنه منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يجزم به ، ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر بالتماس أبي طلحة من النبي صلى الله عليه وسلم وإجابته له ، وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعن رأيها فعل ذلك ، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا . قال ابن بطال : إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حراً لم يبلغ أو عبداً بغير إذن مولاه فهل كما من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلته . قلت : وفي الفرق من هذا التعليل نظر ، ونقل ابن التين ما قال ابن بطال ثم نقل عن الداودي أنه قال : يحمل فعل أم سلمة على أنها أهمهم قال فعلى هذا لا فرق بين حر وعبد ، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حراً لأنها أم لنا فمالنا كإلها وعبيدنا كعبيدها ، وأما أولادنا فاجتبتهم ، وقال الكرماني : لعل غرضها من منع بعث الحر لإكرام الحر وإيصال العوض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه ، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به . وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولاد الجيران فيما لا كبير مشقة فيه ولا يخاف منه التلف كما في حديث الباب ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أواخر الوصايا .

قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صهيب ، وقد تقدم منسوباً في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ، ومناسبة أثر أم سلمة لقصة أنس أن في كل منهما استخدام الصغير بإذن وليه ، وهو جار على العرف السائغ في

ذلك ، وإنما خصت أم سلمة العبيد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيدهم في الامر اليسير الذى لا مشقة فيه ، بخلاف الأحرار فلم تجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد ، وأما قصة أنس فإنه كان في كفالة أمه فرأت له من المصلحة أن يخدم النبي صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من تحصيل النفع العاجل والآجل ، فأحضرتة وكان زوجها معها فنسب الإحضار إليها تارة وإليه أخرى ، وهذا صدر من أم سليم أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كما سبق في «باب حسن الخلق» من كتاب الأدب واضحاً ، وكانت لأبي طلحة في إحضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي صلى الله عليه وسلم الخروج إلى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضاً ، وتقدم في كتاب المغازى قوله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة لما أراد الخروج إلى خيبر «التمس لى غلاماً يخرج معى فأحضر له أنساً» وقد بينت وجه الجمع المذكور في كتاب الأدب أيضاً ، قال الكرماني : مناسبة الحديث للترجمة أن الخدمة مستلزمة للإعانة ، وقوله في آخر الحديث «فما قال لى لشيء صنعته لم صنعت هذا هكذا ، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا» كذا وقع بصيغة واحدة في الإثبات والنفي ، وهو في الإثبات واضح وأما النفي فقال ابن التين مراده أنه لم يلمه في الشق الأول على شيء فعله ناقصاً عن إرادته تجوزاً عنه وحلماً ولا لأمه في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أن يخطئ فيه لو فعله ، وإلى ذلك أشار بقوله «هذا هكذا» لأنه كما صفتح عنه فيما فعله ناقصاً عن إرادته صفتح عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ، ولو فعله ناقصاً عن إرادته لصفح عنه . انتهى ملخصاً ، ولا يخفى تكلفه . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن جريج قال : أخبرني إسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن عليّة راويه في هذا الباب بلفظ «ولا لشيء لم أفعله لم لم تفعله» وهذا من رواية الأكاكبر عن الأصاغر فإن ابن عليّة مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا عن تلميذه .

## ٢٨ - باب المعدن جبار ، والبئر جبار

٦٩١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلْمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ وَالْبُئْرُ جُبَارٌ وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ .

قوله ( باب المعدن جبار والبئر جبار ) كذا ترجم ببعض الخبر ، وأفرد بعضه بعده ، وترجم في الزكاة لبقيته وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بتامه وبدأ فيه بالمعدن وثنى بالبئر ، وأورده هنا من طريق الليث قال «حدثني ابن شهاب» وهذا مما سمعه الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة .

قوله ( عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ) كذا جمعهما الليث ووافقه الأكثر ، واقتصر بعضهم على أبي سلمة ، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال «عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن» وهذا قد يظن أنه عن سعيد مرسل وعن أبي سلمة موصول ، وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدار قطني : المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة ، وليس قول يونس بمدفوع . قلت : قد تابعه الأوزاعي عن الزهري في قوله «عن عبيد الله» لكن قال «عن ابن عباس» بدل أبي هريرة ، وهو وهم من الراوى عنه

يوسف بن خالد كما نبه عليه ابن عدى ، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة شيئاً منه ، وروى بعض الضعفاء عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعضه ذكره ابن عدى وهو غلط ، وأخرج مسلم الحديث بتمامه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة ، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذي بعد وهمام بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي .

**قوله ( العجماء )** بفتح المهمله وسكون الجيم وبالمد تأنيث أعجم وهي البهيمة ، ويقال أيضاً لكل حيوان غير الإنسان ، ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول .

**قوله ( جبار )** بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذي لا شيء فيه ، كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب ، وعن مالك مالا دية فيه أخرجه الترمذى ، وأصله أن العرب تسمى السيل جباراً أى لا شيء فيه ، وقال الترمذى فسر بعض أهل العلم قالوا : العجماء الدابة المنفلتة من صاحبها فما أصابت من انفلاتها فلا غرم على صاحبها ، وقال أبو داود بعد تحريجه : العجماء التي تكون منفلتة لا يكون معها أحد ، وقد تكون بالنهار ولا تكون بالليل ووقع عند ابن ماجه في آخر حديث عبادة بن الصامت « والعجماء البهيمة من الأنعام وغيرها ، والجبار هو الهدر الذي لا يغرم » كذا وقع التفسير مدرجاً وكأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربى أن بناء ج ب ر للرفع والإهدار من باب السلب وهو كثير يأتي اسم الفعل والفاعل لسلب معناه كما يأتي لإثبات معناه ، وتعقبه شيخنا في شرح الترمذى بأنه للرفع على بابه لأن إتلافات آدمى مضمونة مقهور متلفها على ضمانها ، وهذا إتلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد ، وسيأتى بقية ما يتعلق بالعجماء في الباب الذى يليه .

**قوله ( والبئر جبار )** في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم « والبئر جرحها جبار » أما البئر فهى بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة مهموزة ويجوز تسهيلها وهى مؤنثة وقد تذكر على معنى القليب والطوى والجمع أبور وآبار بالمد والتخفيف وبهمزتين بينهما موحدة ساكنة ، قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العادية القديمة التى لا يعلم لها مالك تكون في البادية فيقع فيها إنسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد ، وكذلك لو حفر بئراً في ملكه أو في موات فوقع فيها إنسان أو غيره فتلّف فلا ضمان إذا لم يكن منه تسبب إلى ذلك ولا تحرير ، وكذا لو استأجر إنساناً ليحفر له البئر فانهارت عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئراً في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره بغير إذن فتلّف بها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة في ماله ، وإن تلف بها غير آدمى وجب ضمانه في مال الحافر ، ويلتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور ، والمراد بجرحها وهى بفتح الجيم لا غير كما نقله في النهاية عن الأزهرى ما يحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الإتلافات ملحقه بها قال عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لأنه الأغلب أو هو مثال نبه به على ما عدها والحكم في جميع الإتلافات بها سواء كان على نفس أو مال ، ورواية الأكثر تتناول ذلك على بعض الآراء ، ولكن الراجح الذى يحتاج لتقدير لا عموم فيه ، قال ابن بطال : وخالف الحنفية في ذلك فضمنوا حافر البئر مطلقاً قياساً على ركب الدابة ، ولا قياس مع النص ، قال ابن العربى اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبئر ، وجاءت رواية شاذة بلفظ « النار جبار » بنون وألف ساكنة قبل الراء ومعناه عندهم أن من استوقد ناراً مما يجوز له فتعدت حتى أتلفت شيئاً فلا ضمان عليه ، قال وقال بعضهم : صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار

بالباء لا بالألف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك ، قلت هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجزم بأن معمرأ صحفه حيث رواه عن همام عن أنى هريرة ، قال ابن عبد البر : ولم يأت ابن معين على قوله بدليل ، وليس بهذا ترد أحاديث الثقات . قلت : ولا يعترض على الحفاظ الثقات بالاحتمالات . ويؤيده ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أنى هريرة على ذكر البئر دون النار ، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث المحدث أن يعتمد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ، ويؤيده أيضاً أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظ «والجب جبار» بجم مضمومة وموحدة ثقيلة وهى البئر ، وقد اتفق الحفاظ على تغليب سفيان بن حسين حيث روى عن الزهرى في حديث الباب «الرجل جبار» بكسر الراء وسكون الجيم ، وماذاك إلا أن الزهرى مكث من الحديث والأصحاب فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منكرأ ، وقال الشافعى : لا يصح هذا . وقال الدارقطنى : رواه عن أنى هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد ابن سيرين فلم يذكروها ، وكذلك رواه أصحاب الزهرى وهو المعروف : نعم الحكم الذى نقله ابن العربى صحيح ويمكن أن يتلقى من حيث المعنى من الإلحاق بالعجماء ويلتحق به كل جماد ، فلو أن شخصاً عثر فوقع رأسه فى جدار فمات أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء .

**قوله ( والمعدن جبار )** وقع فى رواية الأسود بن العلاء عند مسلم «والمعدن جرحها جبار» والحكم فيه ماتقدم فى البئر لكن البئر مؤنثة والمعدن مذكر فكأنه ذكره بالتأنيث للمؤاخاة أو لملاحظة أرض المعدن ، فلو حفر معدناً فى ملكه أو فى موات فوقع فيه شخص فمات قدمه هدر ، وكذا لو استأجر أجيراً يعمل له فانهار عليه فمات ، ويلتحق بالبئر والمعدن فى ذلك كل أجير على عمل كمن استؤجر على صعود نخلة فسقط منها فمات .

**قوله ( وفى الركاز الخمس )** تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الزكاة

**٢٩ - باب العجماء جبار .** وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمنون من النفحة ، ويضمنون من رد العنان . وقال حماد : لا تضمن النفحة إلا أن ينخس إنسان الدابة . وقال شريح : لا تضمن ما عاقبت أن يضربها فتضرب برجلها . وقال الحكم وحماد : إذا ساق المكارى حماراً عليه امرأة فتخر لا شيء عليه . وقال الشعبي : إذا ساق دابة فأتعها فهو ضامن لما أصابت ، وإن كان خلفها مترسلاً لم يضمن .

**٦٩١٣ -** حدثنا مسلم حدثنا شعبة عن محمد بن زياد «عن أنى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : العجماء عقلها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفى الركاز الخمس» .

**قوله ( باب العجماء جبار )** أفرداها بترجمة لما فيها من التفاريع الزائدة عن البئر والمعدن ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك .

**قوله ( وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون )** بالتشديد ( من النفحة ) بفتح النون وسكون الفاء ثم حاء مهملة أى الضربة بالرجل ، يقال نفحت الدابة إذا ضربت برجلها ونفح بالمال رمى به ونفح عن فلان ونافح دفع ودافع .

قوله ( ويضمنون من رد العنان ) بكسر المهملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة ليصرفها الراكب كما يختار والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلفت الراكب عنانها فأصابته برجلها شيئاً ضمنه الراكب ، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين ، وهذا سند صحيح ، وأسند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن سيرين نحوه .

قوله ( وقال حماد لا تضمن النفحة إلا أن ينخس ) بنون ومعجمة ثم مهملة أى يطعن .

قوله ( إنسان الدابة ) هو أعم من أن يكون صاحبها أو أجنبياً ، وهذا الأثر وصل بعضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دابته فضربت برجلها فقال : يضمن ، وقال حماد : لا يضمن .

قوله ( وقال شريح ) هو ابن الحارث القاضى المشهور .

قوله ( لا يضمن ما عاقبت ) أى الدابة ( أن يضربها فتضرب برجلها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شرح قال : يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت : وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فأصابته . وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد « أو رأسها إلا أن يضربها رجل فتعاقبه فلا ضمان » .

قوله ( وقال الحكم ) أى ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصغر هو الكوفى أحد فقهاءهم ( وحماد ) هو ابن أبى سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضاً .

قوله ( إذا ساق المكارى ) بكسر الراء ويفتحها أيضاً .

قوله ( حماراً عليه امرأة فتخر ) بالخاء المعجمة أى تسقط .

قوله ( لاشئ عليه ) أى لاضمان .

قوله ( وقال الشعبي إذا ساق دابة فأتعبها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلاً لم يضمن ) وصلها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق إسماعيل بن سالم عن عامر وهو الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة وأتعبها فأصابته إنساناً فهو ضامن ، فإن كان خلفها مترسلاً أى يمشى على هينته فليس عليه ضمان فيما أصابت . قال ابن بطلال : فرق الحنفية فيما أصابت الدابة بيدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت بسبب ، ويضمن ما أصابت بيدها وفمها ، فأشار البخارى إلى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة مما يخالف ذلك . وقد احتج لهم الطحاوى بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والفم واحتج برواية سفيان بن حسين « الرجل جبار » وقد غلظه الحفاظ ، ولو صح فاليد أيضاً جبار بالقياس على الرجل . وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هى معه مباشرة ولا تسبب ، ويحتمل أن يقال حديث « الرجل جبار » مختصر من حديث « العجماء جبار » لأنها فرد من أفراد العجماء ، وهم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه ، وقد وقع في حديث الباب زيادة « والرجل جبار » أخرجه الدار قطنى من



طريق آدم عن شعبة ، وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهي وهم ، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا إن أوقفها في الطريق ، وأما السائق فقيل ضامن لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفحة بمرأى عينه فيمكنه الاحتراز عنها ، والراجع عندهم لا يضمن النفحة وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف الفم فإنه يمنعها باللجام وكذا قال الحنابلة .

**قوله ( حدثنا مسلم )** هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجمحي والسند بصريون .

**قوله ( عن أبي هريرة )** في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زيادة « سمعت

أبا هريرة » .

**قوله ( العجماء عقلها جبار )** في رواية حامد البلخي عن أبي زيد عن شعبة « جرح العجماء جبار » أخرجه الإسماعيلي ، ووقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم « العجماء جرحها جبار » وكذا في حديث كثير بن عبد الله المزني عند ابن ماجه ، وفي حديث عبادة بن الصامت عنده ، وقال شيخنا في شرح الترمذي : وليس ذكر الجرح قيداً وإنما المراد به إتلافها بأى وجه كان سواء كان بجرح أو غيره ، والمراد بالعقل الدية أى لا دية فيما تتلفه . وقد استدلل بهذا الإطلاق من قال : لا ضمان فيما أتلفت البهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راکبها أو سائقها أو قائدها ، وهو قول الظاهرية ، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل إذا كان راکباً كأن يلوى عنانها فتتلف شيئاً برجلها مثلاً أو يطعنها أو يزرعها حين يسوقها أو يقودها حتى تتلف مامرت عليه ، وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه . وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة إنسان فإنه يضمن ما أتلفته من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقاً أو راکباً أو قائداً سواء كان مالكاً أو أجيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً ، وسواء أتلفت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً ، والحجة في ذلك أن الإتلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهي كالألة بيده ففعلها منسوب إليه سواء حملها عليه أم لا ، سواء علم به أم لا وعن مالك كذلك إلا إن رمحت بغير أن يفعل بها أحد شيئاً ترع بسببه ، وحكاها ابن عبد البر عن الجمهور . وقد وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري بلفظ « السائمة جبار » وفيه إشعار بأن المراد بالعجماء البهيمة التي ترعى لا كل بهيمة ، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لأنه الغالب على السائمة ، وليس المراد بها التي لا تتلف كما في الزكاة فإنه ليس مقصوداً هنا ، واستدل به على أنه لا فرق في إتلاف البهيمة للزرع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية ، وقال الجمهور : إنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهاراً ، وأما بالليل فإن عليه حفظها ، فإذا أتلفت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أتلفت ، ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضاً وابن ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضاً من رواية محمد بن ميسرة وإسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام ابن محيصة الأنصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضارية فدخلت حائطاً فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشى ما أصابت ماشيتهم بالليل » وأخرج ابن ماجه أيضاً من رواية الليث عن الزهري عن ابن محيصة أن ناقة للبراء ولم يسم حراماً ، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلاً قال « عن حرام بن محيصة عن أبيه » وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري « عن حرام بن سعيد بن محيصة أن ناقة » وأخرجه

الشافعي في رواية المزني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فزاد مع حرام سعيد بن المسيب قالا « إن ناقة للبراء » وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على ألوان والمسند منها طريق حرام عن البراء . وحرام بمهملتين اختلف هل هو ابن محيصة نفسه أو ابن سعد بن محيصة ، قال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه . قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون للزهري فيه ثلاثة أشياخ ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسلًا فهو مشهور حدث به الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد تعقبوه بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال مع الجهل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء لثبوتة ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث « العجماء جبار » لأنه من العام المراد به الخاص ، فلما قال « العجماء جبار » وقضى فيما أفسدت العجماء بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العجماء من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقض على الخفية أنهم لم يستمروا على الأخذ بعمومه في تضمين الراكب متمسكين بحديث « الرجل جبار » مع ضعف روايته كما تقدم ، وتعقب بعضهم على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قوم إرسال المواشي ليلاً وحبسها نهاراً انعكس الحكم على الأصح ، وأجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك ، ونظيره القسم الواجب للمرأة لو كان يكتب ليلاً ويأوى إلى أهله نهاراً لانعكس الحكم في حقه مع أن عماد القسم الليل ، نعم لو اضطربت العادة في بعض البلاد فكان بعضهم يرسلها ليلاً وبعضهم يرسلها نهاراً فالظاهر أنه يقضى بما دل عليه الحديث .

### ٣٠ — باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم

٦٩١٤ — حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرُخْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا »

قوله ( باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم ) بضم الجيم وسكون الراء ، وقد بينت في الجزية حكمة هذا القيد وأنه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من قاعدة الشرع ، ووقع نصاً في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الإسماعيلي بلفظ « حق » وللبهقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ « من قتل معاهداً له ذمة الله ورسوله » ولأبي داود والنسائي من حديث أبي بكر « من قتل معاهداً في غير كنهه » والذمي منسوب إلى الذمة وهي العهد ومنه « ذمة المسلمين واحدة » .

قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد .

قوله ( حدثنا الحسن ) هو ابن عمرو الفقيمي بفاء ثم قاف مصغر وقد بينت حاله في كتاب الجزية .

قوله ( مجاهد عن عبد الله بن عمرو ) هكذا في جميع الطرق بالنعنة وقد وقع في رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلاً بين مجاهد وعبد الله

أخرجه النسائي وابن أبي عاصم من طريقه ، وجزم أبو بكر البردنجي في كتابه في بيان المرسل أن مجاهداً لم يسمع من عبد الله بن عمرو .

**قوله ( من قتل نفساً معاهداً )** كذا ترجم بالذمي ، وأورد الخبر في المعاهد وترجم في الجزية بلفظ « من قتل معاهداً » كما هو ظاهر الخبر ، والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء كان يعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم ، وكأنه أشار بالترجمة هنا إلى رواية مروان بن معاوية المذكورة فإن لفظه « من قتل قتيلاً من أهل الذمة » وللترمذى من حديث أبي هريرة « من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله » الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جنادة ونقلت ترجيح الدارقطني لرواية مروان لأجل الزيادة وبينت أن مجاهداً ليس مدلساً وسماعه من عبد الله بن عمرو ثابت فترجح رواية عبد الواحد لأنه تويع وانفرد مروان بالزيادة ، وقوله « لم يرح » تقدم شرحه في الجزية ، والمراد بهذا النفي وإن كان عاماً التخصيص بزمان ما لما تعاضدت الأدلة العقلية والنقلية أن من مات مسلماً ولو كان من أهل الكباثر فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار ومآله إلى الجنة ولو عذب قبل ذلك .

**قوله ( ليوجد )** كذا للأكثر هنا وفي رواية الكشميبي بحذف اللام .

**قوله ( أربعين عاماً )** كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الإسماعيل فقال « سبعين عاماً » ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذى من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه « وإن ربحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفاً » ومثله في رواية صفوان بن سليم المشار إليها ، ونحوه لأحمد من طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم « سيكون قوم لهم عهد فمن قتل منهم رجلاً لم يرح رائحة الجنة وإن ربحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً » وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « من مسيرة مائة عام » وفي الطبراني عن أبي بكر « خمسمائة عام » ووقع في الموطأ في حديث آخر « إن ربحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام » وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة ، وفي حديث لجابر ذكره صاحب الفردوس « إن ريح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام » وهذا اختلاف شديد ، وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال : الأربعون هي الأشد فمن بلغها زاد عمله ويقينه وندمه ، فكأنه وجد ريح الجنة التي تبعته على الطاعة ، قال : والسبعون آخر المعتكف ويعرض عندها الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد ربحها من المدة المذكورة ، وذكر في الخمسمائة كلاماً متكلفاً حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبي ونبي فمن جاء في آخرها وآمن بالنبين يكون أفضل من غيره فيجد ريح الجنة ، وقال الكرمانى : يحتمل أن لا يكون العدد بخصوصه مقصوداً بل المقصود المبالغة في التكثير ، ولهذا خص الأربعين والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الأحاد وآحاده عشرة والمائة عشرات والألف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة إذ أجزاءه بقدره وهي النصف والثلث والسدس بغير زيادة ولانقصان ، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض . قلت : والذي يظهر لى في الجمع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به ريح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت للمبالغة ، والخمسمائة ثم الألف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فمن أدركه من المسافة البعدى أفضل ممن أدركه من المسافة القربى وبين ذلك ، وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذى فقال : الجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم . ثم

رأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال : ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يخلق الله من إدراكه فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة . ونقل ابن بطال أن المهلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذمي أو المعاهد لا يقتل به للاقتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون الدينوى ، وسيأتى البحث في هذا الحكم في الباب الذى بعده

### ٣١ - باب لا يقتل المسلم بالكافر

٦٩١٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ أَنَّ عَامراً حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ قَالَ « قُلْتُ لِعَلِيٍّ ح » وَحَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عِيْنَةَ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَحِيْفَةَ قَالَ « سَأَلْتُ عَلِيّاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ ؟ - وَقَالَ ابْنُ عِيْنَةَ مَرَّةً : مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ - فَقَالَ : وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ ، إِلَّا فَهَمًّا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا فِي الصَّحِيْفَةِ ، قُلْتُ : وَمَا فِي الصَّحِيْفَةِ ؟ قَالَ الْعَقْلُ ، وَفِكَاكَ الْأَسِيرِ ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » .

**قوله ( باب لا يقتل المسلم بالكافر )** عقب هذه الترجمة بالتى قبلها للإشارة إلى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمي أن يقتص من المسلم إذا قتله عمداً ، وللإشارة إلى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل كافر ، بل يحرم عليه قتل الذمي والمعاهد بغير استحقاق .

**قوله ( حدثنا صدقة بن الفضل )** ثبت في بعض النسخ هنا « حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامراً حدثهم عن أبي جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ » والصواب ما عند الأكثر ، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية .

**قوله ( مطرف )** بمهمله وتشديد الراء هو ابن طريف بوزن عظيم كوفي مشهور .

**قوله ( سألت علياً )** تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال ، وهذا السياق أخصر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف ، قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند « هل عندكم شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير القرآن ؟ ولم يتردد فقال : لا والذي فلَقَ الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهم يؤتبه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة » فذكره ، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح الحديث وبيان اختلاف ألفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالعقل وفكك الأسير ، وأما ترك قتل المسلم بالكافر فأخذ به الجمهور ، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في معناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول ذمياً استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر ، وهي لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد في الأرض ، وبخالف الحنفية فقالوا : يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسى ، واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن عن قيس بن عباد عن علي بلفظ « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » وأخرجه أيضاً من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقى عن عائشة ومعقل بن يسار ، وطرقه كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن ، وعلى تقدير قبوله فقالوا : وجه الاستدلال منه أن تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر ، قالوا : وهو من عطف الخاص على

العام فيقتضى تخصيصه ، لأن الكافر الذى يقتل به ذو العهد هو الحرى دون المساوى له والأعلى ، فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحرى فيجب أن يكون الكافر الذى لا يقتل به المسلم هو الحرى تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال الطحاوى : ولو كانت فيه دلالة على نفي قتل المسلم بالذمى لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهد في عهده وإلا لكان لحناً والنبي صلى الله عليه وسلم لا يلحن ، فلما لم يكن كذلك علمنا أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، قال : ومثله في القرآن ﴿واللأئى يمس من الحيض من نسائك إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللأئى لم يحضن﴾ فإن التقدير واللأئى يمس من الحيض واللأئى لم يحضن ، وتعقب بأن الأصل عدم التقدير ، والكلام مستقيم بغيره إذا جعلنا الجملة مستأنفة ، ويؤيده اقتصار الحديث الصحيح على الجملة الأولى . ولو سلم أنها للعطف فالمشاركة في أصل النفي لا من كل وجه ، وهو كقول القائل مررت بزید منطلقاً وعمرو فإنه لا يوجب أن يكون وعمرو منطلقاً أيضاً بل المشاركة في أصل المرور ، وقال الطحاوى أيضاً : لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق بالدماء التى يسقط بعضها ببعض ، لأن في بعض طرقه «المسلمون تتكافأ دماؤهم» وتعقب بأن هذا الحصر مردود ، فإن في الحديث أحكاماً كثيرة غير هذه ، وقد أبدى الشافعى له مناسبة فقال : يشبه أن يكون لما أعلمهم أن لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال «لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد في عهده» ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصاً ولا يقتل من له عهد مادام عهده باقياً ، وقال ابن السمعاني : وأما حملهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبرة بعموم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ، ومن حيث المعنى أن الحكم الذى يبنى في الشرع على الإسلام والكفر إنما هو لشرف الإسلام أو لنقص الكفر أو لهما جميعاً فإن الإسلام ينبوع الكرامة والكفر ينبوع الهوان ، وأيضاً إباحة دم الذمى شبهة قائمة لوجود الكفر المبيح للدم والذمة إنما هى عهد عارض منع القتل مع بقاء العلة فمن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذمياً فإن اتفق القتل لم يتجه القول بالقود لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود . قلت : وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فأسند عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لزفر إنكم تقولون تدرأ الحدود بالشبهات فجتتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر ، قال : فاشهد على أنى رجعت عن هذا وذكر ابن العرى أن بعض الحنفية سأل الشاشى عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالعموم فيقول أخصه بالحرى ، فعدل الشاشى عن ذلك فقال : وجه دليل السنة والتعليل ، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضى التعليل فمعنى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالإسلام . فأسكته . ومما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطنى من طريق عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبى يحيى عن ربيعة عن ابن البيلمانى عن ابن عمر قال «قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً بكافر وقال : أنا أولى من وفى بدمته» قال الدارقطنى : إبراهيم ضعيف ولم يروه موصولاً غيره ، والمشهور عن ابن البيلمانى مرسل ، وقال البيهقى : أخطأ راويه عمار بن مطر على إبراهيم في سنده ، وإنما يرويه إبراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن البيلمانى ، هذا هو الأصل في هذا الباب ، وهو منقطع وراويه غير ثقة ، كذلك أخرجه الشافعى وأبو عبيد جميعاً عن إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى . قلت : لم ينفرد به إبراهيم كما يوهمه كلامه ، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوى من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن البيلمانى ، وابن البيلمانى ضعفه جماعة ووثق فلا يحتج بما ينفرد به إذا وصل ، فكيف إذا أرسل ، فكيف إذا خالف ؟ قاله الدارقطنى . وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن إبراهيم ، بلغنى أن إبراهيم قال :

أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر عن ابن البيلماني ، فرجع الحديث على هذا إلى إبراهيم ، وإبراهيم ضعيف أيضاً ، قال أبو عبيدة : وبمثل هذا السند لا تسفك دماء المسلمين . قلت : وتبين أن عمار بن مطر خبط في سنده ، وذكر الشافعي في « الأم » كلاماً حاصله أن في حديث ابن البيلماني أن ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية ، قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً لأن حديث « لا يقتل مسلم بكافر » خطب به النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان . قلت : ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم عن الشافعي ، فإن خطبة يوم الفتح كانت بسبب القتيل الذي قتله خزاعة وكان له عهد ، فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لو قتلت مؤمناً بكافر لقتلته به » وقال « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهد » فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخزاعي بالمعاهد الذي قتله . وبالحكم الثاني إلى النهي عن الإقدام على ما فعله القاتل المذكور ، والله أعلم . ومن حججه قطع المسلم بسرقة مال الذمي ، قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لولا النص ، وأجاب غيره بأن القطع حق لله ، ومن ثم لو أعيدت السرقة بعينها لم يسقط الحد ولو عفا ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضاً القصاص يشعر بالمساواة ولا مساواة للكافر والمسلم ، والقطع لا تشترط فيه المساواة

٣٢ — باب إذا لطمَ المسلم يهودياً عند الغضب ، رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٦٩١٦ — حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه « عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ » .

٦٩١٧ — حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه « عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم قد لطم وجهه فقال : يا محمد ، إن رجلاً من أصحابك من الأنصار قد لطم وجهي . فقال : ادعوه ، فدعوه ، فقال : أَلَطَمْتَ وجهه ؟ قال : يا رسول الله ، إني مررتُ باليهود فسمعتُهُ يقول : والذي اصطفى موسى على البشر ، قال فقلتُ : أعلَى محمدٍ صلى الله عليه وسلم ! قال فأخذتني غضبةً فلطمته . قال : لا تُخَيِّرُونِي من بين الأنبياء ، فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يُفِيق ، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفاق قبلي أم جرى بصعقة الطور » .

قوله ( باب إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب ) أى لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة ، وكأنه رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة ، فلما لم يقتص النبي صلى الله عليه وسلم للذمي من المسلم دل على أنه لا يجرى القصاص ، لكن ليس كل الكوفيين يرى القصاص في اللطمة فيختص الإيراد بمن يقول منهم بذلك .

قوله ( رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) تقدم موصولاً مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وفي بعض طرقه كما بينته هناك « فقال اليهودى إن لى ذمة وعهداً » .

قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تخيروا بين الأنبياء . وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه

عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول صلى الله عليه وسلم قد لطم وجهه الحديث ( كذا اقتصر في السند الأول على بعض المتن وساقه تماماً بالسند الثاني ، وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تماماً ومختصراً ، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « لا تخيروا بين الأنبياء » وزاد « فإن الله بعثهم كما بعثني » قال الإسماعيلي : لم يزد على ذلك ، ورواه يحيى القطان عن سفيان تماماً . قلت : وليس فيه « فإن الله بعثهم كما بعثني » .

قوله ( جاء رجل ) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى .

قوله ( لطم وجهي ) في رواية السرخسي « قد لطم وجهي » .

قوله ( فقال ألطمت وجهه ) كذا للأكثر بهمزة الاستفهام وفي رواية الكشميهني « لم لطمت » .

قوله ( أم جوزي ) في رواية الكشميهني « جزى » بغير واو والأول أولى ، وفي الحديث استعداد الذمي على المسلم ، ورفعته إلى الحاكم ، وسماع الحاكم دعواه ، وتعلم من لم يعرف الحكم ما خفى عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم ، وأن الذمي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز للمسلم المعروف بالعلم تعزيره على ذلك ، وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام .

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الديات والقصاص من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثاً ، المعلق منها وما في معناها من المتابعات سبعة أحاديث والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى أربعون والخالص منها أربعة عشر حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر « إن من ورطات الأمور » وحديث ابن عباس « أبغض الناس إلى الله ثلاث : ملحد في الحرم » الحديث ، وحديث أنس « لو اطلع عليك » وحديث ابن عباس « هذه وهذه سواء » وحديث أبي قلابة المرسل « ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث » وحديثه المرسل « دخل على نفر من الأنصار » الحديث في القسامة . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية وعشرون أثراً بعضها موصول وسائرهما معلق ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ) كذا في رواية الفربرى . وسقط لفظ « كتاب » من رواية المستملى ، وأما النسفى فقال « كتاب المرتدين » ثم بسمل ثم قال « باب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ » وقوله « والمعاندين » كذا للأكثر بالنون ، وفي رواية الجرجاني بالهاء بدل النون والأول الصواب

### ١ - باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة

قال الله تعالى ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ ﴿ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾

٦٩١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا : أَيْنَا لَمْ يَلْبَسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لَقْمَانَ ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ . »

٦٩١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ح . وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ « عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعَقُوقُ الْوَالِدِينَ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ ( ثَلَاثًا ) أَوْ قَوْلُ الزُّورِ ، فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا حَتَّى قَلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ . »

٦٩٢٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَائِرُ ؟ قَالَ : الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ عَقُوقُ الْوَالِدِينَ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْيَمِينُ الْغَمُوسُ . قُلْتُ : وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ ؟ قَالَ : الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ . »



٦٩٢١ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ «عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ يَارَسُولَ اللَّهِ أَنْتَوَأَخِذْ بِمَا عَمَلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ؟ قَالَ : مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أَخَذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ» .

قوله ( باب إثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة . قال الله عز وجل ﴿ إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ و ﴿ لَنْ أَسْرُكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ) في رواية القابسي بعد قوله وقتالهم ﴿ وَإِثْمٌ مِنْ أَسْرَكَتِ الْخِمْ ﴾ وحذف لفظ «باب» والواو في قوله ﴿ وَلَنْ أَسْرُكَتَ ﴾ لعطف آية على آية والتقدير وقال لئن أشركت لأنه في التلاوة بلا واو ، قال ابن بطال : الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك ، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه فالمشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل لمن أخرجه من العدم إلى الوجود مساوياً فنسب النعمة إلى غير المنعم بها ، والآية الثانية حوطب بها النبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره ، والإحباط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى ﴿ فِيمَتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ وذكر فيه أربعة أحاديث :

الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب ، وأشرت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الإسناد والمتن وفي آخره «ليس كما يقولون ﴿ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ بشرك» الحديث ، وقد أرسل التفسير المذكور بعض رواته ، فعند ابن مردويه من طريق عيسى ابن يونس عن الأعمش مختصراً ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ قال : بشرك ، ومن طريق أبي أحمد الزبيرى عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء ، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن إبراهيم في قوله ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ قال : لم يخلطوه بشرك ، هكذا أورده موقوفاً على إبراهيم ، ومن وجه آخر عن علقمة مثله ، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقوفاً عليه ، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففزع فسأل أبي بن كعب فقال : إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلمان : آية قد بلغت منى كل مبلغ ، فذكرها فقال سلمان : هو الشرك ، فسر زيد بذلك وأورد من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ، ثم أورد عن عكرمة قولاً آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال : هذه الآية لإبراهيم خاصة ، ليست لهذه الأمة . وسندهما ضعيف ، وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين . قال الطيبي ردأ على من زعم أن لفظ اللبس يأى تفسير الظلم هنا بالشرك معتلاً بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان ، فأجاب بأن المراد بالذين آمنوا أعم من المؤمن الخالص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خيراً للموصول مع صلته يقتضى أن ما بعده ثابت لمن قبله لاكتسابه ما ذكر من الصفة ، ولا ريب أن الأمن المذكور ثانياً هو المذكور أولاً فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَسْرُكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ ﴾ إلى قوله - أحق بالأمن - قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد ، وكذلك الآية التي صدر بها ، وأما الآية الأخرى فقالوا هي قضية شرطية ولا تستلزم الوقوع ، وقيل الخطاب له والمراد الأمة ، والله أعلم .

الحديث الثاني حديث أبي بكر في أكبر الكبائر ، وقد مضى شرحه في الشهادات وفي عقوق الوالدين من كتاب الأدب .

الحديث الثالث حديث عبد الله بن عمرو في ذكر الكبائر أيضاً ، وقد تقدم شرحه في «باب اليمين الغموس» من كتاب الأيمان والندور .

قوله ( جاء أعرابي ) لم أقف على اسمه .

قوله ( قلت وما اليمين الغموس ) السائل عن ذلك قد بينته عند شرح الحديث المذكور ، ومحمد بن الحسين بن إبراهيم في أول السند هو المعروف بابن إشكاب أخو علي وهو من أقران البخاري ولكنه سمع قبله قليلاً ومات بعده . وعبيد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري المشهورين وقد أكثر عنه بلا واسطة ، وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الديات في «باب جنين المرأة» وربما روى عنه بواسطة كهذا الحديث الرابع حديث ابن مسعود ،

قوله ( سفيان ) هو الثوري .

قوله ( قال رجل ) لم أقف على اسمه .

قوله ( ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر ) قال الخطابي : ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة أن الإسلام يجب ما قبله ، وقال تعالى ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ قال : ووجه هذا الحديث أن الكافر إذا أسلم لم يؤخذ بما مضى ، فإن أساء في الإسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر الإسلام فإنه إنما يؤخذ بما جناه من المعصية في الإسلام ويبكت بما كان منه في الكفر كأن يقال له : أليست فعلت كذا وأنت كافر فهلا منعك إسلامك عن معاودة مثله ؟ انتهى ملخصاً ، وحاصله أنه أول المؤاخذة في الأول بالتبكي وفي الآخر بالعقوبة ، والأولى قول غيره : إن المراد بالإساءة الكفر لأنه غاية الإساءة وأشد المعاصي فإذا ارتد ومات على كفره كان كمن لم يسلم فيعاقب على جميع ما قدمه ، وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث بعد حديث «أكبر الكبائر الشرك» وأورد كلاً في أبواب المرتدين ، ونقل ابن بطلال عن المهلب قال : معنى حديث الباب من أحسن في الإسلام بالتمادي على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه ، قال ابن بطلال : فعرضته على جماعة من العلماء فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر للإجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل في الجاهلية . قلت : وبه جزم المحب الطبري . ونقل ابن التين عن الداودي معنى من أحسن مات على الإسلام ، ومن أساء مات على غير الإسلام . وعن أبي عبد الملك البوني : معنى من أحسن في الإسلام أي أسلم إسلاماً صحيحاً لا نفاق فيه ولا شك ، ومن أساء في الإسلام أي أسلم رياء وسمعة وبهذا جزم القرطبي ، ولغيره معنى الإحسان الإخلاص حين دخل فيه وداومه عليه إلى موته ، والإساءة بضد ذلك فإنه إن لم يخلص إسلامه كان منافقاً فلا ينهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك . قلت : وحاصله أن الخطابي حمل قوله «في الإسلام» على صفة خارجة عن ماهية الإسلام ، وحمله غيره على صفة في نفس الإسلام وهو أوجه .

تبيينه : حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الإيمان معلقاً عن مالك ، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم ، وظاهر ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم ، وقد مضى القول في توجيه الثاني عند شرحه ، ويحتمل أن يجيء هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخير في الكفر أنه كان سبباً لعمله الخير في الإسلام . ثم وجدت في « كتاب السنة » لعبد العزيز بن جعفر وهو من رعوس الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الإجماع الذي نقلاه ، وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد أنه قال : بلغني أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يؤاخذ بما كان في الجاهلية ، ثم رد عليه بحديث ابن مسعود ففيه أن الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته إذا أصر عليها في الإسلام فإنه يؤاخذ بها لأنه بإصراره لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يسقط عنه ذنب تلك المعصية لإصراره عليها ، وإلى هذا ذهب الحلبي من الشافعية ، وتأول بعض الحنابلة قوله ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ على أن المراد ما سلف مما انتهوا عنه ، قال : والاختلاف في هذه المسألة مبني على أن التوبة هي الندم على الذنب مع الإقلاع عنه والعزم على عدم العود إليه والكافر إذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تائباً منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجواب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكون بإسلامه كيوم ولدته أمه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم قتل الذي قال لا إله إلا الله حتى قال في آخره « حتى تمنيت أنني كنت أسلمت يومئذ » .

٢ - باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم . وقال ابن عمر والزهري وإبراهيم ثقُل المرتدة . وقال الله تعالى : ﴿ كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حقّ وجاءهم البينات ، والله لا يهدي القوم الظالمين . أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون ﴾ . وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ﴾ . وقال ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم كفروا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً ﴾ . وقال ﴿ من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين ﴾ وقال ﴿ ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدي القوم الكافرين . أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم وأولئك هم الغافلون . لا جرّم ﴾ يقول حقاً ﴿ أنهم في الآخرة هم الخاسرون ﴾ - إلى قوله - ﴿ ثم إن ربك من بعدها لغفور رحيم ﴾ ولا يزالون يُقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾

٦٩٢٢ - حدّثنا أبو الثَّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرٍّ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ « أَتَى عَلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَزْنَادِقَةٌ فَأَحْرَقَهُمْ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا تَعْدَبُوا بَعْدَابَ اللَّهِ ، وَلَقَتَلْتَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ بَدَلَ .

٦٩٢٣ — حَدَّثَنَا مَسَدُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ قُرَّةِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ هَلَالٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ « عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ ، فَكَلَاهُمَا سَأَلَ ، فَقَالَ : يَا أَبَا مُوسَى — أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ — قَالَ قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطَّلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَا شَعَرْتُ أَنْهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ . فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِيَوَاكِهِ تَحْتَ شَفْتِهِ قَلَصْتُ ، فَقَالَ : لَنْ — أَوْلَا — نَسْتَعْمَلُ عَلَى عَمَلِنَا مِنْ أَرَادِهِ ، وَلَكِنْ إِذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى — أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ — إِلَى الْيَمَنِ ، ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةَ قَالَ : انزِلْ ، فَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مَوْثِقٌ ، قَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ . قَالَ : اجْلِسْ . قَالَ : لَا أَجْلِسُ حَتَّى يَقْتُلَ ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ( ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ) ، فَأَمَرَ بِهِ فُقْتِلَ . ثُمَّ تَذَاكُرُ قِيَامَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : اللَّيْلِ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : أَمَا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَامُ ، وَأَرْجُو فِي نَوْمِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمِي » .

قوله ( باب حكم المرتد والمتردة ) أى هل هما سواء أم لا .

قوله ( واستتابتهم ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية القابسي « واستتابتها » وحذف للباقيين لكنهم ذكروها كأبي ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره . وتوجيه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس ، قال ابن المنذر : قال الجمهور تقتل المتردة ، وقال على تسترق وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى ، وقال الثوري تحبس ولا تقتل وأسنده عن ابن عباس قال وهو قول عطاء ، وقال أبو حنيفة : تحبس الحررة ويؤمر مولى الأمة أن يجبرها .

قوله ( وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم ) يعنى النخعي : تقتل المتردة ، أما قول ابن عمر فنسبه مغلطاً إلى تخرج ابن أبي شيبة ، وأما قول الزهرى وإبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في المرأة تكفر بعد إسلامها قال : تستتاب فإن تابت وإلا قتل ، وعن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، وأخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم قال : إذا ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام استتبتا فإن تابا تركا وإن أبيا قتلا ، وأخرج ابن أبي شيبة عن حفص عن عبيدة عن إبراهيم « لا يقتل » والأول أقوى فإن عبيدة ضعيف ، وقد اختلف نقله عن إبراهيم ، ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس « لا تقتل النساء إذا هن ارتدن » رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني ، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن ، وأخرج الدارقطني عن ابن المنكدر عن جابر « أن امرأة ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها » وهو يعكز على ما نقله ابن الطلاع في الأحكام أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قتل مرتدة .

قوله ( وقال الله تعالى : كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق — إلى قوله — غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها ) كذا لأبي ذر وساق الآية إلى ﴿ الظالمون ﴾ وفي رواية القابسي بعد قوله ﴿ لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون ﴾ وفي رواية النسفي ﴿ كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم — الآيتين إلى قوله — كافرين ﴾ كذا عنده ، وكأنه وقع عنده خلط هذه بالتى بعدها وساق وفي رواية كريمة والأصلي ما حذف من الآية لأبي ذر ، وقد أخرج النسائي وصححه ابن حبان عن ابن عباس

« كان رجل من الأنصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من توبة ؟ فنزلت ﴿ كيف يهدى الله قوماً — إلى قوله — إلا الذين تابوا ﴾ فأسلم . »

**قوله ( وقال يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين )**  
قال عكرمة نزلت في شاس بن قيس اليهودي ، دس على الأنصار من ذكرهم بالحروب التي كانت بينهم فتادوا يقتتلون ، فاتاهم النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم فعرفوا أنها من الشيطان فعانق بعضهم بعضاً ثم انصرفوا سامعين مطيعين فنزلت ، أخرجه إسحق في تفسيره مطولاً . وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولاً وفي هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب إذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه .

**قوله ( وقال إن الذين آمنوا ثم كفروا )** إلى ( سبيلاً ) كذا لأبي ذر ، وللنسفي ﴿ ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفراً ﴾ الآية وساقها كلها في رواية كريمة . وقد استدل بها من قال لا تقبل توبة الزنديق كما سيأتي تقريره .

**قوله ( من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه )** وساق في رواية كريمة إلى الكافرين ، ووقع في رواية أبي ذر ﴿ من يرتد ﴾ بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع ، وللباقين من القراء ورواة الصحيح ﴿ من يرتد ﴾ بتشديد الدال ، ويقال إن الإدغام لغة تميم والإظهار لغة الحجاز ، ولهذا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين ، وقيل بل وافق كل قارئ مصحف بلده ، فعلى هذا فهي في مصحف المدينة والشام بدالين وفي البقية بدال واحدة .

**قوله ( ولكن من كفر صدراً )** إلى ( وأولئك هم الغافلون ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وهي حجة لعدم المؤاخذة بما وقع حالة الإكراه كما سيأتي تقريره بعد هذا .

**قوله ( لا جرم )** يقول حقاً ( أنهم في الآخرة هم الخاسرون — إلى — لغفور رحيم ) والمراد أن معنى لا جرم حقاً وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسفي ففيها بعد قوله صدراً الآيتين إلى قوله لغفور رحيم ، وفي الآية وعيد شديد لمن ارتد مختاراً لقوله تعالى ﴿ ولكن من شرح بالكفر صدراً ﴾ إلى آخره .

**قوله ( ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا — إلى قوله — وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون )** كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها ، والغرض منها قوله ﴿ إن استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ﴾ إلى آخرها فإنه يقيد مطلق ما في الآية السابقة ﴿ من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ﴾ إلى آخرها قال ابن بطال : اختلف في استتابة المرتد ف قيل يستتاب فإن تاب وإلا قتل وهو قول الجمهور ، وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال أهل الظاهر . قلت : ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وعليه يدل تصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها للاستتابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ، وبعموم قوله « من بدل دينه فاقتلوه » وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك ، قال الطحاوي : ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الإسلام حكم الحرابي الذي بلغته الدعوة فإنه يقاتل من قبل أن يدعى ، قالوا : وإنما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الإسلام لا عن بصيرة ، فأما من خرج عن بصيرة فلا . ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال : إن جاء مبادراً بالتوبة خليت سبيله ووكلت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء : إن كان أصله مسلماً لم يستتب

وإلا استتيب ، واستدل ابن القصار لقول الجمهور بالإجماع يعني السكوتي لأن عمر كتب في أمر المرتد : هلا حبستموه ثلاثة أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفاً لعله يتوب فيتوب الله عليه ؟ قال : ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » أى إن لم يرجع ، وقد قال تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ واختلف القائلون بالاستتابة هل يكتفى بالمرة أو لا بد من ثلاث ؟ وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام ؟ وعن علي يستتاب شهراً ، وعن النخعي يستتاب أبداً كذا نقل عنه مطلقاً ، والتحقيق أنه في من تكررت منه الردة وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الأول عند ذكر الزنادقة . ثم ذكر في الباب حديثين :

الأول ، قوله ( أيوب ) هو السختياني وعكرمة هو مولى ابن عباس .

قوله ( أتى علي ) هو ابن أبي طالب ، تقدم في « باب لا يعذب بعذاب الله » من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب بهذا السند أن علياً حرق قوماً ، وذكرت هناك أن الحميدى رواه عن سفيان بلفظ « حرق المرتدين » ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة « كان أناس يعبدون الأصنام في السر » وعند الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن غفلة « أن علياً بلغه أن قوماً ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأطعمهم ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا ، فحفر حفيرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيها ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال : صدق الله ورسوله » وزعم أبو المظفر الأسفرايني في « الملل والنحل » أن الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة ، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله ابن شريك العامري عن أبيه قال : قيل لعلي إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربهم ، فدعاهم فقال لهم ويلكم ما تقولون ؟ قالوا : أنت ربنا ونخالقنا ورازقنا . فقال : ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون وأشرب كما تشربون ، إن أطعت الله أثابني إن شاء وإن عصيته خشيت أن يعذبنى ، فاتقوا الله وارجعوا ، فأبوا ، فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قبر فقال : قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام ، فقال أدخلهم فقالوا كذلك ، فلما كان الثالث قال لعن قلم ذلك لأقتلنكم بأخيقتلة ، فأبوا إلا ذلك ، فقال يا قبر ائتنى بفعلة معهم مرورهم فخذ لهم أخدوداً بين باب المسجد والقصر وقال : احضروا فأبعدوا في الأرض ، وجاء بالحطب فطرحة بالنار في الأخدود وقال : إني طارحك فيها أو ترجعوا ، فأبوا أن يرجعوا فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال :

إني إذا رأيت أمراً منكراً أو قدت نارى ودعوت قبراً

وهذا سند حسن ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة « أن علياً أتى بناس من الزط يعبدون وثناً فأحرقهم » فسنده منقطع ، فإن ثبت حمل على قصة أخرى ، فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أيوب بن النعمان « شهدت علياً في الرحبة ، فجاءه رجل فقال إن هنا أهل بيت لهم وثن في دار يعبدونه فقام يمشى إلى الدار فأخرجوا إليه بمثال رجل قال فألهب عليهم على الدار » .

قوله ( بزنادقة ) بزاي ونون وقاف جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه ، قال أبو حاتم السجستاني وغيره : الزنديق فارسي معرب أصله « زنده كرادى » يقول بدوام الدهر لأن زنده الحياة وكرد العمل ،

ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور . وقال ثعلب : ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديد التحيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحد ودهرى بفتح الدال أى يقول بدوام الدهر ، وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن . وقال الجوهري : الزنديق من الثنوية ، كذا قال وفسره بعض الشراح بأنه الذى يدعى أن مع الله إلهاً آخر ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك ، والتحقيق ما ذكره من صنف فى الملل أن أصل الزنادقة أتباع ديصان ثم ماني ثم مزدك الأول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها صاد مهملة ، والثاني بتشديد النون وقد تخفف والياء خفيفة ، والثالث بزاي ساكنة ودال مهملة مفتوحة ثم كاف ، وحاصل مقالتهم أن النور والظلمة قديمان وأنهما امتزجا فحدث العالم كله منهما ، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور . وأنه يجب السعى فى تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كل نفس . وإلى ذلك أشار المتنبى حيث قال فى قصيدته المشهورة :

وكم لظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاتله ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور ، وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذى يظهر الإسلام ويخفى الكفر ، فإن أرادوا اشتراكهم فى الحكم فهو كذلك وإلا فأصلهم ما ذكرت ، وقد قال النووى فى لغات الروضة : الزنديق الذى لا ينتحل ديناً ، وقال محمد بن معن فى « التنقيب على المذهب » : الزنادقة من الثنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئاً ثم خلق منه شيئاً آخر فدبر العالم بأسره ويسمونهما العقل والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثانى ، وهو من قول الثنوية فى النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ، قال ولهم مقالات سخيفة فى النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات ، وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المنافق قول الشافعى فى المختصر : وأى كفر ارتد إليه مما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل ، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه فى الكتاب والسنة المنافق يظهر الإسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الثنوية فلا يحفظ أن أحداً منهم أظهر الإسلام فى العهد النبوى والله أعلم . وقد اختلف النقلة فى الذين وقع لهم مع على ما وقع على ما سألينه ، واشتهر فى صدر الإسلام الجعد بن درهم فذبحه خالد القسرى فى يوم عيد الأضحى ، ثم كثروا فى دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبادهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثر من تتبعهم وقتلهم ، ثم خرج فى أيام المأمون بابك بموحدتين مفتوحتين ثم كاف مخففة الخرمى بضم المعجمة وتشديد الراء فغلب على بلاد الجبل وقتل فى المسلمين وهزم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصلبه ، وله أتباع يقال لهم الخرمية وقصصهم فى التواريخ معروفة .

**قوله ( فبلغ ذلك ابن عباس )** لم أقف على اسم من بلغه ، وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل على .

**قوله ( لنبى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا بعداب الله )** أى لنبيه عن القتل بالنار لقوله لا تعذبوا وهذا يحتمل أن يكون مما سمعه ابن عباس من النبى صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون سمعه من

بعض الصحابة ، وقد تقدم في « باب لا يعذب بعذاب الله » من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما الحديث وفيه إن النار لا يعذب بها إلا الله » وبينت هناك اسمهما وما يتعلق بشرح الحديث ، وعند أبي داود عن ابن مسعود في قصة أخرى « أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار » .

**قوله ( ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم )** في رواية إسماعيل بن علية عند أبي داود في الموضوعين « فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » .

**قوله ( من بدل دينه فاقتلوه )** زاد إسماعيل بن علية في روايته « فبلغ ذلك علياً فقال : ويح أم ابن عباس » كذا عند أبي داود وعند الدارقطني بحذف « أم » وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن النهي للتزنية كما تقدم بيان الاختلاف فيه ، وسيأتي في الحديث الذي يليه مذهب معاذ في ذلك وأن الإمام إذا رأى التغليظ بذلك فعله ، وهذا بناء على تفسير « ويح » بأنها كلمة رحمة فتوجع له لكونه حمل النهي على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقاً فأنكر ؛ ويحتمل أن يكون قالها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما نسيه بناء على أحد ما قيل في تفسير ويح أنها تقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية ، وكأنه أخذه من قول الخليل : هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويحه ما أحسنه حكاه الأزهرى ، وقوله من هو عام تخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر فإنه تجرى عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الإكراه كما سيأتي في كتاب الإكراه بعد هذا ، واستدل به على قتل المرتدة كالمرتد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة « ما كانت هذه لتقاتل » ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضاً بأن من الشرطية لا تعم المؤنث ، وتعقب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله مرفوعاً في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف ، واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للمجاهدين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها . وقد وقع في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن قال له « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها » وسنده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ، ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة ، وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان ممن يقر أهله عليه بالجزية أولاً وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل ، فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه ، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقاً في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مراداً ، واحتجوا أيضاً بأن الكفر ملة واحدة فلو تنصر اليهودى لم يخرج عن دين الكفر ، وكذا لو تهود الوثنى ، فوضح أن المراد من بدل دين الإسلام بدين غيره لأن الدين في الحقيقة هو الإسلام قال الله تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ وما عداه فهو بزعم المدعى ، وأما قوله تعالى ﴿ ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ فقد احتج به بعض



الشافعية فقال : يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك ، وأجيب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الإسلام لا يقر على ذلك ، سلمنا لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجزية بل عدم القبول والخسران إنما هو في الآخرة ، سلمنا أن عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدين لكن المستفاد أنه لا يقر عليه ، فلو رجع إلى الدين الذي كان عليه وكان مقراً عليه بالجزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع إمكان الإمساك بأنا لا نقبل منه ولا نقتله ، ويؤيد تخصيصه بالإسلام ما جاء في بعض طرقه : فقد أخرج الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه « من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه » واستدل به على قتل الزنديق من غير استتابة وتعقب بأن في بعض طرقه كما تقدم أن علياً استتابهم وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول مطلقاً وقال يستتاب الزنديق كما يستتاب المرتد ، وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان إحداهما لا يستتاب والأخرى إن تكرر منه لم تقبل توبته ، وهو قول الليث وإسحق ، وحكى عن أبي إسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل إنه تحريف من إسحق بن راهويه والأول هو المشهور عند المالكية ، وحكى عن مالك إن جاء تائباً يقبل منه وإلا فلا ، وبه قال أبو يوسف ، واختاره الأستاذان أبو إسحق الإسفرائيني وأبو منصور البغدادي . وعن بقية الشافعية أوجه كالمذاهب المذكورة ، وخامس يفصل بين الداعية فلا يقبل منه وتقبل توبة غير الداعية ، وأفتى ابن الصلاح بأن الزنديق إذا تاب تقبل توبته ويعزر فإن عاد بادرناه بضرب عنقه ولم يمهل ، واستدل من منع بقوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا وأصلحوا ﴾ فقال : الزنديق لا يطلع على صلاحه لأن الفساد إنما أتى مما أسره فإذا اطلع عليه وأظهر الإقلاع عنه لم يزد على ما كان عليه ، ولقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ الآية ، وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كما فسره ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره ، واستدل لمالك بأن توبة الزنديق لا تعرف ، قال وإنما لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم المنافقين للتألف ولأنه لو قتلهم لقتلهم بعلمه فلا يؤمن أن يقول قائل إنما قتلهم لمعنى آخر ، ومن حجة من استتابهم قوله تعالى ﴿ اتخذوا أيمانهم جنة ﴾ فدل على أن إظهار الإيمان يحصن من القتل ، وكلهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر وقد قال صلى الله عليه وسلم لأسماء « هلا شققت عن قلبه » وقال للذي ساره في قتل رجل « أليس يصلى ؟ قال : نعم . قال : أولئك الذين نهيت عن قتلهم » وسأني قريباً أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن خالد بن الوليد لما استأذن في قتل الذي أنكر القسمة وقال كم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال صلى الله عليه وسلم « إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس » أخرجه مسلم ، والأحاديث في ذلك كثيرة .

الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري ، وهو مشتمل على أربعة أحكام : الأول السواك وقد تقدم في الطهارة أتم ما هنا ، الثاني ذم طلب الإمارة ومنع من حرص عليها وسأني بسطه في كتاب الأحكام ، الثالث بعث أبي موسى على اليمن وإرسال معاذ أيضاً ، وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب ، الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا .

قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان والسند كله بصريون .

قوله ( عن أبي موسى ) في رواية أحمد عن يحيى القطان بهذا السند « قال أبو موسى الأشعري » .

قوله ( ومعى رجلان من الأشعريين ) هما من قومه ولم أقف على اسمهما ، وقد وقع في « الأوسط

للطبراني» من طريق عبد الملك عن عمير عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن عم أبي موسى ، وعند مسلم من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلاً من بنى عمى .

**قوله ( فكلاهما سأل )** كذا فيه بحذف المستعمل ، وبينه أحمد في روايته المذكورة فقال فيها « سأل العمل » وسيأتي بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد بن عبد الله ولفظه « فقال أحدهما أمرنا يا رسول الله ، فقال الآخر مثله » ولمسلم من هذا الوجه « أمرنا على بعض ما ولاك الله » ولأحمد والنسائي من وجه آخر عن أبي بردة « فتشهد أحدهما فقال : جئناك لتستعين بنا على عملك فقال الآخر مثله » وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه « أتاني ناس من الأشعرين فقالوا انطلق معنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لنا حاجة ، فقمتم معهم ، فقالوا أتستعين بنا في عملك » ويجمع بأنه كان معهما من يتبعهما وأطلق صيغة الجمع على الاثنين .

**قوله ( فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس )** شك من الراوي بأبيهما خاطبه ، ولم يذكر القول في هذه الرواية ، وقد ذكره أبو داود عن أحمد بن حنبل ومسدد كلاهما عن يحيى القطان بسنده فيه فقال « مات قول يا أبا موسى » ومثله لمسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى .

**قوله ( قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما )** يفسر به رواية أبي العميس « فاعتذرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قالوا وقلت لم أدر ما حاجتهم ، فصدقني وعذرتني » وفي لفظ « فقال لم أعلم لماذا جاء » .

**قوله ( لن أو لا )** شك من الراوي ، وفي رواية يزيد عند مسلم « إنا والله » .

**قوله ( لا نستعمل على عملنا من أراد )** في رواية أبي العميس « من سألنا » بفتح اللام وفي رواية يزيد « أحداً سألته ولا أحداً حرص عليه » وفي أخرى « فقال إن أخونكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات » أخرجه أحمد من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة ، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلاً .

**قوله ( ثم أتبعه )** بهمة ثم مشاة ساكنة .

**قوله ( معاذ بن جبل )** بالنصب أى بعثه بعده . وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه ، ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهمة وصل وتشديد ، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ « بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن فقال يسرا ولا تعسرا » الحديث ويحمل على أنه أضاف معاذاً إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك ، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلاهما واحداً بعد آخر .

**قوله ( فلما قدم عليه )** تقدم في المغازي أن كلاهما كان على عمل مستقل ، وأن كلاهما كان إذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهداً ، وفي أخرى هناك « فجعلوا يتزاوران فزار معاذ أبا موسى » وفي أخرى « فضرب فسطاطاً » ومعنى « ألقى له وسادة » فرشها له ليجلس عليها ، وقد ذكر الباجي والأصيلي فيما نقله عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس « فاضطجعت في عرض الوسادة » الفراش ، وردة النووي فقال : هذا ضعيف أو باطل ، وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت رأس النائم ، وهو كما قال ، قال وكانت

عادتهم أن من أرادوا إكرامه وضعوا الوسادة تحته مبالغة في إكرامه . وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه فالتقى له وسادة » كما تقدم في الصيام ، وفي حديث ابن عمر « أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة ، فقال له ماجئت لأجلس » أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفراش يسمى وسادة .

**قوله ( قال انزل )** أى فاجلس على الوسادة .

**قوله ( فإذا رجل الخ )** هى جملة حالية بين الأمر والجواب ، ولم أقف على اسم الرجل المذكور ، وقوله « كان يهودياً فأسلم ثم تهود » فى رواية مسلم وأبى داود ثم راجع دينه دين السوء . ولأحمد من طريق أبى يوب عن حميد بن هلال عن أبى بردة قال « قدم معاذ بن جبل على أبى موسى فإذا رجل عنده فقال : ما هذا . فذكر مثله وزاد - ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه شهرين وأخرج الطبرانى من وجه آخر عن معاذ وأبى موسى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهما أن يعلما الناس ، فزار معاذ أباه موسى فإذا عنده رجل موثق بالحديد فقال : يا أخى أو بعثت تعذب الناس إنما بعثنا نعلمهم دينهم ونأمرهم بما ينفعهم فقال إنه أسلم ثم كفر ، فقال : والذي بعث محمداً بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار » .

**قوله ( لأجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله )** بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب .

**قوله ( ثلاث مرات )** أى كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود فى روايته أنهما كررا القول أبو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول : لا أجلس ، فعلى هذا فقوله ثلاث مرات من كلام الراوى لانتمة كلام معاذ ، ووقع فى رواية أبى يوب بعد قوله قضاء الله ورسوله « إن من رجع عن دينه - أو قال بدل دينه - فاقتلوه » .

**قوله ( فأمر به فقتل )** فى رواية أبى يوب « فقال والله لا أقعد حتى تضربوا عنقه فضرب عنقه » وفى رواية الطبرانى التى أشرت إليها « فأتى بحطب فأهلب فيه النار فكتفه وطرحه فيها » ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم ألقيه فى النار . ويؤخذ منه أن معاذاً وأباه موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار وإحراق الميت بالنار مبالغة فى إهانتته وترهيباً عن الاقتداء به . وأخرج أبو داود من طريق طلحة بن يحيى وي زيد بن عبد الله كلاهما عن أبى بردة عن أبى موسى قال « قدم على معاذ » فذكر قصة اليهودى وفيه « فقال لا أنزل عن دابتي حتى يقتل فقتل » قال أحدهما : وكان قد استتيب قبل ذلك . وله من طريق أبى إسحق الشيبانى عن أبى بردة « أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه فأبى عشرين ليلة أو قريباً منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه » قال أبو داود : رواه عبد الملك بن عمير عن أبى بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضيل عن الشيبانى ، وقال المسعودى عن القاسم يعنى ابن عبد الرحمن فى هذه القصة : فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابه . وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذاً استتابه ، وهى أقوى من هذه الروايات الساكتة عنها لا تعارضها ، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودى فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة ، لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبى موسى ، وقد ذكرت قريباً أن معاذاً روى الأمر باستتابة المرتد والمرتدة .

**قوله ( ثم تذاكرا قيام الليل )** فى رواية سعيد بن أبى بردة « فقال كيف تقرأ القرآن » أى فى صلاة الليل .

**قوله ( فقال أحدهما )** هو معاذ ، ووقع فى رواية سعيد بن أبى بردة « فقال أبو موسى أقرؤه قائماً وقاعداً وعلى راحلتى وأتفوقه » بفاء وقاف بينهما واو ثقيلة أى الأزم قراءته فى جميع الأحوال ، وفى أخرى « فقال أبو

موسى كيف تقرأ أنت يا معاذ؟ قال: أنام أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتى فأقرأ ما كتب الله لى .  
**قوله ( وأرجو فى نومتى ما أرجو فى قومتى )** فى رواية سعيد « وأحتسب » فى الموضوعين كما تقدم بيانه فى المغازى ، وحاصله أنه يرجو الأجر فى ترويح نفسه بالنوم ليكون أنشط عند القيام . وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم : تولى أميرين على البلد الواحد ، وقسمة البلد بين أميرين ، وفيه كراهة سؤال الإمارة والحرص عليها ومنع الحريص منها كما سيأتى بسطه فى كتاب الأحكام ، وفيه تزاور الإخوان والأمرء والعلماء ، وإكرام الضيف ، والمبادرة إلى إنكار المنكر ، وإقامة الحد على من وجب عليه ، وأن المباحات يؤجر عليها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تكميلاً لشيء منهما .

### ٣ - باب قتل من أبى قبول الفرائض ومأنسبوا إلى الردة

٦٩٢٤ - **حدَّثنا يحيى بن بكير حدَّثنا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب** أخبرنى عبید الله بن عبد الله بن عتبة « أن أبا هريرة قال : لما توفى النبى صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب . عمر : يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولون لا إله إلا الله ، فمن قال لا إله إلا الله عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله » .

٦٩٢٥ - قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعونى عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرخ الله صدر أبى بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق »

**قوله ( باب قتل من أبى قبول الفرائض )** أى جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها ، قال المهلب : من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل ، فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال قوتل إلى أن يرجع ، قال مالك فى الموطأ : الأمر عندنا فيمن منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جهاده ، قال ابن بطلال : مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف فى ذلك .

**قوله ( وما نسبوا إلى الردة )** أى أطلق عليهم اسم المرتدين ، قال الكرماني « ما » فى قوله وما نسبوا نافية كذا قال ، والذى يظهر لى أنها مصدرية أى ونسبتهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ماورد فى بعض طرق الحديث الذى أورده كما سألينه ، قال القاضى عياض وغيره ، كان أهل الردة ثلاثة أصناف : صنف عادوا إلى عبادة الأوثان وصنف تبعوا مسيلمة والأسود العنسى وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبى صلى الله عليه وسلم فصندق مسيلمة أهل الإمامة وجماعة غيرهم وصندق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم ، فقتل الأسود قبل موت النبى صلى الله عليه وسلم بقليل وبقي بعض من آمن به فقاتلهم عمال النبى صلى الله عليه وسلم فى خلافة أبى بكر ، وأمامسيلمه فجهز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه . وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكنهم جحدوا الزكاة وتأولوا بأنها خاصة بزمن النبى صلى الله عليه وسلم ، وهم الذين ناظر عمر أبابكر فى قتالهم كما وقع فى حديث الباب ، وقال أبو محمد بن حزم فى « الملل والنحل » : انقسمت العرب بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم على أربعة أقسام : طائفة بقيت على ما كانت عليه فى حياته وهم الجمهور ،

وطائفة بقيت على الإسلام أيضاً إلا أنهم قالوا نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى ، والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقاوم من ارتد ، وطائفة توقفت فلم تطع أحداً من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر إليهم البعوث وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه وقتل مسلمة بالجماعة وعاد طليحة إلى الإسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الإسلام فلم يحل الحول إلا والجميع قد راجعوا دين الإسلام والله الحمد .

**قوله ( أن أبا هريرة قال )** في رواية مسلم « عن أبي هريرة » وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن عمر وعن أبي بكر ، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس » الحديث فسأقه على أنه من مسند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم ، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقصها كما هي ، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة من طرق فأخرجه مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ، ومن طريق أبي صالح ذكوان كلاهما عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي العنيس سعيد بن كثير بن عبيد عن أبيه ، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه ، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج ، وذكره ابن منده في كتاب الإيمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كلهم عن أبي هريرة ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان وحابر وطارق الأشجعي عند مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس ، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال « عن أنس عن أبي بكر » وأخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير ، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجريير البجلي وفي الأوسط من حديث سمرة ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

**قوله ( وكفر من كفر من العرب )** في حديث أنس عند ابن خزيمة « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد عامة العرب » .

**قوله ( يا أبا بكر كيف تقاتل الناس )** في حديث أنس « أتريد أن تقاتل العرب » .

**قوله ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله )** كذا ساقه الأكثر ، وفي رواية طارق عند مسلم « من وحد الله وكفر بما يعبد من دونه حرم دمه وماله » وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور ، وفي حديث ابن عمر « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة » ونحوه في حديث أبي العنيس وفي حديث أنس ، عند أبي داود « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، ويأكلوا ذبيحتنا ، ويصلوا صلاتنا » وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به » قال الخطابي : زعم الروافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعوا الزكاة ، فإن

كانوا مسلمين فكيف استحل قتالهم وسبى ذراريهم ، وإن كانوا كفاراً فكيف احتج على عمر بالفرقة بين الصلاة والزكاة ، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة . قال : والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين ، صنف رجعوا إلى عبادة الأوثان ، وصنف منعوا الزكاة وتأولوا قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ فزعموا أن دفع الزكاة خاص به صلى الله عليه وسلم لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون صلاته سكناً لهم ، وإنما أراد عمر بقوله « تقاتل الناس » الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول ، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عباد الأوثان والنيران واليهود والنصارى ، قال : وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذى ذكره ، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معاً ، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها « ويؤمنوا بى وبما جئت به » فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئاً مما جاء به صلى الله عليه وسلم ودعى إليه فامتنع ونصب القتال أنه يجب قتاله وقتله إذا أصر ، قال : وإنما عرضت الشبهة لما دخله من الاختصار ، وكان راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبى بكر وعمر واعتمد على معرفة السامعين بأصل الحديث ، انتهى ملخصاً . قلت وفي هذا الجواب نظر ، لأنه لو كان عند عمر في الحديث « حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » ما استشكل قتالهم للتسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف بالشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، قال عياض : حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك كمن لم يقر بالشهادتين ، واحتجاج عمر على أبى بكر وجواب أبى بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة إذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبى بكر ولوسمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله « إلا بحقه » . قلت : إن كان الضمير في قوله « بحقه » للإسلام فمهما ثبت أنه من حق الإسلام تناوله ، ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة .

**قوله ( لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة )** يجوز تشديد فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وأنكر الزكاة جاحداً أو مانعاً مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تغليياً ، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرهم بالجهل لأنهم نصبوا القتال فجهز إليهم من دعاهم إلى الرجوع ، فلما أصرروا قاتلهم . قال المازرى : ظاهر السياق أن عمر كان موافقاً على قتال من جحد الصلاة فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودها في الكتاب والبسنة مورداً واحداً .

**قوله ( فإن الزكاة حق المال )** يشير إلى دليل منع التفرقة التى ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة ، فمن صلى عصم نفسه ، ومن زكى عصم ماله ، فإن لم يصل قوتل على ترك الصلاة ، ومن لم يرك أخذت الزكاة من ماله قهراً ، وإن نصب الحرب لذلك قوتل . وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث « وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » لما احتج إلى هذا الاستنباط ، لكنه يحتج أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل النظرى .

**قوله ( والله لو منعوني عناقاً )** تقدم ضبطها في « باب أخذ العناق » وفي « الصدقة » من كتاب الزكاة ، ووقع في رواية قتبية عن الليث عند مسلم « عقالا » وأخرجه البخارى في كتاب الاعتصام عن قتبية فكنى بهذه اللفظة فقال « لو منعوني كذا » واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هى وهم ، وإلى ذلك أشار البخارى بقوله في « الاعتصام » عقب إيراده « قال لى ابن بكير » يعنى شيخه فيه هنا ، وعبد الله يعنى ابن صالح عن الليث « عناقاً »

وهو أصح ، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة « لو منعوني جدياً أذوط ، وهو يؤيد أن الرواية « عناقاً » والأذوط الصغير الفك والذقن ، قال عياض واحتج بذلك من يميز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخلاً وهو أحد الأقوال ، وقيل : إنما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها ، قلت : والعناق بفتح المهملة والنون الأنثى من ولد المعز ، قال النووي : المراد أنها كانت صغاراً فماتت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ، ويتصور فيما إذا ماتت معظم الكبار وحدثت الصغار فحال الحول على الكبار على بقيتها وعلى الصغار . وقال بعض المالكية العناق والجذعة تجزئ في زكاة الإبل القليلة التي تزكى بالغنم ، وفي الغنم أيضاً إذا كانت جذعة ، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأضحية « فإن عندي عناقاً جذعة » وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة . وقال قوم : الرواية محفوظة ولها معنى متجه . وجرى النووي على طريقته فقال : هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقاً ومرة عقالاً . قلت : وهو يعيد مع اتحاد المخرج والقصة ، وقيل العقال يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر :

سعى عقالاً فلم يترك لنا سنداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

وعمرó المشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان ، وكان عمه معاوية يبعثه ساعياً على الصدقات فقيل فيه ذلك . ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الإبل ، ونحوه عن النضر بن شميل ، وعن أبي سعيد الضرير : العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وثمار لأنه عقل عن مالكها . وقال المبرد : العقال ما أخذه العامل من صدقة بعينه فإن تعوض عن شيء منها قيل أخذ نقداً ، وعلى هذا فلا إشكال فيه . وذهب الأكثر إلى حمل العقال على حقيقته وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قال العقال عقال الناقة . قال أبو عبيد العقال اسم لما يعقل به البعير ، وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم محمد ابن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقالاً . وقال النووي : ذهب إلى هذا كثير من المحققين ، وقال ابن التيمي في « التحرير » : قول من فسر العقال بفريضة العام تعسف ، وهو نحو تأويل من حمل البيضة والحبل في حديث لعن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة . قلت : وقد تقدم بيان ذلك في « باب حد السرقة » إلى أن قال : وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال : والصحيح أن المراد بالعقال ما يعقل به البعير ، قال : والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى « عناقاً » وفي الأخرى « جدياً » قال : فعلى هذا فالمراد بالعقال قدر قيمته ، قال الثوري : وهذا هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره . وقال عياض : احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة ، وفيه بعد ، والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه وإنما يؤخذ تبعاً للفريضة التي تعقل به ، أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال النووي : يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المعدن والركاز والمعشرات وزكاة الفطر ، وفيما لو وجبت سن فأخذ الساعي دونه ، وفيما إذا كانت الغنم سخلاً فمنع واحدة وقيمتها عقال . قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعاني الفقه يظن أنه لا يتصور وإنما هو للمبالغة ، وهو غلط منه . وقد قال الخطابي : حملة بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة ، وعلى الحبل نفسه عند من يميز أخذ القيم ، وللشافعي قول إنه يتخير بين العرض والنقد ، قال : وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع الفريضة كما جاء عن عائشة « كان من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن — بفتح القاف والراء وهو

الحبل — فيقرن به بين بعيرين لئلا تشرذ الإبل ، وهكذا جاء عن الزهري . وقال غيره في قول أنى بكر « لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » غنية عن حمله على المبالغة . وحاصله أنهم متى منعوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قل فقد منعوا شيئاً واجباً إذ لا فرق في منع الواجب وجحده بين القليل الكثير ، قال : وهذا يغنى عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها ، ولا يظن بالصديق أنه يقصد إلى مثلها . قلت : الحامل لمن حمله على المبالغة أن الذى تمثل به في هذا المقام لا بد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور ، فلذلك حملوه على المبالغة والله أعلم .

**قوله ( فو الله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أنى بكر للقتال فعرفت أنه الحق )** أى ظهر له من صحة احتجاجه لا أنه قلده في ذلك : وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الإيمان : الاجتهاد في النوازل ، وردها إلى الأصول ، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح ، والأدب في المناظرة بترك التصريح بالتخطئة والعدول إلى التلطف ، والأخذ في إقامة الحججة إلى أن يظهر للمناظر ، فلو عاند بعد ظهورها فحينئذ يستحق الإغلاظ بحسب حاله . وفيه الحلف على الشيء لتأكيديه . وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يزد عليها ، وهو كذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً ؟ الراجح لا ، بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر ، فإن شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام حكم بإسلامه ، وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء به بقوله « إلا بحق الإسلام » قال البغوي : الكافر إذا كان وثياً أو ثنوياً لا يقر بالوحدانية ، فإذا قال لا إله إلا الله حكم بإسلامه ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام ، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكرًا للنبوة فإنه لا يحكم بإسلامه حتى يقول محمد رسول الله ، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق ، فإن كان كفر بجحود واجب أو استحابة محرم فيحتاج أن يرجع عما اعتقده ، ومقتضى قوله « يجبر » أنه إذا لم يلتزم تجرى عليه أحكام المرتد ، وبه صرح القفال واستدل بحديث الباب فادعى أنه لم يرد في خبر من الأخبار « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أنى رسول الله » كذا قال وهى غفلة عظيمة ، فالحديث في صحيح البخارى ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف بالشهادتين لكونها سارت علماً على ذلك ، ويؤيده ورودها صريحاً في الطرق الأخرى ، واستدل بها على أن الزكاة لا تسقط عن المرتد ، وتعقب بأن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان ، وليس في فعل الصديق حجة لما ذكر وإنما فيه قتال من منع الزكاة ، والذين تمسكوا بأصل الإسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحججة . وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم وتسمى ذراريهم كالكفار أولاً كالبيغاة ؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كما سيأتى بيانه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وذهب إلى الثانى ووافقه غيره في خلافته على ذلك ، واستقر الإجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فإن نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحججة ، فإن رجع وإلا عومل معاملة الكافر حينئذ ، ويقال إن أصبغ من المالكية استقر على القول الأول فعد من ندرة المخالف . وقال القاضى عياض : يستفاد من هذه القصة أن الحاكم إذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء تجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه ، فإن صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه حاكماً وجب عليه العمل بما أداه إليه اجتهاده وتسوغ له مخالفة الذى قبله في ذلك ، لأن عمر أطاع أبا بكر فيما رأى



من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه إليه اجتهاده ووافق أهل عصره من الصحابة وغيرهم ، وهذا مما ينبه عليه في الاحتجاج بالإجماع السكوتي ، فيشترط في الاحتجاج به انتفاء موانع الإنكار وهذا منها . وقال الخطابي : في الحديث أن من أظهر الإسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أسر الكفر في نفس الأمر . ومحل الخلاف إنما هو فيمن اطلع على معتقده الفاسد فأظهر الرجوع هل يقبل منه أولاً ؟ وأما من جهل أمره فلا خلاف في إجراء الأحكام الظاهرة عليه .

٤ - باب إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يُصرح ، نحو قوله : السام عليكم .

٦٩٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : السامُ عَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَعَلَيْكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَدْرُونَ مَا يَقُولُ ؟ قَالَ السامُ عَلَيْكَ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْتُلُهُ ؟ قَالَ : لَا ، إِذَا سَلِمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا : وَعَلَيْكُمْ » .

٦٩٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : السامُ عَلَيْكَ ، فَقُلْتُ : بَلْ عَلَيْكُمْ السامُ وَاللَّعْنَةُ . فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يَحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ . قُلْتُ : أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ : قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ » .

٦٩٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَفْيَانَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ « قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ الْيَهُودَ إِذَا سَلِمُوا عَلَيَّ أَحَدَكُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ سَامَ عَلَيْكَ ، فَقُلْتُ : عَلَيْكَ » .

قوله ( باب إذا عرض الذمي أو غيره ) أي المعاهد ومن يظهر الإسلام .

قوله ( بسب النبي صلى الله عليه وسلم ) أي وتنقيصه ، وقوله « ولم يُصرح » تأكيد فإن التعريض خلاف التصريح ، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ .

قوله ( نحو قوله السام عليكم ) في رواية الكشميनी « السام عليك » بالإنفراد ، وكذا وقع في حديثي عائشة وابن عمر في الباب ، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ « عليك » بالإنفراد وتقدمت الأحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان ، واعتراض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب ، والجواب أنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظاً في حقيقته يلوح به إلى معنى آخر يقصده . وقال ابن المنير : حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الأولى ، لأن الجرح أشد من السب ، فكأن البخاري يختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة انتهى ملخصاً ، وفيه نظر لأنه لم يبت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف أن لا يجب قتله حيث لا مصلحة في تركه ، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً وجب قتله ، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الإجماع أن

من سب النبي صلى الله عليه وسلم مما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء ، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة ، وخالفه القفال فقال : كفر بالسب فيسقط القتل بالإسلام ، وقال الصيدلاني : يزول القتل ويجب حد القذف ، وضعفه الإمام ، فإن عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً . وقال ابن بطلال : اختلف العلماء فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم ، فأما أهل العهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك : يقتل إلا أن يسلم ، وأما المسلم فيقتل بغير استتابة . ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمد وإسحق مثله في حق اليهودي ونحوه ، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ومالك في المسلم : هي ردة يستتاب منها . وعن الكوفيين إن كان ذمياً عزز وإن كان مسلماً فهي ردة . وحكى عياض خلافاً هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف ؟ ونقل عن بعض المالكية أنه إنما لم يقتل اليهود في هذه القصة لأنهم لم تقم عليهم البينة بذلك ولا أقروا به فلم يقض فيهم بعلمه . وقيل إنهم لما لم يظهروه ولووه بألسنتهم ترك قتلهم . وقيل إنه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه ، ولذلك قال في الرد عليهم « وعليكم » أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به ، أشار إلى ذلك القاضي عياض وتقدمت الإشارة إليه في الاستئذان ، وكذا من قال « السام » بالهمز بمعنى السامة هو دعاء بأن يملوا الدين وليس بصريح في السب والله أعلم . وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمى أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك عهده ؟ محل تأمل . واحتج الطحاوي لأصحابهم بحديث الباب وأيده بأن هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة ، وأما صدوره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم . وتعقب بأن دماءهم لم تحقن إلا بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي صلى الله عليه وسلم فمن سبه منهم تعد العهد فينتقض فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه إلا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يعتقدونه لا يؤاخذون به لكانوا لو قتلوا مسلماً لم يقتلوا لأن من معتقدهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلماً قتل ، فإن قيل إنما يقتل بالمسلم قصاصاً بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل . قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يهدر ، وأما السب فإن وجوب القتل به يرجع إلى حق الدين فيهدمه الإسلام ، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود إنما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به أولهما جميعاً وهو أولى ، والله أعلم .

٥ - باب \* ٦٩٢٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي شَقِيقُ قَالَ : « قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبَهُ قَوْمَهُ فَأَدَمُوهُ ، فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ : رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ » .

قوله ( باب ) كذا للأكثر بغير ترجمة ، وحذفه ابن بطلال فصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله ، واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي صلى الله عليه وسلم مأمور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمر ربه . قلت : فهذا يقتضى ترجيح صنيع الأكثر من جعله في ترجمة مستقلة ، لكن تقدم التنبيه على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعلق به في الجملة ، والذي يظهر أنه أشار بإيراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لمصلحة التأليف ، لأنه إذا لم يؤاخذ الذي ضربه حتى جرحه بالدعاء عليه ليهلك بل صبر على أذاه وزاد فدعا له فلا أن يصبر على الأذى بالقول أولى ، ويؤخذ منه ترك

القتل بالتعريض بطريق الأولى ، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي ، وحفص المذكور في السند هو ابن غياث ، وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل ، والسند كله كوفيون . وقوله « قال عبد الله » يعني ابن مسعود ، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعمش عن أنى وائل عن عبد الله .

**قوله ( يحكى نبياً من الأنبياء )** تقدم في ذكر بنى إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذ السند وذكرت فيه — من طريق مرسله وفي سندها من لم يسم — من سمي النبي المذكور نوحاً عليه السلام ، ثم وقع لي من رواية الأعمش بسند له مضموماً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساكر في ترجمة نوح عليه السلام من « تاريخ دمشق » من رواية يعقوب بن عبد الله الأشعري عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير قال « إن كان نوح ليضربه قومه حتى يغمى عليه ثم يفيق فيقول : اهد قومي فإنهم لا يعلمون » وبه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي : إن النبي صلى الله عليه وسلم هو الحاكي والمحكى عنه ، ووجه الرد عليه ، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له صلى الله عليه وسلم من الجراحة في وجهه يوم أحد وأنه صلى الله عليه وسلم قال أولاً « كيف يفلح قوم أدموا وجه نبيهم » فإنه قال أيضاً « اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » وأن عند أحمد من رواية عاصم عن أنى وائل عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك يوم حنين لما ازدحموا عليه عند قسمة الغنائم .

**قوله ( فهو يمسح الدم عن وجهه )** في رواية عبد الله بن نعيم عن الأعمش عند مسلم في هذا الحديث « عن جيبته » وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج صلى الله عليه وسلم وكسرت رباعيته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطاً والله الحمد .

## ٦ - باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم

وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾

وكان ابن عمر يراهم شيرار خلق الله ، وقال : إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين .

**٦٩٣٠ -** حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أنى حدثنا الأعمش حدثنا خيثمة حدثنا سويد بن غفلة « قال علي رضي الله عنه : إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فوالله لأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأبنا لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة » .

**٦٩٣١ -** حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم عن أنى سلمة وعطاء بن يسار أنهما « أتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا أدري ما الحرورية ، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : يخرج في هذه الأمة — ولم يقل منها — قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم ، يقرعون القرآن لا يجاوز حلوهم — أو حناجرهم — يمرقون

من الدين مروق السهم من الرمية ، فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتأري في الفوقه هل علق بها من الدم شيء .

٦٩٣٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِيهِ حَدَّثَهُ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَذَكَرَ الْحُرُورِيَةَ فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مَرُوقٌ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ» .

قوله ( باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحججة عليهم ، وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾ ) أما الخوارج فهم جمع خارجة أى طائفة ، وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ، وأصل بدعتهم فيما حكاه الرفعى في الشرح الكبير أنهم خرجوا على على رضى الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضى الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله أو مواطاته إياهم ، كذا قال ، وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الأخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينكرون عليه أشياء ويتبرعون منه ، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة ، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك ، فلما قتل عثمان قاتلوا مع على واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا إمامة على وكفر من قاتله من أهل الجمل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فإنهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا علياً فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طلب قتلة عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك ، فبلغ علياً فخرج إليهم ، فوقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر على وقتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هى التى كانت تطلب بدم عثمان بالاتفاق ، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك وكان على أرسل إليه لأن يبايع له أهل الشام فاعتل بأن عثمان قتل مظلوماً وتجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتلته وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، ويلتمس من على أن يمكنه منهم ، ثم يبايع له بعد ذلك ، وعلى يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق ، فلما طال الأمر خرج على في أهل العراق طالباً قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاضداً إلى قتاله ، فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهراً ، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية ، فترك جمع كثير ممن كان مع على وخصوصاً القراء القتال بسبب ذلك تديناً ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ﴾ الآية ، فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا ابعثوا حكماً منكم وحكماً منا ويحضر معهما من لم يباشر القتال فمن رأوا الحق معه أطاعوه ، فأجاب على ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التى صاروا خوارج وكتب على بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام : هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين على معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم أبيه ، فأجاب على إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضاً . ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عينوها في مكان وسط بين الشام والعراق ، ويرجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم ، فرجع معاوية إلى الشام ، ورجع على إلى الكوفة ، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ، ونزلوا مكاناً يقال له حروراء بفتح المهملة وراءين الأولى مضمومة ، ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله

ابن الكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد اليشكري ، وشبث بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة التيمية فأرسل إليهم على ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه ، ثم خرج إليهم على ، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيساهم المذكوران ، ثم أشاعوا أن علياً تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه ، فبلغ ذلك علياً فخطب وأنكر ذلك ، فتنادوا من جوانب المسجد : لا حكم إلا لله ، فقال : كلمة حق يراد بها باطل ، فقال لهم : لكم علينا ثلاثة : أن لا نمنعكم من المساجد ، ولا من رزقكم من الفمى ، ولا نبدؤكم بقتال ما لم تحدثوا فساداً . وخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن ، فراسلهم في الرجوع فأصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم ويتوب ، ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسوله ، ثم اجتمعوا على أن من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله ، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين ، ومر بهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان والياً لعل على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل فقتلوه وبقروا بطن سريته عن ولد ، فبلغ علياً فخرج إليهم في الجيش الذي كان هياً للخروج إلى الشام . فأوقع بهم بالنهروان ، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قتل ممن معه إلا نحو العشرة ، فهذا ملخص أول أمرهم ، ثم انضم إلى من بقى منهم من مال إلى رأيهم فكانوا محتفين في خلافة على حتى كان منهم عبد الرحمن ابن ملجم الذي قتل علياً بعد أن دخل على في صلاة الصبح ، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان يقال له النجيلة ثم كانوا منقمعين في إمارة زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة معاوية وولده يزيد ، وظفر زياد وابنه منهم بجماعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل ، فلما مات يزيد ووقع الاقتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام ثار مروان فادعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر ، فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق ، وباليمامة مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم ، وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجم المحصن وقطعوا يد السارق من الإبط وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً ، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة ، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر ، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقاً وفتكوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب ، فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم ، ومنهم من يدعو أولاً ثم يفتك ، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقلل جمعهم ، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية ، ودخلت طائفة منهم المغرب . وقد صنّف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح النون بعدها فاء واسمه لوط بن يحيى كتاباً لخصه الطبري في تاريخه وصنّف في أخبارهم أيضاً الهيثم بن عدى كتاباً ، ومحمد ابن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتاباً كبيراً ، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه «الكامل» لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضي أبو بكر بن العري : الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعلياً وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضي بالتحكيم كفار ، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلد في النار أبداً . وقال غيره : بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنّبوا فيما فعلوه بزعمهم . وقال ابن حزم : ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ، ومن أدمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التخليد في النار ، وذكر

أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصلوات الخمس وقال : الواجب صلاة بالغداة وصلاة بالعشي ، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت ، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه ، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات : عدة فرق الخوارج عشرون فرقة ، وقال ابن حزم أسوأهم حالاً الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية ، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جياذ : منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري من طريق يونس كلاهما عن الزهري قال : لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغلبوهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ، ورجع كل إلى بلده إلى أن اجتمع الحكمان في العام المقبل بدومة الجندل وافتراقا عن غير شيء ، فلما رجعوا خالفت الحرورية علياً وقالوا لا حكم إلا لله ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي رزين قال : لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على إلى الكوفة اعتزلت الخوارج بحروراء فبعث لهم على عبد الله بن عباس فناظرهم ، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال : إنهم يتحدثون أنك أقررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم ، فخطب وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله . ومن وجه آخر أن رعو سهم حيثئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسي وزيد بن حصن الطائي وحر قوص بن زهير السعدي ، فاتفقوا على تأمير عبد الله بن وهب ، وسيأتي كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وقال الغزالي في «الوسيط» تبعاً لغيره في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أنه كحكم أهل الردة ، والثاني أنه كحكم أهل البغي ، ورجح الرافعي الأول ، وليس الذي قاله مطرداً في كل خارجي فإنهم على قسمين : أحدهما من تقدم ذكره ، والثاني من خرج في طلب الملك لا للدعاء إلى معتقده ، وهم على قسمين أيضاً : قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء أهل حق ، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبهة أم لا وهم البغاة . وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق .

**قوله ( وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله الخ )** وصله الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً كيف كان رأى ابن عمر في الحرورية ؟ قال : كان يراهم شرار خلق الله ، انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين . قلت : وسنده صحيح ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج «هم شرار الخلق والخليقة» وعند أحمد بسند جيد عن أنس مرفوعاً مثله ، وعند البزار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخوارج فقال : هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي» وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعاً هم شر الخلق والخليقة يقتلهم خير الخلق والخليقة وفي حديث أبي سعيد عند أحمد «هم شر البرية» وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم «من أبغض خلق الله إليه» وفي حديث عبد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني «شر قتلى أظلمت السماء وأقلمت الأرض» وفي حديث أبي أمامة نحوه ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي برزة مرفوعاً في ذكر الخوارج «شر الخلق والخليقة يقولها ثلاثاً» وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن إسحق عن أبي هريرة «هم شر الخلق» وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم . ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول حديث علي . قوله ( حدثنا خيثمة ) بفتح الخاء المعجمة والمثلثة بينهما تحتانية ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الجعفي ، لأبيه ولجده صحبة ، ووقع في رواية سهل ابن بجر عن عمر بن حفص بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحديث فيه إلا حفص بن غياث ، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وعيسى بن يونس والثوري وجرير وأبي معاوية ، وتقدم في علامات النبوة وفضائل القرآن من رواية سفيان الثوري ، وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضاً ، وعند أبي عوانة من رواية يعلى بن عبيد ، وعند الطبري أيضاً من رواية يحيى بن عيسى الرملي وعلي بن هشام كلهم عن الأعمش بالنعنة ، وذكر الإسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلاً فقال عن الأعمش حدثني عمرو بن مرة عن خيثمة . قلت : لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيد في متصل الأسانيد ، لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأعمش .

قوله ( سويد بن غفلة ) بفتح المعجمة والفاء مخضرم من كبار التابعين ، وقد قيل إن له صحبة ، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن .

قوله ( قال علي ) هو علي حذف « قال » وهو كثير في الخط والأولى أن ينطق به ، وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأعمش بهذا السند قال : « قال علي » وعند النسائي من هذا الوجه عن علي ، قال الدارقطني : لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع إلا هذا . قلت : وماله في الكتب الستة ولا عند أحمد غيره ، وله في المستدرک من طريق الشعبي عنه قال : « خطب علي بنت أبي جهل » أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا عن الشعبي ، وسنده جيد ، لكنه مرسل لم يقل فيه « عن علي » .

قوله ( إذا حدثتكم ) في رواية يحيى بن عيسى سبب لهذا الكلام ، فأول الحديث عنده عن سويد بن غفلة قال « كان علي يمر بالنهر وبالساقية فيقول : صدق الله ورسوله « فقلنا يا أمير المؤمنين ما تزال تقول هذا قال إذا حدثتكم الخ ، وكان علي في حال المحاربة يقول ذلك ، وإذا وقع له أمر يوهم أن عنده في ذلك أثراً ، فخشي في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي الثدية من ذلك القليل فأوضح أن عنده في أمره نصاً صريحاً ، وبين لهم أنه إذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكتفي ولا يعرض ولا يورى ، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليخدع بذلك من يحاربه ، ولذلك استدل بقوله « الحرب خدعة » .

قوله ( فو الله لأن أخرج ) بكسر الخاء المعجمة أي أسقط .

قوله ( من السماء ) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما « إلى الأرض » أخرجه أحمد عنهما ، وسقطت للمصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لفظهما . ووقع في رواية يحيى بن عيسى « أخرج من السماء فتخطفني الطير أو تهوى بي الريح في مكان سحيق » .

قوله ( فيما بيني وبينكم ) في رواية يحيى بن عيسى « عن نفسي » وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي « قام فينا علي عند أصحاب النهر فقال : ما سمعتموني أحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثوا به ، وما سمعتموني أحدث في غير ذلك » ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه علي بذلك والسبب أيضاً .

**قوله ( فإن الحرب خدعة )** في رواية يحيى بن عيسى « فإنما الحرب خدعة » وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى « الحرب خدعة » حديث مرفوع ، وتقدم ضبط خدعة هناك ومعناها .

**قوله ( سيخرج قوم في آخر الزمان )** كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي برة عند النسائي « يخرج في آخر الزمان قوم » وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده ، فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي ، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم ، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر ، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة ، فإن في حديث سفينة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعاً « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً » وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي صلى الله عليه وسلم بدون الثلاثين بنحو ستين .

**قوله ( أحداث )** بمهملة ثم مثلثة جمع حدث بفتح الحاء والحدث هو الصغير السن هكذا في أكثر الروايات ، ووقع هنا للمستملى والسرخسي حدث بضم أوله وتشديد الدال ، قال في « المطالع » معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث ، قال ابن التين حدث جمع حديث مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير ، والحديث الجديد من كل شيء ويطلق على الصغير بهذا الاعتبار ، وتقدم في التفسير حدث مثل هذا اللفظ لكنه هناك جمع على غير قياس ، والمراد سمار يتحدثون قاله في النهاية ، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره ، والأسنان جمع سن والمراد به العمر ، والمراد أنهم شباب .

**قوله ( سفهاء الأحلام )** جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل ، والمعنى أن عقولهم رديئة . وقال النووي : يستفاد منه أن الثبوت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل . قلت : ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة .

**قوله ( يقولون من خير قول البرية )** تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال إنه مقلوب وأن المراد من قول خير البرية وهو القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم « لا حكم إلا لله » في جواب على كما سيأتي . وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال « خرجنا مع علي — فذكر الحديث وفيه يخرج قوم يتكلمون كلمة الحق لا يتجاوز حلوهم » وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني « يحسنون القول ويسميون الفعل » ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقة .

**قوله ( لا يجاوز إيمانهم حناجرهم )** في رواية الكشميني « لا يجوز » والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة بوزن قسورة وهي الخلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرء مما يلي الفم ، ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي « لا يتجاوز صلاتهم تراقبهم » فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة وله في حديث أبي ذر « لا يجاوز إيمانهم حلقهم » والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم « يقولون الحق بألسنتهم لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقة » وهذه المجاوزة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد .



**قوله ( يمرقون من الدين )** في رواية أبا إسحق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبري « يمرقون من الإسلام » وكذا في حديث ابن عمر في الباب ، وفي رواية زيد بن وهب المشار إليها ، وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي « يمرقون من الحق » وفيه تعقب علي من فسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة إليه في علامات النبوة .

**قوله ( كما يمرق السهم من الرمية )** بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التحتانية أى الشيء الذى يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رماها الرامى ، وسيأتى في الباب الذى بعده .

**قوله ( فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة )** في رواية زيد بن وهب « لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لنكلوا عن العمل » ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن علي « لولا أن تبطروا لحدتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم » قال عبيدة قلت لعلي : أنت سمعته ؟ قال : أى ورب الكعبة ثلاثاً . وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج « أن علياً لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله ، فقام إليه عبيدة فقال : يا أمير المؤمنين الله الذى لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أى والله الذى لا إله إلا هو حتى استحلفه ثلاثاً » قال النووى : إنما استحلفه ليؤكد الأمر عند السامعين ولتظهر معجزة النبي صلى الله عليه وسلم وأن علياً ومن معه على الحق . قلت : وليطمئن قلب المستحلف لإزالة توهم ما أشار إليه على أن الحرب خدعة فخشي أن يكون لم يسمع في ذلك شيئاً منصوصاً ، وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له « ما قال علي حينئذ ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قالت : رحم الله علياً إنه كان لا يرى شيئاً يعجبه إلا قال صدق الله ورسوله ، فيذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويزيدونه » فمن هذا أراد عبيدة بن عمرو والتثبت في هذه القصة بخصوصها وأن فيها نقلاً منصوصاً مرفوعاً . وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن علي وزاد في آخره « قتلهم حق على كل مسلم » ووقع سبب تحديث علي بهذا الحديث في رواية عبيد الله بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال « إن الحرورية لما خرجت وهو مع علي قالوا : لا حكم إلا لله تعالى ، فقال علي : كلمة حق أريد بها باطل ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناساً إني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بألسنتهم ولا يجاوز هذا منهم - وأشار بحلقه - من أبغض خلق الله إليه » الحديث .

الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، **قوله ( عبد الوهاب )** هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق . وهذا السياق كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلمة فتقدم منفرداً في أواخر فضائل القرآن ، ورواه الزهري عن أبي سلمة كما في الباب الذى بعده بسياق آخر ، فعمل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاء بن يسار المقرون به ، وقد قرن الزهري مع أبي سلمة في روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرقي لكنه أفرد هنا عن أبي سلمة فامتاز لفظه عن لفظ الضحاك .

**قوله ( فسألاه عن الحرورية أسمع النبي صلى الله عليه وسلم )** كذا للجميع بحذف المسموع ، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المثني شيخ البخاري فيه فقال يذكرها ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي

سلمة « قلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الحرورية » أخرجه ابن ماجه والطبرى ، وأخرج الطبرى من طريق الأسود بن العلاء عن أبى سلمة قال « جئنا أبا سعيد فقلنا » فذكر مثله ومن طريق أبى إسحق مولى بنى هاشم « أنه سأل أبا سعيد عن الحرورية » .

**قوله ( قال لا أدري ما الحرورية )** هذا يغير قوله فى أول حديث الباب الذى يليه « وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه » فإن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذى ساقه فى الحرورية أولاً ، ومقتضى الثانى أنه ورد فيهم ، ويمكن الجمع بأن مراده بالنفى هنا أنه لم يحفظ فيهم نصاً بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التى دل وجود علامتهم فى الحرورية بأنهم هم .

**قوله ( يخرج فى هذه الأمة ولم يقل منها )** لم تختلف الطرق الصحيحة على أبى سعيد فى ذلك فعند مسلم من رواية أبى نضرة عن أبى سعيد « أن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر قوماً يكونون فى أمته » وله من وجه آخر « تمرق عند فرقة مارقة من المسلمين » وله من رواية الضحاک المشرق عن أبى سعيد نحوه ، وأما ما أخرجه الطبرى من وجه آخر عن أبى سعيد بلفظ « من أمتى » فسنده ضعيف ، لكن وقع عند مسلم من حديث أبى ذر بلفظ « سيكون بعدى من أمتى قوم » وله من طريق زيد بن وهب عن على « يخرج قوم من أمتى » ويجمع بينه وبين حديث أبى سعيد بأن المراد بالأمة فى حديث أبى سعيد أمة الإجابة وفى رواية غيره أمة الدعوة ، قال النووى : وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم الألفاظ ، وفيه إشارة من أبى سعيد إلى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الأمة .

**قوله ( تحقرون )** بفتح أوله أى تستقلون .

**قوله ( صلاتكم مع صلاتهم )** زاد فى رواية الزهري عن أبى سلمة كما فى الباب بعده « وصيامكم مع صيامهم » وفى رواية عاصم بن شميخ عن أبى سعيد « تحقرون أعمالكم مع أعمالهم » ووصف عاصم أصحاب نجدة الحرورى بأنهم « يصومون النهار ويقومون الليل ويأخذون الصدقات على السنة » أخرجه الطبرى ، ومثله عنده من رواية يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة . وفى رواية محمد بن عمرو عن أبى سلمة عنده « يتعبدون يحقر أحدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم » ومثله من رواية أنس عن أبى سعيد ، وزاد فى رواية الأسود بن العلاء عن أبى سلمة « وأعمالكم مع أعمالهم » وفى رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن على « ليست قراءتكم إلى قراءتهم شيئاً ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيئاً » أخرجه مسلم والطبرى ، وعنده من طريق سليمان التيمى عن أنس « ذكر لى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن فيكم قوماً يداؤبون ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم » ومن طريق حفص بن أخى أنس عن عمه بلفظ « يتعمقون فى الدين » وفى حديث ابن عباس عند الطبرانى فى قصة مناظرته للخوارج قال « فأتيتهم فدخلت على قوماً لم أر أشد اجتهاداً منهم ، أيديهم كأنها ثفن الإبل ، ووجوههم معلمة من آثار السجود » وأخرج ابن أبى شيبه عن ابن عباس أنه « ذكر عنده الخوارج واجتهادهم فى العبادة فقال : ليسوا أشد اجتهاداً من الرهبان » .

**قوله ( يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية )** بكسر الميم وتشديد التحتانية فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان قعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث للإشارة لنقلها من الوصفية إلى الاسمية ، وقيل إن شرط استواء المذكر والمؤنث أن يكون الموصوف مذكوراً معه ، وقيل شرطه سقوط الهاء

من المؤنث قبل وقوع الوصف ، تقول خذ ذبيحتك أى الشاة التى تريد ذبحها فإذا ذبحتها قيل لها حينئذ ذبيح .  
**قوله ( فلينظر الرامى إلى سهمه )** يأتي بيانه فى الباب الذى بعده ، وقوله « إلى نصله » هو بدل من قوله سهمه أى ينظر إليه جملة ثم تفصيلاً ، وقد وقع فى رواية أبى ضمرة عن يحيى بن سعيد عند الطبرى « ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئاً ثم ينظر إلى نصله ثم إلى رصافه » وسيأتى بأبسط من هذا فى الباب الذى يليه ، وقوله « فيتبارى » أى يتشكك هل بقى فيها شيء من الدم ، والفوقه موضع الوتر من السهم ، قال ابن الأنبارى فوق يذكر ويؤنث وقد يقال فوقه بالهاء .

الحديث الثالث حديث ابن عمر ، **قوله ( حدثنا عمر )** فى رواية غير أبى ذر « حدثنى » بالإفراد كذا للجميع عمر غير منسوب ، لكن ذكر أبو على الجياني عن الأصملى قال قرأه علينا أبو زيد فى عرضه ببغداد « عمر بن محمد » ونسبه الإسماعيلي فى روايته من طريق أحمد بن عيسى عن ابن وهب « أخبرنى عمر بن محمد بن زيد العمرى » . قلت : وزيد هو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم فى التفسير بهذا السند حديث فى تفسير لقمان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب « حدثنى عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر » ووقع فى حديث الباب منسوباً هكذا إلى عمر بن الخطاب فى رواية الطبرى عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب .

**قوله ( عن عبد الله بن عمر وذكر الحرورية )** هى جملة حالية ، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحرورية ، وفى إيراد البخارى له عقب حديث أبى سعيد إشارة إلى أن توقف أبى سعيد المذكور محمول على ما أشرت إليه من أنه لم ينص فى الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لأن الحديث لم يرد فيهم .

#### ٧ - باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولقلا ينفّر الناس عنه

٦٩٣٣ - **حدثنا عبد الله بن محمد** حدثنا هشامٌ أخبرنا معمرٌ عن الزهرى عن أبى سلمة « عن أبى سعيد قال : بينا النبى صلى الله عليه وسلم يقسم جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التيمى فقال : اعدل يارسول الله ، فقال : ويلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر بن الخطاب : دعنى أضرب عنقه . قال : دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ينظر فى قذذه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر فى نضيه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق الفرت والدم . آيتهم رجل إحدى يديه - أو قال ثديه - مثل ثدى المرأة ، أو قال : مثل البضعة تدردر يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : أشهد سمعت من النبى صلى الله عليه وسلم ، وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه ، جرى بالرجل على النعت الذى نعتة النبى صلى الله عليه وسلم . قال : فنزلت فيه ﴿ ومنهم من يلْمِزك فى الصدقات ﴾

٦٩٣٤ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيبانى حدثنا يسير بن عمرو قال « قلت لسهل بن حنيفة : هل سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول فى الخوارج شيئاً ؟ قال : سمعته يقول - وأهوى بيده قبل العراق : يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية » .

قوله ( باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلا ينفر الناس عنه ) أورد فيه حديث أبى سعيد فى ذكر الذى قال للنبي صلى الله عليه وسلم « اعدل . فقال عمر ائذن لى فأضرب عنقه ، قال دعه » وليس فيه بيان السبب فى الأمر بتركه ، ولكنه ورد فى بعض طرقه ، فأخرج أحمد والطبرى من طريق بلال بن بقطر عن أبى بكرة قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمويل فقعده يقسمه ، فأتاه رجل وهو على تلك الحال » فذكر الحديث وفيه « فقال أصحابه : ألا تضرب عنقه ؟ فقال : لا أريد أن يسمع المشركون أنى أقتل أصحابى » ولمسلم من حديث جابر نحو حديث أبى سعيد وفيه « فقال عمر دعنى يا رسول الله فأقتل هذا المنافق ، فقال : معاذ الله أن يتحدث الناس أنى أقتل أصحابى ، إن هذا وأصحابه يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يرقون منه ، لكن القصة التى فى حديث جابر صرح فى حديثه بأنها كانت منصرف النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة ، وكان ذلك فى ذى القعدة سنة ثمان ، وكان الذى قسمه النبي صلى الله عليه وسلم حيثئذ فضة كانت فى ثوب بلال وكان يعطى كل من جاء منها ، والقصة التى فى حديث أبى سعيد صرح فى رواية أبى نعيم عنه أنها كانت بعد بعث على إلى اليمن وكان ذلك فى سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهباً وخص به أربعة أنفس ، فهما قصتان فى وقتين اتفق فى كل منهما إنكار القائل ، وصرح فى حديث أبى سعيد أنه ذو الخويصرة التميمى ، ولم يسم القائل فى حديث جابر ، ووهم من سماه ذا الخويصرة ظاناً اتحاد القصين . ووجدت لحديث جابر شاهداً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئاً فقال : يا محمد اعدل » ولم يسم الرجل أيضاً ، وسماه محمد بن إسحق بسند حسن عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه أحمد والطبرى أيضاً ولفظه « أتى ذو الخويصرة التميمى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم الغنائم بحنين فقال : يا محمد » فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيمكن أن يكون تكرر ذلك منه فى الموضوعين عند قسمة غنائم حنين وعند قسمة الذهب الذى بعثه على ، قال الإسماعيلى : الترجمة فى ترك قتال الخوارج والحديث فى ترك القتل للمنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم ونصبوا للناس القتال وجب قتالهم ، وإنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ماوراءه ، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الإسلام ورسوخه فى القلوب لنفرهم عن الدخول فى الإسلام ، وأما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة مع القدرة على قتالهم . قلت : وليس فى الترجمة ما يخالف ذلك ، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الخوارج مثلاً ولم ينصبوا حرباً أنه يجوز للإمام الإعراض عنهم إذا رأى المصلحة فى ذلك كأن يخشى أنه لو تعرض للفرقة المذكورة لأظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سبباً لخروجهم ونصيبهم القتال للمسلمين مع ما عرف من شدة الخوارج فى القتال وثباتهم وإقدامهم على الموت . ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك ، وقد ذكر ابن بطال عن المهلب قال : التألف إنما كان فى أول الإسلام إذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم ، فأما إذ أعلى الله الإسلام فلا يجب التألف إلا أن تنزل بالناس حاجة لذلك فلإمام الوقت ذلك . قلت : وأما ترجمة البخارى القتال والخير فى القتل فلأن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس ، وذكر فيه حديثين :

الأول حديث أبى سعيد ، قوله ( حدثنا عبد الله ) هو الجعفى المسندى بفتح النون ، ووهم من زعم أنه أبو

بكر بن أبي شيبه لأنه وإن كان أيضاً عبد الله بن محمد لكنه لا رواية له عن هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني .

**قوله ( عن أبي سلمة )** في رواية شعيب الماضية في علامات النبوة عن الزهري « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن » وتقدم في الأدب من طريق الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شراحيل أو ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء بعدها قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان ، وتقدم بيان حاله في فضل سورة الإخلاص . وأن البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ، ثم وقفت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجها الطبري من طريق الوليد بن مرثد عن الأوزاعي في هذا الحديث فقال « حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي سعيد » قال الطبري وهذا خطأ وإنما هو الضحاك المشرق . قلت : وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وأبو عوانة من طريق بشر بن بكر كلاهما عن الأوزاعي فقال فيه « عن أبي سلمة والضحاك المشرق » وفي رواية بشر الهمداني كلاهما عن أبي سعيد ، واللفظ الذي ساقه البخاري هو لفظ أبي سلمة ، وقد أفرد مسلم لفظ الضحاك المشرق من طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد ، وقد شد أفصح بن عبد الله بن المغيرة عن الزهري فروى هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى .

**قوله ( بيننا<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم يقسم )** بفتح أوله من القسمة كذا هنا بحذف المفعول ، ووقع في رواية الأوزاعي يقسم ذات يوم قسماً وفي رواية شعيب « بيننا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسماً » زاد أفصح بن عبد الله في روايته « يوم حنين » وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقسوم كان تبرأ بعنه علي بن أبي طالب من اليمن فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم بين أربعة أنفس ، وذكرت أسماءهم هناك .

**قوله ( جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التيمي )** في رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ « بيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم قسماً إذ جاءه ابن ذى الخويصرة التيمي » وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الحميري وعبد الله بن معاذ أربعتهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الخويصرة التيمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويصرة التيمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي إسحق الثعلبي وقال بعد فراغه : فقد جعل في هذه الرواية اسم ذى الخويصرة حرقوصاً والله أعلم ، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذى الثدية كما سيأتي . قلت : وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وأنه الذي افتتح سوق الأهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم ، وزعم بعضهم أنه ذو الثدية الآتي ذكره ، وليس كذلك ، وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الأحاديث مبهماً ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناشز الجبهة كثر اللحية مخلوق الرأس مشمر الإزار ، وتقدم تفسير ذلك في « باب بعث علي » من المغازي وفي حديث أبي بكره عند أحمد والطبري

(١) قوله « بيننا » هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا والذي في المتن « بيننا » بغير ميم كما نبه عليه القسطلاني اهـ .

«فأتاه رجلٌ أسود طويل مشمر محلوق الرأس بين عينيه أثر السجود» وفي رواية أبي الوضئ عن أبي برزة عند أحمد والطبري والحاكم «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنانير فكان يقسمها ورجل أسود مطموم الشعر بين عينيه أثر السجود» وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري «رجل من أهل البادية حديث عهد بأمر الله» .

**قوله ( فقال : اعدل يا رسول الله )** في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم «فقال اتق الله يا محمد» وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال «اعدل يا محمد» وفي لفظ له عند البزار والحاكم «فقال : يا محمد والله لئن كان الله أمرك أن تعدل ما أراك تعدل» وفي رواية مقسم التي أشرت إليها «فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت ، قال وكيف رأيت ؟ قال لم أراك عدلت» وفي حديث أبي بكرة «فقال يا محمد والله ما تعدل» وفي لفظ « ما أراك عدلت في القسمة » ونحوه في حديث أبي برزة .

**قوله ( فقال ويحك )** في رواية الكشميبي «ويلك» وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب .

**قوله ( ومن يعدل إذا لم أعدل )** في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم . ومن يطع الله إذا لم أطعه ولمسلم من طريقه «أولست أحق أهل الأرض أن أطيع الله» وفي حديث عبد الله بن عمرو «عند من يلتمس العدل بعدى» وفي رواية مقسم عنه «فغضب صلى الله عليه وسلم وقال : العدل إذا لم يكن عندى فعند من يكون» وفي حديث أبي بكرة «فغضب حتى احمرت وجنتاه» ومن حديث أبي برزة «قال فغضب غضباً شديداً وقال : والله لا تجدون بعدى رجلاً هو أعدل عليكم منى» .

**قوله ( قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه )** في رواية شعيب ويونس «فقال» بزيادة فاء وقال «ائذن لي فيه فأضرب عنقه» وفي رواية الأوزاعي «فلا أضرب» بزيادة لام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه «فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه» وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث «فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله» وفي رواية مسلم «فقال خالد بن الوليد» بالجزم ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلا منهما بسأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسنده فيه «فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا» فهذا نص في أن كلا منهما سأل . وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث على اليمن كان عقب بعث خالد بن الوليد إليها ، والذهب المقسوم أرسله على من اليمن كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ، ويجاب بأن علياً لما وصل إلى اليمن رجع خالد منها إلى المدينة فأرسل على الذهب فحضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجرعانة من غنائم حنين ، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزماً ، وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحد كما مضى قريباً .

**قوله ( قال دعه )** في رواية شعيب «فقال له دعه» كذا لأبي ذر وفي رواية الأوزاعي «فقال لا» وزاد أفلح بن عبد الله في روايته «فقال ما أنا بالذي أقتل أصحابي» .

قوله ( فإن له أصحاباً ) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحاباً بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضى ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم بما واجهه ، فيحتمل أن يكون لمصلحة التأليف كما فهمه البخارى لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنفيراً عن دخول غيرهم في الإسلام ، ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح « سيخرج أناس يقولون مثل قوله » .

قوله ( يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ) كذا في هذه الرواية بالإفراد ، وفي رواية شعيب وغيره « مع صلاتهم » بصيغة الجمع فيه وفي قوله « مع صيامهم » وقد تقدم في ثانياً أحاديث الباب الذى قبله وزاد في رواية شعيب ويونس « يقرءون القرآن ولا يجاوز تراقيهم » بمثناه وقاف جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهى العظم الذى بين نقرة النحر والعاتق ، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها ، وقيل لا يعلمون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم إلا سرده . وقال النووى : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروره على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلاً عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في القلب . قلت : وهو مثل قوله فيهم أيضاً « لا يجاوز إيمانهم حناجرهم » أى ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم ، ووقع في رواية لمسلم « يقرءون القرآن رطباً » قيل المراد الحذق في التلاوة أى يأتون به على أحسن أحواله ، وقيل المراد أنهم يواظبون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبه به ، وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكاها القرطبي ، ويرجح الأول ما وقع في رواية أبى الوداك عن أبى سعيد عند مسدد « يقرءون القرآن كأحسن ما يقرؤه الناس » ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبى بكره عن أبىه « قوم أشداء أهداء ذلقة ألسنتهم القرآن » أخرجه الطبرى وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبى نعم عن أبى سعيد « يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون » وأرجحها الثالث .  
قوله ( يمرقون من الدين كما يمرق السهم ) يأتي تفسيره في الحديث الثانى ، وفي رواية الأوزاعى كمروق السهم .

قوله ( من الرمية ) في رواية معبد بن سيرين عن أبى سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد « لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه » والرمية فعلية من الرمى والمراد الغزاة المرمية مثلاً . ووقع في حديث عبد الله ابن عمرو من رواية مقسم عنه « فإنه سيكون لهذا شيعة يتعمقون في الدين يمرقون منه » الحديث ، أى يخرجون من الإسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رام قوي الساعد فأصاب مارماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشيء منه من المرمى شيء ، فإذا التمس الرامى سهمه وجده ولم يجد الذى رماه فينظر في السهم ليعرف هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يرة علق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والفرض أنه أصابه ، وإلى ذلك أشار بقوله « سبق الفرث والدم » أى جاوزهما ولم يتعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعده ، وقد تقدم شرح القذذ في علامات النبوة ، ووقع في رواية أبى نضرة عن أبى سعيد عند مسلم فضرب النبي صلى الله عليه وسلم لهم مثلاً الرجل يرمى الرمية الحديث ، وفي رواية أبى المتوكل الناجى عن أبى سعيد عند الطبرى « مثلهم كمثل رجل رمى رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذه فنظر إلى فوقه فلم ير به دسماً ولا دماً » لم يتعلق به شيء من السم والدم ، كذلك هؤلاء لم يتعلقوا بشيء من الإسلام ، وعنده في رواية عاصم بن شمع المعجبة وسكون

الميم بعدها معجمة بعد قوله من الرمية « يذهب السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئاً من الفرث والدم » الحديث ، وفيه « يتركون الإسلام وراء ظهورهم » وجعل يديه وراء ظهره ، وفي رواية أني إسحق مولى بني هاشم عن أني سعيد في آخر الحديث « لا يتعلقون من الدين بشيء كما لا يتعلق بذلك السهم » أخرجه الطبري ، وفي حديث أنس عن أني سعيد عند أحمد وأني داود والطبري « لا يرجعون إلى الإسلام حتى يترد السهم إلى فوقه » وجاء عن ابن عباس عند الطبري وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولفظه « سيخرج قوم من الإسلام خروج السهم من الرمية عرضت للرجال فرموها فانمرق سهم أحدهم منها فخرج فأتاه فنظر إليه فإذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شيء ، ثم نظر إلى القذذ فلم يره تعلق من الدم بشيء ، فقال : إن كنت أصبت فإن بالريش والفوق شيئاً من الدم ، فنظر فلم ير شيئاً تعلق بالريش والفوق . قال : كذلك يخرجون من الإسلام » وفي رواية بلال بن بقطر عن أني بكرة « يأتهم الشيطان من قبل دينهم » وللحميدى وابن أني عمر في مسنديهما من طريق أني بكر مولى الأنصار عن علي « إن ناساً يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبداً » .

**قوله ( آيتهم )** أى علامتهم ، ووقع في رواية ابن أني مريم عن علي عند الطبري « علامتهم » .

**قوله ( رجل إحدى يديه أو قال ثديه )** هكذا للأكثر بالثنية فيهما مع الشك هل هي ثنية يد أو ثدى بالثنية ، وفي رواية المستملى هنا بالثنية فيهما فالشك عنده هل هو الثدى بالإفراد أو بالثنية ، ووقع في رواية الأوزاعي « إحدى يديه » ثنية يد ولم يشك ، وهذا هو المعتمد ، فقد وقع في رواية شعيب ويونس « إحدى عضديه » .

**قوله ( مثل ثدى المرأة أو قال مثل البضعة )** بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى القطعة من اللحم .

**قوله ( تدردر )** بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التاءين وأصله تدردر ومعناه تحرك وتذهب وتجيء ، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادي إذا تدافع ، وفي رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند مسلم « فيهم رجل مخرج اليد أو مودن اليد أو مثدون اليد » والمخرج بخاء معجمة وجيم والمودن بوزنه والمثدون بفتح الميم وسكون المثلة وكلها بمعنى وهو الناقص ، وله من رواية زيد بن وهب عن علي « وغاية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدى عليه شعرات بيض » وعند الطبري من وجه آخر « فيهم رجل مجدع اليد كأنها ثدى حبشية » وفي رواية أفصح بن عبد الله « فيها شعرات كأنها سحلة سبع ، وفي رواية أني بكر مولى الأنصار « كئدى المرأة لها حلمة كحلمة المرأة حولها سبع هليات » وفي رواية عبيد الله بن أني رافع عن علي عند مسلم « منهم أسود إحدى يديه طبي شاة أو حلمة ثدى » فأما الطبي فهو بضم الطاء المهملة وسكون الموحدة وهى الثدى ، وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي « في يده شعرات سود » والأول أقوى ، وقد ذكر صلى الله عليه وسلم للخوارج علامة أخرى ففى رواية معبد بن سيرين عن أني سعيد « قيل ما سيماهم ، قال : سيماهم التحليق » وفي رواية عاصم ابن شمع عن أني سعيد « فقام رجل فقال : يا نبي الله هل في هؤلاء القوم علامة ؟ قال : يخلقون رعوسهم فيهم ذو ثدية » وفي حديث أنس عن أني سعيد « هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا ، قيل : يارسول الله ما سيماهم ؟ قال التحليق » هكذا أخرجه الطبري ، وعند أني داود بعضه .



قوله ( يخرجون على خير فرقة من الناس ) كذا للأكثر هنا ، وفي علامات النبوة وفي الأدب « حين » بكسر المهملة وآخره نون و « فرقة » بضم الفاء . ووقع في رواية عبد الرزاق عند أحمد وغيره « حين فترة من الناس » بفتح الفاء وسكون المثناة ، ووقع للكشيميني في هذه المواضع « على خير » بفتح المعجمة وآخره راء و « فرقة » بكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذي عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحاً ويؤيد الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد « تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق » وفي لفظ له « يكون في أمتي فرقتان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلى قتلهم أولاهم بالحق » وفي لفظ له « يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » وفيه « فقال أبو سعيد : وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق » وفي رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد « يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق » وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود « من قاتلهم كان أولى بالله منهم » .

قوله ( قال أبو سعيد ) هو متصل بالسند المذكور .

قوله ( أشهد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ) كذا هنا باختصار ، وفي رواية شعيب ويونس « قال أبو سعيد فأشهد أني سمعت هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم » وقد مضى في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة » وفي رواية أفلح ابن عبد الله « حضرت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( وأشهد أن علياً قتلهم ) في رواية شعيب « أن علي بن أبي طالب قاتلهم » وكذا وقع في رواية الأوزاعي ويونس « قاتلهم » ووقع في رواية أفلح بن عبد الله « وحضرت مع علي يوم قتلهم بالنهروان » ونسبة قتلهم لعلي لكونه كان القائم في ذلك ، وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي « أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم » ولفظه « فأينا لقيتموهم فاقتلوهم » وقد ذكرت شواهد ، ومنها حديث نصر بن عاصم عن أبي بكره رفته « إن في أمتي أقواماً يقرعون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، فإذا لقيتموهم فأنيموهم » أي فاقتلوهم أخرج الطبري ، وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرها « لئن أدركتهم لأقتلنهم » وأخرج الطبري من رواية مسروق قال « قالت لي عائشة : من قتل المخرج ؟ قلت : علي قالت فأين قتله ؟ قلت علي نهر يقال لأسفله النهروان . قالت : ائتنى علي هذا بيينة ، فأتيها بخمسين نفساً شهدوا أن علياً قتله بالنهروان » أخرج أبو يعلى والطبري ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » من طريق عامر بن سعد قال « قال عمار لسعد : أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يخرج أقوام من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب ؟ قال أي والله » وأما صفة قتالهم وقتلهم فوقت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد أن حدث بصفته عن النبي صلى الله عليه وسلم : والله إنني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي فقال لهم : ألقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فإني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء ، قال فشجرهم الناس برماحهم ، قال فقتل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً . وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال : كان أهل النهر أربعة آلاف فقتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة ، فإن شئت فاذهب إلى أبي برزة فاسأله فإنه شهد ذلك . وأخرج إسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل فقلت : أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فيم فارقوه وفيم استحلت قتالهم ؟ قال : لما كنا

بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم ، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء ، فأرسل إليهم على فرجعوا ثم قالوا نكون في ناحيته فإن قبل القضية قاتلناه وإن نقضها قاتلنا معه ، ثم افتترقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث على عن النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم . وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجعه من العراق ليالي قتل على فقالت له عائشة تحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم على ، قال : إن علياً لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وعتبوا عليه فقالوا : انسلخت من قميص ألبسكه الله ومن اسم سماك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا لله ، فبلغ ذلك علياً فجمع الناس فدعا بمصحف عظيم فجعل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، فقالوا ماذا إنسان ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في امرأة رجل ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الآية ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل ، ونقموا على أن كاتبت معاوية ، وقد كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم سهيل بن عمرو ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء ، فبعث على إلي الآخرين أن يرجعوا فأبوا . فأرسل إليهم : كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دمًا حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ولا تظلموا أحداً ، فإن فعلتم نبذت إليكم الحرب . قال عبد الله بن شداد : فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام الحديث . وأخرج النسائي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها . وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائغة عن جندب بن عبد الله البجلي قال : لما فارقت الخوارج علياً خرج في طلبهم فاتهبنا إلى عسكرهم فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن ، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة ، قال فدخلني من ذلك شدة ، فنزلت عن فرسي وقمت أصلي فقلت : اللهم إن كان في قتال هؤلاء القوم لك طاعة فائذن لي فيه . فمر بي على فقال لما حاذاني تعود بالله من الشك يا جندب ، فلما جئته أقبل رجل على بردون يقول إن كان لك بالقوم حاجة فإنهم قد قطعوا النهر ، قال ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك ، ثم جاء آخر كذلك قال : لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليقتلن من دونه عهد من الله ورسوله ، قلت الله أكبر ، ثم ركبنا فسأيرته فقال لي : سأبعث إليهم رجلاً يقرأ المصحف يدعوهم إلى كتاب الله وسنة نبيه فلا يقبل علينا بوجهه حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة ، قال فاتهبنا إلى القوم فأرسل إليهم رجلاً فرما إنسان فأقبل علينا بوجهه فقعد وقال علي : دونكم القوم فما قتل منا عشرة ولا نجا منهم عشرة . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن حميد بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس قال : لحقت بأهل النهر فإني مع طائفة منهم أسير إذ أتينا على قرية بيننا نهر ، فخرج رجل من القرية مروعاً فقالوا له لا روع عليك ، وقطعوا إليه النهر فقالوا له أنت ابن خباب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، قالوا : فحدثنا عن أبيك فحدثهم بحديث يكون فتنة فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول فكن ، قال فقدموه فضربوا عنقه ، ثم دعوا سريره وهي حبل فبقروا عما في بطنها . ولا بن أبي شيبه من طريق أبي مجلز لاحق بن حميد قال قال علي لأصحابه : لا تبدعوهم بقتال حتى يحدثوا حدثاً ، قال فمر بهم عبد الله بن خباب فذكر قصة قتلهم له وبجاريته وأنهم بقروا بطنها وكانوا مروا على ساقته فأخذ واحد منهم ثمرة فوضعها في فيه فقالوا له ثمرة معاهد فيم استحلتها ؟ فقال لهم عبد الله بن خباب : أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة . فأخذوه فذبحوه ، فبلغ علياً فأرسل إليهم : أفيدونا بقاتل عبد الله بن خباب ، فقالوا : كلنا قتله ، فأذن حينئذ في قتالهم . وعند الطبري من طريق أبي مريم قال أخبرني أخي أبو عبد الله أن علياً سار إليهم حتى إذا كان

حذاءهم على شط النهروان أرسل يناشدهم فلم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله ، فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم .

**قوله ( جىء بالرجل على النعت الذى نعته النبي صلى الله عليه وسلم )** فى رواية شعيب « على نعت النبي صلى الله عليه وسلم الذى نعته » وفى رواية أفلح « فالتمسه على فلم يجده ثم وجده بعد ذلك تحت جدار على هذا النعت » وفى رواية زيد بن وهب فقال على التمسوا فيهم المخرج فالتمسوه فلم يجده فقام على بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض قال أخروهم فوجده مما بلى الأرض فكبر ثم قال : صدق الله وبلغ رسوله . وفى رواية عبيد الله بن أبى رافع « فلما قتلهم على قال انظروا ، فنظروا فلم يجدوا شيئاً ، فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه فى خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه » أخرجها مسلم ، وفى رواية للطبرى من طريق زيد بن وهب « فقال على اطلبوا ذا الثدية ، فطلبوه فلم يجده فقام . ما كذبت ولا كذبت اطلبوه فطلبوه ، فوجدوه فى وهدة من الأرض عليه ناس من القتلى ، فإذا رجل على يده مثل سبلات السنور ، فكبر على والناس وأعجبه ذلك » ومن طريق عاصم بن كليب حدثنا أبى قال « بينا نحن قعود عند على فقام رجل عليه أثر السفر فقال : إني كنت فى العمرة فدخلت على عائشة فقالت : ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم ؟ قلت : قوم خرجوا إلى أرض قريبة منا يقال لها حروراء ، فقالت أما إن ابن أبى طالب لو شاء لحدثكم بأمرهم ، قال فأهل على وكبر فقال : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عنده غير عائشة فقال : كيف أنت وقوم يخرجون من قبل المشرق وفيهم رجل كان يده ثدى حبشية ، نشدتكم الله هل أخبرتكم بأنه فيهم ؟ قالوا : نعم ، فجتتموني فقلتم ليس فيهم فحلقت لكم أنه فيهم ثم أتيتموني به تسحبونه كما نعت لى . فقالوا : اللهم نعم . قال فأهل على وكبر » وفى رواية أبى الوضئ بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة الخفيفة والتشديد عن على « اطلبوا المخرج » فذكر الحديث وفيه « فاستخرجوه من تحت القتلى فى طين » قال أبو الوضئ : كأنى أنظر إليه حبشى عليه طريطق له إحدى يديه مثل ثدى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب اليربوع » ومن طريق أبى مريم قال « إن كان وذلك المخرج لمعنا فى المسجد وكان فقيراً قد كسوته برنساءلى ورأيتة يشهد طعام على وكان يسمى نافعاً ذا الثدية وكان فى يده مثل ثدى المرأة على رأسه حلمة مثل حلمة الثدي عليه شعيرات مثل سبلات السنور » أخرجهما أبو داود ، وأخرجه الطبرى من طريق أبى مريم مطولاً وفيه « وكان على يحدثنا قبل ذلك أن قوماً يخرجون وعلامتهم رجل مخرج اليد فسمعت ذلك منه مراراً كثيرة وسمعت المخرج حتى رأيتة يتكره طعامه من كثرة ما يسمع ذلك منه » وفيه « ثم أمر أصحابه أن يلمسوا المخرج فالتمسوه فلم يجده حتى جاء رجل فبشره فقال وجدناه تحت قتيلين فى ساقية ، فقال والله ما كذبت ولا كذبت » وفى رواية أفلح « فقال على أيكم يعرف هذا ؟ فقال رجل من القوم : نحن نعرفه ، هذا حرقوص وأمه ههنا ، قال فأرسل على إلى أمه فقالت : كنت أرعى غنماً فى الجاهلية فغشيتنى كهية الظلة فحملت منه فولدت هذا » وفى رواية عاصم بن شمع عن أبى سعيد قال حدثنى عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن علياً قال « التمسوا لى العلامة التى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنى لم أكذب ولا أكذب ، فجىء به فحمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة » ووقع فى رواية أبى بكر مولى الأنصار عن على حولها سبع هلبات وهو بضم الهاء وموحدة جمع هلبة ، وفيه أن الناس وجدوا فى أنفسهم بعد قتل أهل النهر فقال على : إنى لا أراه إلا منهم ، فوجدوه على شفير النهر تحت القتلى فقال على : صدق الله ورسوله ، وفرح الناس حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجذونه . »

قوله ( قال فنزلت فيه ) في رواية السرخي « فيهم » .

قوله ﴿ ومنهم من يلمزك في الصدقات ﴾ اللمز العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل بقيد أن يكون مواجهة ، والهمز في الغيبة أى يعيبك في قسم الصدقات ، ويؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله « هذه قسمة ما أريد بها وجه الله » ولم أقف على الزيادة إلا في رواية معمر ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت مقدمة على قوله « حين فرقة من الناس ، قال فنزلت فيهم » وذكر كلام أنى سعيد بعد ذلك ، وله شاهد من حديث ابن مسعود قال « لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين سمعت رجلاً يقول : إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله » قال فنزلت ﴿ ومنهم من يلمزك في الصدقات ﴾ أخرجه ابن مردويه ، وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة « فجعل يقسم بين أصحابه ورجل جالس فلم يعطه شيئاً فقال : يا محمد ما أراك تعدل » وفي رواية أنى الوضئ عن أنى برزة نحوه ، فدل على أن الحامل للقائل على ما قال من الكلام الجافي وأقدم عليه من الخطاب السبىء كونه لم يعط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئاً من ذلك . وأخرج الطبراني نحو حديث أنى سعيد وزاد في آخره « فغفل عن الرجل فذهب ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فطلب فلم يدرك » وسنده جيد .

( تنبيه ) : جاء عن أنى سعيد الخدرى قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية ، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أنى سعيد قال « جاء أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني مررت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخشع يصلى فيه ، فقال : اذهب إليه فاقتله . قال فذهب إليه أبو بكر فلما رآه يصلى كره أن يقتله فرجع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر : اذهب إليه فاقتله فذهب فراه على تلك الحالة فرجع ، فقال : يا على اذهب إليه فاقتله فذهب على فلم يره ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذا وأصحابه يقرعون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوهم هم شر البرية » وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات ، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية متراحية عن الأولى ، وأذن صلى الله عليه وسلم في قتله بعد أن منع منه لزوال علة المنع وهى التألف ، فكأنه استغنى عنه بعد انتشار الإسلام كما نهى عن الصلاة على من ينسب إلى النفاق بعد أن كان يجرى عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك وكان أبا بكر وعمر تمسكاً بالنبي الأول عن قتل المصلين وجملاً الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلى فلذلك عللاً عدم القتل بوجود الصلاة أو غلباً جانب النهي . ثم وجدت في « مغازى الأموى » من مرسل الشعبى في نحو أصل القصة « ثم دعا رجلاً فأعطاهم ، فقام رجل فقال : إنك لتقسم وما نرى عدلاً ، قال : إذن لا يعدل أحد بعدى . ثم دعا أبا بكر فقال : اذهب فاقتله ، فذهب فلم يجده فقال : لو قتلته لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم » فهذا يؤيد الجمع الذى ذكرته لما يدل عليه « ثم » من التراخى والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعلى وأنه كان الإمام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجمل وصفين وغيرهما ، وأن المراد بالحصر في الصحيفة في قوله في كتاب الديات « ما عندنا إلا القرآن والصحيفة » مقيد بالكتابة لا أنه ليس عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء مما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة ، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما ذكر ، وقد ثبت عنه أنه كان يخبر بأنه سيقتله أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة . ويحتمل أن يكون النفي مقيداً باحتصاصه بذلك فلا يرد حديث الباب لأنه شاركه فيه جماعة وإن كان عنده هو زيادة عليهم لأنه

كان صاحب القصة فكان أشد عناية بها من غيره . وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الإمام ما لم ينصب لذلك حرباً أو يستعد لذلك لقوله « فإذا خرجوا فاقتلوهم » ، وحكى الطبرى الإجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده ، وأسند عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم « ما لم يسفكوا دمأ حراماً أو يأخذوا مالا فإن فعلوا فقاتلوهم ولو كانوا ولدى » ومن طريق ابن جريج « قلت لعطاء ما يحل في قتال الخوارج ؟ إذا قطعوا السبيل وأخافوا الأمن » وأسند الطبرى عن الحسن أنه « سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج ؟ فقال : العمل أملك بالناس من رأى » قال الطبرى . ويؤيده أن النبى صلى الله عليه وسلم وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بألسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وإن كان حقاً من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلقومهم ، ومنه قوله تعالى ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذى يرفع القول الطيب ، قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم بدعائهم إلى الرجوع إلى الحق والإعذار إليهم ، وإلى ذلك أشار البخارى فى الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتكفير الخوارج . وهو مقتضى صنيع البخارى حيث قرنهم بالملحدين وأفرد عنهم المتأولين بترجمة ، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العرى فى شرح الترمذى فقال : الصحيح أنهم كفار لقوله صلى الله عليه وسلم « يمرقون من الإسلام » ولقوله « لأقتلنهم قتل عاد » وفى لفظ « ثمود » وكل منهما إنما هلك بالكفر وبقوله « هم شر الخلق » ولا يوصف بذلك إلا الكفار ، ولقوله « إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى » ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد فى النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم ، ومن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال فى فتاويه : احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أعلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبى صلى الله عليه وسلم فى شهادته لهم ، بالجنة ، قال : وهو عندى احتجاج صحيح ، قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعى تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً ، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علماً قطعياً إلى حين موته وذلك كافٍ فى اعتقادنا تكفير من كفرهم ، ويؤيده حديث « من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما » وفى لفظ مسلم « من رمى مسلماً بالكفر أو قال عدو الله إلا حاد عليه » قال وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر ممن حصل عندنا القطع بإيمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمتقضى خبر الشارع ، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا تصریح بالجحود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجحود فإن احتجاجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الأخبار الواردة فى حق هؤلاء تقتضى كفرهم ولو لم يعتقدوا تركية من كفروه علماً قطعياً ، ولا ينجبهم اعتقاد الإسلام إجمالاً والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينجى الساجد للصنم ذلك . قلت : ومن جنح إلى بعض هذا البحث الطبرى فى تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب : فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالماً فإنه مبطل لقوله فى الحديث « يقولون الحق ويقرعون القرآن ويمرقون من الإسلام ولا يتعلقون منه بشيء » ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من آى القرآن على غير المراد منه . ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلحقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بحكمه ويهلكون عند متشابهه . ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود « لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث - وفيه - التارك لدينه ، المفارق للجماعة » قال القرطبى فى « المفهم » : يؤيد القول بتكفيرهم

التمثيل المذكور في حديث أبي سعيد، يعني الآتي في الباب الذي يليه، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلقوا منه بشيء كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة راميها بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء، وقد أشار إلى ذلك بقوله «سبق الفرث والدم» وقال صاحب الشفاء فيه: وكذا نقطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة، وحكاه صاحب «الروضة» في كتاب الردة عنه وأقره. وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك. وقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام. وقال عياض: كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين، قال: وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال: لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر. وقال الغزالي في كتاب «الفرقة بين الإيمان والزندقة والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد. ومما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين «كمروق السهم فينظر الرامي إلى سهمه» إلى أن قال «فيتأري في الفوق هل علق بها شيء» قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله «يتأري في الفوق» لأن التأري من الشك، وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام، لأن من ثبت له عقد الإسلام ييقن لم يخرج منه إلا بيقين قال: وقد سئل على عن أهل النهر هل كفروا؟ فقال: من الكفر فروا. قلت: وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم، وفي احتجاجه بقوله «يتأري في الفوق» نظر، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة إليه وكما سيأتي «لم يعلق منه بشيء» وفي بعضها «سبق الفرث والدم» وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم، ويكون في قوله «يتأري» إشارة إلى أن بعضهم قد يبقئ معه من الإسلام شيء، قال القرطبي في «المفهم»: والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث، قال: فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتسمى أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب، فأما من استسر منهم ببدعة فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستتابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بدعته؟ اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم، قال: وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة شيئاً، قال وفي الحديث علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دمائهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفى لهم بعهدهم، وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم، وكفى أن رأسهم رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ونسبه إلى الجور نسأل الله السلامة. قال ابن هبيرة: وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس

مال الإسلام، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح، وحفظ رأس المال أولى، وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفضي القول بظواهرها إلى مخالفة إجماع السلف، وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتطوع في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة، وإنما ندب إلى الشدة على الكفار وإلى الرأفة بالمؤمنين، فعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه. وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الإمام العادل، ومن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد، ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يحل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتن، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نضر عن علي وذكر الخوارج فقال: «إن خالفوا إماماً عدلاً فقاتلوهم، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم فإن لهم مقالاً». قلت: وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم. وفيه ذم استئصال شعر الرأس، وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها، وترجم أبو عوانة في صحيحه لهذه الأحاديث «بيان أن سب خروج الخوارج كان بسبب الأثرة في القسمة مع كونها كانت صواباً فخفى عنهم ذلك» وفيه إباحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الأجر لمن قتلهم، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الأمة المحمدية ومن اليهود والنصارى. قلت: والأخير مبنى على القول بتكفيرهم مطلقاً، وفيه منقبة لعمر لشدة في الدين وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتى يختبر باطن حاله.

الحديث الثاني. قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد، والشيباني هو أبو إسحق، ويسير بن عمرو بتحتانية أوله بعدها مهملة مصغر ويقال له أيضاً أسير، ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب، وليس له في البخاري هذا الحديث الواحد، وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال إن له صحبة، وذكر أبو نعيم في تاريخه «حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمر وأخبرني أي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين» ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمير في فضيلة أويس القرني، وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجدّه.

قوله (سمعتة يقول وأهوى بيده قبل العراق) أي من جهته، وفي رواية علي بن مسهر عن الشيباني عند مسلم «نحو المشرق».

قوله (ميرقون) قال ابن بطلال: المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومروقاً وانمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل للممرق ممرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة.

قوله (مروق السهم من الرمية) زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال «قال أسير قلت ما لهم علامة؟ قال سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم لا أزيدك عليه» وفي هذا أن سهل بن

حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكورين في أحاديث هذين البابين فيقوى ما تقدم أن أبا سعيد توقف في الاسم والنسبة لا في كونهم المراد : قال الطبري : وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي تماماً ومختصراً عبيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد وأبو مريم . قلت : وأبو وضى وأبو كثير وأبو موسى وأبو وائل في مسند إسحق بن راهويه والطبراني وأبو جحيفة عند البزار وأبو جعفر الفراء مولى علي أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وعاصم بن ضمرة ، قال الطبري ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مع علي بن أبي طالب أو بعضه عبد الله بن مسعود وأبو ذر وابن عباس وعبد الله ابن عمرو بن العاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكره وعائشة وجابر وأبو برزة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي قلت : ورافع بن عمرو وسعد ابن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبد الله البجلي وعبد الرحمن بن عريس وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق الفرزدق الشاعر أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألهما فقال إني رجل من أهل المشرق وإن قوماً يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقالا لي « سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد » فهؤلاء خمسة وعشرون نفساً من الصحابة والطرق إلى كثرتهم متعددة كهلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكره وأبي برزة وأبي ذر ، فيفيد مجموع خبرهما القطع بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٨ - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقوم الساعة حتى تقتل فتان دعواهما واحدة

٦٩٣٥ - حَدَّثَنَا عَلَى حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَانِ دَعَاوَاهُمَا وَاحِدَةً . »

قوله ( باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتل فتان دعواهما واحدة ) كذا ترجم بلفظ الخبر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفي المتن من الزيادة « يكون بينهما مقتلة عظيمة » والمراد بالفتن جماعة على وجماعة معاوية ، والمراد بالدعوة الإسلام على الراجح ، وقيل المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق ، وأورده هنا للإشارة إلى ما وقع في بعض طرقه كما عند الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره « فبينما هم كذلك إذ مرقت مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق » فبذلك تظهر مناسبتة لما قبله ، والله أعلم .

٩ - باب ما جاء في المتأولين

٦٩٣٦ - قال أبو عبد الله : وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه « أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك ، فكادت أساوره في الصلاة ، فانتظرت حتى سلم ثم لبيته بردائه - أو بردائي - فقلت : من أقرأك هذه السورة ؟ قال : أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم . »



قلت له : كذبت . فو الله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها . فانطلقت أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، وأنت أقرأتني سورة الفرقان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله يا عمر اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرؤها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ يا عمر ، فقرأت ، فقال : هكذا أنزلت . ثم قال : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فافروا ما تيسر منه .»

٦٩٣٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا وكيع ح . وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة « عن عبد الله رضي الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا : أينما لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس كما تظنون ، إنما هو كما قال لقمان لابنه ﴿ يا بني لا تشرك بالله ، إن الشرك لظلم عظيم ﴾ .»

٦٩٣٨ - حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني محمود بن الربيع قال « سمعت عتبان بن مالك يقول : غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل : أين مالك بن الدخشن ؟ فقال رجل منا : ذلك منافق لا يحب الله ورسوله . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألا تقولونه يقول لا إله إلا الله يتغنى بذلك وجه الله ؟ قال : بلى قال فإنه لا يوافق عبد يوم القيامة به إلا حرم الله عليه النار .»

٦٩٣٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن حصين عن فلان قال تنازع أبو عبد الرحمن وحبان بن عطية ، فقال أبو عبد الرحمن لحبان : لقد علمت ما الذي جرى صاحبك على الدماء - يعني علياً - قال : ما هو لا أبا لك ؟ قال : شيء سمعته يقول . قال ما هو ؟ قال : بعثنى رسول الله والزيبر وأبا مرثد - وكلنا فارس - قال انطلقوا حتى أتوا روضة حاج - قال أبو سلمة : هكذا قال أبو عوانة حاج - فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها . فانطلقنا على أفراسنا حتى أدركناها حيث قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم تسير على بعير لها ، وكان كتب إلى أهل مكة بمسير رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم . فقلنا أين الكتاب الذي معك ؟ قالت ما معي كتاب . فأخذناها بعيرها ، فابتغينا في رحلها فما وجدنا شيئاً . فقال صاحبها ما نر معها كتاباً ، قال فقلت : لقد علمت ما كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم حلف علي : والذي يحلف به لتخرجن الكتاب أو لأجر دنك . فأهوت إلى حجرتها - وهي محتجزة بكساء فأخرجت الصحيفة ، فأتوا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، دعني فأضرب عنقه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما حملك على ما صنعت ؟ قال : يا رسول الله ؛ ما لي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ، ولكنني أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع بها عن أهلي ومالي ، وليس من أصحابك أحد إلا له هنالك من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله . قال : صدق ، لا تقولوا له إلا خيراً . قال فعاد عمر فقال : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، دعني فأضرب عنقه قال : أوليس من أهل بدر ؟ وما يدريك لعل الله اطلع عليهم فقال : اعملوا ما شئتم فقد أوجب لكم الجنة : فاغزورقت عيناه فقال : الله ورسوله أعلم .»

قوله ( باب ما جاء في المتأولين ) تقدم في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل » من كتاب الأدب وفي الباب الذى يليه من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً وبيان المراد بذلك ، والحاصل أن من أكفر المسلم نظر فإن كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر . وإن كان بتأويل نظر إن كان غير سائح استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويزجر بما يليق به . ولا يلتحق بالأول عند الجمهور ، وإن كان بتأويل سائح لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب قال العلماء كل متأول معذور بتأويله ليس باثم إذا كان تأويله سائحاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم . وذكر هنا أربعة أحاديث :

الحديث الأول حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بحروف تخالف ما قرأه هو على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ، ومناسبته للترجمة من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤاخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه لبيه بردائه وأراد الإيقاع به ، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان الحجة في جواز القراءة . وقوله في أول السند « وقال الليث الخ » وصله الإسماعيلي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه ، ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد ، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً موصولاً لكن عن عقيل لا عن يونس ، وهم مغلطى ومن تبعه في أن البخارى وصله عن سعيد بن عفير عن الليث عن يونس ، وقوله « كدت أساوره » بسين مهملة أى أوثبه وزنه ومعناه ، وقيل هو من قولهم سار يسور إذا ارتفع ذكره ، وقد يكون بمعنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها . الحديث الثانى حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استتابة المرتدين ، وسنده هنا كلهم كوفيون ، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤاخذ الصحابة بحملهم الظلم في الآية على عمومها حتى يتناول كل معصية بل عذرهم لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد بما رفع الإشكال .

الحديث الثالث حديث عتبان بن مالك في قصة مالك بن الدخشم ، وهو بضم المهملة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضمومة ثم ميم أو نون وهو الذى وقع هنا وقد يصغر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ، ومناسبته من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤاخذ القائلين في حق مالك بن الدخشم بما قالوا ، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون ما فى الباطن . وقوله هنا « ألا تقولونه يقول لا إله إلا الله » كذا في رواية الكشميهنى وفي رواية المستملى والسرخسى « لا تقولوه » بصيغة النهي . وقال ابن التين « ألا تقولوه » جاءت الرواية والصواب « تقولونه » أى تظنونهم . قلت : الذى رأيت « لا تقولوه » بغير ألف في أوله وهو موجه ، وتفسير القول بالظن فيه نظر ، والذى يظهر أنه بمعنى الرؤية أو السماع ، وجوز ابن التين أنه خطاب للمفرد وأصله ألا تقولوه فأشبع ضمة اللام حتى صارت واواً وأنشد لذلك شاهداً .

الحديث الرابع حديث على في قصة حاطب بن أبى بلتعة في مكاتبته قريشاً ونزول قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ وقد تقدم في « باب الجاسوس » من كتاب الجهاد وما يتعلق به ، وفي باب النظر في شعور أهل الذمة ما يتعلق بذلك ، والجمع بين قوله حجرتها وعقيصتها وضبط ذلك ، وتقدم في « باب فضل من شهد بدرأ » من كتاب المغازى الكلام على قوله « لعل الله اطلع على أهل بدر وفي تفسير

المتحنة بأبسط منه ، وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي صلى الله عليه وسلم عذره ، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله « بعثنى أنا والزبير والمقداد » وقوله « بعثنى أنا وأبا مرثد » وفيه قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذي حملته وأذكر هنا بقية شرحه .

قوله ( عن حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي .

قوله ( عن فلان ) كذا وقع مبهماً وسمى في رواية هشيم في الجهاد ، وعبد الله بن إدريس في الاستئذان « سعد بن عبيدة » وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله ومحمد بن فضيل عند مسلم . وأخرجه أحمد عن عفان عن أبي عوانة فسماه ونحوه للإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عفان قال « حدثنا أبو عوانة عن حصين بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو السلمى الكوفي يكنى أبا حمزة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلمى شيخه في هذا الحديث » وقد وقع نسخه الصغاني هنا بعد قوله « عن فلان » مانصه هو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلمى ختن أبي عبد الرحمن السلمى انتهى ، ولعل القائل « هو الخ » من دون البخارى ، وسعد تابعي روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر والبراء .

قوله ( تنازع أبو عبد الرحمن ) هو السلمى وصرح به في رواية عفان .

قوله ( وحبان بن عطية ) بكسر المهملة وتشديد الموحدة ، وحكى أبو علي الجبائي وتبعه صاحب المشارق والمطالع أن بعض رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله ، وهو وهم . قلت : وحكى المزى أن ابن ماكولا ذكره بالكسر وأن ابن الفرضي ضبطه بالفتح قال : وتبعه أبو علي الجبائي ، وكذا قال ، والذي جزم به أبو علي الجبائي توهيم من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك في تقييد المهمل ، وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى وهو بالكسر إجماعاً ، وكان حبان بن عطية سلمياً أيضاً ومؤخراً لأبي عبد الرحمن السلمى وإن كان مختلفين في تفضيل عثمان وعلى ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين في هذا الحديث « وكان أبو عبد الرحمن عثمانياً أى يفضل عثمان على علي وحبان بن عطية علوياً أى يفضل علياً على عثمان .

قوله ( لقد علمت ما الذي ) كذا الكشميهني وكذا في أكثر الطرق ، وللحموى والمستملى هنا « من الذي » وعلى الرواية الأولى ففاعل التجريء هو القول المعبر عنه هنا بقوله « شيء يقوله » وعلى الثانية الفاعل هو القائل .

قوله ( جراً ) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز .

قوله ( صاحبك ) زاد عفان « يعنى علياً » .

قوله ( على الدماء ) أى إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقاً .

قوله ( لا أبأ لك ) بفتح الهمزة وهي كلمة تقال عند الحث على الشيء ، والأصل فيه أن الإنسان إذا وقع في شدة عاونه أبوه فإذا قيل لا أبأ لك فمعناه ليس لك أب ، جد في الأمر جد من ليس له معاون ، ثم أطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل .

**قوله ( سمعته يقوله )** في رواية المستملى والكشميهنى هنا « سمعته يقول » بحذف الضمير والأول أوجه لقوله قال ما هو .

**قوله ( قال بعشى )** كذا لهم وكان « قال » الثانية سقطت على عادتهم في إسقاطها خطأ والأصل قال أى أبو عبد الرحمن قال أى على .

**قوله ( والزبير وأبا مرثد )** تقدم في غزوة الفتح من طريق عبد الله بن أبى رافع عن على ذكر المقداد بدل أبى مرثد ، وجمع بأن الثلاثة كانوا مع على ، ووقع عند الطبرى في « تهذيب الآثار » من طريق أعشى ثقيف عن أبى عبد الرحمن السلمى في هذا الحديث « ومعى الزبير بن العوام ورجل من الأنصار » وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا إن كان بالمعنى الأعم ، ووقع في « الأسباب » للواحدى أن عمر وعماراً وطلحة كانوا معهم ولم يذكر له مستنداً وكأنه من تفسير ابن الكلبي فإنى لم أره في سير الواقدى ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه في تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس في قصة المرأة المذكورة فأخبر جبريل النبى صلى الله عليه وسلم بخبرها فبعث في أثرها عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب .

**قوله ( روضة حاج )** بمهمله ثم جيم . **قوله ( قال أبو سلمة )** هو موسى بن إسماعيل شيخ البخارى فيه .

**قوله ( هكذا قال أبو عوانة حاج )** فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب « خاخ » بمعجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمله والجيم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عفان فذكرها بلفظ « حاج » بمهمله ثم جيم قال عفان والناس يقولون « خاخ » أى بمعجمتين ، قال النووى قال العلماء هو غلط من أبى عوانة وكأنه اشتبه عليه بمكان آخر يقال له « ذات حاج » بمهمله ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج ، وأما « روضة خاخ » فإنها بين مكة والمدينة بقرب المدينة . قلت : وذكر الواقدى أنها بالقرب من ذى الحليفة على بريد من المدينة ، وأخرج سمويه في فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال : وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيها أن المكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة ، وزعم السهيلي أن هشيماً كان يقولها أيضاً « حاج » بمهمله ثم جيم وهو وهم أيضاً ، وسبأى ذلك في آخر الباب ، وقد سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم بلفظ « حتى تأتوا روضة كذا » فلعل البخارى كنى عنها أو شيخه إشارة إلى أن هشيماً كان يصحفها ، وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على الصواب بمعجمتين .

**قوله ( فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبى بلتعة إلى المشركين فأتوني بها )** في رواية عبيد الله بن أبى رافع « فإن بها طعينة معها كتاب » والطعينة بظاء معجمة وزن عظيمة فعيلة بمعنى فاعلة من الطعن وهو الرحيل ، وقيل سميت طعينة لأنها تتركب الطعين التي تظعن براكها ، وقال الخطابى : سميت طعينة لأنها تظعن مع زوجها ولا يقال لها طعينة إلا إذا كانت في الهودج وقيل إنه اسم الهودج سميت المرأة لركوبها فيه ، ثم توسعوا فاطلقوه على المرأة ولو لم تكن في هودج ، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها ، وذكر الواقدى أنها من مزينة وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم يعنى قرية بين مكة والمدينة ، وذكر الثعلبى ومن تبعه أنها كانت مولاة أبى صيفى ابن عمرو بن هاشم بن عبد مناف ، وقيل عمران بدل عمرو ، وقيل مولاة بنى أسد بن عبد العزى ، وقيل كانت

من موالى العباس ، وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند ابن مروديه أنها مولاة لقريش « وفي تفسير مقاتل بن حبان أن حاطباً أعطها عشرة دنانير وكساها برداً ، وعند الواحدى أنها قدمت المدينة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : جئت مسلمة ؟ قالت : لا ولكن احتجت ، قال : فأين أنت عن شباب قريش ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما طلب منى بعد وقعة بدر شيء من ذلك ، فكساها وحملها فأتاها حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يغزو فخذوا حذرکم ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب : فكتب حاطب إلى كفار قريش بكتاب ينتصح لهم ، وعند أبي يعلى والطبرى من طريق الحارث بن على لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يغزو مكة أسر إلى ناس من أصحابه ذلك وأفشى في الناس أنه يريد غير مكة ، فسمعه حاطب بن أبى بلتعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك ، وذكر الواقدي أنه كان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في الناس بالغزو ولا أراه إلا يريدكم ، وقد أحببت أن يكون إنذارى لكم بكتابى إليكم ، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح .

قوله ( تسير على بعيرها ) في رواية محمد بن فضيل عن حصين « تشند » بشين معجمة ومثناة فوقانية .

قوله ( فابتغينا في رحلها ) أى طلبنا كأنهما فتشاً ما معها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل « فأئخنا بعيرها فابتغينا » وفي رواية الحارث فوضعنا متاعها وفتشنا فلم نجد .

قوله ( لقد علمنا ) في رواية الكشميهنى « لقد علمتما » وهى رواية عفان أيضاً

قوله ( ثم حلف على : والذي يحلف به ) أى قال والله وصرح به في حديث أنس ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب .

قوله ( لتخرجن الكتاب أو لأجردنك ) أى أنزع ثيابك حتى تصيرى عريانة ، وفي رواية ابن فضيل « أو لأقتلنك » وذكر الإسماعيلى أن فى رواية خالد بن عبد الله مثله ، وعنده من رواية أبى فضيل لأجزرنك بجم ثم زى أى أضيرك مثل الجزور إذا ذبحت . ثم قال الإسماعيلى ترجم البخارى النظر فى شعور أهل الذمة يعنى الترجمة الماضية فى كتاب الجهاد ، وهذه الرواية تخالفه أى رواية « أو لأقتلنك » . قلت : رواية « لأجردنك » أشهر ورواية « لأجزرنك » كأنها مفسرة منها ورواية « لأقتلنك » كأنها بالمعنى من لأجردنك ، ومع ذلك فلا تنافى الترجمة لأنها إذا قتلت سلبت ثيابها فى العادة فيستلزم التجرد الذى ترجم به . ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع فى رواية عبيد الله بن أبى رافع بلفظ « لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب » قال ابن التين : كذا وقع بكسر القاف وفتح الياء التحتانية وتشديد النون قال : والياء زائدة ، وقال الكرماني : هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء فى الرواية بإثبات الياء والقواعد التصريفية تقتضى حذفها . لكن إذا صحت الرواية فتحمل على أنها وقعت عن طريق المشاكلة لتخرجن ، وهذا توجيه الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، قال : ويجوز فتح القاف على البناء للمجهول وعلى هذا فترفع الثياب ، قلت : ويظهر لى أن صواب الرواية « لتلقين » بالنون بلفظ الجمع وهو ظاهر جداً لا إشكال فيه البتة ولا يفتقر إلى تكلف تخرىج ، ووقع فى حديث أنس « فقالت ليس معى كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معك كتاب والله لتعطينى الكتاب الذى معك أو لا أترك عليك ثوباً إلا التمسنا فيه ، قالت أولستم

بناس من مسلمين ! حتى إذا ظنت أنهما يلتمسان في كل ثوب معها حلت عقاصها ، وفيه « فرجع إليها فسلا سيفيهما فقالا : والله لنديقنك الموت أو لتدفعن إلينا الكتاب ، فأنكرت » ويجمع بينهما بأنهما هداها بالقتل أولاً فلما أصرت على الإنكار ولم يكن معهما إذن بقتلها هداها بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة ، وزاد في حديث أنس أيضا « فقالت : أدفعه إليكما على أن ترداني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أعشى ثقيف عن عبد الرحمن عند الطبرى « فلم يزل على بها حتى خافته » وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فالأكثر على الثاني فقد عدت فيمن أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمهم يوم الفتح لأنها كانت تغنى بهجائه وهجاء أصحابه ، وقد وقع في أول حديث أنس « أمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح بقتل أربعة » فذكرها فيهم ثم قال « وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب » .

**قوله ( فأتوا بها )** أى الصحيفة وفي رواية عبد الله بن أنى رافع « فأتينا به » أى الكتاب ، ونحوه في رواية ابن عباس وزاد « فقرأه عليه فإذا فيه من حاطب إلى ناس من المشركين من أهل مكة » سماهم الواقدى في روايته سهيل بن عمرو العامرى وعكرمة بن أبى جهل المخزومى وصفوان بن أمية الجمحى .

**قوله ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما حملك على ما صنعت )** في رواية عبد الرحمن بن حاطب « فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم حاطباً فقال : أنت كتبت هذا الكتاب ؟ قال : نعم . قال : فما حملك على ذلك » وكان حاطباً لم يكن حاضراً لما جاء الكتاب فاستدعى به لذلك ، وقد تبين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ولفظه « فأرسل إلى حاطب » فذكر نحو رواية عبد الرحمن أخرجه الطبرى بسند صحيح .

**قوله ( قال : يا رسول الله ما لى أن أكون مؤمناً بالله ورسوله )** وفي رواية المستملى « ما لى » بالوحدة بدل اللام وهو أوضح ، وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « أما والله ما ارتبت منذ أسلمت فى الله » وفي رواية ابن عباس « قال والله إني لناصح لله ورسوله » .

**قوله ( ولكنى أردت أن يكون لى عند القوم يد )** أى منة أدفع بها عن أهلى ومالى ، زاد في رواية أعشى ثقيف « والله ورسوله أحب إلى من أهلى ومالى » وتقدم فى تفسير المتحننة قوله « كنت ملصقاً » وتفسيره وفى رواية عبد الرحمن بن حاطب « ولكنى كنت امرأ غريباً فيكم وكان لى بنون وإخوة بمكة فكتبت لعلى أدفع عنهم » .

**قوله ( وليس من أصحابك أحد إلا له هنالك )** وفى رواية المستملى هناك « من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله » وفى حديث أنس وليس منكم رجل إلا له بمكة من يحفظه فى غياله غيرى .

**قوله ( قال : صدق ، ولا تقولوا له إلا خيراً )** ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف صدقه ما ذكر ، ويحتمل أن يكون بوحي .

**قوله ( فعاد عمر )** أى عاد إلى الكلام الأول فى حاطب وفيه تصريح بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى فكان فيها معذوراً لأنه لم يتضح له عذره فى ذلك ، وأما الثانية فكان اتضح عذره وصدقه النبى صلى الله عليه وسلم فيه ونهى أن يقولوا له إلا خيراً ، ففى إعادة عمر الكلام إشكال . وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه فى عذره لا يدفع ما وجب عليه من القتل ، وتقدم إيضاحه فى تفسير المتحننة .

**قوله ( فلاضرب عنقه )** قال الكرماني هو بكسر اللام ونصب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خير مبتدأ محذوف أى اتركنى لأضرب عنقه فتركك لى من أجل الضرب، ويجوز سكون الباء والفاء زائدة على رأى الأخفش واللام للأمر، ويجوز فتحها على لغة وأمر المتكلم نفسه باللام فصيح قليل الاستعمال، وفي رواية عبيد الله بن أبى رافع «دعنى أضرب عنق هذا المنافق» وفي حديث ابن عباس «قال عمر فاخترطت سيفى وقلت: يا رسول الله أمكنى منه فإنه قد كفر» وقد أنكر القاضى أبو بكر بن الباقلانى هذه الرواية وقال ليست بمعروفة قاله فى الرد على الجاحظ لأنه احتج بها على تكفير العاصى، وليس لإنكار القاضى معنى لأنها وردت بسند صحيح وذكر البرقانى فى مستخرجه أن مسلماً أخرجها، ورده الحميدى، والجمع بينهما أن مسلماً خرج سندها ولم يسق لفظها، وإذا ثبت فعله أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية، وفيه نظر لأنه استأذن فى ضرب عنقه فأشعر بأنه ظن أنه نفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المنتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك فى حق حاطب، فلما بين له النبى صلى الله عليه وسلم عذر حاطب رجع.

**قوله ( أو ليس من أهل بدر )** فى رواية الحارث «أو ليس قد شهد بدرأ» وهو استفهام تقرير، وجزم فى رواية عبيد الله بن أبى رافع أنه قد شهد بدرأ وزاد الحارث «فقال عمر بلى ولكنه نكث وظاهر أعدائك عليك».

**قوله ( وما يدريك لعل الله اطلع )** تقدم فى فضل من شهد بدرأ رواية من رواه بالجزم والبحث فى ذلك وفى معنى قوله «اعملوا ما شئتم» ومما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضاً مثلاً لم يؤاخذوا بذلك ما وقع فى حديث سهل بن الخنظلية فى قصة الذى حرس ليلة حنين فقال له النبى صلى الله عليه وسلم: هل نزلت؟ قال: لا، إلا لقضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بعدها. وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلمى، ويؤيده قول على فىمن قتل الحرورية «لو أخبرتكم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم لمن قتلهم لنكلتم عن العمل» وقد تقدم بيانه، فهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة يتاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة، وقد تعقب ابن بطلال على أبى عبد الرحمن السلمى فقال: هذا الذى قاله ظناً منه لأن علياً على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل، ووجه ابن الجوزى والقرطبى فى «المفهم» قول السلمى كما تقدم، وقال الكرماني: يحتتمل أن يكون مراده أن علياً استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة فعرف أنه لو وقع منه خطأ فى اجتهاده لم يؤاخذ به قطعاً، كذا قال وفيه نظر، لأن المجتهد معفو عنه فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه، وله مع ذلك أجر فإن أصاب فله أجران، والحق أن علياً كان مضيئاً فى حروبه فله فى كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران، فظهر أن الذى فهمه السلمى استند فيه إلى ظنه كما قال ابن بطلال والله أعلم، ولو كان الذى فهمه السلمى صحيحاً لكان على يتجرأ على غير الدماء كالأموال، والواقع أنه كان فى غاية الورع وهو القائل «يا صفراء ويا بيضاء غرى غيرى» ولم ينقل عنه قط فى أمر المال إلا التحرى بالمهملة لا التجرى بالجيم.

**قوله ( فقد أوجبت لكم الجنة )** فى رواية عبيد الله بن أبى رافع «فقد غفرت لكم» وكذا فى حديث عمر، ومثله فى مغازى أبى الأسود عن عروة وكذا عند أبى عائد.

قوله ( فاغرورقت عيناه ) بالغين المعجمة الساكنة والراء المكررة بينهما واو ساكنة ثم قاف أى امتلأت من الدموع حتى كأنها غرقت فهو افغوعلت من الغرق ، ووقع فى رواية الحارث عن على « ففاضت عيننا عمر » ويجمع على أنها امتلأت ثم فاضت .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف .

قوله ( خاخ أصح ) يعنى بمعجمتين .

قوله ( ولكن كذا قال أبو عوانة حاج ) أى بمهمله ثم جيم .

قوله ( وحاج تصحيف وهو موضع ) . قلت : تقدم بيانه .

قوله ( وهشيم يقول خاخ ) وقع للأكثر بالمعجمتين ، وقيل بل هو كقول أى عوانة وبه جزم السهيلي ، ويؤيده أن البخارى لما أخرجه من طريقه فى الجهاد عبر بقوله « روضة كذا » كما تقدم فلو كان بالمعجمتين لما كنى عنه ، ووقع فى السيرة للقطب الحلبي « روضة خاخ » بمعجمتين وكان هشيم يروى الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخارى عن أبى عوانة انتهى ، وهو يوهم أن المغايرة بينها وبين الرواية المشهورة إنما هو فى الخاء الآخرة فقط وليس كذلك بل وقع كذلك فى الأول فعند أبى عوانة أنها بالخاء المهمله جزماً وأما هشيم فالرواية عنه محتملة . وفى هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو بلغ بالصلاح أن يقطع له بالجنة لا يعصم من الوقوع فى الذنب لأن حاطباً دخل فممن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع ، وفيه تعقب على من تأول أن المراد بقوله « اعملوا ما شئتم » أنهم حفظوا من الوقوع فى شئ من الذنوب . وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب ، وعلى من جزم بتخليده فى النار ، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يعذب . وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغى له أن يجحده بل يعترف ويعتذر لئلا يجمع بين ذنبين . وفيه جواز التشديد فى استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المهتد تخويفاً لمن يستخرج منه الحق . وفيه هتك ستر الجاسوس ، وقد استدل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر فى قتله ولم يرده النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ، ومنهم من قيده بأن يتكرر ذلك منه ، والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام ، وقد نقل الطحاوى الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه وقال الشافعية والأكثر يعزر ، وإن كان من أهل الهيئات يعفى عنه . وكذا قال الأوزاعى وأبو حنيفة يوجع عقوبة ويपाल حبسه . وفيه العفو عن زلة ذوى الهيئة . وأجاب الطبرى عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفح عنه لما أطلعه الله عليه من صدقه فى اعتذاره فلا يكون غيره كذلك ، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام الله فى عباده إنما تجرى على ما ظهر منهم ، وقد أخبر الله تعالى نبيه عن المنافقين الذين كانوا يحضرتهم ولم يبيح له قتلهم مع ذلك لإظهارهم الإسلام ، وكذلك الحكم فى كل من أظهر الإسلام تجرى عليه أحكام الإسلام . وفيه من أعلام النبوة إطلاع الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات فى ذلك ، وفيه إشارة الكبير على الإمام بما يظهر له من رأى العائد نفعه على المسلمين ويتخير الإمام فى ذلك . وفيه جواز العفو عن العاصى . وفيه أن العاصى لا حرمة له وقد أجمعوا على أن الأجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها لعصيانها سقطت حرمتها ما هدها على بتجريدتها قاله ابن بطال . وفيه جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عن شاء الله خلافاً لمن أبى ذلك من أهل البدع ، وقد استشكلت إقامة الحد على مسطح بقذف عائشة رضى الله عنها كما تقدم مع أنه



من أهل بدر فلم يسأح بما ارتكبه من الكبيرة وسومح حاطب ، وعلل بكونه من أهل بدر ، والجواب ماتقدم في « باب فضل من شهد بدرًا » أن محل العفو عن البدرى في الأمور التي لا حد فيها . وفيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك الدعاء به في عدة أخبار ، وقد جمعت جزءاً في الأحاديث الواردة في بيان الأعمال الموعود لعاملها بغفران ما تقدم وما تأخر سميت « الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة » وفيها عدة أحاديث بأسانيد جيد ، وفيه تأدب عمر ، وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام إلا بعد استئذانه . وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم ، وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب .

( خاتمة ) اشتمل كتاب استتابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معلق والبقية موصولة المكرر منه فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة وإفقه مسلم على تخريجها جميعها ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار بعضها موصول ، والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْإِكْرَاهِ (٨٩)

قول الله تعالى ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾ . وقال ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾ وهي تقية . وقال ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم ؟ قالوا كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفوا غفوراً﴾ وقال ﴿والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً﴾ فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به . والمكروه لا يكون إلا مستضعفاً غير ممتنع من فعل ما أمر به . وقال الحسن : التقية إلى يوم القيامة . وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فيطلق ليس بشيء . وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن . وقال النبي صلى الله عليه وسلم «الأعمال بالنية» .

٦٩٤٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ هَلَالِ بْنِ أَسَامَةَ أَنَّ أَبَا سَلْمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَسَلْمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَالْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ . اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأْتِكَ عَلَى مَضْرٍ ، وَابْعَثْ عَلَيْهِمْ سَنِينَ كَسَنَى يُوسُفَ» .

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الإكراه ) هو إلزام الغير بما لايريد . وشروط الإكراه أربعة : الأول أن يكون فاعله قادراً على إيقاع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع لو بالفرار . الثاني أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك . الثالث أن يكون ما يهدد به فورياً ، فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يعد مكرهاً ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن ينزع ويقول أنزلت فيتمادي حتى ينزل ، وكمن قيل له طلق ثلاثاً فطلق واحدة وكذا عكسه ، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأيد كقتل النفس بغير حق ، واختلف في المكروه هل يكلف بترك فعل ما أكرهه عليه أو لا؟ فقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي : انعقد الإجماع على أن المكروه على القتل مأمور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه يأثم إن قتل من أكرهه على قتله ، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه ، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ، ومقتضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الإكراه داعية الشرع كالإكراه على قتل الكافر وإكراهه على الإسلام ، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع كالإكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به ، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملجأ وهو من

لا يجد مندوحة عن الفعل كمن ألقى من شاهق وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الأمدى من التفريع على تكليف ما لا يطاق ، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالنائم والناسي وهو أبعد من المدجج لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالأسباب . وقال القفال : وإنما شرع سجود السهو ووجبت الكفارة على المخطئ لكون الفعل في نفسه متبهماً من حيث هو لا أن الغافل نهي عنه حالة الغفلة إذ لا يمكنه التحفظ عنه ، واختلف فيما يهدد به فاتفقوا على القتل وإتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل ، واختلفوا في يسير الضرب والحبس كيوم أو يومين .

**قوله ( وقول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) وساق إلى ﴿عظيم﴾ .** هو وعيد شديد لمن ارتد مختاراً ، وأما من أكره على ذلك فهو معذور بالآية ، لأن الاستثناء من الإثبات نفى فيقتضى أن لا يدخل الذى أكره على الكفر تحت الوعيد ، والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبى عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال «أخذ المشركون عماراً فعذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان ، قال فإن عادوا فعد » وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقلبه عبد الرزاق وعنه عبد بن حميد ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند فقال «عن أبى عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه» وهو مرسل أيضاً ، وأخرج الطبري أيضاً من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف . وفيه أن المشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه وصهيباً وبلالاً وخباباً وسالمًا مولى أبى حذيفة ، فمات ياسر وامرأته في العذاب وصبر الآخرون . وفي رواية مجاهد عن ابن عباس عند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خباباً وبلالاً وعماراً ، فأطاعهم عمار وأبى الآخرون ، فعذبوهما ، وأخرجه الفاكهي من مرسل زيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عند بيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عماراً فسألوه عن النبي صلى الله عليه وسلم فجحدهم خبره فأرادوا أن يعذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فأعجبهم وأطلقوه ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه ، وفي سنده ضعف أيضاً . وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقي عمار بن ياسر وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عنه ويقول أحذك المشركون فغطوك في الماء حتى قلت لهم كذا ، إن عادوا فعد » ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض ، وقد أخرج ابن أبى حاتم من طريق مسلم الأعور - وهو ضعيف - عن مجاهد عن ابن عباس قال «عذب المشركون عماراً حتى قال لهم كلاماً تقيت فاشتد عليه » الحديث وقد أخرج الطبري من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ قال : «أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله ، وأما من أكره بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه ، إن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم . قلت : وعلى هذا فالاستثناء مقدم من قوله فعليه غضب كأنه قيل فعليه غضب من الله إلا من أكره ، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الأول وهو المكروه .

**قوله ( وقال إلا أن تتقوا منهم تقاة وهي تقية )** أخذه من كلام أبى عبيدة قال : تقاه وتقية واحد . قلت : وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية : لا يتخذ المؤمن الكافر ولياً في الباطن ولا في الظاهر إلا للتقية في

الظاهر فيجوز أن يواليه إذا خافه ويعاديه باطناً . قيل الحكمة في العدول عن الخطاب أن موالة الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب . قلت : ويظهر لي أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله ﴿ لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فإنه منهم ﴾ كأنهم أخذوا بعمومه حتى أنكروا على من كان له عذر في ذلك فنزلت هذه الآية رخصة في ذلك ، وهو كآيات الصريحة في الزجر عن الكفر بعد الإيمان ، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك .

قوله ( وقال : إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفواً غفوراً ) وقال ﴿ والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ هكذا في رواية أبى ذر وهو صواب ، وإنما أوردته بلفظه للتنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح ، ووقع في رواية كريمة والأصلي والقابسي أن الذين توفاهم فساق إلى قوله ﴿ في الأرض ﴾ وقال بعدها إلى قوله ﴿ واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ وفيه تغيير ، ووقع في رواية النسفي ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم ﴾ الآيات قال ﴿ وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله - إلى قوله - نصيراً ﴾ وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى متراحية في السورة عن الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير ، وإنما صدر بالآيات المتراحية للإشارة إلى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة فإنما لا نراكم منا إلا إن هاجرتم ، فخرجوا فأدركهم أهلهم بالطريق ففتنوهم حتى كفروا مكربين ، واقتصر ابن بطال على هذا الأخير وعزاه للمفسرين وقال ابن بطال : ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ﴾ إلى ﴿ أن يعفو عنهم ﴾ وقال ﴿ إلا المستضعفين ﴾ إلى ﴿ الظالم أهلها ﴾ قلت : وليس فيه تغيير من التلاوة إلا أن فيه تصرفاً فيما ساقه المصنف ، وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال ﴿ ولكن من شرح بالكفر صدراً ﴾ أى من فتح صدره لقبوله . وقوله ﴿ الذين توفاهم الملائكة ﴾ إلى قوله ﴿ واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ ليس التلاوة كذلك لأن قوله ﴿ اجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ قبل هذا قال : ووقع في بعض النسخ إلى قوله ﴿ غفوراً رحيماً ﴾ وفي بعضها ﴿ فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم ﴾ وقال ﴿ إلا المستضعفين من الرجال ﴾ إلى قوله ﴿ من لدنك نصيراً ﴾ وهذا على نسق التنزيل ، كذا قال فأخطأ ، فالآية التي آخرها نصيراً في أولها ﴿ والمستضعفين ﴾ بالواو لا بلفظ «إلا» وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله ﴿ غفوراً رحيماً ﴾ محتمل لأن آخر الآية التي أولها ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ﴾ قوله ﴿ وساعت مصيراً ﴾ وآخر التي بعدها ﴿ سبيلاً ﴾ وآخر التي بعدها ﴿ عفواً غفوراً ﴾ وآخر التي بعدها ﴿ غفوراً رحيماً ﴾ فكأنه أراد سياق أربع آيات .

قوله ( فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به ) يعنى إلا إذا غلبوا . قال والمكروه لا يكون إلا مستضعفاً غير ممتنع من فعل ما أمره به أى ما أمره به من له قدرة على إيقاع الشر به ، أى لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكروه على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكروه .

قوله ( وقال الحسن ) أى البصرى ( التقية إلى يوم القيامة ) وصله عبد بن حميد وابن أبى شيبة من رواية عوف الأعرابي « عن الحسن البصرى قال التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل في القتل تقية » ولفظ عبد بن حميد إلا في قتل النفس التي حرم الله يعنى لا يعذر من أكره على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على

نفس غيره . قلت : ومعنى التقية الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير ، وأصله وقية بوزن حمزة فعلة من الوقاية ، وأخرج البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال «التقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان ولا ييسط يده للقتل» .

**قوله ( وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فيطلق ليس بشيء ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن )** أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه اللصوص حتى طلق امرأته فقال : قال ابن عباس : ليس بشيء ، أي لا يقع عليه الطلاق . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً ، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الحميدى فى جامعه والبيهقى من طريقه قال «حدثنا سفيان سمعت عمرأ يعنى ابن دينار حدثنى ثابت الأعرج قال : تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاني ابنه ودعا غلامين له فربطونى وضربونى بالسياط وقال لتطلقها أو لأفعلن وأفعلن فطلقتها ، ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يريا شيئاً» وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه . وأما قول الشعبي فوصله عبد الرزاق بسند صحيح عنه قال : إن أكرهه اللصوص فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع . ونقل عن ابن عيينة توجيهه وهو أن اللص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله . وأما قول الحسن فقال سعيد بن منصور «حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً وهذا سند صحيح إلى الحسن» قال ابن بطال تبعاً لابن المنذر : أجمعوا على أن من أكرهه على الكفر حتى خشى على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته ، إلا محمد بن الحسن فقال : إذا أظهر الكفر صار مرتدأ وبانت منه امرأته ولو كان فى الباطن مسلماً . قال : وهذا قول تغنى حكايته عن الرد عليه لمخالفته للنصوص . وقال قوم : محل الرخصة فى القول دون الفعل كأن يسجد للصنم أو يقتل مسلماً أو يأكل الخنزير أو يزنى ، وهو قول الأوزاعى وسحنون ، وأخرج إسماعيل القاضى بسند صحيح عن الحسن أنه لا يجعل التقية فى قتل النفس المحرمة . وقالت طائفة الإكراه فى القول والفعل سواء . واختلف فى حد الإكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال «ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب» ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولفظه «أربع كلهن كره : السجن والضرب والوعيد والقيد» وعن ابن مسعود قال «ما كلام يدرأ عنى سوطين إلا كنت متكلماً به» وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين فيه تفصيل ، واختلفوا فى طلاق المكره فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة ، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهرى وقاتادة وأبى قلابة ، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبي .

**قوله ( وقال النبى صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية )** هذا طرف من حديث وصله المصنف فى كتاب الأيمان بفتح الهمزة ولفظه «الأعمال بالنية» هكذا وقع فيه بدون «إنما» فى أوله وإفراد النية ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أول حديث فى الصحيح ، ويأتى ما يتعلق بالإكراه فى أول ترك الحيل قريباً ، وكان البخارى أشار بإيراده هنا إلى الرد على من فرق فى الإكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل ، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فالمكره لانية له بل نيته عدم الفعل الذى أكرهه عليه . واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل فى القرآن لأن الذين أكرهوا إنما هو على الكلام فيما بينهم وبين ربهم ، فلما لم يكونوا معتقدين له

جعل كأنه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال ، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال ، هذا معنى ما حكاه ابن بطل عن إسماعيل القاضي ، وتعقبه ابن المنير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك . والتروك أفعال على الصحيح ولم يؤاخذوا بشيء ، من ذلك ، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لأنه أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره . ثم ذكر حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة » تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة بمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء ، وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة « أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة » الحديث وفيه « قال أبو هريرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم » فذكر مثل حديث الباب وزاد « وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له » وفي الأدب من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال « لما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع قال » فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتعلق بمشروعية القنوت في النازلة ومحله في كتاب البوتر والله الحمد . وقوله « والمستضعفين » هو من ذكر العام بعد الخاص وتعلق الحديث بالإكراه لأنهم كانوا مكرهين على الإقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرهاً كما تقدم ، ويستفاد منه أن الإكراه على الكفر لو كان كفراً لما دعا لهم وسماهم مؤمنين .

### ١ - باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر

٦٩٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبِ الطائِفي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ « عن أنس رضي عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار » .

٦٩٤٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلِيمَانَ حَدَّثَنَا عِبَادُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ سَمِعْتُ قَيْسًا « سمعت سعيد بن زيد يقول : لقد رأيتني وإن عمر موثقى على الإسلام . ولو انقض أحد مما فعلتم بعثان كان محقوقاً أن ينقض » .

٦٩٤٣ - حَدَّثَنَا مَسَدُ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ « عن خباب بن الأرت قال : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة فقلنا : ألا تستنصر لنا ألا تدعو لنا ؟ فقال : قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين ويمشط بأمشاط الحديد من دون لحمه وعظمه ، فما يصده ذلك عن دينه . والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه ، ولكنكم تستعجلون » .

قوله ( باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر ) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن بلائاً كان ممن اختار الضرب والهوان على التلطف بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن

ذكر معه وأن والدى عمار ماتا تحت العذاب ، ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول حديث « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار ، والقتل والضرب والهوان أسهل عند المؤمن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالشدة ، ذكره ابن بطلال وقال أيضاً : فيه حجة لأصحاب مالك ، وتعقبه ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر ، وإنما يكون حجة على من يقول إن التلفظ بالكفر أولى من الصبر على القتل ، ونقل عن المهلب أن قوماً منعوا من ذلك واحتجوا بقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ الآية ، ولا حجة فيه لأنه قال تلو الآية المذكورة ﴿ ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً ﴾ فقيده بذلك ، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظالماً ولا معتدياً . وقد أجمعوا على جواز تقحم المهالك في الجهاد انتهى ، وهذا يقدر في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التلفظ على بدل النفس للقتل ، وإن كان قائل ذلك يعمم فليس بشيء ، وإن قيده بمالو عرض ما يرجح المفضول كما لو عرض على من إذا تلفظ به نفع متعد ظاهراً فيتجه .

الحديث الثاني ، قوله ( عباد ) هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو مسعود ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعيد بن زيد أى ابن عمرو بن نفيل وهو ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في « باب إسلام سعيد بن زيد » من السيرة النبوية ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن سعيداً وزوجته أخت عمر اختارا الهوان على الكفر ، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال الكرماني : هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما يرضى قاتليه فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق الأولى ، واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال ، وقيل سبقتها أم الفضل زوج العباس .

الحديث الثالث ، قوله ( يحيى ) هو القبطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم أيضاً ، وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدتين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين بمكة » من السيرة النبوية ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طلب خباب الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلماً وعدواناً ، قال ابن بطلال : إنما لم يجب النبي صلى الله عليه وسلم سؤال خباب ومن معه بالدعاء على الكفار مع قوله تعالى ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ وقوله ﴿ فلولاً إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ﴾ لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلوى ليؤجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من اتبع الأنبياء فصبروا على الشدة في ذات الله ، ثم كانت لهم العاقبة بالنصر وجزيل الأجر ، قال : فأما غير الأنبياء فواجب عليهم الدعاء عند كل نازلة لأنهم لم يطلعوا على ما طلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصاً . وليس في الحديث تصريح بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدع لهم بل يحتمل أنه دعا ، وإنما قال « قد كان من قبلكم يؤخذ الخ » تسلية لهم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي المدة المقدورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث « ولكنكم تستعجلون » . وقوله في الحديث « بالمنشار » بنون ساكنة ثم شين معجمة معروف ، وفي نسخة بياء مثناة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لغة فيه ، وقوله

« من دون لحمه وعظمه » ولأكثر « ما » بدل « من » وقوله « هو الأمر » أى الإسلام ، وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة ، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلاً فالفعل أولى ، وقال بعض المالكية : بل يأثم إن منع من أكل غيرها فإنه يصير كالمضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل .

## ٢ - باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره

٦٩٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : انْظُرُوا إِلَى يَهُودٍ . فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمُدْرَاسِ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَناداهم : يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا . فقالوا : بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ . فقال : ذلك أريد . ثُمَّ قالها الثانية ، فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . ثم قال الثالثة فقال : اعلموا أن الأرض لله ورسوله وإني أريد أن أجليكم ، فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبيعه ، وإلا فاعلموا أنما الأرض لله ورسوله . »

قوله ( باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره ) قال الخطاى : استدلل أبو عبد الله يعنى البخارى بحديث أبى هريرة يعنى المذكور فى الباب على جواز بيع المكره والحديث ببيع المضطر أشبه ، فإن المكره على البيع هو الذى يحمل على بيع الشئ شاء أو أبى ، واليهود لو لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شحوا على أموالهم فاختروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كمن رهقه دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزاً ولو أكره عليه لم يجز . قلت : لم يقتصر البخارى فى الترجمة على المكره وإنما قال « بيع المكره ونحوه فى الحق » فدخل فى ترجمته المضطر ، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصحح بيع المضطر ، وقوله فى آخر كلامه « ولو أكره عليه لم يجز » مردود لأنه إكراه بحق ، كذا تعقبه الكرماني وتوجيه كلام الخطاى أنه فرض كلامه فى المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود . وقال ابن المنير : ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ، ويجاب بأن مراده بالحق الدين وبغيره ما عداه مما يكون بيعه لازماً ، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لا لدين عليهم وأجاب الكرماني بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنائيات ، والمراد بقوله الحق المالىات وبقوله غيره الجلاء . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وغيره » الدين فيكون من الخاص بعد العام ، وإذا صح البيع فى الصورة المذكورة وهو سبب غير مالى فالبيع فى الدين وهو سبب مالى أولى . ثم ذكر حديث أبى هريرة فى إخراج اليهود من المدينة ، وقد تقدم فى الجزية فى « باب إخراج اليهود من جزيرة العرب » وبينت فيه أن اليهود المذكورين لم يسموا ولم ينسبوا ، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر فى إجماع بنى النضير ثم عقبه بحديث أبى هريرة فأوهم أن اليهود المذكورين فى حديث أبى هريرة هم بنو النضير ، وفيه نظر لأن أباه هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان فتحها بعد إجماع بنى النضير وبنى قينقاع وقيل بنى قريظة ، وقد تقدمت قصة بنى النضير فى المغازى قبل قصة بدر وتقدم قول ابن إسحق أنها كانت بعد بئر معونة ، وعلى الحالين فهى قبل مجيء أبى هريرة ، وسياق إخراجهم مخالف لسياق هذه القصة فإنهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي صلى الله



عليه وسلم إلا ليستعين بهم في دية رجلين قتلتهما عمرو بن أمية من حلفائهم فأرادوا الغدر به فخرج إلى المدينة وأرسل إليهم يخبرهم بين الإسلام وبين الخروج فأبوا فحاصروهم فرضوا بالجلاء ، وفيهم نزل أول سورة الحشر ، فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بني قريظة كانوا سكاناً داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى أجلاهم بعد فتح خيبر ، ويحتمل أن يكونوا من أهل خيبر لأنها لما فتحت أقر أهلها على أن يزرعوا فيها ويعملوا فيها ببعض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى أجلاهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي ، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فأخرجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى عند موته أن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر .

**قوله ( بيت المدارس )** بكسر الميم وآخره مهملة مفعول من الدرس والمراد به كبير اليهود ونسب البيت إليه لأنه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قراءتها ، ووقع في بعض الطرق « حتى إذا أتى المدينة المدارس » ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأ فيه التوراة ووجهه الكرمانى بأن إضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شجر أراك ، وقال في النهاية : مفعول غريب في المكان والمعروف أنه من صيغ المبالغة للرجل . قلت : والصواب أنه على حذف الموصوف والمراد الرجل ، وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية « حتى جئنا بيت المدارس » بتأخير الرءاء عن الألف بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره ، وفي حديث الرجم « فوضع مدارسها الذي يدرسها يده على آية الرجم » وفسر هناك بأنه ابن سوريا ، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا .

**قوله ( فقام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم )** في رواية الكشميهني « فنادى » .

**قوله ( ذلك أريد )** أي بقولى أسلموا أى إن اعترفتم أننى بلغتكم سقط عنى الحرج .

**قوله ( اعلموا أن الأرض )** في رواية الكشميهني « إنما الأرض » في الموضعين وقوله لله ورسوله قال الداودي لله افتتح كلام ورسوله حقيقة لأنها مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، كذا قال والظاهر ما قال غيره أن المراد أن الحكم لله في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أوامره .

**قوله ( أجليكم )** بضم أوله وسكون الجيم أى أخرجكم وزنه ومعناه .

**قوله ( فمن وجد )** كذا هنا بلفظ الفعل الماضى بماله شيئاً الباء متعلقة بشيء محذوف أو ضمن وجد معنى نحل فعده بالباء ، أو وجد من الوجدان والباء سببية أى فمن وجد بماله شيئاً من المحبة ، وقال الكرمانى : الباء هنا للمقابلة فجعل وجد من الوجدان .

**٣ - باب لا يجوز نكاح المكروه** ﴿ ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ، ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ﴾ .

**٦٩٤٥ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية الأنصارى « عن حنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهى ثيب فكرهت ذلك ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » .**

٦٩٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَهُوَ ذَكَوَانٌ - « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَسْتَأْمِرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ فَإِنَّ الْبِكْرَ تَسْتَأْمِرُ فَتَسْتَحِي فَتَسْكُتُ ، قَالَ : سَكَاتِهَا إِذْنُهَا » .

قوله ( باب لا يجوز نكاح المكره ) المكره بفتح الراء .

قوله ( ولا تکرهوا فتياتکم علی البغاء - إلى قوله - غفور رحيم ) كذا لأبي ذر والإسماعيلي وزاد القاسبي لفظ « إكراههن » وعند النسفي « الآية » بدل قوله الخ ، وكذا للجرجاني ، وساق في رواية كريمة الآية كلها . والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الأمة وكذا الخادم ولو كانت حرة ، وحكمة التقييد بقوله « إن أردن تحصناً » أن الإكراه لا يتأق إلا مع إرادة التحصن لأن المطيعة لا تسمى مكرهة فالتقدير فتياتکم اللاتي جرت عادتهن بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين فجعل « إن أردن تحصناً » متعلقاً بقوله فيما قبل ذلك « وأنكحوا الأيامي منكم » وسيأتي بقية الكلام على هذه الآية بعد باين ، وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز أنه أشار إلى أنه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الأولى لأنه إذا نهى عن الإكراه فيما لا يحل فالنهى عن الإكراه فيما يحل أولى ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى بطلان نكاح المكره ، وأجازوه الكوفيون قالوا فلو أكره رجل على تزويج امرأة بعشرة آلاف وكان صداق مثلها ألفاً صح النكاح ولزمته الألف وبطل الزائد ، قال : فلما أبطلوا الزائد بالإكراه كان أصل النكاح بالإكراه أيضاً باطلاً إبه ، فلو كان راضياً بالنكاح وأكره على المهر كانت المسألة اتفافية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول ، ولو أكره على النكاح والوطء لم يحد ولم يلزمه شيء ، وإن وطئ مختاراً غير راضٍ بالعقد حد . ثم ذكر في الباب حديثين :

أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون بعدها مهملة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة وجارية جد الراويين عنها بحجم وياء مثناه من تحت ، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح وأنها كانت غير بكر وذكر ماورد فيه من الاختلاف .

ثانيهما ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان ) الظاهر أنه الفريابي وشيخه الثوري ، ويحتمل أن يكون البيكندي وشيخه ابن عيينة فإن كلاً من السفينانيين معروف بالرواية عن ابن جريج ، لكن هذا الحديث إنما هو عن الفريابي كما جزم به أبو نعيم ، والفريابي إذا أطلق سفيان أراد الثوري وإذا أراد ابن عيينة نسبه .

قوله ( ذكوان ) يعني مولى عائشة .

قوله ( قلت : يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ) في رواية حجاج بن محمد وأبو عاصم عن ابن جرير « سمعت ابن أبي مليكة يقول قال ذكوان : سمعت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا ؟ فقال : نعم تستأمر » وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وإرشاد إلى السلامة من إبطال العقد ، وقوله « سكاتهما » وهو لغة في السكوت ، ووقع الإسماعيلي من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن الفريابي بلفظ ، « سكوتها » وفي رواية حجاج وأبي عاصم « ذلك إذنها إذا سكتت » وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة بلفظ « صمتها » وتقدم شرحه أيضاً هناك وبيان الاختلاف في صحة إنكاح الولي المجبر البكر الكبيرة ، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها .

## ٤ - باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يجز .

٦٩٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ «عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا لَهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ النَّحَامِ بِثَمَانِيَةِ دَرَاهِمٍ . قَالَ فَسَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ

قوله ( باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يجز ) أى ذلك البيع والهبة ، والعبد باق على ملكه .

قوله ( وبه قال بعض الناس . قال : فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز ) أى ماض عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة .

قوله ( بزعمه ) أى عنده ، والزعم يطلق على القول كثيراً .

قوله ( وكذلك إن دبره ) أى ينعقد التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن سحنون قال : وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المكره باطل ، وهذا يقتضى أن البيع مع الإكراه غير ناقل للملك ، فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه ، وإن قالوا إنه ناقل فلم خصوا ذلك بالعتق والهبة دون غيرها من التصرفات ؟ قال الكريمانى : ذكر المشايخ أن المراد بقول البخارى فى هذه الأبواب « بعض الناس » الحنفية وغرضه أنهم تناقضوا ، فإن بيع الإكراه إن كان ناقلاً للملك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير ، وإن قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير أيضاً ، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك ، وفيه تحكّم وتخصيص بغير مخصص . وقال المهلب : أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع ، وذكر عن أبى حنيفة إن أعتقه المشتري أو دبره جاز وكذا الموهوب له ، وكأنه قاسه على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري فى البيع الفاسد نافذ ثم ذكر البخارى حديث جابر فى بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى فى العتق ، قال ابن بطال : ووجه الرد به على القول المذكور أن الذى دبره لما لم يكن له مال غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فرد عليه النبى صلى الله عليه وسلم ذلك ، وإن كان ملكه للعبد كان صحيحاً فكان من اشتراه شراءً فاسداً ولم يصح له ملكه إذا دبره أو أعتقه أولى أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه .

## ٥ - باب من الإكراه كرها وكرها واحد

٦٩٤٨ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أُسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سَلِيمَانَ بْنَ فَيْرُوزٍ عَنْ عِكْرِمَةَ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ الشَّيْبَانِيُّ وَحَدَّثَنِي عَطَاءُ أَبُو الْحَسَنِ السَّوَّائِيُّ وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴾ الْآيَةَ . قَالَ : كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقُّ بِامْرَأَتِهِ ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزْوُجَهَا ، وَإِنْ شَاءُوا زَوْجَهَا وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يُزَوِّجُوا ، فَهَمُّ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ » .

قوله ( باب من الإكراه ) أى من جملة ماورد فى كراهية الإكراه ماتضمنته الآية ، وهو المذكور فيه عن

ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء ، فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهنا عن حسين بن منصور عن أسباط ، وحسين نيسابوري. ما له في البخاري إلا هذا الموضع كذا جزم به الكلاباذي ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم «حدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد» فذكر حديثاً ، وذكر الخطيب أن محمد بن مخلد روى عن أبي علي هذا فسماه حسينا بالتصغير فيحتمل أن يكون هو ، وذكر المزى مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة ، وقوله في الترجمة «كرهاً وكرهاً واحد» أى بفتح أوله وبضمه بمعنى واحد وهذا قول الأكثر ، وقيل بالضم ما أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك عليه غيرك ، ووقع لغير أبي ذر «كره وكره» بالرفع فيهما ، وسقط للنسفي أصلاً ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء . وقال ابن بطال عن المهلب : يستفاد منه أن كل من أمسك امرأته طمعاً أن تموت فيرتها لا يجلب له ذلك بنص القرآن ، كذا قال ولا يلزم من النص على أن ذلك لا يجلب أن لا يصح ميراثه منها في الحكم الظاهر .

#### ٦ - باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها

لقوله تعالى ﴿ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم﴾

٦٩٤٩ - وقال الليث حدثني نافع «أن صفية ابنة أبي عبيد أخبرته أن عبداً من رقيق الإمارة وقع على وليدة من الخمس فاستكرهها حتى اقتضها ، فجلده عمر الحد ونفاه ، ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها» . وقال الزهري في الأمة البكر يفتريها الحر : يقيم ذلك الحكم من الأمة العذراء بقدر ثمنها ويجلد وليس في الأمة الثيب في قضاء الأئمة غرم ، ولكن عليه الحد .

٦٩٥٠ - حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج «عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هاجر إبراهيم بسارة ، دخل بها قرية فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فأرسل إليه أن أرسل إلى بها ، فأرسل بها ، فقام إليها فقامت توضأً وتصلى ، فقالت : اللهم إن كنت آمنت بك وبرسولك فلا تسلط على الكافر ، فغط حتى ركض برجله»

قوله (باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى : ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) أى لمن : وقد قرئ في الشاذ «فإن الله من بعد إكراههن لمن غفور رحيم» وهى قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبير ونسبت أيضاً لابن عباس والمحفوظ عنه تفسيره بذلك وكذا عن جماعة غيره ، وجوز بعض المعربين أن يكون التقدير «لمن» أى لمن وقع منه الإكراه لكن إذا تاب ، وضعف بكون الأصل عدم التقدير ، وأجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط ، واستشكل تعليق المغفرة لمن لأن التني تكره ليست آئمة ، وأجيب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرعاً فربما قصرت عن الحد الذى تعذر به فيأثم فناسب تعليق المغفرة ، وقال البيضاوى : الإكراه لا ينافى المؤاخذة . قلت : أو ذكر المغفرة والرحمة لا يستلزم تقدم الإثم فهو كقوله ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم﴾ وقال

الطبي : يستفاد منه الوعيد الشديد للمكربين لمن وفي ذكر المغفرة والرحمة تعريض وتقديره انتهوا أيها المكروهون فإنهم مع كونهم مكروهات قد يؤخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم أنتم ، ومناسبتها للترجمة أن في الآية دلالة على أن لا إثم على المكروهة على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد ، وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيلمة وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى ﴿ولا تكرر هو أفتياتكم على البغاء﴾ الآية .

قوله ( وقال الليث ) هو ابن سعد ( حدثني نافع ) هو مولى ابن عمر .

قوله ( أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته ) يعنى الثقفية امرأة عبد الله بن عمر .

قوله ( أن عبداً من رقيق الإمارة ) بكسر الألف أى من مال الخليفة وهو عمر .

قوله ( وقع على وليدة من الخمس ) أى من مال خمس الغنيمة الذى يتعلق التصرف فيه بالإمام ، والمراد زنى بها .

قوله ( فاستكرهها حتى اقتضها ) بقاف وضاد معجمة مأخوذ من القضة وهى عذرة البكر ، وهذا يدل على أنها كانت بكراً .

قوله ( فجلده عمر الحد ونفاه ) أى جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة ، لأن حده نصف حد الحر ، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفى كالححر ، وقد تقدم البحث فيه فى الحدود . وقوله « لم يجلد الوليدة لأنه استكرهها » لم أقف على اسم واحد منهما . وهذا الأثر وصله أبو القاسم البغوى عن العلاء بن موسى عن الليث بمثله سواء ، ووقع لى عالياً جداً بينى وبين صاحب الليث فيه سبعة أنفس بالسماع المتصل فى أزيد من ستائة سنة ، قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سماعاً أنبأنا أبو المنجاء بن عمر أنبأنا أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبى شريح أنبأنا البغوى فذكره ، وعند ابن أبى شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال « استكرهت امرأة فى الزنا فدرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحد » وسنده ضعيف .

قوله ( وقال الزهرى فى الأمة البكر يفترعها ) بفاء وبعين مهملة أى يقتضها .

قوله ( يقيم ذلك ) أى الافتراع ( الحكم ) بفتححتين أى الحاكم .

قوله ( بقدر ثمنها ) أى على الذى اقتضها ويجلد ، والمعنى أن الحاكم يأخذ من المفترع دية الافتراع بنسبة قيمتها أى أرش النقص ، وهو التفاوت بين كونها بكراً أو ثيباً ، وقوله « يقيم » بمعنى يقوم وفائدة قوله « ويجلد » لدفع توهم من يظن أن العقر يعنى عن الجلد .

قوله ( وليس فى الأمة الثيب فى قضاء الأئمة غرم ) بضم المعجمة أى غرامة ، ولكن عليها الحد . ثم ذكر طرفاً من حديث أبى هريرة فى شأن إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد مضى شرحه مستوفى فى أحاديث

الأنبياء . وقوله هنا «الظالم» تقدم هناك بلفظ «الكافر» وقوله «غط» بضم الغين المعجمة أى غم وزنه ومعناه وقيل خنق ، ونقل ابن التين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من العططة وهى حكاية صوت ، وتقدم الخلاف فى تسمية الجبار ، والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر ، وقولها «إن كنت» ليس للشك فتقديره إن كنت مقبولة الإيمان عندك ، وقوله ركض أى حرك ، قال ابن المنير : ما كان ينبغى إدخال هذا الحديث فى هذه الترجمة أصلاً ، وليس لها مناسبة للترجمة إلا سقوط الملامة عنها فى الخلو لكونها كانت مكرهه على ذلك ، قال الكرماني تبعاً لابن بطلال ، وجه إدخال هذا الحديث فى هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامة عليها فى الخلو مكرهه فكذا غيرها لو زنى بها مكرهه لا حد عليها .

(تكميل) : لم يذكروا حكم إكراه الرجل على الزنا ، وقد ذهب الجمهور أنه لا حد عليه ، وقال مالك وطائفة : عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا ببلدة ، وسواء أكرهه سلطان أم غيره ، وعن أبى حنيفة يحد إن أكرهه غير السلطان ، وخالفه صاحبه ، واحتج المالكية بأن الانتشار لا يحصل إلا بالطمأنينة وسكون النفس ، والمكره بخلافه لأنه خائف ، وأجيب بالمنع وبأن الوطء يتصور بغير انتشار . والله أعلم .

٧ - باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ، وكذلك كل مكره يخاف فإنه يذب عنه الظالم ويقاتل دونه ولا يخذله ، فإن قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص . وإن قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتبيعن عبدك أو لتقرن بدين أو تهب هبة أو تحل عقدة أو تقتلن أباك أو أخاك فى الإسلام وما أشبه ذلك وسعه ذلك لقول النبى صلى الله عليه وسلم «المسلم أخو المسلم» . وقال بعض الناس : لو قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسعه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتلن أباك أو ابنك أو لتبيعن هذا العبد أو لتقرن بدين أو تهب يلزمه فى القياس ، ولكننا نستحسن ونقول : البيع والهبة وكل عقدة فى ذلك باطل ، فرقوا بين كل ذى رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة . وقال النبى صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لامرأته : هذه أختى» وذلك فى الله . وقال النخعى : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الخالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف .

٦٩٥١ - حَدَّثَنَا جِيحِي بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سالماً أخبره «أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه . ومن كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته» .

٦٩٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله بن أبى بكر ابن أنس «عن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال تحجزه أو تمنعه من الظلم ، فإن ذلك نصره» .

قوله (باب يمين الرجل لصاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه) جواب الشرط يأتى بعده .

قوله ( وكذلك كل مكره يخاف فإنه ) أى المسلم ( يذب ) بفتح أوله وضم الذال المعجمة أى يدفع ( عنه الظالم ويقاتل دونه ) أى عنه ( ولا يخذله ) قال ابن بطال : ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على يمين إن لم يخلفها قتل أخوه المسلم أنه لا حنث عليه ، وقال الكوفيون يحنث لأنه كان له أن يورى فلما ترك التورية صار قاصداً لليمين فيحنث . وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنيته مخالفة لقوله « الأعمال بالنيات » .

قوله ( فإن قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص ) قال الداودي : أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص ، قال والدية تسمى أرشاً . قلت : والأولى أن قوله « ولا قصاص » تأكيد ، أو أطلق القود على الدية . وقال ابن بطال : اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشى عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية ؟ فقالت طائفة : لا يجب عليه شيء للحديث المذكور ففيه « ولا يسلمه » وفي الحديث الذى بعده « أنصر أخاك » وبذلك قال عمر ، وقالت طائفة : عليه القود وهو قول الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه الندب إلى النصر وليس فيه الإذن بالقتل ، والمتجه قول ابن بطال أن القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه ، فإذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدفع على الظالم كان دمه هدراً وحيث لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره .

قوله ( وإن قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتبيعن عبدك أو لتقر بدين أو تهب هبة أو تحل عقدة أو لتقتلن أباك أو أخاك في الإسلام وما أشبه ذلك وسعه ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم ) قال الكرماني : المراد بحل العقدة فسخها وقيد الأخ بالإسلام ليكون أعم من القريب « وسعه ذلك » أى جاز له جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه ، وقال ابن بطال ما ملخصه : مراد البخارى أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الإسلام إن لم يفعل شيئاً من المعاصى أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئاً لغيره بغير طيب نفس منه أو يحل عقداً كالطلاق والعتاق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذى بعده موصولاً ومعلقاً ، ونبه ابن التين على وهم وقع للداودي الشارح حاصله أن الداودي وهم في إيراد كلام البخارى فجعل قوله « لتقتلن » بالناء وجعل قول البخارى وسعه ذلك « لم يسعه ذلك » ثم تعقبه بأنه إن أراد لا يسعه في قتل أبيه أو أخيه فصواب ، وأما الإقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم ، واختلف في الشرب والأكل ، قال ابن التين : قرأ لتقتلن بقاء المخاطبة وإنما هو بالنون .

قوله ( وقال بعض الناس لو قيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أو لتقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسعه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتلن أباك أو لتبيعن هذا العبد أو لتقرن بدين أو هبة يلزمه في القياس ، ولكننا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل ) قال ابن بطال : معناه أن ظالماً لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً إن لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذا رحم لك ففعل لم يأتى عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة يأتى لأنه ليس بمضطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره ، وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤاخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو تهب هبة أن كل ذلك ينعقد ، كما لا يجوز له أن

يرتكب المعصية في الدفع عن غيره . ثم ناقض هذا المعنى فقال : ولكننا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، فخالف قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره ، فلذلك قال البخارى بعده فرقوا بين كل ذى رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة ، يعنى أن مذهب الحنفية في ذى الرحم بخلاف مذهبه في الأجنبي ، فلو قيل لرجل : لتقتلن هذا الرجل الأجنبي أو لتبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذى رحمه لم يلزمه ما عقده . والحاصل أن أصل أى حنيفة اللزوم في الجميع قياساً لكن يستثنى من له منه رحم استحساناً ، ورأى البخارى أن لافرق بين القريب والأجنبي في ذلك لحديث «المسلم أخو المسلم» فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول إبراهيم «هذه أختى» والمراد أخوة الإسلام ، وإلا فنكاح الأخت كان حراماً في ملة إبراهيم ، وهذه الأخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عقده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه ، فهو كما لو قيل له لتفعلن كذا أو لتقتلنك فإنه يسعه إتيانها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الإثم . وقال الكرمانى : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بمضطر لأنه مخير في أمور متعددة والتخيير ينافى الإكراه ، فكما لا إكراه في الصورة الأولى وهى الأكل والشرب والقتل كذلك لا إكراه في الصورة الثانية وهو البيع والهبة والعتق ، فحيث قالوا يبطلان البيع استحساناً فقد ناقضوا إذ يلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه . قلت : ولقائل أن يقول بعدم الإكراه أصلاً ، وإنما أثبتوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنا في أمر المحرم لمعنى قام به ، وقوله في أول التقرير «في أمور متعددة» ليس كذلك بل الذى يظهر أن «أو» فيه للتنويع لا للتخيير وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرمانى : وقوله أى البخارى أن تفريقهم بين المحرم وغيره شئء قالوه لا يدل عليه كتاب ولا سنة أى ليس فيهما ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه ، وهو أيضاً كلام استحسانى ، قال : وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب إذ هو خارج عن فنه . قلت : وهو عجب منه لأن كتاب البخارى كما تقدم تقريره لم يقصد به إيراد الأحاديث نقلاً صرفاً بل ظاهر وضعه أنه يجعل كتاباً جامعاً للأحكام وغيرها ، وفقهه في تراجمه ، فلذلك يورد فيه كثيراً الاختلاف العالى ويرجح أحياناً ويسكت أحياناً توقفاً عن الجزم بالحكم ويورد كثيراً من التفاسير ويشير فيه إلى كثير من العلل وترجيح بعض الطرق على بعض ، فإذا أورد فيه شيئاً من المباحث لم تستغرب ، وأما رمزه إلى أن طريقة البحث ليست من فنه . فتلك شكاة ظاهر عنك عارها ، فلبخارى أسوة بالأئمة الذين سلك طريقهم كالشافعى وأبى ثور والحميدى وأحمد وإسحق ، فهذه طريقتهم في البحث وهى محصلة للمقصود وإن لم يعرجوا على اصطلاح المتأخرين .

**قوله ( وقال النبى صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لامرأته ) في رواية الكشميهنى «لسارة» .**

**قوله ( هذه أختى وذلك في الله )** هذا طرف من قصة إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد وصله في أحاديث الأنبياء وليس فيه «وذلك في الله» بل تقدم هناك ثنتان منهما في ذات الله قوله ﴿إني سقيم﴾ وقوله ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾ ومفهومه أن الثالثة وهى قوله «هذه أختى» ليست في ذات الله ، فعلى هذا فقوله «وذلك في الله» من كلام البخارى ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور ، لأن المراد أنهما من جهة محض الأمر الإلهى بخلاف الثالثة فإن فيها شائبة نفع وحظ له ، ولا ينفى أن يكون في الله أى من أجل توصله بذلك إلى السلامة مما أراده الجبار منها أو منه .



**قوله ( وقال النخعي : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الحالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف )** وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظ « إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على مانوى وعلى ماورى ، وإذا كان ظالماً فاليمين على نية من استحلفه ، ووصله ابن أبي شيبة من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي بلفظ « إذا كان الحالف مظلوماً فله أن يورى ، وإن كان ظالماً فليس له أن يورى » قال ابن بطلال : قول النخعي يدل على أن النية عنده نية المظلوم أبداً . وإلى مثله ذهب مالك والجمهور ، وعند أبي حنيفة النية نية الحالف أبداً . قلت : ومذهب الشافعى أن الحلف إن كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهى راجعة إلى نية صاحب الحق ، وإن كان فى غير الحكم فالنية نية الحالف . قال ابن بطلال : ويتصور كون المستحلف مظلوماً أن يكون له حق فى قبل رجل فيجحد ولا بينه له فيستحلفه فتكون النية نيته لا الحالف فلا تنفعه فى ذلك التورية . ثم ذكر البخارى حديث ابن عمر مرفوعاً « المسلم أخو المسلم » وقد تقدم من هذا الوجه بأتم من هذا السياق فى كتاب المظالم مشروحاً .

**قوله ( حدثنى محمد بن عبد الرحيم )** هو البراز بمجمتين البغدادي الملقب صاعقة وهو من طبقة البخارى فى أكثر شيوخه ، وسعيد بن سليمان من شيوخ البخارى فقد روى عنه بغير واسطة فى مواضع أقرها فى « باب من اختار الضرب » وقد أخرج البخارى حديث الباب فى كتاب المظالم عن عثمان بن أبى شيبة عن هشيم فنزل فيه هنا درجتين لأن سياقه هنا أتم ولمغايرة الإسناد .

**قوله ( فقال رجل )** لم أفق على اسمه ، ووقع فى رواية عثمان « قالوا » .

**قوله ( أنصره مظلوماً )** بالمد على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المد .

**قوله ( أفرايت )** أى أخبرنى قال الكرماني : فى هذه الصيغة مجازان : إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار ، والخبر وإرادة الأمر .

**قوله ( إذا كان ظالماً )** أى كيف أنصره على ظلمه .

**قوله ( تحجزه )** بمهملة ثم جيم ثم زاي للأكثر ، ولبعضهم بالبراء بدل الزاي وكلاهما بمعنى المنع ، وفى رواية عثمان تأخذ فوق يده « وهو كناية عن المنع ، وتقدم بيان اختلاف ألفاظه هناك ، ومنها أن فى رواية عائشة « قال إن كان مظلوماً فخذ له بحقه ، وإن كان ظالماً فخذ له من نفسه » أخرجه ابن أبى عاصم فى كتاب أدب الحكماء .

**خاتمة :** اشتمل كتاب الإكراه من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثاً . المعلق منها ثلاثة وسائرهما موصول ، وهى مكررة كلها فيما مضى ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة آثار . والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٩٠) كِتَابُ الْحَيْلِ

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الحيل ) جمع حيلة وهي ما يتوصل به إلى مقصود بطريق خفى . وهي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها ، فإن توصل بها بطريق مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرام أو إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة ، وإن توصل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة أو مباحة ، أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة . ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الأول : هل يصح مطلقاً وينفذ ظاهراً وباطناً ، أو يبطل مطلقاً ، أو يصح مع الإثم ؟ ولمن أجازها مطلقاً أو أبطلها مطلقاً أدلة كثيرة ، فمن الأول قوله تعالى ﴿ وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنت ﴾ وقد عمل به النبي صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زنى ، وهو من حديث أبي أمامة بن سهل في السنن ، ومنه قوله تعالى ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ وفي الحيل مخرج من المضايق ، ومنه مشروعية الاستثناء فإن فيه تخليصاً من الحنت ، وكذلك الشروط كلها فإن فيها سلامة من الوقوع في الحرج ، ومنه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في قصة بلال « بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنياً » ومن الثاني قصة أصحاب السبت وحديث « حرمت عليهم الشحوم فجمعوها فباعوها وأكلوا ثمنها » وحديث النهي عن النجش ، وحديث لعن المحلل والمحلل له ، والأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم : هل المعتبر في صيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ فمن قال بالأول أجاز الحيل . ثم اختلفوا : فمنهم من جعلها تنفذ ظاهراً وباطناً في جميع الصور أو في بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهراً لا باطناً ، ومن قال بالثاني أبطلها ولم يجز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذي تدل عليه القرائن الحالية ، وقد اشتهر القول بالحيل عن الحنفية لكون أبي يوسف صنف فيها كتاباً ، لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق ، قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى ﴿ وخذ بيدك ضغثاً ﴾ الآية ، وضابطها إن كانت للفرار من الحرام والتباعد من الإثم فحسن ، وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا بل هي إثم وعدوان .

١ - باب في ترك الحيل ، وأن لكل امرئ ما نوى . في الأيمان وغيرها .

٦٩٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ قَالَ « سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخُطُبُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَانُوِيٌّ : فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يَصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » .

**قوله (باب ترك الحيل)** قال ابن المنير : أدخل البخارى الترك فى الترجمة لئلا يتوهم أى من الترجمة الأولى إجازة الحيل . قال : وهو بخلاف ما ذكره فى «باب بيعة الصغير» فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دعا له ومسح برأسه فلم يقل باب ترك بيعة الصغير وذلك أن بيعته لو وقعت لم يكن فيها إنكار ، بخلاف الحيل فإن فى القول بجوازها عموماً إبطال حقوق وجبت وإثبات حقوق لا تجب فتحرى فيها لذلك . قلت : وإنما أطلق أولاً للإشارة إلى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقاً .

**قوله ( وإن لكل امرئ مانوى فى الأيمان وغيرها )** فى رواية الكشميهنى «وغيره» وجعل الضمير مذكراً على إرادة اليمين المستفاد من صيغة الجمع ، وقوله فى الأيمان وغيرها من تفقه المصنف لا من الحديث ، قال ابن المنير : اتسع البخارى فى الاستنباط والمشهور عند النظر حمل الحديث على العبادات فحملة البخارى عليها وعلى المعاملات ، وتبع مالكاً فى القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد ، فلو فسد اللفظ وصح القصد ألغى اللفظ وأعمل القصد تصحيحاً وإبطالاً ، قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ، ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار ، فمعنى الاعتبار فى العبادات إجزاؤها وبيان مراتبها ، وفى المعاملات وكذلك الأيمان الرد إلى القصد ، وقد تقدم فى «باب ما جاء أن الأعمال بالنية» من كتاب الإيمان فى أوائل الكتاب تصریح البخارى بدخول الأحكام كلها فى هذا الحديث ، ونقلت هناك كلام ابن المنير فى ضابط ذلك .

**قوله ( حدثنا محمد بن إبراهيم )** هو التيمى ، وقد صرح بتحديث علقمة شيخه فى هذا الحديث له فى أول بدء الوحي «سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : يا أيها الناس» وفيه إشعار بأنه خطب به ، وقوله «يخطب» تقدم فى بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر . قوله ( إنما الأعمال بالنية ) تقدم فى بدء الوحي بلفظ «بالنيات» وفى كتاب الإيمان بلفظ «الأعمال بالنية» كما هنا مع حذف «إنما» من أوله .

**قوله ( وإنما لامرئ مانوى )** تقدم فى بدء الوحي بلفظ «وإنما لكل امرئ مانوى» وهو الذى علقه فى أول الباب وتقدم البحث فى أن مفهومه أن من لم ينو شيئاً لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه ، ويسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعى وأحمد والأوزاعى وإسحق ، وقال الباقر : يصح عن غيره ولا ينقلب عن نفسه لأنه لم ينو ، واحتج للأول بحديث ابن عباس فى قصة شبرمة ، فعند أبى داود حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » وعند ابن ماجه «فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة» وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يمضى فاسده دون غيره ، وقد وافق أبو جعفر الطبرى على ذلك ولكن حمله على الجاهل بالحكم وأنه إذا علم بأثناء الحال وجب عليه أن ينويه عن نفسه فحينئذ ينقلب وإلا فلا يصح عنه ، ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة الفضل الإلهى بالقصد من غير عمل كالأجر الحاصل للمريض بسبب مرضه على الصبر لثبوت الأخبار بذلك خلافاً لمن قال : إنما يقع الأجر على الصبر وحصول الأجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادة فعاقبه عنها عائق بغير إرادته ، وكمن له أوراد فعجز عن فعلها لمرض مثلاً فإنه يكتب له أجرها كمن عملها . ومما يستثنى على خلف ما إذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضى بطلانها فرضاً هل تنقلب نفلاً؟ وهذا عند العذر ، فأما لو أحرم بالظهر مثلاً قبل الزوال فلا يصح فرضاً ولا ينقلب نفلاً إذا تعمد ذلك . ومما اختلف فيه هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو يعم ، وهل

يثاب من نوى صيام نفل في أثناء النهار على جميعه أو من حين نوى ؟ وهل تكمل الجمعة إذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية مثلاً جمعة أو ظهراً وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج إلى تجديد نية ؟ والمسبوق إذا أدرك الاعتدال الثاني مثلاً هل ينوى الجمعة أو الظهر ؟ ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب عمرة أو لا ؟ واستدل به من قال بإبطال الحيل ومن قال بإعمالها ، لأن مرجع كل من الفريقين إلى نية العامل ، وسيأتي في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة إلى بيان ذلك ، والضابط ما تقدمت الإشارة إليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب ، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم ونص الشافعي على كراهة تعاطي الحيل في تفويت الحقوق فقال بعض أصحابه : هي كراهة تنزيه ، وقال كثير من محققيهم كالغزالي : هي كراهة تحريم ويأثم بقصده ، ويدل عليه قوله « وإنما لكل امرئ ما نوى » فمن نوى بعقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم صورة البيع ، ومن نوى بعقد النكاح التحليل كان محللاً ودخل في الوعيد على ذلك باللعن ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح ، وكل شيء قصد به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثماً . ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له ، واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا الجنون لانهما ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد القتل ، وعلى عدم مؤاخذه المخطيء والناسي والمكره في الطلاق والعتاق ونحوهما ، وقد تقدم ذلك في أبوابه ، واستدل به لمن قال كالمالكية : اليمين على نية المحلوف له ولا تنفعه التورية ، وعكسه غيرهم ، وقد تقدم بيانه في الأيمان ، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « اليمين على نية المستحلف » وفي لفظ له « يمينك على ما يصدقك به صاحبك » وحمله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم . واستدل به لمالك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد بالقرائن كما تقدمت الإشارة إليه ، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما يقيناً وإما ظناً غالباً ، والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما يقيناً وإما ظناً ، والثالث أن يظهر في معناه ويقع التردد في إرادة غيره وعدمها على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره ، وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته ؟ فاستدل للأول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصيغة فيها ذريعة إلى الربا ونية المتعاقدين فيها فاسدة لكان إفساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن ، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلاً مسلماً بغير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جزماً ، فلم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع ، وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن والتوهم بطريق الأولى ، واستدل للثاني بأن النية تؤثر في الفعل فيصير بها تارة حراماً وتارة حلالاً كما يصير العقد بها تارة صحيحاً وتارة فاسداً ، كالذبح مثلاً فإن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله والصورة واحدة ، والرجل يشتري الجارية لو كيله فتحرم عليه ولنفسه فتحل له وصورة العقد واحدة ، وكذلك صورة القرض في الذمة وبيع النقد بمثله إلى أجل صورتها واحدة الأولى قرينة صحيحة والثاني معصية باطلة ، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع الحرج عن تعاطي الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم . وقد نقل النسفي الحنفى في « الكافي » عن محمد بن الحسن قال : ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة إلى إبطال الحق .

## ٢ - باب في الصلاة

٦٩٥٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَامٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » .

قوله (باب في الصلاة) أى دخول الحيلة فيها ، ذكر فيه حديث أبى هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه فى كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه رد على من قال إن من أحدث فى القعدة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يضادها . وتعقب بأن الحدث فى أثناءها مفسد لها فهو كالجماع فى الحج لو طرأ فى خلاله لأفسده ، وكذا فى آخره ، وقال ابن حزم فى أجوبة له عن مواضع من صحيح البخارى : مطابقة الحديث للترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهراً متيقناً للطهارة أو محدثاً متيقناً للحدث وعلى الحالين ليس لأحد أن يدخل فى الحقيقة حيلة ، فإن الحقيقة إثبات الشيء صدقاً أو نفيه صدقاً فما كان ثابتاً حقيقة فنافيه بحيلة مبطل وما كان متنفياً فمبطل بالحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخارى بهذه الترجمة إلى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمداً فى أثناء الجلوس الأخير ويكون حدثه كسلامه بأن ذلك من الخيل لتصحیح الصلاة مع الحدث ، وتقرير ذلك أن البخارى بنى على أن التحلل من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحدث ، والقائل بأنها تصح يرى أن التحلل من الصلاة ضدها تصح مع الحدث ، قال : وإذا تقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركناً داخلاً فى الصلاة لا ضداً لها . وقد استدل من قال بركنيته بمقابلته بالتحريم لحديث « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » فإذا كان أحد الطرفين ركناً كان الطرف الآخر ركناً ويؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودعاء لعباده فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن ، وانفصل الخفية بأن السلام واجب لا ركن ، فإن سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم وإن تعمده فالعمد قاطع وإذا وجد القطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس ركناً وقال ابن بطال : فيه رد على أبى حنيفة فى قوله إن الحدث فى صلاته يتوضأ ويبنى ، ووافق ابن أبى ليلى . وقال مالك والشافعى : يستأنف الصلاة واحتجاً بهذا الحديث ، وفى بعض ألفاظه « لا صلاة إلا بطهور » فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مصلياً أو غير مصلى فإن قالوا هو مصلى رد لقوله « لا صلاة إلا بطهور » ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها يدلل أنه لو سبقه المنى لاستأنف اتفاقاً . قلت : وللشافعى قول وافق أبى حنيفة . وقال الكرماني : وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويبنى ؛ وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية فى الوضوء لعله أن الوضوء ليس بعبادة . ونقل ابن التين عن الداودى ما حاصله : أن مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد أن من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر أم قيس بهجرته وخادع الله وهو يعلم أنه مطلع على ضميره . قلت : وقصة مهاجر أم قيس إنما ذكرت فى حديث « الأعمال بالنيات » وهو فى الباب الذى قبل هذا ، لا فى هذا الباب ، وزعم بعض المتأخرين أن البخارى أراد الرد على من زعم أن الجنائز إذا حضرت وخاف فوتها أنه يتيمم ، وكذا من زعم أنه إذا قام لصلاة الليل فبعد عنه الماء وخشى إذا طلبه أن يفوته قيام الليل أنه تباح له الصلاة بالتيمم ، ولا يخفى تكلفه .

٣ - باب في الزكاة ، وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة .

٦٩٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنِي ثَمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ « أَنْ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَتَفَرِّقٍ وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مَجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » .

٦٩٥٦ - حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَهِيلٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَائِرَ الرَّأْسِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطْوَعُ شَيْئًا . فَقَالَ : أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الصِّيَامِ ؟ قَالَ : شَهْرُ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطْوَعُ شَيْئًا . قَالَ : أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ . قَالَ وَالَّذِي أَكْرَمَكَ لَا أَتَطْوَعُ شَيْئًا وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى شَيْئًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَفَلَحَ إِنْ صَدَقَ . أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ » . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : فِي عِشْرِينَ وَمِائَةَ بَعِيرٍ حَقَّتَانِ ، فَإِنْ أَهْلَكَهَا مَتَعْمَدًا أَوْ وَهَبَهَا أَوْ احْتَالَ فِيهَا فَرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

٦٩٥٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَقْرَعٌ يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ فَيَطْلُبُهُ وَيَقُولُ : أَنَا كَنْزُكَ . قَالَ : وَاللَّهِ لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَسِطَّ يَدَهُ فَيَلْقَمَهَا فَاهُ » .

٦٩٥٨ - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا مَا رَبُّ النِّعَمِ لَمْ يَعْطِ حَقَّهَا تَسَلَطَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتَخْبِطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا » . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ فِي رَجُلٍ لَهُ إِبِلٌ خَافَ أَنْ تَحْبِ عَلَيْهِ الصَّدَقَةَ فَبَاعَهَا بِإِبِلٍ مِثْلَهَا أَوْ بَغْنَمٍ أَوْ بِيْقَرٍ أَوْ بِدِرَاهِمٍ فَرَارًا مِنَ الصَّدَقَةِ يَوْمَ احْتِيَالًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : إِنْ زَكِيَ إِبْلُهُ قَبْلَ أَنْ يَحْوَلَ الْحَوْلَ يَوْمَ أَوْ بِسِتَّةِ جَازَتْ عَنْهُ .

٦٩٥٩ - حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْتَةَ بْنِ مَسْعُودٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَفِيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اقْضِهِ عَنْهَا » . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إِذَا بَلَغَتْ الْإِبِلُ عِشْرِينَ فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، فَإِنْ وَهَبَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَاعَهَا فَرَارًا أَوْ احْتِيَالًا لِإِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ أَتْلَفَهَا فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ فِي مَالِهِ .

قوله ( باب في الزكاة ) أى ترك الحيل في إسقاطها .

قوله ( وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ) هو لفظ الحديث الأول في الباب ، وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومرفقاً وتقدم شرحه هناك . الحديث الثانى حديث طلحة بن عبيد الله « أن أعرابياً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نائر الرأس » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح .

قوله ( وقال بعض الناس في عشرين ومائة بعير حقتان فإن أهلكها متعمدا أو وهبها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه ) قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن للمرء قبل الحول التصرف في ماله بالبيع والهبة والذبح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ، ثم اختلفوا فقال مالك : من فوت من ماله شيئاً ينوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزمته الزكاة عند الحول لقوله صلى الله عليه وسلم « خشية الصدقة » وقال أبو حنيفة إن نوى بتفويته الفرار من الزكاة قبل الحول بيوم لا تضره النية لأن ذلك لا يلزمه إلا بتمام الحول ولا يتوجه إليه معنى قوله « خشية الصدقة » إلا حينئذ ، قال : وقال المهلب قصد البخارى أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فإن إثم ذلك عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى ، وفهم من حديث طلحة في قوله « أفلح إن صدق » أن من رام أن ينقص شيئاً من فرائض الله بحيلة يحتالها أنه لا يفلح ، قال : وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذى المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فالإثم عنه غير ساقط وهو كمن فر عن صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم واستعمل سراً لا يحتاج إليه ليفطر فالوعيد إليه يتوجه ، وقال بعض الحنفية : هذا الذى ذكره البخارى ينسب لأبى يوسف وقال محمد : يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لا إسقاط للواجب ، واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدرهم منها لم يكره ، ولو نوى بتصدقه بالدرهم أن يتم الحول وليس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، وتعقب بأن من أصل أبى يوسف أن الحرمة تجامع الفرض كطواف المحدث أو العارى ، فكيف لا يكون القصد مكروهاً في هذه الحالة ؟ وقوله امتناع من الوجوب معترض ، فإن الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التعجيل قبل الحول ، وقد اتفقوا على أن الاحتيال لإسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكروهاً أيضاً والأشبه أن يكون أبو يوسف رجوع عن ذلك فإنه قال في « كتاب الخراج » بعد إيراد حديث « لا يفرق بين مجتمع » ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه لملك غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما ما لا تجب فيه الزكاة ، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حفص الكبير راوى « كتاب الحيل » عن محمد بن الحسن أن محمداً قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال فلا بأس به ، وما احتال به حتى يبطل حقاً أو يحق باطلاً أو ليدخل به شبهة في حق فهو مكروه والمكروه عنده إلى الحرام أقرب . وذكر الشافعى أنه ناظر محمداً في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فمكنت ابن زوجها من نفسها فإنها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم إن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال لأنه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يجمعهما الجماع ، فقلت : الفرق بينهما أن الأول حمدت به وحصنت فرجها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجم ، ويلزم أن المطلقة ثلاثاً إذا زنت حلت لزوجها ، ومن كان عنده أربع نسوة فزنى بخامسة أن تحرم عليه إحدى الأربع إلى آخر المناظرة . وقد أشكل قول البخارى في الترجمة « فإن أهلكها » بأن الإهلاك ليس من الحيل بل هو من إضاعة المال ، فإن الحيلة إنما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجوداً في ذلك ، ويظهر لى أنه يتصور بأن يذبح الحقتين مثلاً وينتفع بلحمهما فتسقط الزكاة بالحقتين وينتقل إلى مادونهما .

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج .  
قوله ( يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع ) المراد بالكنز المال الذى يخبأ من غير أن يؤدى زكاته  
كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ، ووقع هناك في رواية أبى صالح عن أبى هريرة بلفظ « من أعطاه الله مالاً  
فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع » فذكر نحوه ، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب .  
قوله ( أنا كنز ) هذا زائد في هذه الطريق .

قوله ( والله لن يزال ) في رواية الكشميينى « لا » بدل « لن » .

قوله ( حتى ييسط يده ) أى صاحب المال .

قوله ( فيلقمها فاه ) يحتمل أن يكون فاعل يلقمها الكانز أو الشجاع ، ووقع في رواية أبى صالح « فياًخذ  
بلهزمتيه » أى يأخذ الشجاع يد الكانز بشدقيه وهما اللهزمتان كما أوضحته هناك .

قوله ( وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) هو موصول بالسند المذكور ، وهو من نسخة همام عن  
أبى هريرة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذى قبله .

قوله ( إذا ما رب النعم ) ما زائدة والرب المالك والنعم بفتحين الإبل والغنم والبقر ، وقيل الإبل والغنم  
فقط حكاة في المحكم ، وقيل الإبل فقط ، ويؤيد الأول قوله تعالى ﴿ ومن الأنعام حمولة وفرشاً ﴾ ، ثم فسره  
بالإبل والبقر والغنم ، ويؤيد الثالث اقتصاره هنا على الإخفاف فإنها للإبل خاصة ، والمراد بقوله « حقها »  
زكاتها وصرح به في حديث أبى ذر كما تقدم في الزكاة أتم منه .

قوله ( وقال بعض الناس في رجل له إبل فخاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلها أو بغنم أو بقر  
أو بدراهم فراراً من الصدقة بيوم احتيلاً فلا شيء عليه ، وهو يقول إن زكى إبله قبل أن يحول الحول  
بيوم أو سنة جازت عنه ) في رواية الكشميينى « أجزأت عنه » ويعرف ، تقرير مذهب الحنفية مما مضى ،  
وقد تأكد المنع بمسألة التعجيل قبل توجيه إلزامهم التناقض أن من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل  
جهة ، فإذا كان التقديم على الحول مجزئاً فليكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم ابن بطال  
بأن أبا حنيفة لم يتناقض في ذلك لأنه لا يوجب الزكاة إلا بتمام الحول ويجعل من قدمها كمن قدم ديناً مؤجلاً  
قبل أن يحل انتهى ، والتناقض لازم لأبى يوسف لأنه يقول إن الحرمة تجامع الفرض كطواف العارى ، ولو  
لم يتقرر الوجوب لم يجز التعجيل قبل الحول . وقد اختلف العلماء فيمن باع إبلا بمثلها في أثناء الحول : فذهب  
الجمهور إلى أن البناء على حول الأولى لاتحاد الجنس والنصاب ، والمأخوذ عن الشافعى قولان واختلفوا في  
بيعها بغير جنسها فقال الجمهور : يستأنف لاختلاف النصاب ، وإذا فعل ذلك فراراً من الزكاة أثم ، ولو  
قلنا يستأنف . وعن أحمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقد زكى الدراهم عن ستة أشهر من يوم البيع .  
ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال : إن البخارى إنما أتى بقوله « مانع الزكاة » ليدل على أن الفرار  
من الزكاة لا يحل فهو مطالب بذلك في الآخرة ، قال شيخنا : وهذا لم نره في البخارى . قلت : بل هو  
فيه بالمعنى في قوله « إذا ما رب النعم لم يعط حقها » فهذا هو مانع الزكاة .



الحديث الرابع حديث ابن عباس قال «استفتى سعد بن عبادة الخ» تقدم شرحه قريباً في كتاب الأيمان والنذور ، وقال المهلب : فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت ، لأن النذر لما لم يسقط بالموت - والزكاة أوكد منه - كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى ، لأنه لما ألزم الولي بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوماً .

**قوله ( وقال بعض الناس : إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياه ، فإن وهبها قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيالا لإسقاط الزكاة فلا شيء عليه ، وكذلك إن أتلفها فمات فلا شيء عليه في ماله )** تقدمت المنازعة في صورة الإلتلاف قريبا ، وأجاب بعض الحنفية بأن المال إنما تجب فيه الزكاة مادام واجبا في الذمة أو ما يتعلق به من الحقوق ، وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وفاؤه ، والكلام إنما هو في حل الحيلة لا في لزوم الزكاة إذا فر . قلت : وحرف المسألة أنه إذا قصد بيعها الفرار من الزكاة أو بهبتها الحيلة على إسقاط الزكاة ومن قصده أن يسترجعها بعد كما تقدم فهو آثم بهذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في إبقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الإثم ؟ هذا محز الخلاف ، قال الكرماني : ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه إذا زال ملكه عما تجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة أم لا ، ثم أراد بتفريعها عقب كل حديث التشنيع بأن من أجاز ذلك خالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ، ومن الحيل في إسقاط الزكاة أن ينوي بعروض التجارة القنية قبل الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى القنية وهذا يآثم جزماً ، والذي يقوى أنه لا تسقط الزكاة عنه ، والعلم عند الله تعالى .

#### ٤ - باب الحيلة في النكاح

٦٩٦٠ - **حدَّثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع** «عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار . قلت لنافع : ما الشغار ؟ قال : ينكح ابنه الرجل وينكحه ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل وينكحه أخته بغير صداق» «وقال بعض الناس : إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز ، والشرط باطل . وقال في المتعة : النكاح فاسد والشرط باطل» وقال بعضهم : المتعة والشغار جائزان والشرط باطل .

٦٩٦١ - **حدَّثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله بن عمر حدثنا الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد ابن علي عن أبيهما** «أن علياً رضي الله عنه قيل له : إن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأساً . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الإنسية» . وقال بعض الناس : إن احتال حتى تمتع فالنكاح فاسد ، وقال بعضهم : النكاح جائز والشرط باطل .

**قوله ( باب الحيلة في النكاح )** ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار ، وفيه تفسيره عن نافع ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعاً قال ابن المنير : إدخال البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكل ، ويمكن أن يقال إنه أخذه مما نقل أن العرب كانت تأنف من التلفظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى التلفظ بالشغار لوجود المساواة

التي تدفع الأنفة ، فمحا الشرع رسم الجاهلية فحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الخالي عن ذكر الصداق ، فلوصححنا النكاح بلفظ الشغار وأوجبنا مهر المثل أبقينا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى ، وفيه نظر لأن الذي نقله عن العرب لا أصل له ، لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غيره قليل ، وقضية ما ذكره أن تكون أنكحتهم كلها كانت شغاراً لوجود الأنفة في جميعهم . والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تتصور في موسر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشتط في المهر فخدعه بأن قال له زوجنيها وأنا أزوجك بنتي فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له أن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذ لا قدرة له على مهر المثل لبنت الموسر وحصل للموسر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه ، فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيلة .

**قوله ( وقال بعض الناس : إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل )** وقال في المتعة : النكاح فاسد والشرط باطل . قلت : وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل ، وما شرع بأصله دون وصفه فاسد ، فالنكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقاً وصف فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح ، بخلاف المتعة فإنها لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها .

**قوله ( وقال بعضهم : المتعة والشغار جائزان والشرط باطل )** أى في كل منهما كأنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز النكاح المؤقت وألغى الوقت لأنه فاسد والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ، وردوا عليه بالفرق المذكور ، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقاً عند أحد من العلماء وإنما قالوا ينعقد النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه ، فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كلاً ذكر انتهى . وهذا محصل ما قاله أبو زيد وغيره من أئمة الحنفية ، وتعقبه ابن السمعاني فقال : ليس الشغار إلا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضى فساد المنهى عنه لأن العقد الشرعى إنما يجوز بالشرع وإذا كان منهيماً لم يكن مشروعاً ، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد إلا بإيجاب كامل ، ووجه قولنا يمنع أن الذى أوجبه للزوج بنكاحاً هو الذى أوجبه للمرأة صداقاً ، وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقاً للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجعل الأول ، قال : ولا يعارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج يملك التمتع بالفرج والسيد يملك رقبة الفرج بدليل أنها لو وطئت بعد بشبهة يكون المهر للسيد ، والفرق أن الذى جعله السيد للزوج لم يبقه لنفسه لأنه ملك التمتع بالأمة للزوج وما عدا ذلك باق له ، وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذى جعله للزوج بعينه صداقاً للمرأة الأخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك اليمين حتى يصح جعله صداقاً .

**قوله ( يحيى )** هو القطان ، وعبيد الله بن عمر هو العمرى ، ومحمد بن على هو المعروف بابن الحنفية ، وعلى هو ابن أى طالب .

**قوله ( قيل له إن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأساً )** لم أقف على اسم القائل ، وزاد عمرو بن على الفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان « فقال له إنك تايه » بمثناة فوقانية وياء آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة ، وإنما وصفه بذلك إشارة إلى أنه تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ ، وقد تقدم

بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى .

**قوله ( وقال بعض الناس : إن احتمال حتى تمتع فالنكاح فاسد )** أى إن عقد عقد نكاح متعة ، والفساد لا يستلزم البطلان لإمكان إصلاحه بإلغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك ، كما قال في ربا الفضل إن حذف منه الزيادة صح البيع .

**قوله ( وقال بعضهم الخ )** تقدم أنه قول زفر ، وقيل إنه لم يجوز إلا النكاح المؤقت وألغى الشرط . وأجيب بأن نسخ المتعة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المتعة ، والاعتبار عندهم في العقود بالمعاني

٥ - باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاً .

٦٩٦٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ» .

**قوله ( باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاً )** ذكر فيه حديث أبي هريرة «لا يمنع الخ» ، وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب ، قال المهلب : المراد رجل كان له بئر وحولها كلاً مباح وهو بفتح الكاف واللام مهموز ما يرعى ، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئره أن ترده نعم غيره للشرب وهو لا حاجة به إلى الماء الذى يمنعه وإنما حاجته إلى الكلاً وهو لا يقدر على منعه لكونه غير مملوك له فيمنع الماء فيتوفر له الكلاً لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا رعت الكلاً عطشت ويكون ماء غير البئر بعيداً عنها فيرغب صاحبها عن ذلك الكلاً فيتوفر لصاحب البئر بهذه الحيلة . انتهى موضحاً . قال : وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث ويسكت عن البقية لأن ظاهر الحديث اختصاص النهى بما إذا أريد به منع الكلاً فإذا لم يرد به ذلك فلا نهى عن منع الكلاً ، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه ، وفي تسميته فضلاً إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه والله أعلم . وقال ابن المنير وجه مطابقة الترجمة أن الآبار التى فى البوادرى لمحتفرها أن يختص بما عدا فضلها من الماء ، بخلاف الكلاً المباح فلا اختصاص له به ، فلو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل فى ماء البئر عن حاجته ليتوفر له الكلاً الذى يقربه لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحولها إلى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الظمأ لدخول فى النهى ، ثم قال : ولا يلزم من كون دعواه كذباً محضاً أن لا يكون فى كلامه تحيل على منع المباح فحجته ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحيلاً على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو الكلاً . قلت : وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل فى البيع ، ومن ثم قال الكرمانى : هو من قبيل ما ترجم به ويض له فلم يذكر فيه حديثاً ، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء ، وذكر الحديث المتعلق بالثانى دون الأول ، لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء فى ترك الحيل . ثم قال الكرمانى : يمكن أن يكون المنع أعم من أن يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى . ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار إليه ابن المنير لكن تمامه أن يقال : إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل فى ماء البئر ليحتاج من احتياج إلى الكلاً أن يتتاع منه ماء بئره ليسقى ماشيته ، فيظهر حينئذ أنه تحيل بالجحد على حصول

البيع ليتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي الكالأ عليه ، وأما ابن بطال فأدخل في هذه الترجمة حديث النبي عن النجش ، فلو كان كذلك لبطل الاعتراض ، لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين .

### ٦ - باب ما يكره من التناجش

٦٩٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ « عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّجْشِ »

قوله ( باب ما يكره من التناجش ) أشار إلى ماورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب باللفظ « نهى عن النجش » من حديث أبي هريرة بلفظ « لاتناجشوا » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع ، والمراد بالكراهة في الترجمة كراهة التحريم .

### ٧ - باب ما ينهى من الخداع في البيوع

وقال أيوب : يخادعون آدمياً ، لو أتوا الأمر عيباً كان أهون على

٦٩٦٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدِيثًا مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَخْدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ : لِاخْلَابَةِ »

قوله ( باب ما ينهى من الخداع ) في رواية الكشميهني « عن الخداع » ويقال له الخداع بالفتح والكسر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع .

قوله ( وقال أيوب ) هو السخيتاني ( يخادعون الله كأنما يخادعون آدمياً لو أتوا الأمر عيباً كان أهون على ) وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب وهو السخيتاني قال الكرماني : قوله « عيباً » أى لو أعلنوا بأخذ الزائد على الثمن معاينة يلا تدليس لكان أسهل لأنه ما يجعل آلة للخداع انتهى . ومن ثم كان سالك المكر والخايع حتى يفعل المعصية أبغض عند الناس ممن يتظاهر بها وفي قلوبهم أوضع وهم عنه أشد نفرة ، وحديث ابن عمر « إذا بايعت فقل لا خلاية » بكسر المعجمة وتخفيف اللام ثم موحدة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع . قال الملهب : معنى قوله لا خلاية لا تخلبوني أى لا تخدعوني فإن ذلك لا يحل . قلت : والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أى إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح ، كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خديعة أو قال لا تلزمني خديعتك : قال الملهب : ولا يدخل في الخداع النحرمة الثناء على السلعة والإطنااب في مدحها فإنه متجاوز عنه ولا ينتقض به البيع . وقال ابن القيم في الإعلام : أحدث بعض المتأخرين حيلة لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تبني عليها الخداع وإن كان يجرى العقود على ظاهرها ، ولا ينظر إلى قصد العاقد إذا خالف لفظه ، فحاشاه أن يبيح للناس المكر والخديعة ، فإن الفرق بين اجراء العقد على ظاهره فلا يعتبر القصد في العقد وبين تحوير عقد قد علم بناؤه على المكر مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره ، ومن نسب حل الثاني إلى الشافعي فهو خصمه عند الله فإن الذي جوزه بمنزلة الحاكم يجرى الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر عدالتهم

وإن كانوا في الباطن شهود زور ، وكذا في مسألة العينة إنما جوز أن يبيع السلعة ممن يشتريها جرياً منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة ، ولم يجوز قط أن المتعاقدين يتواطآن على ألف بألف ومائتين ثم يحضران سلعة تحلل الربا ولا سيما إن لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شراءها ، ويتأكد ذلك إذا كانت ليست ملكاً للبائع كأن يكون عنده سلعة لغيره فيوقع العقد ويدعى أنها ملكه ويصدقه المشتري فيوقعان العقد على الأكثر ثم يستعيدها البائع بالأقل ويترتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر ، ولو علم الذي جوز ذلك بذلك لبادر إلى إنكاره لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا عرفه أنكره ، وأطال في ذلك جداً وهذا ملخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الإثم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم ، فالشافعية يجوزون العقود على ظاهرها يقولون مع ذلك إن من عمل الخيل بالمكر والخديعة يأثم في الباطن ، وبهذا يحصل الانفصال عن إشكاله والله أعلم .

#### ٨ - باب ما ينهى عن الاحتيال للولى في اليتيمة المرغوبة ، وأن لا يكمل لها صداقتها

٦٩٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ كَانَ عُرْوَةٌ يَحْدُثُ أَنَّهُ «سَأَلَ عَائِشَةَ ﴿وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ قالت : هي اليتيمة في حجر وليها فيرغب في مالها وجمالها فيريد أن يتزوجها بأدنى من سنة نسائها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق ثم استفتى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ، فأُنزل الله ﴿ويستفتونك في النساء﴾ فذكر الحديث .

قوله (باب ما ينهى عن الاحتيال للولى في اليتيمة المرغوبة وأن لا يكمل لها صداقتها) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى﴾ ولم يسقه بتامه وقد تقدم بهذا السند في النكاح تاماً ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز للولى أن يتزوج يتيمة بأقل من صداقتها ولا أن يعطيها من العروض في صداقتها مالا يفى بقيمة صداق مثلها واختلف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء ، وفي قوله ﴿في اليتامى﴾ حذف تقديره في نكاح اليتامى ، وقوله ﴿ما طاب لكم من النساء﴾ أى من سواهن ، قال القاضي أبو بكر بن الطيب : معنى الآية وإن خفتم أن لاتعدلوا في اليتامى الأطفال اللاتي لا أولياء لهن يطالبونكم بحقوقهن ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهن لعجزهن عن ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من لهن أولياء يمنعونكم من الحيف عليهن ، وقوله «ثم استفتى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأُنزل الله : يستفتونك في النساء» فذكر الحديث ، كذا في الأصل وقد تقدم سياقه .

٩ - باب إذا غضب جارية فزعم أنها ماتت ففضى بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجدها صاحبها فهي له ويرد القيمة ولا تكون القيمة ثمناً . وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة منه . وفي هذا احتيال لمن اشتبه جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ ربه قيمتها فنطيب للغاصب جارية غيره . قال النبي صلى الله عليه وسلم «أموالكم عليكم حرام ، ولكل غادر لواء يوم القيامة» .

٦٩٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَعْرِفُ بِهِ» .

قوله (باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت فقضى) بالضم على البناء للمجهول أى حكم ، ويجوز بناؤه للمعلوم أى حكم القاضى على الغاصب .

قوله (بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها) أى اطلع على أنها لم تمت (فهى له) أى لصاحبها المغصوبة منه (وترد القيمة) أى على الغاصب (ولا تكون القيمة ثمناً) أى لعدم جريان بيع بينهما ، وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع إلى الأصل .

قوله (وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة) أى من الغاصب .

قوله (وفى هذا احتيال لمن اشتبه جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل) أى احتج ، أى وكذلك لو كانت الصورة فى غير الجارية من مأكول أو غيره وادعى فساده ، وكذا لو غصب حيواناً مأكولاً فذبحه .

قوله (فتطيب للغاصب جارية غيره) أى وكذا مال غيره .

قوله (قال النبى صلى الله عليه وسلم أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبى بكره مطولاً فى أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن ، قال الكرماني : ظاهر قوله «أموالكم عليكم» مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراماً فيلزم أن يكون ماله عليه حراماً ، وليس كذلك وإنما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضاً ، ففيه مجاز للقرينة الصارفة عن الظاهر .

قوله (ولكل غادر لواء) أى وقال النبى صلى الله عليه وسلم «لكل غادر لواء الخ» وقد وصله فى الباب عن ابن عمر ، وسفيان فى سنده هو الثورى ، ومضى شرحه مستوفى فى الجهاد ، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها ماتت خيانة وغدر فى حق أخيه المسلم ، قال ابن بطال : خالف أباً حنيفة الجمهور فى ذلك فاحتج هو بأنه لا يجتمع الشئ وبدله فى ملك شخص واحد ، واحتج للجمهور بأنه لا يحل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ، ولأن القيمة إنما وجبت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية ماتت فلما تبين أنها لم تمت فهى باقية على ملك المغصوبة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد إلى صاحبها ، قال : وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن فى مقابلة الشئ القائم والقيمة فى الشئ المستهلك وكذا فى البيع الفاسد ، والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضاً عن سلعته وأذن للمشتري بالتصرف فيها ، فأصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن فاتت ، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يحل له أن يملكه الغاصب إلا إن رضى المغصوب منه بقيمته . قلت ومحل الصورة المذكورة أولاً عند الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجيب بأنها ماتت فيصدق أو يكذبه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فينكل عن اليمين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه ، أمالو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها ماتت فالمدعى حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الضمان وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض ، واستدلوا بأن المالك ملك بدل المغصوب رقبة وبدناً فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلاً للنقل فلم يقع

الحكم للتعدى محضاً بل للضمان المشروط ولو نشأ منه فوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافى صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير ما ملخصه : ألزم بعض الحنفية مالكا بأنه يقول في الآبق إذا أخذ المالك قيمته ممن وجده فغصبه أن الغاصب يملكه ، فلو موه الغاصب بأنه مستمر الإباق أو أوهم موته ثم ظهر خلاف ذلك فللمالك أخذه ، والحديث يتناول التمويه وغيره يقتضى أن يعود العبد للمالك ، والقيمة إن كانت ثمناً لم يعد العبد مطلقاً وإن لم تكن ثمناً عاد العبد مطلقاً ، وأجيب بأن معنى قوله «أموالكم عليكم حرام» إذا لم يقع التراضى ومع وجود التمويه لم يحصل الرضا بالعوض بخلاف ، ما إذا لم يكن هناك تمويه فإنه يدل على الرضا بالعوض وتقدر القيمة ثمناً .

١٠ - باب \* ٦٩٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ سَفِيَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلْمَةَ «عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنُ بِحِجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» .

قوله (باب) كذا للأكثر بغير ترجمة «وحذفه ابن بطلال والنسفي والإسماعيلي ، وأضاف ابن بطلال حديث أم سلمة للباب الذي قبله ، وتعلقه به ظاهر جداً لدلالته على أن حكم الحاكم لا يحل ما حرمه الله ورسوله ولنبيه عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغريمه ، وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذي قبله وإنما أفردته لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله «سفيان» هو الثوري ، وقوله «عن هشام» هو ابن عروة ، ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه «حدثنا سفيان حدثنا هشام» وقوله عن عروة وقع في رواية أبي داود «عن أبيه» وقوله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ، ووقع في شرح ابن بطلال حديث زينب فأوهم أنه من مسندها على ما جرت به عادته من الاختصار على صحاحي الحديث .

قوله (إنما أنا بشر) أي كواحد من البشر في عدم علم الغيب ، وقوله «ولعل» هي هنا بمعنى عسى ، وقوله «ألحن» تقدم في المظالم بلفظ «أبلغ» وهو بمعناه لأنه من لحن بمعنى فطن وزنه ومعناه ، والمراد أنه إذا كان أفطن كان قادراً على أن يكون أبلغ في حجته من الآخر . وقوله «على نحو مما أسمع» في رواية الكشميهني «ما أسمع» وهي موصولة . وقوله «من أخيه» أي من حق أخيه ، وثبت كذلك في الطريق الآتي في الأحكام ، وقوله «فلا يأخذ» كذا للأكثر بحذف المفعول وللکشميهني «فلا يأخذ» وقوله «فإنما أقطع له قطعة من النار» أي إن أخذها مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار .

## ١١ - باب في النكاح

٦٩٦٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلْمَةَ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَنْكَحِ الْبِكْرَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ ، وَلَا الثَّيْبَ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ : إِذَا سَكَتَتْ» . وقال بعض الناس : إن لم تستأذن البكر ولم تزوج فاحتال رجل فأقام

شاهدى زور أنه تزوجها برضاها فأثبت القاضي نكاحها والزوج يعلم أن الشهادة باطلة فلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح .

٦٩٦٩ - **حدَّثنا** على بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا يحيى بن سعيد « عن القاسم أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزوجها ولها وهي كارهة ، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار - عبد الرحمن ومجمع ابني جارية - قالا : فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك » قال سفيان : وأما عبد الرحمن فسمعتة يقول عن أبيه « إن خنساء ... »

٦٩٧٠ - **حدَّثنا** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أنى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن . قالوا : كيف إذن ؟ قال : أن تسكت » . وقال بعض الناس : إن احتال إنسان بشاهدى زور على تزويج امرأة ثيب بأمرها فأثبت القاضي نكاحها إياه ، والزوج يعلم أنه لم يتزوجها قط ، فإنه يسعه هذا النكاح ، ولا بأس بالمقام له معها .

٦٩٧١ - **حدَّثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان « عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البكر تستأذن ، قلت : إن البكر تستحي ، قال : إذن صماتها » . وقال بعض الناس : إن هوى رجل جارية يتيمة أو بكر فأبت ، فاحتال فجاء بشاهدى زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت اليتيمة فقبل القاضي بشهادة الزور - والزوج يعلم ببطلان ذلك - حل له الوطاء .

**قوله ( باب في النكاح )** تقدم قريباً « باب الحيلة في النكاح » وذكر فيه الشغار والمتعة ، وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح ، وأورد فيه حديث أنى هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح ، ثم أورد بعده حديث خنساء بذكر البكر والثيب جميعاً وقد تقدم في « باب لا يجوز نكاح المكره » قريباً وحديث عائشة نحو حديث أنى هريرة .

الحديث الأول ، **قوله ( هشام )** هو الدستوائى .

**قوله ( لا تنكح البكر )** أى لا تزوج .

**قوله ( وقال بعض الناس : إذا لم تستأذن )** فى رواية الكشميهنى إن بدل إذا .

**قوله ( فأقام شاهدين زوراً )** أى شهدا زوراً أو زوراً متعلق بأقام .

**قوله ( فأثبت القاضي نكاحها )** فى رواية الكشميهنى « نكاحه أى بشهادتهما » .

**قوله ( فلا بأس أن يطأها )** أى لا يَأْتُم بذلك مع علمه بأن شاهديه كذبا .

الحديث الثانى ، **قوله ( على )** هو ابن المدينى ، وسفيان هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد الأنصارى .

**قوله ( عن القاسم )** فى رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد « حدثنا القاسم » أخرجه الإسماعيلى « والقاسم هو ابن محمد بن أنى بكر الصديق » .



**قوله** ( أن امرأة من ولد جعفر ) في رواية ابن أبي عمر عن سفيان « أن امرأة من آل جعفر » أخرجه الإسماعيلي ولم أقف على اسمها ولا على المراد بجعفر ويغلب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب ، وتجاسر الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأمه انتهى ، وخفي عليه أن القصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بحديث خنساء بنت خدام فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها .

**قوله** ( فأرسلت إلى شيخين من الأنصار ) زاد ابن أبي عمر « تخبرهما أنه ليس لأحد من أمرى شيء » .

**قوله** ( ابني جارية ) كذا نسبهما في هذه الرواية إلى جدتهما ، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية وهو بجيم وراء ، ووقع هنا لبعضهم بمهملتين ومثلثة وهو تصحيف .

**قوله** ( قالوا فلا تخشين ) كذا لهم على أنه خطاب للمرأة ومن معها ، وظن ابن التين أنه خطاب للمرأة وحدها فقال : الصواب فلا تخشين بكسر الياء وتشديد النون ، قال ولو كان بلا تأكيد لحذفت النون . قلت : ووقع في رواية ابن أبي عمر « فأرسلنا إليها أن لا تخافي » فدل على أنهما خاطبا من كانت أرسلته إليهما أو من أرسلنا وعلى الحاليين فكان من أرسلنا في ذلك جماعة نسوة .

**قوله** ( فإن خنساء بنت خدام ) بكسر المعجمة ودال مهمله خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها .

**قوله** ( قال سفيان فأما عبد الرحمن ) يعني ابن القاسم محمد بن أبي بكر .

**قوله** ( فسمعتة يقول عن أبيه إن خنساء ) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن بن يزيد ولا أخاه . قلت : وأخرجه ابن أبي عمر في مسند ومن طريقه الإسماعيلي فقال « عن سفيان عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ابن القاسم أن خنساء » فذكره وقصر في سنده ، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى موصولاً وبيان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه إنها كانت بكراً وبيان الصواب من ذلك . الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه .

**قوله** ( وقال بعض الناس : إن احتال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيب بأمرها الخ ) قال المهلب : اتفق العلماء على وجوب استئذان الثيب والأصل فيه قوله تعالى ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا ﴾ فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم باستئذان الثيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة ، فقول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصاً .

الحديث الرابع ، **قوله** ( البكر تستأذن ) تقدم في الإكراه من طريق سفيان عن ابن جريج بهذا الإسناد « قلت يارسول الله البكر تستأمر ؟ قال : نعم » .

**قوله** ( وقال بعض الناس إن هوى ) بكسر الواو أى أحب ( إنسان ) في رواية الكشميهني « رجل » .

**قوله ( جارية يتيمة أو بكرأ )** في رواية الكشميهني « ثيباً » ووقع عند ابن بطل كذالك ، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام « فأدركت اليتيمة » فظاهاه أنها كانت غير بالغ ، ويحتمل أن قوله « جاء بشاهدين » أي يشهدان على أنها مدركة ورضيت .

**قوله ( فقبل القاضي بشهادة الزور )** كذا لهم بموحدة وللکشميهني شهادة بحذف الموحدة من أوله .

**قوله ( حل له الوطء )** أي مع علمه بكذب الشهادة المذكورة : وقال ابن بطل : لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام . وقال المهلب : قاس أبو حنيفة في هذه المسألة والتي قبلها على مسألة اتفاقية وهي ما لو حكم القاضي بشهادة من ظن عدالتهما أن الزوج طلق امرأته وكانا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجها لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال : وكذلك لو علم ، وتعقب بأن الذي يقدم على الشيء جاهلاً ببطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه ببطلانه ، ولا خلاف بين الأئمة أن رجلاً لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظاناً عدالتهما أنه لا يحل له وطؤها ، وكذا لو شهدا في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها . انتهى ملخصاً . وليس الذي نسبه إلى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيماً ، وإنما حجبتهم أن الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجباً ، وإذا كان كذلك فالقاضي أنشأ لهذا الزوج عقداً مستأنفاً فيصح ، وهذا قول أبي حنيفة وحده واحتج بأثر عن علي في نحو هذا قال فيه « شاهدك زوجاك » وخالفه صاحبا . وقال ابن العربي : اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين « أحدكما كاذب » ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل ، فكذلك البناء على شهادة الزور . والثاني أن الفرج يقبل إنشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال لظان من لا ولي لها ، والمال إنما ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك . قال : وحاصل الجواب عن ذلك أن المجتهد إنما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على النظر لا على الضد ، فلا يصح حمل شهادة الزور على اللعان والفرج إنما ينشأ الحل فيه بوجه يستوى ظاهره وباطنه ، وأما بأمر يظهر باطنه فلا . انتهى ملخصاً . وقال ابن التين : قال أبو حنيفة إذا شهدا بزور على الطلاق فحكم القاضي بها تصير المرأة مطلقة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تتزوج حتى بأحد الشاهدين ، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم أنها زوجته : أن الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحل له وطؤها وهو يعلم ، وكذا لو شهدا له بمال . قال : وفرق بين الموضوعين فإن كل شيء جاز أن يكون للحاكم فيه ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهراً وباطناً ومالا فإنه ينفذ في الظاهر دون الباطن ، فلما أن كان للحاكم فيه ولاية في عقد النكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهراً وباطناً ، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهراً لا باطناً ، قال : والحجة للجمهور قوله صلى الله عليه وسلم « فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه » وهذا عام في الأموال والأبضاع فلو كان حكم الحاكم يحيل الأمور عما هي عليه لكان حكم النبي صلى الله عليه وسلم أولى . قلت : وبهذا احتج الشافعي كما سيأتي بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وقد احتج لأبي حنيفة أيضاً بأن الفرقة في اللعان تقع بقضاء القاضي ولو كان الملاعن في الباطن كاذباً ، وبأن البيعين إذا اختلفا تحالفا وترادا السلعة ، ولا يحرم انتفاع بائع السلعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذباً ، وأجيب بأن الأثر المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف ، وإذا اختلف الصحابة لم يكن

قول بعضهم حجة بغير مرجح ، وبأن الفرقة في اللعان ثبتت بالنص والذي حكم بالملاعة لا يعلم أن الملاعن حلف كاذباً ، وأما مسألة البيعين فإنما كان الحكم فيها كذلك للتعارض .

( تنبيه ) : ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشتراط الاستئذان وينظمها صحة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدم ، وعبر في الأولى بقوله « فلا بأس أن يطأها » وهو تزويج صحيح ، وفي الثانية بقوله « فإنه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها » وفي الثالثة بقوله « حل له الوطاء » وهو تفنن في العبارة والمفاد واحد . ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه والله أعلم . وقال الكرماني : صور الأول في البكر ، والثاني في الثيب ، والثالث في الصغيرة إذ لا يتم بعد احتلام ، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة إذا كان ذلك قبل العقد ، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك ، فحاصل الفروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً ويجل ويحرم ، وفائدة إيرادها المبالغة في التشنيع لما فيه من حمل الزوج في الثلاثة على الإقدام على الإثم العظيم مع العلم بالتحريم والله أعلم .

## ١٢ - باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر

وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك

٦٩٧٢ - حَدَّثَنَا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء ويحب العسل ، وكان إذا صلى العصر أجاز على نسائه فيدنون منهن ، فدخل على حفصة فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس ، فسألت عن ذلك فقيل لي : أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل فسقت رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شربة . فقلت : أما والله لأختالنن له . فذكرت ذلك لسودة وقلت لها : إذا دخل عليك فإنه سيدنون منك فقولي له : يا رسول الله أكلت مغاير ؟ فإنه سيقول : لا . فقولي له : ما هذه الريح ؟ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتره عليه أن يوجد منه الريح ، فإنه سيقول : سقتني حفصة شربة عسل ، فقولي له : جرت نخله العرفط ، وسأقول ذلك ، وقوليه أنت يا صافية . فلما دخل علي سودة قلت - تقول سودة - : والذي لا إله إلا هو لقد كدت أن أبادئه بالذي قلت لي وإنه لعلى الباب فرقاً منك ، فلما دنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت له : يا رسول الله أكلت مغاير ؟ قال : لا . قلت : فما هذه الريح ؟ قال سقتني حفصة شربة عسل . قلت : جرت نخله العرفط فلما دخل علي قلت له مثل ذلك . ودخل علي صافية فقالت له مثل ذلك . فلما دخل علي حفصة قالت له : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال : لا حاجة لي به . قالت تقول سودة : سبحان الله لقد حرمناه . قالت : قلت لها اسكتي » .

قوله ( باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ) قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر . إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وهو قوله تعالى ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ . قلت : وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك ، وأن الذي في الصحيح هو العسل ، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقيل في تحريم مارية ، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين . ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عامر الخزاز عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يشرب عسلاً عند سودة » فذكر نحو حديث الباب وفي آخره « فأنزلت

﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾ ورواه موثقون : إلا أن أبا عامر وهم في قوله سودة . وذكر فيه حديث عائشة « كان يحب الحلواء والعسل وكان إذا صلى العصر دخل على نسائه فيدنون منهن » الحديث بطوله ، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحاً وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد بن عمير عنها وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش ، واستشكلت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله : ﴿إن تتوبا ، وإن تظاهرا﴾ وهنا جاء فيه ذكر ثلاثة ، وجمع الكرمانى بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية بخلاف قصة زينب ففيها «تواطأت أنا وحفصة» وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك . وحكى ابن التين عن الداودي أن قوله في هذا الحديث أن التي سقته العسل حفصة غلط لأن صفة هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وإنما شربه عند صفة وقيل عند زينب ، كذا قال ، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود فإنها ليست غلطاً بل هي قصة أخرى ، والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا ، ويكفى في الرد عليه أنه جعل قصة زينب لصفة وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف ، والواقع أنه صحيح وكلاهما متفق على صحته ، وللداودي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئاً كثيراً ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله « جرت نحل العرطف » جرت معناه تغير طعم العسل لشيء يأكله النحل والعرطف موضع وتفسير الجرس بالتغير والعرطف بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث ، وقوله في هذه الرواية «أجاز» ثبت هكذا لهم ، وهو صحيح يقال أجزت الوادي إذا قطعته والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها . ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي هنا «جاز» وحكى ابن التين جاز على نسائه أى مر أو سلك ، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق «إذا صلى العصر دخل» وقوله فيها «أبادئه» بهمزة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى ، وقوله «فرقاً» بفتح الراء أى خوفاً ، وقال ابن المنير : إنما ساغ لهن أن يقلن «أكلت مغافير» لأنهن أوردنه على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله «لا» وأردن بذلك التعريض لا صريح الكذب ، فهذا وجه الاحتيال التي قالت عائشة «لتحتالن له» ولو كان كذباً محضاً لم يسم حيلة إذ لا شبهة لصاحبه .

### ١٣ - باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون

٦٩٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ «أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، فَلَمَّا جَاءَ سَرِغٌ بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ وَقَعَ بِالشَّامِ ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ . فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرِغٍ .»

وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن .

٦٩٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ «سَمِعَ أَسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ يَحْدِثُ سَعْدًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الْوَجْعَ فَقَالَ : رَجَزٌ - أَوْ عَذَابٌ - عَذِبَ بِهِ بَعْضُ الْأُمَمِ ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَةٌ فَيَذْهَبُ الْمَرَّةَ وَيَأْتِي الْأُخْرَى ، فَمَنْ سَمِعَ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا يَقْدَمَنَّ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ بِأَرْضٍ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجْ فِرَاراً مِنْهُ .»

قوله ( باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع بها ، وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله ، وقد تقدم كل ذلك مشروحاً في كتاب الطب ، ووقع في حديث أسامة هنا الوجود بدل الطاعون ، وقوله « فيذهب المرة ويأتي الأخرى » قال المهلب : يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلاً وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون ، واستدل ابن الباقلاني بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خير الواحد على القياس لأنهم اتفقوا على الرجوع اعتماداً على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوا الشام .

#### ١٤ - باب في الهبة والشفعة

وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحد منهما ، فخالف الرسول صلى الله عليه وسلم في الهبة وأسقط الزكاة .

٦٩٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ ، لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ »

٦٩٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ « عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَقْسَمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ فَلَا شَفْعَةَ » وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : الشَّفْعَةُ لِلْجَوَارِ ، ثُمَّ عَمِدَ إِلَى مَا شَدَدَهُ فَأَبْطَلَهُ وَقَالَ : إِنْ اشْتَرَى دَاراً فَخَافَ أَنْ يَأْخُذَ الْجَارُ بِالشَّفْعَةِ فَاشْتَرَى سَهْمًا مِنْ مِائَةِ سَهْمٍ ثُمَّ اشْتَرَى الْبَاقِيَ وَكَانَ لِلْجَارِ الشَّفْعَةَ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ وَلَا شَفْعَةَ لَهُ فِي بَاقِي الدَّارِ وَلَهُ يَحْتَالُ فِي ذَلِكَ .

٦٩٧٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ الشَّرِيدِ قَالَ « جَاءَ الْمَسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكَبِي ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ إِلَى سَعْدٍ ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لِلْمَسُورِ : أَلَا تَأْمُرُ هَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ بَيْتِي الَّذِي فِي دَارِي ؟ فَقَالَ : لَا أَزِيدُهُ عَلَى أَرْبَعِمِائَةٍ إِلَّا مَقْطُوعَةً وَإِمَامَ نَجْمَةٍ ، قَالَ : أُعْطِيتُ خَمْسِمِائَةَ نَقْدًا فَمَنْعْتَهُ ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْجَارُ أَوْلَى بِسَقْبِهِ مَا بَعْتَكَه - أَوْ قَالَ : مَا أُعْطِيتَكَه - قُلْتُ لِسَفِيَانَ : إِنْ مَعَمراً لَمْ يَقُلْ هَكَذَا ، قَالَ : لَكِنَّهُ قَالَ لِي هَكَذَا . » وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ الشَّفْعَةَ فَلَهُ أَنْ يَحْتَالَ حَتَّى يَبْطُلَ الشَّفْعَةَ ، فَيُهَبُ الْبَائِعُ لِلْمَشْتَرِي الدَّارَ وَيَجْدهَا وَيُدْفَعُهَا إِلَيْهِ وَيَعْوِضُهُ الْمَشْتَرِي أَلْفَ دَرَاهِمٍ ، فَلَا يَكُونُ لِلشَّفِيعِ فِيهَا شَفْعَةٌ .

٦٩٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرُو بْنِ الشَّرِيدِ « عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ سَعْدًا سَأَلَهُ بَيْتاً بِأَرْبَعِمِائَةِ مِثْقَالٍ ، فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ لَمَا أُعْطِيتَكَه . » وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إِنْ اشْتَرَى نَصِيبَ دَارٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبْطُلَ الشَّفْعَةَ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ يَمِينٌ .

قوله (باب في الهبة والشفعة) أى كيف تدخل الحيلة فيهما معاً ومنفردين .

قوله (وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال في ذلك) أى بأن تواطأ مع الموهوب له على ذلك وإلا فالهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتبياً للواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من المواطأة بأن لا يتصرف فيها ليم الحيلة .

قوله (ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحد منهما فخالف الرسول صلى الله عليه وسلم في الهبة وأسقط الزكاة) قال ابن بطلال : إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيما يوهب للولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن . قلت : فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع ويستأنف الحول فإن كان فعل ذلك ليريد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك ، وعلى طريقة من يبطل الحيل مطلقاً لا يصح رجوعه لثبوت النهى عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة ، وقوله «فخالف الرسول صلى الله عليه وسلم» يعنى خالف ظاهر حديث الرسول وهو النهى عن العود في الهبة ، وقال ابن التين : مراده أن مذهب أى حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيما وهب لولده ، وهو خلاف قوله صلى الله عليه وسلم «لا يحل لرجل أن يعط عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذى يرجع في عطيته كالكلب يعود في قيئه» . قلت : فعلى هذا إنما أخرج البخارى حديث ابن عباس للإشارة إلى ماورد في بعض طرق الحديث ، وهو يخرج عند أبى داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة ، وذهب الجمهور ومنهم الشافعى إلى أن الزكاة تجب على المتبهد مدة مكث المال عنده . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث :

الحديث الأول ، قوله (سفيان) هو الثورى وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة .

الحديث الثانى حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه نفى الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره .

قوله (وقال بعض الناس : الشفعة للجوار) بكسر الجيم من المجاورة أى تشرع الشفعة للجوار كما تشرع للشريك .

قوله (ثم عمد إلى ما شدده) بالشين المعجمة ولبعضهم بالمهملة .

قوله (فأبطله) أى حيث قال لا شفعة للجار في هذه الصورة ، وقال : إن اشترى داراً أى أراد شراءها كاملة فخاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقى الدار . قال ابن بطلال : أصل هذه المسألة أن رجلاً أراد شراء دار فخاف أن يأخذها جاره بالشفعة ، فسأل أباً حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة ؟ فقال له : اشتر منها سهماً واحداً من مائة سهم فتصير شريكاً للمالكها ، ثم اشتر منه الباقي فتصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المشاع أحق من الجار ، وإنما أمره بأن يشتري سهماً من مائة سهم لعدم رغبة الجار شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به ، قال : وهذا ليس فيه شىء من خلاف السنة ، وإنما أراد البخارى إلزامهم التناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث «الجار أحق بسقبه» ثم تحيلوا في إسقاطها بما يقتضى أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى .

والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لأبي يوسف ، وأما محمد بن الحسن فقال : يكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذى يحتال لإسقاطها بمنزلة القاصد إلى الإضرار بالغير وذلك مكروه ، ولاسيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاركته ، ثم إن محل هذا إنما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كمن قال للشفيع خذ هذا المال ولا تطالبني بالشفعة فرضى وأخذ فإن شفيعته تبطل اتفاقاً انتهى .

الحديث الثالث ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة .

قوله ( عن إبراهيم بن ميسرة ) في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا إبراهيم » .

قوله ( جاء المسور بن مخزوم فوضع يده على منكبي ) في رواية الحميدى « أخذ المسور بن مخزوم يدي فقال انطلق بنا إلى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده لعلى منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد بن أبي وقاص » وهو خال المسور ، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فإنه قال « عن عمرو بن الشريد قال : وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخزوم فوضع يده على إحدى منكبي » ويجمع بأن المسور إنما وضع يده على منكب عمرو بعد أن وصل معه إلى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحميدى ، ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم اتفق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منكبه .

قوله ( فقال أبو رافع ) زاد في رواية ابن جريج « مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قوله ( ألا تأمر هذا ) يعنى سعد بن أبي وقاص ، والمراد يسأله أو يشير عليه .

قوله ( بيتى الذى ) كذا لهم بالإفراد ، وللكشميين « بيتى اللذين » بالثنى ورواية ابن جريج جازمة بالثانى فإن عنده « فقال سعد والله ما أتباعهما » .

قوله ( إمام مقطعة وإما منجمة ) شك من الراوى والمراد أنها منجمة على نقذات مفرقة والنجم الوقت المعين .

قوله ( قال أعطيت ) بضم أوله على البناء للمجهول والقائل هو أبو رافع .

قوله ( ما بعته ) أى الشئ وفى رواية المستمل « ما بعته » بحذف المفعول .

قوله ( أو قال ما أعطيتك ) هو شك من سفيان ، وجزم بهذا الثانى فى رواية سفيان الثورى المذكورة فى آخر الباب ووقع فى رواية غير الكشميين فيها « أعطيتك » بحذف الضمير .

قوله ( قلت لسفيان ) القائل هو على بن المدينى .

قوله ( أن معمرأ لم يقل هكذا ) يشير إلى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائى ، والمراد على هذا بالخالفه إبدال الصحابى بصحابى آخر وهذا هو المعتمد ، وقال الكرماني يريد أن معمرأ لم يقل هكذا أى بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ، ولفظ معمر الذى أشرت إليه « الجار أحق بسقبه » كرواية أبى رافع سواء الذى قاله

الكرمانى لا أصل له وما أدرى ما مستنده فيه .

**قوله ( قال لكنه )** يعنى إبراهيم بن ميسرة ( قال له هكذا ) وفى رواية الكشميهنى قال بحذف الهاء وقد تقدم فى كتاب الشفعة ما حكاه الترمذى عن البخارى أن الطريقين ، صحيحان وإنما صححهما لأن الثورى وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الإسناد ، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفى وعمرو بن شعيب روياه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن إبراهيم بن ميسرة كما فى هذا الباب ورواه ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائى ، ولعل ابن جريج إنما أخذه عن عمرو بن شعيب بواسطة إبراهيم بن ميسرة فإنه ذكره عن عمرو بن شعيب بالنعنة ولم يقف الكرماني على شيء من هذا فقال ماتقدم قال المهلب : مناسبة ذكر حديث أبى رافع أن كل ما جعله النبى صلى الله عليه وسلم حقاً لشخص لا يحل لأحد إبطاله بحيلة ولا غيرها .

**قوله ( وقال بعض الناس إذا أراد أن يبيع الشفعة )** كذا للأصيل ولأبى ذر عن غير الكشميهنى وللآخرين يمنع ورجح عياض الأول وقال هو تغيير من الناسخ ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الإزالة عن الملك .

**قوله ( فيبى البائع للمشتري الدار ويحدها )** بمهملتين وتشديد أى يصف حدودها التى تميزها ، وقال الكرماني فى بعض النسخ ونحوها وهو أظهر .

**قوله ( ويدفعها إليه ويعوضه المشتري ألف درهم )** يعنى مثلاً ( فلا يكون للشفيع فيها شفعة ) أى ويشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطاً فلو كان أخذها الشفيع بقيمته ، وإنما سقطت الشفعة فى هذه الصورة لأن الهبة ليست معاوضة محضة فأشبهت الإرث ، قال ابن التين : أراد البخارى أن يبين أن ما جعله النبى صلى الله عليه وسلم حقاً للدجار لا يحل له إبطاله . ثم ذكر البخارى حديث أبى رافع مختصراً من طريق سفيان وهو الثورى عن إبراهيم بن ميسرة وساقه فى آخر كتاب الخيل أتم منه ، وفيه تصريح سفيان بتحديث إبراهيم له به .

**قوله ( وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فأراد أن يطل الشفعة وهب )** أى ما اشتراه ( لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين ) أى لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحيل فى إسقاطها بجعلها للصغير ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن من وهب لابنه شيئاً فعل ما يباح له فعله ، والهبة للابن الصغير يقبلها الأب لولده من نفسه ، وأشار باليمين إلى مال وهب لأجنبى فإن للشفيع أن يحلف الأجنبى أن الهبة حقيقية وأنها جرت بشروطها ، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذى يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغريب ، وعن مالك لا تدخل الشفعة فى الموهوب مطلقاً وهو الذى فى المدونة .

## ١٥ - باب احتيال العامل ليهدى له

٦٩٧٩ - **حدَّثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن أبى حميد الساعدى قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً على صدقات بنى سليم يدعى ابن التبية ، فلما جاء حاسبه قال :



هذا مالكم وهذا هدية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله ، فيأتي فيقول : هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتية هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة ، فلأعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر . ثم رفع يديه حتى روى يياض إبطه يقول : اللهم هل بلغت ؟ بصر عيني وسمع أذني» .

٦٩٨٠ - **حدَّثنا أبو نعيم** حدثنا سفيان عن إبراهيم بن مسيرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : الجار أحق بسقبة» . وقال بعض الناس: إن اشترى داراً بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يجتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده تسعة آلاف درهم وتسعمائة درهم وتسعة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين الألف ، فإن طلب الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم وإلا فلا سبيل له على الدار ، فإن استحققت الدار رجوع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين درهماً وديناراً ، لأن البيع حين استحق انتقض الصرف في الدار ، فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق فإنه يردها عليه بعشرين ألفاً . قال : فأجاز هذا الخداع بين المسلمين ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « بيع المسلم لاداء ولا خبثه ولا غائلة» .

٦٩٨١ - **حدَّثنا مسدد** حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني إبراهيم بن مسيرة عن عمرو بن الشريد « أن أبا رافع ساوم سعد بن مالك بيتاً بأربعمائة مثقال قال وقال : لولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : الجار أحق بسقبة ما أعطيتك» .

**قوله ( باب احتيال العامل ليهدي له )** ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللثبية ، وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وتقدمت تسميته وضبط اللثبية في كتاب الزكاة ، ويأتي استيفاء شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، ومطابقته للترجمة من جهة أن تملكه ما أهدي له إنما كان لعلته كونه عاملاً فاعتقد أن الذي أهدي له يستبد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها ، فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن الحقوق التي عمل لأجلها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء ، فلا ينبغي له أن يستحلها بمجرد كونها وصلت إليه على طريق الهدية فإن ذاك إنما يكون حيث يتمحض الحق له ، وقوله في آخره « بصر عيني وسمع أذني» بفتح الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم ، قال المهلب : حيلة العامل ليهدي له تقع بأن يسامح بعض من عليه الحق فلذلك قال « هلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدى له» فأشار إلى أنه لولا الطمع في وضعه من الحق ما أهدي له ، قال فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الهدية وضمها إلى أموال المسلمين ، كذا قال ولم أقف على أخذ ذلك منه صريحاً ، قال ابن بطال : ذل الحديث على أن الهدية للعامل تكون لشكر معروفه أو للتحبب إليه أو للطمع في وضعه من الحق ، فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه فيما يهدى له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى . والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحل للعامل جزماً وما قبلها في طرف الاحتمال ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى .

قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ ) كذا وقع للأكثر هذا الحديث وما بعده متصلًا بباب احتيال العامل ، وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الهبة والشفعة ، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ، ومن ثم قال الكرماني إنه من تصرف النقلة ، وقد وقع عند ابن بطال هنا «باب» بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر «باب احتيال العامل» وعلى هذا فلا إشكال لأنه حينئذ كالفصل من الباب ، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد قصة ابن اللثبية «باب» بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو بيض لها في الأصل .

قوله ( وقال بعض الناس إن اشترى داراً ) أى أراد شراء دار ( بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتال ) أى على إسقاط الشفعة ( حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده ) أى ينقد البائع ( تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين وينقده ديناراً بما بقى من العشرين ألف ) أى مصارفة عنها ( فإن طالبه الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم ) أى إن رضى بالثمن الذى وقع عليه العقد ( وإلا فلا سبيل له على الدار ) أى لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بدل الثمن الذى وقع به العقد .

قوله ( فإن استحققت الدار ) بلفظ المجهول أى ظهرت مستحقة لغير البائع ( رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ ) أى لكون القدر الذى تسلمه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد ( لأن المبيع حين استحق ) أى للغير ( انتقض الصرف ) أى الذى وقع بين البائع والمشتري فى الدار المذكورة ( بالدينار ) ووقع فى رواية الكشميهنى «فى الدينار» وهو أوجه .

قوله ( فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق ) أى لم تخرج مستحقة ( فإنه يرد لها عليه بعشرين ألفاً ) أى وهذا تناقض بين ومن ثم عقبه بقوله ( فأجاز هذا الخداع بين المسلمين ) والفرق عندهم أن البيع فى الأول كان مبنياً على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقابض فى المجلس فليس له أن يأخذ إلا ما أعطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما يفسخ باختيار المشتري . وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحاً فلا يلزم من فسخ هذا بطلان هذا . وقال ابن بطال : إنما خص القدر من الذهب والفضة بالمثال لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلاً إذا كان يداً بيد جائز بالإجماع فبنى القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهماً جعل العشرة دراهم بعشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ، ومن جعل فى الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف ليستعظم الشفيع الثمن الذى انعقدت عليه الصيغة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفيعته ولا التفات إلى ما أنقده لأن المشتري تجاوز للبائع عند النقد ، وخالف مالك فى ذلك فقال : المراعى فى ذلك النقد الذى حصل فى يد البائع فبه يأخذ الشفيع بدليل الإجماع على أنه فى الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما نقده ، وإلى ذلك أشار البخارى إلى تناقض الذى احتال فى إسقاط الشفعة حيث قال « فإن استحققت الدار » أى إن ظهر أنها مستحقة لغير البائع الخ فدل على أنه موافق للجماعة فى أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه ، وكذلك الحكم فى الرد بالعيب انتهى ملخصاً موضحاً : وقال الكرماني : النكتة فى جعله الدينار فى مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم يجعله فى مقابلة العشرة آلاف فقط لأن الثمن فى الحقيقة عشرة آلاف بقرينة نقده هذا المقدار ، فلو جعل العشرة والدينار فى مقابلة الثمن الحقيقى للزم الربا ، بخلاف ما إذا نقص درهماً فإن الدينار فى مقابلة ذلك الواحد والألف إلا واحداً فى مقابلة الألف إلا واحداً بغير تفاضل . وقال المهلب : مناسبة هذا الحديث لهذه المسألة أن الخير لما دل على أن الجار أحق بالمبيع من غيره مراعاة لحقه لزم أن يكون

أحق أن يرفق به في الثمن ولا يقام عليه عروض بأكثر من قيمتها ، وقد فهم الصحابي راوى الخبر هذا القدر فقدم الجار في العقد بالثمن الذى دفعه إليه على من دفع إليه أكثر منه بقدر ربعه مراعاة لحق الجار الذى أمر الشارع بمراعاته .

**قوله ( فأجاز هذا الخداع )** أى الخيلة فى إيقاع الشريك فى الغبن الشديد إن أخذ بالشفعة أو إبطال حقه إن ترك خشية من الغبن فى الثمن بالزيادة الفاحشة ، وإنما أورد البخارى مسألة الاستحقاق التى مضت ليستدل بها على أنه كان قاصداً للخيلة فى إبطال الشفعة ، وعقب بذكر مسألة الرد بالعيب ليبين أنه تحكم ، وكان مقتضاه أنه لا يرد إلا ما قبضه لا زائداً عليه .

**قوله ( قال النبى صلى الله عليه وسلم يبيع المسلم لا داء ولا خبيثة )** قال ابن التين : ضبطناه بكسر الحاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها مثلثة ، وقيل هو بضم أوله لغتان ، قال أبو عبيد : هو أن يكون البيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحل سبيهم لعهد تقدم لهم ، قال ابن التين : وهذا فى عهدة الرقيق . قلت : إنما خصه بذلك لأن الخبر إنما ورد فيه . قال : والغائلة أن يأتى أمراً سراً كالتدليس ونحوه . قلت : والحديث المذكور طرف تقدم بكماله فى أوائل كتاب البيوع من حديث العداء بفتح العين وتشديد الدال المهملتين مهموزاً ابن خالد أنه اشترى من النبى صلى الله عليه وسلم عبداً أو أمة وكتب له العهدة « هذا ما اشترى العداء من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خبيثة يبيع المسلم للمسلم » . وسنده حسن ، وله طرق إلى العداء وذكر هناك تفسير الغائلة بالسرقة والإباق ونحوهما من قول قتادة ، قال ابن بطال : فيستفاد من هذا الخبر أنه لا يجوز الاحتيال فى شىء من بيوع المسلمين بالصراف المذكور ولا غيره . قلت : ووجهه أن الحديث وإن كان لفظه لفظ الخبر لكن معناه النهى ، ويؤخذ من عمومه أن الاحتيال فى كل بيع من بيوع المسلمين لا يحل ، فيدخل فيه صرف دينار بأكثر من قيمته ونحو ذلك .

**قوله فى آخر الباب ( حدثنا مسدد حدثنا يحيى )** هو القطان وسفيان هو الثورى ، وقوله « أن أبارافع ساوم سعد ابن مالك » هو ابن أبى وقاص ، وعند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى بالشك أن سعداً ساوم أبارافع أو أبو رافع ساوم سعداً ، ولا أثر لهذا الشك ، وقوله « بيتاً بأربعمائة مثقال » فيه بيان الثمن المذكور .

**قوله ( قال : وقال لولا أن سمعت الخ )** القائل الأول عمرو بن الشريد والثانى أبو رافع ، وقد بينه عبد الرحمن ابن مهدى فى روايته ولفظه « فقال أبو رافع لولا أنى سمعت الخ » وقد تقدمت مباحثه والله الحمد .

**( خاتمة )** : اشتمل كتاب الحيل من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثاً ، المعلق منها واحد وسائرهما موصول وكلها مكررة فيه وفيما تقدم ، وفيه أثر واحد عن أيوب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (٩١) كِتَابُ التَّعْبِيرِ

١ - باب أول ما يُدعى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة

٦٩٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر قال الزهري : فأخبرني عروة « عن عائشة رضی الله عنها أنها قالت : أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءتة مثل فلق الصبح فكان يأتي حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فتزوده لمثلها ، حتى فجئه الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فيه فقال : اقرأ ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ما أنا بقارئ ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ . فقلت : ما أنا بقارئ ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ ، فقلت : ما أنا بقارئ ، فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق - حتى بلغ - ما لم يعلم ﴾ فرجع بها ترجف بواديه ، حتى دخل على خديجة فقال : زملوني ، زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال : يا خديجة ما لي ؟ وأخبرها الخبر وقال : قد خشيت على نفسي ، فقالت له : كلا ، أبشر ، فو الله لا يخزيك الله أبداً ، إنك لتصل الرحم ، وتصدق الحديث ، وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتعين على نوائب الحق . ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي - وهو ابن عم خديجة أخو أبيها - وكان امرءاً تنصر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العربي فيكتب بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخاً كبيراً قد عمى ، فقالت له خديجة : أي ابن عم ، اسمع من ابن أخيك . فقال ورقة : ابن أخي ماذا ترى ؟ فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم ما رأى ، فقال ورقة : هذا الناموس الذي أنزل على موسى ، ياليتني فيها جذعاً أكون حياً حين يخرجك قومك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو مخرجي هم ؟ فقال ورقة : نعم ، لم يأت رجل قط بما جئت به إلا عودي ، وإن يدركني يومك أنصرك نصرأ مؤزرأ . ثم لم ينشب ورقة أن توفي ، وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا حزناً غداً منه مراراً كي يتردى من رعوس شواهق الجبال ، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدى له جبريل فقال : يا محمد ، إنك رسول الله حقاً فيسكن لذلك جأشه وتقر نفسه فيرجع ، فإذا طالت عليه فترة الوحي غداً لمثل ذلك ، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك « . قال ابن عباس : فالتق الإصباح : ضوء الشمس بالنهار ، وضوء القمر بالليل .

قوله ( باب ) بالتونين ( أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة ) كذا للنسفي والقاسبي ، ولأبي ذر مثله إلا أنه سقط له عن غير المستملى لفظ «باب» ولغيرهم «باب التعبير وأول ما بدئ به» إلى آخره ، وللإسماعيلي «كتاب التعبير» ولم يزد ، وثبتت البسمة أولاً للجميع ، والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو العبور من ظاهرها إلى باطنها وقيل النظر في الشيء فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الأزهري ، وبالأول جزم الراغب وقال : أصله من العبر بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال إلى حال ، وخصوصاً تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمين ، وعبر القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا القنطرة من الدنيا إلى الآخرة ، قال : والاعتبار والعبرة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد ، ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا فسرتها وعبرتها بالتشديد للمبالغة في ذلك ، وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعلى وقد تسهل الهمزة ، وقال الواحدي : هي في الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جعلت اسماً لما يتخيله النائم أجريت مجرى الأسماء ، قال الراغب : والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، وتطلق على ما يدرك بالتخيل نحو أرى أن زيداً مسافر ، وعلى التفكير النظري نحو ﴿إني أرى مالا ترون﴾ وعلى الرأي وهو اعتقاد أحد النقيضين على غلبة الظن انتهى . وقال القرطبي في «المفهم» : قال بعض العلماء قد تحيىء الرؤية بمعنى الرؤيا كقوله تعالى ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ فزعم أن المراد بها ما رآه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء من العجائب ، وكان الإسراء جميعه في اليقظة . قلت : وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال إن الإسراء كان مناماً والأول المعتمد ، وقد تقدم في تفسير الإسراء قول ابن عباس إنها رؤيا عين ، ويحتمل أن تكون الحكمة في تسمية ذلك رؤياً لكون أمور الغيب مخالفة لرؤيا الشهادة فأشبهت ما في المنام . وقال القاضي أبو بكر بن العري : الرؤيا إدراكات علقها الله تعالى في قلب العبد على يدي ملك أو شيطان إما بأسمائها أى حقيقتها وإما بكناها أى بعبارتها وإما تخليط ، ونظيرها في اليقظة الخواطر فإنها قد تأتي على نسق في قصة وقد تأتي مسترسلة غير محصلة ، هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحق ، قال : وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب إلى إنها اعتقادات ، واحتج بأن الرائي قد يرى نفسه بهيمة أو طائراً مثلاً ، وليس هذا إدراكاً ، فوجب أن يكون اعتقاداً لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد ، قال ابن العري : والأول أولى ، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل ، فالإدراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات . انتهى ملخصاً . وقال المازري ، كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا ، وقال فيها غير الإسلاميين أقاويل كثيرة منكورة ، لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان ، وهم لا يصدقون بالسمع فاضطربت أقوالهم ، فمن ينتمى إلى الطب ينسب جميع الرؤيا إلى الإخلاق فيقول من غلب عليه البلغم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم ، ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والصعود في الجو ، وهكذا إلى آخره ، وهذا وإن جوزه العقل وجاز أن يجري الله العادة به لكنه لم يقم عليه دليل ولا اطردت به عادة ، والقطع في موضع التجويز غلط . ومن ينتمى إلى الفلسفة يقول : إن صور ما يجري في الأرض هي في العالم العلوي كالنقوش فما حاذى بعض النقوش منها انتقش فيها ، قال : وهذا أشد فساداً من الأول لكونه تحكماً لا برهان عليه والانتقاش من صفات الأجسام ، وأكثر ما يجري في العالم العلوي الأعراض والأعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلقها في قلب اليقظان فإذا خلقها فكأنه جعلها علماً على أمور أخرى يخلقها في ثاني الحال ، ومهما وقع منها

على خلاف المعتقد فهو كما يقع لليقظان ، ونظيره أن الله خلق الغيم علامة على المطر وقد يتخلف ، وتلك الاعتقادات تقع تارة بحضرة الملك فيقع بعدها ما يسر أو بحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند الله تعالى . وقال القرطبي : سبب تخليط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الأنبياء من الطريق المستقيم ، وبيان ذلك أن الرؤيا إنما هي من إدراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أى النفس ، وإذا كان كذلك فالأولى أن لا نعلم علم إدراكاتها ، بل كثير مما انكشف لنا من إدراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أموراً جملية لا تفصيلاً . ونقل القرطبي في «المفهم» عن بعض أهل العلم أن الله تعالى ملكاً يعرض المرئيات على المحل المدرك من المنام فيمثل له صورة محسوسة ، فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة ، وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة ، قال : ويحتاج فيما نقله عن الملك إلى توقيف من الشرع وإلا فجائز أن يخلق الله تلك المثالات من غير ملك ، قال : وقيل إن الرؤيا إدراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها الله أعلاماً على ما كان أو يكون . وقال القاضي عياض : اختلف في المنام المستغرق فقبل لا تصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئاً مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحي عن صفات التمييز والظن والتخيل كما يخرج عن صفة العلم ، وقال آخرون : بل يصح للنائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظاناً ومتخيلاً ، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة ، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح وبه يضرب المثل وبه يرى ما يتخيله ولا تكليف عليه حينئذ لأن رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة الميز ، وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل . وأيده القرطبي بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام عينه ولا ينام قلبه ، ومن ثم احترز القائل بقوله «المدرك» من المنام ولذا قال «منضبطة في التخيل» لأن الرأى لا يرى في منامه إلا من نوع ما يدركه في اليقظة بحسه ، إلا أن التخيلات قد تتركب له في النوم تركيباً يحصل به صورة لا عهد له بها يكون علماً على أمر نادر كمن رأى رأس إنسان على جسد فرس له جناحان مثلاً وأشار بقوله «أعلاماً» إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواقعة على شروطها ، وأما الحديث الذى أخرجه الحاكم والعقيلي من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «لقي عمر علياً فقال : يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فمنها ما يصدق ومنها ما يكذب : قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من عبد ولا أمة ينام فيمتملئ نوماً إلا تخرج بروحه إلى العرش ، فالذى لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التى تصدق والذى يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التى تكذب ، قال الذهبي في تلخيصه : هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ، ولعل الآفة من الراوى عن ابن عجلان . قلت : هو أزهر ابن عبد الله الأزدى الخراسانى ذكره العقيلي في ترجمته وقال : إنه غير محفوظ ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل عن أبى إسحق عن الحارث عن على ببعضه ، وذكر فيه اختلافاً في وقفه ورفعته ، وذكر ابن القيم حديثاً مرفوعاً غير معزو «إن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام» ووجد الحديث المذكور في «نوادير الأصول للترمذى» من حديث عبادة بن الصمات أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبى عمر ، وهو واه وفي سنده جنيد ، قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم : قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى : ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب﴾ أى في المنام ، ورؤيا الأنبياء وحى بخلاف غيرهم ، فالوحى لا يدخله خلل لأنه محروس بخلاف رؤيا غير الأنبياء فإنها قد يحضرها الشيطان ، وقال الحكيم أيضاً : وكل الله بالرؤيا ملكاً اطلع على أحوال بنى آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويضرب لكل على قصته مثلاً ، فإذا نام مثل له تلك الأشياء على طريق الحكمة

لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة ، والآدمي قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يكيده بكل وجه ويريد إفساد أموره بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتغليظه فيها وإما بغفلته عنها ، ثم جميع المرأى تنحصر على قسمين : الصادقة وهي رؤيا الأنبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بندور وهي التي تقع في اليقظة على وفق ما وقعت في النوم ، والأضغاث وهي لا تنذر بشيء وهي أنواع : الأول تلاعب الشيطان ليحزن الرأى كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه واقع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك ، الثاني أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلاً ونحوه من المحال عقلاً ، الثالث أن يرى ما يتحدث به نفسه في اليقظة أو يتمناه فيراه كما هو في المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يغلب على مزاجه ويقع عن المستقبل غالباً وعن الحال كثيراً وعن الماضي قليلاً . ثم ساق المصنف حديث عائشة في بدء الوحي وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسير ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضوعين غالباً مما يستفاد من شرحه ، ومداره على الزهري عن عروة عن عائشة ، وقد ساقه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري ولكنه ساقه على لفظه في أول الكتاب ، وقرنه في التفسير بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ، ثم قرنه هنا بمعمر وساقه على لفظه ، وقوله هنا « أنبأنا معمر قال قال الزهري فأخبرني عروة » وقع عند مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه « وأخبرني » بالواو لا بالفاء وهذه الفاء معقبة لشيء محذوف وكذلك الواو عاطفة عليه ، وقد بينه البيهقي في « الدلائل » حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير مرسلًا فذكر قصة بدء الوحي مختصرة ونزول ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ إلى قوله ﴿ خلق الإنسان من علق ﴾ وقال محمد بن النعمان : فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك . قال الزهري : فسمعت عروة بن الزبير يقول « قالت عائشة » فذكر الحديث مطولاً .

**قوله ( الصالحة )** في رواية عقيل « الصادقة » وهما بمعنى واحد بالنسبة إلى أمور الآخرة في حق الأنبياء ، وأما بالنسبة إلى أمور الدنيا فالصالحة في الأصل أخص ، فرؤيا النبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر ، وغير صالحة بالنسبة للعالم كما وقع في الرؤيا يوم أحد ، وأما رؤيا غير الأنبياء فبينهما عموم وخصوص : إن فسرنا الصادقة بأنها التي لا تحتاج إلى تعبير وأما إن فسرناها بأنها غير الأضغاث فالصالحة أخص مطلقاً . وقال الإمام نصر بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري : الرؤية الصادقة ما يقع بعينه أو ما يعبر في المنام أو يخبر به ما لا يكذب والصالحة ما يسر .

**قوله ( إلا جاءته مثل فلق الصبح )** في رواية الكشميهني « جاءت » كرواية عقيل ، قال ابن أبي حمزة : إنما شبهها بفلق الصبح دون غيره لأن شمس النبوة كانت الرؤيا مبادئ أنوارها فما زال ذلك النور يتسع حتى أشرقت الشمس فمن كان باطنه نورياً كان في التصديق بكراً كأي بكر ومن كان باطنه مظلماً كان في التكذيب خفاشاً كأي جهل ، وبقية الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور .

**قوله ( يأتي حراء )** قال ابن أبي حمزة : الحكمة في تخصيصه بالتخلي فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات : الخلوة ، والتعبد ، والنظر إلى البيت . قلت : وكأنه مما بقي عندهم من أمور الشرع على سنن الاعتكاف ، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وأن قريشاً كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ، ويزاد هنا أنهم إنما لم ينازعوا النبي صلى الله عليه وسلم في غار حراء مع

مزيد الفضل فيه على غيره لأن جده عبد المطلب أول من كان يخلو فيه من قريش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سنه فتبعه على ذلك من كان يتأله ، فكان صلى الله عليه وسلم يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أعمامه لكرامته عليهم ، وقد تقدم ضبط حراء وإن كان الأفصح فيه كسر أوله وبالمد وحكى تثليث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والصرف وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحرفه ، ونظيره قباء لكن الخطأى جزم بأن فتح أوله لحن وكذا ضمه وكذا قصر وكسر الراء ، وزاد التميمي ترك الصرف ، وقال الكرمانى إن كان الذى كسر الراء أراد الإمالة فهو سائغ .

**قوله ( الليالى ذوات العدد )** قال الكرمانى : يحتمل الكثرة إذ الكثير يحتاج إلى العدد وهو المناسب للمقام . قلت : أما كونه المناسب فمسلم ، وأما الأول فلا لأن عادتهم جرت فى الكثير أن بوزن وفى القليل أن يعد ، وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة بأن المراد به الكثرة لأن العدد على قسمين فإذا أطلق أريد به مجموع القلة والكثرة فكأنها قالت ليالى كثيرة أى مجموع قسمى العدد . وقال الكرمانى اختلف فى تعبده صلى الله عليه وسلم بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبدا بشرع سابق أولا ؟ والثانى قول الجمهور ومستندهم أنه لو وجد لنقل ، ولأنه لو وقع لكان فيه تنفير عنه . وبماذا كان يتعبد ؟ قيل بما يلقى إليه من أنوار المعرفة ، وقيل بما يحصل له من الرؤيا ، وقيل بالتفكير ، وقيل باجتناى رؤية ما كان يقع من قومه ورجح الأمدى وجماعة الأول ثم اختلفوا فى تعيينه على ثمانية أقوال آدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى أو عيسى أو أى شريعة أو كل شريعة أو الوقف .

**قوله ( فتزوده )** فى رواية الكشميهنى بحذف الضمير وقوله « مثلها » تقدم فى بدء الوحي أن الضمير لليالى ، ويحتمل أن يكون للمرة أو الفعللة أو الخلوة أو العبادة ، ورجح شيخنا البلقينى أن الضمير للسنة فذكر من رواية ابن إسحق كان يخرج إلى حراء فى كل عام شهراً من السنة يتنسك فيه يطعم من جاءه من المساكين قال وظاهره أن التزود لمثلها كان فى السنة التى تليها لا لمدة أخرى من تلك السنة ، وقد كنت قويت هذا فى التفسير ثم ظهر لى بعد ذلك أن مدة الخلوة كانت شهراً كان يتزود لبعض ليالى الشهر فإذا نفذ ذلك الزاد رجع إلى أهله فتزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا فى سعة بالغة من العيش ، وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور لئلا يسرع إليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يطعم من يرد عليه .

**قوله ( حتى فجنه الحق )** حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية ، أى انتهى توجهه لغار حراء بمجىء الملك فترك ذلك ، وقوله « فجنه » بفتح الفاء وكسر الجيم ثم همز أى جاءه الوحي بغتة قاله النووى ، قال : فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متوقفاً للوحي ، وفى إطلاق هذا النفي نظر فإن الوحي كان جاءه فى النوم مراراً . قاله شيخنا البلقينى وأسنده إلى ما ذكره ابن إسحق عن عبيد بن عمير أنه وقع له فى المنام نظير ما وقع له فى اليقظة من الغط والأمر بالقراءة وغير ذلك انتهى ، وفى كون ذلك يستلزم وقوعه فى اليقظة حتى يتوقعه نظر فالأولى ترك الجزم بأحد الأمرين ، وقوله « الحق » قال الطيبى : أى أمر الحق ، وهو الوحي ، أو رسول الحق وهو جبريل . وقال شيخنا : أى الأمر البين الظاهر ، أو المراد الملك بالحق أى الأمر الذى بعث به .

**قوله ( فجاءه الملك )** تقدم فى بدء الوحي الكلام على الفاء التى فى قوله « فجاءه الملك » وأنها التفسيرية ، وقال شيخنا البلقينى : يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بمجىء الحق انكشاف الحال عن أمر وقع فى القلب



فجاءه الملك عقبه ، قال : ويحتمل أن تكون سببية أى حتى قضى بمجىء الوحي فسبب ذلك جاءه الملك . قلت : وهذا أقرب من الذى قبله ، وقوله « فيه » يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك لم يدخل إليه الغار بل كلمه والنبي صلى الله عليه وسلم داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة فى التفسير لدلائل البيهقى تبعاً لشيخنا البلقيني ثم وجدت هنا فكان العزو إليه أولى فألحقت ذلك هناك ، قال شيخنا البلقيني : الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهده فى كلام ورقة ، وكما مضى فى حديث جابر أنه الذى جاءه بحراء ، ووقع فى شرح القطب الحلبي : الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي ، فتعجب منه شيخنا وقال : هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهيلي وحده ، قال : واللام فى الملك لتعريف الماهية لا للعهد إلا أن يكون المراد به ما عهده النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لما كلمه فى صباه ، أو اللفظ لعائشة وقصدت به ماتعهده من مخاطبه به انتهى . وقد قال الإسماعيلي : هى عبارة عما عرف بعد أنه ملك وإنما الذى فى الأصل « فجاءه جاء » وكان ذلك الجائى ملكاً فأخبر صلى الله عليه وسلم عنه يوم أخبر بحقيقة جنسه ، وكأن الحامل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى . وقد جاء التصريح بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي فى مسنده من طريق أبى عمران الجوني عن رجل عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان ، فخرج يوماً فسمع السلام عليكم ، قال فظننت أنه من الجن فقال أبشروا فإن السلام خير ، ثم رأى يوماً آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال : فهبت منه » الحديث ، وفيه أنه « جاءه فكلمه حتى أنس به » وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو فى الغار ، لكن وقع فى مرسل عبيد بن عمير « فأجلسنى على درنوك فيه الياقوت واللؤلؤ » وهو بضم الذال والنون بينهما راء ساكنة نوع من البسط له خمل ، وفى مرسل الزهرى « فأجلسنى على مجلس كريم معجب » وأفاد شيخنا أن سن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه جبريل فى حراء كان أربعين سنة على المشهور ، ثم حكى أقوالاً أخرى قيل أربعين يوماً وقيل عشرة أيام وقيل وشهرين وقيل وستين وقيل وثلاثاً وقيل وخمساً ، قال : وكان ذلك يوم الاثنين نهراً ، قال : واختلف فى الشهر فقيل شهر رمضان فى سابع عشره وقيل سابعه وقيل رابع عشرية . قلت : ورمضان هو الراجح لما تقدم من أنه الشهر الذى جاء فيه فى حراء فجاءه الملك ، وعلى هذا يكون سنه حينئذ أربعين سنة وستة أشهر ، وليس ذلك فى الأقوال التى حكها شيخنا . ثم قال : وسيأتى ما يؤيد ذلك من قول من قال إن وحى المنام كان ستة أشهر ، قال شيخنا : وقيل فى سابع عشرى من شهر رجب ، وقيل فى أول شهر ربيع الأول وقيل فى ثامنه انتهى . ووقع فى رواية الطيالسي التى أشرت إليها أن مجىء جبريل كان لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع إلى أهله ، فإذا هو بجبريل وميكائيل ، فهبط جبريل إلى الأرض وبقي ميكائيل بين السماء والأرض الحديث . فيستفاد من ذلك أن يكون فى آخر شهر رمضان ، وهو قول آخر يضاف لما تقدم ولعله أرجحها .

**قوله ( فقال اقرأ )** قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شئ قبل هذه الكلمة ولا السلام ، فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه معتاد ، وقد سلم الملائكة على إبراهيم حين دخلوا عليه ، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تفخيم الأمر وتهويله ، وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تتعلق بالبشر لا من الملائكة وإن وقع ذلك منهم فى بعض الأحيان . قلت : والحالة التى سلموا فيها على إبراهيم كانوا فى صورة البشر فلا ترد هنا ، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمور الآخرة مغايرة لأمر الدنيا غالباً ، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولاً ولم ينقل أنه سلم عند الأمر بالقراءة والله أعلم .

قوله ( فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله إلى هنا بلفظ الإخبار بطريق الإرسال ، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحي اختلاف هل فيه قال ما أنا بقارئ ، أو قلت ما أنا بقارئ وجمع بين اللفظين يونس عند مسلم قال « قلت ما أنا بقارئ » قال شيخنا البلقيني : وظاهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون من مرسلات الصحابة .

قوله ( فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني ) استدل به على أن أفعال ترد لتبنيه ولم يذكره قاله شيخنا البلقيني ، ثم قال : ويحتمل أن تكون على بابها لطلب القراءة على معنى أن الإمكان حاصل .

قوله ( فقال اقرأ ) قال شيخنا البلقيني رحمه الله : دلت القصة على أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم نص ما قاله وهو قوله « اقرأ » وإنما لم يقل اقرأ إلى آخره لتلا يظن أن لفظه « قل » أيضاً من القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون السر فيه الابتلاء في أول الأمر حتى يترتب عليه ما وقع ، ثم قال شيخنا : ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ إلى ما هو مكتوب في النبط الذي وقع في رواية ابن إسحق فلذلك قال له « ما أنا بقارئ » أى أمى لا أحسن قراءة الكتب ، قال : والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التلطف بها . قلت : ويؤيده أن رواية عبيد بن عمير إنما ذكرها عن منام تقدم ، بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اليقظة ، ثم تكلم شيخنا على ما كان مكتوباً في ذلك النبط فقال اقرأ أى القدر الذى أقرأه إياه وهى الآيات الأولى من ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ويحتمل أن يكون جملة القرآن ، وعلى هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار ونزل منجماً باعتبار آخر ، قال : وفي إحضاره له جملة واحدة إشارة إلى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل .

قوله ( حتى بلغ منى الجهد ) تقدم في بدء الوحي أنه روى بنصب الدال ورفعها وتوجيهها ، وقال التوربشتي : لا أرى الذى قاله بالنصب إلا وهم فإنه يصير المعنى أنه غطه حتى استفرغ الملك قوته في ضغطه بحيث لم يبق فيه مزيد ، وهو قول غير سديد ، فإن البنية البشرية لا تطبق استيفاء القوة الملكية لاسيما في مبتدأ الأمر ، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك . قلت : وما المانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته ، وقد أجاب الطيبي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورته الملكية فيكون استفراغ جهده بحسب صورته التى جاءه بها حين غطه قال : وإذا صحت الرواية اضمحل الاستبعاد . قلت : الترجيح هنا متعين لاتحاد القصة ورواية الرفع لا إشكال فيها وهى التى ثبتت عن الأكثر فترجحت وإن كان للأخرى توجيه ، وقد رجح شيخنا البلقيني بأن فاعل بلغ هو الغط والتقدير بلغ منى الغط جهده أى غايةه فيرجع الرفع والنصب إلى معنى واحد وهو أولى ، قال شيخنا : وكان الذى حصل له عند تلقى الوحي من الجهد مقدمة لما صار يحصل له من الكرب عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس « كان يعالج من التنزيل شدة » وكذا في حديث عائشة وعمر ويعلى بن أمية وغيرهم ، وهى حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت ، فهو مقام برزخى يحصل له عند تلقى الوحي ، ولما كان البرزخ العام ينكشف فيه للميت كثير من الأحوال خص الله نبيه ببرزخ في الحياة يلقي إليه فيه وحيه المشتمل على كثير من الأسرار ، وقد يقع لكثير من الصلحاء عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاع على كثير من الأسرار ، وذلك مستمد من المقام النبوى ، ويشهد له حديث « رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » كما سأتى الإمام به قريباً . قال السهيلي : تأويل الغطات الثلاث على ما في رواية ابن إسحق أنها كانت في النوم أنه سيقع له ثلاث شدائد يتلى بها ثم يأتي الفرج ، وكذلك كان ،

فإنه لقي ومن تبعه شدة أولى بالشعب لما حصرتهم قريش ، وثانية لما أخرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا إلى الحبيشة ، وثالثة لما هموا بما هوأبه من المكر به كما قال تعالى ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ ﴾ الآية فكانت له العاقبة في الشدائد الثلاث . وقال شيخنا البلقيني ماملخصه : وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الإشارة في اليقظة ، قال : ويمكن أن تكون المناسبة أن الأمر الذي جاءه به ثقيل من حيث القول والعمل والنية ، أو من جهة التوحيد والأحكام والإخبار بالغيب الماضي والآتي ، وأشار بالإرسالات الثلاث إلى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته .

**قوله ( فرجع بها )** أى رجع مصاحباً للآيات الخمس المذكورة .

**قوله ( ترجف بواديه )** تقدم في بدء الوحي بلفظ فؤاده قال شيخنا: الحكمة في العدول عن القلب إلى الفؤاد أن الفؤاد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة ، فإذا حصل للوعاء الرجفان حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم الأمر ما ليس في ذكر القلب ، وأما بواديه فالمراد بها اللحمة التي بين المنكب والعنق ، جرت العادة بأنها تضطرب عند الفزع ، وعلى ذلك جرى الجوهري أن اللحمة المذكورة سميت بلفظ الجمع ، وتعقبه ابن بري فقال : البوادر جمع بادرة وهي ما بين المنكب والعنق ، يعنى أنه لا يختص بعضو واحد ، وهو جيد فيكون إسناد الرجفان إلى القلب لكونه محله وإلى البوادر لأنها مظهره ، وأما قول الداودي البوادر والفؤاد واحد فإن أراد أن مفادها واحد على ما قرناه وإلا فهو مردود .

**قوله ( قال قد خشيت على )** بالشدديد وفي رواية الكشميهني « على نفسي » .

**قوله ( فقالت له كلا أبشر )** قال النووي تبعاً لغيره كلا كلمة نفى وإبعاد وقد تأتي بمعنى حقاً وبمعنى الاستفتاح ، وقال القرطبي : هي هنا بمعنى الرد لما خشى على نفسه أي لا خشية عليك ، ويؤيده أن في رواية أبي ميسرة « فقالت معاذ الله » ومن اللطائف أن هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكر لها النبي صلى الله عليه وسلم من القصة التي وقعت له هي التي وقعت عقب الآيات الخمس من سورة اقرأ في نسق التلاوة فجرت على لسانها اتفاقاً لأنها لم تكن نزلت بعد وإنما نزلت في قصة أبي جهل وهذا هو المشهور عند المفسرين ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالإنسان المذكور قيل لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى ، وقد أعيد الإنسان هنا كذلك فكان التقدير كلا لا يعلم الإنسان أن الله هو خلقه وعلمه أن الإنسان ليطنغي ، وأما قولها هنا « أبشر » فلم يقع في حديث عائشة تعيين المبشر به ، ووقع في دلائل البيهقي من طريق أبي ميسرة مرسلأ أنه صلى الله عليه وسلم قص على خديجة ما رأى في المنام فقالت له أبشر فإن الله لن يصنع بك إلا خيراً ، ثم أخبرها بما وقع له من شق البطن وإعادته فقالت له أبشر إن هذا والله خير ثم استعلن له جبريل فذكر القصة فقال لها أرأيتك الذي كنت رأيت في المنام فإنه جبريل استعلن لي بأن ربي أرسله إلى ، وأخبرها بما جاء به ، فقالت : أبشر ، فو الله لا يفعل الله بك إلا خيراً ، فاقبل الذي جاءك من الله فإنه حق ، وأبشر فإنك رسول الله حقاً . قلت : هذا أصرح ماورد في أنها أول الآدميين آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم .

**قوله ( لا يخزيك الله أبداً )** في رواية الكشميهني « لا يخزئك » بمهمله ونون .

**قوله ( وهو ابن عم خديجة أخو أبيها )** كذا وقع هنا وأخو صفة للعم فكان حقه أن يذكر مجروراً وكذا وقع في رواية ابن عساكر « أخى أبيها » وتوجيه رواية الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف .

قوله ( تنصر ) أى دخل فى دين النصرانية .

قوله ( فى الجاهلية ) أى قبل البعثة المحمدية ، وقد تطلق الجاهلية ويراد بها ما قبل دخول المحكى عنه فى الإسلام وله أمثلة كثيرة .

قوله ( أو مخرجى هم ) ؟ تقدم ضبطه فى أول الكتاب وتماه فى التفسير ، قال السهيلي : يؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على النفس فإنه صلى الله عليه وسلم سمع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه انزعاج لذلك فلما ذكر له الإخراج تحركت نفسه لذلك لحب الوطن وإلفه فقال « أو مخرجى هم » ؟ قال ويؤيد ذلك إدخال الواو بعد ألف الاستفهام مع اختصاص الإخراج بالسؤال عنه فأشعر بأن الاستفهام على سبيل الإنكار أو التفجع ، ويؤكد ذلك أن الوطن المشار إليه حرم الله وجوار بيته وبلدة الآباء من عهد إسماعيل عليه السلام . انتهى ملخصاً . ويحتمل أن يكون انزعاجه كان من جهة خشية فوات ما أمله من إيمان قومه بالله وإنقاذهم به من ضرر الشرك وأدناس الجاهلية ومن عذاب الآخرة وليتم له المراد من إرساله إليهم ، ويحتمل أن يكون انزعاج من الأمرين معاً .

قوله ( لم يأت رجل قط بما جئت به ) فى رواية الكشميणी « بمثل ما جئت به » وكذا للباقيين .

قوله ( نصراً مؤزراً ) بالهمز للأكثر وتشديد الزاى بعدها راء من التأخير أى التقوية وأصله من الأزر وهو القوة ، وقال القزاز : الصواب مؤزراً بغير همز من أزرته موازرة إذا عاونته ، ومنه أخذ وزراء الملك ، ويجوز حذف الألف فتقول نصراً مؤزراً ، ويرد عليه قول الجوهري أزرت فلاناً عاونته والعامية تقول وازرته .

قوله ( وفتى الوحي ) تقدم القول فى مدة هذه الفترة فى أول الكتاب ، وقوله هنا « فترة حتى حزن النبى صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا » هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية عقيل يونس . وصنيع المؤلف يوهم أنه داخل فى رواية عقيل ، وقد جرى على ذلك الحميدى فى جمعه فساق الحديث إلى قوله « وفتى الوحي » ثم قال : انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا ، وزاد عنه البخارى فى حديثه المقترن بمعمر عن الزهرى فقال « وفتى الوحي فترة حتى حزن » فساقه إلى آخره ، والذى عندى أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر ، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم فى مستخرجه من طريق أبى زرعة الرازى عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه فى أول الكتاب بدونها ، وأخرجه مقروناً هنا برواية معمر وبين أن اللفظ لمعمر وكذلك صرح الإسماعيلى أن الزيادة فى رواية معمر ، وأخرجه أحمد ومسلم والإسماعيلى وغيرهم وأبو نعيم أيضاً من طريق جمع من أصحاب الليث عن الليث بدونها ، ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهرى ، ومعنى الكلام أن فى جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذه القصة وهو من بلاغات الزهرى وليس موصولاً ، وقال الكرماني : هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور ، ووقع عند ابن مردويه فى التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله « فيما بلغنا » ولفظه « فترة حزن النبى صلى الله عليه وسلم منها حزناً غداً منه » إلى آخره ، فصار كله مدرجاً على رواية الزهرى وعن عروة عن عائشة ، والأول هو المعتمد ، قوله فيها « فإذا طالت عليه فترة الوحي » قد يتمسك به من يصحح مرسل الشعبي فى أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفاً كما نقلته فى أول بدء الوحي ، ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذى ذكره الزهرى ، وقوله « مكث أياماً بعد مجئ الوحي لا يرى جبريل فحزن حزناً شديداً حتى كاد يغدو إلى ثبير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فبينما هو كذلك عامداً لبعض تلك الجبال إذ سمع صوتاً فوق فزعاً ثم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسي

بين السماء والأرض متربعا يقول يا محمد أنت رسول الله حقاً وأنا جبريل ، فانصرف وقد أقر الله عينه وانبسط جأشه ، ثم تتابع الوحي « فيستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أهدمت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله أعلم ، وقد تقدم في تفسير سورة والضحي شيء يتعلق بفترة الوحي .

**قوله ( فيسكن لذلك جأشه )** بجم وهمزة ساكنة وقد تسهل وبعدها شين معجمة قال الخليل الجأش النفس فعلى هذا فقوله « وتقر نفسه » تأكيد لفظي .

**قوله ( عدا )** بعين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ، ومنهم من أعجمها من الذهاب غدوة .

**قوله ( بذروة جبل )** قال ابن التين رويانه بكسر أوله وضمه ، وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير قلت : بل حكى تثليثه ، وهو أعلى الجبل وكذا الجمل .

**قوله ( تبدى له جبريل )** في رواية الكشميهني « بدا له » وهو بمعنى الظهور .

**قوله ( فقال له مثل ذلك )** زاد في رواية محمد بن كثير « حتى كثر الوحي وتتابع » قال الإسماعيلي : مؤه بعض الطاعنين على المحدثين فقال كيف يجوز للنبي أن يرتاب في نبوته حتى يرجع إلى ورقة ويشكو لخديجة ما يخشاه ، وحتى يوفي بذروة جبل ليلقى منها نفسه على ما جاء في رواية معمر ؟ قال : ولكن جاز أن يرتاب مع معاناة النازل عليه من ربه فكيف ينكر على من ارتاب فيما جاءه به مع عدم المعاناة ؟ قال : والجواب أن عادة الله جرت بأن الأمر الجليل إذا قضى بإيصاله إلى الخلق أن يقدمه ترشيح وتأسيس ، فكان ما يراه النبي صلى الله عليه وسلم من الرؤيا الصادقة ومحبة الخلوة والتعبد من ذلك ، فلما فجئه الملك فجئة بغتة أمر خالف العادة والمألوف فنفر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزيل طباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجزع مما لم يألفه وينفر طبعه منه حتى إذا تدرج عليه وألفه استمر عليه ، فلذلك رجع إلى أهله التي ألف تأنيسها له فأعلمها بما وقع له فهونت عليه خشيته بما عرفته من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة ، فأرادت الاستظهار بمسيرها به إلى ورقة لمعرفة بصدقه ومعرفة وقراءته الكتب القديمة ، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ، ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويمرن عليه ، فشق عليه فتوره إذ لم يكن خوطب عن الله بعد أنك رسول من الله ومبعوث إلى عباده ، فأشفق أن يكون ذلك أمر بدئ به ثم لم يرد استفهامه فحزن لذلك ، حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والصبر على ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما فتح قال : ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على جليتها مثل رجل سمع آخر يقول « الحمد لله » فلم يتحقق أنه يقرأ حتى إذا وصلها بما بعدها من الآيات تحقق أنه يقرأ ، وكذا لو سمع قائل يقول « خلت الديار » لم يتحقق أنه ينشد شعراً حتى يقول « محلها ومقامها » انتهى ملخصاً . ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره صلى الله عليه وسلم ما اتفق له في هذه القصة أن يكون سبباً في انتشار خبره في بطانته ومن يستمع لقوله ويصغى إليه ، وطريقاً في معرفتهم مبينة من سواه في أحواله لينبها على محله ، قال : وأما إرادته إلقاء نفسه من ربوس الجبال بعد ما نبئ فلضعف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة ، وخوفاً مما يحصل له من القيام بها من مبينة الخلق جميعاً ، كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى إلى إهلاك نفسه عاجلاً ، حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقبي المحمودة صبر واستبقرت نفسه . قلت : أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى ففي صريح الخبر أنها كانت حزناً على ما فاتته من الأمر الذي بشره به ورقة وأما الإرادة الثانية ، بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك

رسول الله حقاً فيحتمل ما قاله ، والذي يظهر لي أنه بمعنى الذي قبله ، وأما المعنى الذي ذكره الإسماعيلي فوقع قبل ذلك في ابتداء مجيء جبريل ، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه « فقال لي يا محمد أنت رسول الله حقاً قال فلقد هممت أن أطرح نفسي من حلق جبل » أي من علوه .

**قوله ( وقال ابن عباس : فالتق الإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل )** ثبت هذا لأبي ذر عن المستمل والكشميني وكذا للنسفي ولأبي زيد المروزي عن الفربري ، ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ فالتق الإصباح ﴾ يعني بالإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ، وتعقب بعضهم هذا على البخاري فقال : إنما فسر ابن عباس الإصباح ولفظ « فالتق » هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة « فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح » فلا يبراد البخاري وجه ، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسير قوله ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ إن الفلق الصبح وأخرج الطبري هنا عنه في قوله ﴿ فالتق الإصباح ﴾ قال إضاءة الصبح ، وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءته ، والفلق اسم فاعل ذلك ، وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك : الإصباح خالق النور نور النهار ، وقال بعض أهل اللغة : الفلق شق الشيء ، وقيدته الراغب بإبانة بعضه من بعض ، ومنه فلق موسى البحر فانفلق ، ونقل الفراء أن فطر وخلق وفلق بمعنى واحد ، وقد قيل في قوله تعالى ﴿ فالتق الحب والنوى ﴾ أن المراد به الشق الذي في الحبة من الحنطة وفي النواة ، وهذا يرد على تقييد الراغب ، والإصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمي به الصبح ، قال امرؤ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي  
بصبح وما الإصباح فيك بأمثل

## ٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى : ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ، لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين مخلقين رعوكم ومقصرين لا تخافون ، فعلم ما لم تعلموا ، فجعل من دون ذلك فتحاً قريباً ﴾ .

٦٩٨٣ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » .

[ الحديث ٦٩٨٣ - طرفه في : ٦٩٩٤ ]

**قوله ( باب رؤيا الصالحين )** الإضافة فيه للفاعل لقوله في حديث الباب « يراها الرجل الصالح » وكأنه جمع إشارة إلى أن المراد بالرجل الجنس .

**قوله ( وقوله تعالى : لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين - إلى قوله - فتحاً قريباً )** ساق في رواية كريمة الآية كلها ، وأخرج الفريابي وعبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال « أرى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه مخلقين ، قال فلما نحر الهدى بالحديبية قال أصحابه : أين رؤياك ؟ فنزلت » وقوله ﴿ فجعل من دون ذلك فتحاً قريباً ﴾ قال : النحر بالحديبية فرجعوا ففتحوا حبير أي المراد بقوله ذلك النحر والمراد بالفتح

فتح خير . قال : ثم اعتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة . وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال : تأويل رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء ، واختلف في معنى قوله « إن شاء الله » في الآية فقيل : هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله تعالى ، وقيل هي حكاية لما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم في منامه ، وقيل هي على سبيل التعليم لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين ، لأن منهم من مات قبل ذلك أو قتل .

**قوله ( عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال )** سيأتي بعد باب من وجه آخر « عن أنس عن عبادة بن الصامت » ويأتي بيانه هناك .

**قوله ( الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح )** هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله « رؤيا المؤمن جزء » ولم يقيدها بكونها حسنة ولا بأن رائيها صالح ، ووقع في حديث أبي سعيد « الرؤيا الصالحة » وهو تفسير المراد بالحسنة هنا ، قال المهلب : المراد غالب رؤيا الصالحين ، وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث ولكنه نادر لقلة تمكن الشيطان منهم ، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لغلبة تسلط الشيطان عليهم ، قال : فالناس على هذا ثلاث درجات : الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير ، والصالحون والأغلب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير ، ومن عداهم يقع في رؤياهم الصدق والأضغاث وهي ثلاثة أقسام : مستورون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسقة والغالب على رؤياهم الأضغاث ويقل فيها الصدق ، وكفار ويندر في رؤياهم الصدق جداً ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً » أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وستأتي الإشارة إليه في « باب القيد في المنام » إن شاء الله تعالى . وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحبى السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك ، وقال القاضى أبو بكر بن العرى : رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة ، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها ، قال : وعندى أن رؤيا الفاسق لا تعد في أجزاء النبوة ، وقيل تعد من أقصى الأجزاء ، وأما رؤيا الكافر فلا تعد أصلاً . وقال القرطبي : المسلم الصادق الصالح هو الذى يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء وهو الاطلاع على الغيب ، وأما الكافر والفاسق والمخلط فلا ، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذاك كما قد يصدق الكذوب وليس كل من حديث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكاهن والمنجم . وقوله « من الرجل » ذكر للغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر .

**قوله ( جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة )** كذا وقع في أكثر الأحاديث ، ولمسلم من حديث أبي هريرة « جزء من خمسة وأربعين » أخرجه من طريق أبيوب عن محمد بن سيرين عنه ، وسيأتي للمصنف من طريق عوف عن محمد بلفظ « ستة » كالجادة ، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر « جزء من سبعين جزءاً » وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وله من وجه آخر عنه « جزء من ستة وسبعين » وسندها ضعيف ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً كذلك ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ، ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده لين ، وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس بمثله

وسنده جيد ، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً « جزء من ستة وعشرين » والمخفوظ من هذا الوجه كالعادة ، وسيأتي للبخارى قريباً ، ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت ، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في « تهذيب الآثار » من طريق الأعرج عن سليمان بن عريب بمهمله وزن عظيم عن أبي هريرة كالعادة ، قال سليمان : فذكرته لابن عباس فقال « جزء من خمسين » فقلت له إني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس : فإني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزء من خمسين جزءاً من النبوة » وللترمذي والطبري من حديث أبي رزين العقيلي « جزء من أربعين » وأخرج الترمذي من وجه آخر كالعادة ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس « أربعين » وللطبري من حديث عبادة « جزء من أربعة وأربعين » والمخفوظ عن عبادة كالعادة كما سيأتي بعد باب وأخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « جزء من تسعة وأربعين » وذكره القرطبي في « المفهم » بلفظ « سبعة » بتقديم السين ، فحصلنا من هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وسبعة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين ، أصحها مطلقاً الأول ويليه السبعين ، ووقع في شرح النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين ، وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري ، ووقع في كلام ابن أبي جمرة أنه ورد بالفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً . وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقيل في الجواب إن وقعت الرؤيا من النبي صلى الله عليه وسلم فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل المجاز . وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا تجيء على موافقة النبوة لا أنها جزء باق من النبوة ، وقيل المعنى إنها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باق ، وتعقب بقول مالك فيما حكاها ابن عبد البر أنه سئل : أيعبر الرؤيا كل أحد ؟ فقال أبا النبوة يلعب ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة . والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم . وقال ابن بطال : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنباء وهو الإعلام لغة ، فعلى هذا فالمعنى أن الرؤيا خير صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب فشابهت الرؤيا النبوة في صدق الخبر . وقال المازري : يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا غير وإن كان يتبع ذلك إنذار أو تبشير فالخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة ، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي يقرر الشرع ويبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بغير ولا يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطلا للمقصود منها ، والخبر بالغيب من النبي لا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً ، وأما خصوص العدد فهو مما أطلع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه غيره ، قال : وقد سبق بهذا الجواب جماعة لكنهم لم يكشفوه ولم يحققوه . وقال القاضي أبو بكر بن العري : أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها إلا ملك أو نبي ، وإنما القدر الذي أراده النبي أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعاً على الغيب من وجه ما ، وأما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال المازري : لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلاً ، فقد جعل الله للعالم حداً يقف عنده ، فمنه ما يعلم المراد به جملة وتفصيلاً ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلاً ، وهذا من هذا القبيل . وقد تكلم بعضهم على الرواية



المشهوره وأبدى لها مناسبة فنقل ابن بطال عن أبي سعيد السفاقي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام ستة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبتها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءاً لأنه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة على الصحيح ، قال ابن بطال : هذا التأويل يفسد من وجهين : أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى موته ، والثاني أنه يبقى حديث السبعين جزءاً بغير معنى . قلت : ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة . وقد سبقه الخطاى إلى إنكار هذه المناسبة فقال : كان بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق ، وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أقام بعد الوحي ثلاثاً وعشرين سنة وكان يوحى إليه في منامه ستة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، قال الخطاى : وهذا وإن كان وجهاً تحتمله قسمة الحساب والعدد فأول ما يجب على من قاله أن يثبت بما ادعاه خبراً ، ولم يسمع فيه أثر ولا ذكر مدعية في ذلك خبراً ، فكأنه قاله على سبيل الظن والظن لا يغنى من الحق شيئاً ، ولئن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه فليلحق بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في منامه في طول المدة كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة القدر ، والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فإنه يتلفق من ذلك مدة أخرى وتزاد في الحساب فيتطل القسمة التي ذكرها ، قال : فدل ذلك على ضعف ما تأوله المذكور ، وليس كل ما خفى علينا علمه لا يلزمنا حجته كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمى الجمار فإننا لانصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها ، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا للزومها ، وهو كقوله في حديث آخر «الهدى الصالح والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة» فإن تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر وإنما فيه أن هاتين الخصلتين من جملة هدى الأنبياء وسمتهم ، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها مما كان الأنبياء عليه وأنها جزء من أجزاء العلم الذي كان يأتيهم والأنبياء التي كان ينزل بها الوحي عليهم ، وقد قبل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطاى ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره صلى الله عليه وسلم كما جزم به ابن إسحق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول جبريل إليه وهو بغار حراء كان في رمضان وبينهما ستة أشهر ، وفي هذا الجواب نظر لأنه على تقدير تسليمه ليس فيه تصريح بالرؤيا ، وقد قال النووي : لم يثبت أن زمن الرؤيا للنبي صلى الله عليه وسلم كان ستة أشهر وأما ما ألزمه به من تلفيق أوقات المرأى وضمها إلى المدة فإن المراد وحي المنام المتتابع ، وأما ما وقع منه في غضون وحي اليقظة فهو يسير بالنسبة إلى وحي اليقظة فهو مغمور في جانب وحي اليقظة فلم يعتبر بمدته ، وهو نظير ما اعتمده في نزول الوحي ، وقد أطبقوا على تقسيم النزول إلى مكى ومدنى قطعاً فالمكى ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلاً كالطائف ونخلة والمدنى ما نزل بعد الهجرة ولو وقع وهو بغيرها كما في الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة . قلت : وهو اعتذار مقبول ، ويمكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كأن يكون لما أكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين إن ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ، ولما أكمل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ثم بعدها بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته ، وأما ما عدا ذلك من الرؤيات بعد الأربعين فضعيف ورواية الخمسين يحتمل أن تكون لجبر الكسر ورواية السبعين للمبالغة وما عدا ذلك لم يثبت ، وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها ، ووقع في بعض الشروح مناسبة للسبعين ظاهرة التكلف وهي أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الذي أخرجه أحمد

وغيره «أنا بشارة عيسى ودعوة إبراهيم ورأت أمى نوراً» فهذه ثلاثة أشياء تضرب في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين . قلت : ويبقى في أصل المناسبة إشكال آخر وهو المتبادر من الحديث إرادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح ، والمناسبة المذكورة تقتضى قصر الخبر على صورة ما اتفق لبينا صلى الله عليه وسلم كأنه قيل كانت المدة التي أوحى الله إلى نبينا فيها في المنام جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من المدة التي أوحى الله إليه فيها في اليقظة ، ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ، ويؤيد إرادة التعميم الحديث الذى ذكره الخطاى فى الهدى والسمت فإنه ليس خاصاً بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم أصلاً ، وقد أنكر الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي أن يحمل كلام المؤيد بالفصاحة والبلاغة على هذا المعنى ، ولعل قائله أراد أن يجعل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط ، ويعكر عليه الاختلاف فى عدد الأجزاء .

( تنبيه ) : حديث الهدى الصالح الذى ذكره الخطاى أخرجه الترمذى والطبرانى من حديث عبد الله بن سرخس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءاً وقد ذكره القرطبى فى «المفهم» بلفظ من ستة وعشرين انتهى . وقد أبدى غير الخطاى المناسبة باختلاف الروايات فى العدد المذكور ، وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبرى فقال : رواية السبعين عامة فى كل رؤيا صادقة من كل مسلم ، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح ، وأما ما بين ذلك فبالنسبة لأحوال المؤمنين . وقال ابن بطال : أما الاختلاف فى العدد قلة وكثرة فأصبح ماورد فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين : جليلة ظاهرة كمن رأى فى المنام أنه يعطى تمراً فأعطى تمراً مثله فى اليقظة فهذا القسم لا إغراب فى تأويلها ولا رمز فى تفسيرها ، ومرموزة بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يعبره إلا حاذق لبعده ضرب المثل فيه ، فيمكن أن هذا من السبعين والأول من الستة والأربعين لأنه إذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصدق وأسلم من وقوع الغلط فى تأويلها ، بخلاف ما إذا كثرت . قال : وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادنى بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل ، فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحي مرة فيكلمه بكلام فيعيه بغير كلفة ومرة يلقي إليه جملاً وجوامع يشتد عليه حملها حتى تأخذه الرجضاء ويتحدر منه العرق ثم يطلعه الله على بيان ما ألقى عليه منها . ولخصه المازرى فقال : قيل إن المنامات دلالات ، والدلالات منها ما هو جلى ومنها ما هو خفى ، فالأقل فى العدد هو الجلى والأكثر فى العدد هو الخفى وما بين ذلك . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة ما حصله : إن النبوة جاءت بالأمر الواضحة ، وفى بعضها ما يكون فيه إجمال مع كونه مبيناً فى موضع آخر ، وكذلك المرائى منها ما هو صريح لا يحتاج إلى تأويل ومنها ما يحتاج فالذى يفهمه العارف من الحق الذى يعرج عليه منها جزء من أجزاء النبوة ، وذلك الجزء يكثر مرة ويقبل أخرى بحسب فهمه ، فأعلاهم من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ماورد من العدد ، وأدناهم الأكثر من العدد ، ومن عداها ما بين ذلك . وقال القاضى عياض : ويحتمل أن تكون هذه التجزئة فى طرق الوحي ، إذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ، ومنه ما جاء بواسطة الملك ، ومنه ما ألقى فى القلب من الإلهام ، ومنه ما جاء به الملك وهو على صورته أو على صورة آدمى معروف أو غير معروف ، ومنه ما أتاه به فى النوم ، ومنه ما أتاه به فى صلصلة الجرس ، ومنه ما يلقيه روح القدس فى روعه ، إلى غير ذلك مما وقفنا عليه ومما لم نقف عليه ، فتكون تلك الحالات إذا عدت انتهت إلى العدد المذكور . قال القرطبى فى «المفهم» : ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل ، فإن تلك الأعداد إنما هى أجزاء النبوة ، وأكثر الذى ذكره إنما هى أحوال لغير النبوة لكونه يعرف

الملك أو لا يعرفه أو يأتيه على صورته أو على صورة آدمي ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكر عشرين فضلاً عن سبعين . قلت : والذي نحاه القاضي سبقه إليه الحلبي « فقرأت في مختصره للشيخ علاء الدين القونوي بخطه مانصه : ثم إن الأنبياء يختصون بآيات يؤيدون بها لتمييزوا بها عن مثلهم ، كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه « فيكون لهم الخصوص من وجهين : فما هو في حيز التعليم هو النبوة ، وما هو في حيز التأيد هو حجة النبوة ، قال : وقد قصد الحلبي في هذا الموضوع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة فذكر وجوهاً من الخصائص العلمية للأنبياء تكلف في بعضها حتى أنها إلى العدد المذكور ، فتكون الرؤيا واحداً من تلك الوجوه ، فأعلاها تكليم الله بغير واسطة ، ثانيها الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل إليه بحس أو استدلال ، ثالثها الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه ، رابعها نفث الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع ، قال : وقد ينفث الملك في روع بعض أهل الصلاح لكن بنحو الإطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والترهيب من الشيء فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا بنحو نفى علم الأحكام والوعد والوعيد فإنه من خصائص النبوة ، خامسها إكمال عقله فلا يعرض له فيه عارض أصلاً ، سادسها قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفاً ، سابعها عصمته من الخطأ في اجتهاده ، ثامنها ذكاء فهمه حتى يتسع لصروب من الاستنباط ، تاسعها ذكاء بصره حتى يكاد يبصر الشيء من أقصى الأرض ، عاشرها ذكاء سمعه حتى يسمع من أقصى الأرض مالا يسمعه غيره ، حادي عشرها ذكاء شمه كما وقع ليعقوب في قميص يوسف ، ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة ، ثالث عشرها عروجه إلى السماوات ، رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صلصلة الجرس ، خامس عشرها تكليم الشاة ، سادس عشرها إنطاق النبات ، سابع عشرها إنطاق الجذع ، ثامن عشرها إنطاق الحجر ، تاسع عشرها إفهامه عواء الذئب أن يفرض له رزقا ، العشرون إفهامه رغاء البعير ، الحادي والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم ، الثانية والعشرون تمكينه من مشاهدة الجن ، الثالثة والعشرون تمثيل الأشياء المغيبة له كما مثل له بيت المقدس صبيحة الإسراء ، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به العاقبة كما قال في الناقة لما بركت في الحديبية « حبسها حابس الفيل » الخامسة والعشرون استدلاله باسم علي أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو « قد سهل لكم الأمر » ، السادسة والعشرون أن ينظر شيئاً علوياً فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال « إن هذه السحابة لتستهل بنصر بني كعب » ، السابعة والعشرون رؤيته من ورائه ، الثامنة والعشرون اطلاعه على أمر وقع لمن مات قبل أن يموت كما قال في حنظلة « رأيت الملائكة تغسله » وكان قتل وهو جنب ، التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على فتوح مستقبل كما جاء ذلك يوم الخندق ، الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا ، الحادية والثلاثون الفراسة ، الثانية والثلاثون طواعية الشجرة حتى انتقلت بعروقها وغصونها من مكان إلى مكان ثم رجعت ، الثالثة والثلاثون قصة الظبية وشكواها له ضرورة خشفها الصغير ، الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا تخطف ، الخامسة والثلاثون الحزر في الرطب وهو على النخل أنه يجيء كذا وكذا وسقاً من التمر فجاء كما قال ، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام ، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياسة الدين والدنيا ، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه ، التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأنواع الطب ، الأربعون الهداية إلى وجوه القربات ، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة ، الثانية والأربعون الاطلاع على ما سيكون ،

الثالثة والأربعون الاطلاع على ما كان مما لم ينقله أحد قبله ، الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس ومخباتهم ، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال ، السادسة والأربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة ، قال : فقد بلغت خصائص النبوة فيما مرجعه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقارناً للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، والكثير منها وإن كان قد يقع لغير النبي لكنه للنبي لا يخطئ أصلاً ولغيره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم . وقال الغزالي في كتاب الفقر والزهد من «الإحياء» ، لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام» وفي رواية بأربعين سنة قال : وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحريص على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الزاهد لأن هذه نسبة الأربعين إلى الخمسمائة ، ولا يظن أن تقدير النبي صلى الله عليه وسلم يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق إلا بحقيقة الحق وهذا كقوله «الرؤيا الصالحة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» فإنه تقدير تحقيق ، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف علة تلك النسبة إلا بتخمين ، لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره ، وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من كثرة المعلومات وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره ، وله صفة تتم له بها الأفعال الخارقة للعادات كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية ، وله صفة يبصر بها الملائكة ويشاهد بها الملكوت كالصفة التي يفارق بها البصير الأعنى ، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها ما في اللوح المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد ، فهذه صفات كالات ثابتة للنبي يمكن انقسام كل واحد منها إلى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر ، وكذا يمكننا أن نقسمها إلى ستة وأربعين جزءاً بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جملتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتخمين لا أنه الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة . انتهى ملخصاً . وأظنه أشار إلى كلام الحلبي فإنه مع تكلفه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم . وقال ابن الجوزي : لما كانت النبوة تتضمن اطلاعاً على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها ، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت نبوتهم وحياً في المنام فقط ، وأكثرهم ابتدئ بالوحي في المنام ثم رقوا إلى الوحي في اليقظة ! فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة ، وأما خصرص العدد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن مدة وحي المنام إلى نبينا كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال : فعلى هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة بأعلاها ستة وأربعون وأدناها سبعون ، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري . وقال القرطبي في «المفهم» : يحتمل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر «التؤدة والاقتصاد وحسن السميت جزء من ستة وعشرين جزءاً من النبوة» أي النبوة مجموع خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها ، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال : ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءاً فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءاً فتكون تسعة عشر جزءاً ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ، ولا يلزم منه اضطراب . قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الصدر ولا اطمأنت إليه النفس . قلت وتامه أن يقول في الثانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألغى فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر ، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف ، وما عدا ذلك من الأعداد قد

أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال ، ثم قال : وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووحيه إما بالمكاملة وإما بواسطة الملك وإما بإلقاء في القلب بغير واسطة ، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلوم والفضائل والآداب مع تنزهه عن النقائص أطلق على تلك الخصال نبوة كما في حديث «التؤدة والاقتصاد» أي تلك الخصال من خصال الأنبياء ، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيها كما قال تعالى ﴿ ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ﴾ ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم يقظة ومناماً ، فمن تأسى بهم في الصدق حصل من رؤياه على الصدق ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك ، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءاً وأكثرها ما يبلغ سبعين ، وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات ، وعلى هذا فمن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حال نبي من الأنبياء كانت رؤياه جزءاً من نبوة ذلك النبي ، ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه ، قال : وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة وجهاً آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من الفوائد الدنيوية والأخروية خصوصاً وعموماً ، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم . ليس يميز النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقاً فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء ، فنسبتها من أعلاهم وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ، ونسبتها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ، ومن ثم أطلق في الخبر النبوة ولم يقيدتها بنبوة نبي بعينه . ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن للمنام شهاً بما حصل للنبي وتميز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءاً ، فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد ، فله الحمد على ما ألهم وعلم « ولم أف في شيء من الأخبار على كون الإلهام جزءاً من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي إلا أن ابن أبي حمزة تعرض لشيء منه كما سأذكره في « باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم » إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب الرؤيا من الله

٦٩٨٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ « سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ مِنَ اللَّهِ ، وَالْحَلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ » .

٦٩٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ الْهَادِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا يُحِبُّهَا فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ اللَّهِ ، فَلِيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلِيَحَدِّثَ بِهَا ، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ » .

قوله ( باب ) بالتنوين ( الرؤيا من الله ) أي مطلقاً ، وإن قيدت في الحديث بالصالحية فهو بالنسبة إلى مالا دخول للشيطان فيه ، وأما ما له فيه دخل فنسبت إليه نسبة مجازية ، مع أن الكل بالنسبة إلى الخلق والتقدير من قبل الله ، وإضافة الرؤيا إلى الله للتشريف ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سأبينه ،

وظاهر قوله «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان» أن التي تضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان لا يقال لها رؤيا وهو تصرف شرعى ، وإلا فكل يسمى رؤيا ، وقد جاء في حديث آخر «الرؤيا ثلاث» فأطلق على كل رؤيا ، وسيأتى بيانه في «باب القيد في المنام» . وذكر فيه حديثين :

الحديث الأول حديث أنى قتادة ، وزهير في السند هو ابن معاوية أبو خيشمة الجعفى ، ويحى بن سعيد هو الأنصارى ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن .

**قوله ( الرؤيا الصادقة )** في رواية الكشميهنى «الصالحة» وهو الذى وقع في معظم الروايات ، وسقط الوصف من رواية أحمد بن يحيى الحلوانى عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ «الرؤيا من الله» كالترجمة ، وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والإسماعيلى من رواية الثورى وبشر بن المفضل ويحى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ، ولمسلم من رواية الزهرى عن أنى سلمة كما سيأتى قريباً مثله ، ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أنى سلمة كما سيأتى في باب إذا رأى ما يكره «الرؤيا الحسنة من الله» ووقع عند مسلم من هذا الوجه «الصالحة» زاد في هذه الرواية «فإذا رأى أحدكم ما يجب فلا يخبر به إلا من يحب» ولمسلم في رواية من هذا الوجه «فإن رأى رؤيا حسنة فليشر ولا يخبر إلا من يحب» وقوله فليشر بفتح التحتانية وسكون الموحدة وضم المعجمة من البشرى ، وقيل بنون بدل الموحدة أى ليحدث بها ، وزعم عياض أنها تصحيف ، ووقع في بعض النسخ من مسلم «فليستر» بمهملة ومثناة من الستر ، وفي حديث أنى رزين عند الترمذى «ولا يقصها إلا على واد» بتشديد الدال اسم فاعل من الود «أو ذى رأى» وفي أخرى «ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً» وفي أخرى «ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح» قال القاضى أبو بكر بن العربى : أما العالم فإنه يؤولها له على الخير مهما أمكنه ، وأما الناصح فإنه يرشد إلى ما ينفعه ويعينه عليه ، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فإنه يعلمه بما يعول عليه في ذلك أو يسكت ، وأما الحبيب فإن عرف خيراً قاله وإن جهل أو شك سكت . قلت : والأولى الجمع بين الروايتين فإن اللبيب عبر به عن العالم والحبيب عبر به من الناصح ، ووقع عند مسلم في حديث أنى سعيد في حديثى الباب «فليحمد الله عليها وليحدث بها» .

**قوله ( والحلم من الشيطان )** كذا اختصره ، وسيأتى ضبط الحلم ومعناه في «باب الحلم من الشيطان» إن شاء الله تعالى ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من الطريق المشار إليها فزاد «فإذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه فلينفث عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وأذاها فإنها لا تضر» وكذا مضى في الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وسيأتى للمصنف في «باب الحلم من الشيطان» من طريق ابن شهاب عن أنى سلمة بلفظ «فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره وليستعد بالله منه فلن يضره» ولمسلم من هذا الوجه «عن يساره حين يهب من نومه ثلاث مرات» وسيأتى في «باب من رأى النبى صلى الله عليه وسلم» من طريق عبيد بن أنى جعفر عن أنى سلمة بلفظ «فمن رأى شيئاً يكرهه فلينفث عن شماله ثلاثاً وليتعوذ من الشيطان فإنها لا تضره» ومن رواية عبد ربه بن سعيد عن أنى سلمة الآية في «باب إذا رأى ما يكره» بلفظ «وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان ولينقل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً فإنها لن تضره» وهذه أتم الروايات عن أنى سلمة لفظاً . قال المهلب : سمي الشارع الرؤيا الخالصة من الأضغاث صالحة وصادقة وأضافها إلى الله ، وسمى الأضغاث حلماً وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته فأعلم الناس بكيده وأرشدهم

إلى دفعه لئلا يبلغوه أربه في تحزينهم والتهويل عليهم ، وقال أبو عبد الملك : أضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه ومراده ، وقال ابن الباقلاني يخلق الله الرؤيا الصالحة بحضرة الملك ويخلق الرؤيا التي تقابلها بحضرة الشيطان ، فمن ثم أضيف إليه ، وقيل أضيف إليه لأنه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر .

الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري، قوله ( حدثني ابن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله ابن شداد بن الهاد الليثي ، وسيأتي منسوبا في « باب إذا رأى ما يكره » .

قوله ( فإنما هي من الله ) في الرواية المذكورة « فإنها من الله ، فليحمد الله عليها وليتحدث بها ، وفي رواية الكشميني « فليتحدث » ومثله في الرواية المذكورة .

قوله ( وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان فليستعد ) زاد في نسخة « بالله » .

قوله ( ولا يذكرها لأحد فإنها لا تضره ) في رواية الكشميني في باب إذا رأى ما يكره « فإنها لن تضره » ، فحاصل ما ذكر من أبواب الرؤيا الصالحة ثلاث أشياء : أن يحمد الله عليها ، وأن يستبشر بها ، وأن يتحدث بها لكن لمن يجب دون من يكره وحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء : أن يتعوذ بالله من شرها ، ومن شر الشيطان ، وأن يتفل حين يهب من نومه عن يساره ثلاثاً ، ولا يذكرها لأحد أصلاً . ووقع عند المصنف في « باب القيد في المنام » عن أبي هريرة خامسة وهي الصلاة ولفظه « فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل » لكن لم يصرح البخاري بوصله وصرح به مسلم كما سيأتي بيانه في بابه ، وغفل القاضي أبو بكر بن العربي فقال : زاد الترمذي على الصحيحين بالأمر بالصلاة انتهى ، وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال « حدثنا قتيبة حدثنا ليث وحدثنا ابن رمح أنبأنا الليث عن أبي الزبير عن جابر رفعه إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليصق على يساره ثلاثاً وليستعد بالله من الشيطان ثلاثاً وليتحول عن جنبه الذي كان عليه » وقال قبل ذلك « حدثنا قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير كلهم عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد » يعني عن أبي سلمة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وزاد ابن رمح في هذا الحديث « وليتحول عن جنبه الذي كان عليه » وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث الليث عن أبي الزبير كما اتفق عليه قتيبة وابن رمح ، وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة ، وفي الجملة فتكمل الآداب ستة الأربعة الماضية والصلاة والتحول ، ورأيت في بعض الشروح . ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستنداً فإن كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة ولا يقربك شيطان فيتجه وينبغي أن يقرأها في صلاته المذكورة ، وسيأتي ما يتعلق بآداب العابر ، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور : فأما الاستعاذة بالله من شرها فواضح وهي مشروعة عند كل أمر يكره ، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يخيل بها لقصد تحزين الأدمي والتهويل عليه كما تقدم ، وأما التفل فقال عياض : أمر به طرداً للشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تحقيراً له واستقذاراً ، وخصت به اليسار لأنها محل الأقدار ونحوها . قلت : والتثليل للتأكيد . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : فيه إشارة إلى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعه عنها وعبر في بعض الروايات بالبصاق إشارة ، إلى استقذاره ، وقد ورد بثلاثة ألفاظ النفث والتفل والبصق ، قال النووي في

الكلام على النفث في الرقية تبعاً لعياض : اختلف في النفث والتفل فقيل هما بمعنى ولا يكونان إلا بريق ، وقال أبو عبيد : يشترط في التفل ريق يسير ولا يكون في النفث ، وقيل عكسه ، وسئلت عائشة عن النفث في الرقية فقالت : كما ينفث آكل الزبيب لا ريق معه . قال : ولا اعتبار بما يخرج معه من بلة بغير قصد ، قال : وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب « فجعل يجمع بزاقه » قال عياض : وفائدة التفل التبرك بتلك الرطوبة والهواء والنفث للمباشر للرقية المقارن للذكر الحسن كما يتبرك بغسالة ما يكتب من الذكر والأسماء ، وقال النووي أيضاً : أكثر الروايات في الرؤيا « فلينفث » وهو نفخ لطيف بلا ريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازاً . قلت : لكن المطلوب في الموضوعين مختلف ، لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم ، والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتقاره واستقذاره كما نقله هو عن عياض كما تقدم ، فالذي يجمع الثلاثة الحمل على التفل فإنه نفخ معه ريق لطيف ، فبالنظر إلى النفخ قيل له نفث وبالنظر إلى الريق قيل له بصاق . قال النووي وأما قوله « فإنها لا تضره » فمعناه أن الله جعل ما ذكر سبباً للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية للمال انتهى . وأما الصلاة فلما فيها من التوجه إلى الله واللجأ إليه ، ولأن في التحرم بها عصمة من الأسواء وبها تكمل الرغبة وتصح الطلبة لقرب المصلى من ربه عند سجوده ، وأما التحول فللتفاؤل بتحول تلك الحال التي كان عليها . قال النووي : وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات الأحاديث . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث الاقتصار على واحدة ، نعم أشار المهلب إلى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وكأنه أخذه من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ فيحتاج مع الاستعاذة إلى صحة التوجه ولا يكفي إمرار الاستعاذة باللسان ، وقال القرطبي في « المفهم » : الصلاة تجمع ذلك كله ، لأنه إذا قام فصلى تحول عن جنبه وبصق ونفث عند المضمضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال إليه فيكفيه الله شرها بمنه وكرمه . وورد في صفة التعوذ من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي قال : « إذا رأى أحدكم في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ : أعوذ بما عادت به ملائكة الله ورسوله من شر رؤيائى هذه أن يصيبني فيها ما أكره في ديني ودنياي » ، وورد في الاستعاذة من التهويل في المنام ما أخرجه مالك قال : « بلغني أن خالد بن الوليد قال : يا رسول الله إني أروع في المنام فقال : قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر غضبه وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون » وأخرج النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « كان خالد بن الوليد يفرع في منامه » فذكر نحوه وزاد في أوله « إذا اضطجعت فقل : باسم الله » فذكره ، وأصله عند أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، واستثنى الداودي من عموم قوله « إذا رأى ما يكره » ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع إنذاراً كما تقع تبشيراً وفي الإنذار نوع ما يكرهه الرائي فلا يشرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستعاذة ونحوها ، واستند إلى ما ورد من مرأى النبي صلى الله عليه وسلم كالبقر التي تنحر ونحو ذلك ، ويمكن أن يقال : لا يلزم من ترك الاستعاذة في الصادقة أن لا يتحول عن جنبه ولا أن لا يصل ، فقد يكون ذلك سبباً لدفع مكروه الإنذار مع حصول مقصود الإنذار ، وأيضاً فالمنذورة قد ترجع إلى معنى المبشرة لأن من أنذر بما سيقع له ولو كان لأيسره أحسن حالاً ممن هجم عليه ذلك فإنه يترعج ما لا يترعج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفاً عنه ورفقاً به ، قال الحكيم الترمذي : الرؤيا الصادقة



أصلها حق تخبر عن الحق وهو بشرى وإنذار ومعاقبة لتكون عوناً لما ندب إليه ، قال : وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به نبيها من الوحي ولكثرة من في أمته من الصديقين من المحدثين بفتح الدال وأهل اليقين . فاكتفوا بكثرة الإلهام والملهمين عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين . وقال القاضي عياض : يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها ، كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل ، وأما كتبتها مع أنها قد تكون صادقة فخفيت حكمته ، ويحتمل أن يكون لمخافة تعجيل اشتغال سر الرائي بمكروهه تفسيرها ، لأنها قد تبطئ فإذا لم يخبر بها زال تعجيل روعها وتخويفها ويبقى إذا لم يعبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً ، أو الرجاء في أنها من الأضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه . واستدل بقوله : « ولا يذكرها على أن الرؤيا تقع على ما يعبر به » وسيأتي البحث في ذلك في « باب إذا رأى ما يكره » إن شاء الله تعالى ، واستدل به على أن للوهم تأثيراً في النفوس لأن التفل وما ذكر معه يدفع الوهم الذي يقع في النفس من الرؤيا ، فلو لم يكن للوهم تأثير لما أُرشد إلى ما يدفعه ، وكذا في النهي عن التحديث بما يكره لمن يكره والأمر بالتحديث بما يجب لمن يجب .

قوله في حديث أبي سعيد ( وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان ) ظاهر الحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي ، ويؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان ، وعلى هذا ففي قول أهل التعبير ومن تبعهم أن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون إنذاراً نظراً ، لأن الإنذار غالباً يكون فيما يكره الرائي ، ويمكن الجمع بأن الإنذار لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره ، وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرؤيا ومما تعبر به وقال القرطبي في « المفهم » : ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرؤيا يعني ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحزين هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تحيلات الشيطان ، فإذا استعاذ الرائي منه صادقاً في التجائه إلى الله وفعل ما أمر به من التفل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء .، وقيل بل الخبر على عمومته فيما يكرهه الرائي بتناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدعاء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره ، ولكن الأسباب عادات لا موجودات ، وأما ما يرى أحيانا مما يعجب الرائي ولكنه لا يجده في اليقظة ولا ما يدل عليه فإنه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الخاطر به مشغولاً قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع .

#### ٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

٦٩٨٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ - وَأُنْتِ عَلَيْهِ خَيْرٌ لِقِيَّتِهِ بِالْإِمَامَةِ - عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ « عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ ، وَالْحَلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْهُ وَلْيَصْنَعْ عَنِ شِمَالِهِ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ » .

وعن أبيه قال حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. مثله .

٦٩٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ » .

٦٩٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : رَأَى الْمُؤْمِنُ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ » . وَرَوَاهُ ثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشُعَيْبٌ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

[ الحديث ٦٩٨٨ - طرفه في : ٧٠١٧ ] .

٦٩٨٩ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ » .

قوله ( باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب ، فكأنه حمل الرواية الأخرى بلفظ « رؤيا المؤمن » على هذه المقيدة ، وسقطت هذه الترجمة للنسفي وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله ، وذكر فيه خمسة أحاديث :

الحديث الأول ، قوله ( حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأثنى عليه خيراً لقفته بالجمامة ) هكذا للأكثر ، وفي رواية القاسبي بعد قوله خيراً « قال لقفته بالجمامة » وفاعل أثنى هو مسدد وهي جملة حالية كأنه قال أثنى عليه خيراً حال تحديده عنه ، وقد أثنى عليه أيضاً إسحق بن أبي إسرائيل فيما أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال « حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين » .

قوله ( عن أبيه ) هو عطف على السند الذي قبله ، ففي رواية إسحق بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلمة قال : « وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلمة وتقدم في صفة إبليس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وحده عن أبي قتادة » وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد كرواية البخاري عن مسدد ، ومن طريق إبراهيم الحري عن مسدد بهذا السند فقال عن أبي هريرة بدل أبي قتادة ، ولعله كان عند أبي سلمة عنهما ، وكان عند مسدد على الوجهين ، فقد أخرجه ابن عدي من رواية إسحق بن أبي إسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال عن أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة أخرى ، وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث « رؤيا الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » أخرجه مسلم .

قوله ( الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا حلم أحدكم ) تقدم شرحه في الباب الذي قبله مستوفى ، وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء ، وأخذ الزركشي فقال : إدخاله في هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذي قبله ، قلت : وقد وقع ذلك في رواية النسفي كما أشرت إليه ، ويجاب عن صنيع الأكثر بأن وجه دخوله في هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التي من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة ، وأشار البخاري مع ذلك إلى ما وقع في بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، فقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه وقع في رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة في هذا الحديث من الزيادة « ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » .

الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا غندر ) هو محمد بن جعفر .

**قوله ( عن أنس )** في رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور « سمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة ، وقد خالف قتادة غيره فلم يذكرها عبادة في السند وهو الحديث الثالث حديث أنس .  
**قوله ( ورواه ثابت وحيد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم )** أى بغير واسطة ، فأما رواية ثابت فتأتى موصولة بعد خمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلو حديث أوله « من رأى في المنام فقد رأى » وقال فيه « ورؤيا المؤمن » ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك ، وأخرجها البزار وقال لا نعلم رواه عن ثابت إلا شعبة ، ورواية عبد العزيز ترد عليه ، ووقع في أطراف المزى أن البخارى أخرجه في التعبير معلقاً فقال : رواه شعبة عن ثابت ، ولم أر ذلك في البخارى ، وأما رواية حميد فوصلها أحمد عن محمد بن أبى عدى عنه ولفظ المتن مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق وهو ابن عبد الله بن أبى طلحة فتقدمت قريباً وأما رواية شعيب وهو ابن الحبحاب بمهملتين مفتوحتين وموحدتين الأولى ساكنة فرويناها موصولة في « كتاب الروح لأبى عبد الله بن منده » من طريق عبد الوارث بن سعيد وفي الجزء الرابع من فوائد أبى جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل حميد وأشار الدارقطنى إلى أن الطريقتين صحيحان .

الحديث الرابع ، حديث أبى هريرة من رواية الزهرى عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه مثل قتادة ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد في أوله أن التى للتأكيد ، وأخرجه من طريق أبى صالح عن أبى هريرة بلفظ أبى سعيد آخر أحاديث الباب ، ومن طريق أبى سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبى هريرة بلفظ « رؤيا الرجل الصالح » بدل لفظ المؤمن .

الحديث الخامس ، حديث أبى سعيد من رواية ابن أبى حازم والدراوردى واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبى حازم سلمة بن دينار واسم والد الدراوردى محمد بن عبيد ويزيد شيخهما هو المعروف بابن الهاد والسند كله مدينون ولفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم .

**قوله ( من النبوة )** قال بعض الشراح كذا هو في جميع الطرق وليس في شىء منها بلفظ « من الرسالة » بدل « من النبوة » قال وكان السر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة بتبليغ الأحكام للمكلفين بخلاف النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المغيبات وقد يقرر بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتى بحكم جديد يخالف لمن قبله ، فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبى صلى الله عليه وسلم في المنام فأمره بحكم يخالف حكم الشرع المستقر في الظاهر أنه لا يكون مشروعاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسيأتى بسط هذه المسألة في الكلام على حديث « من رأى في المنام فقد رأى » إن شاء الله تعالى .

## ٥ - باب المبشرات

٦٩٩٠ - **حدثنا أبو اليمان** أخبرنا شعيب عن الزهرى حدثنى سعيد بن المسيب « أن أباً هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لم يبق من النبوة إلا المبشرات . قالوا : وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة » .

**قوله** (باب المبشرات) بكسر الشين المعجمة جمع مبشرة وهي البشرية ، وقد ورد في قوله تعالى ﴿ لهم البشرى في الحياة الدنيا ﴾ هي الرؤيا الصالحة ، أخرجه الترمذى وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواته ثقات إلا أن أبى سلمة لم يسمعه من عبادة ، وأخرجه الترمذى أيضاً من وجه آخر عن أبى سلمة قال : « نبئت عن عبادة » وأخرجه أيضاً هو وأحمد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة ، وذكر ابن أبى حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف ، وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر مثله ، وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبى هريرة عند الطبرى وعن عبد الله بن عمرو عند أبى يعلى .

**قوله** ( لم يبق من النبوة إلا المبشرات ) كذا ذكره باللفظ الدال على المضى تحقيقاً لوقوعه والمراد الاستقبال أى لا يبقى ، وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للعهد والمراد نبوته ، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بى إلا المبشرات ، ثم فسرها بالرؤيا ، وصرح به في حديث عائشة عند أحمد بلفظ « لم يبق بعدى » وقد جاء في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم كشف الستارة ورأسه معصوب في مرضه الذى مات فيه والناس صفوف خلف أبى بكر فقال : يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له » الحديث ، وللنسائى من رواية زفر بن صعصعة عن أبى هريرة رفعه أنه « ليس يبقى بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة » وهذا يؤيد التأويل الأول ، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة ، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كمن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، رافعاً صوته لا يسمى مؤذناً ولا يقال إنه أذن وإن كانت جزءاً من الأذان ، وكذا لو قرأ شيئاً من القرآن وهو قائم لا يسمى مصلياً وإن كانت القراءة جزءاً من الصلاة ، ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعدها زأى الكعبية قالت : « سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : ذهبت النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولأحمد عن عائشة مرفوعاً « لم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا » وله وللطبرانى من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعاً « ذهبت النبوة وبقيت المبشرات » ولأبى يعلى من حديث أنس رفعه « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبى ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة » قال المهلب ما حاصله : التعبير بالمبشرات خرج للأغلب ، فإن من الرؤيا ما تكون منذرة وهي صادقة يريها الله للمؤمن رفقاً به ليستعد لما يقع قبل وقوعه . وقال ابن التين : معنى الحديث أن الوحى ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرؤيا ، ويرد عليه الإلهام فإن فيه إخباراً بما سيكون ، وهو للأنبياء بالنسبة للوحى كالرؤيا ، ويقع لغير الأنبياء كما في الحديث الماضى في مناقب عمر « قد كان فيمن مضى من الأمم محدثون » وفسر المحدث بفتح الدال بالملمهم بالفتح أيضاً ، وقد أخبر كثير من الأولياء عن أمور مغيبة فكانت كما أخبروا ، والجواب أن الحصر في المنام لكونه يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الإلهام فإنه مختص بالبعث ، ومع كونه مختصاً فإنه نادر ، فإنما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه ، ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن يكن » وكان السر في

نور الإلهام في زمنه وكثرته من بعده غلبة الوحي إليه صلى الله عليه وسلم في اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب أن لا يقع لغیره منه في زمانه شيء ، فلما انقطع الوحي بموته وقع الإلهام لمن اختصه الله به للأمن من اللبس في ذلك ، وفي إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتباره مكابرة ممن أنكروه .

٦ - باب رؤيا يوسف ، وقوله تعالى ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين . قال يا بني لا تقصصْ رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيداً ، إنَّ الشيطانَ للإنسانَ عدوٌّ مبين . وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحاق ، إنَّ ربك عليم حكيم ﴾ . وقوله تعالى ﴿ يا أبتِ هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً ، وقد أحسنَ بي إذ أخرجني من السجن وجاءَ بكم من البدو من بعد أن تزغ الشيطانَ بيني وبين إخوتي ، إن ربي لطيف لما يشاء ، إنه هو العليم الحكيم . ربِّ قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض أنتَ ولِي في الدنيا والآخرة توفني مسلماً وأحقني بالصالحين ﴾ . فاطرُ والبديعُ والمبدعُ والبارئُ والخالقُ واحد . من البدو : بادية .

قوله ( باب رؤيا يوسف ) كذا لهم ، ووقع للنسفي « يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم خليل الرحمن » وقوله عز وجل ﴿ إذا قال يوسف لأبيه ﴾ فساق إلى ﴿ ساجدين ﴾ ثم قال : « إلى قوله عليم حكيم » كذا لأبي ذر والنسفي ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها .

قوله ( وقوله تعالى : وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً - إلى قوله - وأحقني بالصالحين ) كذا لأبي ذر والنسفي أيضاً . وساق في رواية كريمة الآيتين ، والمراد أن معنى قوله ﴿ تأويل رؤياي ﴾ أى التى تقدم ذكرها وهى رؤية الكواكب والشمس والقمر ساجدين له ، فلما وصل أبواه وإخوته إلى مصر ودخلوا عليه وهو فى مرتبة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحاً فى شريعتهم فكان التأويل فى الساجدين وكونها حقاً فى السجود ، وقيل التأويل وقع أيضاً فى السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كناية عن الخضوع ، والأول هو المعتمد . وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة فى قوله ﴿ وخرروا له سجداً ﴾ قال « كانت تحية من قبلكم ، فأعطى الله هذه الأمة السلام تحية أهل الجنة » وفى لفظ « وكانت تحية الناس يومئذ أن يسجد بعضهم لبعض » ومن طريق ابن إسحق والثورى وابن جرير وغيرهم نحو ذلك ، قال الطبرى : أرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الإكرام ، واختلف فى المدة التى كانت بين الرؤيا وتفسيرها ، فأخرج الطبرى والحاكم والبيهقى فى الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسى قال « كان بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعون عاماً » وذكر البيهقى له شاهداً عن عبد الله بن شداد وزاد « وإليها ينتهى أمد الرؤيا » وأخرج الطبرى من طريق الحسن البصرى قال : كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفى لفظ ثلاثاً وثمانين سنة ، ومن طريق قتادة خمساً وثلاثين سنة ، ونقل الثعلبى عن ابن مسعود تسعين سنة ، وعن الكلبي اثنتين وعشرين سنة قال وقيل سبعمائة وسبعين ، ونقل ابن إسحق قولاً أنها كانت ثمانية عشر عاماً والأول أقوى والعلم عند الله .

قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسفي .

قوله ( فاطر والبديع والمبدع والبارئ والخالق واحد ) كذا لبعضهم البارئ بالراء ، ولأبي ذر والأكثر البادئ بالدال بدل الراء والهمز ثابت فيهما ، وزعم بعض الشراح أن الصواب بالراء وأن رواية الدال وهم ، وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الأسماء الحسنی كما تقدم في الدعوات ، وفي الأسماء الحسنی أيضاً المبدئ . وقد وقع في العنكبوت ما يشهد لكل منهما في قوله ﴿ أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده — ثم قال — فانظروا كيف بدأ الخلق ﴾ فالأول من الرباعي واسم الفاعل منه مبدئ والثاني من الثلاثي واسم الفاعل منه بادئ وهما لغتان مشهورتان ، وإنما ذكر البخاري هذا استطرادا من قوله في الآيتين المذكورتين ﴿ فاطر السماوات والأرض ﴾ فأراد تفسير الفاطر ، وزعم بعض الشراح أن دعوى البخاري في ذلك الوحدة ممنوعة عند المحققين ، كذا قال ، ولم يرد البخاري بذلك أن حقائق معانيها متوحدة وإنما أراد أنها ترجع إلى معنى واحد وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، وقد ذكرت قول الفراء أن فطر وخلق وخلق بمعنى واحد قبل « باب رؤيا الصالحين » .

قوله ( قال أبو عبد الله : من البدء وبادئه ) كذا وجدته مضبوطاً في الأصل بالهمز في الموضعين وبواو العطف لأبي ذر ، فإن كان محفوظاً ترجحت رواية الدال من قوله والبادئ ، ولغير أبي ذر « من البدو وبادية » بالواو بدل الهمز وبغير همز في بادية وبهاء تأنيث ، وهو أولى لأنه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة ﴿ وجاء بكم من البدو ﴾ ففسرها بقوله بادية أى جاء بكم من البادية ، وذكره الكرماني فقال : قوله من البدو أى قوله ﴿ وجاء بكم من البدو ﴾ أى من البادية ، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البادئ من البدء أى الابتداء أى بادئ الخلق ، فمعنى فاطر بادئ والله أعلم .

٧ - باب رؤيا إبراهيم . وقوله تعالى ﴿ فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى ؟ قال ياأبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين . فلما أسلماً وتله للجبين ونادىناه أن ياإبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين ﴾ . قال مجاهد : أسلماً سلماً ماأمراً به . وتله وضع وجهه بالأرض .

قوله ( باب رؤيا إبراهيم عليه السلام ) كذا لأبي ذر ، وسقط لفظ باب لغيره .

قوله ( وقوله عز وجل : فلما بلغ معه السعي — إلى قوله — نجزي المحسنين ) كذا لأبي ذر وسقط للنسفي ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . قيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولداً أن يذبحه قرباناً فرأى في المنام أن أوف بننرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : فقال إبراهيم لإسحق انطلق بنا نقرب قرباناً وأخذ حبلاً وسكينا ثم انطلق به حتى إذا كان بين الجبال قال : ياأبت أين قربانك ؟ قال : أنت يا بني ، إني أرى في المنام أني أذبحك الآيات ، فقال : اشدد رباطي حتى لا أضطرب ، واكفف ثيابك حتى لا ينتضح عليها من دمي فتراه سارة فتحزن ، وأسرع مر السكين على حلقي ليكون أهون على ، ففعل ذلك إبراهيم وهو يبكي وأمر السكين على حلقه فلم تحز وضرب الله على حلقه صفيحة من نحاس فكبه على جبينه وحز في قفاه ، فذاك قوله ﴿ فلما أسلماً وتله للجبين ونودى أن ياإبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾ فالتفت فإذا هو بكبش فأخذه وحل عن ابنه ، هكذا ذكره السدي ولعله أخذه عن بعض أهل الكتاب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند

صحيح أيضاً عن الزهري عن القاسم قال : اجتمع أبو هريرة وكعب فحدث أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لكل نبي دعوة مستجابة ، فقال كعب : أفلا أخبرك عن إبراهيم ؟ لما رأى أنه يذبح ابنه إسحق قال الشيطان إن لم أفتن هؤلاء عند هذه لم أفتنهم أبداً ، فذهب إلى سارة فقال : أين ذهب إبراهيم بابنك ؟ قالت : في حاجته ، قال : كلا إنه ذهب به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك ، فقالت : أخشى أن لا يطيع ربه ، فجاء إلى إسحق فأجابه بنحوه ، فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه ، فأيس أن يطيعوه . وساق نحوه من طريق سعيد عن قتادة وزاد : أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر ، فأمره جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جمرة ، وكان قتادة أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره مما جاء عن ابن عباس وهو عند أحمد من طريق أبي الطفيل عنه قال : إن إبراهيم لما رأى المناسك عرض له إبليس عند المسعى فسبقه إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فعرض له إبليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب ، وكان على إسماعيل قميص أبيض ، وتم تله للجبين فقال : يا أبت إنه ليس لي قميص تكفنتني فيه غيره فاخلعه ، فنودي من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، فالتفت فإذا هو بكبش أبيض أقرن أعين فذبحه . وأخرج ابن إسحق في «المتبدأ» عن ابن عباس نحوه وزاد : فوالذي نفسي بيده لقد كان أول الإسلام وإن رأس الكبش لمعلق بقرنيه في ميزاب الكعبة . وأخرجه أحمد أيضاً عن عثمان بن أبي طلحة قال «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فواريت قرني الكبش حين دخل البيت» . وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال إن الذبيح إسماعيل ، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن علي وابن عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن ميسرة وزيد بن أسلم ومسروق وسعيد بن جبير في إحدى الروايتين عنه وعطاء والشعبي وكعب الأحبار أن الذبيح إسحق ، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن أنس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن إسحق أن الذبيح إسماعيل ، ويؤيده ما تقدم وحديث «أنا ابن الذبيحين» رويناه في «الخلعيات» من حديث معاوية ، ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأظن ابن القيم في الهدى في الاستدلال لتقويته ، وقرأت بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله في الصافات ﴿وقال إني ذاهب إلى ربي سيهدين﴾ — إلى قوله — إني أرى في المنام أني أذبحك ﴿ وقوله في هود ﴿وامراته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحق﴾ — إلى قوله — وهذا بعلي شيخاً ﴿ قال : ووجه الأخذ منهما أن سياقهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد قومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد ﴿ فبشره بغلام حلیم ، فلما بلغ معه السعى قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك ﴿ والقصة الثانية بعد ذلك بدهر طويل لما شاخ واستبعد من مثله أن يجيء له الولد وجاءته الملائكة عندما أمروا بإهلاك قوم لوط فبشروه بإسحق ، فتعين أن يكون الأول إسماعيل ويؤيده أن في التوراة أن إسماعيل بكره وأنه ولد قبل إسحق . قلت : وهو استدلال جيد وقد كنت أستحسنه وأحتج به إلى أن مر في قوله في سورة إبراهيم ﴿الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحق﴾ فإنه يعكس على قوله إنه رزق إسماعيل في ابتداء أمره وقوته لأن هاجر والدة إسماعيل صارت لسارة من قبل الجبار الذي وهبها لها وإنها وهبتها لإبراهيم لما يئست من الولد فولدت هاجر إسماعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الإشارة إليه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء وولدت بعد ذلك

إسحق واستمرت غيرة سارة إلى أن كان من إخراجها وولدها إلى مكة ما كان ، وقد ذكره ابن إسحق في «المبتدأ» مفصلاً ، وأخرجه الطبري في تاريخه من طريقه ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال : انطلق إبراهيم من بلاد قومه قبل الشام فلقى سارة وهي بنت ملك حران فأمنت به فتزوجها ، فلما قدم مصر وهبها الجبار هاجر ووهبتها له سارة وكانت سارة منعت الولد وكان إبراهيم قد دعا الله أن يهب له ولداً من الصالحين فأخرت الدعوة حتى كبر فلما علمت سارة أن إبراهيم وقع على هاجر حزنت على ما فاتها من الولد . ثم ذكر قصة مجيء الملائكة بسبب إهلاك قوم لوط وتبشيرهم إبراهيم بإسحق فلذلك قال إبراهيم ﴿ الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحق ﴾ ويقال لم يكن بينهما إلا ثلاث سنين ، وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة ، وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في أن الذبيح إسماعيل لأن سارة وإسحق لم يكونا بمكة والله أعلم .

قوله ( وقال مجاهد : أسلما سلما ما أمرا به ، وتله : وضع وجهه بالأرض ) قال الفريابي في تفسيره : حدثنا ورفاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ فلما أسلما ﴾ قال سلما ما أمرا به ، وفي قوله ﴿ وتله للجبين ﴾ قال : وضع وجهه بالأرض قال : لاتذبحني وأنت تنظر في وجهي لئلا ترجمني ، فوضع جبته في الأرض . وأخرج ابن أبي خاتم من طريق السدي قال ﴿ فلما أسلما ﴾ أي سلما لله الأمر ، ومن طريق أبي صالح قال : اتفقا على أمر واحد ، ومن طريق قتادة سلم إبراهيم لأمر الله وسلم إسحق لأمر إبراهيم ، وفي لفظ : أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا فأسلم ابنه لله ، ومن طريق أبي عمران الجوني : تله للجبين كبه لوجهه . ( قتيبه ) : هذه الترجمة والتي قبلها ليس في واحد منهما حديث مسند ، بل اكتفى فيهما بالقرآن ، ولهما نظائر . وقول الكرماني إنه كان في كل منهما بياض ليلحق به حديث يناسبه محتمل مع بعده .

## ٨ - باب التواطؤ على الرؤيا

٦٩٩١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله « عن ابن عمر رضي الله عنه أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وأن أناساً أروها في العشر الأواخر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التمسوها في السبع الأواخر » .

قوله ( باب التواطؤ على الرؤيا ) أي توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم .

قوله ( أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر أن أناساً ) في رواية الكشميني « ناساً » .

قوله ( أروها في العشر الأواخر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التمسوها في السبع الأواخر ) كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن عمر ، وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لكن لفظه « أرى رؤياكم توأطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها » الحديث ، ولم يذكر الجملة الوسطى ، واعترضه الإسماعيلي فقال : اللفظ الذي ساقه خلاف التواطؤ ، وحديث التواطؤ « أرى رؤياكم قد توأطأت على العشر الأواخر » . قلت : لم يلتزم البخاري إيراد الحديث بلفظ التواطؤ وإنما أراد بالتواطؤ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظه أو بمعناه ، وذلك أن أفراد السبع داخلة في أفراد العشر ، فلما رأى قوم أنها في العشر وقوم أنها في السبع كانوا كأنهم توافقوا على السبع فأمرهم بالتماسها في السبع لتوافق الطائفتين عليها ، ولأنه أيسر عليهم ، فجرى البخاري على عادته في إثارة الأخصى على الأجل ، والحديث الذي أشار إليه



تقدم في كتاب قيام الليل من طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر قال « رأيت كأن بيدي قطعة استبرق الحديث » وفيه « وكانوا لا يزالون يقصون على النبي صلى الله عليه وسلم الرؤيا » وفيه « أرى رؤياكم قد تواطأت في العشر الأواخر » الحديث ، ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة .

٩ - باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك لقوله تعالى ﴿ ودخل معه السجن فتيان ، قال أحدهما إني أراي أعصر خمرا ، وقال الآخر إني أراي فوق رأسى خبزاً تأكل الطير منه ، نبئنا بتأويله ، إنا نراك من المحسنين . قال : لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله قبل أن يأتيكما ، ذلكما مما علمني ربى ، إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون . واتبع ملة آباءى إبراهيم وإسحاق ويعقوب ، ما كان لنا أن نشرك بالله من شىء ، ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ، ولكن أكثر الناس لا يشكرون . يا صاحبي السجن أرباب متفرقون ﴾ . وقال الفضيل لبعض الأتباع يا عبد الله ﴿ أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ؟ ما تعبدون من دون الله إلا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ، إن الحكم إلا لله ، أمر أن لا تعبدوا إلا إياه ، ذلك الدين القيم ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون . يا صاحبي السجن أما أحدكم فيسقى ربه خمراً ، وأما الآخر فيصلب فتأكل الطير من رأسه ، قضى الأمر الذى فيه تستفتيان . وقال للذى ظن أنه ناج منهما : أذكرنى عند ربك ، فأنساه الشيطان ذكر ربه ، فلبث في السجن بضع سنين . وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات ، يا أيها الملأ أفتونى في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون . قالوا : أضغاث أحلام ، وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذى نجا منهما وادكر بعد أمة : أنا أنبئكم بتأويله فآرسلون . يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات ، لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون . قال تزرعون سبع سنين دأباً ، فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلاً مما تأكلون . ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون . ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغان الناس وفيه يعصرون . وقال الملك اتئوتى به ، فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك ﴿ و « اذكر » افتعل من ذكرت . « أمة » : قرن . وتقرأ « أمة » : نسيان . وقال ابن عباس : يعصرون الأعناب والدهن . « تحصنون » : تحرسون .

٦٩٩٢ - حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه « عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو لبثت فى السجن مالم يوسف ثم أتانى الداعى لأجبتة » .

قوله ( باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ) تقدمت الإشارة إلى أن الرؤيا الصحيحة وإن اقتصت غالباً بأهل الصلاح لكن قد تقع لغيرهم ، ووقع فى رواية أبى ذر بدل الشرك « الشراب » بضم المعجمة والتشديد جمع شارب ، أو بفتحين مخففاً أى وأهل الشراب والمراد شربة المحرم ، وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن المسجون أعم من أن يكون مفسداً أو مصلحاً ، قال أهل العلم بالتعبير : إذا رأى الكافر أو الفاسق الرؤيا الصالحة فإنها تكون بشرى له بهدائه إلى الإيمان مثلاً أو التوبة

أو إنذاراً من بقاءه على الكفر أو الفسق ، وقد تكون لغيره ممن ينسب إليه من أهل الفضل ، وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والغرور والمكر ونعوذ بالله من ذلك .

**قوله ( وقوله تعالى : ودخل معه السجن فتيان - إلى قوله - ارجع إلى ربك )** كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية ، قال السهيلي : اسم أحدهما شرهم والآخر شرهم كل منهما بمعجمة إحداهما مفتوحة والأخرى مضمومة ، قال وقال الطبري : الذي رأى أنه يعصر خمراً اسمه نبوء ، وذكر اسم الآخر فلم أحفظه . قلت : سماه مغلث بمعجمة ومثلثة وعزاه لابن إسحق في «الابتداء» وبه جزم الثعلبي ، وذكر أبو عبيد البكري في كتاب «المسالك» إن اسم الخباز واشان والساقى مرطس ، وحكوا أن الملك اتهمهما أنهما أرادا سمة في الطعام والشراب فحبسهما إلى أن ظهرت براءة ساحة الساقى دون الخباز ، ويقال إنهما لم يريا شيئاً وإنما أرادا امتحان يوسف ، فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : لم يريا شيئاً وإنما تحاكما لي تجربا ، وفي سنده ضعف . وأخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد : فلما ذكر لهما التأويل قالوا إنما كنا نلعب ، قال : قضى الأمر الآية .

**قوله ( وقال الفضيل إلخ )** وقع لأبي ذر بعد قوله ﴿ ارجع إلى ربك ﴾ وعند كريمة عند قوله ﴿ أرياب متفرقون ﴾ وهو الأليق ، وعند غيرهما بعد قوله «الأعنان» والدهن .

**قوله ( وادكر افعل من ذكرت )** في رواية الكشميनी «من ذكر» وهو من كلام أبي عبيدة قال : اذكر بعد أمة افعل من ذكرت فأدغمت التاء في الذال فحولت دالاً يعني مهملة ثقيلة .

**قوله ( بعد أمة قرن )** هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير آل عمران ، وقال في تفسير يوسف «بعد حين» وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ، ومن طريق سماك عن عكرمة قال «بعد حقبة من الدهر» وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير «بعد سنين» .

**قوله ( ويقراً أمه )** بفتح أوله وميم بعدها هاء منونة نسيان ، أي تذكر بعد أن كان نسي ، وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن عباس وعكرمة والضحاك ، يقال رجل مأموه أي ذاهب العقل ، قال أبو عبيدة : قرىء بعد أمه أي نسيان ، تقول أمهت أمه أمها بسكون الميم قال الشاعر : «أمهت وكنت لا أنسى حديثاً» وقال الطبري : روى عن جماعة أنهم قرأوا «بعد أمه» ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها «بعد أمه» وتفسيرها بعد نسيان ، وساق مثله عن عكرمة والضحاك ، ومن طريق مجاهد نحوه لكن قالها بسكون الميم .

**قوله ( وقال ابن عباس يعصرون الأعنان والدهن )** وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ﴾ يقول الأعنان والدهن ، وفيه رد على أبي عبيدة في قوله إنه من العصرة وهي النحاة فمعنى قوله يعصرون ينجون ، ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول القصة ﴿ إني أراي أعصر خمراً ﴾ وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر : أطلق عصر الخمر باعتبار ما يؤول إليه وهو كقول الشاعر :

الحمد لله العلى المنان صار الثريد في رعوس القضبان

أى السنبل ، فسمى القمح ثريداً باعتبار مايقول إليه ، وأخرج الطبرى عن الضحاك قال : أهل عمان يسمون العنب حمراً ، وقال الأصمعي : سمعت معتمر بن سليمان يقول : لقيت أعربياً معه سلة عنب فقلت مامعك ؟ قال حمر ، وقرأ ابن مسعود «إني أراني أعصر عنباً» أخرجه ابن أبى حاتم بسند حسن ، وكأنه أراد التفسير ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريق عكرمة أن الساقى قال ليوسف : رأيت فيما يرى النائم أنى غرست حبة فنبتت فخرج فيها ثلاث عناقيد فعصرتهن ثم سقيت الملك ، فقال : تمكث في السجن ثلاثاً ثم تخرج فتسقيه أى على عادتك .

**قوله (تحصنون تحرسون)** كذا لهم من الحراسة ، وعند أبى عبيدة في «المجاز» تحرزون بزأى بدل السين من الإحراز ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس تحزنون بخاء معجمة ثم زأى ونونين من الحزن .

**قوله (جويرة)** بالضم مصغر وهو ابن إسماعيل الضبي وروايته عن مالك من الأقران .

**قوله (لولبت في السجن ما لبث يوسف ثم أتاني الداعي لأجته)** كذا أورده مختصراً ، وقد تقدم ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط ، وتقدم شرحه في أحاديث الأنبياء ، وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله «نحن أحق بالشك من إبراهيم» الحديث ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال : مثل حديث يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبى سلمة عن أبى هريرة بطوله ، ومن طريق أبى أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق جويرة بطوله أخرجه كلهم من رواية عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرة بن أسماء ، وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبى مریم رواه عنه فقال «عن أبى سلمة» بدل أبى عبيد وهم فيه فإن المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة ، وكذلك أخرجه من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيداً وأباً عبيد أخبراه به ، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه ، فأخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفعه «لقد عجبت من يوسف وكرمه وصبره حتى سئل عن البقرات العجاف والسمان ، ولو كنت مكانه ماأجبت حتى أشترب أن يخرجونى ، ولقد عجبت منه حين أتاه الرسول - يعنى ليخرج إلى الملك - فقال ارجع إلى ربك ، ولو كنت مكانه ولبت في السجن ما لبث لأسرعت الإجابة ولبادرت الباب ولما ابتغيت العذر ، وهذا مرسل وقد وصله الطبرى من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي بضم المعجمة والزأى عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاد «ولولا الكلمة التى قالها لما لبث في السجن ما لبث» وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء .

١٠ - باب من رأى النبى صلى الله عليه وسلم في المنام

٦٩٩٢ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري حدثنى أبو سلمة «أن أباً هريرة : قال : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : من رآنى في المنام فسيرانى في اليقظة ، ولا يتمثل الشيطان لى» . قال أبو عبد الله : قال ابن سيرين إذا رآه في صورته .

٦٩٩٤ - **حدثنا** معلى بن أسد حدثنا عبد العزيز بن مختار حدثنا ثابت البناني «عن أنس رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : من رآنى في المنام فقد رآنى ، فإن الشيطان لا يتمثل لى ، ورؤيا المؤمن

جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»

٦٩٩٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بن بَكِير حَدَّثَنَا اللَّيْث عن عبيد الله بن أبي جعفر أخبرني أبو سلمة «عن أبي قتادة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان ، فمن رأى شيئاً يكرهه فلينبث عن شماله ثلاثاً وليتعوذ من الشيطان فانها لا تضره ، وإن الشيطان لا يترأى لى» .

٦٩٩٦ - حَدَّثَنَا خالد بن خلى حدثنا محمد بن حرب حدثني الزبيدي عن الزهري قال أبو سلمة «قال أبو قتادة رضى الله عنه : قال النبي صلى الله عليه وسلم : من رأى فقد رأى الحق» . تابعه يونس وابن أخي الزهري .

٦٩٩٧ - حَدَّثَنَا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهاد عن عبد الله بن خباب «عن أبي سعيد الخدري سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من رأى فقد رأى الحق ، فإن الشيطان لا يتكوننى»

قوله ( باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ) ذكر فيه خمسة أحاديث :

الحديث الأول حديث أبي هريرة ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد .

قوله ( أن أبا هريرة قال ) في رواية الإسماعيلي من طريق الزبيدي عن الزهري «أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة» .

قوله ( من رأى في المنام فسيرانى في اليقظة ) زاد مسلم من هذا الوجه «أو فكأنما رأى في اليقظة» هكذا بالشك ووقع عند الإسماعيلي في الطريق المذكورة «فقد رأى في اليقظة» بدل قوله «فسيرانى» ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه . وصححه الترمذى وأبو عوانة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جحيفة «فكأنما رأى في اليقظة» فهذه ثلاثة ألفاظ : فسيرانى في اليقظة ، فكأنما رأى في اليقظة ، فقد رأى في اليقظة وجل أحاديث الباب كالثالثة إلا قوله «في اليقظة» .

قوله ( قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته ) سقط هذا التعليق للنسفي ولأبى ذر وثبت عند غيرهما ، وقد روينا موصولاً من طريق إسماعيل بن إسحق القاضي عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخارى عن حماد بن زيد عن أيوب قال «كان محمد - يعنى ابن سيرين - إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال : صف لى الذى رأيت ، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال : لم تره وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده : فأخرج الحاكم من طريق عاصم بن كليب «حدثني أبى قال : قلت لابن عباس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فى المنام قال : صفه لى ، قال : ذكرت الحسن بن على فشبهته به ، قال : قد رأيت» وسنده جيد . ويعارضه ما أخرجه ابن أبى عاصم من وجه آخر عن أبى هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى فى المنام فقد رأى ، فإنى أرى فى كل صورة» وفى سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لاختلاطه ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن الجمع بينهما بما قاله القاضي أبو بكر ابن العربى : رؤية النبي صلى الله عليه وسلم بصفته المعلومة إدراك على الحقيقة ، ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال ، فإن الصواب أن الأنبياء لا تغيرهم الأرض ، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة وإدراك الصفات إدراك للمثل ، قال وشذ بعض القدرية فقال : الرؤيا لا حقيقة لها أصلاً وشذ بعض الصالحين فزعم

أنها تقع بعيني الرأس حقيقة ، وقال بعض المتكلمين : هي مدركة بعينين في القلب قال وقوله « فسيراني » معناه فسيري تفسير مارأى لأنه حق وغيب ألقى فيه ، وقيل معناه فسيرانى في القيامة ، ولا فائدة في هذا التخصيص ، وأما قوله « فكأنما رآني » فهو تشبيه ومعناه أنه لو رآه في اليقظة لطابق مارآه في المنام فيكون الأول حقا وحقيقة والثاني حقا وتمثيلا ، قال : وهذا كله إذا رآه على صورته المعروفة : فإن رآه على خلاف صفته فهي أمثال ، فإن رآه مقبلا عليه مثلا فهو خير للرأى وفيه وعلى العكس فبالعكس . وقال النووي قال عياض : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فَقَدْ رَأَى أَوْ فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ أَنْ مِنْ رَأَى عَلَى صُورَتِهِ فِي حَيَاتِهِ كَانَتْ رُؤْيَاهُ حَقًّا ، وَمِنْ رَأَى عَلَى غَيْرِ صُورَتِهِ كَانَتْ رُؤْيَاهُ تَأْوِيلًا . وَتَعَقُّبُهُ فَقَالَ : هَذَا ضَعِيفٌ بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَرَاهُ حَقِيقَةً سِوَاءَ كَانَتْ عَلَى صِفَتِهِ الْمَعْرُوفَةِ أَوْ غَيْرِهَا انْتَهَى ، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي مَا يَنَاقِي ذَلِكَ ، بَلِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّهُ يَرَاهُ حَقِيقَةً فِي الْحَالَيْنِ . لَكِنْ فِي الْأُولَى تَكُونُ الرُّؤْيَا مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْبِيرٍ وَالثَّانِيَةِ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْبِيرِ . قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : اِخْتَلَفَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ فَقَالَ قَوْمٌ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَمَنْ رَأَى فِي النَّوْمِ رَأَى حَقِيقَتَهُ كَمَنْ رَأَى فِي الْيَقِظَةِ سِوَاءَ ، قَالَ وَهَذَا قَوْلٌ يَدْرِكُ فِسَادَهُ بِأَوَائِلِ الْعُقُولِ ، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ إِلَّا عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا وَأَنْ لَا يَرَاهُ رَائِيَانِ فِي آنٍ وَاحِدٍ فِي مَكَانَيْنِ وَأَنْ يَحْيَا الْآنَ وَيَخْرُجُ مِنْ قَبْرِهِ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ وَيَخَاطِبُ النَّاسَ وَيَخَاطَبُوهُ وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَخْلُو قَبْرَهُ مِنْ جَسَدِهِ فَلَا يَبْقَى مِنْ قَبْرِهِ فِيهِ شَيْءٌ فَيُزَارُ مَجْرَدَ الْقَبْرِ وَيَسْلَمُ عَلَى غَائِبٍ لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَرَى فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَعَ اتِّصَالِ الْأَوْقَاتِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فِي غَيْرِ قَبْرِهِ ، وَهَذِهِ جَهَالَاتٌ لَا يَلْتَزِمُ بِهَا مِنْ لَهْ أَدْنَى مَسْكَةٍ مِنْ عَقْلِ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : مَعْنَاهُ أَنْ مِنْ رَأَى عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ مِنْ رَأَى عَلَى غَيْرِ صِفَتِهِ أَنْ تَكُونُ رُؤْيَاهُ مِنَ الْأَضْغَاثِ ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَرَى فِي النَّوْمِ عَلَى حَالَةٍ تَخَالَفُ حَالَتَهُ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْأَحْوَالِ اللَّائِقَةِ بِهِ وَتَقَعُ تِلْكَ الرُّؤْيَا حَقًّا كَمَا لَوْ رَوَى مَلَأَ دَارًا بِجِسْمِهِ مَثَلًا فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى امْتِلَاءِ تِلْكَ الدَّارِ بِالْخَيْرِ ، وَلَوْ تَمَكَّنَ الشَّيْطَانُ مِنَ التَّمَثِيلِ بِشَيْءٍ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَوْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ لِعَارِضٍ عَمُومٍ قَوْلُهُ « فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ لِي » فَالْأُولَى أَنْ تَنْزَهُ رُؤْيَاهُ وَكَذَا رُؤْيَاهُ شَيْءٌ مِنْهُ أَوْ مِمَّا يَنْسَبُ إِلَيْهِ عَنِ ذَلِكَ ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْحَرْمَةِ وَأَلْيَقُ بِالْعَصْمَةِ كَمَا عَصِمَ مِنَ الشَّيْطَانِ فِي يَقِظَتِهِ ، قَالَ : وَالصَّحِيحُ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ مَقْصُودُهُ أَنْ رُؤْيَتَهُ فِي كُلِّ حَالَةٍ لَيْسَتْ بَاطِلَةٌ وَلَا أَضْغَاثًا بَلْ هِيَ حَقٌّ فِي نَفْسِهَا وَلَوْ رَوَى عَلَى غَيْرِ صُورَتِهِ فَتُصَوِّرُ تِلْكَ الصُّورَةَ لَيْسَ مِنَ الشَّيْطَانِ بَلْ هُوَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ وَقَالَ وَهَذَا قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ « فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ » أَي رَأَى الْحَقَّ الَّذِي قَصَدَ إِعْلَامَ الرَّأْيِ بِهِ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا وَإِلَّا سَعَى فِي تَأْوِيلِهَا وَلَا يَهْمَلُ أَمْرَهَا لِأَنَّهَا إِمَامٌ بَشَرِيٌّ يَخِيرُ أَوْ يُنَادِرُ مِنْ شَرِّ إِمَامٍ لِيَخْفِيَ الرَّأْيَ وَإِمَامٍ لِيَنْزَجِرَ عَنْهُ وَإِمَامٍ لِيَنْبَهَ عَلَى حُكْمِ يَقَعُ لَهُ فِي دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ . وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ قَوْلُهُ « فسيراني في اليقظة » يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه في الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة فتراه جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم . وقال ابن التين : المراد من آمن به في حياته ولم يره لكونه حينئذ غائبا عنه فيكون بهذا مبشرا لكل من آمن به ولم يره أنه لا يبد أن يراه في اليقظة قبل موته قاله القزاز ، وقال المازري : إن كان المحفوظ « فكأنما رآني في اليقظة » فمعناه ظاهر وإن كان المحفوظ « فسيراني في اليقظة » احتمل أن يكون أراد أهل عصره ممن ساجر إليه فإنه إذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك إليه صلى الله عليه وسلم . وقال القاضي : وقيل معناه سيري تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها ، وقيل معنى الرؤيا في اليقظة أنه سيراه في الآخرة وتعقب بأنه في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يبقى لخصوص رؤيته في

المنام مزية ، وأجاب القاضى عياض باحتمال أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها موجبة لتكرمه في الآخرة وأن يراه رؤية خاصة من القرب منه والشفاعة له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات ، قال : ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه صلى الله عليه وسلم مدة . وحمله ابن أبي جمرة على محمل آخر فذكر عن ابن عباس أو غيره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فبقي بعد أن استيقظ متفكراً في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين ولعلها خالته ميمونة فأخرجت له المرآة التي كانت للنبي صلى الله عليه وسلم فنظر فيها فرأى صورة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ير صورة نفسه ، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفريجها فجاء الأمر كذلك . قلت : وهذا مشكل جداً ولو حمل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولأمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة ، ويعكر عليه أن جمعاً جما رأوه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف ، وقد اشدت إنكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريباً ، وقد تفتن ابن أبي جمرة لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فإن يكن كذلك تبين العدول عن العموم في كل راء ، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فإن خرق العادة قد يقع للزندق بطريق الإملاء والإغواء كما يقع للصديق بطريق الكرامة والإكرام ، وإنما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى . والحاصل من الأجوبة ستة : أحدها أنه على التشبيه والتشيل ، ودل عليه قوله في الرواية الأخرى «فكأنما رآني في اليقظة» . ثانيها أن معناها سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير ، ثالثها أنه خاص بأهل عصره ممن آمن به قبل أن يراه رابعها أنه يراه في المرآة التي كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أبعد المحامل . خامسها أنه يراه يوم القيامة بمزيد خصوصية لا مطلق من يراه حينئذ ممن لم يره في المنام . سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة ويخاطبه ، وفيه ما تقدم من الإشكال . وقال القرطبي : قد تقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للمرئيات لا أنفسها ، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معناها ، فمن الأول رؤياه صلى الله عليه وسلم عائشة وفيه «فإذا هي أنت» فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني رؤيا البقر التي تنحر والمقصود بالثاني التنبيه على معاني تلك الأمور ومن فوائد رؤيته صلى الله عليه وسلم تسكين شوق الرائي لكونه صادقاً في محبته ليعمل على مشاهدته ، وإلى ذلك الإشارة بقوله «فسيراني في اليقظة» أي من رآني رؤية معظم لحرمتي ومشتاق إلى مشاهدتي وصل إلى رؤية محبوبه وظفر بكل مطلوبه ، قال : ويجوز أن يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشريعته ، فيعبر بحسب ما يراه الرائي من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر لي فإن ظهر فهو ثامن .

**قوله ( ولا يتمثل الشيطان لي )** في رواية أنس في الحديث الذي بعده «فإن الشيطان لا يتمثل لي» ومضى في كتاب العلم من حديث أبي هريرة مثله لكن قال «لا يتمثل في صورتي» وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه «إنه لا ينبغى للشيطان أن يتمثل لي» وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى وابن ماجه «إن الشيطان لا يستطيع أن يتمثل لي» وفي حديث أبي قتادة الذي يليه «وإن الشيطان لا يتراءى» بالراء بوزن يتعاطى ، ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي ، وفي رواية غير أبي ذر «يترايا» بزاي وبعد الألف تحتانية ، وفي حديث أبي سعيد في آخر الباب «فإن الشيطان لا يتكونني» أما قوله «لا يتمثل لي» فمعناه «لا يتشبه لي» وأما قوله «في صورتي» فمعناه لا يصير كائناً في مثل صورتي ، وأما قوله «لا يتراءى لي» فرجح بعض الشراح رواية الزاي

عليها أى لا يظهر فى زنى ، وليست الرواية الأخرى ببعيدة من هذا المعنى ، وأما قوله « لا يتكوننى » أى لا يتكون كوفى فحذف المضاف ووصل المضاف إليه بالفعل ، والمعنى لا يتكون فى صورتى ، فالجميع راجع إلى معنى واحد ، وقوله « لا يستطيع » يشير إلى أن الله تعالى وإن أمكنه من التصور فى أى صورة أراد فإنه لم يمكنه من التصور فى صورة النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد ذهب إلى هذا جماعة فقالوا فى الحديث : إن محل ذلك إذا رآه الرأى على صورته التى كان عليها ، ومنهم من ضيق الغرض فى ذلك حتى قال : لا بد أن يراه على صورته التى قبض عليها حتى يعتبر عدد الشعرات البيض التى لم تبلغ عشرين شعرة ، والصواب التعميم فى جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية فى وقت ما سواء كان فى شبابه أو رجوليته أو كهوليته أو آخر عمره ، وقد يكون لما خالف ذلك تعبير يتعلق بالرأى قال المازرى : اختلف المحققون فى تأويل هذا الحديث فذهب القاضى أبو بكر بن الطيب إلى أن المراد بقوله « من رأى فى المنام فقد رأى » أن رؤياه صحيحة لا تكون أضعافاً ولا من تشبيهات الشيطان ، قال : وبعضه قوله فى بعض طرقه « فقد رأى الحق » قال وفى قوله « فإن الشيطان لا يتمثل لى » إشارة إلى أن رؤياه لا تكون أضعافاً . ثم قال المازرى : وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يحيله حتى يحتاج إلى صرف الكلام عن ظاهره ، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى فى مكانين مختلفين معاً فإن ذلك غلط فى صفته وتحيل لها على غير ما هى عليه ، وقد يظن بعض الخيالات مرئيات لكون ما يتخيل مرتبطاً بما يرى فى العادة فتكون ذاته صلى الله عليه وسلم مرئية وصفاته متخيلة غير مرئية ، والإدراك لا يشترط فيه تحديق البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرئى ظاهراً على الأرض أو مدفوناً ، وإنما يشترط كونه موجوداً ، ولم يقم دليل على فناء جسمه صلى الله عليه وسلم ، بل جاء فى الخبر الصحيح ما يدل على بقاءه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التعبير إن من رآه شيخاً فهو عام سلم أو شاباً فهو عام حرب ، ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كما لو رآه أحد يأمره بقتل من لا يحل قتله فإن ذلك يجمل على الصفة المتخيلة لا المرئية . وقال القاضى عياض : يحتمل أن يكون معنى الحديث إذا رآه على الصفة التى كان عليها فى حياته لا على صفة مضادة لحاله ، فإن رأى على غيرها كانت رؤياً تأويل لا رؤياً حقيقة ، فإن من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج إلى تأويل . وقال النووى : هذا الذى قاله القاضى ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازرى ، وهذا الذى رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المعبرين اعتباره ، والذى قاله القاضى توسط حسن ، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازرى بأن تكون رؤياه على الحالين حقيقة لكن إذا كان على صورته كأن يرى فى المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تعبير وإذا كان على غير صورته كان النقص من جهة الرأى لتخيله الصفة على غير ما هى عليه ويحتاج ما يراه فى ذلك المنام إلى التعبير ، وعلى ذلك جرى علماء التعبير فقالوا : إذا قال الجاهل رأيت النبى صلى الله عليه وسلم فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية وإلا فلا يقبل منه ، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هى ، فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر : من رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرأى وكال جاهه وظفره بمن عاداه ، ومن رآه متغير الحال عابساً مثلاً فذلك دال على سوء حال الرأى ، ونحاً الشيخ أبو محمد بن أبى حمزة إلى ما اختاره النووى فقال بعد أن حكى الخلاف : ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه فى صورة حسنة فذاك حسن فى دين الرأى وإن كان فى جارحة من جوارحه شين أو نقص فذاك خلل فى الرأى من جهة الدين ، قال : وهذا هو الحق ، وقد جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب ، وبه تحصل الفائدة الكبرى فى رؤياه حتى يتبين للرأى هل عنده خلل أو لا ، لأنه صلى الله عليه وسلم نورانى مثل

المرأة الصقيلة ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن حال لا نقص فيها ولا شين ، وكذلك يقال في كلامه صلى الله عليه وسلم في النوم أنه يعرض على سنته فما وافقها فهو حق وما خالفها فالخلل في سمع الرائي ، فرؤيا الذات الكريمة حق والخلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره ، قال : وهذا خير ما سمعته في ذلك . ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال : خص الله نبيه بعموم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور في صورته لئلا يتدفع بالكذب على لسانه في النوم ، ولما خرق الله العادة للأنبياء للدلالة على صحة حالهم في اليقظة واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله ، إذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق والباطل ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة ، حمى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره وإلقائه وكيدته ، وكذلك حمى رؤياهم أنفسهم ورؤيا غير النبي للنبي عن تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح لا ريب فيه ، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك . قلت : ويظهر لي في التوفيق بين جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة ، وعلى ذلك فتفاوت رؤيا من رآه فمن رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تعبير وعليها ينزل قوله « فقد رأى الحق ومهما نقص من صفاته فيدخل التأويل بحسب ذلك ، ويصح إطلاق أن كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك فقد رآه حقيقة .

( تنبيه ) : جوز أهل التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً ولم يجروا فيها الخلاف في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأمر قابلة للتأويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة بالسيد وتارة بالرئيس في أي فن كان ، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته ممتنعاً وجميع من يعبر به يجوز عليهم الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً ، بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فإذا رؤى على صفته المتفق عليها وهو لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج إلى تعبير . وقال الغزالي : ليس معنى قوله « رآني » أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثلاً صار ذلك المثال آلة يتأدى بها المعنى الذي في نفسي إليه ، وكذلك قوله « فسيراني في اليقظة » ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني ، قال : والآلة تارة تكون حقيقة وتارة تكون خيالية ، والنفس غير المثال المتخيل ، فما رآه من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فإن ذاته منزهة عن الشكل والصورة ولكن تنتهي تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثال حقاً في كونه واسطة في التعريف فيقول الرائي رأيت الله تعالى في المنام لا يعني أنني رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره . وقال أبو قاسم القشيري ما حاصله : إن رؤياه على غير صفته لا تستلزم إلا أن يكون هو ، فإنه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزّه عن ذلك لا يقدر في رؤيته بل يكون لتلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطي : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة إلى وقار الرائي وغير ذلك . وقال الطيبي : المعنى من رآني في المنام بأي صفة كانت فليستبشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله وهي مبشرة لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فإن الشيطان لا يتمثل لي ، وكذا قوله « فقد رأى الحق » أي رؤية الحق لا الباطل ، وكذا قوله « فقد رآني » فإن الشرط والجزاء إذا اتحد دل على الغاية في الكمال ، أي فقد رآني رؤيا ليس بعدها شيء . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ماملخصه : إنه يؤخذ من قوله « فإن الشيطان لا يتمثل لي » أن من تمثلت صورته صلى الله عليه وسلم في خاطره من أرباب



القلوب وتصورت له في عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقاً ، بل ذلك أصدق من مرأى غيرهم لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى . وهذا المقام الذي أشار إليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء ، ولكن لم أر في شيء من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة ، وقد قيل في الفرق بينهما أن المنام يرجع إلى قواعد مقررّة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد ، بخلاف الإلهام فإنه لا يقع إلا للخواص ولا يرجع إلى قاعدة يميز بها بينه وبين لمة الشيطان ، وتعقب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذي يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، فهذا إن ثبت كان فارقاً واضحاً ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك ، قال أبو المظفر بن السمعاني في «القواطع» بعد أن حكى عن أنى زيد الدبوسى من أئمة الخنفيه أن الإلهام ما حرك القلب لعلم يدعو إلى العمل به من غير استدلال : والذي عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها في باب المباح ، وعن بعض المبتدعة أنه حجة واحتج بقوله تعالى ﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾ ويقول ﴿وأوحى ربك إلى النحل﴾ أى ألهمها حتى عرفت مصالحها ، فيؤخذ منه مثل ذلك للآدمى بطريق الأولى ، وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله صلى الله عليه وسلم «اتقوا فراسة المؤمن» وقوله لو ابصه «ما حاك في صدرك فدعه وإن أفتوك» فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى ، وقوله «قد كان في الأمم محدثون» فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحي باطن ، وإنما حرمه العاصى لاستيلاء وحي الشيطان عليه ، قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحججة والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وذم الأمانى والهواجس والظنون وهى كثيرة مشهورة ، وبأن الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس ، وكل شيء احتمال أن لا يكون حقاً لم يوصف بأنه حق ، قال : والجواب عن قوله ﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾ أن معناه عرفها طريق العلم وهو الحجج ، وأما الوحي إلى النحل فنظيره في الآدمى فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش ، وأما الفراسة فنسلمها لكن لا نجعل شهادة القلب حجة لأننا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى ملخصاً . قال ابن السمعاني : وإنكار الإلهام مردود ، ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يرده فهو مقبول ، وإلا فمردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويقوى به رأيه ، وإنما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا يعرف أصله ، ولا نزع أنه حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحججة انتهى . ويؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن النائم لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد ، أو لا بد أن يعرضه على الشرع الظاهر ، فالثانى هو المعتمد كما تقدم .

( تنبيه ) : وقع في المعجم الأوسط للطبرانى من حديث أبى سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه لكن زاد فيه «ولا بالكعبة» وقال : لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث .

الحديث الثانى حديث أنس ، قوله ( من رأى فى المنام فقد رأى ) هذا اللفظ وقع مثله فى حديث أبى هريرة كما مضى فى كتاب العلم وفى كتاب الأدب ، قال الطيبى : اتحد فى هذا الخبر الشرط والجزاء فدل على التناهى فى المبالغة ، أى من رأى فقد رأى حقيقتى على كالمها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى بل هى رؤيا كاملة ، ويؤيده قوله فى حديثى أبى قتادة وأبى سعيد «فقد رأى الحق» أى رؤية الحق لا الباطل وهو يرد

ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله « من رأى في المنام فسيراني في اليقظة » والذي يظهر لي أن المراد من رأى في المنام على أى صفة كانت فليستبشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله لا الباطل الذي هو الحلم فإن الشيطان لا يتمثل لي .

**قوله ( فإن الشيطان لا يتمثل لي )** قد تقدم بيانه ، وفيه « ورؤيا المؤمن جزء » الحديث ، وقد سبق قبل خمسة أبواب .

الحديث الثالث حديث أبي قتادة « الرؤيا الصالحة من الله » وسيأتى شيء من شرحه في « باب الحلم من الشيطان » وفيه « فإن الشيطان لا يتراءى لي » وقد ذكرت مافيه .

الحديث الرابع حديث أبي قتادة « من رأى فقد رأى الحق » أى المنام الحق أى الصدق ، ومثله في الحديث الخامس ، قال الطيبى : الحق هنا مصدر مؤكد أى فقد رأى رؤية الحق ، وقوله « فإن الشيطان لا يتمثل لي » لتتميم المعنى والتعليل للحكم .

**قوله ( تابعه يونس )** يعنى ابن يزيد ( وابن أخى الزهرى ) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، يريد أنهما روياه عن الزهرى كما رواه الزبيدى ، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلماً وصلهما من طريقهما وساقه على لفظ يونس وأحال برواية ابن أخى الزهرى عليه ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبى خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه « من رأى في المنام فقد رأى الحق » وقال الإسماعيلى : وتابعهما شعيب بن أبى حمزة عن الزهرى . قلت : وصله الذهلى في « الزهريات » . الحديث الخامس حديث أبى سعيد « من رأى فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتكونى » وقد تقدم مافيه ، وابن الهاد في السند هو يزيد بن عبد الله بن أسامة ، قال الإسماعيلى : ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهاد قال : ولم أره يعنى البخارى ذكر عنه أى عن يحيى بن أيوب حديثاً برأسه إلا استدلالاً - أى متابعة - إلا في حديث واحد ذكره في النذور من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير عن عقبة بن عامر في قصة أخته . قلت : والحديث المذكور أخرجه البخارى عن أبى عاصم عن ابن جريج بهذا السند ، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أوردته في كتاب الحج عن أبى عاصم ، وليس كما قال الإسماعيلى إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالاً فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبى أيوب فكان لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبى حبيب فأشار البخارى إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث ، وظهر بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالاً بل بمتابعة سعيد بن أبى أيوب .

## ١١ - باب رؤيا الليل . رواه سمرة

٦٩٩٨ - حدثنا أحمد بن المقدم العجلي حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوى حدثنا أيوب عن محمد « عن أبى هريرة قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : أعطيت مفاتيح الكلم ، ونصرت بالرعب . وبيننا أنا نائم البارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وضعت في يدي » . قال أبو هريرة : فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تنتقلونها .

٦٩٩٩ - حَدَّثَنَا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع «عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أراني الليلة عند الكعبة ، فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال ، له لمة كأحسن ما أنت راء من اللمم ، قد رجلها تقطر ماء ، متكئاً على رجلين - أو على عواتق رجلين - يطوف بالبيت ، فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح بن مريم . ثم إذا أنا برجل جعد ققط أعور العين اليمنى كأنها عنة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح الدجال»

٧٠٠٠ - حَدَّثَنَا يحيى حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله «أن ابن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني أريت الليلة في المنام ...» وساق الحديث . وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله أن ابن عباس - أو أبا هريرة - عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري «كان أبو هريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم» . وكان معبر لا يسنده حتى كان بعد .

[ الحديث ٧٠٠٠ - طرفه في : ٧٠٤٦ ]

**قوله ( باب رؤيا الليل )** أى رؤيا الشخص في الليل هل تساوى رؤياه بالنهار أو تتفاوتان ، وهل بين زمان كل منهما تفاوت ؟ وكأنه يشير إلى حديث أبى سعيد «أصدق الرؤيا بالأسحار» أخرجه أحمد مرفوعاً وصححه ابن حبان ، وذكر نصر بن يعقوب الدينورى أن للرؤيا أول الليل يبطئ تأويلها ومن النصف الثانى يسرع بتفاوت أجزاء الليل وأن أسرعها تأويلاً رؤيا السحر ولا سيما عند طلوع الفجر ، وعن جعفر الصادق أسرعها تأويلاً رؤيا القبولة . وذكر فيه أربعة أحاديث :

**الأول قوله ( رواه سمرة )** يشير إلى حديثه الطويل الآتى في آخر كتاب التعبير وفيه «أنه أتانى الليلة آتياً» وسيأتى الكلام عليه هناك .

الحديث الثانى ، **قوله ( عن محمد )** هو ابن سيرين ، وصرح به فى رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخارى فيه عند أبى نعيم ، والسند كله بصريون .

**قوله ( أعطيت مفاتيح الكلم ، ونصرت بالرعب )** كذا فى هذه الرواية ، وقد أخرجه الإسماعيلى عن الحسن بن سفيان وعبد الله بن يس كلاهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخارى فيه بلفظ «أعطيت جوامع الكلم» وأخرجه عن أبى القاسم البغوى عن أحمد بن المقدم باللفظ الذى ذكره البخارى ، ووقع فى رواية أسلم بن سهل بلفظ «فواتح الكلم» وسيأتى بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبى هريرة بلفظ «بعثت بجوامع الكلم» قال البغوى فيما ذكره عنه الإسماعيلى : لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن .

**قوله ( وبيننا أنا نائم البارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض )** سيأتى شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى فى كتاب الاعتصام .

الحديث الثالث حديث ابن عمر فى رؤيته صلى الله عليه وسلم المسيح بن مريم والمسيح الدجال .

قوله ( أراني الليلة عند الكعبة ) سيأتي في « باب الطواف بالكعبة » من وجه آخر عن ابن عمر بلفظ « بينا أنا نائم رأيتني أطواف بالكعبة » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى .

الحديث الرابع . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن عبد الله بن بكير .

قوله ( أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أريت الليلة في المنام ) وساق الحديث . كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين باباً عن يحيى بن بكير بهذا السند بتمامه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى .

قوله ( وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين الخ ) أما متابعة سليمان بن كثير فوصلها مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه ، ووقع لنا بعلو في مسند الدارمي ، وأما متابعة ابن أخي الزهري فوصلها الذهلي في « الزهريات » . وأما متابعة سفيان بن حسين فوصلها أحمد بن يزيد بن هارون عنه .

قوله ( وقال الزبيدي عن الزهري ) فذكره بالشك في ابن عباس أو أبي هريرة قلت : وصلها مسلم أيضاً .

قوله ( وقال شعيب وإسحق بن يحيى عن الزهري كان أبو هريرة يحدث ) قلت : وصلهما الذهلي في « الزهريات » .

قوله ( وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد ) وصله إسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس ولكن قال « عن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث » قال إسحق « قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس » يعني ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله في السند حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس فكان لا يشك فيه بعد ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع ، وأفاد الإسماعيلي فيه اختلافاً آخر عن الزهري فساقه من رواية صالح بن كيسان عنه فقال « عن سليمان ابن يسار عن ابن عباس » والمحفوظ قول من قال « عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة » .

١٢ - باب رؤيا النهار . وقال ابن عون عن ابن سيرين : رؤيا النهار مثل رؤيا الليل .

٧٠٠١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع أنس ابن مالك يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان - وكانت تحت عبادة ابن الصامت ، فدخل عليها يوماً ، فأطعمته وجعلت تغلى رأسه فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم استيقظ وهو يضحك .. »

٧٠٠٢ - « قالت : فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة - أو مثل الملوك على الأسرة - شك إسحاق - قالت : فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم وضع رأسه ثم استيقظ وهو يضحك ، فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : أناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله - كما قال في الأولى - قالت : فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : أنت من الأولين . فركبت البحر في

زمان معاوية بن أبي سفيان ، فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت .

**قوله ( باب رؤيا النهار )** كذا لأبي ذر ، ولغيره « باب الرؤيا بالنهار » .

**قوله ( وقال ابن عون )** هو عبد الله ( عن ابن سيرين ) هو محمد .

**قوله ( رؤيا النهار مثل الليل )** في رواية السرخسي « مثل رؤيا الليل » وهذا الأثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبير له من طريق مسعده بن اليسع عن عبد الله بن عون به ذكر ذلك مغلطاً . قال القيرواني : ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال . وقال المهلب نحوه ، وقد تقدم نحو ما نقل عن بعضهم في التفاوت ، وقد يتفاوتان أيضاً في مراتب الصدق . وذكر في الباب حديث أنس في قصة نوم النبي صلى الله عليه وسلم عند أم حرام وفيه « فدخل عليها يوماً فأطعمته وجعلت تفلّي رأسه فنام » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان في « باب من رأى قوماً فقال عندهم » أى من القائلة ، وذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلاً على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركمت البحر زمن معاوية ، وفيه نظر لأن المراد بزمنه زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان ، مع أنه لا تعرض في الحديث إلى إثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه إخبار بما سيكون فكان كما أخبر ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكثرهم على طريقة الملوك ولو سموا خلفاء ، والله أعلم .

### ١٣ - باب رؤيا النساء

**٧٠٠٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ** « أن أم العلاء - امرأة من الأنصار بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - أخبرته أنهم اقتسموا المهاجرين قرعة ، قالت : فطار لنا عثمان بن مظعون وأنزلناه في أبياتنا ، فوجع وجعه الذي توفي فيه ، فلما توفي غسل وكفن في أثوابه دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما يدريك أن الله أكرمك ؟ فقلت : بأبي أنت يا رسول الله فمتى يكرمه الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما هو فوالله لقد جاءه اليقين ، والله إني لأرجو له الخير ، ووالله ما أدري - وأنا رسول الله - ماذا يفعل بي . فقالت : والله لا أزكى بعده أحداً أبداً » .

**٧٠٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا وَقَالَ « مَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِهِ »** . قالت : وأحزنتني فمت ، فرأيت لعثمان عيناً تجرى ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ذلك عمله » **قوله ( باب رؤيا النساء )** تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك ، وذكر أيضاً أن المرأة إذا رأت ما ليست له أهلاً فهو لزوجها . وكذا حكم العبد لسيدته كما أن رؤيا الطفل لأبويه ، وذكر ابن بطال الاتفاق على أن رؤيا المؤمنة الصالحة داخلة في قوله « رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة » وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياها له العين الجارية ، وقد مضى شرحه في أوائل الجنائز ، وذكر في الشهادات وفي الهجرة ، ويأتى الكلام على العين الجارية بعد ثلاثة عشر باباً إن شاء الله تعالى . وقوله هنا « فوجع » أى مرض

وزنه ومعناه ، ويجوز ضم الواو .

١٤ - باب الحلم من الشيطان ، فإذا حلم فليصق عن يساره ، وليستعد بالله عز وجل .

٧٠٠٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة « أن أبا قتادة الأنصاري - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفرسانه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره وليستعد بالله منه فلن يضره » .

قوله ( باب الحلم من الشيطان ، وإذا حلم فليصق عن يساره وليستعد بالله ) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث ، وقد تقدم شرحه قريباً ، والحلم بضم المهملة وسكون اللام وقد تضم : ما يراه النائم ، ولم يحك النووى غير السكون يقال حلم بفتح اللام يحلم بضمها ، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام ، وذكر فيه حديث أبي قتادة وسيأتي الإلمام بشيء منه في شرح حديث أبي هريرة في « باب القيد في المنام » وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفة من الكذب والتحويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشریف وإن كان الكل بخلق الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال ﴿ يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ﴾ .

١٥ - باب اللبن

٧٠٠٦ - حَدَّثَنَا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله « أن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدر لبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرى يخرج فى أطافرى ، ثم أعطيت فضلى يعنى عمر . قالوا : فما أولته يارسول الله ؟ قال : العلم »

قوله ( باب اللبن ) أى إذا روى فى المنام بماذا يعبر ؟ قال المهلب يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم قلت : وقد جاء فى بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبى هريرة رفعه « اللبن فى المنام فطرة » وعند الطبرانى من حديث أبى بكره رفعه « من رأى أنه شرب لبناً فهو الفطرة » ومضى فى حديث أبى هريرة فى أول الأشربة « أنه صلى الله عليه وسلم لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل : الحمد لله الذى هداك للفطرة » وذكر الدينورى أن اللبن المذكور فى هذا يختص بالإبل ، ولأنه لشاربه مال حلال وعلم وحكمة ، قال : ولبن البقر خصب السنة ومال حلال وفطرة أيضاً ، ولبن الشاة مال وسرور وصحة جسم ، وألبان الوحش شك فى الدين ، وألبان السباع غير محمودة ، إلا أن لبن اللبوة مال مع عداوة لذى أمر .

قوله ( حدثنا عبدان ) كذا للجميع ، ووقع فى أطراف المزى أن البخارى أخرج هذا الحديث فى التعبير عن أبى جعفر محمد بن الصلت وفى فضل عمر عن عبدان ، والموجود فى الصحيح بالعكس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وحمزة الراوى عن ابن عمر هو ولده . ووقع فى الباب الذى يليه من وجه آخر

عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر . قال ابن العربي : لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق ، وكان ينبغي - على طريقته - أن يخرج عن غيره لو وجد . قلت : بل وجد وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخي حمزة عن أبيهما ، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعداً - إلا أن لا يجد - في مقام المنع .

**قوله ( حتى إنى لأرى الرى يخرج فى أظافيرى )** فى رواية الكشميهنى « من أظافيرى » وفى رواية صالح ابن كيسان « من أطرافى » وهذه الرؤيا يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ، ويحتمل أن تكون علمية ، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبرانى من طريق أبى بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده فى هذا الحديث « فشربت حتى رأيت يجرى فى عروقى بين الجلد واللحم » على أنه محتمل أيضاً .

**قوله ( ثم أعطيت فضلى يعنى عمر )** كذا فى الأصل كأن بعض رواته شك ، ووقع فى رواية صالح بن كيسان بالجزم ولفظه « فأعطيت فضلى عمر بن الخطاب » وفى رواية أبى بكر بن سالم « ففضلت فضلة فأعطيتها عمر » .

**قوله ( قالوا فما أولته )** فى رواية صالح « فقال من حوله » وفى رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور « ثم ناول فضله عمر ، قال ما أولته » ؟ وظاهره أن السائل عمر ، ووقع فى رواية أبى بكر بن سالم أنه صلى الله عليه وسلم « قال لهم أولوها ، قالوا : يا نبي الله هذا علم أعطاكه الله فملاك منه ، ففضلت فضلة فأعطيتها عمر ، قال : أصبتم » ويجمع بأن هذا وقع أولاً ثم احتتمل عندهم أن يكون عنده فى تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث فى كتاب العلم وبعضه فى مناقب عمر ، قال ابن العربي : اللين رزق يخلقه الله طيباً بين أخبات من دم وفرث كالعلم نور يظهره الله فى ظلمة الجهل ، فضرب به المثل فى المنام . قال بعض العارفين : الذى خلص اللين من بين فرث ودم قادر على أن يخلق المعرفة من بين شك وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل ، وهو كما قال : لكن اطردت العادة بأن العلم بالتعلم ، والذى ذكره قد يقع خارقاً للعادة فيكون من باب الكرامة . وقال ابن أبى حمزة : تأول النبي صلى الله عليه وسلم اللين بالعلم اعتباراً بما بين له أول الأمر حين أتى بقدح خمر وقدح لبن فأخذ اللين ، فقال له جبريل : أخذت الفطرة الحديث ، قال : وفى الحديث مشروعية قص الكبير رؤياه على من دونه ، وإلقاء العالم المسائل واختبار أصحابه فى تأويلها ، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه . قال : والذى يظهر أنه لم يرد منهم أن يعبروها وإنما أراد أن يسألوه عن تعبيرها ، ففهموا مراده فسألوه فأفادهم ، وكذلك ينبغي أن يسلك هذا الأدب فى جميع الحالات . قال : وفيه أن علم النبي صلى الله عليه وسلم بالله لا يبلغ أحد درجته فيه ، لأنه شرب حتى رأى الرى يخرج من أطرافه ، وأما إعطاؤه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه فى الله لومة لائم . قال : وفيه أن من الرؤيا ما يدل على الماضى والحال والمستقبل ، قال : وهذه أولت على الماضى ، فإن رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع ، لأن الذى أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر ، فكانت فائدة هذه الرؤيا تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر .

## ١٦ - باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره

٧٠٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ « سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَطْرَافِي فَأَعْطَيْتُ فَضْلِي عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ مِنْ حَوْلِهِ : فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْعِلْمُ » .

قوله ( باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره ) يعنى في المنام ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه .

## ١٧ - باب القميص في المنام

٧٠٠٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنِي أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ أَنَّهُ « سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يَعْضُونَ عَلِيَّ وَعَلَيْهِمْ قَمِيصٌ مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ . وَمرَّ عَلِيُّ عَمْرُ ابْنِ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ يَجْرُهُ . قَالُوا : مَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الدِّينُ » .

قوله ( باب القميص في المنام ) في رواية الكشميهني « القميص » بضمتين بالجمع ، وكلاهما في الخبر . قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) أى ابن سعد بن إبراهيم ، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أعلى من هذا ، وصالح هو ابن كيسان .

قوله ( رأيت الناس ) هو من الرؤية البصرية ، وقوله « يعرضون » حال ويجوز أن يكون من الرؤيا العلمية ، ويعرضون مفعول ثانٍ والناس بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع .

قوله ( يعرضون ) تقدم في الإيمان بلفظ « يعرضون على » وفي رواية عقيل الآتية بعد « عرضوا » .

قوله ( منها ما يبلغ الثدي ) بضم المثلثة وكسر الدال وتشديد الياء جمع ثدى بفتح ثم سكون والمعنى أن القميص قصير جداً بحيث لا يصل من الخلق إلى نحو السرة بل فوقها ، وقوله « ومنها ما يبلغ دون ذلك » يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول ، ويحتمل أن يريد دونه من جهة العلو فيكون أقصر ، ويؤيد الأول ما في رواية الحكيم الترمذى من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهرى في هذا الحديث « فمنهم من كان قميصه إلى سرتة ، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته ، ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقه » .

قوله ( ومر على عمر بن الخطاب ) في رواية عقيل « وعرض على عمر بن الخطاب » .

قوله ( قميص يجره ) في رواية عقيل « يجتره » .

قوله ( قالوا ما أولته ) في رواية الكشميهني « أولت » بغير ضمير ، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ « فما أولت ذلك » ووقع عند الترمذى الحكيم في الرواية المذكورة « فقال له أبو بكر على ما تأولت هذا يا رسول »



الله .

قوله ( قال الدين ) بالنصب والتقدير أولت ، ويجوز الرفع . ووقع في رواية الحكيم المذكورة « قال على الإيمان » .

### ١٨ - باب جر القميص في المنام

٧٠٠٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ « عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ عَرَضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قَمِيصٌ فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ وَعَرَضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْتَرُهُ ، قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الدِّينُ » .

قوله ( باب جر القميص في المنام ) ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب ، وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر ، قالوا وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويحجبها عن كل مكروه ، والأصل فيه قوله تعالى ﴿ وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ الآية . والعرب تكنى عن الفضل والعفاف بالقميص ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعثمان « إن الله سيلبسك قميصاً فلا تخلعه » وأخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان ، واتفق أهل التعبير على أن القميص يعبر بالدين وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده . وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالقلة والكثرة والقوة والضعف ، وتقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان ، وهذا من أمثلة ما يحمى في المنام ويذم في اليقظة شرعاً أعنى جر القميص ، لما ثبت من الوعيد في تطويله ، ومثله ما سيأتي في « باب القيد » وعكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة . وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبيرها ولو كان هو الرائي ، وفيه الثناء على الفاضل بما فيه لإظهار منزلته عند السامعين ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمدح كالإعجاب ، وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر وملخصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثواباً والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر ، وملخص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب ، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلاً ، وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر ، ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته ، ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي ، وعلى التنزل بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية الصديق وقد تواترت تواتراً معنوياً فهي المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين ، والمراد من الخبر التنبيه على أن عمر ممن حصل لهم الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بانحصار ذلك فيه ، وقال ابن العربي : إنما أوله النبي صلى الله عليه وسلم بالدين لأن الدين يستر عورة الجهل كما يستر الثوب عورة البدن ، قال : وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الثدي هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي ، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه باد هو الذي لم يستر رجله عن المشي إلى المعصية ، والذي يستر رجله هو الذي

احتجب بالتقوى من جميع الوجوه ، والذي يجزئ قميصه زائداً على ذلك بالعمل الصالح الخالص . قال ابن أبي جهمرة ما ملخصه : المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين ، قال : والذي يظهر أن المراد خصوص هذه الأمة المحمدية بل بعضها ، والمراد بالدين العمل بمقتضاه كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي ، وكان لعمر في ذلك المقام العالی . قال : ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر بدين لابس ، قال : والنكته في القميص أن لابس إذا اختار نزعها وإذا اختار بقاءها ، فلما ألبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان الكامل في ذلك سابع الثوب ومن لا فلا ، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان ، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم . وقال غيره : القميص في الدنيا ستر عورة فما زاد على ذلك كان مذموماً ، وفي الآخرة زينة محضة فناسب أن يكون تعبيره بحسب هيئته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده ، فمهما زاد من ذلك كان من فضل لابس ، وينسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فئة وضده لضده .

#### ١٩ - باب الخضر في المنام ، والروضة الخضراء

٧٠١٠ - حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا الحرمي بن عمارة حدثنا قرة بن خالد عن محمد بن سيرين « قال قيس بن عباد : كنت في حلقة فيها سعد بن مالك وابن عمر ، فمر عبد الله بن سلام فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فقلت له : إنهم قالوا كذا وكذا ، قال : سبحان الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم ، إنما رأيت كأنما عمود وضع في روضة خضراء فنصب فيها وفي رأسها عروة وفي أسفلها منصف - المنصف الوصيف - فقيل : ارقه » فرقيت حتى أخذت بالعروة . فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يموت عبد الله وهو آخذ بالعروة الوثقى . »

قوله (باب الخضر في المنام والروضة الخضراء) الخضر بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ، ووقع في رواية النسفي «الخضرة» بسكون الضاد وفي آخرها هاء تأنيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الشروح ، قال القيرواني : الروضة التي لا يعرف نبتها تعبر بالإسلام لنضارتها وحسن بهجتها ، وتعبر أيضاً بكل مكان فاضل ، وقد تعبر بالمصحف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك .

قوله (حدثنا الحرمي) بمهملتين مفتوحتين هو اسم بلفظ النسب تقدم بيانه .

قوله (عن محمد بن سيرين قال قيس بن عباد) حذف قال الثانية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ، ووقع في رواية ابن عون كما سيأتي بعد باين عن محمد وهو ابن سيرين «حدثني قيس بن عباد» وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام بهذا الحديث ، وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضاً ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين ، وهو بصري تابعي ثقة كبير له إدراك ، قدم المدينة في خلافة عمر ، ووهب من عده في الصحابة .

قوله (كنت في حلقة) بفتح أوله وسكون اللام .

**قوله ( فيها سعد بن مالك )** يعنى ابن أبى وقاص ، وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب .  
**قوله ( فمر عبد الله بن سلام )** هو الصحابى المشهور الإسرائيلى وأبوه بتخفيف اللام اتفاقاً ، وقد تقدم بيان نسبه فى مناقبه من كتاب مناقب الصحابة ، ووقع فى رواية ابن عون الماضية فى المناقب بلفظ « كنت جالساً فى مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع ، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة » زاد مسلم من هذا الوجه « كنت بالمدينة فى ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل فى وجهه أثر من خشوع » .

**قوله ( فقالوا هذا رجل من أهل الجنة )** فى رواية ابن عون المشار إليها عند مسلم « فقال بعض القوم : هذا رجل من أهل الجنة وكررها ثلاثاً » وفى رواية خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملتين الفزارى عند مسلم أيضاً « كنت جالساً فى حلقة فى مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام ، فجعل يحدثهم حديثاً حسناً ، فلما قام قال القوم : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا » وفى رواية النسائى من هذا الوجه « فجاء شيخ يتوكأ على عصا له » فذكر نحوه ، ويجمع بينهما بأنهما قصتان اتفقتا لرجلين ، فكأنه كان فى مجلس يتحدث كما فى رواية خرشة فلما قام ذاهباً مر على الحلقة التى فيها سعد بن أبى وقاص وابن عمر فحضر ذلك قيس بن عباد كما فى روايته ، وكل من خرشة وقيس اتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجابته ، ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سألته سواء كان زمن اجتماعهما بعبد الله بن سلام اتحد أم تعدد .

**قوله ( فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا )** بين فى رواية ابن عون عند مسلم أن قائل ذلك رجل واحد ، وفيه عنده زيادة ولفظه ثم خرج فاتبعته فدخل منزله ودخلت فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا ، وكأنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضاهم به وسكوتهم عليه ، وفى رواية خرشة « فقلت والله لأتبعنه فلا أعلمن مكان بيته ، فانطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله ، فاستأذنت عليه فأذن لى فقال : ما حاجتك يا ابن أخى ؟ فقلت : سمعت القوم يقولون » فذكر اللفظ الماضى وفيه « فأعجبني أن أكون معك » وسقطت هذه القصة فى رواية النسائى وعنده « فلما قضى صلاته قلت : زعم هؤلاء » .

**قوله ( قال سبحانه الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم )** تقدم بيان المراد من هذا فى المناقب مفصلاً ، ووقع فى رواية خرشة « فقال : الله أعلم بأهل الجنة ، وسأحدثك مما قالوا ذلك » فذكر المنام ، وهذا يقوى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم ينكر أصل الإخبار بأنه من أهل الجنة ، وهذا شأن المراقب الخائف المتواضع . ووقع فى رواية النسائى « الجنة لله يدخلها من يشاء » زاد ابن ماجه من هذا الوجه « الحمد لله » .

**قوله ( إنما رأيت كأنما عمود وضع فى روضة خضراء )** بين فى رواية ابن عون أن العمود كان فى وسط الروضة ، ولم يصف الروضة فى هذه الرواية ، وتقدم فى المناقب من رواية ابن عون « رأيت كأنى فى روضة » ذكر من سعتها وخضرتها ، قال الكرماني : يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعلق بالدين ، وبالعمود الأركان الخمسة ، وبالعمود الوثقى الإيمان .

قوله ( فنصب فيها ) بضم النون وكسر المهملة بعدها موحدة ، وفي رواية المستملى والكشميهني « قبضت » بفتح القاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم تاء المتكلم .

قوله ( وفي رأسها عروة ) في رواية ابن عون : « وفي أعلى العمود عروة » وفي روايته في المناقب « ووسطها عمود من حديد أسفله في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة » وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أنث باعتبار الدعامة .

قوله ( وفي أسفلها منصف ) تقدم ضبطه في المناقب .

قوله ( والمنصف الوصيف ) هذا مدرج في الخبر ، وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم « فجاءني منصف » قال ابن عون : والمنصف الخادم « فقال بثيابي من خلف » ووصف أنه رفعه من خلفه بيده .

قوله ( فرقيت ) بكسر القاف على الأنصح ( فاستمسكت بالعروة ) زاد في رواية المناقب « فرقيت حتى كنت في أعلاها أخذت بالعروة فاستمسكت فاستيقظت وإنما لفي يدي » ووقع في رواية خرشة حتى أتى بي عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حلقة فقال لي : اصعد فوق هذا ، قال قلت : كيف اصعد ؟ فأخذ بيدي فزجل بي « وهو بزاي وجيم أي رفعتني » فإذا أنا متعلق بالحلقة ، ثم ضرب العمود فخر وبقيت متعلقاً بالحلقة حتى أصبحت « وفي رواية خرشة أيضاً زيادة في أول المنام ولفظه « إني بينا أنا نائم إذ أتاني رجل فقال لي : قم ، فأخذ بيدي فانطلقت معه ، فإذا أنا بجواد » بجيم ودال مشددة جمع جادة وهي الطريق المسلوكة « عن شمالي . قال فأخذت لأخذ فيها أي أسير فقال : لا تأخذ فيها فإنها طرق أصحاب الشمال » وفي رواية النسائي من طريقه « فبينما أنا أمشي إذ عرض لي طريق عن شمالي فأردت أن أسلكها فقال إنك لست من أهلها » . رجع إلى رواية مسلم قال « وإذا منهج على يميني فقال لي : خذ ههنا ، فأتي بي جبلاً فقال لي : اصعد ، قال فجعلت إذا أردت أن اصعد خررت حتى فعلت ذلك مراراً » وفي رواية النسائي وابن ماجه « جبلاً زلقاً فأخذ بيدي فزجل بي فإذا أنا في ذروته ، فلم أتقار ولم أتماسك ، وإذا عمود حديد في ذروته حلقة من ذهب ، فأخذ بيدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال : استمسك ، فاستمسكت ، قال ف ضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة » .

قوله ( فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يموت عبد الله وهو آخذ بالعروة الوثقى ) زاد في رواية ابن عون فقال « تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك العمود عمود الإسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت » وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه « فقال رأيت خيراً ، أما المنهج فالخشر ، وأما الطريق » وفي رواية مسلم « فقال أما الطرق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال ، والطرق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين » وفي رواية النسائي « طرق أهل النار وطرق أهل الجنة » ثم اتفقا « وأما الجبل فهو منزل الشهداء » زاد مسلم « ولن تناله وأما العمود » إلى آخره ، وزاد النسائي وابن ماجه في آخره « فأنا أرجو أن أكون من أهلها » وفي الحديث منقبة لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير الرؤيا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيداً فوقه كذلك مات على فراشه في أول خلافة معاوية بالمدينة . ونقل ابن التين عن الداودي أن القوم إنما قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل

بدر ، كذا قال والذي أوردته من طرق القصة يدل على أنهم إنما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال « إنك لست من أهلها » وإنما قال « ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم » على سبيل التواضع كما تقدم ، وكراهة أن يشار إليه بالأصابع خشية أن يدخله العجب ، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلاً . والله أعلم .

## ٢٠ - باب كشف المرأة في المنام

٧٠١١ - حَدَّثَنِي عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضی الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أريتك في المنام مرتين : إذا رجل يملكك في سرقة من حرير فيقول : هذه امرأتك ، فأكشفها فإذا هي أنت ، فأقول : إن يكن هذا من عند الله يمضه . »

## ٢١ - باب ثياب الحرير في المنام

٧٠١٢ - حَدَّثَنَا محمد أخبرنا أبو معاوية أخبرنا هشام عن أبيه « عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أريتك قبل أن أتزوجك مرتين : رأيت الملك يملكك في سرقة من حرير ، فقلت : له اكشف ، فكشف ، فإذا هي أنت ، فقلت إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم أريتك يملكك في سرقة من حرير ، فقلت : اكشف ، فكشف ، فإذا هي أنت ، فقلت إن يك هذا من عند الله يمضه . »

قوله ( باب كشف المرأة في المنام ) وقوله بعده :

( باب ثياب الحرير في المنام ) ذكر فيهما حديث عائشة في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لها في المنام قبل أن يتزوجها ، وساقه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عنها ، وزاد في رواية أبي أسامة « فيقول : هذه امرأتك » وبهذه الزيادة ينتظم الكلام ، وزاد في رواية أبي معاوية قبل « أن أتزوجك » وأعاد فيها صورة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين فقال في روايته « رأيت الملك ، يملكك » ثم قال « أريتك يملكك » وقال في المرتين « فقلت له اكشف » ووقع في رواية أبي أسامة « فاكشفها » والضمير لقوله « امرأتك » وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سياق أبي أسامة ، وتقدم في النكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه « فقال لي : هذه امرأتك ، فكشفت عن وجهك » ويجمع هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الامر به وأن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والإسماعيلي بعد قوله المنام « ثلاث ليال » فلعل البخاري حذفها لأن الأكثر رووه بلفظ مرتين ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوانة من رواية مالك ومن رواية يونس بن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام ابن عروة جازمين بمرتين ، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته « مرتين أو ثلاثاً » بالشك فيحتمل أن يكون الشك من هشام فاقصر البخاري على المحقق وهو قوله « مرتين » وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المفسرة ، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت ، وقوله « فإذا هي أنت » قال القرطبي يريد أنه رأى في النوم كما رأى في اليقظة ، فكانت المراد بالرؤيا لا غيرها وقد بين حماد بن سلمة في

روايته المراد ولفظه «أتيت بجارية في سرقة من حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فإذا هي أنت» الحديث ، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرؤية قبل أن يوحى إليه ، وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها ، وأن الملك المذكور هو جبريل ، وكثير من مباحثه في كتاب النكاح ، وذكرت احتمالاً عن عياض في قوله «إن يكن هذا من عند الله يمضه» ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطال . ومحمد في السند الثاني جزم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كريب محمد بن العلاء ، وكلام الكلاباذي يقتضي أنه ابن سلام ، قال ابن بطال : رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه : منها أن يتزوج الرأى حقيقة بمن يراها أو شبهها ، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سعة في الرزق ، وهذا أصل عند المعبرين في ذلك . وقد تدل المرأة بما يقترن بها في الرؤيا على فتنة تحصل للرأى . وأمثاب الحرير فيدل اتخاذها للنساء في المنام على النكاح وعلى العزاء وعلى الغنى وعلى زيادة في البدن ، قالوا : والملبوس كله يدل على جسم لابس لكونه يشتمل عليه ، ولا سيما واللباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم .

## ٢٢ - باب المفاتيح في اليد

٧٠١٣ - حدثنا سعيد بن عفير حدثنا الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب «أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بعثت بجوامع الكلم ، ونصرت بالرعب . وبينما أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي» قال أبو عبد الله : وبلغني أن جوامع الكلم أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك .

قوله (باب المفاتيح في اليد) أي إذا رؤيت في المنام ، قال أهل التعبير : المفتاح مال وعز وسلطان ، فمن رأى أنه فتح باب بمفتاح فإنه يظفر بحاجته بمعونة من له بأس ، وإن رأى أن بيده مفاتيح فإنه يصيب سلطانه عظيماً . وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في «باب رؤيا الليل» من وجه آخر عنه بلفظ «بعثت بجوامع الكلم» وفيه «وبينما أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي» وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ «وبينما أنا نائم البارحة» .

قوله في آخره (قال أبو عبد الله) كذا لأبي ذر ، ووقع في رواية كريمة «قال محمد» فقال بعض الشراح : لامنافة لأنه اسمه ، والقائل هو البخاري ، والذي يظهر لي أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم ، وقد ساقه البخاري هنا من طريقه فيبعد أن يأخذ كلامه فينسبه لنفسه . وكان بعضهم لما رأى «وقال محمد» ظن أنه البخاري فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ ، لأن محمداً هو الزهري وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر ، وسيأتي الكلام على جوامع الكلم ، وسيأتي الحديث في الاعتصام إن شاء الله تعالى .

## ٢٣ - باب التعليق بالعروة والحلقة

٧٠١٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا أزهر عن ابن عون ح . وحدثني خليفة «حدثنا معاذ حدثنا ابن عون عن محمد حدثنا قيس بن عباد عن عبد الله بن سلام قال : رأيت كأني في روضة ، ووسط الروضة

عمود ، في أعلى العمود عروة ، فقبل لى : ارقه ، قلت لا أستطيع ، فأتانى وصيف فرقع ثيابى فرقيت ، فاستمسكت بالعروة ، فانتبهت وأنا مستمسك بها . فقصصتها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك العمود عمود الإسلام ، وتلك العروة العروة الوثقى لاتزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت .

قوله ( باب التعليق بالعروة والحلقة ) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام « رأيت كأنى في روضة » وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أتم من هذا ، وتقدم شرحه هناك . قال أهل التعبير : الحلقة والعروة المجهولة تدل لمن تمسك بها على قوته في دينه وإخلاصه فيه .

#### ٢٤ - باب عمود الفسطاط تحت وسادته

قوله ( باب عمود الفسطاط ) العمود بفتح أوله معروف والجمع أعمدة وعمد بضميتين ، وبفتحتين ما ترفع به الأخبية من الخشب ويطلق أيضا على ما يرفع به البيوت من حجارة كالرخام والصوان ، ويطلق على ما يعتمد عليه من حديد وغيره ، وعمود الصبح ابتداء ضوئه ، والفسطاط بضم الفاء وقد تكسر وبالطاء المهملة مكررة وقد تبدل الأخيرة سينا مهملة وقد تبدل التاء طاء مثناة فيهما وفي أحدهما وقد تدغم التاء الأولى في السين وبالسین المهملة في آخره لغات تبلغ على هذا اثنتى عشرة اقتصر النووى منها على ست الأولى والأخيرة وبتاء بدل الطاء الأولى وبضم الفاء وبكسرها ، وقال الجواليقى : إنه فارسى معرب .

قوله ( تحت وسادته ) عند النسفى « عند » بدل « تحت » كذا للجميع ليس فيه حديث ، وبعده عندهم « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام » إلا أنه سقط لفظ « باب » عند النسفى والإسماعيلى ، وفيه حديث ابن عمر « رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير » وأما ابن بطلال فجمع الترجمتين في باب واحد فقال « باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ » ولعل مستنده ما وقع في رواية الجرجاني « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته » فجعل الترجمتين في باب واحد وقدم وأخر ، ثم قال ابن بطلال قال المهلب : السرقة الكلة وهى كالهودج عند العرب ، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الإسلام ، وطنها الدين والعلم والشرع الذى به يرزق التمكن من الجنة حيث شاء ، وقد يعبر هنا بالحرير عن شرف الدين والعلم لأن الحرير أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم ، وأما دخول الجنة في المنام فإنه يدل على دخولها في اليقظة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجهها يكون في اليقظة كما يراه نسا ، ويعبر دخول الجنة أيضا بالدخول في الإسلام الذى هو سبب لدخول الجنة وطيران السرقة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء ، قال ابن بطلال : وسألت المهلب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال : الذى يقع في نفسى أنه رأى في بعض طرق الحديث السرقة شيئا أكمل مما ذكره في كتابه ، وفيه أن السرقة مضروبة في الأرض على عمود كالخباء وأن ابن عمر اقتلعها من عمودها فوضعها تحت وسادته وقام هو بالسرقة فأمسكها وهى كالهودج من استبرق فلا يريد موضعاً من الجنة إلا طارت به إليه ، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه ، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيراً كما يترجم بالشئ ولا يذكره ويشير إلى أنه روى في بعض طرقه ، وإنما لم يذكره

للين في سنده ، وأعجلته المنية عن تهذيب كتابه انتهى . وقد نقل كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه ، وعليه ما أخذ أصلها إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل ، وأشدّها تفسيره السرقة بالكلمة فإنّي لم أره لغيره ، قال أبو عبيدة : السرقة قطعة من حرير وكأنّها فارسية ، وقال الفارابي : شقة من حرير ، وفي النهاية : قطعة من جيد الحرير ، زاد بعضهم بيضاء ، ويكفي في رد تفسيرها بالكلمة أو الهودج قوله في نفس الخبر « رأيت كأن بيدي قطعة استبرق » ونخيله أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له فجميع مراتبه عليه كذلك ، وقلده ابن المنير فذكر الترجمة كما ترجم وزاد عليه أن قال : روى غير البخاري هذا الحديث - أي حديث ابن عمر - بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدرجها في الترجمة نفسها ، وفساد ما قال يظهر مما تقدم ، والمعتمد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في منامه عمود الكتاب انتزع من تحت رأسه » الحديث . وأشهر طرقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني ، وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فأتبعته بصرى فإذا هو قد عهد به إلى الشام ، ألا وإن الإيمان حين تقع الفتن بالشام » وفي رواية « فإذا وقعت الفتن فالأمن بالشام » وله طريق عند عبد الرزاق رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً بين أبي قلابة وعبد الله بن عمرو ولفظه عنده « أخذوا عمود الكتاب فعمدوا به إلى الشام » وأخرج أحمد ويعقوب بن سفيان والطبراني أيضاً عن أبي الدرداء رفعه « بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فظننت أنه مذهب به فأتبعته بصرى فعمد به إلى الشام » الحديث وسنده صحيح ، وأخرج يعقوب والطبراني أيضاً عن أبي أمامة نحوه وقال « انتزع من تحت وسادتي » وزاد بقوله بصرى « فإذا هو نور ساطع حتى ظننت أنه قد هوى به فعمد به إلى الشام ، وإنّي أولت أن الفتن إذا وقعت أن الأمان بالشام » وسنده ضعيف . وأخرج الطبراني أيضاً بسند حسن عن عبد الله بن حوالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رأيت ليلة أسرى بي عموداً أبيض كأنه لواء تحمله الملائكة فقلت ما تحملون قالوا عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام . قال وبينما أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي فظننت أن الله تخلى عن أهل الأرض فأتبعته بصرى فإذا هو نور ساطع حتى وضع بالشام » وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بسند ضعيف وعن عمر عند يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في « فوائد المخلص » كذلك ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً ، وقد جمعها ابن عساکر في مقدمة تاريخ دمشق ، وأقربها إلى شرط البخاري حديث أبي الدرداء فإنه أخرج لرواته إلا أن فيه اختلافاً على يحيى بن حمزة في شيخه هل هو ثور بن يزيد أو زيد بن واقد ، وهو غير قادح لأن كلا منهما ثقة من شرطه ، فلعله كتب الترجمة وبيض للحديث لينظر فيه فلم يتهياً له أن يكتبه ، وإنما ترجم بعمود الفسطاط ولفظ الخبر « في عمود الكتاب » إشارة إلى أن من رأى عمود الفسطاط في منامه فإنه يعبر بالدين أو برجل يعتمد عليه فيه ، وفسروا العمود بالدين والسلطان ، وأما الفسطاط فقالوا من رأى أنه ضرب عليه فسطاط فإنه ينال سلطاناً بقدره أو يخاصم ملكاً فيظفر به .



## ٢٥ - باب الإستبرق ودخول الجنة في المنام

٧٠١٥ - حَدَّثَنَا مَعْلَى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ «عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ فِي يَدِي سُرْقَةً مِنْ حَرِيرٍ لَا أَهْوَى بِهَا إِلَى مَكَانٍ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ .»

٧٠١٦ - فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «إِنْ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ ، أَوْ قَالَ : إِنْ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ .»

**قوله ( باب الإستبرق ودخول الجنة في المنام )** تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه ، وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من طريق وهيب بن خالد عن أيوب عن نافع بلفظ «سرقه» وذكره بلفظ «قطعة من إستبرق» كما في ترجمة الترمذي من طريق إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن علي عن أيوب فذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال «كأنما في يدي قطعة إستبرق» فكان البخاري أشار إلى روايته في الترجمة ، وقد أخرجه أيضاً في «باب من تعار من الليل» من كتاب التهجد ، وهو في أواخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب أتم سياقاً من رواية وهيب وإسماعيل ، وأخرجه النسائي من طريق الحارث بن عمير عن أيوب فجمع بين اللفظتين فقال «سرقه من إستبرق» وقوله هنا «لا أهوى بها» هو بضم أوله ، أهوى إلى الشيء بالفتح يهوى بالضم أى مال ، ووقع في رواية حماد «فكأنى لا أريد مكاناً من الجنة إلا طارت بى إليه» .

**قوله في رواية وهيب ( فقصصتها على حفصة فقصصتها حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم )** الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم ، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله «طارت بى إليه» من الزيادة «ورأيت كأن اثنين أتاني أرادا أن يذهبا بى إلى النار» الحديث بهذه القصة مختصراً وقال فيه «قصصت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم إحدى رؤياي» وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الرؤيا التي أبهت في رواية حماد هي رؤية السرقة من الحرير ، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية حماد عند مسلم ، لكن يعارضه ما مضى في «باب فضل قيام الليل» ويأتى في «باب الأخذ عن العيين» من كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه «قصصتها على حفصة فقصصتها حفصة» ، فهو صريح في أن حفصة قصت رؤياه النار . كما أن رواية حماد صريحة في أن حفصة قصت رؤياه السرقة ولم يتعرض في رواية سالم إلى رؤيا السرقة فيحتمل أن يكون قوله «إحدى رؤياي» محمولاً على أنها قصت رؤيا السرقة أولاً ثم قصت رؤيا النار بعد ذلك ، وأن التقدير قصت إحدى رؤياي أولاً فلا يكون لقوله «إحدى» مفهوم ، وهذا الموضح لم أر من تعرض له من الشراح ولا أزال إشكاله فله الحمد على ذلك .

**قوله ( فقال إن أخاك رجل صالح أو إن عبد الله رجل صالح )** هو شك من الراوى ، ووقع في رواية حماد المذكورة «إن عبد الله رجل صالح» بالجزم ، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع ، زاد الكشميني في روايته عن الفربرى في الموضعين «لو كان يصلى من الليل» وسقطت هذه الزيادة لغيره وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وتأتى ، ويؤيد ثبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع «فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يكثُر الصلاة» وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم «وقال نعم الفتى - أو قال نعم الرجل - ابن عمر لو كان يصلى من الليل قال ابن عمر وكنت إذا نمت لم أقم حتى أصبح ،

قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلى من الليل ، أخرج مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم ، وهو غير جيد لتغايرهما ، وأخرجه بلفظه أبو عوانة والجوزقى بهذا ، ويأتى فى « باب الأمن وذهاب الروح » أيضاً من طريق صخر بن جويرية عن نافع وكذا بعده فى باب « الأخذ عن اليمين » فى رواية سالم ، قال الزهرى : وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، ولعل الزهرى سمع ذلك من نافع أو من سالم ، ومضى شرحه هناك . ووقع فى مسند أبى بكر بن هارون الرويانى من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه فى نحو هذه القصة من الزيادة « وكان عبد الله كثير الرقاد » وفيه أيضاً « إن الملك الذى قال له لم ترع قال له لا تدع الصلاة ، نعم الرجل أنت لولا قلة الصلاة » .

## ٢٦ - باب القيد فى المنام

٧٠١٧ - حَدَّثَنَا عبد الله بن صباح حدثنا معتمر قال سمعت عوفاً قال حدثنا محمد بن سيرين أنه « سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب - قال محمد : وأنا أقول هذه - قال : وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس ، وتخويف الشيطان ، وبشرى من الله . فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد ، وليقم فليصل . قال : وكان يكره الغل فى النوم ، وكان يعجبهم القيد ويقال : القيد ثبات فى الدين » وروى قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم وأدرجه بعضهم كله فى الحديث وحديث عوف أبين . وقال يونس : لا أحسبه إلا عن النبى صلى الله عليه وسلم فى القيد . قال أبو عبد الله : لا تكون الأغلال إلا فى الأعناق .

قوله ( باب القيد فى المنام ) أى من رأى فى المنام أنه مقيد ما يكون تعبيره ؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه يعبر بالثبات فى الدين فى جميع وجوهه ، لكن أهل التعبير خصوا ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كما لو كان مسافراً أو مريضاً فإنه يدل على أن سفره أو مرضه يطول ، وكذا لو رأى فى القيد صفة زائدة كمن رأى فى رجله قيداً من فضة فإنه يدل على أن يتزوج ، وإن كان من ذهب فإنه لأمر يكون بسبب مال يتطلبه ، وإن كان من صفر فإنه لأمر مكروه أو مال فات ، وإن كان من رصاص فإنه لأمر فيه وهن ، وإن كان من حبل فلأمر فى الدين ، وإن كان من خشب فلأمر فيه نفاق ، وإن كان من حطب فلتهمة ، وإن كان من خرقة أو خيط فلأمر لا يدوم .

قوله ( حدثنا عبد الله بن صباح ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو العطار البصرى ، وتقدم فى الصلاة فى « باب السمر بعد العشاء » حدثنا عبد الله بن الصباح ، ولبعضهم عبد الله بن صباح كما هنا ، ولأبى نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى بن منده حدثنا عبد الله بن الصباح ، وفى شيوخ البخارى ابن الصباح ثلاثة : عبد الله هذا ومحمد والحسن ، وليس واحد منهم أخا الآخر .

قوله ( حدثنا معتمر ) هو ابن سليمان التيمى ، وعوف هو الأعرابى .

قوله ( إذا اقترب الزمان لم يكذب رؤيا المؤمن تكذب ) كذا للأكثر ، ووقع فى رواية أبى ذر عن غير الكشميين بتقديم تكذب على رؤيا المؤمن ، وكذا فى رواية محمد بن يحيى ، وكذا فى رواية عيسى بن يونس

عن عوف عند الإسماعيلي ، قال الخطابي في «المعالم» في قوله «إذا اقترب الزمان» قولان : أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطبائع الأربع غالباً ، وكذلك هو في الحديث ، والمعبرون يقولون : أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وإدراك الثار ، ونقله في «غريب الحديث» عن أبي داود السجستاني ثم قال : والمعبرون يزعمون أن أصدق الأزمان لوقوع التعبير وقت انفتاح الأزهار وإدراك الثار وهما الوقتان اللذان يعتدل فيهما الليل والنهار ، والقول الآخر أن اقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيام الساعة . قلت : يبعد الأول التقييد بالمؤمن ، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطبائع لا يختص به ، وقد جزم ابن بطلال بأن الأول هو الصواب ، واستند إلى ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ «في آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً» قال فعلى هذا فالمعنى إذا اقتربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم الديانة بالهرج والفتنة فكان الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومجدد لما درس من الدين كما كانت الأمم تذكر بالأنبياء ، لكن لما كان نبينا خاتم الأنبياء وصار الزمان المذكور يشبه زمان الفترة عوضوا بما منعوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالتبشير والإنذار انتهى . ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد ابن سيرين بلفظ «إذا قرب الزمان» وأخرج البزار من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ «إذا تقارب الزمان» وسيأتي في كتاب الفتن من وجه آخر عن أبي هريرة «يتقارب الزمان ويرفع العلم» الحديث ، والمراد به اقتراب الساعة قطعاً . وقال الداودي : المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والأيام والليالي انتهى . ومراده بالنقص سرعة مرورها ، وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره «يتقارب الزمان ، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום واليوم كالساعة والساعة كاحتراق السعفة» وقيل إن المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والزرق ، فإن ذلك الزمان يستقصر لاستلذاذه فتقارب أطرافه ، وأما قوله «لم تكذب الخ» فيه إشارة إلى غلبة الصدق على الرؤيا وإن أمكن أن شيئاً منها لا يصدق ، والراجع أن المراد نفي الكذب عنها أصلاً لأن حرف النفي الداخلة على «كاد» ينفي قرب حصوله والثاني لقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه ذكره الطيبي . وقال القرطبي في «المفهم» : والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال ، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر مانصه «فبعث الله عيسى بن مريم فيمكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة» ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضه» الحديث ، قال : فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالاً بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالاً ، فكانت رؤياهم لا تكذب ، ومن ثم قال عقب هذا «وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً» وإنما كان كذلك لأن من كثر صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانتقشت فيه المعاني على وجه الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظته استصحب ذلك في نومه فلا يرى إلا صدقاً وهذا بخلاف الكاذب والمخلط فإنه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى إلا تخليطاً وأضعافاً ، وقد يندر المنام أحياناً فيرى الصادق ما لا يصح ويرى الكاذب ما يصح ، ولكن الأغلب الأكثر ما تقدم والله أعلم . وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون إلا من أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث «رؤيا المسلم جزء» فإنه جاء مطلقاً مقتصرأ على المسلم فأخرج الكافر ، وجاء مقيداً بالصالح تارة وبالصالحة وبالחסنة وبالصادقة كما تقدم بيانه ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به

النبي وهو الاطلاع على شيء من الغيب ، فأما الكافر والمنافق والكاذب والمخلط وإن صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فإنها لا تكون من الوحي ولا من النبوة ، إذ ليس كل من صدق ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كلمة حق وقد يحدث المنجم فيصيب لكن كل ذلك على الندور والقلة والله أعلم . وقال ابن أبي جمرة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب أنها تقع غالباً على الوجه الذي لا يحتاج إلى تعبير فلا يدخلها الكذب ، بخلاف ما قبل ذلك فإنها قد يخفي تأويلها فيعبرها العابر فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار ، قال : والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريباً كما في الحديث « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً » أخرجه مسلم ، فيقول أنيس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الأحاديث في عدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال : كلما قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق حمل على أقل عدد ورد ، وعكسه وما بين ذلك . قلت : وتبغى الإشارة إلى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب » إذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأمور الديانة لما يذهب غالبه بذهاب غالب أهله وتعذرت النبوة في هذه الأمة عوضوا بالرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد درس من العلم ، والثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والفسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويعان بالرؤيا الصادقة إكراماً له وتسلياً وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، وأولها وأولها ، والله أعلم .

**قوله ( ورؤيا المؤمن جزء )** الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو « إذا اقترب الزمان » الحديث فهو مرفوع أيضاً ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً وقوله « وما كان من النبوة فإنه لا يكذب » هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور ، وظاهر إيراده هنا أنه مرفوع ، وإن كان كذلك فإنه أولى ما فسر به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ، ثم ظهر لي أن قوله بعد هذا « قال محمد : وأنا أقول هذه » الإشارة في قوله « هذه » للجملة المذكورة ، وهذا هو السر في إعادة قوله « قال » بعد قوله « هذا » ثم رأيت في « بغية النقاد لابن المواق » أن عبد الحق أغفل التنبية على أن هذه الزيادة مدرجة وأنه لاشك في إدارجها ، فعلى هذا فهي من قول ابن سيرين وليست مرفوعة .

**قوله ( وأنا أقول هذه )** كذا لأبي ذر وفي جميع الطرق وكذا ذكره الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ، ووقع في شرح ابن بطلال « وأنا أقول هذه الأمة وكان يقال الخ » . قلت : وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحميدي ولا من أخرج حديث عوف من أصحاب الكتب والمسانيد ، وقد تقلده عياض فذكره كما ذكره ابن بطلال وتبعه في شرحه فقال : حشى ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله « وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً » أنه إذا تقارب الزمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال : وأنا أقول هذه الأمة » يعنى رؤيا هذه الأمة صادقة كلها صالحها وفاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجراً لهم وحجة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس أثره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى . وهذا مرتب على ثبوت هذه الزيادة وهي لفظة « الأمة » ولم أجدها في شيء من الأصول ، وقد قال أبو عوانة الإسفرايني بعد أن أخرجه موصولاً مرفوعاً من طريق هشام عن ابن سيرين : هذا لا يصح مرفوعاً عن ابن

سيرين . قلت : وإلى ذلك أشار البخارى فى آخره بقوله وحديث عوف أبين أى حيث فصل المرفوع من الموقوف .

**قوله ( قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الخ )** قائل « قال » هو محمد بن سيرين ، وأبهم القائل فى هذه الرواية وهو أبو هريرة ، وقد رفعه بعض الرواة ووقفه بعضهم ، وقد أخرجه أحمد عن هوزة بن خليفة عن عوف بسنده مرفوعا « الرؤيا ثلاث » الحديث مثله ، وأخرجه الترمذى والنسائى من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الرؤيا ثلاث ، فرؤيا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ، ورؤيا تخزين من الشيطان » وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى من طريق عبد الوهاب الثقفى عن أبوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلفظ « الرؤيا ثلاث » فالرؤيا الصالحة بشرى من الله ، والباقي نحوه .

**قوله ( حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله )** وقع فى حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن رفعه « الرؤيا ثلاث منها أهويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ، ومنها ما يهيم به الرجل فى يقظته فيراه فى منامه ، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة » . قلت : وليس الحصر مرادا من قوله « ثلاث » لثبوت نوع رابع فى حديث أبى هريرة فى الياب وهو حديث النفس ، وليس فى حديث أبى قتادة وأبى سعيد الماضيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة ومحبوبة أو حسنة وسيئة ، وبقي نوع خامس وهو تلاعب الشيطان ، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر قال « جاء أعرابى فقال : يا رسول الله رأيت فى المنام كأن رأسى قطع فأنا أتبعه » وفى لفظ « فقد خرج فاشتدت فى أثره » فقال : لا تخير بتلاعب الشيطان بك فى المنام » وفى رواية له « إذا تلاعب الشيطان بأحدكم فى منامه فلا يخبر به الناس » . ونوع سادس وهو رؤيا ما يعتاده الرأى فى اليقظة ، كمن كانت عادته أن يأكل فى وقت فنام فيه فرأى أنه يأكل إوبات طافحا من أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ، وبينه وبين حديث النفس عموم وخصوص . وسابع وهو الأضغاث .

**قوله ( فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد ، وليقم فليصل )** زاد فى رواية هوزة « فإذا رأى أحدكم رؤيا تعجبه فليقصها لمن يشاء ، وإذا رأى شيئا يكرهه » فذكر مثله . ووقع فى رواية أبوب عن محمد بن سيرين « فيصل ولا يحدث بها الناس » وزاد فى رواية سعيد بن أبى عروبة عن ابن سيرين عند الترمذى « وكان يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » وهذا ورد معناه مرفوعا فى حديث أبى رزين عند أبى داود والترمذى وابن ماجه « ولا يقصها إلا على واد أو ذى رأى » وقد تقدم شرح هذه الزيادة فى « باب الرؤيا من الله تعالى » .

**قوله ( قال وكان يكره الغل فى النوم ، ويعجبهم القيد ويقال : القيد ثبات فى الدين )** كذا ثبت هنا بلفظ الجمع فى « يعجبهم » والإفراد فى « يكره ويقول » قال الطيبى : ضمير الجمع لأهل التعبير ، وكذا قوله « وكان يقال » قال المهلب : الغل يعبر بالمكروه لأن الله أخبر فى كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى ﴿ إذ الأغلال فى أعناقهم ﴾ الآية ، وقد يدل على الكفر ، وقد يعبر بامرأة تؤذى . وقال ابن العرنى : إنما أحبوا القيد لذكر النبى صلى الله عليه وسلم له فى قسم الحمود فقال « قيد الإيمان الفتك » . وأما الغل فقد كرهه شرعا فى المفهوم كقوله ﴿ خذوه فقلوه ﴾ وإذ الأغلال فى أعناقهم — ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك — وغلت أيديهم ﴿ وإنما جعل القيد ثباتا فى الدين لأن المقيد لا يستطيع المشى فحرب مثلا للإيمان الذى يمنع عن المشى إلى الباطل . وقال النووى : قال العلماء إنما أحب القيد لأن محله الرجل وهو كف عن المعاصى والشر والباطل ،

وأبغض الغل لأن محله العنق وهو صفة أهل النار . وأما أهل التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الرائي بحسب من يرى ذلك له ، وقالوا إن انضم الغل إلى القيد دل على زيادة المكروه ، وإذا جعل الغل في اليدين حمد لأنه كف لهما عن الشر ، وقد يدل على البخل بحسب الحال . وقالوا أيضا : إن رأى أن يديه مغلولتان فهو بخيل ، وإن رأى أنه قيد وغل فإنه يقع في سجن أو شدة . قلت : وقد يكون الغل في بعض المراتى محموداً كما وقع لأبي بكر الصديق فأخرج أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن مسروق قال « مرصهيب بأبي بكر فأعرض عنه ، فسأله فقال : رأيت يدك مغلولة على باب أبي الحشر رجل من الأنصار ، فقال أبو بكر : جمع لي ديني إلى يوم الحشر . وقال الكرمانى : اختلف في قوله وكان يقال هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله « وكان يقال » إلى قوله « في الدين » مرفوع كله ، وقال بعضهم هو كله كلام ابن سيرين وفاعل « كان يكره » أبو هريرة . قلت : أخذه من كلام الطيبى فإنه قال : يحتمل أن يكون مقولاً للراوى عن ابن سيرين فيكون اسم كان ضميراً لابن سيرين وأن يكون مقولاً لابن سيرين واسم كان ضمير أبى هريرة أو النبى صلى الله عليه وسلم . وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره : لا أدرى هو في الحديث أو قاله ابن سيرين .

**قوله ( ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم )** يعنى أصل الحديث وأما من قوله « وكان يقال » فمنهم من رواه بتمامه مرفوعاً ومنهم من اقتصر على بعضه كما سأبينه .

**قوله ( وأدرجه بعضهم كله في الحديث )** يعنى جعله كله مرفوعاً ، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سأبينه .

**قوله ( وحديث عوف أبين )** أى حيث فصل المرفوع من الموقوف ولاسيما تصريحه بقول ابن سيرين « وأنا أقول هذه » فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه « وكان يقال » فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه ، وقد اقتصر بعض الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هوزة وعيسى بن يونس ، قال القرطبى : ظاهر السياق أن الجميع من قول النبى صلى الله عليه وسلم ، غير أن أيوب هو الذى روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أهو من قول النبى صلى الله عليه وسلم أو من قول أبى هريرة فلا يعول على ذلك الظاهر . قلت : وهو حصر مردود ، وكأنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلماً ما أخرج طريق عوف هذه ولكنه أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين ، فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعول على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلاً ، لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة فرجحت .

**قوله ( وقال يونس لا أحسبه إلا عن النبى صلى الله عليه وسلم في القيد )** يعنى أنه شك في رفعه .

**قوله ( قال أبو عبد الله )** هو المصنف .

**قوله ( لا تكون الأغلال إلا في الأعناق )** كأنه يشير إلى الرد على من قال : قد يكون الغل في غير العنق كاليد والرجل ، والغل بضم المعجمة وتشديد اللام واحد الأغلال ، قال : وقد أطلق بعضهم الغل على ما تربط به اليد ، ومن ذكره أبو على القالى وصاحب المحكم وغيرهما قالوا : الغل جامعة تجعل في العنق أو اليد والجمع

أغلال ، ويد مغلولة جعلت في الغل ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ غلت أيديهم ﴾ كذا استشهد به الكرماني ، وفيه نظر لأن اليد تغل في العنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الشر ، ويؤيده منام صهيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريبا ، فأما رواية قتادة المعلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالسند المذكور « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتحزين من الشيطان ، ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه ، فإذا رأى أحداكم رؤيا يكرهها فليقم فليصل ، وأكره الغل في النوم ، ويعجبني القيد فإن القيد ثبات في الدين » وأما مسلم فإنه ساقه بسنده عقب رواية معمر عن أيوب التي فيها « قال أبو هريرة فيعجبني القيد وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين » قال مسلم فأدرج يعني هشاما عن قتادة في الحديث قوله « وأكره الغل الخ » ولم يذكر « الرؤيا جزء » الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال « قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل ، القيد في النوم ثبات في الدين » أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديث « إذا اقترب الزمان » الحديث ثم قال « ورؤيا المسلم جزء من » الحديث ثم قال « والرؤيا ثلاث » الحديث ثم قال بعده « قال وأحب القيد وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين » فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين ، هذا لفظ مسلم ، ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله « فلا أدري الخ » . وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن أيوب فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما : قال أبو هريرة يعجبني القيد الخ ، قال « وقال النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا المؤمن جزء الخ » وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة حديث « الرؤيا ثلاثة » مرفوعا كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده « وكان يقول يعجبني القيد » الحديث ، وبعبده وكان يقول : « من رآني فإني أنا هو » الحديث وبعبده « وكان يقول : لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » وهذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة ، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها البزار في مسنده من طريق أبي خلف وهو عبد الله بن عيسى الخزاز بمعجمات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال « إذا تقارب الزمان لم تكدر رؤيا المؤمن تكذب ، وأحب القيد وأكره الغل » قال : ولا أعلمه إلا وقد رفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال البزار روى عن محمد من عدة أوجه ، وإنما ذكرناه من رواية يونس لعزة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين . قلت : وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر الهذلي عن ابن سيرين حديث القيد موصولا مرفوعا ولكن الهذلي ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد « حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا اقترب الزمان الحديث ، ورؤيا المؤمن الحديث ، وأحب القيد في النوم الحديث ، والرؤيا ثلاث الحديث ، فساق الجميع مرفوعا ، وهكذا أخرجه الدارمي من رواية مخلد بن الحسين عن هشام ، وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعا ، قال الخطيب : والمتن كله مرفوع إلا ذكر القيد والغل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر ، وبينه معمر عن أيوب ، وأخرج أبو عوانة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال : الأصح أن هذا من قول ابن سيرين . وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال « إذا اقترب الزمان » قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام موقوفا وزاد في آخره « قال أبو هريرة : اللبن في المنام القطرة » وأما رواية أبي هلال واسمه

محمد بن سليم الراسبي عن محمد بن سيرين فلم أقف عليها موصولة إلى الآن ، وأخرج أحمد في الزهد عن عثمان عن حماد بن زيد عن أيوب قال « رأيت ابن سيرين مقيداً في المنام » وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على ما في الخبر فأعطى هو ذلك وكان كذلك قال القرطبي : هذا الحديث وإن اختلف في رفعه ووقفه فإن معناه صحيح ، لأن القيد في الرجلين تثبيت للمقيد في مكانه فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلاً على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الغل فلأن محل الأعتاق نكالا وعقوبة وقهراً وإذلالاً ، وقد يسحب على وجهه ويخر على قفاه فهو مذموم شرعاً وعادة ، فرؤيته في العنق دليل على وقوع حال سيئة للرأى تلازمه ولا ينفك عنها ، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبتها أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته ، وقد تكون في دينه كشدّة تعتريه أو تلازمه .

## ٢٧ - باب العين الجارية في المنام

٧٠١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ - وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِمْ بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَتْ : طَارَ لَنَا عُمَانُ بْنُ مِطْعُونٍ فِي السُّكْنَى حِينَ اقْتَرَعَتِ الْأَنْصَارُ عَلَى سُكْنَى الْمُهَاجِرِينَ ، فَاشْتَكَيْتُ ، فَمَرْضَانَاهُ حَتَّى تَوَفَّى ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ فِي أَثْوَابِهِ ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السائب ، فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ . قَالَ : وَمَا يَدْرِيكَ ؟ قُلْتُ : لَا أَدْرِي وَاللَّهِ . قَالَ : أَمَا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ ، إِنِّي لِأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ . قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ . قُلْتُ : وَرَأَيْتَ لِعُمَانَ فِي النَّوْمِ عَيْنًا تَجْرِي ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : ذَاكَ عَمَلُهُ يَجْرِي لَهُ .

قوله ( باب العين الجارية في المنام ) قال المهلب : العين الجارية تحتمل وجوها ، فإن كان ماؤها صافياً عبرت بالعمل الصالح وإلا فلا . وقال غيره : العين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحى أو ميت قد أحدثه أو أجراه . وقال آخرون : عين الماء نعمة وبركة وخير وبلوغ أمنية إن كان صاحبها مستورا ، فإن كان غير عفيف أصابته مصيبة يبكي لها أهل داره .

قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك .

قوله ( عن أم العلاء وهي امرأة من نسائهم ) وتقدم في كتاب الهجرة أنها والدّة خارقة بن زيد الراوى عنها هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن خارقة بن زيد عن أمه ، وذكرت نسبها هناك وأن اسمها كنيته ، ومنه يؤخذ أن القائل هنا « وهي امرأة من نسائهم » هو الزهري راويه عن خارقة بن زيد ، ووقع في « باب رؤيا النساء » فيما مضى قريبا من طريق عقيل عن ابن شهاب عن خارقة « أن أم العلاء امرأة من الأنصار بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخيرته » وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه على بن زيد بن جدعان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال « لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته هنيئا لك الجنة » فذكر نحو هذه القصة ، وقوله « امرأته » فيه نظر ، فلعله كان فيه « قالت امرأة » بغير ضمير وهي أم العلاء ، ويحتمل أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ، ويحتمل أن يكون القول تعدد منهما . وعند ابن سعد أيضا من



مرسل زيد بن أسلم بسند حسن « قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عجوزا تقول في جنازة عثمان بن مظعون وراء جنازته : هنيئا لك الجنة يا أبا السائب » فذكر نحوه وفيه « بحسبك أن تقولى كان يحب الله ورسوله » .

**قوله (طار لنا)** تقدم بيانه في « باب القرعة في المشكلات » ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن معمر « فتشاحت الأنصار فيهم أن ينزلوهم منازلهم حتى اقرعوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظعون » يعنى وقع في سهمنا ، كذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزهرى أو من دونه .

**قوله (حين اقرعت)** في رواية أبى ذر عن غير الكشميهنى « أقرعت » بحذف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة أنهم « اقتسموا المهاجرين قرعة » .

**قوله (فاشتكى فمرضناه حتى توفى)** في الكلام حذف تقديره فأقام عندنا مدة فاشتكى أى مرض فمرضناه أى قمنا بأمره فى مرضه ، وقد وقع فى رواية عقيل « فطار لنا عثمان بن مظعون فأترلناه فى آياتنا ، فرجع وجعه الذى توفى فيه » قلت : وكانت وفاته فى شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره ، وقد تقدمت سائر فوائده فى أول الجناز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها ، وقوله فى آخره « ذاك عمله يجرى له » قيل يحتمل أنه كان لعثمان شىء عمله بقى له ثوابه جاريا كالصدقة ، وأنكره مغلطأى وقال : لم يكن لعثمان بن مظعون شىء من الأمور الثلاث التى ذكرها مسلم من حديث أبى هريرة رفعه « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » . قلت : وهو نفى مردود فإنه كان له ولد صالح شهد بداراً وما بعدها وهو السائب مات فى خلافة أبى بكر فهو أحد الثلاث ، وقد كان عثمان من الأغنياء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعد موته ، فقد أخرج ابن سعد من مرسل أبى بردة بن أبى موسى قال « دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبى صلى الله عليه وسلم فرأين هيقها فقلن : مالك ؟ فما فى قريش أغنى من بعلك ، فقالت : أما ليله فقامم » الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مرابطته فى جهاد أعداء الله فإنه ممن يجرى له عمله كما ثبت فى السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفعه « كل ميت يختم على عمله إلا المرابط فى سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتنة القبر » وله شاهد عند مسلم والنسائى والبخارى من حديث سلمان رفعه « رباط يوم وليلة فى سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله الذى كان يعمل وأمن الفتان » وله شواهد أخرى ، فليحمل حال عثمان ابن مظعون على ذلك ويزول الإشكال من أصله .

٢٨ - باب نزع الماء من البئر حتى يزوى الناس ، رواه أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم

٧٠١٩ - **حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير** حدَّثنا شعيب بن حرب حدَّثنا صخر بن جويرية حدَّثنا نافع « أن ابن عمر رضى الله عنهما حدَّثه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بينا أنا على بئر أنزغ منها إذ جاءنى أبو بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين ، وفى نزعها ضعف ، فغفر الله له . ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبى بكر فاستحالت فى يده غرباً ، فلم أر عبقرياً من الناس يفري قرية حتى ضرب الناس بعطن » .

قوله ( باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس ) هو بفتح الواو من الري ، والنزع بفتح النون وسكون الزاى إخراج الماء للاستسقاء .

قوله ( رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ) وصله المصنف من حديثه في الباب الذى بعده .

قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير ) هو الدورق وشعيب بن حرب هو المدائنى يكنى أبا صالح كان أصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فنزلها إلى أن مات بها ، وكان صدوقا شديد الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائى والدارقطنى وآخرون وما له في البخارى سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول ، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه والعلم عند الله تعالى .

قوله ( بينا أنا على بئر أنزع منها ) أى أستخرج منها الماء بآلة كالدلو . وفي حديث أبى هريرة في الباب الذى يليه « رأيتنى على قلب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله » وفي رواية همام « رأيت أنى على حوض أسقى الناس » والجمع بينهما أن القلب هو البئر المقلوب ترابها قبل الطي ، والحوض هو الذى يجعل بجانب البئر لشرب الإبل فلا منافاة .

قوله ( إذ جاءنى أبو بكر وعمر ) في رواية أبى يونس عن أبى هريرة « فجاءنى أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو » أى التى كان النبي صلى الله عليه وسلم يملأ بها الماء ، ووقع في رواية همام الآتية بعد هذا « فأخذ أبو بكر منى الدلو ليربىنى » وفي رواية أبى يونس « ليروحنى » وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذى يليه « رأيت الناس اجتمعوا » ولم يذكر قصة النزع ووقع في رواية أبى بكر بن سالم عن أبيه « أريت في النوم أنى أنزع على قلب بدلو بكرة » فذكر الحديث نحوه أخرجه أبو عوانة .

قوله ( فنزع ذنوبا أو ذنوبين ) كذا هنا ، ومثله لأكثر الرواة ، ووقع في رواية همام المذكورة « ذنوبين » ولم يشك ، ومثله في رواية أبى يونس ، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ .

قوله ( وفي نزعه ضعف ) تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر .

قوله ( فغفر الله له ) وقع في الروايات المذكورة « والله يغفر له » .

قوله ( ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبى بكر ) كذا هنا ، ولم يذكر مثله في أخذ أبى بكر الدلو من النبي صلى الله عليه وسلم ، ففيه إشارة إلى أن عمر ولى الخلافة بعهد من أبى بكر إليه بخلاف أبى بكر فلم تكن خلافته بعهد صريح من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن وقعت عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح .

قوله ( فاستحالت في يده غربا ) أى تحولت الدلو غربا ، وهى بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ مقابل الشرق ، قال أهل اللغة : الغرب الدلو العظيمة المتخذة من جلود البقر ، فإذا فتحت الراء فهو الماء الذى يسيل بين البئر والحوض . ونقل ابن التين عن أبى عبد الملك البونى أن الغرب كل شيء رفيع ،

وعن الداودي قال : المراد أن الدلو أحالت باطن كفيه حتى صار أحمر من كثرة الاستسقاء ، قال ابن التين : وقد أنكروا ذلك أهل العلم وردوه على قائله .

**قوله ( فلم أر عبقرى )** تقدم ضبطه وبيانه في مناقب عمر ، وكذلك قوله « يفرى فريه » ووقع عند النسائي في رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : قال حجاج قلت لابن جريج : ما استحال ؟ قال : رجع . قلت : ما العبقرى ؟ قال : الأجير . وتفسير العبقرى بالأجير غريب قال أبو عمرو الشيباني : عبقرى القوم سيدهم وقويهم وكبيرهم . وقال الفارابي : العبقرى من الرجال الذى ليس فوقه شيء . وذكر الأزهرى أن عبقر موضع بالبادية ، وقيل بلد كان ينسج فيه البسط المشوية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء فائق . ونقل أبو عبيد أنها من أرض الجن ، وصار مثلاً لكل ما ينسب إلى شيء نفيس . وقال الفراء : العبقرى السيد وكل فاخر من حيوان وجوهر ، وبساط وضعت عليه وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه . وقد وقع في رواية عقيل المشار إليه « ينزع نزع ابن الخطاب » وفي رواية أبي يونس « فلم أر نزع رجل قط أقوى منه » .

**قوله ( حتى ضرب الناس بعطن )** بفتح المهملتين وآخره نون هو ما يعد للشرب حول البئر من مبارك الإبل ، والمراد بقوله « ضرب » أى ضربت الإبل بعطن بركت ، والعطن للإبل كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض . ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبى شيبة « حتى روى الناس وضربوا بعطن » ووقع في رواية همام « فلم يزل ينزع حتى تولى الناس والحوض يتفجر » وفي رواية أبي يونس « ملآن يتفجر » قال القاضى عياض ظاهر هذا الحديث أن المراد خلافة عمر ، وقيل هو لخلافتهما معا لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولاً بدفع أهل الردة وابتدأت الفتوح في زمانه ، ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافته الفتوح واتسع أمر الإسلام واستقرت قواعده . وقال غيره : معنى عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى « استحالت » انقلبت عن الصغر إلى الكبر . وقال النووى قالوا هذا المنام مثال لما جرى للخليفين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما ، وكل ذلك مأخوذ من النبى صلى الله عليه وسلم لأنه صاحب الأمر فقام به أكمل قيام وقرر قواعد الدين ، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ، ثم خلفه عمر فاتسع الإسلام في زمنه ، فشبه أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذى فيه حياتهم وصلاحتهم وشبه بالمستقى لهم منها وسقيه هو قيامه بمصالحهم ، وفي قوله « ليربحنى » إشارة إلى خلافة أبى بكر بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم ، لأن في الموت راحة من كدر الدنيا وتعها ، فقام أبو بكر بتدبير أمر الأمة ومعاناة أحوالهم ، وأما قوله وفي نزع فليس فيه حط من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته ، وأما ولاية عمر فإنها لما طالت كثر انتفاع الناس بها واتسعت دائرة الإسلام بكثرة الفتوح وتمصير الأمصار وتدوين الدواوين ، وأما قوله « والله يغفر له » فليس فيه نقص له ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب ، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها يدعون بها الكلام . وفي الحديث إعلام بخلافتهما وصحة ولايتهما وكثرة الانتفاع بهما ، فكان كما قال . وقال ابن العرى : ليس المراد بالدلو التقدير الدال على قصر الحظ ، بل المراد التمكن من البئر ، وقوله في الرواية المذكورة : بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو قبل أن يصير غرباً . وأخرج أبو ذر الهروى في كتاب الرؤيا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب ، لكن قال في آخره « فغيرها يا أبا بكر ، قال : ألى الأمر بعدك ويليهِ بعدى عمر . قال : كذلك عبرها الملك » وفي سننه أيوب بن جابر وهو ضعيف

وهذه الزيادة منكورة ، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه ، فأخرج أحمد وأبو داود واختار الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن الجرمي عن أبيه عن سمرة بن جندب « أن رجلاً قال : يا رسول الله رأيت كأن دلوا دلي من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شرباً ضعيفاً ، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشطت وانتضح عليه منها شيء » وهذا يبين أن المراد بالنزع الضعيف والنزع القوى الفتوح والغنائم ، وقوله « دلي » بضم المهملة وتشديد اللام أى أرسل إلى أسفل ، وقوله « بعراقيها » بكسر المهملة وفتح القاف ، والعراقان خشبتان تجعلان على قم الدلو متخالفتان لربط الدلو . وقوله « تضلع » بالضاد المعجمة أى ملاً أضلاعه كناية عن الشبع ، وقوله « انتشطت » بضم المثناة وكسر المعجمة بعدها طاء مهملة أى نزعت منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله . قال ابن العري : حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران . قلت : الثاني هو المعتمد ، فحديث ابن عمر مصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الرائي ، وحديث سمرة فيه أن رجلاً أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى ، وقد أخرج أحمد من حديث أبي الطفيل شاهداً لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على غنم سود وغنم عفر » وقال فيه « فأولت السود العرب والعفر العجم » وفي قصة عمر « فملاً الحوض وأروى الواردة » ومن المغايرة بينهما أيضاً أن في حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء ، فهما قصتان تشد إحداهما الأخرى ، وكان قصة حديث سمرة سابقة فنزل الماء من السماء وهى خزائنه فأسكن فى الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر ، وفي حديث سمرة إشارة إلى نزول النصر من السماء على الخلفاء ، وفي حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم ، وكلاهما ظاهر من الفتوح التى فتحوها . وفي حديث سمرة زيادة إشارة إلى ما وقع لعلى من الفتن والاختلاف عليه ، فإن الناس أجمعوا على خلافته ثم لم يلبث أهل الجمل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية فى أهل الشام ثم حاربه بصفين ثم غلب بعد بقليل على مصر ، وخرجت الحرورية على على فلم يحصل له فى أيام خلافته راحة ، فضرب المنام المذكور مثلاً لأحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين .

#### ٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف

٧٠٢٠ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا موسى عن سالم « عن أبيه عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم فى أبى بكر وعمر قال : رأيت الناس اجتمعوا ، فقام أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله يغفر له . ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غرباً ، فما رأيت فى الناس من يفرى فرية حتى ضرب الناس بعطن » .

٧٠٢١ - حدثنا سعيد بن عفير حدثنى الليث قال حدثنى عقيل عن ابن شهاب أخبرنى سعيد « أن أباه ريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بينا أنا نائم رأيتنى على قلبى وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ، ثم أخذها ابن أبى قحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله يغفر له . ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب ، فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن » .

**قوله ( باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف )** أى مع ضعف نزع . ذكر فيه حديث ابن عمر الذى قبله وحديث أبى هريرة بمعناه ، وزهير فى الحديث الأول هو ابن معاوية ، وقوله « عن رؤيا النبى صلى الله عليه وسلم » كأنه تقدم للتابعى لسؤال عن ذلك فأخبره به الصحابى ، وقوله « فى أبى بكر وعمر » أى فيما يتعلق بمدة خلافتهما ، وقوله « قال رأيت » القائل هو النبى صلى الله عليه وسلم وحاكى ذلك عنه هو ابن عمر ، وقوله « رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر » فيه اختصار يوضحه ما قبله ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم بدأ أولاً فنزع من البئر ثم جاء أبو بكر ، وقد تقدمت بقية فوائد حديثى الباب فى الباب قبله ، وسعيد فى الحديث الثانى هو ابن المسيب ، وفى الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه بلى ولاية جليلة وتكون مدته بحسب ما استخرج قلة وكثرة ، وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالأولاد ، وهذا الذى اعتمده أهل التعبير ولم يرجوا على الذى قبله فهو الذى ينبغى أن يعول عليه ، لكنه بحسب حال الذى ينزع الماء ، والله أعلم .

### ٣٠ - باب الاستراحة فى المنام

**٧٠٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ « أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِي عَلَى حَوْضٍ أُسْقَى النَّاسَ ، فَأَتَانِي أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ الدَّلْوَ مِنْ يَدِي لِيُرِيحَنِي ، فَنَزَعَ ذُنُوبِي وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ . فَأَتَى ابْنَ الْخَطَّابِ فَأَخَذَ مِنْهُ فَلَمْ يَزَلْ يَنْزِعُ حَتَّى تَوَلَّى النَّاسَ وَالْحَوْضُ يَتَفَجَّرُ » .**

**قوله ( باب الاستراحة فى المنام )** قال أهل التعبير : إن كان المستريح مستلقياً على قفاه فإنه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقوى ما يستند إليه ، بخلاف ما إذا كان منبطحاً فإنه لا يدرى ما وراءه .. ذكر فيه حديث همام عن أبى هريرة فى رؤياه صلى الله عليه وسلم الدلو ، وفيه « فأخذ أبو بكر الدلو ليريحنى ، وقد تقدمت فوائده فى الذى قبله ، وقوله فيه « رأيت أنى على حوض أسقى الناس ، كذا للأكثر ، وفى رواية المستملى والكشمينى « على حوضى » والأول أولى ، وكأنه كان يملاً من البئر فيسكب فى الحوض والناس يتناولون الماء لبهائمهم وأنفسهم ، وإن كانت رواية المستملى محفوظة احتمال أن يريد حوضاً له فى الدنيا لا حوضه الذى فى القيامة .

### ٣١ - باب القصر فى المنام

**٧٠٢٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ « أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَوَضَّأَتْ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ . قُلْتُ : لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ ؟ قَالُوا : لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلِيَتْ مَدْبَرًا . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَبَكَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ثُمَّ قَالَ : أَعَلَيْكَ - بِأَبْنِي أَنْتِ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَغَارُ ؟ »**

**٧٠٢٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ « عَنْ**

جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب ، فقلت : لمن هذا ؟ فقالوا : لرجل من قريش ، فما معنى أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعلمه من غيرتك ، قال : وعليك أغار يارسول الله ؟ .

**قوله ( باب القصر في المنام )** قال أهل التعبير : القصر في المنام عمل صالح لأهل الدين ولغيرهم حسب وضيق ، وقد يفسر دخول القصر بالتزويج . ذكر فيه حديث أبي هريرة « بينا نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة » أخرجه من رواية عقيل عن ابن شهاب ، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب بلفظ « بينا أنا نائم إذ رأيتني » وهو بضم التاء لضمير المتكلم .

**قوله ( فإذا امرأة تتوضأ )** تقدم في مناقب عمر ما نقل عن ابن قتيبة والخطابي أن قوله « تتوضأ » تصحيف وأن الأصل « شوها » بشين معجمة مفتوحة وواو ساكنة ثم هاء عوض الضاد المعجمة ، واعتل ابن قتيبة بأن الجنة ليست دار تكليف ، ثم وجدت بعضهم اعترض عليه بقوله : وليس في الجنة شوها ، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لأنه ادعى أن المراد بالشوها الحسنة كما تقدم بيانه واضحاً ، قال : والوضوء لغوى ولا مانع منه « وقال القرطبي : إنما توضأت لتزداد حسناً ونوراً لا أنها تزيل وسخاً ولا قدرأ إذ الجنة منزهة عن ذلك » . وقال الكرماني : تتوضأ من الوضوء وهي النظافة والحسن ، ويحتمل أن يكون من الوضوء ، ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون على غير وجه التكليف . قلت : ويحتمل أن لا يراد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه مناماً فيكون مثلاً لحالة المرأة المذكورة ، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة إلى جانب قصر عمر ، فيكون تعبيره بأنها من أهل الجنة لقول الجمهور من أهل التعبير إن من رأى أنه دخل الجنة أنه يدخلها فكيف إذا كان الرائي لذلك أصدق الخلق ، وأما وضوؤها فيعبر بنظافتها حساً ومعنى وطهارتها جسماً وحكماً وأما كونها إلى جانب قصر عمر ففيه إشارة إلى أنها تدرك خلافته وكان كذلك ، ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بغيره عمر لأنه لا يلزم من كون المنام على ظاهره أن لا يكون بعضه يفتقر إلى تعبير ، فإن رؤيا الأنبياء حق يعنى ليست من الأضغاث سواء كانت على حقيقتها أو مثلاً ، والله أعلم ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب . وقوله « أعليك بأبي أنت وأمي يارسول الله أغار » تقدم أنه من المقلوب لأن القياس أن يقول أعليها أغار منك ، وقال الكرماني : لفظ « عليك » ليس متعلقاً بأغار بل التقدير مستعلياً عليك أغار عليها ، قال : ودعوى القياس المذكور ممنوعة إذ لا محوج إلى ارتكاب القلب مع وضوح المعنى بدونه ، ويحتمل أن يكون أطلق « على » وأراد « من » كما قيل إن حروف الجر تتناوب ، وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كغيره عمر ، وقوله « رجل من قريش » عرفت من الرواية الأخرى أنه عمر ، قال الكرماني : علم النبي صلى الله عليه وسلم أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحي .

**قوله ( معتمر )** هو ابن سليمان التيمي البصرى ، وعبيد الله بن عمر هو العمرى المدني ، وتقدم حديث جابر أمم من هذا وشرحه مستوفى في المناقب .

## ٣٢ - باب الوضوء في المنام

٧٠٢٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ ؟ فَقَالُوا : لِعَمْرٍو فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلِيَتْ مَدْبِرًا . فَبَكَى عَمْرٍو قَالَ : عَلَيْكَ - يَا أَبَى أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَغَارَ» .

قوله (باب الوضوء في المنام) قال أهل التعبير : رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو عمل ، فإن أتمه في النوم حصل مراده في اليقظة ، وإن تعذر لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا تجوز الصلاة به فلا ، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا ، وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله ، وقد مضى الكلام فيه .

## ٣٣ - باب الطواف بالكعبة في المنام

٧٠٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ ، فَإِذَا رَجُلٌ أَدَمٌ سَبَطَ الشَّعْرَ بَيْنَ رَجْلَيْهِ يَنْطَفِ بِرَأْسِهِ مَاءً ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : ابْنُ مَرْيَمَ ، فَذَهَبَتْ أَلْتَفَّتْ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرٌ جَسِيمٌ جَعَدَ الرَّأْسَ أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيَمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا الدِّجَالُ ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبْهًا ابْنُ قَطْنٍ ، وَابْنُ قَطْنٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ جَزَاعَةَ» .

قوله (باب الطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير : الطواف يدل على الحج وعلى التزويج وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام فإن كان الراي رقيقاً دل على نصحه لسيدته .

قوله (بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة ... الحديث) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ويأتي شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

## ٣٤ - باب إذا أعطى فضله غيره في النوم

٧٠٢٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِقَدْحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَجْرِي ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلَهُ عَمْرٍو . قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «الْعِلْمُ» .

قوله (باب إذا أعطى فضله غيره في النوم) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في «باب اللبن» مشروحاً وقوله الري أي ما يتروى به وهو اللبن ، أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني ، قال : وإسناد الخروج إليه قرينة ، وقيل الري اسم من أسماء اللبن .

## ٣٥ - باب الأمن وذهاب الروع في المنام

٧٠٢٨ - حَدَّثَنِي عبيد الله بن سعيد حدثنا عفان بن مسلم حدثنا صخر بن جويرة حدثنا نافع « أن ابن عمر قال : إن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يرون الرؤيا على عهد رسول الله فيقصونها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله وأنا غلام حديث السن وبيتي المسجد قبل أن أنكح ، فقلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء ، فلما اضطجعت ليلة قلت : اللهم إن كنت تعلم في خيرا فأرني رؤيا . فبينما أنا كذلك إذ جاءني ملكان في يد كل واحد منهما مقمعة من حديد يقبلان بي إلى جهنم وأنا بينهما أدعو الله : اللهم أعوذ بك من جهنم ، ثم أراني لقيني ملك في يده مقمعة من حديد فقال : لم ترع ، نعم الرجل أنت لو تكثرت الصلاة . فانطلقوا بي حتى وقفوا بي على شفير جهنم ، فإذا هي مطوية كطى البئر ، له قرون كقرون البئر ، بين كل قرنين ملك بيده مقمعة من حديد ، وأرى فيها رجلا معلقين بالسلاسل ، رعوسهم أسفلهم عرفت فيها رجلا من قريش ، فانصرفوا بي عن ذات اليمين . »

٧٠٢٩ - « فقصصتها على حفصة فقصصتها حفصة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن عبد الله رجل صالح . فقال نافع : لم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة »

قوله ( باب الأمن وذهاب الروع في المنام ) الروع بفتح الراء وسكون الواو بعدها عين مهملة الخوف ، وأما الروع بضم الراء فهو النفس . قال أهل التعبير : من رأى أنه خائف من شيء أمن منه ، ومن رأى أنه قد أمن من شيء فإنه يخاف منه . وذكر فيه حديث ابن عمر في رؤياه من طريق نافع عنه ، وقد مضى شرحه قريبا .

قوله ( إن رجلا ) لم أقف على أسمائهم .

قوله ( فيقول فيها ) أى يعبرها .

قوله ( حديث السن ) أى صغيره ، وفي رواية الكشميهني « حدث السن » بفتح الدال .

قوله ( وبيتي المسجد ) يعنى أنه كان يأوى إليه قبل أن يتزوج .

قوله ( فاضطجعت ليلة ) في رواية الكشميهني « ذات ليلة » .

قوله ( إذ جاءني ملكان ) لم أقف على تسميتهما . قال ابن بطال : يؤخذ منه الجزم بالشيء وإن كان أصله الاستدلال ، لأن ابن عمر استدل على أنهما ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاه بها ، والشيطان لا يعظ ولا يذكر الخير . قلت : ويحتمل أن يكونا أخبراه بأنهما ملكان ، أو اعتمد النبي صلى الله عليه وسلم لما قصته عليه حفصة فاعتمد على ذلك .

قوله ( مقمعة ) بكسر الميم والجمع مقامع وهى كالسياط من حديد رعوسها معوجة ، قال الجوهري : المقمعة كالمحجن . وأغرب الداودي فقال : المقمعة والمقرعة واحد .

قوله ( لم ترع ) أى لم تفزع ، في رواية الكشميهني « لن ترع » فعلى الأول ليس المراد أنه لم يقع له فزع



بل لما كان الذي فزع منه لم يستمر فكأنه لم يفزع ، وعلى الثانية فالمراد أنك لا روع عليك بعد ذلك . قال ابن بطال إنما قال له ذلك لما رأى منه من الفزع ، ووثق بذلك منه لأن الملك لا يقول إلا حقا انتهى . ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جرير بن حازم عن نافع فلقية ملك وهو يرعد فقال لم ترع ووقع عند كثير من الرواة « لن ترع » بحرف لن مع الجزم ، ووجهه ابن مالك بأنه سكن العين للوقف ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكون جزمه بلن وهي لغة قليلة حكاها الكسائي ، وقد تقدم شيء من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التهجد .

قوله ( كطى البئر له قرون ) في رواية الكشميني « لها » وقرون البئر فجوانبها التي تبنى من حجارة توضع عليها الخشبة التي تعلق فيها البكرة ، والعادة أن لكل بئر قرنين . وقوله « وأرى فيها رجالا معلقين » في رواية سالم التي بعد هذا « فإذا فيها ناس عرفت بعضهم » قلت : ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم . قال ابن بطال : في هذا الحديد أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير ، وعلى أن ما فسر في النوم فهو تفسيره في اليقظة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد في تفسيرها على ما فسرها الملك . قلت : يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث « إن عبد الله رجل صالح » وقول الملك قبل ذلك « نعم الرجل أنت لو كنت تكثر الصلاة » ووقع في الباب الذي بعده أن الملك قاله له « لم ترع إنك رجل صالح » وفي آخره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من الليل » قال وفيه وقوع الوعيد على ترك السنن وجواز وقوع العذاب على قلت : هو مشروط بالمواظبة على الترك رغبة عنها ، فالوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك بقي الإعراض ، قال : وفيه أن أصل التعبير من قبل الأنبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رؤيا فيعبرها له الشارع ليكون ذلك عنده أصلا . قال : وقد صرح الأشعري بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الأنبياء وعلى ألسنتهم . قال ابن بطال : وهو كما قال ، لكن الوارد عن الأنبياء في ذلك وإن كان أصلا فلا يعم جميع المرأتى ، فلا بد للحاذق في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فيرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا يلحق به غيره كما يفعل الفقيه في فروع الفقه . وفيه جواز المبيت في المسجد ، ومشروعية النيابة في قص الرؤيا ، وتأدب ابن عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم ومهابته له حيث لم يقص رؤياه بنفسه ، وكأنه لما هالته لم يؤثر أن يقصها بنفسه فقصها على أخته لإدلاله عليها ، وفضل قيام الليل ، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتاب التهجد والله أعلم .

### ٣٦ باب الأخذ على اليمين في النوم

٧٠٣٠ - حَدَّثَنِي عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم « عن ابن عمر قال : كنت غلاما شابا عزبا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكنت أبيت في المسجد ، وكان من رأى مناماً قصه على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : اللهم إن كان لي عندك خير فأرني مناماً يعبره لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فممت فرأيت ملكين أتياني فانطلقا بي فلقبهما ملك آخر فقال : لن ترع ، إنك رجل صالح ، فانطلقا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كطى البئر ، وإذا فيها ناس قد عرفت بعضهم ، فأخذوا بي ذات اليمين . فلما أصبحت ذكرت ذلك حفصة » .

٧٠٣١ - « فرعمت حفصة أنها قصتها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن عبد الله رجل صالح لو

كان يكثر الصلاة من الليل . قال الزهري فكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل .

قوله ( باب الأخذ على اليمين في النوم ) وفي رواية « باليمين » ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه ، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد ، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يعبر له بأنه أهل اليمين . والعرب بفتح المهملة والزاي ثم موحدة من لا زوجة له ويقال له الأعزب بقلة في الاستعمال ، وقوله « أخذاني » بالنون وفي رواية بالموحدة .

### ٣٧ - باب القَدَح في النوم

٧٠٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ حَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتَيْتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضَّلِي عَمْرٌو بْنُ الْخَطَّابِ . قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْعِلْمُ .

قوله ( باب القدح في النوم ) قال أهل التعبير : القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة ، وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية ، وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في « باب اللبن » وقد مضى شرحه هناك .

### ٣٨ - باب إذا طار الشيء في المنام

٧٠٣٣ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَرْمِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ نَشِيطٍ قَالَ « قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي ذَكَرَ » .

٧٠٣٤ - « فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنَّهُ وَضَعَ فِي يَدِي سَوَارَانَ مِنْ ذَهَبٍ فَقَطَعْتُهُمَا وَكَرِهْتُهُمَا ، فَأَذِنَ لِي فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا ، فَأَوْلَتْهُمَا كَذَابَانِ يَخْرُجَانِ » . فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ الَّذِي قَتَلَهُ فَيُرُوزُ فِي الْيَمِينِ ، وَالْآخَرُ مَسِيلِمَةُ .

قوله ( باب إذا طار الشيء في المنام ) أي الذي من شأنه أن يطير ، قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة السماء بغير تعريج ما له ضرر ، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات ، وإن رجع أفاق من مرضه ، وإن كان يطير عرضاً سافر ونال رفعة بقدر طيرانه ، فإن كان بجناح فهو مال أو سلطان يسافر في كنفه ، وإن كان بغير جناح دل على التفرير فيما يدخل فيه . وقالوا إن الطيران للشرار دليل ردىء .

قوله ( عن ابن عبيدة ) بالتصغير ابن نشيط بنون ومعجمة ثم مهملة وزن عظيم ووقع في رواية الكشميणी « عن أبي عبيدة » جعلها كنية والصواب « ابن » فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في قصة العنسي وقال فيه « عن ابن عبيدة » بغير اختلاف ، وزاد في موضع آخر « اسمه عبد الله » قلت : وهو الربذي بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة أخو موسى بن عبيدة الربذي المحدث المشهور بالضعف ، وليس

لعبد الله هذا في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد اختلف على يعقوب بن إبراهيم بن سعد في سنده فأخرجه النسائي عن أبى داود الحراني عنه عن أبيه عن صالح قال « قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة » أسقط عبد الله بن عبيدة من السند هكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن أبى داود الحراني ، ومن رواية عبيد الله ابن سعد بن إبراهيم عن عمه يعقوب ، قال الإسماعيلي : هذان ثقتان رواياه هكذا . قلت : لكن سعيد ثقة ، وقد تابعه عباس بن محمد الدوري عن يعقوب بن إبراهيم أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد تقدم شرح الحديث في المغازى ويأتى شيء منه بعد أبواب . وإن قول ابن عباس في هذه الرواية « ذكر لي » على البناء للمجهول يبين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المبهم المذكور أبو هريرة ، قال المهلب : هذه الرؤيا ليست على وجهها ، وإنما هي من ضرب المثل ، وإنما أول النبي صلى الله عليه وسلم السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير موضعه ، فلما رأى في ذراعيه سوارين من ذهب وليسوا من لبسه لأنهما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يدعى ماليس له ، وأيضاً ففى كونهما من ذهب والذهب منى عن لبسه دليل على الكذب ، وأيضاً فالذهب مشتق من الذهاب فعلم أنه شيء يذهب عنه ، وتأكد ذلك بالإذن له في نفخهما فطارا فعرف أنه لا يثبت لهما أمر وأن كلامه بالوحي الذى جاء به يزيلهما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام . انتهى ملخصاً . وقوله في آخر الحديث فقال عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث ، وهو موصول بالسند المذكور إليه ، وهذا التفسير يوهم أنه من قبله ، وسيأتى قريباً من وجه آخر عن أبى هريرة أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من ابن عباس ، وقد ذكرت خير الأسود العنسى هناك ، وذكرت خير مسيلمة وقتله في غزوة أحد ، وشيئا من خبره في أواخر المغازى أيضاً . قال الكرماني : كان يقال للأسود العنسى ذو الحمار لأنه علم حمارة إذا قال له اسجد يخفض رأسه . قلت : فعلى هذا هو بالحاء المهملة ، والمعروف أنه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذى يحتمر به ، قال ابن العري : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوقع بطلان أمر مسيلمة والعنسى فأول الرؤيا عليهما ليكون ذلك إخراجاً للنام عليهما ودفعاً لحالهما ، فإن الرؤيا إذا عبرت خرجت ، ويحتمل أن يكون بوحي ، والأول أقوى ، كذا قال .

### ٣٩ - باب إذا رأى بقرأ تنحر

٧٠٣٥ - **حدثنى** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن بريد عن جده أبى بردة « عن أبى موسى أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رأيت في المنام أبى أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل ، فذهب وهلى إلى أنها البجامة أو الهجر ، فإذا هى المدينة يثرب ، ورأيت فيها بقرأ والله خير ، فإذا هم المؤمنون يوم أحد ، وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذى آتانا الله به بعد يوم بدر » .

**قوله ( باب إذا رأى بقرأ تنحر )** كذا ترجم بقيد النحر ، ولم يقع ذلك في الحديث الذى ذكره عن أبى موسى ، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأبينه ، وحديث أبى موسى المذكور في الباب أورده بهذا السند بتمامه في علامات النبوة ، وفرق منه في المغازى بهذا السند أيضاً ، وعلق فيها منه قطعة في الهجرة فقال « وقال أبو موسى » وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه ، وقد تقدم في غزوة أحد شرح ما أورده منه فيها .

**قوله ( أراه )** بضم أوله أى أظنه وقد بينت هناك أن القائل « أراه » هو البخارى وأن مسلماً وغيره رووه عن أبى كريب محمد بن العلاء شيخ البخارى فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه .

**قوله ( فذهب وهلى )** قال ابن التين : رويناه « وهلى » بفتح الهاء والذى ذكره أهل اللغة بسكونها تقول وهلت بالفتح أهل وهلا إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره مثل وهمت ، ووهل يوهل وهلاً بالتحريك إذا فرغ ، قال ولعله وقع فى الرواية على مثل ما قالوه فى البحر بجر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى . وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارابى والجوهرى والقالى وابن القطاع ، إلا أنهم لم يقولوا « وأنت تريد غيره » وقد وقع فى حديث المائة سنة « فوهل الناس فى مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهلا » بالتحريك ، وقال النووى : معناه غلطوا ، يقال وهل بفتح الهاء يهل بكسرهما وهلا بسكونها مثل ضرب يضرب ضرباً أى غلط وذهب وهمه إلى خلاف الصواب ، وأما وهلت بكسرهما أو هل بالفتح وهلا بالتحريك أيضاً كحذرت أخطر حذرا فمعناه فرغت ، والوهل بالفتح الفرغ وضبطه النووى بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الوهم والاعتقاد وأما صاحب النهاية فجزم أنه بالسكون .

**قوله ( أو الهجر )** كذا لأبى ذر هنا بالألف واللام وواقفه الأصيلى ، ووقع فى رواية كريمة « أو هجر » بغير ألف ولام ، وهى بلد قدمت بيانها فى باب الهجرة إلى المدينة .

**قوله ( ورأيت فيها بقرا والله خير )** تقدم ما فيه ووقع فى حديث جابر عند أحمد والنسائى والدارمى من رواية حماد بن سلمة عن أبى الزبير عن جابر وفى رواية لأحمد « حدثنا جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : رأيت كأنى فى درع حصينة ، ورأيت بقرأ تنحر ، فأولت الدرع الحصينة المدينة وأن البقر بقر والله خير » وهذه اللفظة الأخيرة وهى بقر بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره يبقره بقرأ ، ومنهم من ضبطها بفتح النون والفاء ولهذا الحديث سبب جاء بيانه فى حديث ابن عباس عند أحمد أيضاً والنسائى والطبرانى وصححه الحاكم من طريق أبى الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس فى قصة أحد وإشارة النبى صلى الله عليه وسلم عليهم أن لا ييرحوا من المدينة ، وإيثارهم الخروج لطلب الشهادة . وليس اللامة وندامتهم على ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم « لا ينبغي لنبى إذا لبس لأمته أن يضعها حتى يقاتل » وفيه « إني رأيت أبى فى درع حصينة » الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى ماله من شاهد فى غزوة أحد ، وتقدم هناك قول السهيلي إن البقر تعبر برجال متسلحين يتناطحون فى القتال والبحث معه فيه وهو إنما تكلم على رواية ابن إسحق « إني رأيت والله خيراً رأيت بقرأ » ولكن تقييده فى الحديث الذى ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فسره فى الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين . وإن كانت الرواية بسكون القاف أو بالنون والفاء وليس من رؤية البقر المتناطحة فى شىء ، وقد ذكر أهل التعبير للبقر فى النوم وجوهاً أخرى : منها أن البقرة الواحدة تفسر بالزوجة والمرأة والخادم والأرض ، والثور يفسر بالثائر لكونه يثير الأرض فيتحرك عليها وسافلها فكذلك من يثور فى ناحية لطلب ملك أو غيره ، ومنها أن البقر إذا وصلت إلى بلد فإن كانت بحرية فسرت بالسفن وإلا فبمسكر أو بأهل بادية أو بيس يقع فى تلك البلد .

**قوله ( وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذى آتانا الله بعد يوم بدر )** المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة ، ووقع فى رواية « بعد » بالضم أى بعد أحد ونصب « يوم » أى ما جاء الله به بعد بدر الثانية

من تثبيت قلوب المؤمنين . قال الكرماني : ويحتمل أن يراد بالخير الغنيمة ، وبعد أى بعد الخير ، والثواب والخير حصلاً في يوم بدر . قلت : وفي هذا السياق إشعار بأن قوله في الخير «والله خير» من جملة الرؤيا ، والذي يظهر لي أن لفظه لم يتحرر إيراده وأن رواية ابن إسحق هي المحررة ، وأنه رأى بقرأ ورأى خيراً فأول البقر على من قتل من الصحابة يوم أحد ، وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة ، والمراد بالبعديّة على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد نبه عليه ابن بطال ، ويحتمل أن يريد ببدر بدر الموعد لا الوقعة المشهورة السابقة على أحد ، فإن بدر الموعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا : موعدكم العام المقبل بدر ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ومن انتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعد ، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأثابهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وخيبر وما بعدها والله أعلم .

#### ٤٠ - باب النفخ في المنام

٧٠٣٦ - **حدّثني** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال «هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحن الآخرون السابقون» .

٧٠٣٧ - «وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بينا أنا نائم إذ أتيت خزائن الأرض ، فوضع في يدي سواران من ذهب فكبرا على وأهمانى ، فأوحى إلي أن أنفخهما فنفختهما فطارا ، فأولتهما الكذابين اللذين أنا بينهما : صاحب صنعاء وصاحب اليمامة» .

**قوله ( باب النفخ في المنام )** قال أهل التعبير : النفخ يعبر بالكلام وقال ابن بطال : يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد لسهولة النفخ على النافخ ، ويدل على الكلام ، وقد أهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه صلى الله عليه وسلم وأمره بقتلهم .

**قوله ( حدّثني )** في رواية أبي ذر «حدثنا» .

**قوله ( إسحق بن إبراهيم الحنظلي )** هو المعروف بابن راهويه .

**قوله ( هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحن الآخرون السابقون .** وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم ) قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أوائل كتاب الأيمان والنذور ، وأن نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند إسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث «نحن الآخرون السابقون» الحديث في الجمعة وبقية أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ «وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم» فكان إسحق إذا أراد التحديث بشيء منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ، ولم يطرد هذا الصنيع للبخارى في هذه النسخة ، وأما مسلم فاطرد صنيعة في ذلك كما نهت عليه هناك وبالله التوفيق . وقد تقدم هذا الحديث في «باب وفد بني حنيفة» في أواخر المغازي عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الإسناد ، لكن قال في روايته عن همام «أنه سمع أبا هريرة» ولم يبدأ فيه إسحق بن نصر بقوله «نحن الآخرون السابقون» وذلك مما يؤيد ما قررته ، ويعكس على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف

**قوله ( إذ أتيت خزائن الأرض )** كذا وجدته في نسخة معتمدة من طريق أبي ذر من الإتيان بمعنى المجيء وبحذف الباء من خزائن وهي مقدره ، وعند غيره «أوتيت» بزيادة واو من الإتياء بمعنى الإعطاء ، ولا إشكال في حذف الباء على هذه الرواية ، ول بعضهم كالأول لكن بإثبات الباء وهي رواية أحمد وإسحق بن نصر عن عبد الرزاق . قال الخطابي : المراد بخزائن الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصر وغيرهما ، ويحتمل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة ، قال غيره : بل يحمل على أعم من ذلك .

**قوله ( فوضع )** بفتح أوله وثانيه ، وفي رواية إسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه .

**قوله ( في يدي )** في رواية إسحق بن نصر « في كفى » .

**قوله ( سوارين )** في رواية إسحق بن نصر « سواران » ولا إشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ « وضع » بالضم « وسوارين » بالنصب وتكلف لتخريج ذلك ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « رأيت في يدي سوارين من ذهب » وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد « في المنام » والسوار بكسر المهملة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة أسوار بضم الهمزة أوله .

**قوله ( فكبر على )** في رواية إسحق بن نصر « فكبرا » بالثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم ، قال القرطبي : وإنما عظم عليه ذلك لكون الذهب من حلية النساء ومما حرم على الرجال .

**قوله ( فأوحى إلي )** كذا للأكثر على البناء للمجهول ، وفي رواية الكشميهني في حديث إسحق بن نصر « فأوحى الله إلي » وهذا الوحي يحتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله القرطبي .

**قوله ( فنفتختهما )** زاد إسحق بن نصر « فذهبا » وفي رواية ابن عباس الماضية قريباً « فطارا » وكذا في رواية المقبري وزاد « فوق واحد باليمامة والآخر باليمن » وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفخ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة ، ورد ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله . قلت : وهو كذلك ، لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية ، وفي طيرانهما إشارة إلى اضمحلال أمرهما كما تقدم .

**قوله ( فأولتهما الكذابين )** قال القاضي عياض : لما كان رؤيا السوارين في اليدين جميعاً من الجهتين وكان النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما لوضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه ، وفي كونهما من ذهب إشعار بذهاب أمرهما . وقال ابن العربي : السوار من حلي الملوك الكفار كما قال الله تعالى ﴿ فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب ﴾ واليد لها معانٍ منها القوة والسلطان والقهر ، قال : ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس ، قال : وكثيراً ما يضرب المثل بحذف بعض الحروف . قلت : وقد ثبت بزيادة الألف في بعض طرقه كما بينته . وقال القرطبي في « المفهم » ما ملخصه : مناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن أهل صنعاء وأهل اليمامة كانوا أسلموا فكانوا كالساعدين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذبان وبهرجا على أهلها بزخرف أقوالهما ودعواهما الباطلة اتخدع أكثرهم بذلك فكان اليدان بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة الكذابين ، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرفاه والزخرف من أسماء الذهب .

**قوله ( اللذين أنا بينهما )** ظاهر في أنهما كانا حين قص الرؤيا موجودين ، وهو كذلك ، لكن وقع في رواية ابن عباس « يخرجان بعدى » والجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة نقله النووي عن العلماء وفيه نظر لأن ذلك كله ظهر للأسود بصنعاء في حياته صلى الله عليه وسلم فادعى النبوة وعظمت شوكته وحارب المسلمين وفتك فيهم وغلب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمت ذلك واضحاً في أواخر المغازي ، وأما مسيلمة فكان ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربتة إلا في عهد أبي بكر ، فإما أن يحمل ذلك على التغليب وإما أن يكون المراد بقوله « بعدى » أى بعد نبوتى . قال ابن العريىي يمحتمل أن يكون ما تأوله النبى صلى الله عليه وسلم في السوارين يوحى ، ويحتمل أن يكون تفاعل بذلك عليهما دفعا لخالهما فأخرج المنام المذكور عليهما ، لأن الرؤيا إذا عبرت وقعت والله أعلم .

( تبييه ) : أخرج ابن أبى شيبية من مرسل الحسن رفعه « رأيت كأن في يدي سوارين من ذهب فكرهتهما فذهبا كسرى وقيصر » وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلمة والأسود ، فيحتمل أن يكون تعدداً والتفسير من قبله بحسب ماظنه أدرج في الخبر فالمعتمد ما ثبت مرفوعاً أنهما مسيلمة والأسود .

#### ٤١ - باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة وأسكنه موضعاً آخر

٧٠٣٨ - **حدَّثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني أخى عبد الحميد عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله « عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : رأيت كأن امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهيعة وهى الجحفة ، فأولت أن وباء المدينة نقل إليها » .**

[ الحديث ٧٠٣٨ - طرفاه في : ٧٠٣٩ ، ٧٠٤٠ ]

**قوله ( باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة وأسكنه موضعاً آخر )** واختلف في ضبط « كوة » فوقع في رواية لأبى ذر بضم الكاف وتشديد الواو المفتوحة ووقع للباقيين بتخفيف الواو وسكونها بعدها راء ، وهو المعتمد . والكورة الناحية ، قال الخليل في « العين » الكور الرحل بالحاء المهملة الساكنة ، كذا اقتصر عليه ابن بطال « وقال غيره : الرحل بأداته ، فإن فتح أوله فهو الرحل بغير أداة ، والكور بالضم أيضاً موضع الزنابير » وكور الحداد ما يبنى من طين ، ، وأما الزرق فهو الكير ، والكورة المدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسبها عربية محضة .

**قوله ( حدثني أخى عبد الحميد )** هو ابن أبى أويس واسم أبى أويس عبد الله

**قوله ( عن سليمان بن بلال )** في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبى بكر بن أبى أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو المذكور بعد باب .

**قوله ( عن سالم بن عبد الله عن أبيه )** في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده « حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر » .

**قوله** ( أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رأيت ) في رواية فضيل في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم « في المدينة » وفي رواية الإسماعيلي من طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن عقبة مثله قال « في وباء المدينة » .

**قوله** ( رأيت ) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة « لقد رأيت » .

**قوله** ( كأن امرأة سوداء ثائرة الرأس ) في رواية ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عند أحمد وأبي نعيم « ثائرة الشعر » والمراد شعر الرأس وزاد « تقلة » بفتح المثناة وكسر الفاء بعدها لام أى كرية الرائحة .

**قوله** ( خرجت ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد « أخرجت » بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للمجهول ولفظه « أخرجت من المدينة فأسكنت بالجحفة » وهو الموافق للترجمة ، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكأنه نسبه إليه لأنه دعا به ، فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال « اللهم حبب إلينا المدينة » الحديث ، وفيه « وانقل حماها إلى الجحفة » قالت عائشة « وقدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله » .

**قوله** ( حتى قامت بمهيجة وهي الجحفة ) أمامهجة بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهملة وقيل بوزن عظيمة ، وأظن قوله وهي الجحفة مدرجا من قول موسى بن عقبة فإن أكثر الروايات خلا عن هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ، ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه « حتى قامت بالمهيجة » قال ابن التين : ظاهر كلام الجوهرى أن مهيجة تصرف لأنه أدخل عليها الألف واللام ، ثم قال : إلا أن يكون أدخلهما للتعظيم وفيه بعد .

**قوله** ( فأولت أنه وباء المدينة نقل إليها ) في رواية ابن جريج « فأولتها وباء المدينة ينقل إلى الجحفة » قال المهلب : هذه الرؤيا من قسم الرؤيا المعبرة وهي مما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من اسم السوداء السوء والداء فتأول خروجها بما جمع اسمها ، وتأول من ثوران شعر رأسها أن الذى يسوء ويثير الشر يخرج من المدينة ، وقيل لأن ثوران الشعر من اقشعرار الجسد ومعنى الاقشعرار الاستيحاش فلذلك يخرج ما تستوحش النفوس منه كالحمي . قلت : وكان مراده بالاستيحاش أن رؤيته موحشة ، وإلا فالاقشعرار في اللغة تجمع الشعر وتقضه ، وكل شيء تغير عن هيئته يقال اقشعر كاقشعرت الأرض بالجذب والنبات من العطش ، وقد قال القيروانى المعبر : كل شيء غلبت عليه السوداء في أكثر وجوهها فهو مكروه ، وقال غيره : ثوران الرأس يؤول بالحمي لأنها تثير البدن بالاقشعرار وارتفاع الرأس لاسيما من السوداء فإنها أكثر استيحاشاً .

#### ٤٢ — باب المرأة السوداء

٧٠٣٩ — حدثنا أبو بكر المقدمي حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى حدثنا سالم بن عبد الله « عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت بمهيجة ، فتأولتها أن وباء المدينة نقل إلى مهيجة ، وهي الجحفة » .

**قوله** ( باب المرأة السوداء ) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث الذى قبله من الوجه الذى نهت عليه .



وقوله فيه « فتأولتها » وقع في رواية الكشميهني « فأولتها » .

**قوله ( رأيت )** حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت ، وثبت في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن المقدمي شيخ البخاري فيه ولفظه عن رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت إبلخ » .

### ٤٣ — باب المرأة الثائرة الرأس

٧٠٤٠ — **حدثنا إبراهيم بن المنذر** حدثني أبو بكر بن أبي أويس حدثني سليمان عن موسى بن عقبة عن سالم « عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهية ، فأولت أن وباء المدينة نقل إلى مهية وهي الجحفة » .

**قوله ( باب المرأة الثائرة الرأس )** أي في المنام ، ذكر فيه الحديث المشار إليه وقد قدمت ما فيه .

### ٤٤ — باب إذا هز سيفاً في المنام

٧٠٤١ — **حدثنا محمد بن العلاء** حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة « عن أبي موسى أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رأيت في رؤياي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد ، ثم هزرته أخرى فعاد أحسن ما كان ، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » .

**قوله ( باب إذا هز سيفاً في المنام )** ذكر فيه حديث أبي موسى أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رأيت في رؤياي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره » الحديث بهذه القصة ، وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكماله . وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكرت بعض شرحه هناك ، وقوله فيه « ثم هزرته أخرى فعاد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » قال المهلب : هذه الرؤيا من ضرب المثل ، ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصول بالصحابة عبر عن السيف بهم وبهزه عن أمره لهم بالحرب وعن القطع فيه بالقتل فيهم وفي الهزة الأخرى لما عاد إلى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ، ولأهل التعبير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه ينال سلطاناً إما ولاية وإما وديعة وإما زوجة وإما ولداً فإن سله من غمده فائتلم سلمت زوجته وأصيب ولده ، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس ، وإن سلما أو عطبا فكذلك ، وقائم السيف يتعلق بالأب والعصبات ونصله بالأُم وذوى الرحم ، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده في خصومه ، وربما عبر السيف بسلطان جائر انتهى ملخصاً . وقال بعضهم : من رأى أنه أغمد السيف فإنه يتزوج ، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يسط لسانه فيه ، ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ، ومن رأى سيفاً عظيماً فهي فتنة ، ومن قلد سيفاً قلد أمراً ، فإن كان قصيراً لم يدم أمره . وإن رأى أنه يجرح حائله فإنه يعجز عنه .

## ٤٥ - باب من كذب في حلمه

٧٠٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ تَحَلَّمَ بِحَلْمٍ لَمْ يَرَهُ كَلْفٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ ، وَلَنْ يَفْعَلَ . وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفْرُونَ مِنْهُ صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةَ عَذَابٍ وَكَلَّفَ أَنْ يَنْفِخَ فِيهَا ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ » . قَالَ سَفِيَانُ : وَصَلَهُ لَنَا أَيُّوبُ . وَقَالَ قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ « مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ » . وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرَّمَاطِيِّ : سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ « قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ مِنْ صُورِ صُورَةٍ وَمَنْ تَحَلَّمَ وَمَنْ اسْتَمَعَ » . حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ اسْتَمَعَ وَمَنْ تَحَلَّمَ وَمَنْ صَوَّرَ . . » نَحْوَهُ . تَابِعَهُ هِشَامٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . . قَوْلُهُ .

٧٠٤٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ « عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَفْرَى الْفَرَى أَنْ يَرَى عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ » قَوْلُهُ ( بَابُ مَنْ كَذَبَ فِي حَلْمِهِ ) أَيْ فَهُوَ مَذْمُومٌ ، أَوْ التَّقْدِيرُ بَابُ إِثْمٍ مِنْ كَذَبَ فِي حَلْمِهِ وَالْحَلْمُ بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونُ اللَّامِ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ « كَذَبَ فِي حَلْمِهِ » مَعَ أَنْ لَفْظَ الْحَدِيثِ « تَحَلَّمَ » إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَفَعَهُ « مَنْ كَذَبَ فِي حَلْمِهِ كَلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَقْدَ شَعِيرَةٍ » وَسَنَدُهُ حَسَنٌ وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرٍ ضَعَفَهُ أَبُو زُرْعَةَ . وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَيْنِ : الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ ذَكَرَ لَهُ طَرَفًا مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ .

قَوْلُهُ ( عَنْ أَيُّوبَ ) فِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ عَنْ سَفِيَانَ « حَدَّثَنَا أَيُّوبُ » وَقَدْ وَقَعَ فِي الْأَصْلِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ « قَالَ سَفِيَانُ وَصَلَهُ لَنَا أَيُّوبُ » .

قَوْلُهُ ( عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ) ذَكَرَ الْمَصْنُفُ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى عِكْرَمَةَ هَلْ هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا أَوْ مَوْقُوفًا أَوْ هُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا .

قَوْلُهُ ( مَنْ تَحَلَّمَ ) أَيْ مَنْ تَكَلَّفَ الْحَلْمَ .

قَوْلُهُ ( بِحَلْمٍ لَمْ يَرَهُ كَلْفٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ ) فِي رِوَايَةِ عَبَادِ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ أَيُّوبَ عِنْدَ أَحْمَدَ « عَذَابٌ حَتَّى يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَيْسَ عَاقِدًا » وَعِنْدَهُ فِي رِوَايَةِ هَمَامٍ عَنْ قَتَادَةَ « مَنْ تَحَلَّمَ كَاذِبًا دَفَعَ إِلَيْهِ شَعِيرَةٌ وَعَذَابٌ حَتَّى يَعْقِدَ بَيْنَ طَرَفَيْهَا وَلَيْسَ بِعَاقِدٍ » وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَعَ اِخْتِلَافِ لَفْظِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمَا ، وَالْمُرَادُ بِالتَّكَلُّفِ نَوْعٌ مِنَ التَّعْذِيبِ .

قَوْلُهُ ( وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفْرُونَ مِنْهُ ) فِي رِوَايَةِ عَبَادِ بْنِ عَبَّادٍ « وَهُمْ يَفْرُونَ مِنْهُ » وَلَمْ يَشْكُ .

قَوْلُهُ ( صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) فِي رِوَايَةِ عَبَادٍ « صَبَّ فِي أُذُنِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابٌ » وَفِي رِوَايَةِ هَمَامٍ « وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَلَا يَعْجَبُهُمْ أَنْ يَسْتَمَعَ حَدِيثَهُمْ أَذِيبَ فِي أُذُنِهِ الْآنَكَ » .

قوله ( ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ ) في رواية عباد وكذا في رواية همام « ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها » وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها الكذب على المنام ، ثانيها الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ، ثالثها التصوير ، وقد تقدم في أواخر اللباس من طريق النضر بن أنس عن ابن عباس حديث « من صور صورة » وتقدم شرحه هناك . وأما الكذب على المنام فقال الطبرى : إنما اشتد فيه الوعيد من أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل أو حد أو أخذ مال ، لأن الكذب في المنام كذب على الله أنه أراه ما لم يره ، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى ﴿ ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ﴾ الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذبا على الله لحديث « الرؤيا جزء من النبوة » وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى مخلصاً . وقد تقدم في باب قبل « باب ذكر أسلم وغفار » شيء من هذا في الكلام على حديث واثلة الآتي التنبيه عليه في ثاني حديثي الباب ، وقال الملهم في قوله ﴿ كلف أن يعقد بين شعيرتين ﴾ حجة للأشعرية في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، ومثله في قوله تعالى ﴿ يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ أو حملوه على أمور الدنيا وحملوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصاً . والمسألة مشهورة فلا نطيل بها . والحق أن التكليف المذكور في قوله « كلف أن يعقد » ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم . وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التعجيز والتويخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمروا به حيث لا قدرة لهم عليه تعجيزاً وتويخاً وتعذيباً . وأما الاستماع فتقدم التنبيه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث « لا يتناجى اثنان دون ثالث » وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارها لاستماعه فأخرج من يكون راضياً ، وأما من جهل ذلك فيمتنع حسماً للمادة . وأما الوعيد على ذلك بصب الآتك في أذنه فمن الجزاء من جنس العمل . والآتك بالمد وضم النون بعدها كاف الرصاص المذاب ، وقيل هو الخالص الرصاص . وقال الداودي : هو القصدير . وقال ابن أبي جمرة إنما سماه حلاً ولم يسمه رؤياً لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئاً فكان كاذباً والكذب إنما هو من الشيطان ، وقد قال : إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة ، وما كان من الشيطان فهو غير حق فصدق بعض الحديث بعضاً . قال : ومعنى العقد بين الشعيرتين أن يقتل إحداهما بالأخرى ، وهو مما لا يمكن عادة ، قال : ومناسبة الوعيد المذكور للكاذب في منامه وللمصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بحقيقية ، لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح ، فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمراً لطيفاً وهو الاتصال المعبر عنه بالعقد بين الشعيرتين وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمراً شديداً وهو أن يتم ما خلقه بزعمه ينفخ الروح ، ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى يفعل ما كلف به وهو ليس بفاعل ، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الدوام . قال : والحكمة في هذا الوعيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة ، وأن الثاني نازع الخالق في قدرته ، وقال في مستمع حديث من يكره استماعه : يدخل فيه من دخل منزله وأغلق بابه وتحدث مع غيره فإن قرينة حاله تدل على أنه لا يريد للأجنبي أن يستمع حديثه فمن يستمع إليه يدخل في هذا الوعيد ، وهو كمن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوعيد فيه ولأنهم لو فقتوا عينه لكانت هدراً قال : ويستثنى من عموم من يكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهراً وهناك من يكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرينة

الحال وهي الجهر تقتضى عدم الكراهة فيسوغ الاستماع . قال : وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجه ، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يعذر بجهله وكذا من تأول فيه تأويلاً باطلاً ، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال . ومن اللطائف ما قال غيره : إن اختصاص الشعر ، بذلك لما في المنام من الشعور بما دل عليه فحصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق .

**قوله ( وقال قتبية الخ )** وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي عوانة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه عن النسائي ولفظه « عن أبي هريرة قال : من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طرفي شعيرة ، ومن استمع الحديث ، ومن صور » الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي عوانة بهذا السند كذلك موقوفاً ، وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق همام عن قتادة الحديث بتامه مرفوعاً ولكن اقتصر منه النسائي على قوله « من صور » .

**قوله ( وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني )** بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ، ووقع في رواية المستملي والسرخسي عن أبي هشام وهو غلط .

**قوله ( قال أبو هريرة قوله من صور صورة ، ومن تحلم ، ومن استمع )** كذا في الأصل مختصراً اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة ، وقد وقع لنا موصولاً في مستخرج الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقتصر على قوله عن أبي هريرة « من تحلم » ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك ولفظه « من تحلم كاذباً كلف أن يعقد شعيرة » .

**قوله ( حدثنا إسحق )** هو ابن شاهين ، وخالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان ، وخالد شيخه هو الحذاء .

**قوله ( من استمع ، ومن تحلم ، ومن صور نحوه )** قلت كذا اختصره ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فرفعه ولفظه « من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك ، ومن تحلم كلف أن يعقد شعيرة يعذب بها وليس بفاعل ، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل » ثم أخرجه الإسماعيلي من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً .

**قوله ( تابعه هشام )** يعني ابن حسان ( عن عكرمة عن ابن عباس قوله ) يعني موقوفاً .

الحديث الثاني **قوله ( حدثنا علي بن مسلم )** هو الطوسي نزيل بغداد مات قبل البخاري بثلاث سنين ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد وقد أدركه البخاري بالسن ومات قبل أن يرحل البخاري ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه : قال ابن المديني صدوق ، وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعف ، وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس وليس بمتروك ، قلت : عمدة البخاري فيه كلام شيخه على ، وأما قول ابن معين فلم يفسره ولعله عن حديثاً معيناً ، ومع ذلك فما أخرج له البخاري شيئاً إلا وله فيه متابع أو شاهد ، فأما المتابع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد

الله بن دينار به وأتم منه ولفظه « أفرى الفرى من ادعى إلى غير أبيه ، وأفرى الفرى من أرى عينه ما لم ير » وذكر ثالثة وسنده صحيح ، وأما شاهده فمضى في مناقب قريش من حديث واثلة بن الأسقع بلفظ « إن من أعظم الفرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه ما لم ير » وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن معمر عند أحمد ، وقد تقدم بيان ذلك هناك .

**قوله ( إن من أفرى الفرى )** أفرى أفعل تفضيل أى أعظم الكذبات والفرى بكسر الفاء والقصر جمع فرية ، قال ابن بطال : الفرية الكذبة العظيمة التي يتعجب منها ، وقال الطيبي : فأرى الرجل عينيه وصفهما بما ليس فيهما « قال : ونسبة الكذبات إلى الكذب للمبالغة نحو قولهم ليل أليل » .

**قوله ( أن يرى )** بضم أوله وكسر الراء .

**قوله ( عينه ما لم تر )** كذا فيه بحذف الفاعل وإفراد العين ، ووقع في بعض النسخ « ما لم يريا » بالثنية ، ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينيه مع أنهما لم يريا شيئاً أنه أخبر عنهما بالرؤية وهو كاذب ، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذى قبله .

#### ٤٦ - باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها

٧٠٤٤ - **حدَّثنا** سعيد بن الربيع حدثنا شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال سمعت أبا سلمة يقول « لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضنى حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا تمرضنى حتى سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : الرؤيا الحسنة من الله ، فإذا رأى أحدكم ما يجب فلا يحدث به إلا من يجب . وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان ، وليتفل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً ، فإنها لن تضره » .

٧٠٤٥ - **حدَّثنا** إبراهيم بن حمزة حدثنى ابن أبى حازم والدراوردى عن يزيد عن عبد الله بن خباب « عن أبى سعيد الخدرى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا رأى أحدكم الرؤيا يجبها فإنها من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هى من الشيطان ، فليستعد من شرها ولا يذكرها لأحد ، فإنها لن تضره » .

**قوله ( باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها )** كذا جمع الترجمة بين لفظى الحديثين ، لكن في الترجمة « فلا يخبر » ولفظ الحديث « فلا يحدث » وهما متقاربان ، وذكر فيه حديثين :

**قوله ( عن عبد ربه بن سعيد )** هو الأنصارى أخو يحيى ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف .

**قوله ( لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضنى )** عند مسلم في رواية سفيان عن الزهرى عن أبى سلمة « كنت أرى الرؤيا أعرى منها غير أنى لا أزل » قال النووى : معنى أعرى وهو بضم الهمزة وسكون المهملة وفتح الراء أحمر لخوفى من ظاهرها في ظن ، يقال عرى بضم أوله وكسر ثانيه مخففاً يعرى بفتحيتين إذا أصابه عراء بضم ثم فتح ومد وهو نفض الحمى ، ومعنى لا أزل وهو بزاي وميم ثقيلة أتلف من برد الحمى ، ووقع مثله عند الرزاق عن معمر عن الزهرى عن أبى سلمة ولكن قال « ألقى منها شدة » بدل « أعرى منها » وفي

رواية سفيان عن الزهري « غير أنى لا أعاد » وعند مسلم أيضاً من رواية يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبى سلمة « إن كنت لأرى الرؤيا أثقل على من جبل » .

قوله ( حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا ) في رواية المستملى « لأرى » بزيادة اللام ، والأولى أولى .

قوله ( فلا يحدث بها إلا من يحب ) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرؤيا الحسنة من لا يجب قد يفسرها له بما لا يجب إما بغضاً وإما حسداً فقد تقع عن تلك الصفة ، أو يتعجل لنفسه من ذلك حزناً ونكداً ، فأمر بترك تحديث من لا يجب بسبب ذلك .

الحديث الثانى حديث أبى سعيد ، قوله ( حدثنا ابن أبى حازم والدراوردى ) تقدم فى « باب الرؤيا من الله » أن اسم كل منهما عبد العزيز .

قوله ( حدثنا يزيد بن عبد الله ) زاد فى رواية المستملى « ابن أسامة بن المهدي اللبى » وقد تقدم شرح الحديث فى الباب المشار إليه

#### ٤٧ - باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب

٧٠٤٦ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن ابن عباس رضى الله عنهما كان يحدث أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الليلة فى المنام ظلة تنطف السمن والعسل ، فأرى الناس يتكفون منها : فالمستكث والمستقل ، وإذا سبب وأصل من الأرض إلى السماء ، فأراك أخذت به فعلوت . ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ثم وصل . فقال أبو بكر : يا رسول الله بأبى أنت والله لتدعنى فأعبرها ، فقال صلى الله عليه وسلم له : اعبرها . قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما الذى ينطف من العسل والسمن فالقرآن حلاوته تنطف ، فالمستكث من القرآن والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذى أنت عليه تأخذ به فيُعَلِّقُ الله . ثم يأخذ به رجل فيعلو به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيعلو به ، ثم يأخذ به رجل فينقطع به ، ثم يوصل له فيعلو به . فأخبرنى يا رسول الله - بأبى أنت - أصبت أم أخطأت ؟ قال النبى صلى الله عليه وسلم : أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً ، قال : فوالله يا رسول الله لتحدثنى بالذى أخطأت . قال : لا تقسم » .

قوله ( باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب ) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثنا فيه « والرؤيا لأول عابر » وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشى ، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبى رزين العقيلى رفعه « الرؤيا على رجل طائر ما لم تعبر فإذا عبرت وقعت » لفظ أبى داود ، وفى رواية الترمذى « سقطت » وفى مرسل أبى قلابة عند عبد الرزاق « الرؤيا تقع على ما يعبر ، مثل ذلك مثل رجل رفع فهو ينتظر متى يضعها » وأخرجه الحاكم موصولاً بذكر أنس ، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء « كان يقال الرؤيا على ما أولت » وعند الدارمى بسند حسن عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت « كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر

يختلف — يعنى فى التجارة — فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن زوجى غائب وتركتنى حاملاً . فرأيت فى المنام أن سارية بيتى انكسرت وأنى ولدت غلاماً أعور ، فقال : خير ، يرجع زوجك إن شاء الله صالحاً وتلدن غلاماً براً » فذكرت ذلك ثلاثاً ، فجاءت ورسول الله صلى الله عليه وسلم غائب ، فسألته فأخبرتني بالنام ، فقلت : لئن صدقت رؤياك ليموتن زوجك وتلدن غلاماً فاجراً ، فقعدت تبكى ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مه يا عائشة . إذا عبرتم للمسلم الرؤيا فاعبروها على خير فإن الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها » وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبى رباح قال « جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني رأيت كأن جائز بيتى انكسر — وكان زوجها غائباً — فقال ، رد الله عليك زوجك ، فرجع سالماً » الحديث ، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذى عبر لها الرؤيا الأخيرة ، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع ، فأشار البخارى إلى تخصيص ذلك بما إذا كان العابر مصيباً فى تعبيره ، وأخذه من قوله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر فى حديث الباب « أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً » فإنه يؤخذ منه أن الذى أخطأ فيه لو بينه له لكان الذى بينه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول . قال أبو عبيد وغيره : معنى قوله « الرؤيا لأول عابر » إذا كان العابر الأول عالماً فعبّر فأصاب وجه التعبير ، وإلا فهى لمن أصاب بعده ، إذ ليس المدار إلا على إصابة الصواب فى تعبیر المنام ، ليتوصل بذلك إلى مراد الله فيما ضربه من المثل ، فإذا أصاب فلا ينبغى أن يسأل غيره ، وإن لم يصب فليسأل الثانى ، وعليه أن يجبر بما عنده ويبين ما جهل الأول . قلت : وهذا التأويل لا يساعده حديث أبى رزين « إن الرؤيا إذا عبرت وقعت » إلا أن يدعى تخصيص « عبرت » بأن عابرها يكون عالماً مصيباً ، فيعكر عليه قوله فى الرؤيا المكروهة « ولا يحدث بها أحداً » فقد تقدم فى حكمة هذا النهى أنه ربما فسرها تفسيراً مكروهاً على ظاهرها مع احتمال أن تكون محبوبه فى الباطن فتقع على ما فسر ، ويمكن الجواب بأن ذلك يتعلق بالرأى ، فله إذا قصها على أحد ففسرها له على المكروه أن يبادر فيسأل غيره ممن يصيب فلا يتحتم وقوع الأول بل ويقع تأويل من أصاب فإن قصر الرأى فلم يسأل الثانى وقعت على ما فسر الأول . ومن أدب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق « عن عمر أنه كتب إلى أبى موسى : فإذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل : خير لنا وشر لأعدائنا » ورجاله ثقات . ولكن سنده منقطع . وأخرج الطبرانى والبيهقى فى « الدلائل » من حديث ابن زمل الجهنى بكسر الزاى وسكون الميم بعدها لام ولم يسم فى الرواية وسماه أبو عمر فى « الاستيعاب » عبد الله قال « كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح قال : هل رأى أحد منكم شيئاً ؟ قال ابن زمل : فقلت أنا يا رسول الله ، قال : خيراً تلقاه وشرّاً تتوقاه ، وخير لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب العالمين ، اقصص رؤياك » الحديث وسنده ضعيف جداً ، وذكر أئمة التعبير أن من أدب الرأى أن يكون صادق اللهجة وأن ينام على وضوء على جنبه الأيمن وأن يقرأ عند نومه الشمس والليل والتين وسورة الإخلاص والعمودتين ويقول : اللهم إني أعوذ بك من سئء الأحلام ، وأستجير بك من تلاعب الشيطان فى اليقظة والمنام اللهم إني أسألك رؤيا صالحة صادقة نافعة حافظة غير منسية ، اللهم أرني فى منامى ما أحب ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا عدو ولا جاهل . ومن أدب العابر أن لا يعبرها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها ولا عند الزوال ولا فى الليل .

قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد الأيلى ، ولم يقع لى من رواية الليث عنه إلا فى البخارى . وقد عسر على أصحاب المستخرجات كالإسماعيلى وأبى نعيم وأبى عوانة والبرقانى فأخرجوه من رواية ابن وهب ، وأخرجوه

الإسماعيلي أيضاً من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثتهم عن يونس .

قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) في رواية ابن وهب « أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره » .

قوله ( أن ابن عباس كان يحدث ) كذا لأكثر أصحاب الزهري ، وتردد الزبيدي هل هو عن ابن عباس أو أبي هريرة . واختلف على سفيان بن عيينة ومعمر فأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس أو أبي هريرة ، قال عبد الرزاق : كان معمر يقول أحياناً عن أبي هريرة وأحياناً يقول عن ابن عباس وهكذا ثبت في « مصنف عبد الرزاق » رواية إسحق الديري ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال فيه « عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث » هكذا أخرجه البزار عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق وقال لا نعلم أحداً قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق عن معمر ورواه غير واحد فلم يذكروا أبا هريرة انتهى . وأخرجه الذهلي في « العلل » عن إسحق بن إبراهيم بن راهويه عن عبد الرزاق فاقصر على ابن عباس ولم يذكر أبا هريرة وكذا قال أحمد في مسنده « قال إسحق عن عبد الرزاق كان معمر يتردد فيه حتى جاء زمعة بكتاب فيه عن الزهري » كما ذكرناه ، وكان لا يشك فيه بعد ذلك ، وأخرجه مسلم من طريق الزبيدي « أخبرني الزهري عن عبيد الله أن ابن عباس أو أبا هريرة » هكذا بالشك ، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية يونس ، وذكر الحميدي أن سفيان بن عيينة كان لا يذكر فيه ابن عباس ، قال فلما كان صحيحه آخر زمانه أثبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق الحميدي هكذا ، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوعباً حيث ذكره المصنف في « باب رؤيا بالليل » وبالله التوفيق . قال الذهلي : المحفوظ رواية الزبيدي ، وصنيع البخاري يقتضى ترجيح رواية يونس ومن تابعه ، وقد جزم بذلك في الأيمان والنذور حيث قال « وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر . لا تقسم فجزم بأنه عن ابن عباس .

قوله ( أن رجلاً ) لم أقف على اسمه ، ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له ، فجاء رجل فقال « قال القرظبي معنى قوله « فليقصها » ليذكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى لا يترك منها شيئاً ، من قصص الأثر إذا اتبعته ، وأعبرها أى أفسرها . ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضاً ولفظه « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم منصرفه من أحد » وعلى هذا فهو من مراسيل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن أبي هريرة أو من رواية ابن عباس عن أبي هريرة لأن كلا منهما لم يكن في ذلك الزمان بالمدينة ، أما ابن عباس فكان صغيراً مع أبيه بمكة فإن مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة ، وأما أبو هريرة فإنما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع .

قوله ( إني رأيت ) كذا للأكثر ، وفي رواية ابن وهب « إني أرى » كأنه لقوة تحققه الرؤيا كانت ممثلة بين عينيه حتى كأنه يراها حيثئذ .

قوله ( ظللة ) بضم الظاء المعجمة أى سحابة لها ظل وكل ما أظل من ثقيفة ونحوها يسمى ظللة فإله



الخطابي . وقال ابن فارس : الظلة أول شيء يظل زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عوانة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه « بين السماء والأرض » .

قوله ( تنطف السمن والعسل ) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تقطر بقاف وطاء مضمومة ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال . وقال ابن فارس : ليلة نطوف أمطرت إلى الصبح .

قوله ( فأرى الناس يتكفون منها ) أى يأخذون بأكفهم ، في رواية ابن وهب « بأيديهم » قال الخليل : تكفف بسط كفه ليأخذ ، ووقع في رواية الترمذى من طريق معمر « يستقون » بمهملة ومثناة وقاف أى يأخذون في الأسقية ، قال القرطبي : يحتمل أن يكون معنى « يتكفون » يأخذون كفايتهم وهو أليق بقوله بعد ذلك « فالستكثر والمستقل » . قلت : وما أدرى كيف جوز أخذ كفى من كفه ، ولا حجة فيما احتج به لما سأتى .

قوله ( فالستكثر والمستقل ) أى الآخذ كثيرا والآخذ قليلاً ، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولام فيهما ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد « فمن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك » .

قوله ( وإذا سب ) أى حبل .

قوله ( واصل من الأرض إلى السماء ) في رواية ابن وهب وأرى سبياً واصلاً من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير « ورأيت لها سبياً واصلاً » وفي رواية سفيان بن حسين « وكان سبياً دلى من السماء » .

قوله ( فأراك أخذت به فعلوت ) في رواية سليمان بن كثير فأعلاك الله .

قوله ( ثم أخذ به ) كذا للأكثر ، ول بعضهم « ثم أخذه » زاد ابن وهب في روايته « من بعد » وفي رواية ابن عيينة وابن حسين « من بعدك » في الموضوعين .

قوله ( فعلا به ) زاد سليمان بن كثير « فأعلاه الله » وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضوعين .

قوله ( ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ) زاد ابن وهب هنا « به » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم جاء رجل من بعدكم فأخذ به فقطع به » .

قوله ( ثم وصل ) في رواية ابن وهب « فوصل له » وفي رواية سليمان « فقطع به ثم وصل له فاتصل » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم وصل له » .

قوله ( بأى أنت ) زاد في رواية معمر « وأمى » .

قوله ( والله لتدعنى ) بتشديد النون ، وفي رواية سليمان « ائذن لى » .

قوله ( فأعبرها ) في رواية ابن وهب « فلأعبرنها » بزيادة التأكيد باللام والنون ، ونحوه في رواية معمر ، ومثله في رواية الزبيدى .

قوله ( أعبرها ) في رواية سفيان عند ابن ماجه « عبرها » بالتشديد ، وفي رواية سفيان بن حسين « فأذن

- له « زاد سليمان » وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- قوله ( وأما الظلة فالإسلام ) في رواية ابن وهب وكذا لمعمر والزبيدي « فظلة الإسلام » ورواية سفيان كرواية الليث وكذا سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها .
- قوله ( فالقرآن حلاوته تنطف ) في رواية ابن وهب « حلاوته ولينه » وكذا في رواية سفيان ومعمر ، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال « وأما العسل والسمن فالقرآن في حلاوة العسل ولين السمن » .
- قوله ( فالمستكثر من القرآن والمستقل ) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا « وأما ما يتكفف الناس من ذلك » وفي رواية سفيان « فالأخذ من القرآن كثيراً قليلاً » وفي رواية سليمان بن كثير « فهم حملة القرآن » .
- قوله ( وأما السبب إلخ ) في رواية سفيان بن حسين « وأما السبب فما أنت عليه تعلقو فيعليك الله » .
- قوله ( ثم يأخذ به رجل ) زاد سفيان بن حسين وابن وهب « من بعدك » زاد سفيان بن حسين « على مناهجك » .
- قوله ( ثم يأخذ به ) في رواية سفيان بن حسين « ثم يكون من بعدك رجل يأخذ مأخذك » .
- قوله ( ثم يأخذ به رجل ) زاد ابن وهب « آخر » .
- قوله ( فيقطع به ثم يوصل له فيعلو به ) زاد سفيان بن حسين « فيعليه الله » .
- قوله ( فأخبرني يا رسول الله بأبي أنت أصبت أم أخطأت ) في رواية سفيان « هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت » .
- قوله ( أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً ) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين « أصبت وأخطأت » .
- قوله ( قال فوالله ) زاد ابن وهب « يا رسول الله » ثم اتفقا « لتحدثني بالذي أخطأت » في رواية ابن وهب « ما الذي أخطأت » وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، فقال أبو بكر أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال « ما الذي أخطأت » ولم يذكر الباقي .
- قوله ( قال لا تقسم ) في رواية ابن ماجه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسم يا أبا بكر » ومثله لمعمر لكن دون قوله « يا أبا بكر » وفي رواية سليمان بن كثير « ما الذي أصبت وما الذي أخطأت ، فأبي أن يخبره » قال الداودي : قوله « لا تقسم » أي لا تكرر يمينك فيأني لا أخبرك وقال المهلب : توجيه تعبير أبي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل ، وكذلك الإسلام بقي الأذى وينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة ، وأما العسل فإن الله جعله شفاءً للناس وقال تعالى إن القرآن ﴿ شفاء لما في الصدور ﴾ وقال إنه ﴿ شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ وهو حلو على الأسماع كحلاوة العسل في المذاق ، وكذلك جاء في الحديث « أن في السمن شفاء » قال القاضي عياض : وقد يكون عبر الظلة بذلك لما نطفت العسل

والسمن اللذين عبرهما بالقرآن ، وذلك إنما كان عن الإسلام والشريعة ، والسبب في اللغة الحبل والعهد والميثاق ، والذين أخذوا به بغد النبي صلى الله عليه وسلم واحداً بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذى انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصاً . قال المهلب : وموضع الخطأ في قوله « ثم وصل له » لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر « له » . قلت : بل هذه اللفظة وهى قوله « له » وإن سقطت من رواية الليث عند الأصبلي وكريمة فهى ثابتة في رواية أبى ذر عن شيوخه الثلاثة وكذا في رواية النسفى ، وهى ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند مسلم وغيره ، وفي رواية معمر عند الترمذى ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائى وابن ماجه ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد ، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمى وأبى عوانة كلهم عن الزهرى ، وزاد سليمان بن كثير في روايته « فوصل له فاتصل » ثم ابن المهلب على ما توهمه فقال : كان ينبغى لأبى بكر أن يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر الموصول له فإن المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أى وصلت الخلافة لغيره انتهى . وقد عرفت أن لفظة « له » ثابتة في نفس الخبر ، فالمعنى على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن اللحاق بصاحبيه بسبب ما وقع له من تلك القضايا التى أنكروها فعبر عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فاتصل بهم فعبر عنه بأن الحبل وصل له فاتصل فالتحق بهم ، فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه المهلب . والعجب من القاضى عياض فإنه قال في « الإكمال » قيل خطؤه في قوله « فيوصل له » وليس في الرؤيا إلا أنه يوصل وليس فيها « له » ولذلك لم يوصل لعثمان وإنما وصلت الخلافة لعلى ، وموضع التعجب سكوته عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهى « له » ثابتة في صحيح مسلم الذى يتكلم عليه ، ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أى تركت بعضاً لم تفسره ، وقال الإسماعيلى : قيل السبب في قوله « وأخطأت بعضاً » أن الرجل لما قص على النبي صلى الله عليه وسلم رؤياه كان النبي صلى الله عليه وسلم أحق بتعبيرها من غيره ، فلما طلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال « أخطأت بعضاً » لهذا المعنى والمراد بقوله « قيل » ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال : إنما أخطأ في مبادرته بتفسيرها قبل أن يأمره به ، وواقفه جماعة على ذلك ، وتعقبه النووى تبعاً لغيره فقال : هذا فاسد ، لأنه صلى الله عليه وسلم قد أذن له في ذلك وقال أعبرها « قلت : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداءً بل بادر هو فسأل أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرتك للسؤال أن تتولى تعبيرها ، لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يتبادر للسمع من جواب قوله « هل أصبت » فإن الظاهر أنه أراد الإصابة والخطأ في تعبيره لا لكونه التمس التعبير ، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، أى أخطأت في بعض تأويلك ، قلت ويؤيده تبويب البخارى حيث قال « من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب » ونقل ابن التين عن أبى محمد بن أبى زيد وأبى محمد الأصبلي والداودى نحو ما نقله الإسماعيلى ولفظهم : أخطأ في سؤاله أن يعبرها ، وفي تعبيره لها بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لكونه أقسم ليعبرها بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه . وأما قوله « لا تقسم » فمعناه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته . قال : والذى يظهر أن أبى بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن التين وقيل خطأ لكون المذكور في الرؤيا شيئين العسل والسمن ففسرهما بشيء واحد ، وكان ينبغى أن يفسرهما بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوى . قلت : وحكاها الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، وجزم به ابن العرى . فقال : قالوا هنا

وهم أبو بكر فإنه جعل السمن والعسل معنى واحداً وهما معنيان القرآن والسنة . قال : ويحتمل أن يكون السمن والعسل العلم والعمل ، ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ ، وأيد ابن الجوزي ما نسب للطحاوي بما أخرجه أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى إصبعي سمنا وفي الأخرى عسلاً فألقمهما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : تقرأ الكتابين التوراة والفرقان فكان يقرؤهما » . قلت : ففسر العسل بشيء والسمن بشيء ، قال النووي : قيل إنما لم يير النبي صلى الله عليه وسلم قسم أبي بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة فإن وجد ذلك فلا إبرار ، ولعل المفسدة في ذلك ما علمه من سبب انقطاع السبب بعثمان وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه ففكره ذكرها خوف شيوعها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب للزم منه أن يوبخه بين الناس لمبادرته ، ويحتمل أن يكون خطأه في ترك تعيين الرجال المذكورين ، فلو أبر قسمه للزم أن يعينهم ولم يؤمر بذلك إذ لو عينهم لكان نصاً على خلافهم ، وقد سبقت مشيئة الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة . وقيل هو علم غيب فجاز أن يختص به ويخفيه عن غيره ، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تعبير الرؤيا مرجعه الظن ، والظن يخطئ ويصيب ، وقيل لما أراد الاستبداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منعه ما يستفاد فكان المنع كالتأديب له على ذلك . قلت : وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والتوهم والتأديب وغيرهما إنما أحكيه عن قائله ولست راضياً بإطلاقه في حق الصديق ، وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على انخلاعه بنفسه ، وتفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، وعثمان قد قتل قهراً ولم يخلع نفسه فالصواب أن يحمل وصله على ولاية غيره ، وقيل يحتمل أن يكون ترك إبرار القسم لما يدخل في النفوس لا سيما من الذي انقطع في يده السبب وإن كان وصل ، وقد اختلف في تفسير قوله « فقطع » فقيل معناه قتل ، وأنكره القاضي أبو بكر بن العربي . فقال : ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو بل بجهة عداوة مخصوصة وقتل عثمان كان من الجهة التي علا بها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً قال : وقوله « ثم وصل » يعني بولاية على فكان الحبل موصولاً ولكن لم ير فيه علواً ، كذا قال ، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في « تنقيح الزركشي » مانصه : والذي انقطع به ووصل له هو عمر ، لأنه لما قتل وصل له بأهل الشورى وبعثمان ، كذا قال : وهو مبنى على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي صلى الله عليه وسلم اثنان فقط ، وهو اختصار من بعض الرواة . وإلا فعند الجمهور ثلاثة ، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم . قال ابن العربي : وقوله « أخطأت بعضاً » اختلف في تعيين الخطأ فقيل : وجه الخطأ تسوره على التعبير من غير استئذان واحتمله النبي صلى الله عليه وسلم لمكانه منه ، قلت : تقدم البحث فيه قال : وقيل أخطأ لقسمه عليه ، وقيل لجعله السمن والعسل معنى واحداً وهما معنيان وأيدوه بأنه قال أخطأت بعضاً وأصبت بعضاً ولو كان الخطأ في التقديم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا . وقال ابن الجوزي : الإشارة في قوله « أصبت وأخطأت » لتعبيره الرؤيا ، وقال ابن العربي : بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يريد به أخطأت في بعض ماجرى وأصبت في البعض . ثم قال ابن العربي : وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الظلة والسمن والعسل القرآن والسنة ، وقيل : وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فاتصلت لأبي بكر ولعمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت براءته فأعلاه الله ولحق بأصحابه . قال : وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين

الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذي يعرفه « ولكن كان تقدم أبى بكر بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم للتعبير خطأ فالتقدم بين يدى أبى بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذى يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك . وقال الكرمانى : إنما أقدموا على تبيين ذلك مع كون النبى صلى الله عليه وسلم لم يبينه لأنه كان يلزم من تبيينه مفسدة إذ ذاك فزالت بعده ، مع أن جميع ما ذكره إنما هو بطريق الاحتمال ولا جزم فى شيء من ذلك . وفى الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابر كما تقدم تقريره ، لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرمانى : العبر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابر ولا غيره ، وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب ، غير أنه يستحب لمن لم يتدرب فى علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك فى أمانته ودينه . قلت : وهذا مبنى على تسليم أن المرأى تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يعبرها العارف ، وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يعبرها أول عابر ، وأنه لا يستحب إبرار القسم إذا كان فيه مفسدة . وفيه أن من قال أقسم لا كفارة عليه ، لأن أبى بكر لم يزد على قوله « أقسمت » كذا قاله عياض ، ورده النووى بأن الذى فى جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال « فوالله يا رسول الله لتحدثنى » وهذا صريح يمين . قلت : وقد تقدم البحث فى ذلك فى كتاب الأيمان والنذور . قال ابن التين : فيه أن الأمر بإبرار القسم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أبى بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد . قلت : فيحتمل أن يكون منعه ذلك لما سأله جهارا وأن يكون أعلمه بذلك سرا . وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تعبيرها وترك إغفال السؤال عنه ، وفضيلتها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأسرار الكائنات قال ابن هبيرة : وفى السؤال من أبى بكر أولاً وآخرأ وجواب النبى صلى الله عليه وسلم دلالة على انبساط أبى بكر معه وإدلاله عليه . وفيه أنه لا يعبر الرؤيا إلا عالم ناصح أمين حبيب وفيه أن العابر قد يخطئ وقد يصيب ، وأن للعالم بالتعبير أن يسكت عن تعبير الرؤيا أو بعضها عند رجحان الكتان على الذكر . قال المهلب : ومحلّه إذا كان فى ذلك عموم ، فأما لو كانت مخصوصة بواحد مثلاً فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أهبة من نزول الحادثة . وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خلصت نيته وأمن العجب ، وكلام العالم بالعلم بحضرة من هو أعلم منه إذا أذن له فى ذلك صريحاً أو ما قام مقامه ، ويؤخذ منه جواز مثله فى الإفتاء والحكم ، وأن للتلميذ أن يقسم على معلمه أن يفيد الحكم .

#### ٤٨ - باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح

٧٠٤٧ - حَدَّثَنَا مُؤْمَلُ بْنُ هِشَامِ بْنِ هَاشِمٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ « حَدَّثَنَا سَمْرَةَ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ بِمَا يَكْتُمُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ : هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا ؟ قَالَ فَيَقْصُّ عَلَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُ . وَإِنَّهُ قَالَ لَنَا ذَاتَ غَدَاةٍ : إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ وَإِنَّمَا ابْتَعَثَانِي وَإِنَّمَا قَالَا لِي : انْطَلِقْ . وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا ، وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ ، وَإِذَا هُوَ يَهْوَى بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ فَيُلْغِ رَأْسَهُ فَيَتَهَدَّهُ الْحَجَرُ هَاهُنَا ، فَيَتْبَعُ الْحَجَرَ فَيَأْخُذُهُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَصْحَ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِهِ الْمَرَّةَ الْأُولَى . قَالَ قُلْتُ لَهَا : سَبِحَانَ اللَّهِ ، مَا هَذَا ؟ قَالَ قَالَا لِي : انْطَلِقْ انْطَلِقْ ، فَاَنْطَلَقْنَا فَاتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَلِقٍ لِقَفَاهُ ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكَلُوبٍ مِنْ حَدِيدٍ ، وَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ شَقِيٍّ وَجْهَهُ فَيَشْرِشِرُ شِدْقَهُ إِلَى قَفَاهُ ، وَمِنْخَرَهُ إِلَى قَفَاهُ ، وَعَيْنَهُ إِلَى قَفَاهُ ، قَالَ وَرَبَّمَا قَالَ أَبُو رَجَاءٍ فَيَشْتَقُ . قَالَ ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرَ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ

بالجانب الأول ، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان ، ثم يعود عليه فيفعل مثل ما فعل المرة الأولى . قال قلت : سبحان الله ما هذان ؟ قال قالوا لي : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على مثل التنور ، قال وأحسب أنه كان يقول : فإذا فيه لغط وأصوات . قال فاطلنا فيه فإذا فيه رجال ونساء عراة ، وإذا هم يأتيم لهب من أسفل منهم ، فإذا أتاهم ذلك اللهب ضوضوا قال قلت لهما : ما هؤلاء ؟ قال قالوا لي : انطلق انطلق ، قال فانطلقنا فأتينا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم ، وإذا في النهر رجل سابح يسبح ، وإذا على شط النهر رجل قد جمع عنده حجارة كثيرة ، وإذا ذلك السابح يسبح ما يسبح ، ثم يأتي ذلك الذي قد جمع عنده الحجارة فيفغر له فاه فيلقمه حجراً فينطلق يسبح ثم يرجع إليه ، كلما رجع إليه فغر له فاه فألقمه حجراً . قال قلت لهما : ما هذان ؟ قال قالوا لي : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على رجل كره المرأة كأكره ما أنت راء رجلاً مرأة ، وإذا عنده نار يحشها ويسعى حولها . قال قلت لهما : ما هذا ؟ قال قالوا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فأتينا على روضة معتمة فيها من كل لون الربيع ، وإذا بين ظهري الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً في السماء ، وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط . قال قلت لهما : ما هذا ، ما هؤلاء ؟ قال قالوا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فانتبهنا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن . قال قالوا لي : ارق ، فارتقيت فيها قال فارتقينا فيها فانتبهنا إلى مدينة مبنية ببلن ذهب ولبن فضة ، فأتينا باب المدينة فاستفتحنا ففتح لنا ، فدخلناها فتلقنا فيها رجال شطر من خلقهم كأحسن ما أنت راء وشطر كأقبح ما أنت راء ، قال قال لهم : اذهبوا افقوا في ذلك النهر ، قال وإذا نهر معترض يجري كأن ماءه المحض من البياض فذهبوا فوقوا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السوء عنهم فصاروا في أحسن صورة . قال قالوا لي : هذه جنة عدن وهذاك منزلك . قال فسما بصري صعدا ، فإذا قصر مثل الرابية البيضاء . قال : قالوا لي هذاك منزلك ، قال قلت لهما : بارك الله فيكما ، ذراني فأدخله ، قالوا : أما الآن فلا ، وأنت داخله . قال قلت لهما : فإني قد رأيت منذ الليلة عجبا ، فما هذا الذي رأيت ؟ قال قالوا لي : أما إنا سنخبرك : أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يتلغ رأسه بالحجر فإنه الرجل يأخذ بالقرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة . وأما الرجل الذي أتيت عليه يشرشر شدقه إلى قفاه ومنخره إلى قفاه وعينه إلى قفاه فإنه الرجل يغدو من بيته فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق . وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء التنور فهم الزناة والزواني . وأما الرجل الذي أتيت عليه يصيح في النهر ويلقم الحجر فإنه آكل الربا . وأما الرجل الكرية المرأة الذي عند النار يحشها ويسعى حولها فإنه مالك خازن جهنم . وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، وأما الولدان الذين حول فكل مولود مات على الفطرة . قال فقال بعض المسلمين : يا رسول الله وأولاد المشركين ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأولاد المشركين . وأما القوم الذين كانوا شطراً منهم حسن وشطراً قبيح فإنهم قوم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً تجاوز الله عنهم .

**قوله ( باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح )** فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض عملائهم قال : لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس . وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير إن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن العصر إلى قبل المغرب ، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس ، ولا يخالف قولهم بكراهة تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة . قال المهلب : تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من

الأوقات لحفظ صاحبها لها تقرب عهده بها وقبل ما يعرض له نسيانها ، ولحضور ذهن العابر وقلة شغله بالفكرة فيما يتعلق بمعاشه وليعرف الرأى ما يعرض له ببسب رؤيا فيستبشر بالخير ويحذر من الشر ويتأهب لذلك ، فرما كان فى الرؤيا تحذير عن معصية فيكف عنها ، وربما كانت إنذارا لأمر فيكون له مترقباً ، قال : فهذه عدة فوائد لتعبير الرؤيا أول النهار انتهى ملخصاً .

**قوله ( حدثنا )** فى رواية غير أبى ذر « حدثنى » .

**قوله ( مؤمل )** بوزن محمد مهموز ( ابن هشام أبو هاشم ) كذا لأبى ذر عن بعض مشايخه وقال : الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبى ذر ، وهو ممن وافقت كنيته اسم أبىه ، وكان صهر إسماعيل شيخه فى هذا الحديث على ابنته ، ولم يخرج عنه البخارى عن غير إسماعيل ، وقد أخرج البخارى عنه هذا الحديث هنا تاماً ، وأخرج فى الصلاة قبل الجمعة وفى أحاديث الأنبياء وفى التفسير عنه بهذا السند أطرافاً ، وأخرجه أيضاً تاماً فى أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن إسماعيل عن جرير بن حازم عن أبى رجاء ، وأخرج فى الصلاة وفى التهجد وفى البيوع وفى بدء الخلق وفى الجهاد وفى أحاديث الأنبياء وفى الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافاً ، وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم ، وأخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن جرير بن عامر ، وأخرجه أيضاً عن محمد بن جعفر غندر عنه عن عوف بن عامر .

**قوله ( حدثنا إسماعيل بن إبراهيم )** هو الذى يقال له ابن عليه ، وشيخه عوف هو الأعرابى وأبو رجاء هو العطاردى واسمه عمران ، والسند كله بصريون .

**قوله ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى مما يكثر أن يقول لأصحابه )** كذا لأبى ذر عن الكشميهنى ، وله عن غيره بإسقاط « يعنى » وكذا وقع عند الباقيين ، وفى رواية النسفى وكذا فى رواية محمد ابن جعفر « مما يقول لأصحابه » وقد تقدم فى بدء الوحي ما نقل ابن مالك أنها بمعنى « مما يكثر » قال الطيبى قوله مما يكثر خير كان وما موصولة ويكثر صلته والضمير الراجع إلى ما فاعل يقول وأن يقول فاعل يكثر وهل رأى أحد منكم هو المقول أى رسول الله كائناً من نفر الذين كثر منهم هذا القول ، فوضع ما موضع من تفضيماً وتعظيماً لجانبه ، وتحريره كان رسول الله يجيد تعبیر الرؤيا ، وكان له مشارك فى ذلك منهم ، لأن الإكثار من هذا القول لا يصدر إلا ممن تدرّب فيه ووثق بإصابته كقولك كان زيد من العلماء بالنحو ومنه قول صاحبى السجن ليوسف عليه السلام ﴿ نبئنا بتأويله إنا نراك من المحسنين ﴾ أى من المجيدين فى عبارة الرؤيا ، وعلماء ذلك مما رأياه منه ، هذا من حيث البيان ، وأما من حيث النحو فيحتمل أن يكون قوله « هل رأى أحد منكم رؤيا » مبتدأ والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول مما يكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوله ، ثم أشار إلى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثانى وهو الذى اتفق عليه أكثر الشارحين .

**قوله ( فيقص )** بضم أوله وفتح القاف .

**قوله ( ما شاء الله )** فى رواية يزيد « فيقص عليه من شاء الله » وهو بفتح أوله وضم القاف وهى رواية النسفى ، و « ما » فى الرواية الأولى للمقصود و « من » فى الثانية للخاص ، ووقع فى رواية جرير بن حازم « فسأل يوماً فقال : هل رأى أحد رؤيا ؟ قلنا : لا قال : لكن رأيت الليلة » قال الطيبى : وجه الاستدراك أنه

يجب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا ما رأينا شيئاً كأنه قال : أنتم ما رأيتم شيئاً لكنى رأيت ، وفي رواية أرى خلدة بفتح المعجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن أنى رجاء عن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد يوماً فقال : هل رأى أحد منكم رؤياً فليحدث بها ، فلم يحدث أحد بشيء فقال : إني رأيت رؤياً فاسمعوا مني » أخرجه أبو عوانة .

**قوله ( وإنه قال لنا ذات غداة )** لفظ « ذات » زائد أو هو من إضافة الشيء إلى اسمه ، وفي رواية جرير ابن حازم عنه « كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » وفي رواية يزيد بن هارون عنه « إذا صلى صلاة الغداة » وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم « إذا صلى الصبح » وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً صلاة الفجر فجلس « الحديث بطوله نحو حديث سمرة ، والراوى له عن زيد ضعيف . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأعرج عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول : هل رأى أحد الليلة رؤياً » وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الصبح فقال : إني رأيت الليلة رؤياً هي حق فاعقلوها » فذكر حديثاً فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة ، لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر ، فإن في أوله « أتاني رجل فأخذ يدي فاستتبعتني حتى أتى جبلاً طويلاً وعراً فقال لي : ارقه ، فقلت : لا أستطيع ، فقال : إني سأسهله لك ، فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتها على درجة حتى استويت على سواء الجبل ، ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء مشقة أشداقهم ، فقلت : من هؤلاء ؟ قال : الذين يقولون مالا يعلمون » الحديث .

**قوله ( إنه أتاني الليلة )** بالنصب .

**قوله ( آتيان )** في رواية هودة عن عوف عند ابن أبي شيبة « اثنان أو آتيان » بالشك وفي رواية جرير « رأيت رجلين آتياني » وفي حديث علي « رأيت ملكين » وسيأتي في آخر الحديث أنهما « جبريل وميكائيل » .

**قوله ( وإنهما ابتعثاني )** بموحدة ثم ميثاة وبعد العين المهملة مثناة كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني بنون ثم موحدة ومعنى ابتعثاني أرسلاني ، كذا قال في الصحاح بعثه وابتعثه أرسلته ، يقال ابتعثه إذا أثاره وأذبه ، وقال ابن هبيرة . معنى ابتعثاني أيقظاني ، ويحتمل أن يكون رأى في المنام أنهما أيقظاه فرأى ما رأى في المنام ووصفه بعد أن أفاق على أن منامه كاليقظة ، لكن لما رأى مثلاً كشفه التعبير دل على أنه كان مناماً .

**قوله ( وإني انطلقت معهما )** زاد جرير بن حازم في روايته « إلى الأرض المقدسة » وعند أحمد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية ، وفي حديث علي « فانطلقا بي إلى السماء » .

**قوله ( وإنا أتينا على رجل مضطجع )** في رواية جرير « مستلق على قفاه » .

**قوله ( وإذا آخر قائم عليه بصخرة )** في رواية جرير « بفهر أو صخرة » وفي حديث علي « فمررت على ملك وأمامه آدمي ويبد الملك صخرة يضرب بها هامة الآدمي » .

**قوله ( يهوى )** بفتح أوله وكسر الواو أى يسقط ، يقال هوى بالفتح يهوى هويماً سقط إلى أسفل ،



وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباعي ، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب .

**قوله** ( بالصخرة لرأسه فيثلغ ) بفتح أوله وسكون المثناة وفتح اللام بعدها غين معجمة أى يشدخه ، وقد وقع في رواية جرير « فيشدخ » والشدخ كسر الشئ الأجو ف .

**قوله** ( فيتدهده الحجر ) بفتح المهملتين بينهما هاء ساكنة . وفي رواية الكشميهني فيتدأداً بهمزتين بدل الهاءين ، وفي رواية النسفى وكذا هو في رواية جرير بن حازم « فيتدهداً » بهاء ثم همزة وكل بمعنى . والمراد أنه دفعه من علو إلى أسفل ، وتدهده إذا انحط ، والهمزة تبدل من الهاء كثيراً وتدأداً تدخرج وهو بمعناه .

**قوله** ( ههنا ) أى إلى جهة الضارب .

**قوله** ( فيتبع الحجر ) أى الذى رمى به ( فيأخذه ) في رواية جرير « فإذا ذهب ليأخذه » .

**قوله** ( فلا يرجع إليه ) أى إلى الذى شدخ رأسه .

**قوله** ( حتى يصح رأسه ) في رواية جرير حتى « يلتئم » وعند أحمد « عاد رأسه كما كان » وفي حديث علي فيقع دماغه جانبا وتقع الصخرة جانبا .

**قوله** ( ثم يعود عليه ) في رواية جرير « فيعود إليه » .

**قوله** ( مثل ما فعل به مرة الأولى ) كذا لأبي ذر والنسفى ولغيرهما وكذا في رواية النضر بن شميل عن عوف عند أبي عوانة « المرة الأولى » وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جرير « فيصنع مثل ذلك » قال ابن العري : جعلت العقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس .

**قوله** ( انطلق انطلق ) كذا في المواضع كلها بالتكرير ، وسقط في بعضها التكرار لبعضهم ، وأما في رواية جرير فليس فيها سبحان الله وفيها « انطلق » مرة واحدة .

**قوله** ( فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق لقفاه ، وإذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد ) تقدم في الجنازة ضبط الكلوب وبيان الاختلاف فيه ، ووقع في حديث علي « فإذا أنا بملك وأمامه آدمى . وييد الملك كلوب من حديد فيضعه في شدقه الأيمن فيشقه » الحديث .

**قوله** ( فيشرشر شدقه إلى قفاه ) أى يقطعه شقاً ، والشدق جانب الفم ، وفي رواية جرير « فيدخله في شقه فيشقه حتى يبلغ قفاه » .

**قوله** ( ومنخره ) كذا بالإنفراد وهو المناسب ، وفي رواية جرير « ومنخره » بالثنية .

**قوله** ( قال وربما قال أبو رجاء فيشق ) أى بدل فيشرشر ، وهذه الزيادة ليست عند محمد بن جعفر .

**قوله** ( ثم يتحول إلى الجانب الآخر الخ ) اختصره في رواية جرير بن حازم ولفظه « ثم يخرج ، فيدخله في شقه الآخر ويلتئم هذا الشق فهو يفعل ذلك به » قال ابن العري : شرشرة شدى الكاذب إنزال العقوبة بمحل المعصية ، وعلى هذا تجرى العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا . ووقعت هذه القصة مقدمة في رواية جرير على قصة الذى يشدخ رأسه . قال الكرماني : الواو لا ترتب ، والاختلاف في كونه مستلقيا وفي الأخرى

مضطجعاً والآخر كان جالسا وفي الأخرى قائما يحمل على اختلاف حال كل منهما .

قوله ( فأتينا على مثل التنور ) في رواية محمد بن جعفر « مثل بناء التنور » زاد جرير « أعلاه ضيق وأسفله واسع يوقد تحته نارا » كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد « تتوقد تحته نار » بالرفع وهي رواية أوى ذر وعليها اقتصر الحميدى في جمعه وهو واضح . وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخارى « يوقد تحته نارا » بالنصب على التمييز وأسند يوقد إلى ضمير عائد على النقب كقولك مررت بامرأة يتضوع من أردانها طيبا والتقدير يتضوع طيب من أردانها ، فكأنه قال : توقد ناره تحته فيصح نصب نارا على التمييز « قال ويجوز أن يكون فاعل توقد موصولا بتحته فحذف وبقيت صلته دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير يتوقد الذى تحته نارا وهو على التمييز أيضا ، وذكر لحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد .

قوله ( وأحسب أنه كان يقول فإذا فيه لفظ وأصوات ) في رواية جرير « ثقب قد بنى بناء التنور وفيه رجال ونساء » .

قوله ( وإذا هم يأتيهم لهب من أسفل منهم ، فإذا أتاهم ذلك اللهب ضوضوا ) بغير همزة للأكثر وحكى الهمز أى رفعوا أصواتهم مختلطة ومنهم من سهل الهمزة ، قال فى النهاية : الضوضاء أصوات الناس ولغظهم وكذا الضوضى بلا هاء مقصور ، وقال الحميدى : المصدر بغير همز ، وفى رواية جرير « فإذا اقتربت ارتفعوا حتى كادوا أن يخرجوا ، فإذا خمدت رجعوا » وعند أحمد « فإذا أوقدت » بدل « اقتربت » .

قوله ( فأتينا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم ) فى رواية جرير بن حازم « على نهر من دم » ولم يقل حسبت .

قوله ( سابع يسبح ) بفتح أوله وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ثم حاء مهملة أى يعوم .

قوله ( سبج ماسبج ) بفتحيتين والموحدة خفيفة .

قوله ( ثم يأتى ذلك الذى ) فاعل « يأتى » هو السابح . وذلك فى موضع نصب على المفعولية .

قوله ( فيفغر ) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الغين المعجمة بعدها راء أى يفتح وزنه ومعناه .

قوله ( كلما رجع إليه ) فى رواية المستمل « كما رجع إليه ففغر له فاه » ووقع فى رواية جرير بن حازم « فأقبل الرجل الذى فى النهر فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر فى فيه ورده حيث كان » ويجمع بين الروايتين أنه إذا أراد أن يخرج فغر فاه وأنه يلقيه الحجر يرميه إياه .

قوله ( كرية المرأة ) بفتح الميم وسكون الراء وهمزة ممدودة بعدها هاء تأنيث ، قال ابن التين : أصله المرأية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وزنه مفعلة .

قوله ( كأكره ما أنت راء رجلا مرآة ) بفتح الميم أى قبيح المنظر .

قوله ( فإذا عنده نار ) فى رواية يحيى بن سعيد القطان عن عوف عند الإسماعيل « عند نار » .

قوله ( يحشها ) بفتح أوله وبضم الحاء المهملة وتشديد الشين المعجمة من الثلاثى ، وحكى فى المطالع

ضم أوله من الرباعي ، وفي رواية جرير بن حازم « يحششها » بسكون الحاء وضم الشين المعجمة المكررة .  
**قوله ( ويسعى حولها )** في رواية جرير « ويوقدها » وهو تفسير يحششها قال الجوهري : حششت النار أحشها حشا أوقدتها ، وقال في التهذيب : حششت النار بالحطب ضمنت ما تفرق من الحطب إلى النار ، وقال ابن العري : حش ناره حركها .

**قوله ( فأتينا على روضة معتمة )** بضم الميم وسكون المهملة وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تأنيث ، ول بعضهم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال أعتم البيت إذا اكتهل ونخلة عتيمة طويلة ، وقال الداودي أعتمت الروضة غطاها الخصب ، وهذا كله على الرواية بتشديد الميم ، قال ابن التين : ولا يظهر للتخفيف وجه قلت : الذي يظهر أنه من العتمة وهو شدة الظلام فوصفها بشدة الخضرة كقوله تعالى ﴿ مدهامتان ﴾ وضبط ابن بطال روضة مغنمة بكسر الغين المعجمة وتشديد النون ، ثم نقل عن ابن دريد : واد أغن ومغن إذا كثرت شجره ، وقال الخليل : روضة غناء كثيرة العشب ، وفي رواية جرير بن حازم « روضة خضراء وإذا فيها شجرة عظيمة » .

**قوله ( من كل لون الربيع )** كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني « نور » بفتح النون وبراء بدل « لون » وهي رواية النضر بن شميل عند أبي عوانة ، والنور بالفتح الزهر .

**قوله ( وإذا بين ظهري الروضة )** بفتح الراء وكسر الياء التحتانية ثنية ظهر ، وفي رواية يحيى بن سعيد « بين ظهرائي » وهما بمعنى والمزاد وسطها .

**قوله ( رجل طويل )** زاد النضر « قائم » .

**قوله ( لا أكاد أرى رأسه طولاً )** بالنصب على التمييز ،

**قوله ( وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتم قط )** قال الطيبي : أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان ما رأيت ولدانا قط أكثر منهم ، ونظيره . قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » ولما إن كان هذا التركيب يتضمن معنى النفي جازت زيادة « من وقط » التي تختص بالماضي المنفي وقال ابن مالك جاز استعمال قط في المثبت في هذه الرواية وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضي المنفي . قلت : والذي وجهه به الطيبي حسن جدا ، ووجهه الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالنفي الذي يلزم من التركيب إذ المعنى : ما رأيتم أكثر من ذلك ، أو النفي مقدر . وسبق نظيره في قوله في صلاة الكسوف « فصلى بأطول قيام رأيته قط » .

**قوله ( فقلت لهما ما هؤلاء )** في بعض الطرق « ما هذا » وعليها شرح الطيبي .

**قوله ( فانتهينا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن )** قال قالالي : ارق فارقت فيها ) في رواية أحمد والنسائي وأبي عوانة والإسماعيلي « إلى دوحة » بدل « روضة » والدوحة الشجرة الكبيرة ، وفيه « فصعدا لي في الشجرة » وهي التي تناسب الرق والصعود .

**قوله ( فانتهينا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة )** اللين بفتح اللام وكسر الموحدة جمع لبنه وأصلها

ما يبنى به من طين وفي رواية جرير بن حازم « فأدخلاني داراً لم أر قط أحسن منها ، فيها رجال شيوخ وشباب ونساء وفتيان . ثم أخرجاني منها فأدخلاني داراً هي أحسن منها » .

قوله ( فخلقنا فيها رجال شطر من خلقهم ) بفتح الخاء وسكون اللام بعدها قاف أي هيئتهم ، وقوله شطر مبتدأ وكأحسن الخبر والكاف زائدة والجملة صفة رجال ، وهذا الإطلاق يحتمل أن يكون المراد أن نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ، ويحتمل أن يكون كل واحد منهم نصفه حسن ونصفه قبيح ، والثاني هو المراد ، ويؤيده قولهم في صفته « هؤلاء قوم خلطوا » أي عمل كل منهم عملاً صالحاً وخطئاً بعمل سيئ .

قوله ( فقعوا في ذلك النهر ) بصيغة فعل الأمر بالوقوع ، والمراد أنهم ينغمسون فيه ليغسل تلك الصفة بهذا الماء الخاص .

قوله ( نهر معترض ) أي يجري عرضاً .

قوله ( كأن ماءه المحض ) بفتح الميم وسكون المهملة بعدها ضاد معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلواً كان أو حامضاً ، وقد بين جهة التشبيه بقوله « من البياض » وفي رواية النسفي والإسماعيلي « في البياض » قال الطيبي . كأنهم سمو اللبن بالصفة ثم استعمل في كل صاف قال : ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عفو الله عنهم أو التوبة منهم كما في الحديث « اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد » .

قوله ( ذهب ذلك السوء عنهم ) أي صار القبيح كالشطر الحسن ، فذلك قال : وصاروا في أحسن صورة .

قوله ( قالوا لي هذه جنة عدن ) يعني المدينة .

قوله ( فسما ) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أي نظر إلى فوق ، وقوله ( صعدا ) بضم المهملتين أي ارتفع كثيراً « وضبطه ابن التين بفتح العين واستبعد ضمها » .

قوله ( مثل الربابة ) بفتح الراء وتخفيف الموحدين المفتوحتين وهي السحابة البيضاء ، ويقال لكل سحابة منفردة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء ، وقال الخطابي : الربابة السحابة التي ركب بعضها على بعض ، وفي رواية جرير . « فرفعت رأسي فإذا هو في السحاب » .

قوله ( ذراني فأدخله ، قال : أما الآن فلا وأنت داخله ) في رواية جرير بن حازم « فقلت دعاني أدخل منزلي ، قال : إنه بقي لك عمر لم تستكمله ، ولو استكملته أتيت منزلك » .

قوله ( فإني قد رأيت منذ الليلة عجباً فما هذا الذي رأيت ، قال قال أما ) بتخفيف الميم ( إنا سنخبرك ) في رواية جرير « فقلت طوفتاً في الليلة » وهي بموحدة ول بعضهم بنون « فأخبراني عما رأيت ، قال نعم » .

قوله ( فيرفضه ) بكسر الفاء ويقال بضمها قال ابن هبيرة : رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يوهم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عوقب في أشرف أعضائه وهو الرأس .

قوله ( وينام عن الصلاة المكتوبة ) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم بلفظ « علمه الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار » فإن ظاهره أنه يعذب على ترك قراءة القرآن بالليل ، بخلاف رواية عوف فإنه على تركه الصلاة المكتوبة ، ويحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل .

قوله ( يغدو من بيته ) أى يخرج منه مبكراً .

قوله ( فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق ) فى رواية جرير بن حازم « فكذوب يحدث بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به إلى يوم القيامة » وفى رواية موسى بن إسماعيل فى أواخر الجنائز « والرجل الذى رأته يشق شدة كذابه » قال ابن مالك : لا بد من جعل الموصوف الذى هنا للمعين كالعام حتى جاز دخول الفاء فى خبره ، أى المراد هو وأمثاله ، كذا نقله الكرماني ، ولفظ ابن مالك فى هذا شاهد على أن الحكم قد يستحق بجزء العلة ، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان شبيهاً بمن الشرطية فى العموم واستقبال ما يتم به المعنى ، نحو الذى يأتينى فمكرم ، لو كان المقصود بالذى معيناً زالت مشابهته بمن وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد فمكرم لم يجز ، فكذا الذى لا يجوز الذى يأتينى إذا قصدت به معينا ، لكن الذى يبنى عند قصد التعيين شبيه فى اللفظ بالذى يأتينى عند قصد العموم فجاز دخول الفاء حملاً للشبيه على الشبيه ، ونظيره قوله تعالى ﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾ فإن مدلول « ما » معين ومدلول « أصابكم » ماض ، إلا أنه روعى فيه التشبيه اللفظى لشبه هذه الآية بقوله تعالى ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ﴾ فأجرى « ما فى » مصاحبة الفاء مجرى واحدا انتهى . قال الطيبي : هذا كلام متين ، لكن جواب الملكين تفصيل لتلك الرؤيا المتعددة المهمة لا بد من ذكر كلمة التفصيل أو تقديرها فالفاء جواب أما ثم قال : والفاء فى قوله « فأولاد الناس » جاز دخولها على الخبر لأن الجملة معطوفة على مدخول « أما » فى قوله « أما الرجل » وقد تحذف الفاء فى بعض المحذوفات نظراً إلى أن أما لما حذف حذف مقتضاها وكلاهما جائز وبالله التوفيق . وقوله تحمل بالتخفيف للأكثر ولبعضهم بالتشديد ، وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفاسد وهو فيها مختار غير مكره ولا ملجأ . قال ابن هبيرة : لما كان الكاذب يساعد أنفه وعينه لسانه على الكذب بترويح باطله وقعت المشاركة بينهم فى العقوبة .

قوله ( فى مثل بناء التور ) فى رواية جرير « والذى رأته فى النقب » .

قوله ( فهم الزناة ) مناسبة العرى لهم لاستحقاقهم أن يفضحوا لأن عادتهم أن يستتروا فى الخلوة فعوقبوا بالهتك ، والحكمة فى إتيان العذاب من تحتهم كون جنائهم من أعضائهم السفلى .

قوله ( فإنه آكل الربا ) قال ابن هبيرة إنما عوقب آكل الربا بسباحته فى النهر الأحمر وإقامه الحجارة لأن أصل الربا يجرى فى الذهب والذهب أحمر ، وأما إلقاء الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا يغنى عنه شيئاً وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل أن ماله يزداد والله من ورائه محقه .

قوله ( الذى عند النار ) فى رواية الكشميين « عنده النار » .

قوله ( خازن جهنم ) إنما كان كربه الرؤية لأن فى ذلك زيادة فى عذاب أهل النار .

قوله ( وأما الرجل الطويل الذى فى الروضة فإنه إبراهيم ) فى رواية جرير « والشيخ فى أصل الشجرة

إبراهيم » وإنما اختص إبراهيم لأنه أبو المسلمين ، قال تعالى ﴿ ملة أبيكم إبراهيم ﴾ وقال تعالى ﴿ إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه ﴾ الآية ( وأما الولدان الذين حولوه فكل مولود مات على الفطرة ) في رواية النضر بن شميل « ولد على الفطرة » وهى أشبه بقوله في الرواية الأخرى « وأولاد المشركين » وفي رواية جرير « فأولاد الناس » لم أر ذلك إلا في هذه الطريق ، ووقع في حديث أبى أمامة الذى نهى عليه فى أول شرح هذا الحديث « ثم انطلقنا فإذا نحن بجوار وغلمان يلعبون بين نهريين ، فقلت ما هؤلاء قال : ذرية المؤمنين » .  
**قوله ( فقال بعض المسلمين ) لم أقف على اسمه .**

**قوله ( وأولاد المشركين )** تقدم البحث فيه مستوفى فى أواخر الجنازات وظاهره أنه صلى الله عليه وسلم لحقهم بأولاد المسلمين فى حكم الآخرة ولا يعارض قوله : هم من آباؤهم لأن ذلك حكم الدنيا .

**قوله ( وأما القوم الذين كانوا شطرا منهم حسن وشطرا منهم قبيح )** كذا فى الموضوعين بنصب شطرا ولغير أبى ذر « شطر » فى الموضوعين بالرفع وحسنا وقبيحا بالنصب ولكل وجه ، وللنفسى والإسماعيلى بالرفع فى الجميع ، وعليه اقتصر الحميدى فى جمعه و « كان » فى هذه الرواية تامة والجملة حالية ، وزاد جرير بن حازم فى روايته « والدار الأولى التى دخلت دار عامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأنا جبريل وهنا ميكائيل » وفى حديث أبى أمامة « ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح شئ منظرًا وأنته ربحا كأنما ربحهم المراحيض ، قلت ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء الزواني والزناة . ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شئ انتفاخا وأنته ربحا ، قلت : ما هؤلاء قال : هؤلاء موتى الكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء موتى المسلمين . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شئ وجهًا وأطيبه ربحًا ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال ، هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون » الحديث . وفى هذا الحديث من الفوائد أن الإسراء وقع مرارا يقظة ومناما على أنحاء شتى . وفيه أن بعض العصاة يعذبون فى البرزخ . وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة ثم يفسرها على الولاء ليجتمع تصورهما فى الذهن ، والتحذير من النوم عن الصلاة المكتوبة ، وعن رفض القرآن لمن يحفظه ، وعن الزنا وأكل الربا وتعمد الكذب ، وأن الذى له قصر فى الجنة لا يقيم فيه وهو فى الدنيا بل إذا مات ، حتى النبى والشهيد . وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتمس منه ذلك . وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم فى الجنة أرفع المنازل ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب كفالته الولدان ، ومنزله هو فى المنزلة التى هى أعلى من منازل الشهداء كما تقدم فى الإسراء أنه رأى آدم فى السماء الدنيا ، وإنما كان كذلك لكونه يرى نسمة بنى من أهل الخير ومن أهل الشر فيضحك ويبكى مع أن منزلته هو فى عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم فى منزلته . وفيه أن من استوت حسناته وسيئاته يتجاوز الله عنهم ، اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين . وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستحباب ذلك بعد صلاة الصبح لأنه الوقت الذى يكون فيه البال مجتمعًا . وفيه استقبال الإمام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن بعدها راتبة وأراد أن يعظهم أو يفتيهم أو يحكم بينهم . وفيه أن ترك استقبال القبلة للإقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب ، قال الكرماني : مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنايات ظاهرة إلا الزناة ففيها خفاء ، وبيانه أن العرى فضيحة كالزنا ، والزانى من شأنه طلب الخلوة فناسب التنور ، ثم هو خائف حذر حال الفعل كأن تحته النار ، وقال أيضاً : الحكمة فى الاقتصار على من ذكر من العصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالقول أو

الفعل ، فالأول على وجود ما لا ينبغي منه أن يقال ، والثاني إما بدئي وإما مالى فذكر لكل منهم مثال ينبه به على من عداه ، كما نبه بمن ذكر من أهل الثواب وأنهم أربع درجات . درجات النبي ، ودرجات الأمة أعلاها الشهداء ، وثانيها من بلغ ، وثالثها من كان دون البلوغ انتهى ملخصا

( خاتمة ) : اشتمل كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، الموصول منه اثنان وثمانون والبقية ما بين معلق ومتابعة ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وسبعون طريقا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث أبي سعيد « إذا رأى أحدكم الرؤيا يجبها » وحديث « الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين » وحديث عكرمة عن ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث « من تحلم ، ومن استمع ، ومن صور » وحديث ابن عمر « من أفرى الفرى أن يرى عينيه ما لم ير » وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة . والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

( تم الجزء الثاني عشر ويليه إن شاء الله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن )





# فهرس

## الجزء الثاني عشر من فتح الباري

﴿ ٨٦ - كتاب الحدود ﴾

رقم ٦٧٧٢ - ٦٨٦٠

| صفحة | باب   |
|------|---|
| ٥٩   | ١ ما يجزى من الحدود   |
| ٥٩   | ٢ الزنا وشرب الخمر  |
| ٦٤   | ٢ ما جاء في ضرب شارب الخمر  |
| ٦٥   | ٣ من أمر بضرب الحد في البيت   |
| ٦٧   | ٤ الضرب بالجريد والنعال   |
| ٧٧   | ٥ ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة                             |
| ٨٢   | ٦ السارق حين يسرق   |
| ٨٣   | ٧ لعن السارق إذا لم يسم   |
| ٨٥   | ٨ الحدود كفارة  |
| ٨٧   | ٩ ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق  |
| ٨٨   | ١٠ إقامة الحدود والانتقام لحرمات الله   |
| ٨٨   | ١١ إقامة الحدود على الشريف والوضيع  |
| ٨٩   | ١٢ كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان                                   |
| ٩٩   | ١٣ ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾   |
| ١١٠  | ١٤ توبة السارق  |
| ١١١  | ١٥ المحاربين من أهل الكفر والردة  |
| ١١٣  | ١٦ لم يحسم النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا                             |
| ١١٣  | ١٧ لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا  |
| ١١٤  | ١٨ سمر النبي ﷺ أعين المحاربين   |
| ١١٥  | ١٩ فضل من ترك الفواحش   |
| ١١٦  | ٢٠ إثم الزناة   |
| ١١٩  | ٢١ رجم المحصن   |
| ١٢٣  | ٢٢ لا يرحم المجنون والمجنونة  |
| ١٣٠  | ٢٣ للعاهر الحجر   |
| ١٣١  | ٢٤ الرجم في البلاط  |
| ١٣٢  | ٢٥ الرجم بالمصل   |
| ١٣٤  | ٢٦ من أصاب ذنب دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتياً |
| ١٣٦  | ٢٧ إذا أقر بالحد ولم يبين هل للإمام أن يستر عليه                                |

﴿ ٨٥ - كتاب الفرائض ﴾

رقم ٦٧٧٣ - ٦٧٧١

| صفحة | باب   |
|------|---|
| ٥    | ١ ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾      |
| ٦    | ٢ تعليم الفرائض   |
| ٧    | ٣ لا نورث ، ما تركنا صدقة                               |
| ١١   | ٤ من ترك مالاً فلأهله                                   |
| ١٢   | ٥ ميراث الولد من أبيه وأمه                              |
| ١٦   | ٦ ميراث البنات  |
| ١٧   | ٧ ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ميراث ابنة ابن مع ابنة |
| ١٨   | ٨ ميراث ابنة ابن مع ابنة                                |
| ١٩   | ٩ ميراث الجد مع الأب والأخوة                            |
| ٢٤   | ١٠ ميراث الزوج مع الولد وغيره                           |
| ٢٥   | ١١ ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره                   |
| ٢٥   | ١٢ ميراث الأخوات مع البنات عصبة                         |
| ٢٦   | ١٣ ميراث الأخوات والأخوة                                |
| ٢٧   | ١٤ ﴿ يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة ﴾                |
| ٢٨   | ١٥ ابني عم أحدهما أخ للأم والآخر زوج ذوى الأرحام        |
| ٣٠   | ١٦ ميراث الملائنة                                       |
| ٣١   | ١٧ الولد للفراش حرة كانت أو أمة                         |
| ٤٠   | ١٨ الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط                        |
| ٤١   | ١٩ ميراث السائبة  |
| ٤٢   | ٢٠ إثم من تبرأ من مواليه                                |
| ٤٦   | ٢١ إذا أسلم على يديه رجل                                |
| ٤٨   | ٢٢ ما لا يرث النساء من الولاء                           |
| ٤٩   | ٢٣ مولى القوم من أنفسهم وابن الأخت منهم                 |
| ٥٠   | ٢٤ ميراث الأسير   |
| ٥١   | ٢٥ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم               |
| ٥٣   | ٢٦ ميراث العبد النصراني والمكاتب                        |
| ٥٣   | ٢٧ النصراني وإثم من انتفى من ولده                       |
| ٥٤   | ٢٨ من ادعى أختاً أو ابن أخ                              |
| ٥٤   | ٢٩ من ادعى لى غير أبيه                                  |
| ٥٦   | ٣٠ إذا ادعت المرأة ابناً                                |
| ٥٧   | ٣١ القائف   |

| صفحة | باب  | صفحة | باب  |
|------|--|------|--|
| ٢١٩  | من طلب دم امرئ بغير حق                       | ٢٨   | هل يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت   |
| ٢٢٠  | العفو في الخطأ بعد الموت                     | ١٣٨  | سؤال الإمام المقر هل أحصنت   |
|      | ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ﴾     | ١٣٩  | الاعتراف بالزنا  |
| ٢٢١  | خطأ  | ١٤٠  | رجم الحليل من الزنا إذا أحصنت  |
| ٢٢٢  | إذا أقر بالقتل مرة قتل به                    | ١٤٨  | البكران يجلدان وينيمان   |
| ٢٢٢  | قتل الرجل بالمرأة                            | ١٦٢  | نفي أهل المعاصي والخثين  |
|      | القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات        | ١٦٥  | من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه   |
| ٢٢٣  | من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان               | ١٦٦  | ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن يتكح المحصنات المؤمنات ﴾                              |
| ٢٢٥  | إذا مات في الزحام أو قتل                     | ١٦٧  | لا يُثْرَبُ على الأمة إذا زنت ولا تنفى   |
| ٢٢٧  | إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له                  | ١٧١  | أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا  |
| ٢٢٧  | إذا عض رجلاً فوقعت ثنياه                     | ١٧٢  | ورفعوا إلى الإمام  |
| ٢٢٩  | السن بالسن                                   | ١٧٢  | إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس                              |
| ٢٣٣  | دية الأصابع                                  | ١٧٩  | من أدب أهله أو غيره دون السلطان  |
| ٢٣٥  | إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منه كله | ١٨٠  | من رأى مع امرأته رجلاً قتلته   |
| ٢٣٦  | القسامة                                      | ١٨١  | ما جاء في التعريض  |
| ٢٣٩  | من اطلع في بيت قوم ففقوا عينيه               | ١٨٢  | كم التعزير والأدب  |
| ٢٥٣  | فلا دية له                                   | ١٨٢  | من أظهر الفاحشة واللطم والتهمة بغير بينة   |
| ٢٥٦  | العاقلة                                      | ١٨٧  | رمى المحصنات   |
| ٢٥٧  | جنين المرأة                                  | ١٨٨  | قذف العيب  |
|      | جنين المرأة وأن العقل على الوالد             | ١٩٢  | هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه   |
| ٢٦٣  | وعصبة الوالد لا على الولد                    | ١٩٢  | ﴿ ٨٧ - كتاب الديات ﴾   |
| ٢٦٤  | من استعان عبداً أو صبيّاً                    |      | رقم ٦٨٦١ - ٦٩١٧  |
| ٢٦٥  | المعدن جبار والبئر جبار                      |      | ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ﴾  |
| ٢٦٧  | العجماء جبار                                 | ١٩٤  | قول الله تعالى ﴿ ومن أحيها ﴾   |
| ٢٧٠  | إثم من قتل ذمياً بغير جرم                    | ١٩٨  | ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد .. الخ ﴾ |
| ٢٧٢  | لا يقتل المسلم بالكافر                       | ٢٠٦  | سؤال القاتل حتى يقر والإقرار في الحدود   |
| ٢٧٤  | إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب             | ٢٠٦  | إذا قتل بحجر أو بعضا   |
|      | ﴿ ٨٨ - كتاب استتابة المرتدين ﴾               | ٢٠٨  | إن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف .. الخ                                 |
|      | ﴿ والمعادنين وقتلهم ﴾                        | ٢٠٩  | من أقاد بالحجر   |
|      | رقم ٦٩١٨ - ٦٩٣٩                              | ٢١٣  | من قتل له قتيل فهو بخير النظرين  |
|      | إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة  | ٢١٣  |  |
| ٢٧٦  | والآخرة                                      |      |  |
| ٢٧٩  | حكم المرتد والمرتدة                          |      |  |
|      | قتل من أقر الفرائض وما نسبوا إلى الردة       |      |  |
| ٢٨٨  | إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي ﷺ ولم يصرح   |      |  |
| ٢٩٣  | حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي                   |      |  |
| ٢٩٤  |  |      |  |

| صفحة | باب  | صفحة | باب  |
|------|--|------|--|
| ٣٦١  | في الهبة والشفعة                                       | ٦    | قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحججة عليهم     |
| ٣٦٤  | احتيال العامل ليهدي له                                 | ٧    | من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفذ الناس عنه |
|      | <b>﴿ ٩١ - كتاب التصير ﴾</b>                            | ٨    | لا تقوم الساعة حتى تقتل فتان دعوتها واحدة        |
|      | رقم ٦٩٨٢ - ٧٠٤٧  | ٩    | ما جاء في المتأولين                              |
|      | أول ما بديء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة     |      | <b>﴿ ٨٩ - كتاب الإكراه ﴾</b>                     |
| ٣٦٨  | رؤيا الصالحين  |      | رقم ٦٩٤٠ - ٦٩٥٢                                  |
| ٣٧٨  | الرؤيا من الله   |      | من اختار الضرب والقتل والمهوان على الكفر         |
| ٣٨٥  | الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة      |      | ٢  |
| ٣٨٩  | المبشرات   |      | ٣  |
| ٣٩١  | رؤيا يوسف  |      | ٤  |
| ٣٩٣  | رؤيا إبراهيم عليه السلام                               |      | ٥  |
| ٣٩٤  | التواطؤ على الرؤيا                                     |      | ٦  |
| ٣٩٦  | رؤيا أهل السجون والفساد والشرك                         |      | ٧  |
| ٣٩٧  | من رأى النبي ﷺ في المنام                               |      | ٨  |
| ٣٩٩  | رؤيا الليل رواه سمرة                                   |      | ٩  |
| ٤٠٦  | رؤيا النهار  |      | ١٠   |
| ٤٠٨  | رؤيا النساء  |      | ١١   |
| ٤٠٩  | الحلم من الشيطان                                       |      | ١٢   |
| ٤١٠  | اللبن  |      | ١٣   |
| ٤١٠  | إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره                     |      | ١٤   |
| ٤١٢  | القميص في المنام                                       |      | ١٥   |
| ٤١٢  | جر القميص في المنام                                    |      | ١٦   |
| ٤١٣  | الخضر في المنام والروضة الخضراء                        |      | ١٧   |
| ٤١٤  | كشف المرأة في المنام                                   |      | ١٨   |
| ٤١٧  | ثياب الحرير في المنام                                  |      | ١٩   |
| ٤١٧  | المفاتيح في اليد                                       |      | ٢٠   |
| ٤١٨  | التعليق بالعروة والحلقة                                |      | ٢١   |
| ٤١٨  | عمود القسطنطين تحت وسادته                              |      | ٢٢   |
| ٤١٩  | الاسترق ودخول الجنة في المنام                          |      | ٢٣   |
| ٤٢١  | القيد في المنام  |      | ٢٤   |
| ٤٢٢  | العين الجارية في المنام                                |      | ٢٥   |
| ٤٢٨  | نزع الماء من البحر حتى يروى الناس                      |      | ٢٦   |
| ٤٢٩  | نزع الذنوب والذنوبين من البحر بضعف الاستراحة في المنام |      | ٢٧   |
| ٤٣٢  | القصر في المنام  |      | ٢٨   |
| ٤٣٣  | الوضوء في المنام                                       |      | ٢٩   |
| ٤٣٣  | الطواف بالكعبة في المنام                               |      | ٣٠   |
| ٤٣٥  | إذا أعطى فضل غيره في المنام                            |      | ٣١   |
| ٤٣٥  |  |      | ٣٢   |
| ٤٣٥  |  |      | ٣٣   |
| ٤٣٥  |  |      | ٣٤   |
|      |  |      | ٣٥   |
|      |  |      | ٣٦   |
|      |  |      | ٣٧   |
|      |  |      | ٣٨   |
|      |  |      | ٣٩   |
|      |  |      | ٤٠   |
|      |  |      | ٤١   |
|      |  |      | ٤٢   |
|      |  |      | ٤٣   |
|      |  |      | ٤٤   |
|      |  |      | ٤٥   |
|      |  |      | ٤٦   |
|      |  |      | ٤٧   |
|      |  |      | ٤٨   |
|      |  |      | ٤٩   |
|      |  |      | ٥٠   |
|      |  |      | ٥١   |
|      |  |      | ٥٢   |
|      |  |      | ٥٣   |
|      |  |      | ٥٤   |
|      |  |      | ٥٥   |
|      |  |      | ٥٦   |
|      |  |      | ٥٧   |
|      |  |      | ٥٨   |
|      |  |      | ٥٩   |
|      |  |      | ٦٠   |
|      |  |      | ٦١   |
|      |  |      | ٦٢   |
|      |  |      | ٦٣   |
|      |  |      | ٦٤   |
|      |  |      | ٦٥   |
|      |  |      | ٦٦   |
|      |  |      | ٦٧   |
|      |  |      | ٦٨   |
|      |  |      | ٦٩   |
|      |  |      | ٧٠   |
|      |  |      | ٧١   |
|      |  |      | ٧٢   |
|      |  |      | ٧٣   |
|      |  |      | ٧٤   |
|      |  |      | ٧٥   |
|      |  |      | ٧٦   |
|      |  |      | ٧٧   |
|      |  |      | ٧٨   |
|      |  |      | ٧٩   |
|      |  |      | ٨٠   |
|      |  |      | ٨١   |
|      |  |      | ٨٢   |
|      |  |      | ٨٣   |
|      |  |      | ٨٤   |
|      |  |      | ٨٥   |
|      |  |      | ٨٦   |
|      |  |      | ٨٧   |
|      |  |      | ٨٨   |
|      |  |      | ٨٩   |
|      |  |      | ٩٠   |
|      |  |      | ٩١   |
|      |  |      | ٩٢   |
|      |  |      | ٩٣   |
|      |  |      | ٩٤   |
|      |  |      | ٩٥   |
|      |  |      | ٩٦   |
|      |  |      | ٩٧   |
|      |  |      | ٩٨   |
|      |  |      | ٩٩   |
|      |  |      | ١٠٠  |

| صفحة | باب                                  | صفحة | باب                            |
|------|--------------------------------------|------|--------------------------------|
| ٤٤٤  | المرأة السوداء                       | ٤٣٦  | الأمن وذهاب الروح في المنام    |
| ٤٤٥  | المرأة النائرة الرأس                 | ٤٣٧  | الأخذ على اليمين في النوم      |
| ٤٤٥  | إذا أهر سيقاً في المنام              | ٤٣٨  | القدح في النوم                 |
| ٤٤٦  | من كذب في حلمه                       | ٤٣٨  | إذا طار الشيء في المنام        |
|      | إذا رأى ما يكره فلا ينجس بها ولا     | ٤٣٩  | إذا رأى بقرأ تنحر              |
| ٤٤٩  | يذكرها                               | ٤٤١  | النفخ في المنام                |
| ٤٥٠  | من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب |      | إذا رأى أنه أخرج الشيء من كورة |
| ٤٥٧  | تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح          | ٤٤٣  | فأسكنه موضعاً آخر              |

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٦ / ٧١٤٥

مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر